ترجمان

بول دانييري

أوكرانيا وروسيا

من طلاق متحضّر إلى حرب همجيّة

ترجمة: يزن الحاج



المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

أوكرانيا وروسيا

من طلاق متحضّر إلى حرب همجيّة

=========================

بول دانييري

=========================

هذه السلسلة

في سياق الرسالة الفكرية التي يضطلع بها "المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات"، وفي إطار نشاطه العلمي والبحثي، تُعنى "سلسلة ترجمان" بتعريف قادة الرأي والنخب التربوية والسياسية والاقتصادية العربية إلى الإنتاج الفكري الجديد والمهم خارج العالم العربي، من طريق الترجمة الأمينة الموثوقة المأذونة، للأعمال والمؤلفات الأجنبية الجديدة أو ذات القيمة المتجددة في مجالات الدراسات الإنسانية والاجتماعية عامة، وفي العلوم الاقتصادية والاجتماعية والإدارية والسياسية والثقافية بصورة خاصة.

وتستأنس "سلسلة ترجمان" وتسترشد بآراء نخبة من المفكرين والأكاديميين من مختلف البلدان العربية، لاقتراح الأعمال الجديرة بالترجمة، ومناقشة الإشكالات التي يواجهها الدارسون والباحثون والطلبة الجامعيون العرب كالافتقار إلى النتاج العلمي والثقافي للمؤلفين والمفكرين الأجانب، وشيوع الترجمات المشوَّهة أو المتدنية المستوى.

وتسعى هذه السلسلة، من خلال الترجمة عن مختلف اللغات الأجنبية، إلى المساهمة في تعزيز برامج "المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات" الرامية إلى إذكاء روح البحث والاستقصاء والنقد، وتطوير الأدوات والمفاهيم وآليات التراكم المعرفي، والتأثير في الحيز العام، لتواصل أداء رسالتها في خدمة النهوض الفكري، والتعليم الجامعي والأكاديمي، والثقافة العربية بصورة عامة.

الفهرسة في أثناء النشر إعداد المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

==

دانييري، بول، 1965 -

أوكرانيا وروسيا: من طلاق متحضر إلى حرب همجية/بول دانييري؛ ترجمة يزن الحاج.

(سلسلة ترجمان)

يشتمل على بيليوغرافية.

ISBN 978 - 614 - 445 - 495 - 4

1. أوكرانيا - العلاقات الخارجية - روسيا. 2. روسيا - العلاقات الخارجية - أوكرانيا. 3. النزاع الأوكراني الروسي، 2014 - . 4. أوكرانيا - تاريخ - 1991. 5. روسيا - تاريخ - 1991 - . 6. أوكرانيا - أحوال سياسية - 1991 - . 7. روسيا - أحوال سياسية - 1991 - . أ. الحاج، يزن. ب. العنوان. ج. السلسلة.

327.477047

==

هذه ترجمة مأذون بها حصريًا من الناشر لكتاب

Ukraine and Russia:

From Civilized Divorce to Uncivil War by Paul D'Anieri

عن دار النشر

Syndicate of the Press of the University of Cambridge This translation of Ukraine and Russia is published by arrangement with Cambridge University Press.

==

==

الناشر

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

شارع الطرفة - منطقة 70 وادي البنات - ص. ب: 10277 - الظعاين، **قطر**

هاتف: 00974 40356888

جادة الجنرال فؤاد شهاب شارع سليم تقلا بناية الصيفي 174

ص. ب: 4965 11 رياض الصلح بيروت 2180 1107 **لبنان**

هاتف: 8 991837 1 00961 فاكس: 1991839 00961

البريد الإلكتروني: beirutoffice@dohainstitute.org

الموقع الإلكتروني: www.dohainstitute.org

الطبعة الأولى: بيروت، تشرين الأول/أكتوبر 2022

إلى

شارون وديرك هابرت

شِلي وديف ملنْتاين

لوري وتوم رافي

المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الخرائط

شكر وامتنان

ما كنتُ لأؤلّف هذا الكتاب لولا الدعم السخي الذي تلقّيته من معاهد وزملاء وأصدقاء.

في خريف عام 2017، حالفني الحظ في نيل زمالة يوجين وديمل شكلار البحثية في الدراسات الأوكرانية (Eugene and Daymel Shklar Research Fellowship) في جامعة هارفرد (Harvard University). وأنا ممتنٌّ لمعهد هارفرد للأبحاث الأوكرانية (Harvard Ukrainian Research Institute)، ومديره سيرهي بلوخي، على تأمين بيئة مثالية لتطوير المشروع. وشجّعني أوليه كوتسيوبا وجورج غرابوفتش على تركيز أفكاري في مقالة لمجلة **كريتيكا** (*Krytyka*).

قُدِّمت نسخ أولية من المحاجّة الكاملة للكتاب في سيمنارات بجامعة هارفرد، وجامعة سيراكيوز (Syracuse University)، ومعهد كييف للعلوم التطبيقية (Kyiv Polytechnic Institute)، وجامعة جورج واشنطن (George Washington University)، ومؤسسة أبحاث الدفاع (Forsvarets Forskningsinstitutt) في أوسلو. كانت النقاشات في تلك الاجتماعات قيّمةً، حيث طوّرت تحليلي. أشكر كريستينا كونروي (Kristina Conroy)، وأودي كلوتز، وبايلو كوتويف، وفولوديمير إيشتشينكو، وبيتر رولبرغ، وهنري هيل، وتور بوكفول، على ترتيب تلك الزيارات.

تكرَّم تاراس كوزيو طوال سنوات بمشاركة آرائه، وبمساعدتي في تأمين اتصالات في كييف. وقرأ يوجين فيشل، وسيرهي كوديليا، وهنري هيل، وفولوديمير إيشتشينكو، فضلًا عن مُراجعيْن مجهولَين، مسوّدات هذه المخطوطة، وأبدوا ملاحظات قيّمة. لقد ساعدتني اقتراحاتهم التفصيلية في إحكام محاجّتي في مواضع عدة، وإضافة توضيحات دقيقة في مواضع أخرى، وفي تجنّب بعض الأخطاء في الوقائع. لعلّي لم آخذ بكل نصائحهم، برعونة، وأنا وحدي المُلام على أي تقصير.

وقدّمت لي جامعة كاليفورنيا، ريفرسايد (The University of California, Riverside) منحًا بحثية، وإعفاءً من المهمات الإدارية والتدريسية.

أنا ممتنٌّ على الأخص لمجموعة أصدقاء عظماء دعموني في زمن عصيب، حيث أمدّوني بسعادة وحكمة لا توصفان، خلال مباريات تنس كثيرة ووجبات لا تُحصى ومغامرات في أوروبا، وبناء عليه، أهديهم هذا الكتاب. الأحباب الثمانية، هذا الكتاب لكم!

لا بدّ لي، خصوصًا، من الإقرار بالإلهام الذي أسبغته عليّ زوجتي لاورا. ما كانت لتتخيّل حين التقينا أنّي سأواصل الكتابة والحديث عن أوكرانيا وروسيا بعد

خمسة وعشرين عامًا. فهي إن شعرت بالسأم من الأمر، فإنها تخفيه ببراعة.
لقد كان تشجيعها سندًا لي في كلّ مرحلة من مراحل هذا المشروع.

الخريطة (1): أوكرانيا: المناطق التي احتلتها روسيا منذ عام 2019



الفصل الأول: منابع النزاع على أوكرانيا

"غير أنّ هدفنا أن تغذّى الذّئاب وأن تبقى الخراف آمنة"
ليو تولستوي، **الحرب والسِّلم**

ليلة 27 شباط/فبراير 2014، استولى مسلّحون على مقرَّي البرلمان ورئاسة الوزراء في شبه جزيرة القرم (Crimea)، ورفعوا الأعلام الروسية. وفي وقت مبكر من صباح اليوم التالي، سيطر رجال كثيرون - ببزّات رسمية لا تحمل علامات مميّزة - على مطارَي سيباستوبل (Sevastopol) وسيمفيروبل (Simferopol). وأغلقت باخرة روسية ميناء بالاكلافا (Balaklava)، قرب سيباستوبل، حيث كانت تتمركز قوات حرس الشواطئ الأوكرانية، وحلّقت المروحيات الروسية من روسيا إلى القرم. بعد ثمانية عشر يومًا، إثر استفتاء نُظِّم على عجل، وقّع [الرئيس الروسي] فلاديمير بوتين (Vladimir Putin) وثائق ضمّ القرم رسميًا إلى روسيا الاتحادية.
بناء عليه، في 7 نيسان/أبريل، سيطرت قواتٌ مناصرة للروس على مقارّ رسمية في دونيتسك (Donetsk) وخاركيف (Kharkiv)، ولوغانسك (Luhansk) شرق أوكرانيا، ودعت إلى إجراء استفتاءات بشأن استقلالية هذه المناطق. وفي اليوم التالي، استعادت القوات الأوكرانية السيطرة على خاركيف، غير أنّ المساعي لإعادة السيطرة على المنطقتين الأخريين أفضت إلى حربٍ بين أوكرانيا وروسيا استمرت حتى شباط/فبراير 2015، ولم تنحسر إلّا جزئيًا منذئذ. وبحلول عام 2019، كان قد قُتل أكثر من عشرة آلاف إنسان.
ما بدأ بوصفه "طلاقًا متحضّرًا" في عام 1991، بات من أخطر الأزمات في أوروبا ما بعد الحرب الباردة، وأمسى أزمة مزمنة. لأوكرانيا وروسيا تاريخٌ مشترك مديد، وقد تحقق استقلال أوكرانيا في عام 1991 من دون سفك دماء. أضف إلى ذلك أنّ توترات الشرق - الغرب التي حدّدت معالمَ الحرب الباردة قد تلاشت. ولكن مع بداية عام 2014، لم تقتصر نتيجة الخلاف حول أوكرانيا على نزاع مسلَّح روسي - أوكراني فحسب، بل امتدّت لتجذب روسيا والغرب إلى ما رآه كثيرون حربًا باردة جديدة.
كيف حدث هذا؟ ولماذا؟ وكيف جُرَّت أوكرانيا وروسيا، وثيقتا الارتباط، إلى حرب؟ وكيف باتت علاقتهما تصوغ نزاع الغرب مع روسيا؟ ستحدّد إجاباتنا عن هذه الأسئلة بقدر كبير كيفية مقاربة الأطراف الفاعلة للخيارات المقبلة كافّة، بما فيها كيفية إيجاد سلام في أوكرانيا، وزيادة الأمن في أوروبا، وإعادة بناء العلاقات بين روسيا وجارتها، والغرب. تُطرح مسائل كثيرة على المحكّ بخصوص كيفية فهم هذا النزاع، وتتضادّ المقارباتُ السائدة على نحو هائل في ما بينها؛ حيث ترى مدرسةٌ أنّ سبب النزاع هو الريفانشية الروسية (Revanchism) [الرغبة في استعادة المناطق التي سُلخت منها]، وتنسبه أخرى إلى حاجة بوتين إلى تعزيز حكمه الأوتوقراطي، وتلوم ثالثةٌ النزعةَ التوسعية الأوروبية والقومية الأوكرانية. تشير وجهتا النظر الأوليان إلى استراتيجيا غربية لمجابهة

روسيا بوتين، أو احتوائها على الأقل. وتشير الثالثة إلى استيعاب حاجات أمن روسيا عبر الإذعان لرغبتها في السيطرة على أوكرانيا.
يحاجّ هذا الكتاب بأنّ كلتا الاستراتيجيتَين ليستا قابلتين للتحقّق على الأرجح، لأنّ جذور النزاع أعمق ممّا هي عليه في الفهم السائد، ومن ثم، لن يكفي تغييرٌ طفيف في السياسة. كان الزلزال العنيف الذي حدث في عام 2014 نتيجة قوى "بنيوية" عميقة، علاوةً على عوامل انفجار قصيرة الأمد. يقوم النزاع بين أوكرانيا وروسيا على خلافات وتضارب مصالح معياري عويص، فهو لا يرتبط بأخطاء قادة يمكننا إلقاء اللوم عليهم ببساطة. وقد أضعفت هذه الخلافات العلاقات حتّى في سنوات التسعينيات حين كانت الثقة المتبادلة في أوجها بعد الحرب الباردة.
ومن هنا، فإنّ الاكتفاء بانتظار بوتين كي يُخلي الساحة الروسية، أو بانتظار سياسة أكثر استيعابًا من جانب الاتحاد الأوروبي أو الولايات المتحدة الأميركية، لن يخلق مصالحة. تستلزم العودة إلى السّلم والأمن اتفاقًا على هندسة أمن جديدة في أوروبا. وما كان في الإمكان التفاوض بشأن هندسةٍ كهذه حتّى مع انتهاء الحرب ودمقرطة روسيا. وسيكون إيجادها أصعب في ظل وجود روسيا أوتوقراطية، وعداء عميق بين الشرق والغرب، ونزاع متواصل في أوكرانيا.
لهذا الكتاب هدفان مترابطان. أوّلهما، تفسير نشوء هذا النزاع. وثانيهما، تقديم عرضٍ للعلاقات بين أوكرانيا وروسيا وأوروبا والولايات المتحدة، منذ نهاية الحربً الباردة حتى توقيع اتفاقية مينسك - 2 (Minsk - 2) في عام 2015. فالعرض الكرونولوجي هدفٌ في حدّ ذاته؛ إذ لا وجود لعرضٍ كهذا للعلاقات الأوكرانية - الروسية، وكذا فهو أساسي أيضًا لفهم النزاعً، بما أنّ إحدى المحاجّات الرئيسة في هذا الكتاب تكمن في أنّ المشكلات التي تفجّرت في عام 2014 نشأت مع بداية حقبة ما بعد الحرب الباردة، وباتت بارزةً أكثر فأكثر مع مرور الزمن.

رؤى ومصالح متنافسة بعد الحرب الباردة

لإيجاز المحاجّة وتبسيطها: أطلقت نهاية الحرب الباردة قوتين كانتا في حالة توتر بالضرورة، هما: الدمقرطة في أوروبا الغربية وإصرار روسيا على صون مكانتها بوصفها "قوة عظمى"، والحفاظ على هيمنتها على جيرانها المباشرين. كانت أوكرانيا المكان الذي مثلت فيه الديمقراطية والاستقلال أكبر تحدٍّ لمفهوم روسيا إزاء مصالحها القومية. ولم يكن انزلاق هذا النزاع إلى العنف حتميًا، غير أنّه ما كان ليحلّ نفسه بنفسه أيضًا [(1)].
وفي ظل عزم روسيا على البقاء قوّة عظمى ومهيمنة إقليميًا، كانت أوكرانيا، لا قوميّوها فقط، ملتزمة بالاستقلال. وحتّى الزعماء الأوكرانيون السِاعون إلى

روابط اقتصادية وثيقة مع روسيا دافعوا دفاعًا مستميتًا عن سيادة أوكرانيا. وما دام تعريف روسيا لقوتها العظمى يتضمّن التحكُّم في أوكرانيا، كانت فكرتها عن أمنها القومي متعارضة مع ديمقراطية أوكرانيا واستقلالها. وينطبق هذا على عام 1991، ولم يتغيّر تغيُّرًا كبيرًا منذئذ.

ربطت ديناميّتان أوسع (الأولى مشكلة تقليدية في السياسة الدولية، والثانية جديدة في حقبة ما بعد الحرب الباردة) النزاع الروسي - الأوكراني بقضايا أوروبية واسعة، على نحوٍ جعل التعامل مع كلا الأمرين أكثر صعوبة. تكمن الأولى في معضلة الأمن، وهي مشكلةٌ مستمرة في العلاقات الدولية، بمعنى أنّ الخطوات التي كان يراها طرفٌ ضروريةً لحماية أمنه تراها أطراف أخرى تهديدية تحريضية، وهي عبارة عن دائرة من الفعل وردّ الفعل. كان "حفظ السلام" الروسي في مولدوفا وجورجيا مثالًا على ذلك. وكان التوسع باتجاه شرق منظمة حلف شمال الأطلسي "الناتو" (North Atlantic Treaty Organization, NATO) مثالًا آخر.

وتكمن الثانية في أنّ انتشار الديمقراطية غذّى معضلة الأمن؛ ما جعل دول الغرب تشعر بأمان أكبر، ولكن مع تقويض المصلحة القومية الروسية المتصوَّرة. فقد روّج الزعماء الغربيون لتوسّع الديمقراطية والمؤسسات التي تدعمها بما أنّهم آمنوا بأهمية الديمقراطية، بأنّها تقوّي الأمن. ومع أنّ روسيا لم تبد معارضةً للديمقراطية في ذاتها، فإنّها شعرت بتهديد لأنّ الديمقراطيات الجديدة سعت إلى "إعادة الانضمام" إلى أوروبا عبر الانضمام إلى الناتو والاتحاد الأوروبي. وكلّما مضت هذه السيرورة أبعد، تعاظمَ السخط الروسي وتزايدت أهمية أوكرانيا بالنسبة إلى تصوّر روسيا مصالحها، وهويتها القومية، ونظام بوتين، أكثر من أي دولة أخرى. كتبَ فيودور لوكيانوف (Fyodor Lukyanov) ما يلي: "وفقًا لوجهة نظرهم [أي الرّوس]، كان وضع روسيا التبعي النتيجة غير الشرعية لحملةٍ أميركية لانهائية بهدف الإبقاء على ضعف روسيا ومنعها من استعادة مكانتها الملائمة" [(2)].

كان تشابك الديمقراطية والجيوسياسة هذا جديدًا، ولكن كان له أثرٌ بدا مألوفًا. وبما أنّ روسيا أدارت ظهرها للديمقراطية الليبرالية بينما احتضنتها أوروبا، بدا حتميًا وجود حدود من نوعٍ ما بين أوروبا الديمقراطية وأوروبا غير الديمقراطية. فهل ستكون حدود روسيا مع أوكرانيا، أم حدود أوكرانيا مع بولندا، أم في مكانٍ آخر؟ وهل يمكن أن توفّر منطقة محايدين "حائلًا" بين مناطق أوروبا الديمقراطية وغير الديمقراطية؟ ربّما، لكن ما من أحدٍ أراد أن يكون في تلك المنطقة، كما أنّ فكرة وجود منطقة كهذه تصادمت مع المعايير الأوروبية. وما كان يمكن تجنُّب تقسيمٍ جديد لأوروبا إلا إذا دعمت روسيا الديمقراطية وتخلّت عن تطلّعاتها إلى أن تكون قوّة عظمى. أخفق الأمر الأول ورُفض الثاني. ومن حظّ أوكرانيا العاثر أنّ النزاع اندلع على أراضيها، كما حدث غالبًا على مرّ التاريخ.

مناقشة أسباب الحرب

تناولت أدبيات كثيرة النزاع منذ اندلاعه. واتسمت هذه الأدبيات بثلاث سمات محدّدة؛ تتمثل الأولى بأنّ معظمها ركّز على توجيه اللوم، وتتمثل الثانية بأنّ كثيرًا منها ركّز على الأحداث التي بدأت في عام 2013، ولم تمحّص التطورات السابقة إلا على نحوٍ انتقائي. أما الثالثة فمالت إلى التركيز على منابع السلوك الدولية أو الداخلية، بدلًا من استقصاء كيفية تداخلها.

في حين تُسلِّم أدبيات كثيرة منشورة في الغرب بمسؤولية روسيا عن النزاع، تبنّت أقلية صادحة موقفًا قريبًا من موقف الحكومة الروسية، مفاده أنّ الغرب وأوكرانيا حشرَا روسيا في زاوية لم تترك لها خيارًا إلا الهجوم [(3)]. وبما أنّ توجيه اللوم إغراء لا مفر منه، ينحو العمل الذي يركّز على محاكمة هذا الطرف أو ذاك إلى اختيار الحقائق وتصنيفها انتقائيًا على نحوٍ يكون منحازًا في أفضل الأحوال ومضلِّلًا في أسوئها. فحتّى الباحثون البارزون لجؤوا إلى توجيهٍ تبسيطي للّوم؛ فقد صرّح جون ميرشايمر (John Mearsheimer) بأنّ "الأزمة الأوكرانية خطأ الغرب"، بينما كتب أندرو ويلسون (Andrew Wilson) ما يلي: "جُنّ جنون الرّوس" [(4)].

أولًا، يقودنا توجيه اللوم إلى إسباغ حرية خيار كبيرة على الزعماء، مقلِّلين من القيود التي يواجهونها. فحتّى تلك الأعمال المتوازنة في توجيه اللوم تميل إلى التشديد على قدرة الزعماء على تشكيل الأحداث، وإلى التبخيس من القيود السياسية الدولية والداخلية التي تكبِّل خياراتهم السياسية. وينتقد بعض المؤلّفين الغربَ على ما فعل وينتقده آخرون لأنّه قصّر [(5)]، انطلاقًا من افتراضٍ سائد بأنّ للقادة مجالَ اختيارٍ كبيرًا. ويوضح تمحيص الجدالات المحتدمة آنذاكَ أنّ الزعماء غالبًا ما يعجزون عن رؤية الموقف على هذا النّحو. فصنّاع السياسات يعانون غالبًا قيودًا ضاغطة. ويركّز التفسير المبيّن هنا على استكشاف تلك القيود التي تشمل مأزق الأمن، وتأثير الدمقرطة، والسياسة الداخلية.

ثانيًا، كان قدرٌ كبير من الأبحاث في موضوع النزاع قاصرًا من الناحية الزمنية. فقد ركّز قسم كبير منها، تركيزًا منطقيًا بطبيعة الحال، على الأحداث الاستثنائية التي وقعت في أوكرانيا من تشرين الثاني/نوفمبر 2013 إلى ربيع 2014. حيث يركّز دانييل تريزمان (Daniel Treisman) على قرار بوتين احتلال القرم، مميِّزًا بين أربع مدارس فكرية، وهي: "بوتين المدافع"، الذي ردّ على احتمال انضمام أوكرانيا إلى الناتو، و"بوتين الإمبريالي"، الذي ضمَّ القرم كجزء من مشروعٍ أكبر لإعادة خلق الاتحاد السوفياتي، و"بوتين الشعبوي"، الذي يستغلّ ضمّ القرم لبناء دعم شعبي في وجه التدهور الاقتصادي، و"بوتين المرتَجِل"، الذي ينتهز فرصة رائعة [(6)]. دراسة هذا القرار أمرٌ جوهري، غير أنّه لا يفسّر

كيفية وصولنا إلى هذه النتيجة، أو سبب سعي بوتين، من ثمّ، إلى نزاعٍ أوسع في شرق أوكرانيا.

لم يندلع النزاع بسبب إطاحة حكومة فيكتور يانوكوفيتش (Victor Yanukovych) فقط، وكذا لم تندلع الحرب العالمية الأولى بسبب اغتيال الأرشيدوق فرانز فرديناند (Archduke Franz Ferdinand) فقط. في كلتا الحالتين، عملت المخاوف المشتركة العميقة من أنّ الوضع القائم في أوروبا الشرقية قد يتغيّر كليًا على حثّ الزعماء على أن يكونوا أكثر تقبُّلًا للمجازفات ممّا كانوا عليه (تمثّل الاختلاف الجوهري بأنّ القوى الأوروبية لم تسارع إلى الانضمام إلى الحرب في عام 2014، بخلاف ما حدث في عام 1914).

وبما أنّ سوابق الغزو التاريخية الطويلة الأمد جوهريةٌ لفهمنا الكلي للنزاع، يرسم الكتاب تطوّر العلاقات الأوكرانية - الروسية منذ عام 1991، مبيِّنًا أنّ النزاع حول وضع أوكرانيا اندلع قبل انهيار الاتحاد السوفياتي ولم ينحسر مطلقًا، مع أنّ العنف ما كان حتميًا أبدًا. وعلى نحو مماثل، رغم أنّ انهيار الشيوعية أنهى الحرب الباردة، فإنّه لم يخلق فهمًا مشتركًا لدور روسيا المتّصل بالغرب في أوروبا بعد الحرب الباردة. لقد أسهمت قوى عدّة سيشير إليها هذا الكتاب في تعقيد الأمر، رغم أنّ الاعتقاد أنّ هذه الخلافات ستُحَلّ بمرور الزمن بدا منطقيًا.

ثالثًا، أُغفِل تعقيد العلاقات المرتبطة؛ إذ كان صعبًا التركيز في وقتٍ واحد على الشؤون الداخلية في أوكرانيا وروسيا، وعلى علاقتهما المتبادلة، وعلى علاقتيهما بالغرب. ولكنّ هذا التركيز جوهري؛ فمع اندلاع الثورة البرتقالية (Orange Revolution) في عام 2004، كانت معركة أوكرانيا الداخلية بين التعددية والتسلّطية مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بمعركتها من أجل استقلالها عن روسيا، وبنزاع الروس المتنامي مع الغرب. لم يكن هذا النزاع نزاعًا أوكرانيًا داخليًا خضع للتدويل ولا نزاعَ قوى عظمى اندلع حول أوكرانيا.

موضعة منابع النزاع الدولي

قلّما تستثمر الأعمالُ الحالية الأدبياتِ الكثيرةَ عن النزاع الدولي. وبالاستناد إلى هذه الأدبيات، يمكننا أن نعيد تأطير المسألة من حيث بحثنا عن منابعها [(7)]؛ إذ تنبع تفسيرات مجموعة من الأعمال من داخل الحكومة الروسية، ومن طبيعة نظام بوتين في حد ذاته. وتذهب محاجّة سائدة إلى أنّ حاجة بوتين إلى تعزيز أوتوقراطيته كانت قوّة دافعة في قرار شنّ الحرب. وترى هذه الرؤية أنّ بوتين له قدرٌ كبير من الفاعلية [(8)].

وترى مدرستان فكريتان أخريان أنّ روسيا تردّ على عوامل خارجية أكثر من كونها داخلية. وتذهب إحداها إلى أنّ روسيا تسعى إلى التوسع، لأسباب دولية لا داخلية. وترى أخرى أنّ روسيا تردّ على التوسع الغربي. ومع أنّ هاتين المقاربتين تلقيان اللوم على فاعلين مختلفين، فإنّ كلتيهما تندرج ضمن

المدرسة التي تُعرَف باسم "الواقعية الدفاعية" (Defensive Realism)، التي تقول إنّ في وسع الدول عادةً التعامل مع التحديات الكامنة في النظام الدولي الفوضوي، بشرط غياب "دولة مارقة" عدائية. ويقود الافتراض القائل إن النزاع معتمد على العدائية هؤلاء المؤلّفين إلى عدّ هذا الطرف أو ذاك ممعنًا في أفعال تقوّض أمن المنطقة [(9)].

تُصوَّر مدرسة "الواقعية الهجومية" (Offensive Realism) بكونها أشد تشاؤمًا؛ إذ ترى أنّ النظام الدولي يستدرج حتّى الدول غير العدائية إلى النزاع، فالدول التي تسعى إلى الأمن فقط ستمثّل، من دون قصد، تهديدًا أمنيًا لدول أخرى. وتذهب هذه الرؤية إلى أنّ المرء ليس في حاجة إلى تحديدِ مُعتدٍ لتفسير النزاع. ويتعامل هذا الكتاب مع تلك الرؤية بجدّية. فمن الممكن انتقاد روسيا وأوكرانيا والغرب على السياسات التي اختاروها، لكن، في المقابل، أزعم أنّ ديناميات توافرت في أوروبا ما بعد الحرب الباردة وقفت في وجه حل النزاع. وحتّى لو خَلُص المرء إلى أنّ روسيا أخطأت في قرارها الأخير بشنّ الحرب، فمن المهمّ الإقرار بأنّها استشعرت تحديات أمنية تسبّبت في قلقٍ بالغ. وليس المرء في حاجة إلى عدّ رغبة الروس في السيطرة على أوكرانيا "مصلحة مشروعة"، كما يفعل بعض المؤلّفين، كي يُدرك أنّ روسيا رأت انضمام أوكرانيا إلى الاتحاد الأوروبي خسارة. وعلى نحوٍ مماثل، حتّى لو عدّ المرءُ توسّع الناتو خطأً، فإنّه كان استجابةً لمشكلة أمنية لم تجد حلًّا سهلًا بديلًا.

ليس ضروريًا أن يكون التركيز حصريًا على المنابع الدولية أو الداخلية؛ إذ يبدو مرجَّحًا أنّ ضمّ القرم مثَّل أهدافًا دولية وداخلية في آنٍ معًا لبوتين، ولعلّه كان مُغريًا بدرجة خاصّة بسبب هذا الأمر. ولذا، يروم هذا الكتاب تحليل كيفية تداخل العوامل الدولية والداخلية. ومن بين الثيمات الأساسية طريقة تفاعل حالة الديمقراطية في أوكرانيا مع توجّهها الدولي، وحقيقة أنّه بينما كانت الدولة الأوكرانية ضعيفةً على الدّوام ووصلت إلى شفير الانهيار في عام 2014، كانت الدولة الروسية، بعد أن قاست فترة ضعفٍ دراماتيكي في التسعينيات، تقوى شيئًا فشيئًا إلى درجة أنّها أعادت بناء قوّة عسكرية في عام 2014، وشنّ حرب "هجينة" عالية الفاعلية في أوكرانيا.

في المجمل، إذًا، تتسق المقاربة هنا مع المدرسة الفكرية التي تسمّى "الواقعية النيوكلاسيكية" (Neoclassical Realism)، التي ترى أنّ معضلة الأمن تكيِّف السياسة الدولية، غير أنّ العوامل الداخلية تؤثّر في كيفية استجابة الدول لها. وتختلف هذه المقاربة عن التأويلات السائدة في تسليمها بأنّ الزعماء المتعدّدين رأوا أنفسهم مقيَّدين بالعوامل الدولية والسياسة الداخلية؛ فكان لديهم حرية مناورة أقلّ ممّا نسبته إليهم تحليلات كثيرة. بمعنى آخر، لا بدّ من أن نكون أشدّ حذرًا في التشديد على العدائية أو الحماقة. ولكي نفهم هذه القيود، ينبغي لنا دراسة معضلة الأمن التي كانت في أوروبا بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، والسياسات الداخلية للبلدان العديدة المرتبطة بالمسألة، بما فيها

أوكرانيا. ينبغي لنا، تحديدًا، فهم الطرائق التي اندمجت بها الدمقرطة في الجيوسياسة؛ ما سبَّب قلقلةً متكرّرة للوضع القائم، ووضعَ قيمة أساسية للغرب في تضادٍّ مع تصوّر روسيا أمنها.

المقاربة: تاريخية وتحليلية

يدمج الكتاب بين المقاربة التاريخية ومقاربة العلوم الاجتماعية. فالأسئلة عمّا حدث وكيف، مرتبطةٌ ارتباطًا وثيقًا. ولذا، سندمج سردية كرونولوجية في مجموعة مفاهيم علوم اجتماعية تساعد في كشف الديناميات والمعايير التي تربط الأحداث طوال خمسة وعشرين عامًا. ليس الكتابُ كتابَ تاريخ بالمعنى الصارم للكلمة؛ إذ لا يستند استنادًا أساسيًا إلى المصادر الأرشيفية. غير أنّ اهتمامًا كبيرًا سينصبُّ على توصيف ما حدث، وعلى تأمّل الكيفية التي فسَّر بها الفاعلون ما فعلوه حينذاك. وقد استُقيت رؤاهم من التصريحات التي أطلقوها آنذاك، علاوةً على توصيفات ومقابلات أُجريت في أوكرانيا.

يُبنى التوصيف السردي، الذي يقتفي التطوّر التدرّجي للعلاقات الأوكرانية - الروسية، والروسية - الغربية منذ عام 1989، على مجموعة ثيمات تحليلية تحدِّد ديناميات النزاع الكامنة، وتبيّن الصلات بين هذه الحالة والمعايير الأوسع في السياسة الدولية. تستلزم هذه المقاربة انتقائية نظرية، تستجلب نظريات عديدة لمعالجة المشكلة، بدلًا من التركيز على حشر تعقيدات الحالة في وجهة نظر منفردة [10].

ثيمات تحليلية

كان النزاع الذي تحوّل إلى العنف متجذّرًا في خلافات عميقة بشأن الماهية التي ينبغي لعالم ما بعد الحرب الباردة أن يكون عليها. نشأت تلك الاختلافات مع نهاية الحرب الباردة، واستمرّت إلى يومنا هذا، وهي تُشكِّل إدراك كلّ طرفٍ من الأطراف الماهية التي كان عليها الوضع القائم، وما ينبغي له أن يكون عليه. كان الفاعلون مستعديّن للمجازفة، حين بدا أنّ تصوّرهم الوضع القائم بات مهدَّدًا. تفسِّر دينامياتٌ ثلاث سبب عدم قابلية تضاربات المصلحة تلك للحلّ، على الرغم من البيئة الهادئة المفترضة بعد نهاية الحرب الباردة. عَنَت الأولى ديناميات معضلة الأمن - وهي ظاهرة سائدة في السياسة الدولية - أنّ الأفعال التي تتّخذها كلّ دولة للحفاظ على أمنها تخلق مشكلات لدول أخرى، وتثير مخاوف إزاء نيّات الدول الفاعلة. وتمثلت الثانية بأنّ انتشار الديمقراطية عقَّد المسائل تعقيدًا دراماتيكيًا. بما أنّ الديمقراطيات الجديدة سعت إلى الانضمام إلى المؤسسات الديمقراطية الدولية في أوروبا، أي الاتحاد الأوروبي والناتو، كان للدمقرطة عواقب جيوسياسية عدّها الغرب طبيعية وحميدةً، بينما عدّتها روسيا عوامل تهديد. ومع الثورة البرتقالية في

أوكرانيا أمسى اندماج الدمقرطة في الجيوسياسة اندماجًا شبه كلي. وكذلك، عنى تقدّم الدمقرطة في المنطقة وانحسارها أنّ الوضع القائم سيتعرّض لهزّات متكرّرة، ما يثير مخاوف ونزاعات جديدة. ورأت الثالثة، بصرف النظر عن مستوى الديمقراطية في دول متنوّعة، أنّ السياسات الداخلية قوّضت التعاون والتسويات مرارًا وتكرارًا. ففي الولايات المتحدة وروسيا وأوكرانيا، توافرت خسائر أكبر على الدوام تقريبًا ومكاسب أقل عند اتّباع سياسة تسوية مقارنة باتخاذ موقف أشدّ صرامة. وكذا، فإنّ حقيقة أنّ روسيا أعادت بناء دولة قوية بعد عام 2000، بينما بقيت أوكرانيا ضعيفة ومقسَّمة، مكّنت من نجاح عمليّات روسيا في القرم وشرق أوكرانيا، بينما عانت أوكرانيا في الردّ.

بإيجاز، مع أنّ نهاية الحرب الباردة حلّت بعض المشكلات، فإنّها خلقت مشكلات أكبر، بما فيها وضعُ روسيا وأوكرانيا في علاقة كلٍّ منهما بالأخرى، وفي علاقتيهما بأوروبا عمومًا. وبقيت التحديات الأمنية التقليدية مثل معضلة الأمن، على حالها، ونشأ تحدٍّ جديد تمثّل بتشابك الدمقرطة والجيوسياسة. وما يدعو للاستغراب أنّ نهاية الحرب الباردة لم تجعل سياسات التسوية رائجة لدى المقترعين أو النخبة في الولايات المتحدة أو في روسيا أو في أوكرانيا. ومع العوامل كلّها مجتمعةً، بدت الوصفة فاسدة؛ فقد تعزّز تضارب المصالح، وحين تمكّنت قيادات قوية بارعة من تخفيف النزاع، واجه الزعماء ضغوطًا داخلية موازية على نحوٍ متكرّر.

أُغفلت هذه الديناميات بدرجة كبيرة في توصيفات العلاقات بين روسيا والغرب ودور أوكرانيا، بيد أنّنا لو أخذناها في الحسبان بجدية سيكون لزامًا علينا التخفيف من بحثنا عن طرفٍ نلقي عليه اللوم في حقيقة أنّ أهداف روسيا تعارضت مع أهداف أوكرانيا والغرب. كان كلٌّ فاعل مُكرَهًا على الإضرار بالآخرين سواء أراد ذلك أم لم يرد. لم يكن هذا ليجعل الحرب حتمية، غير أنّه ضَمِن قدرًا بعينه من الاحتكاكات، وعنى وجوب إيجاد قيادة غير اعتيادية لإدارة تضارب المصالح، والأحقاد التي نتجت منها.

أهداف تنافسية وتصوّرات متضادّة للوضع القائم

حالما انتهت الحرب الباردة خلال السنوات 1989 - 1991، استشفّ الزعماء في روسيا وأوروبا والولايات المتحدة، انخفاضًا كبيرًا في التوتّر، وتناغمًا متناميًا في المصالح والقيم. ولكن كان لدى روسيا وأوكرانيا تطلّعات شديدة الاختلاف بشأن ما إذا كانت علاقتهما ستستند إلى سيادةٍ متساوية أو إلى هيمنة روسية تقليدية. على نحو مماثل، في حين آمن الغرب بأنّ نهاية الحرب الباردة عنت

أنّ روسيا باتت بلدًا أوروبيًا "طبيعيًا"، آمنت روسيا إيمانًا راسخًا بوجوب استعادة دورها التقليدي بوصفها قوّة عظمى، مع امتيازات مثل مجال تأثير وحق نقض "فيتو" حيال الترتيبات الأمنية.

كان فهم الأطراف الفاعلة شديد التباين بخصوص ماهية الوضع القائم، ومن ثمّ بشأن ما يكون "شرعيًا" أو "غير شرعي"، حميدًا أو ضارًا، وما يكون إشارات نية سيئة أو مأربًا عدائيًا من جانب الأطراف الأخرى. ومع أنّ معظم الروس احتفَوا بنهاية الشيوعية ونهاية الحرب الباردة، فإنّهم لم يقبلوا خسارة أوكرانيا. ففي التسعينيات، حتّى بوريس نمتسوف (Boris Nemtsov)، أحد أبرز الليبراليين في روسيا، أيّد استعادة سيباستوبل عبر شراء الشركات الروسية أصولًا مالية هناك: "يجب أن تُستعاد العدالة التاريخية بطرائق رأسمالية" [(11)]. ويرى نمتسوف أنّ سيطرة روسيا المتعاظمة في القرم ستكون **استعادةً** لا مكسبًا جديدًا لروسيا. وفي عام 2014، قال ألكسي نافالني (Alexy Navalny)، وهو يُعدّ ليبراليًا بارزًا أيضًا: "لا أرى فارقًا على الإطلاق بين الروس والأوكرانيين" [(12)].

ليس مفاجئًا عجز روسيا عن مصالحة نفسها إزاء فقدانها أوكرانيا؛ إذ يرى روسٌ كثيرون أنّ أوكرانيا جزء من بلادهم، من دونه تعدّ روسيا ناقصة. تجذّر هذا الاعتقاد عبر مئات السنين حيث كانت معظم أوكرانيا جزءًا من الإمبراطورية الروسية والاتحاد السوفياتي، أي في أسطورة تأسيس روسيا التي ترى جذور روسيا اليوم في كييف القروسطية، وفي الدور المهم الذي أدته شخصيات من أوكرانيا على غرار نيكولاي غوغول (Nikolai Gogol)، وليون تروتسكي (Leon Trotsky)، وميخائيل بولغاكوف (Mikhail Bulgakov)، وليونيد بريجنيف (Leonid Brezhnev) من بين آخرين في الثقافة والسياسة الروسية/السوفياتية. كان الشعور بخسارة أمرٍ مهمٍّ شعورًا طاغيًا [(13)]. فقد استعاد بوتين هذا التاريخ لتبرير ضمّ القرم في عام 2014 [(14)]. ويطبّق الجغرافي جيرارد تول مفهوم "الجيوسياسة المكتنزة" (Thick Geopolitics)، وتحيل إليزابيث وود على "الجغرافيا المتخيَّلة" (Imagined Geography)، لتبيان كيف صاغ تصور روسيا لوضعها الجيوسياسي السياسةَ الروسية في "خارجها القريب" [(15)].

"الانحياز إلى الوضع القائم" (Status quo bias)، أو "تجنّب الخسارة" (Loss Aversion)، الدراسة التي استحقّ عليها دانييل كانمان جائزة نوبل، ظاهرةٌ ذائعة في السيكولوجيا واقتصاديات السلوك. واختصر كانمان وعاموس تفيرسكي ذلك بقولهما "تخيِّم الخسائر أكثر من المكاسب" [(16)]. فالفاعلون مستعدّون للإقدام على مجازفات متفاوتة لتجنُّب خسارة محسوسة. وحالَ تطبيقها على العلاقات الدولية، ستحاول الدول بأقصى قوّتها صون الوضع القائم أو استعادته حين تدرك أنّه قد انحدر إلى الأسوأ. كان هنري كيسنجر (Henry Kissinger) قد حاجّ على نحوٍ مماثل، مستندًا إلى التاريخ بدلًا من اقتصاديات السلوك، بأنّ مدى تقبّل القوة العظمى للوضع القائم أمرٌ جوهري لصون الاستقرار [(17)]. بعد عام 1991، كان لروسيا

وأوكرانيا والغرب تصوّرات مختلفة للوضع القائم. ولذا رأى كلّ طرف نفسه مدافعًا عن هذا الوضع، ورأى في مساعي الآخرين إشاراتٍ إلى نية سيئة.

وفي حين رأت أوكرانيا والغرب أنّ روسيا تحاول قلب الوضع القائم بعد الحرب الباردة، رأت روسيا أنّ الغرب يحاول قلبه عبر توسيع الناتو شرقًا وعبر الترويج لـ "ثورات ملوّنة" ضد الحكومات التي تدعمها موسكو. وفي عام 2005، تحسّر أندريه زاغوركسي على أنّ "روسيا تتصرّف بصفتها قوة عظمى ما عادت قادرةً على كبح بزوغ التغيير ومقاومته" [18]. ووفقًا لتشديد كانمان وتفيرسكي، شعور الخسارة هذا شديد الخطورة: "فالشخص الذي لا يتصالح مع خسائره سيميل على الأرجح إلى قبول مقامرات ما كان ليقبلها في وضعٍ آخر" [19]. وتبعًا لمحاجّة كيسنجر، في وضعٍ لا يتضمّن توافقًا مشتركًا على الوضع القائم، سترى كلّ دولةٍ أنّ الدول الأخرى تُبيِّت نية سيئة، وتتصرّف بلاعقلانية، وتسعى إلى تقويض النظام الراسخ [20]. وسرعان ما وَسَمَ هذا الأمر الدبلوماسية تجاه أوكرانيا [21].

معضلة الأمن

كانت الديناميات الكامنة في السياسة الدولية متعنّتة، وبدت المعايير التي اتّخذتها كلّ دولة لتحسين أمنها مهدِّدةً للدول الأخرى، حتّى حينما لم تكن الدول تبيّت نية لهذا. فكانت النتيجة دائرة تعزيزٍ ذاتي. في ظل مطالبات روسيا بالأرض الأوكرانية، عزمت أوكرانيا على تسريع بناء قوّتها العسكرية، وفكّرت في إبقاء أسلحة نووية على أرضها. ولم يُعدّ هذا مهدِّدًا لروسيا فحسب، بل يهدد الولايات المتحدة أيضًا. وعلى نحو مماثل، سعت دول وسط أوروبا الراغبة في الأمن إلى الانضمام إلى الناتو؛ ما أثار مخاوف روسيا. وقد عزّزت أفعال روسيا الاعتقاد بأنّها قد تمثِّل تهديدًا لجيرانها من جديد، وما إلى ذلك. وقد صرّح بوتين في رسالة إلى الناخبين قبل انتخابه رئيسًا للمرة الأولى في عام 2000، بما يلي: "ليس من المنطقي الخوف من روسيا قوية، ولكن ينبغي أن يُحسَب لها حساب. إيذاؤنا سيكلّف الكثير" [22]. استنادًا إلى التاريخ القريب، شعر جيرانٌ كثيرون لروسيا بوجوب إبداء خوفٍ شديد من روسيا قوية، وعلى الأرجح أنّ العبارة التي قالت إنّ إيذاء روسيا "سيكلّف الكثير" قُرئت بوصفها تهديدًا لا بدّ من اتّخاذ إجراءات وقائية حياله.

بالنسبة إلى خبراء السياسة الدولية، دائرة الشرّ هذه المعروفة بـ "معضلة الأمن"، مشكلة متكرّرة في السياسة الدولية عبر التاريخ، ويصعب بل يستحيل تجنّبها [23]. تبعًا لهذا الرأي، حتّى الدول المسالمة ستخلق من غير قصد تهديدات للدول الأخرى، في سعيها إلى الأمن. وأشار البعض إلى أنّ نهاية الحرب الباردة لم تحلّ هذه المشكلة. بعد سقوط جدار برلين، تنبّأ ميرشايمر

بأنّ المخاوف الأمنية ستحثّ ألمانيا على امتلاك أسلحة نووية، في حال انسحبت الولايات المتحدة من أوروبا [24]. كانت هذه النبوءة أحد أسباب عدم رحيل الولايات المتحدة وعدم حلّ الناتو، غير أنّ كثيرين قلقوا من ضبابية المدى الذي سيتوقّف توسّع الناتو عنده، ومدى استطاعته التوغّل "قبل أن يتمكن الغربُ من تحييد روسيا كليًا" [25]. يتمثّل جوهر معضلة الأمن في ما إذا كان السعي أو عدم السعي، إلى معايير أمنية جديدة سيُشعِر المرء بالهشاشة. تبعًا لوجهة النظر هذه، يقع اللوم على الوضع أو على المنظومة لا على الأفراد الفاعلين الذين يجدون أنفسهم عالقين في هذه الدينامية.

يستلزم تجنّب معضلة الأمن من هذا الجانب أو ذاك، أو من كليهما، التخلّي عن فهم الوضع القائم الذي جرى التوافق عليه بعد الحرب الباردة. سيكون على الغرب أو أوكرانيا التخلّي عن فكرة أنّ الديمقراطية الأوروبية الجديدة هي النموذج وأنّ المؤسسات الديمقراطية حرّة الحركة، أو أن على روسيا التخلي عن مطالباتها تجاه أوكرانيا. مع مرور الوقت، كان لدى كلا الطرفين الفرصة لتقديم تنازلات صغيرة. ويعتمد إلقاء اللوم على روسيا أو على أوكرانيا أو على الغرب، اعتمادًا كبيرًا على الطرف الذي يعتقد المرء أنّه كان عليه تعديل تطلّعاته، ومن ثمّ مَن كانت رؤيته لأوروبا ما بعد الحرب الباردة رؤية أكثر عدالة.

الديمقراطية وسياسة القوة

مثّلت نهاية الحرب الباردة تحوّلًا جيوسياسيًا هائلًا مدفوعًا بثورات أوروبا الشرقية التي كانت في أغلبها ديمقراطية سلمية. تعلّم زعماء الغرب أنّ الدمقرطة - وهي أمرٌ يؤمن به الغربيون إيمانًا شديدًا - جلبت مكاسب أمنية مهمة أيضًا. ومع ذلك، ألغت الدمقرطة الوضع القائم على نحو متكرّر؛ ما أنتج عواقب جيوسياسية خشيت منها روسيا كلّ مرة. سعت الديمقراطيات الجديدة إلى الانضمام إلى الناتو بادئ الأمر. ومن ثمّ أطاحت "الثورات الملوّنة" الحكومات المقرّبة من روسيا في صربيا وجورجيا وأوكرانيا. "كان نشوء الاتحاد الأوروبي، بوصفه قوة عظمى اقتصادية مرتبطة بتحالف مع الناتو وتتقدّم بتسارع مطّرد، بمنزلة تذكير لروسيا بمشهدٍ مثّل في الماضي كابوسها الأمني المطلق؛ أي الحدود مع 'إمبراطورية أوروبية موحّدة'" [26]. وكذلك، ومع تركيز روسيا على تطوير دولة قوية بدلًا من الديمقراطية الليبرالية، حصل انقسام أيديولوجي جديد بينها وبين الغرب [27]. وباتت الديمقراطية تُرى في روسيا سلاحًا مناهضًا لها، تُمثّل فيه حكومة بوتين الهدفَ الأكبر. وحينما ردّت روسيا على الثورات الديمقراطية لجيرانها، بدت كأنّها تتدخّل تدخّلًا عدائيًا في شؤونها الداخلية. وبالنتيجة، بدا الغرب مثل "قوة تعديلية" لروسيا تمامًا كما بدت روسيا تعديلية للغرب.

تعززت فكرة أنّ الديمقراطية تنشر الأمن بأبحاثٍ أكاديمية تناولت "نظرية السلام الديمقراطي"، التي تؤكد أنّ الحرب بين الديمقراطيات مستحيلة، وبذا سيخلق انتشارُ الديمقراطية منطقةً متوسّعة لا تكون فيها الحرب خيارًا ممكنًا. وقد حظيت النظرية باهتمام أكاديمي هائل لدى الأكاديميين الغربيين منذ الثمانينيات. وبدت جماعة شمال الأطلسي كأنّها منطقة السلام التي تصوَّرها إيمانويل كانط (Imanuel Kant)، وتمنّى كثيرون أن تتمكّن الديمقراطية وثمارها الأمنية من الانتشار انتشارًا سريعًا وسلسًا في الدول ما بعد الشيوعية [(28)].

من الفضائل السياسية للدّمقرطة، بوصفها سياسة أجنبية، أنّها حلّت التوتّر التقليدي بين فعل الخير وسعي المرء إلى مصالحه، وهو توتّرٌ استُشعر بقوّة في الولايات المتحدة خلال الحرب الباردة خصوصًا. بدلًا من دعم الدكتاتوريين المصطفّين غربيًا ضد الشيوعية، تمسّك السلام الديمقراطي بأمل أنّ في إمكان الغرب، فعل الخير وتعزيز الأمن العالمي في آنٍ معًا، عبر نشر الديمقراطية.

راقَ نشرُ الديمقراطية الواقعيين والليبراليين على حدٍّ سواء. بالنسبة إلى الليبراليين، كان الأثر الجيوسياسي للدمقرطة في أوروبا قد خلقَ مجموعة دول حرة ستحول دون إعادة تعزيز إمبراطورية روسية. وقد صيغ التقبُّل المشترك للدمقرطة والتوسّع المؤسساتي في عبارة "التعددية الجيوسياسية" (Geopolitical Pluralism) التي حاجّ زبغنييف بريجنسكي (Zbigniew Brzezinski) بوجوب أن تكون هدفَ الغرب في دول الاتحاد السوفياتي السابق. ويعود الانتقال الجزئي للسلام الديمقراطي، من النظرية إلى الممارسة، إلى تداخله تداخلًا وثيقًا مع سياسةٍ أُريد منها توسيع تأثير الغرب ومراقبة عودة القوة الروسية [(29)].

بناء عليه، لم يحصل توسّع المؤسسات الغربية في اتجاه أوروبا الشرقية بفعل انتصار الليبرالية على الواقعية أو لأنّ الديمقراطيين هزموا الجمهوريين [في الولايات المتحدة]، بل لأنّ هذا التوسّع كان مدعومًا من الواقعيين والليبراليين على حدٍ سواء، ومن الجمهوريين والديمقراطيين [(30)]. أراد الليبراليّون نشر الديمقراطية والمؤسسات الغربية، بينما أراد الواقعيون منع روسيا من إعادة ترسيخ سيطرتها على وسط أوروبا. لم يكن بيل كلينتون (Bill Clinton)، ووارن كريستوفر (Warn Christopher)، وستروب تالبوت (Strobe Talbott) وحدهم من دعموا توسّع الناتو؛ فقد دعمه أيضًا بريجنسكي وكيسنجر وريتشارد نيكسون (Richard Nixon). وكان الشقاق محصورًا في عدد قليل من النقّاد، مثل جورج كينان (George Kennan)، الذين خافوا من التأثير في روسيا (عارض كينان أيضًا إنشاء الناتو في عام 1949).

وعلى أي حال، كانت التبعات الجيوسياسية للدمقرطة مهدِّدة بالنسبة إلى روسيا، وكانت أوكرانيا التهديد الأكبر. وحين يُتاح الخيار لسكّان أوروبا الشرقية سيختارون السوق والديمقراطية وأوروبا الغربية. وإنْ لم تنضمّ روسيا إليهم

ستمسي معزولة. وكلّما تعاظم التشكيك في الديمقراطية في روسيا - ولم تكن يومًا **غير** مشكّك فيها - واجه جيران روسيا تهديدًا وخيارًا. سيتحالفون حتمًا، تقريبًا، مع الغرب الديمقراطي لا مع روسيا أوتوقراطية. وقد مثّل هذا الأمر تهديدًا لتصوّر روسيا لأمنها وهويّتها بوصفها "قوة عظمى". وكذلك، فقد كان حجر الأساس للتعددية الجيوسياسية وجود أوكرانيا مستقلّة قوية، وهو أمرٌ يعارضه معظم الروس. وقلّل الزعماء الغربيون من شأن الاعتراضات الروسية على التبعات الجيوسياسية للدمقرطة بما أنّ تبعاتٍ كتلك بدت نافلة، تبعًا لمحاجّة السلام الديمقراطي ونهاية الحرب الباردة.

رفضت روسيا فكرة التعددية الجيوسياسية في محيطها رفضًا قاطعًا. فقد رأت أنّ الهيمنة على المنطقة ما بعد السوفياتية، بما فيها أوكرانيا، أمرٌ جوهري لمصالحها وللصالح العام في آنٍ معًا. وتقبّلت بعض الدول في المنطقة (بيلاروسيا وكازاخستان على الأخص) الحاجة إلى القيادة الروسية، بل احتفت بها. وعارضت دول أخرى (أوكرانيا، وجورجيا، وأذربيجان) تطلّعات روسيا إلى السيادة. ولو كانت تلك الدول ديمقراطية لرفضت الهيمنة الروسية.

شجّعت الولايات المتحدة وأوروبا الغربية إطاحة الأنظمة التسلطية المتبقّية في أوروبا تشجيعًا متعاظمًا. وبيّنت إطاحة سلوبودان ميلوسيفيتش (Slobodan Milosevic)، في "ثورة البلدوزر" (Bulldozer Revolution) في تشرين الأول/أكتوبر 2000، أنّ هذا الأمر ممكن: أطاحت ثورة شعبية زعيمًا مستبدًّا، فحلّت مشكلة أمنية مستعصية. بالنسبة إلى الاتحاد الأوروبي، ثمّة حالة أقل عنفًا ولكنّها مهمة بالقدر ذاته، أي سلوفاكيا، فقد أوضح أنّ مسار عضوية الاتحاد سيُبطأ ما دامت حكومة فلاديمير متشيار (Vladimir Meciar) الاستبدادية في السلطة. وعزلت النخبة السلوفاكية متشيار وأطاحته من أجل الحفاظ على هدف البلاد في الاندماج الأوروبي [(31)].

أسهمت الثورة الوردية (Rose Revolution) في جورجيا في عام 2003، والثورة البرتقالية في أوكرانيا في الاعتقاد أنّ ثمة "وصفة" يمكن أن تُكرَّر في كل مكان [(32)]. وبدا النجاح الأوّلي لثورات "الربيع العربي" في عام 2011 دليلًا أكبر على قوّة عدوى جلب الديمقراطية إلى الأوتوقراطيات المديدة، وتقليل المشكلات الأمنية الكبيرة (مع أنّ نتائج الربيع العربي كانت أقل إيجابية طبعًا على المدى البعيد). عدّت روسيا هذه الممارسة لاشرعية وخطرة. وأطاحت الثورة في صربيا حكومةً دعمتها روسيا وحلّت محلّها حكومة أميل إلى الغرب. كانت الثورة الوردية في جورجيا أشد تعقيدًا، غير أنّ حكومة ميخائيل ساكاشفيلي (Mikheil Saakashvili) الجديدة كانت شديدة الميل إلى الولايات المتحدة وشديدة المناهضة لروسيا. وكانت الثورة البرتقالية أشد تهديدًا، بما أنّ أوكرانيا كانت أهمّ بالنسبة إلى روسيا، وبما أنّ هذه الثورة عدّها كثيرون نموذجًا محتمَلًا لإطاحة بوتين نفسه، على حد سواء. وقد تمنّى البعض في الغرب صراحةً اندلاع ثورة ملوّنة في روسيا.

بعد الثورات الملوّنة، تداخلَ نشر الديمقراطية عمومًا والثورة الديمقراطية خصوصًا تداخلًا وثيقًا مع التنافس الجيوسياسي؛ فباتا عصيَّين على الفصل. بالنسبة إلى الغرب، ما عادَ نشر الديمقراطية سعيًا إلى غاية مثلى فحسب، بل أصبح سلاحًا قويًا في سباق التأثير في عالمٍ متعاظم الفوضى. وبدا نشر الديمقراطية بالنسبة إلى روسيا شكلًا جديدًا من أشكال الحرب، يسيطر على الأرض عبر إطاحة الزعماء من خلال الاحتجاجات، بدلًا من غزوها بالجيوش. وكان كذلك سلاحًا بدا على نحوٍ متزايد موجَّهًا إلى نظام بوتين في روسيا. ذاك كان السياق حين أطاح المحتجّون فيكتور يانوكوفيتش في بدايات عام 2014.

القيود الداخلية وقوة الدولة

مع أنّ العوامل الدولية أدت دورًا مهمًا في تأجيج النزاع، فإنّ الشرارة كانت سياسة أوكرانيا الداخلية. يصعب إدراك الكيفية التي انتهى بها الوضع بنزاع عسكري في عام 2014 لولا أفعال حكومة يانوكوفيتش. فبعد أن انتُخب الأخير رئيسًا في انتخابات شرعية في عام 2010، سعى إلى إعادة تنظيمٍ جذرية للسياسة في البلاد بوسائل لم يقبلها عدد كبير من المواطنين والنخبة. وتسبّبت هذه الأفعال، وكذلك إدراك أنّ نافذة الحفاظ على الديمقراطية في أوكرانيا قد أوشكت على الانغلاق، في تحويل احتجاج على سياسة اندماج إلى مساعٍ لإطاحة يانوكوفيتش. وعلى نحوٍ أعمّ، تداخلت العوامل الدولية مع العوامل الداخلية داخل روسيا وأوكرانيا ودول أساسية أخرى، على نحوٍ قوّض التعاون، وقد قُلِّل من شأن هذا الأمر في معظم تحليلات النزاع.

حافظت أوكرانيا طوال فترة استقلالها على أنماط توازن ثلاثة داخليًا. أولها، بين مناطق البلاد؛ فقد مثَّل تنوّع أوكرانيا المناطقي تحدّيًا للزعماء، غير أنّه صعّب ترسيخ سلطة أوتوقراطية على الجميع، كما كانت عليه الحال في معظم المناطق ما بعد السوفياتية. وثانيها، موازنة السياسة الخارجية بين روسيا والغرب. فما دام في إمكان أوكرانيا طرح ادّعاء معقول بأنّها تبني صلاتٍ مع الغرب وروسيا على حدٍّ سواء، أمكنَ مناصري كلتا السياستين الشعور بحدّ أدنى من الرضا. وثالثها، وأهمّها، التعددية التي برزت بين جماعات أو "عصابات" الأوليغارشية في البلاد؛ إذ لم تجعل التعددية من أوكرانيا ديمقراطية، غير أنّها أبعدتها من التحوّل إلى أوتوقراطية كاملة [33]، فضلًا عن أنّ الأوليغارشيين دافعوا عن التعددية كلّما سعى أيُّ أحد إلى ترسيخ هيمنة سياسية - اقتصادية في البلاد. يفسَّر هذا الأمر بدعم الأوليغارشيين الأقوياء الثورة البرتقالية في عام 2004، واحتجاجات "يورو ميدان" (Euromaidan) في عامَي 2014 - 2015.

أراد يانوكوفيتش إثر فوزه في انتخابات مغلقة [لا تشمل جميع الأحزاب] في عام 2010 استئصالًا تامًا للتنافس على السلطة. وبعد أن أحكم سيطرته على المحكمة الدستورية، بات قادرًا على دفعها إلى نقض "المِيثاق" المصيري الذي

يحدّ من سلطة رئيس الجمهورية، والذي كان قد حلّ الأزمة إبّان الثورة البرتقالية. ومن ثمّ، استخدم وسائل غير قانونية أخرى لتزوير أغلبية برلمانية. كانت هذه كلّها مؤشّرات إلى الأوتوقراطية. ولعلّ ما كان مدمِّرًا على نحو أكبر هو مساعيه لقلب التوازنات المناطقية والأوليغارشية في البلاد، مجمِّعًا السلطة في دائرة أوليغارشيين أضيق باتت تُعرف باسم "العائلة". وأفضت السيطرة على حصّة متزايدة من اقتصاد البلاد إلى انحسار ائتلاف الأوليغارشيين الذي أعانه في نجاته، فزاد عدد المنتفعين من رحيله. وخلق هذا دينامية مماثلة لتلك التي أشعلت الثورة البرتقالية؛ ما عزّز تحوّل الاحتجاجات بشأن الاتحاد الأوروبي إلى مسعى لإسقاط حكومته.
ثمة عنصران جوهريّان أيضًا في السياسة الداخلية الروسية يتمثلان في تآكل الديمقراطية، والاعتقاد الرائج بأنّ على روسيا استعادة نوع من السيطرة على أوكرانيا. قلَّل تآكل الديمقراطية ثقة الغرب بإمكانية اعتماده على روسيا شريكًا. والأهم، أنّ الحكومة الروسية المتعاظمة الأوتوقراطية استشعرت تهديدًا وجوديًا من نمط حركة الاحتجاج الديمقراطي التي اندلعت في أوكرانيا في عام 2004، ومجددًا في عام 2014.
عنى الإجماع في روسيا، على أنّ أوكرانيا جزء "فعلي" من روسيا، أنّ ثمة منفعةً دائمة للسياسيين الروس في مطالباتهم بأوكرانيا، وخطرًا في القبول الصريح باستقلالها. وفي التسعينيات، أرغمَ "الائتلاف الأحمر - البنّي" (Red - brown Coalition) من اليساريين والقوميين بوريس يلتسين (Boris Yeltsin) على تبنّي مواقف أشدّ تصلّبًا ممّا كان في وسعه تبنّيها في سياق آخر تجاه أمور عدة. وفي وقتٍ أبعد، بدا من غير المرجّح أن يأمر بوتين بضمّ القرم ما لم يكن الضمّ قد حظي بشعبية طاغية. يطرح هذا الأمر مسألةً قُلِّل من شأنها؛ فبقدر ما ركّز المحلّلون على تآكل الديمقراطية في روسيا بوصفه منبعًا للنزاع، ما كانَ لروسيا أكثر ديمقراطية أن تتّخذ موقفًا ألطف حيال أوكرانيا.
تمتدّ أهمية السياسة الداخلية إلى أبعد من روسيا وأوكرانيا. فمثلًا، كانت الولايات المتحدة والغرب يفكّران، في مرحلة مبكّرة من الحقبة ما بعد السوفياتية، إذا ما كان عليهما دعم إصلاح روسي بنسخةٍ جديدة من خطة مارشال (Marshall Plan) أو بخطة ألطف. لو استعدنا ما حدث، كان ثمّة نقدٌ واسعٌ للمساعدة الشحيحة المقدَّمة، يستند إلى الادّعاء المعقول، ولكن غير المؤكّد، بأنّ مساعدةً أكبر كانت ستغيّر مسار الأحداث اللاحق في روسيا. لمَ لم تُستغلّ الفرصة؟ يعود هذا بقدر كبير إلى أنّها كانت غير مستدامة سياسيًا في الولايات المتحدة. كانت الولايات المتحدة في حالة ركود اقتصادي في عامي 1991 - 1992، وأملَ الزعماء الأميركيون نقل "حصة السلام" من السياسة الخارجية إلى الإنفاق المحلي. وما فاقمَ المساعدة الخارجية أكثر أنّ العام الأهم كان 1992، وهو عام شهد انتخابات الرئاسة والكونغرس. وبفعل تقريع الديمقراطيين للرئيس جورج بوش (الأب) (George H. W. Bush) على سياسته

الاقتصادية، شعر بعجزه عن الضغط أكثر لمساعدة أكبر لروسيا، وبدا أشبه بالمؤكّد أنّ طرحًا كهذا كان سيشهد مماطلةً في الكونغرس الأميركي. وحينما دخل كلينتون إلى البيت الأبيض في عام 1993، وكان الإصلاح الروسي على شفير الانهيار، شعر بتقييد مماثل بخصوص مساعدة روسيا. فركّز على حزمة إنفاق محلي لمساعدة الولايات المتحدة في الخروج من ركودها، وقيل له إنّه لن يتمكّن من الحصول على هذا الإنفاق وعلى حزمة مساعدات أكبر لروسيا في الوقت نفسه عبر الكونغرس.

تساعد السياسة الداخلية في الإجابة عن أسئلة متلاحقة بشأن سبب إحجام الحكومات المعنية عن اتّخاذ خطوات نظنّ أنّها كانت يمكن أن تفضي إلى نتائج أفضل، مذكِّرة إيّانا بأنّنا حين كنّا نلقي اللوم على بلاد أو زعماء، كان هؤلاء الزعماء أنفسهم يشعرون بأنّ خياراتهم مقيَّدة جدًا. لم تُطلق الولايات المتحدة خطة مارشال جديدة؛ لأنّها كانت تعاني ركودًا اقتصاديًا، وكان ذلك العام عامًا انتخابيًا. ولم تسمح روسيا لأوكرانيا بحرّية حركة؛ لأنّ معظم الروس شعروا بأنّ أوكرانيا جزءٌ لا يتجزأ من روسيا. ولم تخفّض أوكرانيا تبعيّتها الاقتصادية لروسيا؛ لأنّ تصحيح الأمور كان يستلزم إصلاحات لن تحظى بشعبية، ولأنّ تلك التبعية الاقتصادية كانت مصدر عائدات كبيرة للمسؤولين الفاسدين.

إنّ التضادّ بين تطوّر الدولتين الروسية والأوكرانية شديد الإيحاء. فقد سُهِّل استقلال أوكرانيا في عام 1991 بفعل ضعف الدولة السوفياتية وانهيارها في موسكو. وانطلاقًا من ذلك التاريخ، ناضلت روسيا وأوكرانيا لبناء دولتين جديدتين بعد سوفياتيتَين، وإنْ كانت روسيا قد حظيت على الأقل بقسمٍ كبير من الأجهزة السوفياتية لتعيد استثمارها. خلال التسعينيات، سعت كلتا الدولتين إلى ترسيخ سلطتيهما وإلى إنجاز مهمّات أساسية مثل تحصيل الضرائب وتعزيز حُكم القانون [(34)]. واخُترقت كلتاهما اختراقًا عميقًا بشخصيات اقتصادية وسياسية قوية، عُرفت باسم الأوليغارشيين. غير أنّ مساريهما افترقا بعد عام 2000. وواصلت أوكرانيا امتلاك دولة ضعيفة وفاسدة اخترقها الأوليغارشيون، ولكنّها بقيت تعددية، وديمقراطية بقدر كبير. أما في روسيا فقد شيّد بوتين "عمودية" (Vertikal) للسلطة [تخضع فيها جميع المؤسسات لسلطة الكرملين العليا]، وأخضع الصحافة للسيطرة، وكبح استقلالية الأوليغارشيين، وكلُّ هذا على حساب الديمقراطية. وقد زادَ من تلاحم الدولة الداخلي وسيطرتها على الفاعلين المجتمعيين. وفي حين استثمرت روسيا في إعادة بناء جيش قوي بجاهزية عملياتية، قلّصت أوكرانيا عديد جيشها الهائل الذي ورثته عن الاتحاد السوفياتي، بيد أنّها كافحت لإصلاحه ليصبح قوة مقاتلة حيوية. ومع أنّ من السائد الإشارة إلى أنّ روسيا أُضعفت في التسعينيات وباتت أقوى في العقد الثاني من الألفية، فإنّ من الجوهري تمييز أنّ قدرًا كبيرًا من هذا الضعف أو القوة كان وظيفة من وظائف وحدة الدولة وسلطتها داخليًا، ومن ثمّ قدرتها أو عجزها عن استثمار مصادر القوة الهائلة في روسيا استثمارًا فاعلًا للصمود

دوليًا. إن التلازم بين قوة الدولة الداخلية في روسيا وفاعليتها دوليًا تلازمٌ وجيه. بمعنى آخر، مع أنّ رغبة روسيا في تجذير نفسها في محيطها كانت متواصلةً بهذا القدر أو ذاك بعد عام 1991، فإن قدرتها الداخلية على إثبات نفسها تفاوتت بعد عام 2000.

أسباب مباشرة

تُعدّ هذه العوامل - الأهداف المتضادّة تجاه المنطقة، وطرائق فهم الوضع القائم المستفحل بفعل معضلة الأمن، وتلاحم الدمقرطة والجيوسياسة، وتقييدات السياسة الداخلية - منابع النزاع الكامنة الرئيسة. ولا بدّ من التشديد على العوامل المباشرة والطارئة أيضًا؛ إذ رغم منابع التوتّر الكامنة تلك، ما كان النزاع العنفي حتميًا. ومن دون أحداث عامي 2013 - 2014، التي كانت مباغتة وأمكن أن تتحوّل تحوّلًا مختلفًا، ما كان لروسيا على الإطلاق أن تضمّ القرم وتتدخّل في دونباس.

فلنحدّد بضعة عوامل طارئة فقط كما يلي: لو وقّع يانوكوفيتش اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، ما كانت احتجاجات "يورو ميدان" ستحدث (مع احتمال أنّ روسيا كانت سترد على نكسة كهذه). ولو جرى تجاهل المتظاهرين الذين تجمّعوا بدايةً في الميدان بدلًا من ضربهم واعتقالهم، ما كانت الاحتجاجات اتسعت على الأرجح. ولو لم تعمد حكومة يانوكوفيتش إلى إقرار مجموعة قوانين "دكتاتورية" قمعية في 16 كانون الثاني/يناير، ربّما كان التركيز سيتواصل على اتفاقية الشراكة أو على إصلاح دستوري، لا على إسقاط يانوكوفيتش. ولو جرى التوصل إلى اتفاق لحل الأزمة قبل العنف الشامل، لا بعده، كان من الأرجح أنّه سيصمد. ولو أبقت روسيا والولايات المتحدة وأوروبا دعمها ذلك الاتفاق بعد أن رفضه المتظاهرون، ربّما كان صمد أيضًا. ولو كان عددٌ أكبر من قوات الأمن التابعة للحكومة القائمة حاضرًا في دونيتسك ولوغانسك، كما كان في خاركيف، ربّما طُردت الميليشيات الانفصالية هناك من الأبنية قبل أن تُحاصَر. وبالطبع، لو اختارت القيادة الروسية عدم ضمّ القرم والتدخّل في شرق أوكرانيا، كان يمكن تجنّب الحرب. باختصار، على الرغم من منابع النزاع الكامنة التي تعاظم بروزها، ما كانت الحرب حتمية وصولًا إلى لحظة اندلاعها.

لمحة عن الكتاب

كما سيبيّن الفصل الثاني، خلّفت نهاية الحرب الباردة مشكلتين لروسيا وأوكرانيا والغرب. تتمثل الأولى بأن روسيا لم تقبل استقلال أوكرانيا. أما الثانية فتتمثل بأن أوروبا لم تكن لديها هندسة أمن مُتّفق عليها كي تحلّ محلّ الانقسام الذي تواصل من عام 1945 إلى عام 1991. بادئ الأمر، كانت

المشكلتان شبه منفصلتين تقريبًا ولا تتداخلان إلا في إصرار روسيا العام بأنّها كانت وستبقى "قوة عظمى".
منذ لحظة الانهيار السوفياتي في آب/أغسطس 1991، سعت روسيا إلى الحفاظ على أو إعادة إنشاء "مركز" للإشراف على السياسات العسكرية والاقتصادية؛ فقاومت أوكرانيا هذا، وتناوشت مع روسيا في المدة 1991 - 1994 بشأن دور رابطة الدول المستقلة (Commonwealth of Independent States, CIS)، ووضع أسطول البحر الأسود وقاعدته في سيباستوبل، ونزع الأسلحة النووية في الأرض الأوكرانية. وضغطت الولايات المتحدة وروسيا على أوكرانيا للتخلّي عن أي مطالبة بالأسلحة النووية؛ الأمر الذي وافقت عليه أوكرانيا أخيرًا في كانون الثاني/يناير 1994. في غضون ذلك، كان اقتصاد أوكرانيا في حالة سقوط حر، بفعل الانهيار الذي كان قد حدث أيام السوفيات من جهة، وانهيار الاقتصاد السوفياتي الموحد من جهة ثانية، ومعارضة الزعماء الأوكرانيين الإصلاح من جهة ثالثة.
كانت العلاقات الأميركية - الروسية في أفضل أحوالها حينذاك، غير أنّ المشكلات بدأت مباشرةً تقريبًا. في موسكو، أعاد المحافظون تكتّلهم لمعارضة الإصلاح الاقتصادي، وشراكة روسيا الناشئة مع الغرب. سعت إدارتا بوش (الأب) وكلينتون إلى دعم يلتسين، بيد أنّهما كانتا متحفّظتين بخصوص تأثير المحافظين المتنامي الذين عدّوا أحداث عام 1991 كارثة. وقد عزّز الحلّ العنيف للبرلمان الروسي في عام 1993، وانتصار أحزاب محافظة جديدة في الانتخابات البرلمانية اللاحقة، التهديد الملموس من روسيا حازمة من جديد.
ويوثّق الفصل الثالث إعادة تموضع مهمة لأوكرانيا وروسيا والولايات المتحدة في المدة 1994 - 1999. وأزال توقيع أوكرانيا الاتفاقية الثلاثية في عام 1994، التي تخلّت بموجبها عن أسلحتها النووية، العقبة الكبرى أمام الدعم الأميركي في الوقت الذي أكّد فيه المحافظون الروس أنّ تضييق الرهانات الغربية على روسيا أمرٌ صائب. كان ليونيد كوتشما (Leonid Kuchma)، رئيس أوكرانيا المنتخَب أواسط عام 1994، من شرق أوكرانيا وداعمًا للتجارة مع روسيا، ما بدَّد الشعور الانفصالي في القرم. ولكنّه كان متعنّتًا مثل سلفه بخصوص عدم تنازل أوكرانيا عن سيادتها. بدلًا من ذلك، قادَ أوكرانيا إلى مشاركة واسعة في برنامج "الشراكة من أجل السلام" (Partnership for Peace) التابع للناتو. كانت أوكرانيا، أساسًا، قد بدأت تصوَّر بوصفها جزءًا من علاقة الغرب الاستراتيجية بروسيا. وبالرغم من التوتّر المتواصل، وصلت العلاقات الأوكرانية - الروسية إلى أقصاها عند توقيع "معاهدة الصداقة" في عام 1997، اعترفت بموجبها روسيا بحدود أوكرانيا، ووافقت أوكرانيا على تأجير قاعدة سيباستوبل البحرية في القرم لروسيا، وقُسِّم أسطول البحر الأسود أخيرًا. لكن اللافت أنّ سياسيين روسًا كثيرين عارضوا المعاهدة بقوّة.

ورغم جهود كلينتون ويلتسين القصوى، واصلت العلاقات الأميركية - الروسية تدهورها. قدّمت الولايات المتّحدة دعمًا كلاميًا ومستشاري حملات (ودعمت تقديم قرض من صندوق النقد الدولي) لمساعدة يلتسين في الفوز بولاية جديدة في عام 1996، بيد أنّ هذا الدعم، وخطة "القروض مقابل الحصص" (Loans for Shares) المرتبطة به، شكّلا مصدرًا لسخطٍ روسي لاحق. وفي عام 1998، تسبَّب انتشار الأزمة المالية الآسيوية إلى روسيا في خراب؛ ما زاد قناعة الروس بأنّ النصيحة الغربية كانت تقوّض اقتصادهم.

في غضون ذلك، كان للحرب في يوغسلافيا تأثيرٌ تقويضي شديد في علاقات روسيا بالغرب. كرّس كلينتون نفسه لدعم توسّع الناتو في عام 1994، وساعدت حرب يوغسلافيا في ضمان هذا التوسّع، أولًا عبر توضيح أنّ نهاية الحرب الباردة لن تزيل مشكلات الأمن في أوروبا، وثانيًا عبر تقويض فكرة إمكانية التعويل على روسيا للمساعدة في حل هذه المشكلات، وثالثًا عبر تبيان أنّ الناتو وحده، بقيادته العسكرية وبلا فيتو روسي، قادر على مواجهة التهديدات الكبرى أمام السلام. ولأسباب داخلية ودولية، شعر يلتسين بأنّه مرغم على دعم صربيا، في عامَي 1994 - 1995، ومجددًا في عام 1999، حيث بات الغرب مرغمًا على الاختيار بين تلبية مطالب روسيا والحفاظ على وعده بعدم الوقوف متفرّجًا من جديد أمام إبادة في أوروبا.

يبدأ الفصل الرابع بسنة 1999 المصيرية. في آذار/مارس، قبل الناتو عضوية ثلاثة أعضاء جدد رسميًا، وبعد أسبوعين بدأ التحالف قصف صربيا. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، أُعيد انتخاب ليونيد كوتشما رئيسًا لأوكرانيا، مُسرِّعًا نزعةً استقلالية انتهت بالثورة البرتقالية في عام 2004. وفي اليوم الأخير من عام 1999، استقال يلتسين، مُعيِّنًا بوتين رئيسًا مؤقّتًا، حيث سهّل فوزَه بمنصب دائم بعد بضعة أشهر. إثر الاعتداءات الإرهابية في أيلول/سبتمبر 2001، وجدت الولايات المتحدة وروسيا قضية مشتركة لمحاربة الإرهاب، غير أنّ الروس عارضوا عام 2003 تعريف إدارة بوش [الابن] للسياسة الخارجية، أي الحرب لإسقاط صدام حسين في العراق.

بدت مساعي كوتشما لتوطيد السلطة وتبديد التنافس كأنّها على وشك النجاح بادئ الأمر، غير أنّ مقتل الصحافي غيورغي غونغادزه (Georgiy Gongadze)، والتسجيلات التي تورّط كوتشما في هذه الجريمة وخطايا أخرى، حرّضت المعارضة. أبعده الغرب، فردَّ بالسعي إلى علاقات أوثق بروسيا، حيث كان بوتين يتخلّص من التنافس السياسي بنجاح.

في الانتخابات الرئاسية الأوكرانية في عام 2004، رأت روسيا فرصة سانحة أخيرًا لإيجاد زعيم في كييف يدعم الاندماج مع روسيا. فدعم بوتين يانوكوفيتش دعمًا شخصيًا، وبموارد الحكومة ووسائل الإعلام الروسية. ولكنّ الاحتجاجات والاتفاق اللاحق لإعادة الانتخابات حوّلا انتصار روسيا إلى هزيمة

موجعة. تسبّبت هذه الحلقة، أكثر من أي حلقة أخرى في دمج العلاقات الأوكرانية - الروسية في علاقات روسيا بالغرب.

ويدرس الفصل الخامس الفترة التي أعقبت الثورة البرتقالية، أي فترة حكم الرئيس فيكتور يوشتشينكو (Viktor Yushchenko). وعدت هذه الثورة بإصلاح داخلي وباندماج مع أوروبا، غير أنّ الأمرين لم يتحقّقا، واستمر الفساد مستشريًا. واستحال "الائتلاف البرتقالي" نزاعًا مريرًا، مقوِّضًا الإصلاح. ازدرى يوشتشينكو حليفته السابقة يوليا تيموشينكو (Yuliya Tymoshenko) إلى حدّ دعم يانوكوفيتش، الذي كان قد حاول سرقة انتخابات عام 2004، ليصبح رئيسًا للوزراء في عام 2006، ورئيسًا في عام 2010.

وضعت قمّة الناتو في بوخارست في عام 2008 أوكرانيا في قلب توتّر متعاظم بين روسيا والغرب. ودعمت الولايات المتّحدة منح أوكرانيا "خطة عمل العضوية" (Membership Action Plan) للانضمام إلى الناتو. وعارضت ألمانيا وفرنسا الطرح بهدف عدم عزل روسيا. ومع أنّ بيان التسوية بأنّ أوكرانيا ستنضمّ إلى الحلف يومًا ما صُوِّر بكونه جائزة ترضية باهتة في الغرب، فإنّه صوِّر منذئذ من الروس وبعض المحلّلين بكونه تهديدًا لمصالح روسيا وحرَّض (وبرَّر بالنسبة إلى البعض) على غزو جورجيا ذلك العام، وغزو أوكرانيا في عام 2014.

بعد أن أُرجئت عضوية أوكرانيا في الناتو إلى أجل غير محدّد، باتت علاقة الاتحاد الأوروبي بها، للمرة الأولى، المحور الأساسي لتفاعل الغرب مع كييف. ودشَّن برنامج "الشراكة الشرقية" (Eastern Partnership) طريق الاتحاد الأوروبي وأوكرانيا إلى اتفاقية شراكة. فردّت روسيا بسلسلة طروحاتِ ضمٍّ تخصّها.

يحلّل الفصل السادس فترة يانوكوفيتش الرئاسية في أوكرانيا، بدءًا بانتخابه في عام 2010. بدا أنّه أعاد خلق نفسه بوصفه سياسيًا براغماتيًا شرعيًا، غير أنّه إثر انتخابه بدأ في اتّخاذ خطوات دراماتيكية لترسيخ السلطة السياسية، وتكديس الأصول المالية الاقتصادية، وكسب دعم روسيا. وأقنع الترسيخ السياسي المعارضةَ الديمقراطية بأنّه لن يسمح بإجراء انتخابات حرة أخرى، حُدّدت في عام 2015. وهدّد الترسيخ الاقتصادي أوليغارشيين أوكرانيين كثيرين. ومع أنّ الساحة بدت جاهزةً ليورو ميدان في نظرةٍ استعادية، فإنّ قلةً توقّعت اندلاع جولة احتجاجات جديدة.

وفي الوقت ذاته، تكثّفت الضغينة بين روسيا والغرب. وأثمرت سياسة باراك أوباما (Barack Obama) في "إعادة الضبط" (Reset) نتائج ضئيلة، ونشأ مصدر عداء جديد في عام 2011، حين أطاح تدخّل آخر مدعوم من الناتو أوتوقراطيًا آخر، هو معمّر القذافي في ليبيا. وعمَّق الربيع العربي تبيان قوة الثورات الشعبية في إسقاط الأنظمة التسلّطية؛ ما أثار غضب بوتين وقلقه. وفي حين بيّنَ "تبادل المناصب" (Castling) بين بوتين ودمتري مدفيديف (Dmitry Medvedev) في عام 2008، تحكّم بوتين في سياسات النخبة الروسية، أومأت الاحتجاجات في عامي 2011

و2012 إلى هشاشته المحتملة. وأمست الدمقرطة والجيوسياسة ملتحمتين التحامًا تامًا تقريبًا.

في أواخر عام 2013، دخلت أوكرانيا وروسيا والغرب، في تنافسٍ زاد من صعوبة التوصّل إلى تسوية. فخلقت طروحات الضمّ المتضادّة من روسيا والاتحاد الأوروبي لعبةً صفرية (Zero - sum Game) بين روسيا والغرب، وأرغمت الأوكرانيين على اتّخاذ أحد خيارين ما كان كثيرون منهم يرغبون في اختياره. أما ما كان معظم الأوكرانيين يدعمونه، أي علاقات اقتصادية وثيقة مع كلٍّ من روسيا والاتحاد الأوروبي، فقد تعاظمت استحالته. ولم يكن الابتعاد مجديًا من كلتا الكتلتين؛ لأنّ العزلة ستزيد انهيار الاقتصاد الأوكراني. وفي الساعة الأخيرة، في تشرين الثاني/نوفمبر 2013، أعلن يانوكوفيتش أنّ أوكرانيا لن توقّع اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.

يدرس الفصل السابع عواقب هذا القرار. لم يكن تردّد يانوكوفيتش سيُفضي بالضرورة إلى سقوطه أو إلى حدوث غزو. ولكنّ حكومته أخذت، على نحوٍ متكرّر، خطوات أغضبت المحتجّين من دون أن تحبطهم. وفي شباط/فبراير 2014، أفضى إطلاق النار على المحتجّين إلى تلاشي دعم يانوكوفيتش، ففرّ من البلاد. وفي غضون أسبوع، بدأ "الرجال الخُضر الصغار" (Little Green Men) السيطرة على القرم، واكتمل الضمّ خلال شهر. في هذه الأثناء، كانت السيطرة على المباني الحكومية تحدث في المدن على طول شرق أوكرانيا. وانقلبت السيطرة في كثيرٍ منها، غير أنّ الدعم الروسي في دونيتسك ولوغانسك إلى جانب الغياب الكلي تقريبًا للدولة الأوكرانية مكّنا القوات الانفصالية من كسب موطئ قدم.

في بادئ الأمر، كُتمت ردة فعل أوروبا على ضم القرم والتدخّل في دونباس، بما أنّ معظم النخبة قدّمت روسيا على أوكرانيا، فضلًا عن تعاطف كثيرين مع مطالبات روسيا بالقرم. وجدّ حدثٌ آخر غير متوقَّع، تمثّل بإسقاط طائرة الخطوط الماليزية رقم 17؛ ما غيَّر الرأي كليًا. فحطّم قتلُ الأبرياء وردّ بوتين المراوغ دعمَ روسيا. وأدى هذا إلى إجماع الحكومات الأوروبية مع الولايات المتحدة على فرض عقوبات. وباتت أفعال بوتين تُقارَن إلى حدٍّ بعيد بأفعال أدولف هتلر قبيل الحرب العالمية الثانية.

حين هدّدت القوات المسلّحة الأوكرانية بتطويق المتمرّدين المدعومين روسيًا في إقليم دونيتسك صيف عام 2014، تدخّلت روسيا بقوّات الجيش النظامي. فأرغمت الهزيمة أوكرانيا على قبول اتفاق وقف إطلاق نار بشروط روسية. وألزمَت اتفاقية مينسك - 1 (Minsk - 1) أوكرانيا بإجراءات لم تكن راغبةً في قبولها، مثل استقلالية جغرافية متعاظمة. وإثر سيطرة القوات المدعومة روسيًا على مطار دونيتسك في شباط/فبراير 2015، أقرّت اتفاقية مينسك - 2 خطوط السيطرة المعدَّلة. ومنذئذ، باتت انتهاكات وقف إطلاق النار متكرّرة، وتصاعد عدد الإصابات باطّراد.

ويعود الفصل الثامن إلى مسألة التفسير. فيتساءل عن الكيفية التي كان يمكن أن تختلف بها الأشياء. يفترض أيّ تفسير للحرب وأيّ إلقاء للوم، أنّه إذا اتُّخذت قراراتٌ بعينها على نحو مختلف، أو إذا جرت بعض الأحداث على نحو مختلف، كانت ستنتج حصيلةٌ أخرى. نحاول هنا تقييم بعض القرارات التي أمكنَ أن يكون لها نتيجة كهذه، علاوة على بعض الأحداث أو القوى التي بدت خارج نطاق سيطرة الجميع. تأتي المسألة الأصعب المتعلقة بالقيود واللوم مع قرار بوتين ضمّ القرم. ويبدو أنّ الخطّة التي نُفِّذت في آذار/مارس 2014 قد خُطِّط لها بعناية مسبقًا. هل كان بوتين مقيَّدًا بقوة كما حاجّ بعض المحلّلين؟ وما الخيارات الأخرى التي كانت متاحة؟ غالبًا ما تكون تأكيدات الزعماء أنّهم ما كانوا يملكون خيارًا آخر لتحويل اللوم إلى اتجاه آخر. تراوح الاحتمالات الأخرى بين قرارات كبيرة وأخرى صغيرة. وكان أحد أكبر تلك القرارات تأثير توسُّع الناتو. فهل حرَّض ذلك القرار على النزاع حقًا؟ ولو كان قد فعل، فهل كان قرارًا طائشًا كليًا أم أنّه ساعد في تفادي أخطار محدقة أخرى؟ [(35)].

نخلص إلى أنّ استراتيجية انتظار رحيل بوتين غير مرجّحة النجاح، وإصرار روسيا على أن تكون قوة عظمى ومهيمنًا إقليميًا، فضلًا عن مطالباتها بأوكرانيا، سبق صعود بوتين إلى السلطة، وهو منتشرٌ انتشارًا واسعًا لدى النخبة والشعب الروسيَّين. والمعنى الضمني هو أنّ الديمقراطية لن تدفع روسيا إلى التخلّي عن هذه التطلّعات. وفي واقع الحال، وحدها سلطة يلتسين الشخصية لجمت هذه الأجندة في التسعينيات. وبمعنى أشمل، فإنّ الاعتقاد المستمَدّ من نظرية السلام الديمقراطي، بأنّ روسيا ديمقراطية ستتوصّل إلى تسوية مع الغرب بالضرورة، يتعارض مع تطلّعات القوة العظمى لدى روسيا، وأنّ تلاحم الديمقراطية مع الجيوسياسة يخفّض، في الوقت نفسه، أرجحية أن تصبح روسيا ديمقراطية، وأنّ روسيا ديمقراطية ستوافق طوعًا على كبح سلطتها كي تُطمئن جيرانها، كما فعلت ألمانيا.

خلاصة

يشدّد هذا التوصيف على أنّ الحرب التي بدأت في عام 2014 كانت نتاج قوى المدى البعيد في بيئة ما بعد الحرب الباردة، وقرارات المدى القصير التي اتّخذها الزعماء الأوكرانيون والروس والغربيون في عامي 2013 - 2014، على حدّ سواء. فقد ارتفعت احتمالات اندلاع نزاع عنيف بين روسيا وأوكرانيا ارتفاعًا تدرجيًا بين عامي 1989 و2014، ومن الضروري اقتفاء هذه السيرورة لفهم كيف بات ممكنًا، في عام 2014، أن تقرر روسيا أنّ غزو جيرانها كان سياستها الفضلى.

كانت البيئة التي نشأت في أعقاب انهيار الاتحاد السوفياتي أقلّ حدة بكثير من بيئة الحرب الباردة؛ حيث بات سهلًا الاعتقاد بأنّ النزاعات التي تبقّت، مثل وضع أوكرانيا، ستحلّ نفسها مع مرور الزمن. غير أنّ عوامل رئيسة ثلاثة - عدم

قابلية تسوية تصوّرات الأطراف الفاعلة العديدة إزاء الوضع القائم والحاجات الأمنية الناتجة، وتعارض انتشار المؤسسات الديمقراطية الغربية مع تصوّرات روسيا عن "مجال مصالحها"، والأثمان الداخلية لتبنّي سياسات تصالحية - تضافرت لتؤكّد أنّ وضع أوكرانيا لم يُحلّ. وللمفارقة، كانت أرجحية أن يُحَلّ الوضع حلًا حاسمًا في صالح الغرب أو لفائدة روسيا هي ما جعل كلا الطرفين أكثر تقبّلًا للمجازفات في عامي 2013 و2014.

ما كان لزامًا أن تقع الحرب، ولكن بحلول عام 2014 كان التنافس والشكّ قد ترسّخا بقوّة في العلاقات الأوكرانية - الروسية والغربية - الروسية على حدٍّ سواء، وأمسى هذان النزاعان مرتبطين ارتباطًا وثيقًا. وكان هذان النزاعان الضمنيّان متأصّلَين في منظومة ما بعد الحرب الباردة، وبفهم السبب لا بدّ لنا من العودة إلى الأحداث الصاعقة التي أنهت الحرب الباردة في المدة 1989 - 1991. ها هنا يبدأ الفصل الثاني.

(1) بخصوص تضارب المصالح بين روسيا والغرب، ينظر:
William C. Wohlforth & Vladislav Zubok, "An Abiding Antagonism: Realism, Idealism and the Mirage of Western - Russian Partnership after the Cold War," *International Politics*, vol. 54, no. 4 (2017), pp. 405 - 419.

(2) Fyodor Lukyanov, "Putin's Foreign Policy: The Quest to Restore Russia's Rightful Place," *Foreign Affairs*, vol. 95, no. 3 (May - June 2016), pp. 30 - 37.

(3) لمناقشة نزعة التركيز على توجيه اللوم، ينظر:
Paul D'Anieri, "Ukraine, Russia, and the West: The Battle Over Blame," *The Russian Review*, vol. 75, no. 3 (July 2016), pp. 498 - 503;
من أجل مراجعات أخرى للأدبيّات، ينظر:
Peter Rutland, "Geopolitics and the Roots of Putin's Foreign Policy," *Russian History*, vol. 43, no. 3 - 4 (2016), pp. 425 - 436; Michael E. Aleprete, Jr., "Minimizing Loss: Explaining Russian Policy: Choices During the Ukrainian Crisis," *Soviet and Post - Soviet Review*, vol. 44 (2017), pp. 53 - 75;
من بين من يلوم الغرب والقوميين الأوكرانيين باحثان بارزان في السياسة الروسية هما ريتشارد ساكوا وستيفن كوهين، وباحثان بارزان في الأمن الدولي، هما جون ميرشايمر وستيفن والت، علاوةً على الباحث في السياسة الخارجية الروسية أندريه تسيغانكوف، ينظر:
Richard Sakwa, *Frontline Ukraine: Crisis in the Borderland* (London: I. B. Tauris, 2016); Katherine K. Vanden Heuvel & Stephen F. Cohen, "Cold War against Russia - Without Debate," *The Nation*, 19/5/2014, accessed on 15/3/2022, at: https://bit.ly/3q6h8XM; John Mearsheimer, "Why the Ukraine Crisis is the West's Fault: The Liberal Delusions That Provoked Putin," *Foreign Affairs*, vol. 93, no. 5 (September - October 2014), pp. 77 - 89; Stephen M. Walt, "What Would a Realist World Have Looked Like," *Foreign Policy*, 8/1/2016, accessed on 15/3/2022, at: https://bit.ly/3tbsjQP; Andrei Tsygankov, "Vladimir Putin's Last Stand: The Sources of Russia's Ukraine Policy," *Post - Soviet Affairs*, vol. 31, no. 4 (2015), pp. 279 - 303;
للمزيد بشأن من يلقي اللوم على روسيا، ينظر:
Andrew Wilson, *Ukraine Crisis: What It Means for the West* (New Haven, CT: Yale University Press, 2014); Taras Kuzio, *Putin's War against Ukraine: Revolution, Nationalism, and Crime* (Toronto: Chair of Ukrainian Studies, University of Toronto, 2017); Charles Clover, *Black Wind, White Snow: The Rise of Russia's New Nationalism* (New Haven, CT: Yale

University Press, 2016); Michael McFaul, *From Cold War to Hot Peace: An American Ambassador in Putin’s Russia* (New York: Houghton Mifflin Harcourt, 2018),

وخاصة الفصل الثالث والعشرين.

ومن أجل عملٍ يلقي اللوم بتساوٍ أكبر على الطرفين، ينظر:

Samuel Charap & Timothy Colton, *Everyone Loses: The Ukraine Crisis and the Ruinous Contest for Post - Soviet Eurasia* (London: Routledge, 2017).

(4) Mearsheimer; Wilson, pp. vii.

(5) Kathryn Stoner & Michael McFaul, "Who Lost Russia (This Time)? Vladimir Putin," *The Washington Quarterly*, vol. 38, no. 2 (2015), pp. 167 - 187.

(6) Daniel Treisman, *The New Autocracy: Information, Politics, and Policy in Putin’s Russia* (Washington, DC: Brookings Institution, 2018), ch. 11.

يشير تريزمان إلى مشكلات في التفسيرات الأربعة كلها: وينتهي بالمحاجّة بأنّ الهدف الأساسي كان منع خسارة القاعدة البحرية في سيباستوبل. ويشير إلى أنّه مع أنّ الجزء العسكري من العملية بدا مُهيّأً وسار بسلاسة تامة، فإنّ الترتيبات السياسية، بما فيها مَنْ سيكون مسؤولًا عن القرم وإذا ما كانت الأخيرة ستسعى إلى الاستقلال أم ستنضمّ إلى روسيا، بدت فوضوية ومرتجَلة.

(7) يقتفي هذا التصنيف اقتفاء طفيفًا تصنيف غيديون روز، ينظر:

Gideon Rose, "Neoclassical Realism and Theories of Foreign Policy," *World Politics*, vol. 51 (October 1998), pp. 144 - 172.

(8) يتشارك في وجهة النظر هذه كل من:

Wilson; Stoner & McFaul.

(9) لم يتوافق جميع المؤلّفين الذين يقدّمون هذه المحاجّات مع الواقعية الدفاعية على الدوام. عادةً ما تندرج أبحاث ميرشايمر الكثيرة ضمن مدرسة الواقعية "الهجومية"، غير أنّ محاجّته بأنّ الغرب المضلَّل حرّض على الحرب في أوكرانيا تتّسق مع الواقعية "الدفاعية".

(10) Rudra Sil & Peter J. Katzenstein, "Analytic Eclecticism in the Study of World Politics: Reconfiguring Problems and Mechanisms across Research Traditions," *Perspectives on Politics*, vol. 8, no. 2 (2010), pp. 411 - 431.

(11) ينظر:

Paul D’Anieri, *Economic Interdependence in Ukranian - Russian Relations* (Albany: State University of New York Press, 1999), p. 211.

(12) Anne Dolgov, "Navalny Wouldn’t Return Crimea, Considers Immigration Bigger Issue than Ukraine," *Moscow Times*, 16/10/2014,

accessed on 15/3/2022, at: https://bit.ly/3IcSCdF; Marlene Laruelle, "Alexie Navalny and Challenges in Reconciling 'Nationalism' and 'Liberalism'," *Post - Soviet Affairs*, vol. 30, no. 4 (2014), pp. 276 - 297.

(13) Peter J. Potichnyj et al. (eds.), *Ukraine and Russian in Their Historical Encounter* (Edmonton: Canadian Institute of Ukrainian Studies, 1982).

(14) خطاب رئيس روسيا الاتحادية، 18 آذار/مارس 2014، ينظر:
Address by President of the Russian Federation," President of Russia," 18/3/2014, accessed on 15/3/2022, at: https://bit.ly/3Ca2SE6

(15) Gerard Toal, *Near Abroad: Putin, the West, and the Contest over Ukraine and the Caucasus* (Oxford: Oxford University Press, 2017);
اتّخذ تول عمدًا مقاربة "استشعارية" لفهم تصوّر روسيا لدورها في المنطقة:
Elizabeth A. Wood, "Introduction," in: Elizabeth A. Wood et al., *Roots of Russia's War in Ukraine* (Washington, DC: Woodrow Wilson Center Press, 2016), pp. 3 - 6.

(16) Daniel S. Kahneman & Amos Tversky, "Prospect Theory: An Analysis of Decision under Risk," *Econometrica*, vol. 47, no. 2 (March 1979), p. 279;
من أجل مناقشة عامة لتطبيق النظرية الاحتمالية على السياسة الدولية، ينظر:
Jack S. Levy, "Prospect Theory and International Relations: Theoretical Approaches and Analytical Problems," *Political Psychology*, vol. 13, no. 2 (1992), pp. 283 - 310; Jonathan Mercer, "Prospect Theory and Political Science," *Annual Review of Political Science*, vol. 8 (2005), pp. 1 - 21.

(17) قسّم كيسنجر القوى العظمى إلى قوى "الوضع القائم"، الراضية بهذا الوضع والمدافعة عنه، والقوى الثورية الساخطة على هذا الوضع والساعية إلى قلبه، ينظر:
Henry A. Kissinger, *A World Restored: Metternich, Castlereagh and the Problems of Peace, 1812 - 22* (Boston: Houghton Mifflin, 1957).

(18) Andrei Zagorski, "Russia and the Shared Neighborhood," in: Dov Lynch (ed.), *What Russia Sees*, Chaillot Paper no. 74 (Pretoria: Institute for Security Studies, 2005), p. 69.

(19) Kahneman & Tversky, p. 287; Levy, p. 286.
يطبق ليفي هذه النقطة على السياسة الدولية: "قد تكون الدولة التي ترى نفسها في وضع متدهور مستعدّة للمجازفة بأفعال بهدف صون الوضع القائم".

(20) Kissinger, p. 2.

(21) نظرية تجنّب الخسارة مطبَّقة تطبيقًا خاصًا على نزاعات القرم وشرق أوكرانيا، ينظر:

.Aleprete, Jr

(22) Putin’s Foreign Policy Riddle," *BBC News*, 28/3/2000, accessed on" 15/3/2022, at: https://bbc.in/35Zc54r

(23) تناولت أدبيات كثيرة معضلة الأمن وعواقبها وإمكانية حلّها. من أجل معالجة موجزة، ينظر:

Robert Jervis, "Cooperation under the Security Dilemma," *World Politics*, .vol. 30, no. 2 (January 1978), pp. 167 - 214

(24) John J. Mearsheimer, "Back to the Future: Instability in Europe after the Cold War," *International Security*, vol. 15, no. 1 (Summer 1990), pp. 5 - .56

(25) Robert J. Art, "Creating a Disaster: NATO’s Open Door Policy," .*Political Science Quarterly*, vol. 113, no. 3 (1998), p. 383

(26) Alfred J. Rieber, "How Persistent are Persistent Factors?," in: Robert Legvold (ed.), *Russian Foreign Policy in the Twenty - First Century and the* .*Shadow of the Past* (New York: Columbia University Press, 2007), p. 212

(27) Maxime Henri André Larivé & Roger E. Kanet, "The Return to Europe and the Rise of EU - Russian Ideological Differences," *Whitehead Journal of Diplomacy and International Relations*, vol. 14, no. 1 (Winter - Spring .2013), pp. 125 - 138

(28) للاطلاع على ملخّص ونقد لهذا الرأي، ينظر:

Philip G. Roeder, "People and States after 1989: The Political Costs of Incomplete National Revolutions," *Slavic Review*, vol. 58, no. 4 (Winter .1999), pp. 854 - 882

(29) انتُقد مظهر السياسة الخارجية الأميركية، في:

.Toal, pp. 10 - 12, 291 - 297

(30) بخصوص نزعة الليبرالية العابرة للقوميات لتعزيز الهيمنة الأميركية، ينظر:

John M. Owen IV, "Transnational Liberalism and U.S. Primacy," .*International Security*, vol. 26, no. 3 (Winter 2001 - 2002), pp. 117 - 152

(31) Kevin Deegan - Krause, "Slovakia’s Second Transition," *Journal of* .*Democracy*, vol. 14, no. 2 (2003), pp. 65 - 79

(32) جديرٌ بالذكر أنّ أحد المحلّلين البارزين للثورات الملوّنة، مايكل ماكفول (Michael McFaul)، عُيِّن سفيرًا للولايات المتحدة في روسيا عام 2011، مثيرًا سخط حكومة بوتين.

(33) Lucan Way, *Pluralism by Default: Weak Autocrats and the Rise of Competitive Politics* (Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, ,2015)

خاصة الفصل الثالث.

(34) من أجل تحليل قوة الدولة في روسيا، ينظر:

Andrei P. Tsygankov, *The Strong State in Russia: Development and Crisis* (New York: Oxford University Press, 2014); Stephen E. Hanson, "The Uncertain Future of Russia's Weak State Authoritarianism," *East European Politics and Societies*, vol. 21, no. 1 (2007), pp. 67 - 81; Peter H. Solomon, Jr., "Vladimir Putin's Quest for a Strong State," *International Journal on World Peace*, vol. 22, no. 2 (June 2005), pp. 3 - 12; Thomas E. Graham, "The Sources of Russian Conduct," *The National Interest*, 24/8/2016, accessed on 15/3/2022, at: https://bit.ly/3w1XW1c

(35) بشأن هذه المسائل، ينظر:

Kimberly Marten, "Reconsidering NATO Expansion: A Counterfactual Analysis of Russia and the West in the 1990s," *European Journal of International Security*, vol. 3, no. 2 (November 2017), pp. 135 - 161.

الفصل الثاني: نظام عالمي جديد؟

(1989 - 1993)

مقدمة

في 6 تموز/يوليو 1989، تحدّث ميخائيل غورباتشوف (Mikhail Gorbachev) لمجلس أوروبا (Council of Europe) في ستراسبورغ عن "أوروبا بوصفها وطنًا مشتركًا". وأكد في خطابه أن "أي تدخّل في الشؤون الداخلية، وأيّ محاولات لتقييد سيادة الدول، سواء أكانت من أصدقاء وحلفاء أم من أيّ أحد آخر، مرفوضة" [(36)]، فكان هذا السطر محل اهتمام العناوين الرئيسة في أنحاء العالم. وفُسِّرت هذه الجمل، وواضح أنّها عنت إبطالًا لمبدأ بريجنيف (Brezhnev Doctrine)، الذي ورد في عام 1968 لتبرير الغزو السوفياتي لتشيكوسلوفاكيا، وأكّد أنّ للاتحاد السوفياتي الحق في التدخل في البلدان الاشتراكية، حين "تحاول القوى المعادية للاشتراكية تحويل مسار تنمية بلد اشتراكي إلى الرأسمالية" [(37)]. فقد شجّع إِذْنُ غورباتشوف الواضح بالحثّ على الإصلاح، وعلى استقلاليةٍ أكبر، الحركاتِ التي كانت تعمل أصلًا في المنطقة. وبحلول تشرين الأول/أكتوبر 1989، اندلعت احتجاجات سلمية باطّراد في مدن في ألمانيا الشرقية، على مرأى من ضابط في الاستخبارات السوفياتية (KGB)، اسمه فلاديمير بوتين، في دريسدن [(38)]. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، فُتحت أبواب جدار برلين، أبرز رموز انقسام أوروبا في الحرب الباردة، مُنهيًا إياها رمزيًا.

يقدّم خطاب غورباتشوف نقطة انطلاق مفيدة لفهم منابع النزاع الروسي - الأوكراني. لم يكتفِ الخطاب بتسريع انهيار الكتلة السوفياتية، بل طرح مسألة استقلال الجمهوريات السوفياتية التي كان بعضها يشهد حركات استقلال مديدة. ومنذ ذلك الوقت، باتت مسألة دور روسيا وحقوقها في منطقتها موضع جدال؛ إذ تضاربت مطالباتها بمطالبات أوكرانيا، ودول البلطيق، والغرب. واختُبر مبدأ عدم استخدام القوة منذ البداية تقريبًا، حين هاجمت قوات وحدة الشرطة الخاصة السوفياتية (OMON) وزارة الداخلية اللاتفية، في كانون الثاني/يناير 1991.

طرحت عبارة غورباتشوف "وطن أوروبي مشترك" بديلًا من "أوروبا كاملة حرّة" التي اقترحها الرئيس الأميركي جورج بوش الأب، قبل بضعة أشهر في ماينتس، بألمانيا. وفي حين تخيل غورباتشوف أوروبا تعيش فيها دول اشتراكية ورأسمالية جنبًا إلى جنب بسلام وإنتاجية، تصوَّر بوش أوروبا تُوحِّد فيها الديمقراطيةُ الليبرالية والسوقُ هذه القارّةَ. و"يُفضي درب الحرية إلى وطن أكبر؛ وطن يلتقي فيه الغرب بالشرق، وطن ديمقراطي، رابطة أمم حرّة" [(39)]. لقد كان تصوّر غورباتشوف عن أوروبا تعدّديًا ضمنيًا، بينما شدّدت رؤية بوش على تبنّي مجموعة قيم بعينها. وبذا، حتى مع اقتراب الحرب الباردة من نهايتها، نشأ خلاف بارز في المبادئ التي ينبغي أن تحكم السياسة في أوروبا [(40)].

بحلول كانون الأول/ديسمبر 1993، كانت الأحزاب القومية والشيوعية مهيمنةً على برلمان روسيا. وكان البرلمان قد صدّقَ على قرار يقول بوجوب اعتبار ميناء سيباستوبل أرضًا روسية، وهو مقرّ معروف لأسطول البحر الأسود الروسي، وإنْ كان قد بات أرضًا أوكرانية منذ عام 1991. كان الزعماء الأوكرانيون قد نالوا استقلالًا قانونيًا من روسيا، غير أنّهم عجزوا عن اكتشاف كيفية كسر تبعية البلاد للطاقة الروسية. وما كان الاتحاد السوفياتي البلد الوحيد الذي ينهار في عام 1991. ففي كانون الأول/ديسمبر، بدأ تفكّك يوغسلافيا؛ ما أشعل نزاعًا سيشوّش القارّة، وسيستعيده لاحقًا بوتين بوصفه تبريرًا لضمّ القرم.

تُبين هذه الأحداث المحاجّة التي ترسم هذا الفصل. كان كثير من - إنْ لم يكن جميع - المكوّنات الرئيسة للأزمة التي اندلعت أواخر عام 2013 وبداية عام 2014 حاضرًا عام 1993. فقد استعصت هذه المشكلات على الحل، لأنّها كانت متجذّرة في بيئات معانِدة ثلاث، تداخلت في ما بينها. أولًا، اختلفت أوكرانيا وروسيا اختلافًا بيّنًا في ماهية علاقتهما. ثانيًا، مع أنّ المشهد الدولي الذي نشأ عقب انهيار الاتحاد السوفياتي بدا مبشِّرًا، فإنّه طرح مسائل عويصة بشأن دور روسيا في أوروبا جديدة. ثالثًا، كانت الأوضاع الداخلية في أوكرانيا وروسيا مضطربة؛ إذ عرقل التفكّك الاقتصادي وصدامُ المؤسسات انتقالًا سلسًا إلى الديمقراطية.

الطريق إلى الاستقلال الأوكراني

استغل القوميون عبر الاتحاد السوفياتي لبرلة غورباتشوف السياسية للضّغط من أجل الاستقلال. في آذار/مارس 1990، أجريت انتخابات برلمانية على مستوى الجمهوريات، وسُمح المرة الأولى لمرشّحين ليسوا أعضاء في الحزب الشيوعي السوفياتي. وفي أوكرانيا، فاز حزب الروخ (Rukh Party)، الذي نشأ من حركة الشعب من أجل أوكرانيا التي يقودها انشقاقيون، بربع مقاعد "فيرخوفنا رادا" (Verkhovna Rada)؛ أي مجلس أوكرانيا الأعلى (Ukrainian Supreme Soviet) [المؤسسة التشريعية الأوكرانية القديمة]. وانُتخب ليونيد كرافتشوك (Leonid Kravchuk) رئيسًا، وهو زعيم شيوعي سعى إلى استقطاب القوميين. وفي 12 حزيران/يونيو، أصدر مجلس نوّاب الشعب الروسي (Congress of People’s Deputies) "إعلان سيادة دول الجمهورية الاشتراكية الاتحادية السوفياتية الروسية" (Declaration of State Sovereignty of the Russian Soviet Federative Socialist Republic). أعلن هذا القانون غلبة التشريع الروسي على تشريع الحكومة السوفياتية، مُنهيًا ما باتت تُعرَف بـ "حرب القوانين"، ومحرّضًا إعلانات مماثلة في جمهوريات أخرى.

وفي 16 تموز/يوليو، اقتفى البرلمان الأوكراني خطوات سابقيه، وأصدر (بأغلبية 335 مقابل 4) "إعلان سيادة دولة أوكرانيا" (Declaration of State Sovereignty of Ukraine)، الذي أعلن سيادة أوكرانيا، من دون استقلالها عن الاتحاد السوفياتي، وهو

تناقض مربك ولكنه براغماتي في آن معًا. كان ثمّة حافز قوي لتكريس أكبر قدر ممكن من الإدارة الذاتية، غير أنّ أوكرانيا لم تكن جاهزة للانفصال أو للمضي في مواجهة مع السلطات المركزية. لذا اتّخذ القوميون الأوكرانيون قرارًا تكتيكيًا بالتحالف مع "شيوعيين - قوميين"، مثل كرافتشوك، بدلًا من معارضة الحزب الشيوعي كله؛ ما يجعل القوميين أقلية. وبذا، تحرّكت أوكرانيا في اتجاه الاستقلال، لا عبر نبذ المؤسسة الشيوعية بل عبر إتاحة المجال للمؤسسة كي تتبنّى قضية الاستقلال.

كرّس إعلان السيادة "نية" أوكرانيا في أن تصبح دولة "دائمة الحياد"، وأن تلتزم بثلاثة مبادئ لانووية: ألّا تقبل، أو تُنتج، أو تمتلك أسلحة نووية [41]. سيولّد هذان الشرطان جدلًا كبيرًا في السنوات التالية. ما الذي تستلزمه الحيادية، أو "عدم الانحياز" كما باتت تُعرَف؟ وهل كانت السياسة حكيمةً؟ هذان السؤالان قد خيّما على السياسة الخارجية حتى عام 2014، حين نُبذت الحيادية تمامًا.

لقد جاهد غورباتشوف للحيلولة دون تفكّك الاتحاد السوفياتي. وفي آذار/مارس 1991، أجرى استفتاءً شمل الاتحاد السوفياتي، يسأل المقترعين: "هل ترى أنّ من الضروري الإبقاء على اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية فدرالية جديدةً لجمهوريات ذات سيادة متساوية تكون فيها حقوق أفراد أيّ جنسية من الجنسيات وحرياتهم مكفولةً تمامًا؟". تُجوهل التناقض بين السيادة المتساوية والحفاظ على الاتحاد السوفياتي، مُنذِرًا بإصرار روسيا اللاحق على وجوب انضمام أوكرانيا مستقلّة إلى نوعٍ من الاتحاد الذي تقوده روسيا. أضاف المشرعون الأوكرانيون سؤالًا ثانيًا: "هلْ توافق على وجوب أن تكون أوكرانيا جزءًا من اتحاد جمهوريات سوفياتية ذات سيادة على أساس إعلان سيادة دولة أوكرانيا؟". نال كلا السؤالين موافقة كبيرة في أوكرانيا (71 في المئة، و82 في المئة، على الترتيب).

طرح غورباتشوف ميثاقًا جديدًا يمنح استقلالية كبيرة للجمهوريات، وإنْ أبقى جيشًا موحّدًا، وسياسة خارجية مشتركة، وعملةً واحدة. تداول البرلمان الأوكراني، الذي بات منقسمًا الآن بين القوميين، و"الشيوعيين - القوميين"، والشيوعيين المناصرين للاتحاد، الميثاقَ طوال صيف 1991، وطرحوا تعديلات، مع إرجاء اتّخاذ فعل حاسم. كان القوميون، المدعومون من شيوعيين - قوميين كثيرين، عازمين على السعي إلى استقلال تام، غير أنّهم كانوا متردّدين في التحرّك بحسم، خشية القمع. وضعَ هذا الأمر أوكرانيا بين موقف ثماني جمهوريات، من ضمنها روسيا، كانت عازمةً على توقيع الميثاق، وبين موقف ستّ جمهوريات كانت قد رفضت العملية أصلًا [42]. وفي تموز/يوليو، أنشأ البرلمان الأوكراني منصب رئيس يُنتخَب شعبيًا، يماثل المنصب الذي حازه بوريس يلتسين في روسيا، وحدّدوا موعد الانتخابات في كانون الأول/ديسمبر.

وفي وقت شعر الزعماء الأوكرانيون بأنّ ميثاق الاتحاد المطروح سيمنح استقلالية ضئيلة، خشي المحافظون في موسكو من أنّه يمنح استقلالية مفرطة. كانت الاعتراضات على إصلاحات غورباتشوف الاقتصادية تتصاعد. وفي أواخر تموز/يوليو، نشرت مجموعة شخصيات سياسية وثقافية بارزة "كلمة للشعب" تدعو إلى إيقاف تلك الإصلاحات. وقد ساوت الرسالة، الموجّهة إلى "المواطنين الروس، مواطني الاتحاد السوفياتي"، القوميةَ الروسية ببقاء الاتحاد السوفياتي، وعدّت التحركات في اتجاه الاستقلال والإصلاحات الاقتصادية بمنزلة بيع البلاد لأعداء خارجيين [(43)].

حينما زار جورج بوش الأب موسكو في نهاية تموز/يوليو 1991، كان غورباتشوف يحاول لملمة الاتحاد السوفياتي، وإصلاح اقتصاده، واكتساب دعم الغرب. حذّر غورباتشوف بوش من أن استقلال أوكرانيا قد يُفضي إلى نزاع يماثل النزاع المندلع في يوغسلافيا، ولكنْ مع وجود آلاف الأسلحة النووية. أمل بوش ومستشار الأمن القومي برنت سكاوكروفت (Brent Scowcroft) مساندة موقف غورباتشوف، في محاولةٍ لتعزيز المكاسب الناتجة من عملية الحدّ من السلاح، ومن انهيار حلف وارسو (Warsaw Pact) [معاهدة الصداقة والتعاون والمعونة المشتركة]، ومن مجلس الأمن في العراق.

ذاك كان السياق حينما توقف بوش في كييف في طريق عودته إلى واشنطن. في خطابٍ أمام البرلمان الأوكراني، سعى بوش إلى إقناع الأوكرانيين بالتحرك قدُمًا داخل الاتحاد السوفياتي، لا الابتعاد منه، قائلًا: "ليست الحرية مماثلةً للاستقلال. لن يدعم الأميركيون مَنْ يسعون إلى الاستقلال بهدف إحلال استبداد محلي محلّ طغيان خارجي. لن يساعدوا مَنْ يروّج لقومية انتحارية تقوم على كراهية إثنية". وتابع بوش كلامه داعمًا ميثاق الاتحاد الذي طرحه غورباتشوف: "يُعزّز اتفاق تسعة - زائد - واحد الأمل بأن تجمع الجمهوريات استقلالية أكبر وتفاعلًا طوعيًا أكبر - سياسيًا، اجتماعيًا، ثقافيًا، اقتصاديًا - بدلًا من السعي إلى درب العزلة العضال" [(44)]. كان الخطاب سيُنسى لولا أن سمّاه وليام سافاير (William Safire)، كاتب العمود في صحيفة **نيويورك تايمز** (*The New York Times*)، "خطاب كييف الجبان"، ممثِّلًا رأي كثيرين داخل الولايات المتحدة ممّن كانوا يدعمون استقلال أوكرانيا، إما بوصفه خيرًا في ذاته، أو بوصفه وسيلة لإضعاف الاتحاد السوفياتي أكثر.

وبعد بضعة أسابيع، قضى الانقلاب على غورباتشوف على جميع خطط هؤلاء الزعماء. وحين اتّضح أنّ الانقلاب قد أخفق، في 24 آب/أغسطس، أعلن البرلمان الأوكراني استقلال أوكرانيا (بأغلبية 346 مقابل 1، وامتناع ثلاثة عن التصويت [(45)])، وتوسيع سلطة رئيس المجلس كرافتشوك ليصبح رئيسًا للدولة، وتحديد موعد استفتاء على الاستقلال يوم 1 كانون الأول/ديسمبر. فما عاد السؤال الآن عن إمكانية صمود الاتحاد السوفياتي، بل عن كيان جديد سيُشكّل

من شظاياه. في 25 آب/أغسطس، أعلن يلتسين دعمه لتوقيع ميثاق الاتحاد، وشدّد على وجوب أن يكون الاتحاد فدرالية، لا كونفدرالية متهلهلة. وبعد يومين، هدّد بالاستقالة إذا لم يوقَّع الميثاق، واضعًا نفسه في مواجهة القيادة الأوكرانية [(46)].

إنشاء دولة

كان خريف 1991 زمن ارتجال استثنائي. ففي أوكرانيا، تضمّنت الأجندة تشييد مؤسسات حكومة سيادية، وتأمين اعتراف دولي، وإجراء استفتاء وانتخابات رئاسية، والتفاوض على شرط الانفصال عن الحكومتين السوفياتية والروسية (والدول اللاحقة الأخرى)، وتشكيل جيش أوكراني، والحيلولة دون انهيار اقتصادي. كان مدى الواجب صعب التخيل. فمثلًا، لم تكن لكثير من المشاريع الاقتصادية الكبرى في أوكرانيا أدنى علاقة تقريبًا بكييف، بما أنّ وزارات موسكو هي التي تُديرها. وبالمثل، لم ترث أوكرانيا جيشًا، بل خليطًا من وحدات عسكرية متفرّقة، بلا وزارة دفاع أو رئاسة أركان تقودها أو تُديرها [(47)].

كانت القيادة المسؤولة عن تحويل هذه القطع المتفرّقة، من الكيان السوفياتي الأكبر إلى دولة، قيادةً غير مُهيأة على الإطلاق. وعلى الرغم من المدى الهائل للواجب، والمفاجأة التي أحدثها الاستقلال، وعدم خبرة المسؤولين عن التغيير، لم تنهر الدولة. ومع انهيار الاقتصاد انهيارًا حادًا في السنوات ما بعد السوفياتية الأولى، تمكّن الزعماء الأوكرانيون من بناء دولة مستقلة، وإنْ تكن ضعيفة.

وفي وقت كان على أوكرانيا تشكيل دولة من الصفر، كانت لدى روسيا دولتان متنافستان: دولة سوفياتية تُدير البلاد بأسرها، ودولة روسية "لا تكاد تكون أكثر من قشرة خاوية" [(48)]. وفي خريف 1991، حُلت هذه المشكلة عبر استيلاء تدرجي لحكومة يلتسين الروسية على المؤسسات السوفياتية، بما فيها الجيش. كان لمساعي يلتسين في السيطرة على المؤسسات السوفياتية نتيجةٌ غير مقصودة، تمثّلت في إعادة التأكيد للجمهوريات الأخرى أنّ أيّ تنظيم "مركزي" سيكون في واقع الحال سيطرة روسية. فضاعف هذا من معارضة تلك الدول مؤسسات مركزية جديدة. وقد زاد جزء من خطاب الحكومة الروسية حنق الرأي العام في أوكرانيا، كما حصل حين قال الناطق الرسمي باسم يلتسين إنّ "الجمهورية الاشتراكية الاتحادية السوفياتية الروسية (RSFSR) تحتفظ بحق طرح مسألة مراجعة حدودها"، في حال عدم التوصّل إلى اتفاق بشأن اتحاد جديد [(49)]. وفي حين أخضعت قيادة الجيش السوفياتي نفسها للسيطرة الروسية، أعلنت القيادة الأوكرانية سيطرتها على جميع القوى وملكيتها لجميع الموارد على الأرض الأوكرانية [(50)].

كانت ثمّة إشارات إلى أنّ أوكرانيا ستنضمّ إلى "اتحاد دول سيادية" جديد [(51)]. ولكن، في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر، أثناء التحضير لتوقِيع مسوّدة جديدة من

الميثاق، عارض يلتسين الصفقة، ساعيًا إلى سلطة أكبر لروسيا، بوصفها "المركز". وأرجئ نقاش آخر إلى حين انتهاء استفتاء أوكرانيا.
أعلنت الولايات المتحدة الأميركية، وقد توقّعت نتائج الاستفتاء، أنّها ستسارع إلى الاعتراف باستقلال أوكرانيا، وهي خطوة شعر بعض أعضاء إدارة بوش بأنّها ستقوّض مساعي غورباتشوف لإبقاء الاتحاد موحَّدًا، وستقلّل من سطوة الولايات المتحدة على الحكومة الأوكرانية الناشئة [(52)]. فعبّر يلتسين عن استيائه من الإعلان الأميركي، خوفًا من استفزاز القوميين الروس [(53)].
في 1 كانون الأول/ديسمبر، أجرت أوكرانيا استفتاءها على الاستقلال، وانتخاباتها الرئاسية. ودعم جميع المرشَّحين الرئاسيين الستّة الاستقلال. فاز كرافتشوك، الرئيس المؤقّت، رئيس البرلمان الأوكراني السابق، الزعيم الأيديولوجي السابق للحزب الشيوعي في أوكرانيا، بسهولة وبنسبة 61.6 في المئة من الأصوات مقابل 23.3 في المئة لزعيم حزب الروخ فياتشيسلاف تشيرنوفيل (Vyacheslav Chornovil)، وانقسم ما تبقّى بين المرشّحين الآخرين، أو بالتصويت على خيار "رفض جميع المرشحين" (against all) [(54)].
لقد طرح الاستفتاء سؤالًا بسيطًا: "هل تدعم إعلان استقلال أوكرانيا؟" وأُلحق به النص. فكانت النتيجة ساحقة: وافق 92.3 في المئة على الاستقلال. ودعمت الأغلبية الاستقلال في كل مناطق أوكرانيا، بما فيها القرم ومدينة سيباستوبل. وإنْ كانت الأغلبية في القرم وسيباستوبل أقلّ بكثير من أيّ مكان آخر: 54.2 و57.1 في المئة، على الترتيب. وفي كلٍّ من إقليمَي دونيتسك ولوغانسك، وافق 83.9 في المئة على الاستقلال.

بيلافيجا: الطلاق المتحضر

إثر اقتراع أوكرانيا مباشرةً، التقى يلتسين، وكرافتشوك، والرئيس البيلاروسي ستانسلاف شوشكيفتش (Stanislav Shushkevich)، في بيت ريفي صغير في حديقة بيلافيجا في بيلاروسيا لعقد اتّفاق بشأن العلاقة بين الدول الناشئة. جاء كرافتشوك إلى بيلاروسيا قويًا، مُسلَّحًا بأغلبية كبيرة تدعم الاستقلال ورئاسته، بينما كان يلتسين لا يزال يحاول إنهاء غورباتشوف في موسكو. ووفقًا لتأكيد ميخائيل بيزروكوف (Mikhail Bezrukov)، كانت السياسة الخارجية لروسيا الاتحادية، حتى نهاية عام 1991، مدفوعةً أساسًا بـ "تنافس يلتسين مع 'فريق غورباتشوف'" [(55)]. دعم كلٌّ من غورباتشوف ويلتسين (فضلًا عن بيلاروسيا ودول آسيا الوسطى الخمس) توقيع ميثاق الاتحاد المُعدَّل. غير أنّ أوكرانيا باتت المعترضة الآن [(56)].
كان ليلتسين هدفان متعارضان. أولهما، التخلّص من الاتحاد السوفياتي، ومن غورباتشوف معه. وثانيهما، صون "مركز" تهيمن عليه روسيا، يسيطر على الأسلحة النووية ويقدّم تنسيقًا اقتصاديًا. وقد صرّح عند وصوله إلى مينسك أنّ

"علينا ألّا نفشل في التوصّل إلى وجهة نظر تحول دون انفصال دولنا السلافية الثلاث، مهما حصل" [(57)].

ثمة دوافع كثيرة للسعي إلى الحفاظ على سوق واحدة، وجيش واحد، وعملة واحدة. براغماتيًا، سيتسبّب تفكّك الاقتصاد السوفياتي في فوضى، في ظل مزيج الاندماج الكبير، والتخطيط المركزي المتواصل. وسيخلق تفكّك الجيش السوفياتي مشكلات هائلة. وفي هذا الإطار، اعتبر محافظ سان بطرسبورغ أناتولي سوبتشاك (Anatoly Sobchak) تشكيل جيش أوكراني "قنبلة زمنية تحيق بمستقبل البشرية جمعاء" [(58)].

وفي تعارض مباشر، شعر كرافتشوك بأنّه سيعجز فعليًا عن السيطرة على أوكرانيا إنْ كانت جزءًا من دولة عابرة للقوميات تتحكّم فيها موسكو. كان لكرافتشوك اليد العليا تكتيكيًا، وخاض مساومةً صعبة. ومن دون موافقته، لن يُفكَّك الاتحاد السوفياتي، ويُنحّى غورباتشوف. كان هدفه تفكيك الاتحاد السوفياتي من دون أن يحلّ محلّه اتحاد آخر.

اتّفق الزعماء الثلاثة على حلّ ميثاق اتحاد عام 1922 (الأساس القانوني لتشكُّل الاتحاد السوفياتي من روسيا، وأوكرانيا، وبيلاروسيا)، ما يعني تفكّك الاتحاد السوفياتي، تبعًا للمصطلحات القانونية الدولية [(59)]. خدمَ هذا الأمر حاجة يلتسين إلى تهميش غورباتشوف، وحاجة كرافتشوك إلى تفكيك البنى المركزية. إثر تفكّك الاتحاد السوفياتي، بات يلتسين توّاقًا إلى صياغة مجموعة جديدة من البنى المشتركة لمعالجة مشكلات مشتركة. وكان كرافتشوك معارضًا بحزم، فغطّيا على هذا الخلاف البارز بإنشاء "رابطة الدول المستقلّة".

بدت الرابطة بمنزلة كونفدرالية، وكان فيها كثير من البنى التي أرادتها القيادة الروسية، ولكن، بفعل إصرار أوكرانيا، لم يكن أيّ من التعهّدات مُلزِمًا قانونيًا [(60)]. في أوكرانيا، لم تُرَ رابطة الدول المستقلّة بوصفها منظمة جديدة، بل وسيلة لإدارة الانفصال التام، سمّاها دميترو بافليتشكو (Dmytro Pavlychko)، رئيس لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان الأوكراني، "جسرًا لنا فوق الفوضى" [(61)].

تُبين تفاصيل ما حصل في بيلافيجا وجود تضارب مصالح، منذ البداية، بين رغبة روسيا في استعادة نوعٍ من السيطرة المركزية على المنطقة ومعارضة أوكرانيا. وحتى يلتسين، الذي كان أكثر ميلًا إلى الديمقراطية والغرب من الزعماء الروس الآخرين، سعى إلى سيطرة مركزية على الجمهوريات، وخصوصًا أوكرانيا. وحتى كرافتشوك، الذي انتُخب رئيسًا لأوكرانيا ضدّ مرشَّح قومي، وكان دعمُه الأكبر في شرق أوكرانيا والقرم، رفض بحزمٍ التسوية حيال سيادة أوكرانيا.

رابطة الدول المستقلّة

تأسست رابطة الدول المستقلة رسميًا في اجتماع في ألماتي [كازاخستان] في 21 كانون الأول/ديسمبر، وضمّت أحد عشر عضوًا: الدول السلافية الثلاث،

ودول آسيا الوسطى الخمس، وأرمينيا، وأذربيجان، ومولدوفا. أرسل الزعماء في ألماتي بيانًا مشتركًا إلى غورباتشوف يُعْلمونه بأنّ الاتحاد السوفياتي ورئاسته قد وصلا إلى نهايتيهما [62]. فأقرّ غورباتشوف بالهزيمة أخيرًا، واستقال من منصبه في 25 كانون الأول/ديسمبر، وفي اليوم التالي انتهى الاتحاد السوفياتي رسميًا.

ومع أنّ روسيا حاولت الحفاظ على جيش واحد لرابطة الدول المستقلة، كانت أوكرانيا عازمة على بناء جيشها الخاص من القوات السوفياتية على أرضها. كانت كييف تعاني الإفلاس، لكنها تمكّنت من إيجاد تمويل يتكفّل بأجور القوات التي على أراضيها. تداخلت هذه المسألة مع جدالات بشأن أسطول البحر الأسود، والقوات الروسية وقوات حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة الموجودة في المنطقة. وفي اجتماع لوزراء دفاع الرابطة في نيسان/أبريل 1992، نوقشت إحدى عشرة مسوّدة تتعلّق ببنى الدفاع المشترك؛ رفضت أوكرانيا (مع أذربيجان) التوقيع على أيّ منها. وبالمثل، في أيار/مايو، حين اجتمعت ستّ دول في طشقند لتوقيع اتفاقية معاهدة أمن جماعي مماثلة للمادة الخامسة من اتفاقية منظمة حلف شمال الأطلسي "الناتو"، لم يحضر كرافتشوك الاجتماع، ورفضت أوكرانيا (ومعها مولدوفا، وبيلاروسيا، وأذربيجان) التوقيع [63]. التقط سيرغي روغوف (Sergei Rogov)، من معهد روسيا للدراسات الأميركية والكندية، المعضلة التي واجهتها روسيا في محاولتها الحفاظ على جيش موحد. فأبدى قلقًا، من جهة، من أنّ القوات المسلّحة ستتفكّك لو لم تُبدِ روسيا تشددًا أكبر. ومن جهة أخرى، لو تشدّدت روسيا أكثر، فقد تزعج جيرانها. وقال: "لكل دولة سيادية حقّ في بناء جيش، ولا يمكن أن تُلام أوكرانيا على حقها. ولكنّ أوكرانيا، في محاولتها تحقيق استقلال عسكري مباشر، أخفقت في أخذ مصالح روسيا الأمنية في الاعتبار" [64]. فكان، من حيث الجوهر، يضع يده على المعضلة الأمنية الروسية - الأوكرانية.

مشكلات التنسيق الاقتصادي وانهيار منطقة الروبل

كان الاتحاد السوفياتي أقوى اندماجًا من الاتحاد الأوروبي، وقد تفكّك من دون تخطيط مسبق. ففي ربيع 1991، كان تحرير أسعار الحبوب قد تسبّب في تدفّق غذاء من أوكرانيا إلى روسيا، حيث كانت الأسعار أعلى. أصدرت أوكرانيا بادئ الأمر حظرًا على التصدير، ومن ثمّ أعلنت في تموز/يوليو خطة لتقنين السّلع من خلال نظام القسائم (الكوبونات). وحدّدت الخطة كمية السجائر (أربع علب)، والبيض (عشر بيضات)، واللحم (نصف كيلوغرام)، والفودكا (زجاجة واحدة) التي يمكن أن يخرجها الفرد من الجمهورية [65]. فأغضب هذا

الإجراء جمهوريات أخرى (وأجّج الفساد)، غير أنّه لم يحلّ أيًّا من المشكلات العالقة المرتبطة بالإنتاج الزراعي والأسواق [(66)].

كانت جميع الدول الخلَف (Successor States) [دول الاتحاد السوفياتي السابق] لا تزال تتعامل بالروبل السوفياتي في بدايات عام 1992. وقد تعاملت مع مشكلات الدَّيْن المتزايدة بين المشاريع عبر إصدار سندات وطبع أموال جديدة. أفضى هذا، بطبيعة الحال، إلى تضخّم هائل. فأوصى صندوق النقد الدولي بإنشاء بنك مركزي أوحد لإدارة السياسة المالية للروبل، وقد دعمت روسيا هذه التوصية، ولكن كان ثمّة ثلاثة قيود. أولًا، لم تكن أوكرانيا مستعدّة للتسوية على استقلالها. ثانيًا، ستكون السياسة المالية إمّا تحت هيمنة روسيا، وهذا غير مقبول لدى كييف، أو ستكون خارج سيطرة روسيا، وهذا ما لا تقبله موسكو. ثالثًا، لم تتّفق الدول بشأن السياسة المالية؛ فقد أعطت روسيا، الساعية إلى تعديل بنيوي ("العلاج بالصدمة" Shock Therapy)، الأولوية للسيطرة على التضخّم عبر تحديد تدفّقات العملة، بينما سعت أوكرانيا والدول الأخرى إلى تجنّب الخيارات الأصعب فلجأت إلى طباعة أموال أكثر.

تسبّبت سياسة أوكرانيا المتواصلة في إصدار السّندات في تصدير التضخّم إلى روسيا. ففي كانون الثاني/يناير 1992، وبهدف عزل روسيا عن التضخّم الذي تسبّبت فيه سياسة أوكرانيا المالية، أوقف البنك المركزي الروسي إصدار دفوعات تعتمد على القروض الأوكرانية بالروبل. فردّت أوكرانيا بترك منطقة الروبل، وإصدار عملات كاربوفانيت (Karbovanets) "غير نقدية". صمدت منطقة الروبل أكثر لفترة وجيزة، غير أنّ روسيا أرغمت الدول الأخرى في أواسط عام 1993 على التخلّي عن الروبل السوفياتي القائم في روسيا، وتبنّي الروبل الروسي [(67)].

باتت روسيا وأوكرانيا الآن مسؤولتين عن سياساتهما المالية الخاصة، بيد أنّ معدلات الصرف الشديدة التقلّب أدّت إلى تلكّؤ في التجارة. وأدّت سياسة أوكرانيا المالية الشديدة التوسع إلى تضخّم متسارع بين عامي 1992 و1994. إنْ كان المرء في حاجةٍ إلى دليل ضدّ الإصلاح الاقتصادي التدرّجي الذي ناصره البعض بشأن روسيا، كانت أوكرانيا تُفرط في تقديم الدليل، مع تصاعد التضخّم، وتدنّي الناتج المحلي الإجمالي، وتعاظم الفقر. وفي عام 1993، كتبت مجلّة **الإكونومست**: "نادرًا ما أدّت السياسات المضلّلة وسوء الإدارة إلى انهيار بلادٍ بهذه السرعة" [(68)].

تُبين هذه الحادثة المبكّرة منوالًا مُزمِنًا. أدركت أوكرانيا وروسيا الحاجة إلى تنسيق اقتصادي، غير أنّهما اختلفتا كليًا حيال كيفية تحقيقه. عارضت أوكرانيا إنشاء مؤسسات مركزية، أو أصرّت على حدٍّ أدنى بحيث لا تتحكّم روسيا في تلك المؤسسات. وسعت روسيا إلى مؤسسات مركزية، ولكنّها أصرّت على السيطرة عليها بما أنّ اقتصادها كان الأكبر.

أسطول البحر الأسود، وسيباستوبل، والقرم

لمنطقة القرم تاريخ مركَّب فيه عناصر مختلفة، تدعم مزاعم مختلفة إزاء مَنْ ينبغي له السيطرة عليها اليوم [(69)]. وتُعتبر شبه جزيرة القرم جوهرية للسيطرة على البحر الأسود؛ إذ تعود أهميتها التجارية والعسكرية إلى أيام الإغريق. فبعد سيطرة مديدة عليها من نظام خانات القرم (Crimean Khanate)، استولت عليها الإمبراطورية الروسية في عام 1783، ووُزّعت أراضيها على النبلاء الروس، مدشّنةً سيرورة تزايد السكّان الروس في شبه الجزيرة. احتلّت ألمانيا المنطقة خلال الحرب العالمية الثانية، وأطلق السوفيات اسم "مدينة الأبطال" على سيباستوبل. بعد الحرب، رحّل جوزف ستالين (Joseph Stalin) معظم السكّان التتار بتعلّة تعاونهم مع ألمانيا خلال الاحتلال. فأدّى هذا إلى أن يصبح السكّان الذين يُعدّون روسًا رسميًا أغلبية. وفي عام 1954، نقل الزعيم السوفياتي نيكيتا خروشوف (Nikita Khrushchev) الأرض من روسيا إلى أوكرانيا، للاحتفال ظاهريًا بالذكرى الـ 300 لـ "إعادة الاتحاد" بين روسيا أوكرانيا، وإنْ كان السبب على الأرجح هو الفوز بدعم الزعماء الأوكرانيين في معركة الوراثة المتواصلة التي أعقبت وفاة ستالين في موسكو [(70)].

يعتبر تاريخ القرم تاريخًا اعتياديًا في المنطقة، على الرغم من تعقيده. فقد كانت الأراضي التي تُتبادل بين دول وشعوب عديدة تتغير تغيرًا دراماتيكيًا بفعل الحرب، والمجاعة، والقمع. وكما تشدّد إليزابيث وود: "الجغرافيا المُتخيلة" في القرم مهمّة بقدر أهمية الجغرافيا الفعلية [(71)]. ولأسباب عدة، شدّدت النّخبة الروسية ما بعد السوفياتية بقوّة على الحاجة إلى استعادة القرم. ووفقًا لما كتبه فيودور لوكيانوف في عام 2016: "لطالما رأى الروس القرم أكبر خسارة مُخزيةٍ من بين جميع الأراضي التي تُركت خارج سيطرة روسيا بعد تفكّك الاتحاد السوفياتي" [(72)].

في القرم، واجهت أوكرانيا مشكلتين مترابطتين. أولاهما، مطالبات روسيا بالقرم، وسيباستوبل، وأسطول البحر الأسود. وثانيتهما، حراك القرم الداخلي (شجّعه البعض في روسيا) نحو الانفصال [(73)]. ومع أنّ روسيا وافقت من حيث المبدأ على مطالبات أوكرانيا بأصول عسكرية على أراضيها [(74)]، فإنّها أبقت تحفّظين: الأسلحة النووية (تُناقش لاحقًا)، وأسطول البحر الأسود. كان الاتفاق الذي شُكّلت بموجبه رابطة الدول المستقلة، في كانون الأول/ديسمبر 1991، قد أشار إلى أنّ الأسطول سيكون جزءًا من جيش رابطة الدول المستقلة، ولكنْ بحكم عدم وجود جيش تابع للرابطة، ما كان الحلّ سينفع.

يؤمن كثيرون حتى من الليبراليين الروس، الذين يقبلون استقلال أوكرانيا، بأنّ القرم، وسيباستوبل، وأسطول البحر الأسود، روسية. كانت سيباستوبل تُرى

بأنّها تملك "وضعًا اتحاديًا" بوصفها مدينة عسكرية، وبذا فهي تنتمي إلى الدولة التي ورثت الاتحاد السوفياتي؛ روسيا. وبالمثل، يُرى أسطول البحر الأسود كونه روسيًا أصلًا؛ وهو، قانونيًا، جزء من الأصول السوفياتية المركزية التي ينبغي أن تُعاد إلى روسيا. انطلاقًا من وجهة النظر هذه، كان الاتفاق الذي وُقّع في بيلافيجا، حيث حصلت أوكرانيا بموجبه على الاستقلال من دون حلّ لهذه المسائل، يمثّل زلّة من يلتسين، وخداعًا من كرافتشوك. وبذا، في كانون الثاني/يناير 1992، صرّح محافظ سان بطرسبورغ أناتولي سوبتشاك، الذي يُرى عمومًا معتدلًا ميالًا إلى الغرب، أنّ "أسطول البحر الأسود شُكِّل منذ قرون، ولا يمكن حتى لدعيّ من الحزب الشيوعي [خروشوف] أنّ يغيّر هذا كلّه في يوم واحد". ويوافقه يلتسين بقوله: "أسطول البحر الأسود كان، وما زال، وسيبقى، روسيًا. لا أحد، ولا حتى خروشوف، سينتزعه من روسيا" [(75)].
كانت مسألة الأسطول في ذاته أقلّ أهمية من مسألة ملكية القاعدة في سيباستوبل، ومن ثمّ، سيادة أوكرانيا على القرم، وهي نقطة شدّد سوبتشاك عليها [(76)]. وحتى وزير الخارجية أندريه كوزيريف (Andrei Kozyrev) الميال إلى الغرب، قال إنّ "سيباستوبل كانت قاعدة روسيا البحرية، ولا بدّ من أن تبقى كذلك" [(77)].
وبذا، فإنّ القاعدة التي انطلق ضمّ القرم منها في عام 2014 كانت في الأساس منبعًا للشقاق في كانون الثاني/يناير 1992.
ازدادت حدّة المعركة في أيار/مايو 1992، حين أصدر مجلس نوّاب الشعب الروسي قرارًا يرفض فيه قانونية نقل القرم إلى أوكرانيا في عام 1954. وحذّر وزير الخارجية الأوكراني أناتولي زلينكو (Anatoliy Zlenko) برلمانه من أنّ تبنّي "قرارات استفزازية [...] سيُحقّق بالضبط ما تريد الدوائر الأكثر محافظة في الطيف السياسي الروسي دفعنا إلى فعله". وبدلًا من ذلك، صرّح برلمان أوكرانيا أنّ التّصريح الروسي لا يملك "عواقب قانونية" وعزم على "المتابعة من افتراض أنّ مسألة وضع القرم ومصيرها بوصفها جزءًا لا يتجزأ من أوكرانيا لا يمكن أن تكون محلّ تفاوض بين الدول" [(78)]. وتواصل الأخذ والردّ بشأن الأسطول وقاعدته حتى توقيع اتفاقية الصداقة في عام 1997، وكان تذكيرًا مستمرًا لأوكرانيا بما سمّاه كرافتشوك "المرض الإمبريالي" لروسيا [(79)].
في كانون الثاني/يناير 1992، تُوصِّل إلى اتفاق أوّلي تحصل أوكرانيا بموجبه على 30 في المئة من الأسطول، بيد أنّ ذلك الاتفاق لم يتطرّق إلى حقوق الرسوّ، ولم يُنفَّذ [(80)]. وفي 5 نيسان/أبريل، أصدر كرافتشوك قرارًا "بشأن الإجراءات اللازمة العاجلة لإنشاء قوات عسكرية في أوكرانيا"، وأمر ببناء أسطول أوكراني من أصول أسطول البحر الأسود. فردّ يلتسين بعد يومين بـ: "نقل أسطول البحر الأسود إلى روسيا الاتحادية". وفي اليوم التالي، أصدر وزير الدفاع الأوكراني كوستيانتين موروزوف (Kostyantyn Morozov): "تشكيل الأسطول الأوكراني". وفي 9 نيسان/أبريل، تحدّث يلتسين وكرافتشوك هاتفيًا واتّفقا على وقف "حرب القرارات" [(81)].

جرت محاولة ثانية لحلّ النزاع في اجتماع قمّة في داغوميس [سوتشي، روسيا] في حزيران/يونيو 1992. واتّفق الجانبان على أن يبقى الأسطول تحت سيطرة رابطة الدول المستقلّة إلى أن يصبح في الإمكان تقسيمه، وأن تبقى الحصة "الاستراتيجية" من الأسطول (التي أشارت بضبابية إلى سفن قادرة على حمل أسلحة نووية) مع روسيا [(82)]. ومع أنّ كرافتشوك ويلتسين أصدرا بيانين تفاؤليين، فقد أُرجئت جميع القضايا الصعبة تقريبًا.

في آب/أغسطس 1992، اتّفق الجانبان على تقسيم الأسطول مناصفةً، ولكن بقي الجمود مخيمًا بشأن مسألة البنى التحتية الساحلية. كانت السفن أقلّ أهمية من مسألة مَنْ يملك القرم. وفي قمّة حزيران/يونيو 1993، في موسكو، أُعيد التأكيد على مسألة المناصفة، وطُرحت مسألة تأجير المنشآت الساحلية لروسيا. كان خيار التأجير تسويةً تسمح للجيش الروسي بالبقاء مع الإقرار بالملكية الأوكرانية، بحيث تؤجَّل المسائل الأصعب إلى المستقبل.

سرعان ما تقوَّض وضع أوكرانيا التفاوضي بفعل الانهيار الاقتصادي، وخصوصًا عجزها عن دفع تكاليف الطاقة التي تستجرّها من روسيا. وفي شباط/فبراير 1993، هدّدت روسيا بقطع إمدادات الغاز إلى أوكرانيا وأوضحت أنّ تسهيلات مبيعات الغاز مشروطة بتسهيلات أوكرانية في مكان آخر. قال رئيس الوزراء الأوكراني ليونيد كوتشما، الذي يُعدّ عمومًا ميالًا إلى روسيا أكثر من كرافتشوك: "تحاول روسيا التسبّب في شلل تام للاقتصاد الأوكراني [...] أعجز عن فهم الموقف الروسي. إنّه ليس مدفوعًا بالاقتصاد. لا يمكن أن يُرى إلا بمنزلة نوع من الضغط على أوكرانيا. غير أنّ على روسيا إدراك أنّ العودة إلى الاتحاد السوفياتي السابق غير ممكنة عمليًا أو سياسيًا" [(83)].

في أيلول/سبتمبر، التقى الرئيسان كرافتشوك ويلتسين في ماساندرا في القرم، لمناقشة قضايا عدة، أبرزها وضع سيباستوبل وأسطول البحر الأسود، وتخلّي أوكرانيا عن ترسانتها النووية، ودَيْن الغاز الذي تدين به أوكرانيا [(84)]. وفي الأسبوع الذي سبق انعقاد القمة، أوقفت روسيا شحنات الغاز المتّجهة إلى أوكرانيا بنسبة 25 في المئة، بحجّة فواتير أوكرانيا غير المدفوعة. ومن ثمّ طرحت البعثة الروسية إلغاء الدّيْن مقابل أن تسلّم أوكرانيا أسطول البحر الأسود وقاعدة سيباستوبل، وتتخلّى عن الرؤوس النووية. أما البديل، كما قيل لأوكرانيا، فهو دفع ديْن الطاقة أو إيقاف إمداد الغاز [(85)]. فاشتكى الدبلوماسيون الأوكرانيون من "الإكراه الاقتصادي"، وقد كانت خياراتهم محدودةً حقًا. امتثل كرافتشوك، مُفسّرًا: "كان علينا التصرّف بواقعية. فلنفرض أنّنا صفقنا الباب وخرجنا. سيُوقَف الغاز ولن يتبقّى لدينا أيّ شيء لنفعله" [(86)]. وكان رئيس البرلمان أولكساندر موروز (Oleksandr Moroz) واقعيًا بالقدر ذاته: "ليس الخطر في وجود قاعدة روسية على أرضـ[نا]، بل أن تكون علاقتنا بروسيا سيئة" [(87)]. ولكنّ البرلمان الأوكراني رفض هذا الموقف. حتى أولئك الذين يدعمون إقامة

علاقات وثيقة بروسيا اعترضوا على الإكراه الذي فرضته موسكو. فأرغم كرافتشوك على الانسحاب من الاتفاق، مُدّعيًا (زورًا، كما تبيّن) أنّ الاتفاق نوقش ولم يُوقَّع. وفي جميع الأحوال، كما قال، يستلزم اتفاق كهذا تصديق البرلمان، وهذا كان مستحيلًا بالطبع.

عمّقت حادثة ماساندرا الشعور، حتى بين النّخب الأوكرانية الميالة إلى روسيا، بأنّها تمثّل تهديدًا. وبات البرلمان الأوكراني والحكومة الأوكرانية أكثر تشدّدًا تجاه كلٍّ من أسطول البحر الأسود وأسلحة أوكرانيا النووية. فبقيت كلتا القضيتين بلا حل، وكذا كان حال مسألة طريقة دفع أوكرانيا تكلفة الطاقة التي استهلكتها. عانت أوكرانيا نقصًا في الغاز طوال شتاء 1993 - 1994؛ ما استلزم إغلاق صناعات كثيرة وإيقاف التدفئة في أبنية عامة كثيرة. وبات تخفيض الإمدادات، فضلًا عن التهديدات بإيقافات أكبر ومطالبات بالدفع، سمة متواصلة في العلاقات الأوكرانية - الروسية.

كانت المشكلة الثانية في القرم الحركات الانفصالية، التي برزت في عام 1992، ومن جديد في عام 1994 (ينظر الفصل الثالث) [(88)]. وفي حين ضغطت أوكرانيا من أجل الاستقلال في عامي 1991 و1992، رفع زعماء الحزب الشيوعي المحليون في القرم فزّاعة الانفصال والانضمام إلى روسيا. وفي كانون الثاني/يناير 1991، أجروا استفتاء يدعم التحوّل إلى جمهورية مستقلّة داخل الاتحاد السوفياتي. ودعم كرافتوشك، الذي كان آنذاك رئيس مجلس أوكرانيا الأعلى، استقلال القرم، محاجًّا في ما بعد بأنّ البديل الوحيد كان أنّ الزعماء القرم سينجحون في التماس المجلس الأعلى السوفياتي لنقض قرار نقل القرم إلى أوكرانيا في عام 1954. فاستجاب البرلمان الأوكراني بمنح القرم استقلالية داخل حدود أوكرانيا. وحالما باتت أوكرانيا مستقلّة وانتهت الحكومة السوفياتية من الوجود، صارت القرم مسألة أوكرانية داخلية، نظريًا على الأقل. كانت القيادة في القرم، التي بقيت بلا تغيير بعد الاستقلال، تحت هيمنة شيوعيين متشدّدين. وفي أيار/مايو 1992، أعلن برلمان القرم سيادة شبه جزيرة القرم. وردًا على هذا الإعلان، أراد البعض من الحكومة الأوكرانية حلّ برلمان القرم، وتوجيه تهمة الخيانة إلى زعمائه، غير أنّ كرافتشوك لجأ إلى التفاوض. وقد حُلَّت الأزمة، حين مرّر البرلمان الأوكراني قانونًا يوسّع استقلالية القرم، وفي المقابل أبطلَ برلمانُ القرم إعلان سيادتها [(89)]. ومنذئذٍ إلى بداية عام 1994، هدأ الحديث عن الانفصال.

نشوء سياسة الطاقة

جعلت قمّة ماساندرا مسألة استخدام الطاقة سلاحًا في الواجهة؛ فـ "حروب الغاز"، التي تكرّرت مرات عدة، مثال جيّد على الكيفية التي ترى بها أطرافٌ مختلفة القضيةَ ذاتها على نحوٍ مختلف [(90)]. لقد كانت روسيا تدعم الاقتصاد الأوكراني بدرجةٍ هائلة، حين قدّمت الغاز لكييف بأسعار مخفَّضة. لو كانت

أوكرانيا وروسيا مرتبطتين على نحو ما سياسيًا، لأمكن أن يبدو هذا الأمر منطقيًا، ولكن كلّما زادت أوكرانيا إصرارها على استقلالها التام، زاد تعجّب الزعماء الروس من سبب مساعدتهم لها. فبالنّسبة إلى أوكرانيا، وبعض المراقبين، بدت سياسة روسيا مُدبَّرةً لتقويض استقلال أوكرانيا.
ومع أنّ التّهديد بقطع إمدادات الغاز حفّز عملية بحث عن مُورِّدين بدلاء، ما كان أحدٌ سيؤمّن الطاقة بالشروط التسهيلية التي كانت تقدّمها روسيا، فضلًا عن المشكلات اللوجستية المترتبة على تغيير المورّدين. كان إصلاح قطاع الطاقة المحلي، بما فيه الانتقال إلى أسعار السوق، سيُخفِّض الاستهلاك ويجلب للحكومة عائدات أكبر تتيح لها الدفع لروسيا، ولكن كان ثمّة عقبتان أمام تحقيق هذا الأمر. أولًا، سيتسبّب الانتقال إلى أسعار السوق في إفقار شرائح سكانية وشركات كثيرة. ثانيًا، سيُنهي مصدرًا هائلًا من الإيجارات. إنّها لمبالغة، وإنْ كانت ليست كبيرة، القول إنّ السياسة الأوكرانية منذ الاستقلال دارت بقدرٍ كبير حول مَنْ يسيطر على تجارة الغاز، ويحصد المنافع (الفاسدة) التي ترافقها. كانت أسعار السوق ستُنهي هذه الغنيمة السهلة.

بولندا: الكلب الذي لم ينبح

بدا أنّ علاقات أوكرانيا ببولندا تؤدي دورًا ثانويًا في هذه المرحلة. كان هذا نجاحًا مُعتبَرًا للمعتدلين في كلتا الدولتين، ومثّل تناقضًا صارخًا مع كيفية تطوّر علاقات أوكرانيا بروسيا. كما كانت عليه الحال مع روسيا، كان لأوكرانيا علاقة تاريخية مشحونة ونزاع مُحتمَل على الأراضي مع بولندا. فمنذ حقبة الحداثة المبكرة على الأقل وصولًا إلى الحرب العالمية الثانية، عُرفت القومية الأوكرانية بالعدائية تجاه بولندا وروسيا على حدٍّ سواء. كان الجزء الغربي من أوكرانيا جزءًا من الإمبراطورية النمساوية قبل الحرب العالمية الأولى، ومن ثمّ جزءًا من بولندا بين الحربين العالميتين. وخلال الحرب العالمية الثانية، نفّذ جيش التمرّد الأوكراني (Ukrainian Insurgent Army, UPA) مذابح في حقّ آلاف البولنديين في منطقتي فولينيا وغاليتسيا، وبعد الحرب العالمية الثانية رُحِّل الأوكرانيون الذين يعيشون في المناطق الحدودية البولندية إلى مناطق أخرى داخل بولندا. باختصار، كانت ثمّة خلفيات كبيرة للسّخط والتسلّح لدى مَنْ طالبوا بوجوب إعادة ترسيم الحدود.
ولكنّ الزعماء البولنديين والأوكرانيين سارعوا إلى التحرّك في اتّجاه التسوية بعد عام 1991، موقّعين "اتفاقية الجيرة الطيبة، والعلاقات الودية، والتعاون" في أيار/مايو 1992 (وقّعت بولندا اتفاقية مماثلة مع روسيا بعد بضعة أيام). أوضحت بولندا تشديدها على أنّها لن تبدي أيّ مطالبة بأرض أوكرانية. وفي هذا السياق، بُذلت مساعٍ لتعزيز التسوية، كان أحد أمثلتها ترميم قسم من مقبرة ليتشاكيف (Lichakiv Cemetery) في لفيف، التي كانت مُهمَلة أيام السوفيات، حيث دُفن 3000 جندي بولندي قُتلوا في الحرب البولندية - الأوكرانية في عام 1920.

التقلقل السياسي الداخلي في أوكرانيا

بمعزل عن نشوة الاستقلال، كانت أوكرانيا تخوض تحوّلًا موجعًا وُسِمَ بكونه انتقالًا "رباعيًا"؛ إذ سعت إلى بناء دولة (حكومة)، وأمة (جماعة سياسية)، واقتصاد سوق، وديمقراطية [(91)]. وكما كانت الحال مع روسيا، كانت أوكرانيا تعمل تحت نسخة مُعدَّلة من دستور الحقبة السوفياتية، ومثل روسيا، لم يكن برلمانها قد أعيد انتخابه منذ نهاية الشيوعية. عارضَ نوّاب كثيرون، يمثّلون الزراعة والصناعة، الإصلاحَ الاقتصادي، ولكن خلافًا لحالة روسيا، لم يلقَ هذا الإصلاح دعمًا قويًا من السكان.

انقسمت المواقف الاقتصادية بين النّخبة الأوكرانية إلى ثلاث مجموعات. دعمت المجموعة الأشدّ قومية قطع العلاقات الاقتصادية مع روسيا أيًا يكن الثّمن؛ إذ كان يُرى هذا الفعل جوهريًا لتكريس الاستقلال. ودعمت مجموعة ثانية فصل اقتصاد أوكرانيا عن روسيا وإعادة إدارة التجارة، وإنْ إلى حدٍّ وبسرعة تتجنّبان إحداث اضطراب شديد. ورأت مجموعة ثالثة التجارة مع روسيا ذات نفع. كانت هذه المسألة، لا إصلاحات السوق، هي التي أثارت جدلًا مبكرًا في أوكرانيا، فأصبحت أوكرانيا بالنتيجة، أكثر من روسيا، عالقةً بين التخطيط [الموجّه] والسوق [(92)].

في حزيران/يونيو 1993، أضرب 400 ألف عامل في دونباس، بدعم من نخب محلية كثيرة؛ ما هدّد بتوقّف مصانع الفولاذ. فاستجابت الحكومة بوعود لزيادة الأجور، لكنها لم تكن قادرةً على الإيفاء بها. وفي حين ميّز كثيرون خارج أوكرانيا منابع الانهيار الاقتصادي في سوء الإدارة الاقتصادية، وفي الافتقار التام إلى الإصلاح، رأى متظاهرون كثيرون ونخب في شرق أوكرانيا أنّ المشكلة تكمن في تمزيق العلاقات الاقتصادية مع روسيا، وطالبوا بإعادة دمج سريعة كانت بمنزلة لعنة لكرافتشوك وللقوميين.

انتهت الإضرابات بتنازلين. أوّلهما، استقال رئيس الوزراء كوتشما، فهدأ المتظاهرون حين حلّ يوخيم زفايهلسكي (Yukhym Zviayahilsky) محلّه، الذي كان يدير منجم فحم في دونباس، وكان داعمًا للتظاهرات. ثانيهما، حُدِّد موعد انتخابات رئاسية وبرلمانية مبكّرة في عام 1994. وتعتبر حادثة إضراب عام 1993 هذه مهمّة حين استعادتها، لسببين. الأول، تضمّنت بعضًا من ذخيرة التكتيكات الاحتجاجية ذاتها التي استُخدمت في عامي 2002 و2013، ولا سيما نصب خيمة احتجاج في ميدان نيزالجنوستي [ميدان الاستقلال] (Maidan Nezaezhnosti) في كييف. والثاني، تضمّن حلّ النزاع "ميثاقًا" بين قوّتين متعارضتين. وقد وجد هذا الأمر أيضًا أصداءه في الاتفاقات التي حلّت المواجهة في عام 2004، وأخفقت في إيجاد حل في عام 2014.

روسيا، أيضًا، انطلقت عام 1992 وقد تحوّلت كليًا. شكّل سكانها نسبة 51.4 في المئة من تعداد الاتحاد السوفياتي؛ وأرضها نسبة 76 في المئة. حُظر الحزب

الشيوعي السوفياتي، وقد كان المؤسسة المهيمنة طوال عقود. كان الاقتصاد يتضاءل وهو يعيش انتقالًا بين التخطيط والسوق. ولكن لم يتغير كلّ شيء. كما كانت حال أوكرانيا، لم تُجرِ روسيا "انتخابات تأسيسية" جديدة، رئاسية أو برلمانية (مجلس نوّاب الشعب). ومع أنّها أعادت تسمية أجهزتها الأمنية وتنظيمها، فإنّها لم تحلّها، أو تُطهّرها، أو تصلحها. ففي شباط/فبراير 1992، نشرت صحيفة **التايمز** (*The Times*) اللندنية مقالةً (أولى من مقالات كثيرة) بعنوان "روسيا فايمار"، تُحذّر من الأوضاع الرهيبة في البلاد، واحتمالية حدوث انقلاب على يلتسين [93]. وبعد عام، صرّح مستشار يلتسين، أندرانيك ميغرانيان (Andranik Migranyan)، أنّ "روسيا فايمار ما عادت مجازًا" [94].

المساعدة الغربية: فرصة ضائعة؟

حثّت نهاية الشيوعية الحديث عن "خطة مارشال" جديدة، تدعم فيها مساعدةٌ غربية كبيرةٌ إصلاحًا اقتصاديًا شاملًا وسريعًا في روسيا. وقدَّر بنك الاستثمار مورغن ستانلي (Morgan Stanley)، في كانون الثاني/يناير 1992، أنّ عملية إصلاح الاقتصادات بعد السوفياتية ستتطلّب مجتمعةً 76 مليار دولار سنويًا على الأقل، وتستلزم ثلاث سنوات على الأقل لتحويل قطاعات كالطاقة، والبنية التحتية، والزراعة، والغذاء [95]. ولكنّ عوامل عديدة اجتمعت لتقويض الأمل. كان أوّلها الشكّ في بقاء يلتسين في السلطة في روسيا. ومع أنّه هزم الانقلاب، فإنّ كثيرين في روسيا عارضوا "العلاج بالصدمة" بقوة. في آب/أغسطس 1992، حين خصّص صندوق النقد الدولي مليار دولار للمساعدة في استقرار الروبل، كانت خطة ييغور غايدار (Yegor Gaidar) الإصلاحية قد بدأت في التعثّر، وكان المحافظون في مجلس نوّاب الشعب يسعون أصلًا لطرده [96]. ثانيًا، كان ثمّة تصوّر كبير داخل الولايات المتحدة بأنّها ستكون، مع نهاية الحرب الباردة، قادرةً على تقليل تركيزها على الخارج. فأمل مواطنو الولايات المتحدة وسياسيوها بـ "حصّة سلام"، يمكن من خلالها إعادة توجيه الأموال المحرَّرة من النفقات الدفاعية إلى الإنفاق المحلي لمواجهة الركود. ثالثًا، كان عام 1992 هو عام انتخابات رئاسية. في ظلّ معاناة الاقتصاد، واستهداف بوش من حملة بيل كلينتون التي كان شعارها "إنّه الاقتصاد، يا غبي"، كان مستحيلًا حشد الدعم اللازم لاتّخاذ سياسة باهظة وجريئة حقًا.

في آذار/مارس 1992، أرسل الرئيس الأسبق ريتشارد نيكسون، الذي كان يروّج لوفاق مع الاتحاد السوفياتي، مذكّرة "سرّية" إلى الزعماء الأميركيين، سرعان ما سُرّبت محتوياتها إلى الصحافيين [97]، حذّر فيها من أنّ عواقب الفشل ستكون أنّ "الحرب قد تندلع في الاتحاد السوفياتي السابق حين يستخدم الطغاة الجدد القوة لاستعادة 'الحدود التاريخية' لروسيا". لم يخالفه بوش الرأي، بقوله "الأمر الذي قد نختلف فيه هو أنّنا نعيش في زمن موارد مقيدة. ليس ثمّة مال كثير في الأنحاء. إنّنا ننفق أكثر مما يجب. ولذا، ليس لدي

شيك على بياض لأفعل ما أودّ فعله حقًا" [(98)]. وفي نيسان/أبريل، طَرح "قانون دعم الحرية" (Freedom Support Act)، الذي أعاد بدرجةٍ كبيرة تنظيم التزامات قائمة، واستغلّ مساهمات للحلفاء الذين لم يُستشاروا بعد. أحد المكوّنات المهمّة في هذا الطرح، تمويل استقرار بقيمة 6 مليارات دولار، لم يتحقّق [(99)]. وكذلك، قُسِّم قانون دعم الحرية بين الدول الخمس عشرة التي خلفت الاتحاد السوفياتي.

في أواخر نيسان/أبريل، بُعيد إعلان بوش لقانون دعم الحرية، انفجرت لوس أنجلس بأعمال شغب، مُسهمةً بقوّة في الاعتقاد بأنّ على زعماء الولايات المتحدة تركيز مساعي المساعدة داخليًا، لا على روسيا. في هذا الإطار، كتب توماس فريدمان في صحيفة **نيويورك تايمز**: يعكس تعليق تنفيذ قانون مساعدة روسيا اللحظة الحرجة التي تجد السياسة الخارجية المركزية نفسها فيها بعد الحرب الباردة. في يوم ما، يقول المسؤولون وصنّاع القرار إنّ الولايات المتحدة القوة العظمى الوحيدة في العالم، ولذا ينبغي لها استجلاب قضايا، مثل مساعدة روسيا أو حفظ السلام في يوغسلافيا. ولكن، في اليوم التالي، يقول المسؤولون وصنّاع القرار أنفسهم إنّ الأولوية يجب أن تكون للمشكلات الداخلية، وإن المبادرات الخارجية مكلفة جدًا، وبذا واشنطن عاجزة عن تحمّل التكلفة. في أعقاب أعمال شغب لوس أنجلس تحديدًا، يبدو أنّ المزاج الثاني هو المهيمن [(100)].

الأسلحة النووية ومعضلة الأمن

كان إعلان سيادة أوكرانيا في عام 1990 قد شدّد على الرغبة في أن تصبح دولة منزوعة السلاح النووي، وأصرّت الولايات المتحدة والدول الأوروبية على أنّ هذا البند ملزِم. وجعلت كارثة تشرنوبل في عام 1986 نزع السلاح النووي ثيمة رائجةً بين القوميين الأوكرانيين، غير أنّ الاستقلال حرف تركيزهم إلى مشكلة الأمن القومي. إثر محاولة الانقلاب مباشرةً، نقل كرافتشوك للمراسلين وقائع اجتماعه بالجنرال فارنكوف، أحد قادة التمرّد الذي فرَّ إلى كييف يوم 19 آب/أغسطس، وقال للزعماء الأوكرانيين إنّ الجيش سيغزو لو لم يمتثلوا لـ "لجنة حالة الطوارئ"، "أدركتُ أن لا أحد يدافع عنّي، [و] شعرت أنّ المسلّحين قد يدخلون في أيّ لحظة ويعتقلونني" [(101)].

في غضون شهر، كان الأوكرانيون يتجادلون في ما ينبغي فعله بالأسلحة النووية، وكشف النقاش منطق معضلة الأمن [(102)]. قال فولوديمير فيلنكو (Voldymyr Filenko)، نائب رئيس جماعة "نارودنا رادا" (Narodna Rada) المعارضة في البرلمان الأوكراني: "يظنّ معظم النوّاب أنّ علينا ألا نمنح روسيا الأسلحة النووية. هذا سيخلخل توازن القوى بين روسيا وأوكرانيا. نحن نخاف روسيا، لو شئتم. إنّنا نقاتل من أجل استقلالنا عن روسيا. لا يسعنا القول إنّ ثمة تهديدًا نوويًا، ولكنّهم عمدوا مؤخّرًا إلى المطالبة بأراض". وتساءل إيفان بليوش (Ivan

(Plyushch)، نائب رئيس البرلمان: "لو قلنا: 'خذوها'، إلىً أين ستذهب؟ إلى روسيا؟ لمَ يجب هذا؟" [(103)]. ومع أنّ الأسلحة كانت على أرض أوكرانية، ولا يمكن إزالتها بلا تعاون أوكراني، كان التحكّم في الإطلاق بيد الجيش الروسي. وما زاد تعقيد المسألة هو التشكك بشأن ما إذا كان يمكن أوكرانيا حيازة التحكم العملياتي في الأسلحة، ومتى.

تأرجح كرافتشوك. ففي بعض أيام خريف 1991، أخبر الجمعية العامة للأمم المتحدة أنّ أوكرانيا تنوي الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (The Nuclear Nonproliferation Treaty, NPT) بوصفها دولة منزوعة السلاح النووي. وبعد عودته إلى كييف، قال في مؤتمر صحافي "إنّنا ضد نقل الأسلحة النووية من جمهورية إلى أخرى. يجب الحفاظ على الوضع القائم [...] لا يمكننا إغفال مصالحنا الأمنية" [(104)]. ولم يتحسّن الوضع، حين نقلت صحيفة **نيزافيسيمايا غازيتا** (*Nezavisimaya Gazeta*) أنّ يلتسين ناقش مع مستشاريه العسكريين إمكانية توجيه ضربة نووية أولى إلى أوكرانيا [(105)]. وبذلك، في خريف 1991، قبل استفتاء أوكرانيا بشأن الاستقلال، وانتخاب كرافتشوك رئيسًا، والاجتماع الذي شكّل رابطة الدول المستقلّة، كانت أوكرانيا وروسيا في معضلة أمنية؛ إذ كانت كلتاهما ترى سلوك الأخرى تهديدًا لها.

في آذار/مارس 1992، أعلن كرافتشوك توقّف شحن الرؤوس النووية إلى روسيا، شاكيًا أنّ من غير الواضح أنّها قد دُمِّرت (حينذاك، كانت نصف الرؤوس قد نُقلت) [(106)]. ومع هذا، من وقت اندلاع الجدال في خريف 1991، إلى الاتفاق الثلاثي أوائل عام 1994، كان أوكرانيون قلائل يناصرون احتفاظ أوكرانيا بالأسلحة والتحوّل إلى قوّة نووية. حتى مع التسليم بالتهديدات المُدرَكة من روسيا، وحقّ أوكرانيا في التحكّم في الأسلحة ما دامت على أرضها، كان رأي جميع النخبة تقريبًا هو التخلّص منها تمامًا. وخلّف هذا الأمر جدالًا في مدى سرعة إزالتها، والمكان الذي ستُنقَل إليه، والوضع الذي ستكون عليه حاليًا، ونوع الضمانات الأمنية والتعويض المالي الذي ينبغي لكييف الحصول عليه. كانت الولايات المتحدة تدفع لروسيا عن طريق برنامج الحدّ من التهديدات التعاوني (Cooperative Threat Reduction) من أجل اليورانيوم المخصَّب في الرؤوس النووية (الذي كان يُحوّل لاحقًا إلى وقود لتوليد الطاقة) [(107)].

لم تعبأ الولايات المتحدة بهذه المشاغل، بل ركّزت حصريًا على دفع أوكرانيا إلى تسليم أسلحتها في أسرع وقت ممكن. لقد هدَّد تردّد أوكرانيا كلًّا من معاهدتَيْ "ستارت - 1" و"ستارت - 2" [معاهدة الحد من الأسلحة الاستراتيجية (START - 1, START - 2) [(108)]. وبدا أنّ التوقيع على بروتوكول لشبونة (Lisbon Protocol)، في أيار/مايو 1992، سيحلّ المشكلة. وأضاف البروتوكول بيلاروسيا، وكازاخستان، وأوكرانيا بوصفها موقّعة على معاهدة "ستارت - 1"، وألزمها كلّها بالتخلّي عن سلاحها النووي، وبالانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة

النووية بوصفها دولًا منزوعة السلاح النووي. في لشبونة، التزم كرافتشوك كلاميًا لوزير الخارجية الأميركي، جيمس بيكر (James Baker)، بأنّ أوكرانيا ستُكمل نزع أسلحتها خلال سبع سنوات [(109)]. وأوضح بيكر أنّ المساعدة الأميركية ستعتمد على مدى تقدّم نزع الأسلحة النووية.

ولكن لم يحظ كرافتشوك بدعم برلمانه. في أيلول/سبتمبر 1992، نُحّي رئيس وزراء أوكرانيا فيتولد فوكين (Vitold Fokin)، وحلّ محلّه ليونيد كوتشما، الذي كان مديرًا لمصنع يوزماش - بيفدنماش (Yuzhmash - Pivden’mash) في دنيبروبتروفسك، حيث كانت تُصنّع الصواريخ السوفياتية البالستية العابرة للقارات (ICBMs). عين كوتشما يوري كوستنكو (Yuriy Kostenko)، الذي كان من بين المتشكّكين في نزع السلاح، مسؤولًا عن سياسة الأسلحة النووية، حتى حينما شدّد وزير الدفاع كوستيانتين موروزوف، في كانون الأول/ديسمبر 1992، على أنْ "لا أساس واقعيًا لإعلان أوكرانيا دولةً نووية، فضلًا عن أنّه لا يتناغم مع الإمكانية الاقتصادية والمصالح الاستراتيجية الحالية لدولتنا" [(110)]. كان كوتشما ميالًا إلى البراغماتية، مركّزًا على التعويض: "ها قد نزعنا الأسلحة النووية التكتيكية، وماذا حصل؟ حصلت روسيا على عقد لتوريد الوقود النووي للولايات المتحدة. أين برنامج المساعدة الذي يشبه في الحد الأدنى البرنامج الذي حصلت عليه روسيا؟ شعبنا ليس أحمق [...] ما الذي ستحصل عليه أوكرانيا في المقابل؟ أنا مع التصديق [على الاتفاق]، غير أنّنا إذا ذهبنا إلى البرلمان خاليِّي الوفاض فسيكون فشلًا ذريعًا لي وللرئيس على حدٍّ سواء" [(111)].

بالمثل، بعد أن حذّر وزير الدفاع الروسي، بافل غراتشيف (Pavel Grachev)، في أوائل عام 1993، من أنّ حيازة أوكرانيا للأسلحة قد تؤدّي إلى "تشرنوبل ثانية"، كان ردّ وزارة الخارجية الأوكرانية بأنّ "اللغط الزائف حول الأسلحة النووية على الأرض الأوكرانية محاولةٌ لتوسعة هيمنة السلطة الروسية على هذه الأسلحة ولحرمان أوكرانيا من حقّها في أن تُعوَّض لقاء مكوّنات الأسلحة" [(112)].

في 3 و4 حزيران/يونيو، ناقش البرلمان الأوكراني مصير الأسلحة [(113)]. فناصرَ وزير الخارجية زلينكو التصديق على معاهدة "ستارت - 1" ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، مشيرًا إلى أنّ البديل سيكون عزلة سياسية واقتصادية لا يمكن أن تتحملها أوكرانيا. ولكنّ رئيس الوزراء كوتشما صرّح بوجوب تصديق أوكرانيا على معاهدة "ستارت - 1"، ولكن مع احتفاظها بالأسلحة التي عليها أن لا تتخلّى عنها بموجب المعاهدة، وتعلن نفسها "قوة نووية مؤقّتة" [(114)]. وحظي كوتشما بتحية تصفيق مع الوقوف. وعبّر عن أقصى درجات الموقف المناصر للأسلحة النووية الجنرال فولوديمير تولوبكو (Volodymyr Tolubko) الذي كان صوته ذا وزن، لأنّ عمّه كان قائد القوى الصاروخية الاستراتيجية في الاتحاد السوفياتي، بقوله: "أتعرفون من الأحمق؟ الأحمق من يتخلّى عن أسلحته النووية" [(115)].

بعد أن أصدر البرلمان الروسي قرارًا يعلن فيه ملكية سيباستوبل في تموز/يوليو 1993، أوقف كرافتشوك دعمه بخصوص تصديق البرلمان الأوكراني على معاهدة "ستارت - 1". وزاد تعنّت روسيا، في قمة ماساندرا في أيلول/سبتمبر، من إقناع أوكرانيين كثيرين بوجوب الاحتفاظ بالأسلحة، إلى حين حصولهم على نوعٍ من الضمانات الأمنية على الأقل. وبعدما رأت تردّد المجتمع الدولي في الاعتراف بسيادتها أو منحها مكانةً مساويةً لمكانة روسيا، تبنّت أوكرانيا واقعية صارمة، مؤكّدة احتفاظها بالأسلحة إلى حين الاعتراف بسيادتها وتساويها. ما كان التحوّل إلى دولة نووية يحظى بدعم كبير في كييف، غير أنّ السخط حيال تعامل روسيا والولايات المتحدة مع أوكرانيا أقنع كثيرين بالسعي إلى استغلال الأمر للمطالبة باحترام أكبر. وتذمّر كوتشما، قائلًا: "أوكرانيا ليست موجودة أصلًا على خريطة زعماء العالم. إنّهم لا يكترثون إذا ما كانت أوكرانيا مستقلة أم لا" [(116)]. وكتب ستيفن بايفر (Steven Pifer)، الذي شارك في المفاوضات وعمل لاحقًا سفيرًا للولايات المتحدة في أوكرانيا: "حينما ركّزت الولايات المتحدة تركيزًا كبيرًا على الأسلحة النووية في السنتين الأوليين من علاقاتها مع أوكرانيا مستقلة، أخفقت في خلق ثقة في كييف بإمكانية وجود علاقة أوكرانية - أميركية متينة حالما تُحلّ مسألة الأسلحة النووية" [(117)].

وكان الباحث الأميركي جون ميرشايمر من بين قلّة في الولايات المتحدة ناصرت احتفاظ أوكرانيا بأسلحتها النووية، وقال في هذا الإطار: "الحكمة السائدة حيال أسلحة أوكرانيا النووية خاطئة. في واقع الحال، حالما أعلنت استقلالها، كان ينبغي تشجيع أوكرانيا لصياغة رادعها النووي بنفسها. وحتى الآن، فإنّ الضغط على أوكرانيا لتصبح دولة منزوعة السلاح النووي خطأ" [(118)]. وأكّد أنّ الأسلحة النووية كانت وسيلة أوكرانيا الوحيدة للدفاع عن نفسها ضد روسيا، وعدم استعداد أيّ دولة لمساعدتها، بقوله: "ستكون أيّ حرب بين روسيا وأوكرانيا كارثية [...] وستُضرّ النتيجة المرجَّحة لتلك الحرب - إعادة غزو روسيا لأوكرانيا - إمكانيات السلام في أرجاء أوروبا. ستزيد خطر صدام روسي - ألماني، وستكثّف التنافس الأمني تكثيفًا حادًا على طول القارة" [(119)]. ولكن لم تحظ رؤية ميرشايمر بأي دعم في الولايات المتحدة.

قاست أوكرانيا معضلة أمنية عويصة؛ إذ كان في إمكانها السعي إلى حماية أمنها بالحفاظ على وضعها النووي، بيد أنّ هذا سيولّد ردود أفعال من الولايات المتحدة وروسيا ستُهدّد هي ذاتها أمن أوكرانيا. وقد أوضح عقيد أوكراني، كان عضوًا في البرلمان، المشكلة، بقوله: "بالنسبة إلى عراق اليوم، اجترح [الأميركيون] مصطلح 'بلد مُحتمَل العدائية'. لو بحثوا عن تعريف مقارن لنا، ستكون عزلتنا الدولية أمرًا مؤكّدًا" [(120)]. وكان كرافتشوك صريحًا بالقدر ذاته، حين قال: "من جادلوا روسيا قد خسروا" [(121)].

في خريف عام 1993، اضطلعت الولايات المتحدة بالدور الرئيس في التفاوض مع أوكرانيا، جزئيًا لأنّ انهيار اتفاق قمة ماساندرا أقنع الزعماء الأميركيين بأنّ

صيغة روسيا - أوكرانيا الثنائية لن تثمر اتفاقًا [122]. وقالت أوكرانيا إنّها لن تتخلّى عن الأسلحة النووية، إلا إذا ضمنت الولايات المتحدة أمنها وقدّمت تعويضًا [123].
وحينما صدّق البرلمان الأوكراني على معاهدة "ستارت - 1" في تشرين الثاني/ نوفمبر، ألحق شروطًا عدّة ألغت من حيث الجوهر ذلك التصديق؛ ما أغضب الزعماء الأميركيين. وأشار يوري كوستنكو إلى تدخّل روسيا في موضع آخر، قائلًا: "لو لم تكن لدينا أسلحة نووية على أرضنا لكان الروس سيفعلون ما فعلوه في جورجيا وأذربيجان. لا يمكنهم الضغط علينا على هذا النحو"، وأضاف: "لا نتحكّم في هذه الأسلحة غير أنّها تحمينا في الوقت ذاته. تلك هي المفارقة" [124]. وشدّد وزير الخارجية زلينكو على أنّ المسألة قد تُحلّ إذا "تمكّن شركاء أوكرانيا في التفاوض [...] من التوصّل إلى خلاصات ملائمة" تخص الضمانات الأمنية والتعويض [125].
في الأسابيع التي أعقبت تصويت البرلمان الأوكراني، نوقش ما سيصبح الاتفاق الثلاثي بين الولايات المتحدة، وروسيا، وأوكرانيا في عام 1994؛ أولًا في اجتماعات بين الولايات المتحدة وروسيا في موسكو، ومن ثمّ في اجتماع مشترك في كييف. فصّل الاتفاق التعويض الذي ستحصل عليه أوكرانيا لقاء المواد النووية التي ستُسلّم، والذي كان يُتوقّع أن يصل إلى مليار دولار، إضافة إلى قيمة وقود سبع سنوات لمفاعلات أوكرانيا النووية. وافقت الولايات المتحدة على منح "ضمان أمني" مستخدمةً لغةً تماثل لغة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وإنْ لم تقترب من ضمان المادة الخامسة في ميثاق الناتو، التي كانت تسعى إليها أوكرانيا. صرّح الاتفاق ضمنيًا بتساوي أوكرانيا، وروسيا، والولايات المتحدة، و"احترامها لاستقلالية، وسيادة، وسلامة أراضي كلّ أمة". ومع أنّ ترسيخ عبارةٍ كهذه كان أمرًا غير ممكن، فإنّها كانت شديدة الأهمية رمزيًا لأوكرانيا في الوقت ذاته، بسبب تصوّرها أنّ روسيا والولايات المتحدة تعاملانها بوصفها أدنى درجة منهما. وأنهي الأمر بضخّ عاجل لـ 100 مليون دولار مساعدة لأوكرانيا، وباتفاق يقضي أن يتوقّف الرئيس كلينتون وقفة قصيرة في كييف في طريقه إلى موسكو في كانون الثاني/يناير 1994، حيث سيوقّع الرؤساء الثلاثة الاتفاق [126].

روسيا، و"الخارج القريب"، وأوكرانيا

منذ الأيام الأولى في الحقبة ما بعد السوفياتية، طالبت روسيا بدور عسكري خارج حدودها. كانت مولدوفا حالة مبكرة، على حدود أوكرانيا الجنوبية - الغربية. فمن نواحٍ كثيرة، أنذر التدخّل في مولدوفا بالتصرّف الروسي في جورجيا، ولاحقًا في القرم وشرق أوكرانيا. في أعقاب استقلال مولدوفا، عمل الانفصاليون الميالون إلى روسيا على تأسيس جمهورية انفصالية في ترانسنيستريا [127]. وفي تموز/يوليو 1992، أرسل يلتسين الجنرال ألكسندر ليبيد (Aleksandr Lebed) من موسكو مع أوامر بإنهاء النزاع؛ وهذا ما فعله بقصف مدفعي

هزم القوة الدفاعية المولدوفية. كانت النتيجة استقلال ترانسنيستريا بحكم الأمر الواقع، ونزاعًا "مجمّدًا". لقد كانت حادثة ترانسنيستريا الأعنف من بين حوادث عديدة حصلت في وقت مبكر في الحقبة ما بعد السوفياتية، جعلت الزعماء في أوكرانيا وأمكنة أخرى يتوجسون من النيات الروسية. وزاد الدعم الجوي الروسي للانفصاليين الأبخاز في جورجيا في عام 1993 من مستويات هذا القلق. فأظهرت هذه التدخّلات إشارات قوية إلى تأجيج النزاعات، بدلًا من تهدئتها، وكانت النتيجة في كلتا الحالتين تقسيمًا بحكم الأمر الواقع للدول التي عارضت الاندماج مع روسيا.

في شباط/فبراير 1993، أكّد يلتسين أنّ "الوقت قد حان للمنظمات الدولية البارزة، بما فيها الأمم المتحدة، كي تمنح روسيا سلطات خاصة بوصفها ضامنًا للسلام والاستقرار في مناطق الاتحاد السوفياتي السابق" [(128)]. ومع أنه أكّد أنّ إعادة اندماج بلدان رابطة الدول المستقلّة سيحصل طوعيًا، اتخذ كثيرٌ من مستشاريه موقفًا أشدّ صرامة؛ إذ قال سيرغي ستانكيفتش (Sergei Stankevich): "من الآن فصاعدًا، لن تتعاملوا مع أنقاض إمبراطورية بل مع قوّة. للقوّة الروسية تاريخ يمتدّ ألف عام، ومصالح مشروعة وأعراف جدية لحماية هذه المصالح" [(129)].

ومما زاد قلق أوكرانيا أنّ الزعماء الروس كانوا يكرّرون طرح أنّ احترام روسيا لسلامة أرض أوكرانيا مشروط بعضويتها في رابطة الدول المستقلة. فقد كان الميثاق التأسيسي الأصلي للرابطة، الذي أكّد احترام كلّ دولة لحدود الدولة الأخرى "في إطار عمل الرابطة"، يُضمِر هذا الاشتراط. وكان رئيس اللجنة بين - الجمهورية (Inter - republican Committee) في مجلس نوّاب الشعب قد قال في شباط/فبراير 1992 إنّ "اتفاق عام 1990 بين الدولتين [الذي يقضي] بأن تحترم كلتاهما حدود الأخرى ما عاد ساريًا الآن، لأنّه وُقِّع حين كانت الدولتان عضوين في دولة ثالثة هي الاتحاد السوفياتي" [(130)]. وفي تعليق راج بقوّة في تلك الفترة، اقتبست صحيفة **فايننشال تايمز** (*Financial Times*) عن دبلوماسيين روس لم تُسمِّهم أخبروا الدول الأوروبية الشرقية "ألّا تتعب نفسها ببناء سفارات كبيرة في كييف لأنّها ستُخفَّض إلى فروع قنصلية في غضون 18 شهرًا" [(131)].

ولقد اتضّحت احتمالية أن تعيد روسيا ترسيخ نفسها، في تصريح لوزير الخارجية، أندريه كوزيريف، في اجتماع مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا (Conference on Security and Cooperation in Europe, CSCE) في ستوكهولم في كانون الأول/ديسمبر 1992. فقد أعلن أنّ الاتحاد السوفياتي السابق "مجال بعد إمبريالي يجب على روسيا فيه حماية مصالحها بجميع الوسائل المتوافرة، بما فيها الوسائل العسكرية والاقتصادية". ومن ثمّ طالب بإنهاء عقوبات الأمم المتحدة على صربيا وعبّر عن تضامن سلافي مع القوميين الصرب" [(132)]. ثمّ عاد إلى المنصّة ليخبر الحضور بأنّ كلامه كان زعمًا فحسب، غير أنّه تابع: "النص الذي قرأت

منه سابقًا بمنزلة تجميع شامل للمطالب التي طرحتها المعارضة الأكثر تطرّفًا في روسيا" [(133)].

نقلت صحيفة **كراسنايا زفيفدا** (*Krasnaya Zvevda*) أنّ "النّقمة الأصلية انبعثت من وفود رابطة الدول المستقلّة. بل توجد معلومات تفيد بأنّ ثمّة من اندفع لتحضير مسوّدات التماسات لدول الناتو من أجل الحماية" [(134)]. وقال لاحقًا وزير الخارجية الأميركي لورنس إيغلبرغر (Lawrence Eagleburger) إنّ خطاب كوزيريف جعل "قلبه يضطرب"؛ "إذ طرح [...] أنّنا، في حال فشل الإصلاح في روسيا، قد نواجه ما سمعناه من السيد كوزيريف هذا الصباح، ولكنْ بدرجة أخطر" [(135)]. وفي اليوم ذاته، أعفى يلتسين ييغور غايدار، رئيس وزرائه الإصلاحي، من منصبه وعين مكانه الشخصية المؤسساتية فيكتور تشيرنومردين (Viktor Chernomyrdin). وفي حديثه مع المراسلين في رحلة عودته إلى موسكو، أطلق كوزيريف ما ستصبح نبوءة محقّقة: "أيّ محاولة من موسكو للتخلّي عن مبادئ الشراكة السلمية ستُفضي حتمًا إلى عزلتنا وإلى مواجهة مع دول الجوار، بما فيها جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق. لا ينبغي للمرء أن يحلم حتى بأي اتحاد أو كونفدرالية جديدة" [(136)].

كلينتون ويلتسين والديمقراطية الروسية

رأت إدارة بيل كلينتون التي تبوأت السلطة، في كانون الثاني/يناير 1993، أنّ نشر الديمقراطية هو مفتاح سياستها الخارجية، وكانت عازمة على دعم يلتسين ضدّ الائتلاف "الأحمر - البنّي" (الشيوعي - القومي). ولكنّ عوائق متنوّعة جعلت سياسة كلينتون لا تختلف كثيرًا عن سياسة بوش الأب. مثل بوش، ركّز كلينتون على إنعاش اقتصاد أميركي يعاني. ومثل بوش أيضًا، أدرك كلينتون أنّ الأمل في نجاح الإصلاح في روسيا يعتمد اعتمادًا قويًا على فرد واحد هو يلتسين. ومع أنّ كلينتون كرّس جهدًا شخصيًا كبيرًا في دعم يلتسين، فإنّه عجز عن تقديم برنامج مساعدات كبير أظهرت استطلاعات الرأي أنّ الناخبين الأميركيين لا يدعمونه [(137)]. وسرعان ما رفعت التصدّعات المتّسعة في بنيان الإصلاح الروسي درجة التشكّك داخل فريق كلينتون في احتمالية نجاح الديمقراطية في روسيا. وحفّز هذا الخوف، علاوة على نزاع يوغسلافيا، البحث عن خطط طوارئ.

قدّم كلينتون حزمة دعم جديدة لروسيا في قمة فانكوفر في نيسان/أبريل 1993. وكان قد شرح "تحالفه الاستراتيجي مع الإصلاح الروسي" قبل بضعة أيام في أنابولس، بقوله: "في نهاية المطاف، سيُكتَب تاريخ روسيا بأيدي الروس، ولا بدّ من أن يُخطَّط مستقبل روسيا بأيدي الروس. ولكنّي سأجادل بأنّ علينا - أنّ علينا - فعل ما في وسعنا فعله، ولا بدّ من أن نتصرّف الآن. لا بدافع

الإحسان بل لأنّه استثمار حكيم؛ استثمار حكيم يبني على ما قد أنجِز ويضع مستقبلنا نصب عينيه. ومع أنّ مساعينا ستستلزم تكاليف جديدة، سيكون في إمكاننا قطف ثمار أكبر من أجل أمننا وازدهارنا، لو تصرّفنا الآن" (138).
عُزِّز استعجال كلينتون باعتدال موقف يلتسين. وباتت السياسة الروسية والعلاقات الروسية - الأميركية محكومةً أكثر فأكثر بصراع يلتسين للنّجاة ضد السياسيين المحافظين الذين عارضوا إصلاحات غورباتشوف، وها هم الآن يعارضون إصلاحات يلتسين أيضًا. تملّص يلتسين بفارق أصوات ضئيل من تصويت لخلعه في مجلس نوّاب الشعب، وكانت هناك مخاوف من محاولة انقلاب أثناء حضوره قمة فانكوفر. بالنتيجة، بات يلتسين "يُرى بمرافقة القيادة العسكرية للبلاد في إشارة إلى أنّهم يضمنون عدم محاولة أحد إطاحة الزعيم الروسي حين يكون خارج البلاد" (139).
كان برنامج المساعدة الذي أعدّه كلينتون طموحًا في مداه، ويستهدف مؤسسات في جميع مستويات الحكومة والمجتمع الروسيين. ولكنّ التمويل الذي نتج كان أقلّ طموحًا. فقد خُصّص مبلغ إجمالي بقيمة 2.5 مليار دولار في السنة المالية 1994، ولكنّه كان مبلغًا يُدفَع مرة واحدة فقط، فضلًا عن أنّه مخصَّص لجميع "الدول المستقلّة حديثًا". كان المبلغ المخصّص لروسيا قرابة 1.6 مليار دولار، نصفه تقريبًا خاص بشحنات الطعام الأميركي. كانت تلك نقطة الذروة؛ ففي عام 1995، كان المبلغ الإجمالي المخصّص للدول المستقلة حديثًا أقلّ من مليار دولار، ذهب منها 379 مليون دولار لروسيا؛ وفي عام 1996، كانت المساعدة الثنائية الأميركية لروسيا 100 مليون دولار (140). ربّما كان كلينتون يتمنّى فعل ما هو أكثر، ولكنّ أولويته كانت حزمة تحفيز اقتصادي داخلي عبر الكونغرس، وقيل له إنّ تفاضلًا سيحدث بين هذه الحزمة وحزمة مساعدات أكبر لروسيا (141). وسخر نائب الرئيس الروسي ألكسندر روتسكوي (Alexander Rutskoy) من المساعدة، وقال إنّ نصيب كلّ روسي منها أقل من 11 دولارًا "أقل من ثمن زجاجة ويسكي"، مشيرًا إلى أنّ الرقم المقارن بإسرائيل كان 700 دولار (142). وانتقد رُسلان خاسبولاتوف (Ruslan Khasbulatov)، رئيس مجلس نوّاب الشعب، الولايات المتحدة على "الاستعجال في دعم خطوات غير مدروسة لطرفٍ من الأطراف في روسيا"، مصرِّحًا أنّه "لو كانت النتيجة إراقة دماء، ستقع بعض مسؤولية هذه النتيجة على الغرب" (143). وفي الوقت ذاته، طالب كلا الرئيسين البيلاروسي والأوكراني بتقسيم تلك المساعدة تقسيمًا أعدل، مشيرَيْن إلى أنّ المساعدة المقدمة لروسيا لم تُفِدْهما (144).
وفي وقت تركّزت الخلافات الأساسية بين البرلمان ويلتسين على القضايا الاقتصادية والامتيازات المؤسساتية، كان وضع أوكرانيا أيضًا على المحك. في 9 تموز/يوليو، أصدرت المحكمة العليا قرارًا "يؤكّد الوضع الفدرالي الروسي لمدينة سيباستوبل في الحدود الإدارية والجغرافية لنواحي المدينة ابتداء من كانون الأول/ديسمبر 1991". وأمر هذا الإجراء اللجنة الدستورية السوفياتية

العليا بإدخال تعديلات ملائمة للاعتراف بسيباستوبل جزءًا من روسيا [(145)].
طلبت أوكرانيا أن تُرفع المسألة إلى مجلس الأمن، لكنّ وزارة الخارجية الروسية أصدرت بيانًا جاء فيه: "تُصاغ السياسة الخارجية الروسية بيد الرئيس، وموقفه بشأن سيباستوبل معروف [...] لم تفرض روسيا أيّ مطالبات تخص أراضي أوكرانيا" [(146)]. قبل الزعماء الغربيون محاجّة أنّه ما دام أنّ حكومة يلتسين رفضت القرار، ما عادت هناك قضية للنقاش. ومع ذلك، كان موقف الأغلبية في البرلمان الروسي واضحًا.
وبعد جولات عدة أخرى من التصعيد، بما فيها محاولة يلتسين طرد نائب الرئيس روتسكوي، الذي كان يدعم المحافظين، سعى يلتسين إلى حلّ الأزمة حلًا حاسمًا. ففي 21 أيلول/سبتمبر، منتهكًا الدستور، أعلن حلّ البرلمان وصرّح بإجراء استفتاء على دستور جديد في كانون الأول/ديسمبر بالتّرافق مع انتخابات المجلس الأدنى الجديد (الدوما Duma) الذي رُسم تصوّره في ذلك الدستور الجديد.
وصلت روسيا إلى شفير حرب أهلية. فقد اعتصم داعمو البرلمان داخل المبنى، وهو المبنى ذاته الذي صرّح يلتسين فيه بموقفه المنتصر ضد انقلاب عام 1991. وفي تشرين الأول/أكتوبر [1993]، قصف الجيش الروسي البرلمان وأخلاه من المعارضة. وبغية "إنقاذ" الديمقراطية في روسيا، حلَّ يلتسين بالقوّة برلمانًا مُنتخَبًا. كانت الولايات المتحدة والحكومات الغربية في ورطة. كانت ترى يلتسين الأمل الوحيد للديمقراطية والإصلاح في روسيا، غير أنّها تردّدت في دعم العنف وانتهاك الدستور اللذين كانا لازمين لحل الموقف. وفي نهاية المطاف، دعمت يلتسين بقوّة؛ ما قاد البعض في روسيا إلى الرد بمرارة ضد ما عدّوه نفاق الغرب [(147)]. أكّدت حادثة تشرين الأول/أكتوبر بقوّة أنّه في وقت كانت الديمقراطية تحظى بشعبية في روسيا، ما كانت إصلاحات السوق وخسارة الأراضي تحظى بها. ولو انتصرت الديمقراطية، فقد لا ينتصر الإصلاح الاقتصادي والقبول بدورٍ مختزَل لروسيا.
وضع الدستور الذي صاغه فريق يلتسين صلاحيات هائلة في يد الرئيس على حساب البرلمان؛ ما أدّى مباشرةً إلى إضعاف المتشدّدين. وبات الخبراء يسمّون هذا النموذج "رئاسيًا فائقًا" (Superpresidential)، وفي ضوء السلطات مقابل صلاحيات المؤسسات الأخرى، بات الرئيس الروسي أحد أقوى الرؤساء في العالم [(148)]. وفي وقت بدت هزيمة المحافظين الروس وتركّز السلطات بين يدي الرئيس الإصلاحي أفضل نتيجة ممكنة حينذاك، مهّد دستور عام 1993 الطريق للأوتوقراطية التي ستأتي.
لم تكن صدمة تشرين الأول/أكتوبر آخر الصدمات في روسيا في عام 1993. فقد قوّت الانتخابات البرلمانية للدوما الجديد "الحمر - البنيين" على حساب الإصلاحيين و"المُتَغَربنين" (Westernizer). فذهبت النسبة الأكبر من الأصوات (23 في المئة) إلى الحزب الديمقراطي الليبرالي برئاسة فلاديمير جيرينوفسكي (Vladimir

(Zhirinovsky)، وهو قومي شعبوي يعارض الإصلاح الاقتصادي ويدعم التوسع الروسي. وحلّ حزب يلتسين "خَيار روسيا" (Russia's Choice) ثانيًا بنسبة 16 في المئة، تلاه الحزب الشيوعي بنسبة ليست بعيدة، 12 في المئة. أما حزب "يابلوكو" (Yabloko) المؤيد للإصلاح فحظي بـ 8 في المئة فقط. كان هذا إنذارًا آخر لمن هم خارج روسيا بأنّ الإصلاح والديمقراطية قد لا ينجحان هنا، وأنّ نوعًا شديد الاختلاف من أنواع الزعامة سيصل إلى السلطة.

أما في الغرب، فأفضى التشكّك في ما سيحدث في روسيا إلى ثلاث ردّات فعل مختلفة. الأولى، رفع الدعم الخطابي ليلتسين وإصلاحاته. وعلى الرغم من نقاط ضعف يلتسين كلّها، بدا أفضلَ أمل للإصلاح السياسي وللعلاقات الجيدة بين روسيا والغرب. السياسة الثانية، تناقض الأولى، وتتمثّل في تخفيض الدعم المالي بما أنّ الدعم الداخلي للإصلاح في روسيا كان ضعيفًا. الثالثة، التي تتلاءم مع أيٍّ من ردّتَي الفعل الأوليين، فكانت تقييد رهانات الغرب دوليًا. وضمن هذا السياق بالضبط - إضافة إلى الحروب في يوغسلافيا والشيشان - قُدِّر لتوسّع الناتو أن يحدث.

التاريخ الممهد لتوسع الناتو

نشأت فكرة توسيع عضوية الناتو إثر سقوط جدار برلين مباشرةً تقريبًا، وكذا طرأت فكرة حلّ الناتو كليًا. في نهاية عام 1990، كانت جميع أحزاب هنغاريا الكبيرة قد تخلّت عن فكرة البقاء على الحياد، بعد ترك حلف وارسو، وتبنّت هدف عضوية الناتو. كان زعماء الناتو يثبّطون هذه الفكرة، غير أنّها كانت قد بدأت تسبّب القلق في موسكو [(149)]. ومع بداية عام 1991، أشار الرئيس التشيكوسلوفاكي فاتسلاف هافل (Vaclav Havel) إلى أنّ التقلقل هو سبب توسّع المؤسسات الغربية، ورأى أنّ "من مصلحة الغرب السعي إلى دمج أوروبا الشرقية والوسطى داخل عائلة الديمقراطية الأوروبية وإلا سيجازف بخلق منطقة يأس، واضطراب، وفوضى، تُهدّد أوروبا الغربية تمامًا كما كانت فرق حلف وارسو المدرّعة تُهدّده سابقًا" [(150)]. مستعيدًا الماضي، كتب وليام هيل أنّ "المخاوف المرتبطة بأمن واستقرار دول حلف وارسو السابقة ما كانت غير مبرَّرة بكل تأكيد، بسبب تاريخها بين الحربين العالميتين" [(151)]. فضّلت روسيا، وترقّبت، أن تضطلع مؤسسةٌ أوروبية مثل مؤتمر (ولاحقًا: منظمة) الأمن والتعاون في أوروبا بهذا الدور، غير أنّ هذا لم يحصل لأنّها، بدرجة كبيرة، تفتقر إلى الإجماع الذي كان ممكنًا بشأن الناتو [(152)].

أمسى السؤال الجوهري لاحقًا ما إذا كان قد جرى التزامٌ بشأن توسّع الناتو إبّان النقاشات في مسألة إعادة توحيد ألمانيا أوائل عام 1990. تبعًا للسجلات التاريخية، التي لا تزال في بداياتها [(153)]، يمكننا استنباط أربعة أمور بشأن هذه الفترة. أولًا، عارض الزعماء السوفيات بقوّة أن تصبح ألمانيا الموحّدة عضوًا

في الناتو [154]. وحين أذعن غورباتشوف في النهاية، ما كان ذلك لأنّه موافق، بل لأنّه عجز عن منع الأمر [155].

ثانيًا، أُعطي الزعماء السوفيات تطمينات كلامية، غير أنّها تركّزت على ألمانيا الشرقية، واتّسمت بالضبابية. كان حلف وارسو لا يزال قائمًا، وتصوّر غورباتشوف تحويله، لا حلّه، بل اقترح أن تكون ألمانيا الموحّدة عضوًا في حلف وارسو والناتو [156]. وحين قال الأمين العام للناتو، مانفرد فرنر (Manfred Woerner)، في أيار/مايو 1990، إنّ "حقيقة أنّنا مستعدّون لعدم نشر قوات للناتو خارج حدود الجمهورية الاتحادية تكفي لمنح الاتحاد السوفياتي ضمانات أمنية"، كان يتحدّث بوضوح عن ألمانيا الشرقية، غير أنّ عبارته عُدّت لاحقًا تعهّدًا واسعًا ومُلزِمًا [157].

ثالثًا، لم يُصرَّح بتعهّد مكتوب حيال أيّ شيء خلافًا لألمانيا الشرقية. فقد تضمّنت معاهدة "اثنان زائد أربعة" (Two Plus Four) التي وُقّعت في أيلول/سبتمبر 1990، جداول زمنية لتخفيض عديد الجيش الألماني ولانسحاب القوات السوفياتية من ألمانيا الشرقية. ونصّت المادة 6 على "حقّ ألمانيا الموحّدة في الانضمام إلى تحالفات، مع جميع الحقوق والمسؤوليات الناجمة عنه، لن يتأثّر بالمعاهدة الحالية" [158]. ويبين تعليق نُشر في صحيفة **برافدا** آنذاك أنّه كان مفهومًا بوضوح أنّ غورباتشوف وافق على انضمام ألمانيا موحّدة إلى الناتو، وأنّ ثمة تفاهمًا بأنّ قوات الناتو لن تُنشَر في ألمانيا الشرقية سابقًا، ولكنْ ما من ذكر لأيّ التزام بعدم توسّع الناتو [159]. تأمَّل معلّق روسي آنذاك في مسألة توسّع الناتو، وأشار إلى المعضلة الأمنية التي قد ترافقه: اليوم، نتخلّى عن فكرة "دفاع متقدّم" للاتحاد السوفياتي في أوروبا الوسطى، بعد أن بدأنا سحب قوّاتنا. ولكنّ هذا لن يؤدّي إلى خسارة عمق استراتيجي في الدفاع عن دولتنا لو بقي الناتو داخل حدوده الحالية، ولو باتت دول أوروبا الشرقية مستقلّة حقًا، ومزدهرة، وقوية بما يكفي للحيلولة دون أن تصبح "ممرًا" للمغامرين. في المقابل، كما نعرف جميعنا، تسعى الدول الضعيفة إلى حماة أقوياء. ألن ندفعهم ليكونوا تحت جناح الناتو؟ [160].

رابعًا، آمن الزعماء الروس، إثر انهيار الاتحاد السوفياتي، بوجود **روح** تعهّد، بأنّ الناتو لن يتوسّع شرقًا. وقد وافقهم بعض المحلّلين الغربيين [161]. ولذا، شعرت روسيا لاحقًا أنّ **روح** اتفاق السماح بإعادة توحيد ألمانيا قد انتُهكت لاحقًا. وقد تحدّث غورباتشوف عن هذه القضايا لاحقًا في مقابلة في عام 2014: "لم يُناقَش موضوع 'توسّع الناتو' على الإطلاق، ولم يُطرَح في تلك السنوات [...] لم تطرح أيّ دولة من أوروبا الشرقية هذه المسألة، ولا حتى بعد نهاية حلف وارسو في عام 1991. ولم يطرحها الزعماء الغربيون أيضًا. طُرحت مسألة أخرى للنّقاش: التأكّد من عدم تقدّم بنى الناتو العسكرية، وعدم نشر قوات مسلّحة جديدة من الحلف في أراضي جمهورية ألمانيا الديمقراطية [الشرقية]

السابقة بعد إعادة توحيد ألمانيا. وعبارة بيكر، [أنّ "الناتو لن يتحرّك إنشًا نحو الشرق"] قيلت ضمن هذا السياق [...]

نصّ الاتفاق على تسوية نهائية مع ألمانيا على عدم إنشاء بنى عسكرية جديدة في القسم الشرقي من البلاد؛ وعدم نشر قوّات إضافية؛ وعدم وضع أسلحة دمار شامل هناك؛ وقد روقب الأمر طوال هذه السنوات [...]

اتُّخذ قرار الولايات المتحدة وحلفائها بتوسّع الناتو شرقًا في عام 1993 [...] كان حتمًا انتهاكًا لروح البيانات والضمانات التي مُنحت لنا في عام 1990" [162].

ما يعنينا هو أنّ مسألة الناتو ومستقبله كانت أحد التصورات المتنافسة والتطلعات المتضادة، منذ لحظة انهيار جدار برلين تقريبًا. وقد ساعد عاملان على خلق سوء الفهم. أولًا، كانت وتيرة التغيير آنذاك مذهلة، بحيث جعلت الافتراضات الضمنية لنقاشات جوهرية باطلةً في غضون أسابيع. ثانيًا، التزم الزعماء الغربيون مرارًا وتكرارًا بعدم فعل ما يقوّض الأمن السوفياتي. ولكن آنذاك، ومستقبلًا، نشأ خلاف جوهري في ما يضرّ الأمن السوفياتي/الروسي.

خلاصة

نشأت المسائل التي ابتُليت بها العلاقات بين روسيا، وأوكرانيا، والولايات المتحدة وأوروبا كلّها تقريبًا، في نهاية عام 1993. فقد أسهمت معارضة الديمقراطية، والسوق، واستسلام الاتحاد السوفياتي للموقف الدولي، في تحفيز محاولة الانقلاب في عام 1991، وواصلت بقوّةٍ تشكيل سياسة روسيا. وفي هذا السياق، كتب جيمس غولدغاير ومايكل ماكفول لاحقًا أنّ "قدرًا كبيرًا من دراما الإصلاح الاقتصادي والسياسي في روسيا انتهى قبل التزام إدارة كلينتون بقيود السلطة التنفيذية في واشنطن" [163].

بالمثل:

- اختلفت الولايات المتحدة وروسيا في دور روسيا في العالم ما بعد السوفياتي.
- بدأ الأساس المؤسساتي للأوتوقراطية الروسية في حلّ البرلمان وفرض دستور رئاسي فائق جديد في عام 1993.
- في أوكرانيا أيضًا، كان الدستور قيدًا مهلهلًا على التنافس السياسي؛ إذ استجاب السياسيون لاحتجاجات الشوارع بتحديد انتخابات مبكرة لعام 1994.
- كانت أوكرانيا وروسيا تتجادلان أصلًا حيال قضايا كثيرة، بما فيها أسطول البحر الأسود، وسيباستوبل، والقرم؛ وبنود المقايضة لكلا البلدين؛ وبنود حصول أوكرانيا على الطاقة من روسيا.
- تجنّبت أوكرانيا الإصلاح على أمل تجنّب الفوضى. فكانت النتيجة اقتصادًا ضعيفًا وأرضًا خصبة لهيمنة الفساد والرأسمالية الأوليغارشية.

- كان التنوّع المناطقي جليًا من الأساس، سواء في الانتخابات الرئاسية أو في المواقف المناطقية حيال الإصلاح وحيال روسيا.
- بدا واضحًا من الأساس أنّ ثمة حافزًا للناتو ليؤدي دورًا توسّعيًا، ونفورًا قويًا في روسيا من هذا الدور.
- كانت روسيا قد تدخّلت عسكريًا خارج حدودها في مولدوفا، وجورجيا، وطاجكستان.

نتجت ثلاث نقاط محورية من هذه النبذة المتعلّقة بنشوء العلاقات الروسية - الأوكرانية. أولًا، كانت القضايا الكبرى حينذاك تنشأ معًا وتتبادل التأثير. في وقت كان كرافتشوك وكوتشما يتفاوضان مع روسيا والغرب بشأن الأسلحة النووية ومسائل أخرى، كانا مُطوَّقَيْن باحتجاجات كبيرة في البلاد، ومن ثمّ بالتخطيط لانتخابات جديدة. وفي حين كانت الولايات المتحدة وروسيا تحاولان إقناع أوكرانيا بالتخلّي عن أسلحتها النووية، كانت الريفانشية الروسية تتصاعد وتطالب بالقرم. وفي وقت كان يلتسين يحاول صون الإصلاح في عام 1992، كانت الولايات المتحدة في خضمّ كساد وانتخابات رئاسية. وكانت إدارة كلينتون تُجهّز حزمة مساعدات، بينما كان يلتسين هدفًا لهجوم القوى اليمينية واليسارية، وكان كلينتون يحاول الحصول على حزمة تحفيز للاقتصاد من الكونغرس. فكانت النتيجة وجود قدر كبير من "التداعيات السلبية" التي تتخلّل القضايا العديدة.

ثانيًا، فاقم تداخل هذه القضايا، والتداعيات السلبية، معضلة الأمن؛ ما أنتج حلقات ارتكاسية سلبية. فمثلًا، كان للإصلاح في روسيا نتائج شديدة التفاوت. أدّى هذا إلى تقوّض دعم الإصلاح، الذي لم يكن عاليًا في الأصل، وقوّض بدوره الاستعداد الأميركي (والدولي الأوسع) لتقديم مساعدة كبيرة. وقد تسبّب غيابُ دعمٍ مالي أكبر (وغياب تصويت الثقة الذي ذهب معه) في تقويض أكبر لدعم الإصلاحات فضلًا عن فرصة تلك الإصلاحات في النجاح. وعلاوة على ذلك، أسهمت جميع هذه الأمور في تقويض شعبية يلتسين وشرعية التغييرات السياسية التي كان يخوضها.

نشأت دائرة شؤم أخرى بين الولايات المتحدة وأوكرانيا في ما يخص نزع الأسلحة النووية. فقد سعت كييف إلى الحصول على شيء في المقابل. وعدّت واشنطن هذا الطلب نكثًا، وردّت بإرجاء الاعتراف الكامل بسيادة أوكرانيا، ما جعلها أكثر تردّدًا في التخلّي عن أسلحتها. حُلّت العقدة في نهاية عام 1993، غير أنّ قدرًا كبيرًا من التشكّك قد تولّد في غضون هذا الوقت، فأبطأت الولايات المتحدة المساعدة الاقتصادية في فترة حرجة ركد فيها الاقتصاد في أوكرانيا.

ونشأت حلقة ارتكاس سلبية أخرى بين أوكرانيا وروسيا: فكلّما شدّدت أوكرانيا على سيادتها، تعاظم تشكيك روسيا فيها، والعكس صحيح؛ ما صعّب حلّ

سلسلة كاملة من المشكلات العملية، كالتجارة والسياسة المالية، فأسهم في تعطيل التجارة بين البلدين، وزاد من تصوّر أنّ كليهما يضر بالآخر.
ثالثًا، كانت التصوّرات المتنافسة حيال الوضع القائم قد بدأت أساسًا. فقد عدّ كلّ من الغرب وأوكرانيا التغيرات في الأرض في عام 1991 تغيرات نهائية. أما في روسيا، فرفضها البعض، وتحفّظ عليها البعض الآخر معلنين قبولهم الحدود الجديدة مع إصرارهم على "الدور الخاص" لروسيا في المنطقة. وعلى النقيض، رأى زعماء روسيا حدود الناتو ثابتةً بعد إعادة توحيد ألمانيا، بينما لم يرها الزعماء الغربيون كذلك.

(36) James A. Markham, "Gorbachev Spurns the Use of Force in Eastern Europe," *The New York Times*, 7/7/1989, accessed on 12/4/2022, at: https://nyti.ms/3Jt0g4d

ينظر النص الكامل لخطاب غورباتشوف، شوهد في 17/8/2022، في: https://bit.ly/3Qz7jgm

(37) الاقتباس المعني من خطاب بريجنيف مترجَم في:

"Modern History Sourcebook: The Brezhnev Doctrine, 1968," accessed on 12/4/2022, at: https://bit.ly/3uykxkK

نُشر الأصل في صحيفة **برافدا** (*Pravda*)، 25/9/1968.

(38) وصف بوتين هذا المشهد في مقابلة كان موضوعها سيرته الذاتية:

Vladimir Putin et al., *First Person: An Astonishingly Frank Self - Portrait by Russia's President Vladimir Putin*, Catherine A. Fitzpatrick (trans.) (New York: PublicAffairs, 2000).

حاجّ كثيرون بأنّ المشهد كان تكوينيًا بالنسبة إلى بوتين، ويساعد في تفسير شدّة معارضته للاحتجاجات، كتلك التي اندلعت في كييف عامَي 2004 و2014. ينظر مثلًا:

Fiona Hill & Clifford Gaddy, "How the 1980s Explains Vladimir Putin," *The Atlantic*, 14/2/2013, accessed on 12/4/2022, at: https://bit.ly/3O4beAR

(39) "A Europe Whole and Free Remarks to the Citizens in Mainz," President George Bush, Rheingoldhalle, Mainz, Federal Republic of Germany, 31/5/1989.

مع أنّ الحرب الباردة لم تكن قد انتهت بعد، كان بوش واثقًا من الفائز: "في الغرب، نجحنا لأنّنا كنّا مخلصين لقيمنا ولرؤيتنا. وفي الجانب الآخر من الستار الحديدي الصدئ، رؤيتهم أخفقت".

(40) يرى ريتشارد ساكوا، الذي كتب في عام 2016، أنّ هذا التوتّر بين "أوروبا أعظم" و"أوروبا أوسع" ما زال يُعرِّف سياسة المنطقة. ينظر:

Richard Sakwa, "How the Eurasian Elite Envisages the Role of the EEU in Global Perspective," *East European Politics and Society*, vol. 17, no. 1 (2016), pp. 11 - 13.

من أجل دراسة تفصيلية للتحديات أمام تطوير إطار مؤسساتي لما بعد الحرب الباردة، يشمل روسيا، ينظر:

William H. Hill, *No Place for Russia: European Security Institutions since 1989* (New York: Columbia University Press, 2018).

(41) "Deklaratsiya Suverenitet Ukrayiny," *Verkhovna Rada*, 16/7/1990," accessed on 17/8/2022, at: https://bit.ly/3K2iYBz

(42) Bohdan Nahaylo, *The Ukrainian Resurgence* (London: Hurst, 1999), pp. 364 - 365.

(43) *Sovietskaya Rossiya*, 23/7/1991.

(44) George H. W. Bush, "Remarks to the Supreme Soviet of the Republic of the Ukraine in Kiev, Soviet Union, August 1, 1991," The American Presidency Project, accessed on 17/8/2022, at: https://bit.ly/3dCnoTC

(45) Nahaylo, p. 391.

(46) Raymond L. Garthoff, *The Great Transition: American - Soviet Relations and the End of the Cold War* (Washington, DC: Brookings Institution, 1994), p. 479.

(47) James Sherr, "Security, Democracy, and 'Civil Democratic Control' of Armed Forces in Ukraine," in: Jennifer D. P. Moroney, Taras Kuzio & Mikhail Molchanov, *Ukrainian Foreign and Security Policy: Theoretical and Comparative Perspectives* (Westport, CT: Praeger, 2002), p. 94.

(48) Mikhail E. Bezrukov, "The Creation of a Russian Foreign Policy," in: James E. Goodby & Benoit Morel (eds.), *The Limited Partnership: Building a Russian - US Security Community* (New York: Oxford University Press, 1993), pp. 82 - 83.

(49) "Zayavlenie Press - sekretarya Presidenta RSFSR," *Rossiiskaya Gazeta*, 27/8/1991, p. 2.

(50) يشير غارتوف إلى أنّ التهديدات العسكرية التي وجّهها الجنرال فالنتين فارنيكوف (Valentin Varennikov)، أحد منفّذي الانقلاب، لكرافتشوك في أثناء المحاولة الانقلابية، ساعدت في إقناع كرافتشوك بحاجته الماسة إلى إخضاع القوات العسكرية في أوكرانيا للسيطرة الأوكرانية، ينظر:

Garthoff, *The Great Transition*, p. 481.

(51) Ibid., pp. 481 - 482.

(52) كانت إدارة بوش منقسمةً بشأن الاعتراف. حُلَّ الجدال بسبب عوامل داخلية بدرجة كبيرة: أُلقيت مسؤولية هزيمة الجمهوري دك ثورنبرغ (Dick Thornburgh) في انتخابات خاصة لمجلس الشيوخ الأميركي في بنسلفانيا - وهي ولاية ذات شريحة سكانية عالية من أبناء شرق أوروبا - جزئيًا على بطء اعتراف الإدارة باستقلال دول البلطيق، وقد حاول بوش حماية هذه الخاصرة الرخوة، بما أنّ معركة إعادة الانتخاب تلوح في الأفق في عام 1992. ينظر:

Ibid., p. 494; Michael R. Beschloss & Strobe Talbott, *At the Highest Levels: The Inside Story of the End of the Cold War* (New York: Little Brown & Company, 1994), pp. 448 - 449.

(53) Garthoff, p. 495.

(54) بخصوص الانتخابات الرئاسية والاستفتاء، ينظر:

Sarah Birch, *Elections and Democratization in Ukraine* (New York: St. Martin’s, 2000), ch. 5.

(55) Bezrukov, p. 88.

(56) يُناقَش اجتماع بيلافيجا والسيرورة التي أفضت إليه بالتفصيل في:
Serhii Plokhy, *The Last Empire: The Final Days of the Soviet Union* (New York: Basic Books, 2014), ch. 15.

(57) "Yeltsin’s Arrival Statement in Minsk," *Radio Moscow*, 7/12/1991, in: Foreign Broadcast Information Service (FBIS), Soviet Union, 9/12/1991, p. 50; Garthoff, p. 483.

(58) Nahaylo, p. 441.

(59) لم تمرّ قانونية هذه الإجراءات بلا جدال. ففضلًا عن ميثاق اتحاد عام 1922، كان ثمّة أثر آخر من الحقبة السوفياتية منح أوكرانيا وروسيا ادّعاءً بالسيادة افتقر إليه الآخرون: كانت كلتاهما عضوين أصيلين في الأمم المتحدة. نشأ هذا الأمر في المفاوضات العسيرة التي رافقت تأسيس الأمم المتحدة.

(60) كما يشير ريمون غارتوف كان ثمة خيار آخر: كان يمكن توقيع ميثاق اتحاد جديد من روسيا، وبيلاروسيا، ودول آسيا الوسطى. غير أنّ إدراج أوكرانيا كان هدفًا جوهريًا ليلتسين، ولذا اختار "العامل المشترك الأصغر" الذي كان سيشمل أوكرانيا أيضًا، يُنظر:
Garthoff, p. 485.

(61) Fred Hiatt, "Russia, Ukraine See Commonwealth Differently," *The Washington Post*, 13/12/1991, p. A1.

(62) Garthoff, p. 486.

(63) الدول الستّ التي وقّعت المعاهدة: روسيا، وأرمينيا، وكازاخستان، وقيرغزستان، وطاجكستان، وأوزبكستان.

(64) Sergei Rogov, "A National Security Policy for Russia," in: Goodby & Morel (eds.), pp. 77 - 78.

(65) Sergei Tsikora, "Protiv "Utechki’ Urozhaya," *Izvestia*, 17/7/1991, p. 1; Sergei Tsikora, "Ukraina: vnov’ torgovlya po kuponam," *Izvestia*, 27/7/1991, p. 2.

(66) نجد توصيفًا واضحًا لتفكّك الاقتصاد السوفياتي عام 1991 في:
Yegor Gaidar, *Collapse of an Empire: Lessons for Modern Russia*, Antonina W. Bouis (trans.) (Washington, DC: Brookings Institution, 2007), ch. 8.

(67) فُصّلت مشكلات أوكرانيا وسياساتها الاقتصادية في:
Anders Åslund, *How Ukraine Became a Market Economy and Democracy* (Washington, DC: Peterson Institute for International Economics, 2009); Oleh Havyrlyshyn, *The Political Economy of Independent Ukraine: Slow*

Starts, False Starts, and a Last Chance? (London: Palgrave MacMillan, 2017).

(68) "Warnings from Massandra," *The Economist*, 11/9/1993, p. 52.

(69) Paul R. Magosci, *This Blessed Land: Crimea and the Crimean Tatars* (Toronto: University of Toronto Press, 2014).

(70) يدرس مارك كريمر القرار دراسة عميقة في:

Mark Kramer, "Why Did Russia Give Away Crimea Sixty Years Ago," *Cold War International History Project e - Dossier*, no. 47, Wilson Center, 19/3/2014, accessed on 12/4/2022, at: https://bit.ly/3rjazSu

(71) Elizabeth A. Wood, "Introduction," in: Elizabeth A. Wood et al., *Roots of Russia's War in Ukraine* (Washington, DC: Woodrow Wilson Center Press, 2016), pp. 3 - 6.

(72) Fyodor Lukyanov, "Putin's Foreign Policy: The Quest to Restore Russia's Rightful Place," *Foreign Affairs*, vol. 95, no. 3 (May - June 2016), p. 35.

(73) Taras Kuzio, *Ukraine - Crimea - Russia* (Stuttgart: Ibidem - Verlag, 2007); Gwendolyn Sasse, *The Crimea Question: Identity, Transition, and Conflict* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 2014).

(74) ثمّة مبدأ بديل، حاولت أوكرانيا طرحه بشأن أسطول البحر الأسود، وهو أن أصول الاتحاد السوفياتي العسكرية كانت ملكية جماعية **لجميع** الأخلاف، وبذا كان ينبغي لأوكرانيا أن تحصل على حصّة تناسبية من الأسطول السوفياتي **بأكمله**، لا على أسطول البحر الأسود فقط. كان هذا يعني حصولها على ربح أكبر مما قد حصلت عليه في نهاية المطاف.

Roman Wolczuk, *Ukraine's Foreign and Security Policy 1991 - 2000* (London: RoutledgeCurzon, 2003), p. 36.

(75) اقتبس سوبتشاك ويلتسين في:

John Rettie & James Meek, "Battle for Soviet Navy," *The Guardian*, 10/1/1992, p. 1.

بخصوص دور سيباستوبل في الفكر التاريخي الروسي، ينظر:

Serhii Plokhy, "The City of Glory: Sevastopol in Russian Historical Mythology," *Journal of Contemporary History*, vol. 35, no. 3 (July 2000), pp. 369 - 383.

(76) أيّد سوبتشاك "حلّ مشكلة سيباستوبل والأسطول جنبًا إلى جنب مع مشكلة القرم".

Maksym Yusin, "Protivostoyanie Rossii I Ukrainy prinimaet opasnyi oborot," *Izvestiya*, 9/1/1992, p. 5.

(77) *Interfax*, 7/12/1993.

يُنظر:
Fiona Hill & Pamela Jewett, "'Back in the USSR': Russia's Intervention in the Internal Affairs of the Former Soviet Republics and the Implications for United States Policy Toward Russia," Strengthening Democratic Institutions Project, John F. Kennedy School of Government, Harvard University (January 1994), p. 85.

(78) Sergey Tsikora, "Prezident L. Kravchuk: Ukraina Prilagayet Usiliya dlya Snizheniya Politicheskogo Napryazheniya s Rossiyey," *Izvestiya*, 3/6/1992, p. 1.

(79) Roman Solchanyk, "Russia, Ukraine, and the Imperial Legacy," *Post - Soviet Affairs*, vol. 9, no. 4 (October - December 1993), pp. 337 - 365; Maria Drohobycky (ed.), *Crimea: Dynamics, Challenges, and Prospects* (Lanham, MD: Rowman & Littlefield, 1995).

(80) Wolczuk, p. 29.

(81) Ibid., pp. 29, 183.

(82) Christina Lapychak, "Russia and Ukraine Begin to Close Rifts," *Christian Science Monitor*, 25/6/1992.

(83) *Financial Times*, 19/2/1993; Hill & Jewett, p. 75.

(84) تستند مناقشة قمة ماساندرا إلى:
Paul D'Anieri, *Economic Interdependence in Russian Ukrainian Relations* (Albany: State University of New York Press, 1999), ch. 4.

(85) "Kravchuk News Conference, 6 September 1993," translated in FBIS - SOV - 93 - 171, 7/9/1993, p. 72; Boris Yeltsin, interview on Russian Television Network, 4/9/1993, translated in FBIS - SOV - 93 - 171, 7/9/1993, p. 7.

(86) *Reuters*, 6/9/1993; John Morrison, "Pereyaslav and After: The Russian - Ukrainian Relationship," *International Affairs*, vol. 69, no. 4 (October 1993), pp. 695.

(87) *Agence France Press*, 3/9/1993, translated in FBIS - SOV - 93 - 171, 7/9/1993, p. 61.

(88) دُوِّنت أحداث 1991 - 1992 بالتفصيل في: Kuzio, pp. 122 - 128.، ومنه استُقيت هذه الفقرة.

(89) نوقش استقلال القرم بالتفصيل في:
Gwendolyn Sasse, "Constitution - Making 'from Above': Crimea's Regional Autonomy," in: Teofil Kis & Irena Makaryk (eds.), *Toward a New Ukraine II: Meeting the New Century* (Ottawa: University of Ottawa Press, 1999), pp. 83 - 102.

(90) الأدبيات التي تناولت سياسة الطاقة في المنطقة كثيرة. من أجل الملاحظات التي ركّزت على أوكرانيا وروسيا، ينظر:

Margarita M. Balmaceda, *Politics of Energy Dependency: Ukraine, Belarus, and Lithuania between Domestic Oligarchs and Russian Pressure* (Toronto: University of Toronto Press, 2015); Margarita M. Balmaceda, *Energy Dependency, Politics and Corruption in the Former Soviet Union: Russia's Power, Oligarchs' Profits and Ukraine's Missing Energy Policy* (London: Routledge, 2008); R. Newnham, "Oil, Carrots, and Sticks: Russia's Energy Resources as a Foreign Policy Tool," *Journal of Eurasian Studies*, vol. 2, no. 2 (2011), pp. 134 - 143; A. N. Stulberg, *Well - Oiled Diplomacy: Strategic Manipulation and Russia's Energy Statecraft in Eurasia* (Albany: State University of New York Press, 2007); D'Anieri, ch. 4.

(91) Alexander Motyl, *Dilemmas of Independence: Ukraine after Totalitarianism* (New York: Council on Foreign Relations, 1993); Taras Kuzio, "Transition in Post - Communist States: Triple or Quadruple," *Politics*, vol. 21, no. 3 (2001), pp. 168 - 177.

(92) D'Anieri, pp. 175 - 177.

(93) "Weimar Russia," *The Times*, 8/2/1992.

(94) مُقتبَس من:

Mark Frankland, "Bruiser Yeltsin Starts to Rough Up the Enemy Within," *The Observer*, 21/2/1993, p. 16.

(95) David Roche, "The CIS Renewal Plan," *Memorandum of Information from the Global Strategy Division*, Morgan Stanley, 27/1/1992; Paige Bryan Sullivan, *U.S. - Russia Relations: From Idealism to Realism* (Washington, DC: Center for Strategic and International Studies, 2002).

للمصادفة، مبلغ 76 مليار دولار يعادل تقريبًا ما كانت الـ 13 مليار دولار المُخصّصة لمشروع مارشال ستساويه بقيمة الدولار في عام 1992.

(96) James M. Goldgeier & Michael McFaul, *Power and Purpose: U.S. Policy toward Russia after the Cold War* (Washington, DC: Brookings Institution Press, 2003), pp. 82 - 83.

(97) تُناقَش مذكّرة نيكسون وعواقبها بالتفصيل في:

Bernard Kalb, *The Nixon Memo: Political Respectability, Russia, and the Press* (Chicago, IL: University of Chicago Press, 1994).

(98) Thomas L. Friedman, "Bush Cites Limits on Aid to Russia," *The New York Times*, 11/3/1992, p. A1.

(99) Goldgeier & McFaul, pp. 81 - 83.

(100) Thomas L. Friedman, "Bill to Aid Former Soviet Lands Is Stuck in Capitol Hill Quagmire," *The New York Times*, 5/6/1992, p. A1.

(101) *Robitchnya Hazeta*, 4/9/1991; Bohdan Nahaylo, "The Shaping of Ukrainian Attitudes towards Nuclear Arms," *RFE/RL Research Report*, vol. 2, no. 8 (February 1993), p. 23.

(102) يُناقَش جدال هذه الفترة بالتفصيل في:

Nahaylo, "The Shaping of Ukrainian Attitudes," pp. 21 - 45; Mariana Budjeryn, "The Power of the NPT: International Norms and Ukraine's Nuclear Disarmament," *The Non - Proliferation Review*, vol. 22, no. 2 (2015), pp. 203 - 237.

(103) اقتُبس كلام فلينكو وبليوش في:

Jonathan Steele, "Ukraine May Backtrack on Nuclear Arms," *The Guardian*, 30/9/1991.

(104) Nahaylo, "The Shaping of Ukrainian Attitudes," p. 27.

(105) Paul Quinn - Judge, "Yeltsin Ruled Out 'Preventive Nuclear Strike' against Ukraine on Technical Grounds: Daily," *Montreal Gazette*, 25/10/1991, p. A2.

(106) Serge Schmemann, "Ukraine Halting A - Arms Shift to Russia," *The New York Times*, 13/3/1992.

(107) Budjeryn, "The Power of the NPT."

بخصوص السياسة الأوكرانية في مجال الأسلحة النووية في هذه الفترة، ينظر:

Sherman W. Garnett, "The Sources and Conduct of Ukrainian Nuclear Policy," in: George Quester (ed.), *The Nuclear Challenge in Russia and the New States of Eurasia* (Armonk, NY: M. E. Sharpe, 1995).

(108) من أجل توصيف تفصيلي لنزع الأسلحة النووية من أوكرانيا على يد أحد أكثر الدبلوماسيين الأميركيين خوضًا في المسألة، ينظر:

Steven Pifer, *The Trilateral Process: The United States, Ukraine, Russia and Nuclear Weapons* (Washington, DC: Brookings Institution, 2011).

(109) Goldgeier & McFaul, *Power and Purpose*, p. 168.

(110) Buduyemo derzhavu - buduyemo armiyu," *Uryadovyi Kuryer*," 4/12/1992, p. 3.

(111) مُقتبَس من:

Nahaylo, "The Shaping of Ukrainian Attitudes;" Fred Hiatt, "Russian Legislature Ratifies START Pact; Further Arms Cuts Seen Facing Tougher Road," *The Washington Post*, 5/11/1992, p. A3.

(112) Andrey Kamorin, "Ukraina Obinyayet Rossiyu v 'Shantazhye i Zapugivanii'," *Izvestia*, 2/4/1993, p. 3.

(113) نجد عرضًا مستفيضًا لنقاشات البرلمان الأوكراني، في:
Yuriy Kostenko, *Istoria Yadernoho Rozzbroyennya Ukrainy* (Kyiv: Vydavnytstvo "Yaroslaviv Val," 2015), pp. 251 - 257.
التوصيف الموجود في هذه الفقرة مستند أيضًا إلى:
Pavel Felgengauer, "Nuclear Ukraine," *Sevodnya*, 8/6/1993, p. 5;
وقد تُرجمت في:
The Current Digest of the Russian Press, vol. 45, no. 23 (July 1993), p. 14.

(114) خطاب كوتشما مُدوَّن في:
Kostenko, *Istoria Yadernoho Rozzbroyennya Ukrainy*, pp. 262 - 264.

(115) اقتُبس كلام تولوبكو في:
Vladimir Nadein, "Amerika - myt'em, Rossiya - katan'em: dva podkhoda k raketno - yadernoy Ukrainye," *Izvestia*, 15/6/1993, p. 4.
ونجد آراءه التفصيلية حيال المسألة في:
Turbota Pro Bezpeku Chy Nazad do Falanhy?," *Holos Ukrainy*," 10/11/1992, p. 6, 21/11/1992, p. 7.

(116) *The Economist*, 15/5/1993.

(117) Pifer, p. 3.

(118) John J. Mearsheimer, "The Case for a Ukrainian Nuclear Deterrent," *Foreign Affairs*, vol. 72, no. 3 (Summer 1993), p. 50.

(119) Ibid., pp. 52 - 53.

(120) Valeriy Izmalkov, "Yaderna Raketa - Ne Kam'yana Sokyra," *Holos Ukrainy*, 22/12/1992, p. 7.

(121) *RFE/RL Daily Report*, 23/9/1993.

(122) Steven Pifer, *The Eagle and the Trident: U.S. - Ukraine Relations in Turbulent Times* (Washington, DC: Brookings Institution Press, 2017), p. 53.
يقدّم بايفر تحليلًا تفصيليًا لمقاربة الولايات المتحدة لمسألة نزع السلاح النووي من أوكرانيا.

(123) Anatoly Zlenko, "The Foreign Policy of Ukraine: Principles of Shaping and Problems of Implementing It," *International Affairs* (Moscow) (January 1994), pp. 14 - 15.

(124) Andrew Higgins, "Ukrainians Learn to Love Their Bombs; Despite the Chernobyl Legacy, Kiev Now Embraces Nuclear Warheads to Guarantee Its Future," *The Independent* (London), 20/11/1993, p. 12.

(125) Dmitrii Zhdannikov, "Anatolii Zlenko raz’yasnyaet prichiny popravok v dogovore SNV - 1," *Segodnya*, 23/11/1993, p. 5.

(126) تستند التفاصيل في هذه الفقرة إلى:

Goldgeier & McFaul, pp. 169 - 170.

(127) بشأن هذا النزاع، ينظر:

William H. Hill, *Russia, the Near Abroad, and the West: Lessons from the Moldova - Transnistria Conflict* (Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 2012).

(128) Hill & Jewett, "Back in the USSR," p. 1.

(129) Ibid., p. 5.

(130) *Financial Times*, 25/2/1992; Hill, p. 69.

(131) مقتبس من:

Chrystia Freeland, "Russia 'Trying to Isolate Ukraine': Campaign Suspected to Bring Kiev Back under Moscow’s Hegemony," *Financial Times*, 17/3/1993, p. 2.

(132) *The Independent*, 15/12/1992.

(133) Maksim Yusin, "Shokovaya Terapiya Andreya Kozyreva," *Izvestiya*, 15/12/1992, p. 6.

ذكر يوسين أنّ كوزيريف شدّد على أنّه تعمّد عدم تضمين مطالب القوميين المتشددين، مثل سيرغي بابورين (Sergey Baburin) وفيكتور أنبيلوف (Viktor Anpilov)؛ إذ إنّ فعل هذا سيخفّض وجاهة أدائه، وأنّ الخطاب مُستقَى بدرجة كبيرة من مسودة سياسة خارجية أعدّها زعيم كتلة "الاتحاد المدني" (Civic Union) الوسطية.

(134) Alexandr Golts, "Seans 'Shokovoi Diplomatii' v Stokgolme," *Krasnaya Zvezda*, 16/12/1992.

(135) Norman Kempster, "Just Kidding, Russian Says, after Cold War Blast Stuns Europeans," *Los Angeles Times*, 15/12/1992.

(136) Yusin, "Shokovaya Terapiya Andreya Kozyreva."

(137) Thomas L. Friedman, "Summit in Vancouver: Clinton Presents Billion to Yeltsin in US Aid Package," *The New York Times*, 4/4/1993.

(138) President Bill Clinton, "A Strategic Alliance with Russian Reform," April 1, 1993, in: *US Department of State Dispatch*, vol. 4, no. 14 (April 5, 1993).

من أجل نقاشٍ، ينظر:

Goldgeier and McFaul, *Power and Purpose*, pp. 90 - 92.

(139) Friedman, "Summit in Vancouver."

(140) Goldgeier & McFaul, pp. 94, 111.

(141) Ibid., p. 99.

(142) Juliet O’Neill, "U.S. Help Ridiculed as '3 Cans of Coke'," *Vancouver Sun*, 7/4/1993, p. A1.

كان السناتور باترك ليهي (Patrick Leahy) هو من ذكر رقم 700 دولار المخصّصة لإسرائيل، قبيل انعقاد القمة.

Jonathan Steele, "Russian View: Scepticism Grows on Western Aid," *The Guardian*, 2/4/1993, p. 10.

(143) Seamus Martin, "US to Aid Russian Soldiers: The US Is Likely to Grant 'Most Favoured Nation' Trade Status to Russia," *The Irish Times*, 3/4/1993, p. 8.

(144) Andrey Kamorin, "Ukraina i Belarus’ prizyvayut k boleye proportsional’nomu raspredeleniyu zapadnoy pomoshchi," *Izvestiya*, 21/4/1993, pp. 1, 3.

(145) Postanovlenie Verkhovnogo Soveta Rossiiskoi Federatsii O Statusie" Goroda Sevastopolia," 9/7/1993.

(146) Maksym Yusin, "Ukraina tebuyet srochnogo sozyva Soveta Bezopasnosti OON po Sevastopolyu," *Izvestiya*, 21/7/1993, p. 1.

(147) يُنظر مثلًا:

Vadim Belotserkovsky, "Zapad i Yeltsin: Itak, demokratiya ne dlya Rossii."

["الغرب ويلتسين: إذًا، الديمقراطية ليست لروسيا"]

Nezavisimaya Gazeta, 28/9/1993, p. 5.

(148) بخصوص "الرئاسة الفائقة" في روسيا، ينظر:

Timothy J. Colton, "Superpresidentialism and Russia’s Backward State," *Post - Soviet Affairs*, vol. 11, no. 2 (1995), pp. 144 - 148; M. Steven Fish, "The Executive Deception: Superpresidentialism and the Degradation of Russian Politics," in: Valerie Sperling (ed.), *Building the Russian State* (Boulder, CO: Westview Press, 2000); M. Steven Fish, *Democracy Derailed in Russia* (New York: Cambridge University Press, 2005), ch. 7; Zoltan Barany, "Superpresidentialism and the Military: The Russian Variant," *Presidential Studies Quarterly*, vol. 38, no. 1 (March 2008), pp. 14 - 38; Eugene Huskey, *Presidential Power in Russia* (Armonk, NY: Sharpe, 1999).

(149) F. Lukyanov, "Vstupit li Vengriya v NATO? Novyi etap otnoshenii," *Izvestia*, 26/11/1990, p. 5.

(150) *The Independent*, 21/3/1991, p. 11.

(151) William H. Hill, *No Place for Russia: European Security Institutions since 1989* (New York: Columbia University Press, 2018), p. 4.

.Ibid., p. 8 (152)
(153) من أجل تحليلات تفصيلية، ينظر:
Steven Pifer, "Did NATO Promise Not to Enlarge? Gorbachev Says 'No'," Brookings Institution (November 2014); Mark Kramer, "The Myth of a No - NATO - Enlargement Pledge to Russia," *The Washington Quarterly* (April .2009), pp. 39 - 61
ونجد تحديثًا للسجل الأرشيفي في:
NATO Expansion, What Gorbachev Heard," *National Security Archive*," .12/12/2017
ثمة ثلاثون ملفًا مرفقًا تفصّل النقاشات حينذاك.
(154) ينظر النقاش التفصيلي في:
.Garthoff, *The Great Transition*, pp. 416 - 417
يُدرج غارتوف التعليمات التي أُعطيت للبعثة السوفياتية التي تفاوض بشأن القضية: "أكّدوا أنّ ضمّ ألمانيا جديدة في الناتو في المستقبل أمر غير مقبول - سياسيًا ونفسيًا. لا يمكننا الموافقة على ما سيكون في تلك الحالة دمارًا حتميًا لتوازن القوى والاستقرار في أوروبا".
(155) أتت الإشارة الحاسمة في قمة في واشنطن، 30 أيار/مايو - 3 حزيران/يونيو 1990، حين كشف بوش لغورباتشوف ملاحظاته المُحضَّرة للمؤتمر الصحافي، والتي تقول إنّه وغورباتشوف "متّفقان كليًا على أنّ عضوية الحلف [...] مسألة يقرّرها الألمان"، ولم يُبْدِ غورباتشوف اعتراضًا، ينظر:
.Garthoff, *The Great Transition*, p. 427
Kramer, "The Myth of a No - NATO - Enlargement Pledge to (156) ."Russia," p. 42; "NATO Expansion: What Gorbachev Heard
إلى أن أذعن غورباتشوف لبقاء ألمانيا موحّدة عضوًا في الناتو، أعلن الزعيم الهنغاري يوزف أنتل حلّ حلف وارسو في 6 حزيران/يونيو 1990، يُنظر:
.*The New York Times*, 7/6/1990
The Atlantic Alliance and European Security in the 1990s," Address" (157) by Secretary - General, Manfred Woerner to the Bremer Tabaks Collegium, .17/5/1990
.*Treaty on the Final Settlement with Respect to Germany*, 12/9/1990 (158)
Y. Grigoryev, "SSSR - FRG: Posle Vstrechi v Verkha Realism and (159) .Trust," *Pravda*, 19/7/1990, p. 6
S. Rogov, "Na Zapadnom Frontye Bez Peremen," *Izvestia*, 21/9/1990, (160) .p. 4
(161) شُدّد على هذه النقطة في مقالة "توسّع الناتو: ما سمعه غورباتشوف" "Nato Expansion: What Gorbachev Heard" التي تقتبس روبرت غيتس (Robert

(Gates)، مدير وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية "سي آي إيه" (CIA) حينذاك، بأنّه قال لاحقًا إنّ "غورباتشوف وآخرين دُفعوا للاعتقاد بأنّ [التوسّع] لن يحصل".

(162) Mikhail Gorbachev: I Am against All Walls," *Russia beyond the Headlines*, 16/10/2014.

(163) Goldgeier & McFaul, *Power and Purpose*, p. 88.

الفصل الثالث: أمل وشقاء (1994 - 1999)

في 12 كانون الثاني/يناير 1994، توقّف الرئيس الأميركي، بيل كلينتون، في كييف في طريقه إلى موسكو، حيث سينضمّ وليونيد كرافتشوك إلى الرئيس الروسي، بوريس يلتسين، لتوقيع الاتفاق الثلاثي بشأن الأسلحة النووية. صرّح كلينتون قائلًا: "لقاؤنا هذا المساء سيدشّن حقبة جديدة في علاقاتنا"، وأعلن أنّ أوكرانيا دُعيت للانضمام إلى برنامج حلف الناتو "الشراكة من أجل السلام" [(164)].

وفي وقت سابق ذلك اليوم، قبل مغادرته براغ، ناقش كلينتون هذا البرنامج مع زعماء جمهورية التشيك، وهنغاريا، وبولندا، وسلوفاكيا: لا تعني الشراكة عضوية في الناتو، ولا تعني وضعية دائمة أيضًا. إنّها تغيّر حوار الناتو بأكمله حيث لا يعود السؤال الآن: إذا ما كان الناتو سيقبل أعضاء جددًا، بل متى وكيف؟ إنّ الشراكة تترك الباب مفتوحًا لأفضل نتيجة ممكنة لمنطقتنا، وديمقراطيتنا، وأسواقنا، وأمننا على طول أوروبا أكثر اتساعًا، مع إتاحة الوقت والتحضير الملائمين للتعامل مع نتائج أقل [(165)].

وحالما انتهت إحدى المسائل المستعصية في بواكير الحقبة ما بعد السوفياتية؛ أي أسلحة أوكرانيا النووية، برزت مسألة أخرى. فقد ألزمت عبارة كلينتون: "لا يعود إذا ما [...] بل متى"، الولايات المتحدة الأميركية بتوسيع الناتو. ولم يكن كلينتون مخطئًا، حين قال إنّ حقبة جديدة تبدأ في العلاقات الأميركية - الأوكرانية. ذلك أن أوكرانيا كانت قد انتقلت بسرعة من كونها مشكلة إلى كونها مشروعًا. وستصبح الولايات المتحدة الآن معنيّة بأمن أوكرانيا. كانت الأخيرة أول دولة تنضمّ رسميًا إلى الشراكة من أجل السلام، في 8 شباط/فبراير 1994.

مثّلت أحداث ذلك اليوم استجابتين متضادّتين حيال معضلة الأمن. ومثّل قرار توسيع الناتو الاستجابة الكلاسيكية التي تصوّرتها النظرية الواقعية في العلاقات الدولية. فسعى الغرب والدول المستقلة حديثًا في أوروبا الوسطى إلى تعزيز أمنها، مع أنّ سعيها سيولّد على الأرجح ردًّا سلبيًا من روسيا. وفي هذا السياق، أوضحت إشارة كلينتون إلى "حصيلة أقل" محتملة أنّ توسّع الناتو يشكّل، جزئيًا، سياجًا أمام ما قد يحصل في روسيا.

في المقابل، كان نزع أوكرانيا أسلحتها النووية استجابة نادرة لمعضلة الأمن. فقد نبذت أسلحتها، حين فهمت أنّ السعي للأمن عبر التسلّح سيُخفِّض شعور الآخرين بالأمان، ويُخفِّض شعورها هي بالأمان أيضًا. فتبعًا للنظرية الواقعية، من غير العقلاني لدولة أن تُخفِّض إمكانياتها العسكرية من تلقاء نفسها، بخاصة وهي تواجه تهديدًا أمنيًا واضحًا [(166)]، غير أنّ أوكرانيا كانت في وضع غير اعتيادي. كانت الأسلحة النووية الموجودة على أرضها - وإنْ كانت ملكيتها متنازعًا عليها - تجعلها هدفًا للإرغام الروسي والأميركي، وكان استقلالها الذي ربحته أخيرًا مُهدَّدًا بالعزلة أكثر من الهجوم.

في مؤتمر صحافي آخر، في موسكو في 14 كانون الثاني/يناير 1994، أوضح يلتسين أنّ لديه رؤية مختلفة للشراكة من أجل السلام.

هذا المفهوم خطوة شديدة الأهمية في اتجاه بناء منظومة أمنية من فانكوفر إلى فلاديفوستوك تحول دون نشوء خطوط ترسيم أو مناطق جديدة ذات أمن متفاوت. نؤمن بأنّ هذه الفكرة قد تثبت عدالة أحد سيناريوهات بناء أوروبا جديدة. أحدها سيؤمّن تعاونًا خاصًا في هذا الجانب من التعاون، بما فيه المجال العسكري. وبالطبع، سنواصل تشكيل هيئات أمنية جماعية أخرى في أوروبا، بما فيها المؤسسات التي كرّسها الزمن كالأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا [167].

كرّر يلتسين هنا الفهم الروسي لمستقبل أوروبا الذي كان ميخائيل غورباتشوف قد عبّر عنه في ستراسبورغ في عام 1989: أوروبا واحدة غير منقسمة تقودها بدرجة كبيرة المنظمات، كالأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ويكون لروسيا فيها حق الفيتو. لم يتغيّر التمييز بين الرؤيتين الروسية والغربية تغيّرًا كبيرًا في السنوات الخمس اللاحقة، ولن يتغيّر في المستقبل.

تمحور السؤال الأخير الذي طُرح على كلينتون في ذلك المؤتمر الصحافي حول ما إذا كان يلتسين يدعم التزام الناتو الجديد باستخدام ضربات جوية في البوسنة، إذا لم يتحسّن الوضع هناك. فردّ كلينتون: "لدينا كلّنا اختلافات بشأن البوسنة، ولدى كلٍّ منا تصوّر مختلف حيالها" [168]. كانت يوغسلافيا تواصل رفع سياج بين الولايات المتحدة وروسيا. واحتدّت خلافاتهما أكثر بعد بضعة أسابيع، حينما قصفت القوات الصربية سوقًا في سراييفو، وقتلت ثمانية وستّين شخصًا؛ ما عزّز الإجماع الدولي بشأن وجوب التصرّف، ورفع حدّة الخلافات حيال ماهية ذلك التصرّف. ومع نهاية عام 1999، كاد النزاع على كوسوفو يتسبّب في اشتباكات بين قوات الناتو والقوات الروسية في مطار بريشتينا.

كانت الفترة 1994 - 1999 فترة سعي حثيث من روسيا، وأوكرانيا، وأوروبا، والولايات المتحدة، للتوصّل إلى تفاهم في أعقاب أحداث جدّت في الفترة 1989 - 1991. تواصلَ الانهيار الاقتصادي في كلٍّ من روسيا، حيث طُبّق "العلاج بالصدمة" بحماس محدود ونجاح ضئيل، وأوكرانيا حيث سارت استراتيجية "التقدّم البطيء" على نحو أسوأ. فقد ضربت الأزمة الاقتصادية العالمية في عامي 1997 - 1998 كلا الاقتصادين، وأطفأت أي حماس متبقٍّ للإصلاح. وقد برز اتجاهان متضادان في العلاقات بين أوكرانيا وروسيا. تمثّل الأول بتكريس أوكرانيا المتواصل لمؤسسات دولة مستقلة، وبقبول روسيا الظاهري بذلك، والذي تجسّد في توقيع معاهدة الصداقة بين الدولتين في عام 1997. وتمثّل الثاني بالمعركة المتواصلة على المسائل ذاتها، حين سعت روسيا لإعادة تكريس تأثيرها في المنطقة ما بعد السوفياتية، وإلى جذب أوكرانيا إلى فلكها. من نواحٍ كثيرة، عكس التضادُّ المعركةَ داخل روسيا بين يلتسين ومجموعة متضائلةٍ من "المتغربنين" من جهة، وبين جماعة متعاظمة الانتشار من

المحافظين، واليساريين والقوميين، من الجهة المقابلة. بدأت أوكرانيا تلك الفترة بانتخاب رئيس ملتزم بعلاقات أقرب مع روسيا، غير أنّه استدار نحو الغرب.

كانت هذه التوترات بين أوكرانيا وروسيا مرتبطة بتوترات متزايدة بين موسكو والغرب. وقد تسبّب الخلاف حول يوغسلافيا، والشيشان، وتوسّع الناتو، والإصلاح الاقتصادي، في رفع مستوى التشكّك. وعلى الرغم من نيات كلينتون ويلتسين الحسنة، ما عاد ممكنًا تجسير الأهداف المتنافسة لكلتا الدولتين، بخاصة مع سلسلة الحواجز التي برزت من أجل تفريقهما، بما فيها الحروب في يوغسلافيا والشيشان والأزمة الاقتصادية العالمية في عامي 1997 و1998.

وبحلول عام 1999، تعاظمت أوتوقراطية أوكرانيا، وأحبطت الأزمة المالية الإصلاح في روسيا، وقوّضت الحرب في يوغسلافيا بقوّة الفكرة القائلة إن في إمكان الغرب وروسيا الاتفاق على مقاربة مشتركة للأمن. وقد عكس توسّع الناتو الخلاف وفاقمه في آن معًا؛ فالقضايا التي باتت محور تبادل الاتهامات في عام 2014 - توسّع الناتو، واستقلال كوسوفو، وتآكل الديمقراطية في روسيا، وانتهاك التزامات الاتفاقية الروسية مع أوكرانيا - كان لها جذور في تلك الفترة.

مُيِّزت التحديات في سجال في دورية **فورين أفيرز** في عام 1994 بين مستشار الأمن القومي السابق زبغنييف بريجنسكي ووزير الخارجية الروسي أندريه كوزيريف. جادل بريجنسكي بأنّ "الأهداف الحالية للسياسة الروسية شبه إمبريالية على الأقل، إن لم تكن إمبريالية صراحةً" [(169)]. وبغية مواجهة هذا، قال: "ينبغي أن يكون الهدف المحوري لاستراتيجيا كبرى واقعية طويلة الأمد **تعزيز تعدّدية جيوسياسية داخل الاتحاد السوفياتي السابق**" [(170)]. كانت أوكرانيا ستصبح بؤرة هذه الاستراتيجيا. و"لا يسعنا التشديد أكثر على أنّ روسيا ستنتهي بوصفها إمبراطورية من دون وجود أوكرانيا، ولكن حين تُغرى أوكرانيا ومن ثمّ تخضع، فستصبح روسيا إمبراطورية تلقائيًا" [(171)]. بلورَ بريجنسكي بذلك إجماعًا ناشئًا على أنّ صون استقلالية أوكرانيا عن روسيا هدف أمني مهم. فنشر كوزيريف ردًا حادًا في العدد التالي من الدورية نفسها: السياسة الوحيدة التي تمتلك فرصة للنجاح هي تلك التي تُسلِّم بالحقوق المتساوية والمنفعة المشتركة من الشراكة لكلٍّ من روسيا والغرب، فضلًا عن مكانة روسيا وأهميتها بوصفها قوة عالمية. يتحتّم أن تكون السياسة الخارجية الروسية ذات طبيعة مستقلّة وحازمة. لو أخفق الديمقراطيون الروس في تحقيقها، فسيُنبَذون بموجة من القومية العدائية تستغلّ حاليًا الحاجة إلى إعادة تأكيد ذاتية قومية ودولتية [...] **مُقدَّر لروسيا أن تكون قوة عظمى** [(172)].

يبيّن هذا السجال أنّ الولايات المتحدة وروسيا، بحلول أواسط عام 1994، حدّدتا أهدافًا متضادّة إلى حدّ بعيد، وأنّ أوكرانيا كانت محورية في هذا الخلاف.

وأنّ ما عدّته روسيا جوهريًا لأمنها كان يراه بريجنسكي وعدد متزايد من النّخبة الغربية وخيمًا على روسيا، وعلى جيرانها، وعلى الولايات المتحدة.

روسيا تجادل دورها

عكس ردّ كوزيريف على بريجنسكي سجالًا دائرًا في روسيا بشأن هويّتها ودورها في العالم. فقد نشأت فيها أربع مدارس فكرية: المتغربنون، والسلافويون (Slavophiles)، والأوراسيون (Eurasianists)، والدولتيون (Statists) أو "الدرزافْنِكيون" (Derzhavniks) [(173)]. ولهذه المدارس الأربع جذور في ماضي روسيا. وبحلول عام 1996، كان المتغربنون قد هُزموا هزيمة كبيرة، وانقسم الرأي العام بين المدارس الأخرى التي دعمت جميعها تطلّعات القوى العظمى لدى روسيا وسياستها الحازمة حيال أوكرانيا.

رأى المتغربنون أنّ روسيا تصبح "بلدًا طبيعيًا"، ويعنون بهذا ديمقراطية ليبرالية واقتصاد سوق على النمط الأوروبي. وشكّلوا نواة فريق يلتسين في عامي 1991 و1992، غير أنّهم - حتى في ذلك الوقت - كانوا أقلية ضمن النّخب والشعب. تصوّر "السلافويون" روسيا بعدسة إثنية، ولغوية، ودينية (أرثوذكسية). وكان نموذج هذه الجماعة الكاتب الحائز جائزة نوبل المهاجر ألكسندر سولجنتسين (Aleksandr Solzhenitsyn)، الذي عاد إلى روسيا في عام 1992، وناصر تشييد دولة **روسية** حقّة. نبذت هذه الرؤية الإمبراطورية، غير أنّها عدّت أغلب أوكرانيا جزءًا من روسيا، وأصرّت على أن تُرسم الحدود بين البلدين على هذا الأساس. وفي حين عرّف السلافويون روسيا تعريفًا ضيّقًا من حيث الإثنية واللغة الروسية، عرّفها الأوراسيون تعريفًا واسعًا، بوصفها دولة متعددة القوميات والإثنيات. وكما هي الحال مع السلافويين، مال الأوراسيون إلى الاعتقاد أنّ روسيا مختلفة اختلافًا جذريًا ومنفصلة عن أوروبا، وأنّ هذا أمر يستدعي الاحتفاء. بالنسبة إلى السلافويين والأوراسيين على حدّ سواء، كان لإعادة دمج المجال السوفياتي بعدٌ ثقافي قوي، وقد كانت أوكرانيا مركزية في هذا البعد [(174)].

أخيرًا، ثمّة جماعة معروفة في الغرب باسم "الدولتيين"، وهي ترجمة للمفردة الروسية "درزافنكي" (derzhavniki). "دولتي القوة العظمى" (Great Power Statist) ستكون ترجمة أدقّ في هذا السياق [(175)]. لقد تصوّر "الدرزافنكيون" روسيا قوّة عظمى ودولة مركزية قوية. فبدلًا من الغيبية أو الإمبريالية التي غمرت محاجّات الأوراسيين والسلافويين، تبنّى الدرزافنكيون سياسة واقعية (realpolitik) أكثر تقليدية. وينبغي لروسيا، تبعًا لرؤيتهم، السعي لتحقيق المصالح القومية الروسية، حتى حين تتعارض مع مصالح الغرب الملزَم بالسعي لتحقيقها بطبيعة الحال. وقد شدّد يلتسين نفسه على هذه النقطة بقوله: "إنّنا مولعون بتكرار أنّ روسيا بلاد عظيمة. وهذه هي الحال حقًا. فلنسع دومًا إذًا في تفكيرنا في السياسة الخارجية لبلوغ هذا المعيار السامي" [(176)].

ومع أنّ السلافوية، والأوراسية، والدولتية، متمايزة نظريًا، فإنها متناغمة سياسيًا، ومال الزعماء إلى الاستقاء منها كلّها. كانت القرم "النقطة المثلى" (Sweet Spot) للقومية الروسية؛ بما أنّها توافقت مع تصوّرَيْ القومية السلافوي والأوراسي على حدّ سواء [(177)]. وعُبّر عن الإجماع على أوكرانيا بلسان أندرانيك ميغرانيان: يجب على أوكرانيا الانضمام إلى روسيا، رغبت في ذلك أم لا: أوكرانيا تشكيل إثنوسياسي، غير متجانس، زائف، مهلهل، لا فرصة له لتشكيل دولة خاصة به، وسيُفضي الوضع الاجتماعي والاقتصادي المتفاقم إلى انقسام أكبر في هذا التشكيل تبعًا لخطوط إثنومناطقية، وسيمثّل مأزقًا للقيادة الأوكرانية: فإما الدخول في اندماج اقتصادي وسياسي - عسكري أوثق مع روسيا، اندماجًا مباشرًا أو ضمن إطار رابطة الدول المستقلّة، بهدف الحفاظ على سلامة أراضي أوكرانيا؛ أو ستكون العاقبة انقسام أوكرانيا إلى أجزاء عدّة، وربّما اندلاع حرب أهلية بين المناطق المختلفة [(178)].

بحلول عام 1994، كان الإجماع قد توطّد على تصوّر أشدّ حزمًا لدور روسيا، دمج عناصر من الرؤى السلافوية والأوراسية والدرزافنكية. فباتت مفردة "إزفستيا" (izvestiya) تشير إلى "اللغة الجديدة لزعماء روسيا السياسيين، حتى حين يتحدّث الليبراليون بنبرة [فلاديمير] جيرونوفسكي" [(179)]. وكانت إطاحة وزير الخارجية أندريه كوزيريف، وتعيين رئيس الاستخبارات السابق يفغيني بريماكوف (Yevgeny Primakov) في كانون الثاني/يناير 1996، قد مأسسا هذا التغيير. فقال أحد المعلّقين: كان ثمّة أوهام رومانتيكية حيال الغرب، ورغبة في إحكام قبضة أقوى على السلطة عبر تأمين دعم من الولايات المتحدة أولًا ضدّ الخصوم الداخليين، "الحمر - البنّيين". وفي نشوة الدنوّ من تحقيق عامل القوة، أُغفل بادئ الأمر مبدأ الاعتماد على الذات، ومفهوم مصلحة الدولة القومية بوصفها الأساس لأي دبلوماسية جدية ولأي تكريس للدولة [...] يتّفق الجميع الآن على أنّ توجّه كوزيريف في السنوات الروسية الأولى كان مفرط الأمركة، وشديد الأدلجة [(180)].

وأشار آخرون إلى ردة الفعل المتحفّظة في الولايات المتحدة إزاء تعيين بريماكوف، وخلصوا: "تؤكّد ردّة الفعل هذه صحة خيار الرئيس" [(181)].

وفي حديثه في 30 كانون الأول/ديسمبر 1999، قبيل أن يصبح رئيسًا فعليًا، بيّن بوتين حاجة روسيا إلى أن تصبح قوة عظمى، وحاجتها إلى أن تكون دولة قوية داخليًا: كانت روسيا وستبقى بلدًا عظيمًا. ويعود هذا إلى السّمات الكامنة في وجودها الجيوسياسي، والاقتصادي، والثقافي. حدّدت تلك السمات عقلية الروس وسياسة الدولة في تاريخ روسيا بأسره [...] لن تصبح روسيا قريبًا - إنْ كانت ستصبح - نسخةً مستعملةً من الولايات المتحدة مثلًا، أو إنكلترا، حيث توجد للقيم الليبرالية أعراف تاريخية مديدة. بالنسبة إلينا، لطالما أدّت الدولة والمؤسسات والهيئات دورًا شديد الأهمية في حياة البلاد وأهلها. ليست الدولة

القوية بالنسبة إلى روسيا طفرةً، أو أمرًا ينبغي مقارعته، بل كانت، على العكس، مصدر النظام وضامنه، ونقطة انطلاق وقوّة دفع أيِّ تغييرات [(182)].

انتخابات أوكرانيا عام 1994

إثر توقيع الاتفاق الثلاثي في كانون الثاني/يناير 1994، تحوّل التركيز في أوكرانيا إلى الانتخابات الرئاسية المجدولة في حزيران/يونيو وتموز/يوليو. كان الانهيار الاقتصادي قد دفع بمطالبات لانتخابات مبكرة، وكانت العلاقات الاقتصادية مع روسيا قضية محورية في الحملة الرئاسية. كان الرئيس الحالي كرافتشوك قد شدّد على تكريس سيادة أوكرانيا واستقلالها عبر فصل البلاد عسكريًا واقتصاديًا وسياسيًا عن موسكو. فشعر كثيرون، بخاصة في شرق أوكرانيا، أنّ هذه السياسة كانت مسؤولة عن انهيار الاقتصاد الأوكراني بعد الاستقلال.

كان منافس كرافتشوك الأساسي ليونيد كوتشما، رئيس الوزراء السابق والصناعي السابق المرتبط بـ "عصبة دنيبروبتروفسك" (Dnipropetrovsk Clan) التي برز منها ليونيد بريجنيف. دخل كوتشما الانتخابات ضمن توجّه تقوية العلاقات الاقتصادية مع روسيا، مدعومًا من طيف واسع من النخب الاقتصادية، بما فيها قطاعات الزراعة وصناعة الآلات والتعدين. كانت هذه القطاعات مندمجةً اندماجًا عميقًا داخل الشبكات الممتدّة على طول الأرض السوفياتية، وما زالت في حاجة إليها. ورأى كثيرون الانتخابات استفتاءً على سياسة كرافتشوك القائمة على قطع العلاقات مع روسيا كليًا.

كانت النّخب الروسية واضحة حيال تفضيلها كوتشما: وفي هذا السياق، جادل ميغرانيان بأنّه "لو تمخّضت الانتخابات عن حزب الروخ بديلًا من الرئيس الحالي، المتماهي - في العقلية الشعبية - مع الغرب، وعن الوطنيين - القوميين والوطنيين - الديمقراطيين، فستنتهي مرحلة كاملة من مراحل تكريس الدولة الأوكرانية" [(183)].

ومع أنّ كرافتشوك كان أقلَّ المرشّحَيْن قوميةً في عام 1991، فقد بات هو الأكثر قومية في عام 1994. وبالنتيجة، حاز غالبية الأصوات في غربي أوكرانيا؛ حيث كان المرشَّحَ الأضعف في عام 1991، بينما هيمن كوتشما على الشرق والجنوب. هزم كوتشما كرافتشوك بنسبة 52 في المئة مقابل 45 في المئة في الجولة الثانية. فأعادت الانتخابات بذلك تأكيد انقسامات أوكرانيا المناطقية، وبيّنت القوة الانتخابية لشرقي البلاد، مع عدد سكانه الكبير.

في الانتخابات البرلمانية، التي أجريت في آذار/مارس 1994، أضافت السلطات المحلية في إقليمين شرقيين، دونيتسك ولوغانسك، ثلاثة أسئلة "تشاورية" إلى بطاقة الاقتراع بشأن رفع مكانة اللغة الروسية، وتبنّي بنية فدرالية، وأن يصبح الإقليم عضوًا دائمًا في رابطة الدول المستقلة. وقد حازت

الأسئلة الثلاثة 80 في المئة أو أكثر من أصوات المقترعين [184]. كانت مسألة ما إذا كانت هذه النزعة الإقليمية مساويةً للانفصالية قابلةً للجدل [185].
للمفارقة، قوّضت انتخابات كوتشما الحركات الانفصالية الناشئة في القرم وشرق أوكرانيا. كان كوتشما من شرق أوكرانيا، ويتحدّث الروسية، ومدعومًا من أغلبية كبيرة شرقًا وجنوبًا، وركّز حملته على إعادة العلاقات التجارية مع روسيا، فضلًا عن كونه داعمًا صريحًا لها. فأسهم انتخابه في تقليص منسوب التظلّم شرق أوكرانيا وجنوبها. وقد منحت قوة شرق أوكرانيا المتنامية النخب والمقترعين في الشرق حافزًا على دعم الاستقلال الأوكراني، بدلًا من الاندماج مع روسيا [186]. وقد سارع كوتشما إلى تطمين الأوكرانيين بأنّ "سياسة أوكرانيا الخارجية ستبقى متوقَّعة ومتوازنة، استنادًا إلى تلك الوثائق الأساسية التي جرى تبنّيها في السنوات الأخيرة" [187].

سياسة كوتشما الخارجية "متعددة التوجّهات"

في وقت كان كوتشما مصمّمًا على إعادة بناء التجارة مع روسيا، واجهَ المعضلة ذاتها التي واجهها كرافتشوك. فقد كانت تبعية أوكرانيا لروسيا تجعل كييف هشّة أمام الضغط. لذلك كان التنويع الاستثماري جوهريًا، والفرص الجديدة تصوغ مصالح القطاعات الاقتصادية [188]. بقيت الزراعة متركّزة بقدر كبير على روسيا، حيث كانت الأسواق العالمية محمية بدرجة كبيرة. غير أنّ قطاع صناعة الآلات بدأ يرى إمكانية أكبر للأسواق في الغرب. وانقسم قطاع التعدين، تبعًا للتنافسية. فركّزت الشركات التي كانت قادرة على المنافسة في الاتحاد الأوروبي، الذي قزّم سوق روسيا، على اكتساب مفاتيح أعظم. أما تلك التي عجزت عن التنافس في الاتحاد الأوروبي فسعت لصون العلاقات مع روسيا. كانت البنوك قلقةً من خروجها من السوق على يد البنوك الروسية المنافسة التي امتلكت رأس مال أكبر [189]. وتضاءل الطلب على الأسلحة من الجيش السوفياتي مع انفتاح سوق السلاح العالمي. أما في صناعة كوتشما السابقة، الصواريخ، فيمكن أوكرانيا أن تنافس في سوق إطلاق الأقمار الصناعية العالمي المتنامية.
تبنّى كوتشما فكرة "برجوازية وطنية" تحظى بحماية من التنافس الأجنبي. فلاءم هذا الأوليغارشية الصاعدة في أوكرانيا، وأسهم في كبح الاندماج مع روسيا الذي كان سيسهّل شراء رأس المال الروسي للشركات الأوكرانية [190].
وبعدما انتقد الغرب في عام 1993، قائلًا إنّ "الغرب قد حقّق هدفه [...] في تدمير كلّ شيء يخصّنا" [191]، تبنّى ما باتت تُعرَف بكونها سياسة خارجية "متعددة التوجهات" (Multivector)، تُوازِن الغرب وروسيا اقتصاديًا وجيوسياسيًا في آن معًا. لقد كانت استراتيجية تعدد التوجهات استراتيجيا داخلية ودولية على حد

سواء. وبرفض الاندماج مع الغرب أو مع روسيا، استبقى كوتشما وأوليغارشيو أوكرانيا أقصى مجال للسعي وراء الريع وتعزيز سلطتهم [(192)].

وتغيَّر توازن القوى الأوليغارشية أكثر مع الهيمنة المتعاظمة لمعركة السيطرة على إيجارات الطاقة على سياسة أوكرانيا [(193)]. وفي عامي 1996 و1997، أحكم رئيس الوزراء بافلو لازارنكو (Pavlo Lazarenko) قبضته على سوق الغاز في أوكرانيا، وجنى مئات ملايين الدولارات. وعلى الرغم من إزاحته من منصبه (وقضائه فترة سجن في الولايات المتحدة بجريمة غسل الأموال)، بقي النموذج الجديد راسخًا. وبما أنّ الغاز كان مدعومًا، كانت القطاعات المعتمدة عليه، على الأخص التعدين والبتروكيماويات، منافِسةً عالميًا. وبذا، فإنّ تخفيض الدعم سيضرّ أوليغارشيين أقوياء، وسيقوّض قطاع التوظيف شرق أوكرانيا، وسيخفّض عائدات التصدير [(194)].

قال إيهور باكاي (Ihor Bakai)، مدير شركة الغاز الحكومية نافتوهاز أوكرايني (Naftohaz Ukrainy)، إنّ جميع الأوليغارشيين الأوكرانيين راكموا ثرواتهم من التجارة المشوَّهة للغاز مع روسيا [(195)]. في المقابل، كان يُتوقَّع من الأوليغارشيين تمرير مبالغ هائلة إلى فريق كوتشما، ولدعمهم سياسيًا. بالنتيجة، تشاركت جماعة أوليغارشيين أوكرانيين متنامية القوة والثروة مصلحةً في صون علاقات مستقرة بين روسيا وأوكرانيا. وبالمجمل، عزّزت السياسة الأوليغارشية السياسة الإقليمية في أوكرانيا، مقدمةً الدعم لكلٍّ من السياستين الميّالة إلى أوروبا والميّالة إلى روسيا، وجعلت من المستحيل لأي من الطرفين أن يحوز سطوة كاملة.

التجارة ورابطة الدول المستقلة

مع أنّ أوكرانيا تطلعت إلى توجيه سياستها الخارجية نحو الغرب، كان إسهام الاتفاقات العامة التي توصّلت إليها مع الناتو والاتحاد الأوروبي ضئيلًا في فتح فرص التجارة فعليًا؛ ما ترك أوكرانيا معتمدة اعتمادًا كبيرًا على الطاقة والسوق الروسيتين. ومع ركود الأداء الاقتصادي نتيجة لذلك، احتاج كوتشما إلى تأمين شروط امتيازية مع روسيا. ولم تُخفَّف المشكلة الجوهرية لاستقلال أوكرانيا، أي تبعيّتها الاقتصادية لمُهدِّد أمنها الرئيس.

كان هدف أوكرانيا اكتساب حرية دخول مميّزة إلى الأسواق الروسية، ونيل طاقة مدعومة بلا اشتراطات، لكن موسكو سعت لجعل هذه الامتيازات مشروطةً بقبول الاقتصاد الروسي والقيادة السياسية الروسية في المنطقة. وفي تشرين الأول/أكتوبر 1994، انضمت أوكرانيا إلى لجنة تجارة بين الدول التابعة لرابطة الدول المستقلة، وإنْ بمجموعة تحفّظات كاملة. وقد استُخدم هذا التكتيك - أي التظاهر بالموافقة على اتفاق مع التصريح بمجموعة استثناءات - مرارًا. كان هذا، جزئيًا، محاولة تصريح علني محض بالتساهل مع

الخلافات القائمة، غير أنّه أحبط شركاء أوكرانيا في التفاوض، ولا سيما روسيا [(196)].

وفي هذا السياق، صرّح وزير الخارجية أناتولي زلينكو: "نرى أنّ المجالات الأساسية لسياسة أوكرانيا الخارجية علاقات ثنائية دولة لدولة، ومشاركة متنامية في التعاون الإقليمي الأوروبي، وتعاون داخل رابطة الدول المستقلة، وعضوية في الأمم المتحدة ومنظمات دولية أخرى على مستوى العالم" [(197)]. ومن المؤكّد أنّ المقصود بوضع التعاون الثنائي والتعاون مع المنظمات الأوروبية قبل التعاون مع رابطة الدول المستقلّة هو الإشارة إلى الأولويّات. ويضيف أنّ "سيرورة توسيع العلاقات داخل رابطة الدول المستقلة ستترافق مع تعاون شامل مع الاتحاد الأوروبي" [(198)]. ولم يُشر زلينكو في أيٍّ من الحالتين إلى "اندماج". وبالمثل، في معرض مناقشته مسألة المؤسسات التي تنشر الأمن، ذكر مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، والناتو، ومجلس تعاون شمال الأطلسي (NACC)، والاتحاد الأوروبي الغربي (WEU)، ولكن ليس رابطة الدول المستقلة.

ركّز كوزيريف على اكتساب دعم غربي لإعادة الاندماج التي تقودها روسيا: ما الخطأ في إعلان روسيا أنّ هدفها إعادة الاندماج التدرجي - إعادة اندماج اقتصادي في المقام الأول - للمجال ما بعد السوفياتي على أساس طوعي ومتساوٍ؟ الوضع مشابه لوضع الاتحاد الأوروبي، حيث يُسلَّم بالزعامة الاقتصادية للدول الأكبر كألمانيا وفرنسا. في المقابل، وضمن رابطة الدول المستقلة، لا يمكن حتى دولة كبيرة ومتطوّرة اقتصاديًا مثل أوكرانيا الصمود بلا علاقات وثيقة مع روسيا. هل ثمة بديل؟ هل الغرب مستعد، مثلًا، لدفع تكلفة النفط والغاز المورَّد إلى أوكرانيا، وجورجيا، ودول رابطة الدول المستقلة، من روسيا أو المبادرة لدفع الدَّين الأوكراني الذي يبلغ مليار دولار لروسيا؟ ولذا يجب على الشركاء الغربيين وضع دور روسيا ومسؤوليتها الخاصّين داخل الاتحاد السوفياتي السابق في أذهانهم، ودعمهما [(199)].

في أيلول/سبتمبر 1994، قُبيل اجتماع قمة بين يلتسين وكلينتون، أصدر بريماكوف تقريرًا بعنوان "روسيا - رابطة الدول المستقلة: هل ثمّة حاجة إلى تغيير في موقف الغرب؟" أبدى فيه قلقه من أنّ "الخلاصة أنّ سياسة البلدان الغربية البارزة تجاه رابطة الدول المستقلة ينبغي أن تُكيَّف مع هدف صون الوضع القائم الذي نشأ بعد انهيار الاتحاد" [(200)]. وعلى نقيض هذا، قال: "عملية الاندماج حقيقة لا ريب فيها، ولو تجذّر الموقف السلبي حيالها في العواصم الغربية، فقد يؤدي هذا إلى تبريد قوي للعلاقات بين تلك العواصم وموسكو" [(201)]. ثمّ أوضح خيارًا صارخًا: إما أن تصوغ المنطقة اقتصادًا وجيشًا واحدًا بقيادة روسيا أو "ستكون للقوى المناصرة لـ 'التطوّر المنعزل'، بدعمٍ خارجي صريح أو مضمر، اليد الطولى في روسيا وفي بلدان الرابطة الأخرى" [(202)].

نوقش تقرير بريماكوف على نطاق واسع (وقد نُشر بأكمله في الصحيفة الحكومية **روسييسكايا غازيتا** (*Rossiiskaya Gazeta*))، وقد عزّز الرؤية القائلة بعدم وجود بديل من الاندماج. فضلًا عن ذلك، اعتقد بريماكوف أنّه في حال عدم إعادة اندماج روسيا وجيرانها، فسيكون ذلك بسبب "دعم صريح أو مضمر من قوى خارجية". ولم يعتقد أنّ في إمكانها اختيار ذلك المسار بأنفسها، بسبب القوى الموضوعية التي أشار إليها. وكان قد شكّك في الغرب أساسًا بأنّه يحاول الإضرار بروسيا عبر فصلها عن خارجها القريب.

في خطابه أمام الأمم المتحدة بعد أيام عدة، ناصر يلتسين موقف بريماكوف قائلًا إنّ "أولويات السياسة الاقتصادية والخارجية تكمن في بلدان رابطة الدول المستقلة [...] وإنّ علاقات روسيا بها أوثق من علاقات الجيرة التقليدية؛ إنّها رابطة دم". وأضاف أنّ "العبء الأساسي في حفظ السلام في منطقة الاتحاد السوفياتي السابق يقع على عاتق روسيا الاتحادية"، وأنّ "شعب روسيا لن يتفهّم ما لم أقل الآن إنّ على الدول المستقلة البرهنة، من خلال أفعالها، أنّ ضمان حقوق الإنسان للأقليات القومية هو فعليًا حجر أساس سياستها الخارجية. وهنا لا قبول لمقاربات انتقائية أو لمعايير مزدوجة" [(203)].

وكرّر مستشار يلتسين، سيرغي كورتونوف (Sergei Kortunov)، موقف بريماكوف القائل إنّ التدخل الغربي وحده هو ما عرقل النزعة الطبيعية لأوكرانيا لإعادة الاندماج مع روسيا: إنّ توجّه أولوية سياسة روسيا في رابطة الدول المستقلة هو العلاقات مع أوكرانيا. وضمن هذا المنظور، ينبغي لعلاقاتنا أن تكتسب سمة التحالف، وكذلك ليس ثمة عوائق جدية من حيث الجوهر - لا اقتصادية، ولا ثقافية، ولا حضارية، ولا حتى عسكرية أو سياسية - تحول دون تطور تحالف كهذا. المشكلة الرئيسة هنا خارجية: محاولات الولايات المتحدة وبلدان كبرى أخرى منع إعادة اتحاد بين روسيا وأوكرانيا يفضي إلى تشكيل دولة قوية في أوراسيا، تكاد تقارب ما كان يمثّله الاتحاد السوفياتي السابق. وفي المقابل، لا يمكن روسيا، من دون تحالف استراتيجي مع أوكرانيا، أن تصبح قوة عظمى أصيلة تُقدَّر وتُحترَم وتُخاطَب بوصفها قوة فعلية في نظام العلاقات الدولية الجديد. أما انفصال أوكرانيا عن روسيا، وتحويل أوكرانيا الأخت إلى دولة جارة مقرّبة، ومن ثم إلى محض دولة جارة، فسيمثّل خسارة استراتيجية لروسيا لن يعوّضها عدد المحطات في سيباستوبل أو عقود التنفيذ المشترك [(204)].

وفي آذار/مارس 1996، وقّعت روسيا، وبيلاروسيا، وكازاخستان، وقيرغزستان، اتفاقًا جديدًا على "تعميق الاندماج" قُدِّم بمنزلة بناء أمر يماثل الاتحاد الأوروبي [(205)]. ولكنّ هذه المبادرة، ومبادرات مماثلة، ضعفت من دون عضوية أوكرانيا. لقد عارضها كوتشما، ولكنه بادر إلى تطمين روسيا بأن أوكرانيا لن تسارع إلى التقرب من الغرب؛ "لكونها أكبر البلدان غير المنحازة في أوروبا، تتفهم أوكرانيا أن انضمامها الافتراضي، في الظروف الحالية، إلى أيّ جماعات سياسية - عسكرية قائمة قد يلحق الضرر بمنظومة الأمن الدولي"، وأنّ

"مستقبل أوكرانيا لا يُشترَط أن يكون غير منحاز بالضرورة" [206]. حين رفضت أوكرانيا الانضمام إلى الاتفاق، فقدت روسيا اهتمامها بالأمر بما أنّ النقطة المحورية في جميع هذه العروض هي إعادة أوكرانيا إلى القطيع.

لقد استعادت نقاشات هذه الفترة مسألة حيادية أوكرانيا أو "عدم انحيازها"، التي كانت قد وردت بوصفها نيّة في إعلان السيادة في عام 1990، وعدّها كثيرون التزامًا. فبالنسبة إلى الرافضين للاندماج مع روسيا، كان خيار عدم الانحياز يقدّم المحاجّة الأفضل بشأن سبب عدم انضمام أوكرانيا إلى المشاريع العديدة المقدَّمة عبر رابطة الدول المستقلة ومبادرات أخرى. وقد مثّل الخيار عقبة مماثلة، بالنسبة إلى مناصري التعاون مع الناتو. أما بالنسبة إلى مناصري علاقات أوثق مع الناتو، فإنّ التعاون من دون العضوية لن ينتهك عدم انحياز أوكرانيا. فقد مثّل عدم انحيازها، حتى وإنْ بصيغة غير رسمية، تسويةً بين آراء متنافسة على مستقبل البلاد.

القرم

هدّد الوضع الداخلي في القرم بالتفاقم في عام 1994. ففي كانون الثاني/يناير، انتخب القرميون يوري ميشكوف (Yuriy Meshkov)، وهو انفصالي ميّال إلى روسيا، لمنصب الرئيس الذي أُنشئ حديثًا في الجمهورية المستقلة [207]. عيّن ميشكوف مواطنًا روسيًا في منصب الوزير الأول، متجاهلًا تحذيرًا من برلمان أوكرانيا بالالتزام بالدستور الأوكراني. وسعى من ثم لإجراء استفتاء على انفصال القرم، ولكن بعدما رُفضت الخطوة لكونها غير دستورية، أجرى "استطلاع رأي" غير مُلزِم بالتزامن مع الجولة الأولى من الانتخابات البرلمانية الأوكرانية في آذار/مارس [208]. وفي هذا الاستطلاع، طرح أحد الأسئلة إذا ما كان ينبغي لعلاقات القرم مع أوكرانيا أن تُنظَّم باتفاق ثنائي، مثل الاتفاق الذي وُقِّع بين تتارستان وموسكو؛ وطرح أحد الأسئلة مسألة الجنسية المزدوجة؛ وطرح الآخر مسألة استقلالية أكبر. وقد نالت كل الأسئلة دعمًا بنسبة فاقت 75 في المئة.

مرّر البرلمان الأوكراني، المنقسم في أمور كثيرة أخرى، قرارًا يشجب استطلاع الرأي، ويفرض قوانين ضد خطوات عدة اتّخذها الزعماء القرم. وقال رئيس البرلمان إيفان بلوشتش إنّ أوكرانيا "لن تتسامح بعد اليوم مع انتهاكات الدستور على يد السلطات القرمية"، وألقى باللوم على "السياسيين الشوفينيين [...] الروس الذين ورثوا شيمهم من الاتحاد السوفياتي السابق" [209]. وفي حين طرح بعضهم فرض تصرف حاسم قبل أن يتمكن القرم من تكريس الاستقلال، خشي آخرون من أنّ اللجوء إلى حل عسكري قد يشجّع ما حصل في جورجيا، أي انقسام الأمر الواقع. وعلى الرغم من إصرار كرافتشوك على عدم دستورية التصرفات القرمية، فإنه لم يقم بأكثر من الإشارة إلى أن القرم سيقع في مشكلة عويصة اقتصاديًا في حالِ انفصاله عن

أوكرانيا. "فلنتحدث بصراحة. القرم اليوم منطقة مدعومة من أوكرانيا. ليس علينا الغوص في جميع تلك الأرقام، لدينا الطاقة، والمياه ...إلخ. وكما يقول المثل الروسي، لا تحاول ارتداء ثياب لا تلائمك" [(210)].

وفي صيف عام 1994، صوّت مجلس مدينة سيباستوبل على نقل المدينة إلى السلطة الروسية. فسارعت إدارة كوتشما الجديدة إلى شجب الحركة بوصفها تتعارض مع دستور أوكرانيا وتفتقر إلى سلطة قانونية. غير أنّ الوضع تبدّد بعد وصول التوتر إلى أقصاه، لأسباب عدة. أولًا، كانت هناك نزاعات متعاظمة داخل القرم، وسرعان ما فقد ميشكوف الدعم السياسي. بدأ رد "حزب القوة" الشيوعي السوفياتي في القرم، الذي يتزعمه رئيس البرلمان السابق نيكولاي باغروف (Nikolai Bagrov)، الذي حلّ ميشكوف محلّه. وتصوّرت تلك الجماعة أن التأثير سيكبر داخل أوكرانيا مستقلة. ففي أيار/مايو 1994، التقى وفد من البرلمان القرمي، بزعامة سيرغي تسيكوف (Sergei Tsekov)، بوفد من البرلمان الأوكراني بزعامة النائب الشيوعي بوريس أوليينك (Boris Oleinik)، وصرّح تسيكوف بأنّ "جمهورية القرم لا تنوي الانفصال عن أوكرانيا" [(211)].

ثانيًا، غيّر انتخاب كوتشما الوضع هناك كما فعل في دونباس. بعد أن حصل على قرابة 90 في المئة من الأصوات في القرم، بات لكوتشما رأس مال سياسي كبير، ولم يعد لسردية حكومة قومية في كييف أي معنى. وبغية التعامل مع القرارات المتعارضة بين برلمان القرم وميشكوف، طرح كوتشما فترة "تهدئة" و"خيار الصفر" (Zero - option) يمكن أن تُلغى جميع القرارات الإشكالية تحت مظلته [(212)]. وأشار أيضًا إلى أن القرارات المتعلقة بالسلطة التي تحكم القرم، وتنصيب رئيس للقرم، قرارات غير دستورية، بقوله: "في إمكاني توقيع مرسوم الآن يلغي جميع قرارات ميشكوف" [(213)]. وفي ربيع 1995، وقّع كوتشما مرسومًا ألغى فيه منصب الرئاسة في القرم. فلم يثر المرسوم جدلًا كبيرًا، ورُكنت مسألة الانفصال داخل القرم في زاوية مهملة، في شبه الجزيرة وفي كييف على السواء.

كان في وسع روسيا تأجيج الخلاف، غير أنها لم تفعل. وفي شباط/فبراير، بعد انتخاب ميشكوف، صرّح رئيس الوزراء فيكتور تشيرنومردين بأنّ "على أوكرانيا ألا تخشى تغيّرًا في موقف روسيا" [(214)]. وفي آب/أغسطس، بعد قرارات مجلس مدينة سيباستوبل، أعاد الناطق باسم يلتسين تأكيد أنّ المسألة "يجب أن تُقاد بمبادئ سلامة أرض دول رابطة الدول المستقلة، وحُرمة حدود بلدانها" [(215)]. امتدح كوتشما روسيا على "التصرف بتعقّل [...] وعلى عدم إصدار بيانات، وعلى تفهّمها أنّ هذه مسألة داخلية في أوكرانيا" [(216)]. ويبيّن ضبط النفس الذي مارسته روسيا في هذه الحادثة أنّها لم تجذب جميع الخيوط التي في حوزتها، على الرغم من مطالبتها بشبه الجزيرة. ولعل تردّد موسكو في دعم انفصال القرم، برغم دعم كثيرين من النخبة الروسية

له، كان مدفوعًا بحقيقة أن نزع السلاح النووي لم يكتمل بعد في أوكرانيا، وقد ينتكس في حال انفصال القرم. يخمّن تاراس كوزيو أنّ روسيا شعرت ربما بأنّها ستمتلك سطوة أكبر حين تبقى القرم داخل أوكرانيا (كما في حالة ترانسنيستريا في مولدوفا، وأبخازيا في جورجيا)، أكثر مما سيكون حين تنفصل القرم [217].

أسطول البحر الأسود ومعاهدة الصداقة عام 1997

تمنّت أوكرانيا وروسيا توقيع معاهدة الصداقة تُعزّز علاقاتهما الثنائية، غير أنّهما عجزتا عن هذا إلى حين حل مسألة أسطول البحر الأسود. قدّمت أوكرانيا تنازلات أكبر في عام 1995، حين قبلت بحصة أصغر من الأسطول ووافقت على بقاء ميناء سيباستوبل قاعدة رئيسة لأسطول البحر الأسود الروسي. فاعترض المنتقدون الأوكرانيون بأنّ وجود قاعدة أجنبية على الأرض الأوكرانية ينتهك الدستور الأوكراني ويشرعن مطالبات روسيا بسيباستوبل ووجود قواتها هناك [218].

وفي أيار/مايو 1995، عبّر مستشار يلتسين دمتري ريوريكوف (Dmity Ryurikov) عن خيبة أمله في أنّ موافقة روسيا على إعادة جدولة دَين أوكرانيا لم يثمر عن تنازلات متوقّعة بشأن سيباستوبل وأسطول البحر الأسود. وقال: "اقترح يلتسين أن يتوصل الجانب الأوكراني إلى خلاصات، وإنْ لم نلمح حركة في اتجاه تثبيت القاعدة، يبدو أن روسيا ستبدأ إعادة حساباتها بشأن الاتفاقات الموقعة مع أوكرانيا بشأن المسائل الاقتصادية والمالية" [219]. ولكن روسيا كبحت نفسها عن التضييق اقتصاديًا على أوكرانيا لأنها كانت تتلقى مساعدات من مؤسسات مالية دولية لم تكن راغبة في رؤية تدهور دراماتيكي للاقتصاد الأوكراني [220]. وتأجلت رحلة مخططة من يلتسين إلى كييف لتوقيع معاهدة في أيلول/سبتمبر 1995؛ بسبب بقاء الخلاف في مسألة حقوق إقامة قواعد.

كان من المفترض أن يتجه يلتسين إلى أوكرانيا في نيسان/أبريل 1996 لتوقيع معاهدة الصداقة والتعاون، ولكنه أجّل الرحلة مجددًا بسبب حقوق إنشاء قواعد. ومع اقتراب الانتخابات الرئاسية الروسية، وحصار الريفانشيين ليلتسين، بات لدى يلتسين محفزات داخلية قوية تُجنّبه تقديم تنازلات. ذلك أنه "بعد أن عُيّن بريماكوف محلّ كوزيريف والانحراف إلى اليمين، نجح يلتسين بدرجة كبيرة في إزالة السياسة الخارجية عن أجندة الانتخابات. [...] وحيّد بريماكوف أوراق تفوّق المعارضة الوطنية - القومية لأنّه ويلتسين استخدماها للدفاع بفاعلية وقوة عن المصالح والاستقلالية الروسية" [221]. ومع إعادة انتخاب يلتسين في تموز/يوليو، بات لديه سطوة أكبر للتفاوض، غير أنّ المتشددين واصلوا حملتهم بشأن سيباستوبل، فأصدر مجلس الدوما في 16

تشرين الأول/أكتوبر قرارًا (بأغلبية 334 مقابل 1) يحظر تقسيم الأسطول، ويرفض سيادة أوكرانيا في سيباستوبل. ثم أتبعوه بقرار في 24 تشرين الأول/أكتوبر يصرّح بأنّ سيباستوبل بقيت تحت سلطة موسكو [(222)]. وفي كانون الأول/ديسمبر، ساند المجلس الاتحادي قرار الدوما بأغلبية ساحقة (110 مقابل 14) [(223)]. وقال ييغور ستروييف (Yegor Stroyev)، رئيس المجلس الاتحادي: "سيباستوبل بلدة المجد الروسي. ولذا صوّت الأعضاء تصويتًا صحيحًا" [(224)].

وفي تشرين الأول/أكتوبر 1996، نشر ألكسندر ليبيد، الذي كان قائد القوات الروسية في مولدوفا، وعُيّن أخيرًا سكرتيرًا لمجلس الأمن القومي الروسي، رسالةً مفتوحة بعنوان "سيباستوبل مدينة روسية"، تصرّح بوجوب "طرح مسألة وجود خلاف على الأرض بين روسيا وأوكرانيا، مع التسليم بحقوق روسيا في سيباستوبل من وجهة نظر تاريخية" [(225)]. وأظهر استطلاع رأي في عام 1997 أنّ 70 في المئة من الروس يدعمون نقل سيباستوبل إلى روسيا [(226)]. لم تكن تلك التصويتات مُلزِمة قانونيًا، وحيَّدَ يلتسين نفسه. ولكنّ أعضاء في كتلة حزبه "وطننا روسيا" البرلمانية، والنوابَ الذين عيّنهم في المجلس الاتحادي صوّتوا مع القرارات المتعلقة بسيباستوبل [(227)]. لقد كان واضحًا أنّه حتى في حال أقرّت الحكومة الروسية على مضض بسيادة أوكرانيا وحدودها، لم يكن قسم كبير من النخبة وبرلمانها المنتخب ديمقراطيًا سيوافق.

وحتى ذلك الوقت، كانت احتمالية انضمام أوكرانيا إلى الناتو، بصرف النظر عن مدى بعدها، تشوب المفاوضات. فتوقّع البعض أن روسيا قد ترغب في الحفاظ على اتفاقية حدودية مع أوكرانيا، بما أن الناتو أعلن عدم تفكيره في ضم أعضاء جدد يعانون نزاعات جغرافية كبيرة. واعتقد البعض أنّ روسيا سعت للالتزام بعدم انضمام أوكرانيا إلى الناتو في مقابل اتفاق أسطول البحر الأسود. وخشي البعض الآخر من أن موقف روسيا في القرم يزيد من مصلحة أوكرانيا في عضوية الناتو [(228)].

وفي الوقت ذاته، كانت سياسة أوكرانيا الداخلية تمهّد الطريق نحو الاتفاق. في حزيران/يونيو 1996، حشد كوتشما دستورًا أوكرانيًا جديدًا عبر البرلمان. وبرغم بقاء حظر على القواعد الأجنبية، أشار "شرط انتقالي" إلى أنّ"استخدام قواعد عسكرية قائمة في الأرض الأوكرانية من أجل انتشار مؤقت لتشكيلات عسكرية أجنبية أمرٌ ممكن عن طريق نظام إيجار" [(229)]. فمهدّت هذه الخطوة الطريق إلى عقد اتفاق إيجار.

وفي النصف الأول من عام 1997، ظهر الاتفاق. إنْ كانت أوكرانيا قد شعرت بضغط بفعل اعتمادها على روسيا في مسألة الطاقة، ربما كانت روسيا تشعر بأنّ عقد اتفاق سيبطئ تحركَ أوكرانيا قي اتجاه تعاون متزايد مع الناتو. كانت "وثيقة شراكة مميّزة" ستُوقَّع بين أوكرانيا والناتو في تموز/يوليو في قمة مدريد (حيث قرر الحلف فيها رسميًا منح عضوية لجمهوريات التشيك، وهنغاريا، وبولندا). وفي 27 أيار/مايو، وُقّع القانون التأسيسي بين روسيا

والناتو، وتبعته اتفاقية أسطول البحر الأسود، ومعاهدة الصداقة في غضون أسبوع. قُسّم أسطول البحر الأسود، وحُوّل جزء من حصة أوكرانيا إلى روسيا لتسديد دَين أوكرانيا لروسيا، وأُجّرت منشآت ساحليّة وقاعدة في سيباستوبل لروسيا حتى عام 2017. لقد كان الأهم بالنسبة إلى أوكرانيا، المادة 2 من المعاهدة، التي تنص: "بالتناغم مع بنود ميثاق الأمم المتحدة والتزامات 'القانون النهائي بشأن الأمن والتعاون في أوروبا'، ستحترم الأطراف الموقّعة العليا سلامة أرض كل طرف من الأطراف وستعيد تأكيد حرمة الحدود القائمة في ما بينها".

وقد أنهى توقيع معاهدة الصداقة، بدرجة كبيرة، الاضطراب داخل القرم حيال علاقات سياسية أوثق مع روسيا [230]. ولكنّه لم يُخمد مطالبات المسؤولين في روسيا بوجوب سيطرة روسيا على القرم. ويعود جزء من سبب تضاؤل النزعة الانفصالية في القرم (وغيابها الفعلي في دونباس) إلى أن الحزب الشيوعي الأوكراني، أكثر حزب أوكراني مناصر لروسيا، كان يدعم سلامة أراضي أوكرانيا بقوة. لم يكن هدفه تقسيم أوكرانيا، بل دفعها كلها إلى تقارب أكثر مع روسيا. وتذمّر زعيم الحزب بيترو سيمونينكو (Petro Symonenko) بأنّ "وسائل إعلام بعينها تحاول الآن تصوير الحزب الشيوعي الأوكراني عدوًا لسلامة أراضي البلاد. أكرّر مجددًا أنّ الشيوعيين يعدّون القرم وسيباستوبل جزأين لا يتجزآن من أوكرانيا" [231].

البوسنة تدقّ إسفينًا

لم تنخر قضيةٌ العلاقات بين الغرب وروسيا كما فعلت الحرب في يوغسلافيا. فقد بدا النزاع مُصمَّمًا بدقة لتفريقهما؛ إذ أجّج قلق روسيا من وجود حليف تقليدي، ووضعها في ظل تصميم الغرب على عدم تجاهل وقوع إبادة في أوروبا. ومع أنّ الحرب في يوغسلافيا والجدل الذي احتدّ بشأن ما ينبغي فعله حيالها لم يؤثّرا في أوكرانيا مباشرة، فإنّهما ساعدا في مفاقمة سخط روسيا الذي شكّل سياق الأحداث اللاحقة.

كان ثمة خلاف، داخل الغرب وبين الغرب وروسيا في آن معًا، بشأن حكمة استخدام القوة لإيقاف العنف في يوغسلافيا. اعتقد كثيرون أنّ استخدام العنف سيجعل الأمور أسوأ، لا أفضل [232]. ولكن مع استمرار التطهير العرقي، تضاءل صبر الغرب، وتعاظم اعتبار روسيا عقبة أمام إنهاء العنف. فسعى الغرب، الذي يرى صربيا سبب معظم العنف، إلى إرغامها على القبول بخطط السلام الدولية. وتحسّر تعليق في صحيفة **برافدا**: "وماذا لو طلب الصرب، رفاقنا التقليديون في السلاح، المساعدة من 'إخوتهم الروس'؟ حصل هذا في أوقات أخرى [...] كم سيكون مهينًا لبلادنا، مريرًا لروسيا التي لم تنبس بكلمة ثاقبة واحدة يسمعها الغرب بعد" [233].

تصاعد التوتر بين الولايات المتحدة وروسيا بشأن يوغسلافيا بعد أن قصفت القوات الصربية سوقًا في سراييفو، في 5 شباط/فبراير 1994، وقتلت ثمانية وستين شخصًا. فطلب الأمين العام للأمم المتحدة، بطرس بطرس غالي، من الناتو الموافقة على شنّ ضربات جوية بطلب من الأمم المتحدة. فاعترضت روسيا. ونقلت صحيفة **إزفستيا** (*Izvestiya*) عن مسؤول رفيع في وزارة الخارجية: "لا نقبل حجّة بطرس غالي ولا نعتقد أنّ الأحداث الحالية تندرج تحت القرار السابق الذي أصدره مجلس الأمن. التشاور مع أعضاء مجلس الأمن مطلوب [...] وإلى أن تثبت مسؤولية الصرب، لا ينبغي للمجتمع الدولي اتخاذ أيَّ خطوة" [(234)]. أما صحيفة **كراسنايا زفيزدا**، فبعد أن أكّدت "الذنب الذي تتحمله السلطات المسلمة بشأن مأساة سوق سراييفو"، جادلت بأنّ "الإصرار الذي يبديه الناتو بشأن قصف المواقع الصربية فقط يحرّض الشك في موضوعية هذه المنظمة في حل النزاع اليوغسلافي [...] وإنْ كان ثمة إنذار نهائي، فيجب أن يُوجّه إلى الأطراف الثلاثة، لا إلى الصرب وحدهم" [(235)]. أما في الغرب، فقد بدا التشكيك في مسؤولية القوات الصربية عن الهجوم مراوغةً.

وشدّد يلتسين "لن نسمح بحل هذه المشكلة من دون مشاركة روسيا" [(236)].

كانت روسيا، في عام 1992، قد دعمت قرار مجلس الأمن رقم 757 الذي يقضي بفرض عقوبات على صربيا، ووافقت في عام 1993 على استخدام القوة لحماية "الملاجئ الآمنة" المقامة في البوسنة، ولكنها باتت، بحلول عام 1994، غير راغبة في دعم إجراءات تضغط على صربيا. قال سيرغي لافروف (Sergei Lavrov) للدوما إنّ روسيا ستستخدم الفيتو ضد أي طرح يُجيز استخدام القوة [(237)]. ولكن، مع هذا، وجّه الناتو تهديدًا بأنّ أيّ أسلحة ثقيلة أو قتال هجومي في "منطقة حظر" تمتد 20 كيلومترًا حول سراييفو ستكون هدفًا لضربات الناتو.

تعهّد المبعوث الروسي إلى المنطقة فيتالي تشوركن (Vitaly Churkin) اتفاقًا تنسحب بموجبه القوات الصربية من مواقع حول سراييفو، وتحلّ القوات الروسية محلّها لضمان عدم احتلال القوات البوسنية لتلك المواقع. فرحّب البعض في الغرب بالاتفاق بوصفه تسوية تُبقي روسيا والغرب معًا، واحتُفي به في الصحافة الروسية بوصفه انتصارًا لروسيا، وعلامةً على أهميتها المتواصلة. أُوقفت الحاجة إلى ضربات الناتو مؤقتًا، بيد أنّ روسيا والغرب استخلصا نتائج متباينة. فقد أدرك الناتو والولايات المتحدة أنّ التهديدات المحتملة ضرورية لكبح العدوان الصربي. وأدركت روسيا أن الدبلوماسية، بدلًا من القوة، حلّت المشكلة، وأنّها لم تكن لتُحَلّ من دون روسيا [(238)].

في الوقت ذاته، برز عامل تحريض آخر. ففي 21 شباط/فبراير 1994، اتُّهم ألدرتش إيمز (Aldrich Ames)، وهو ضابط رفيع في قسم الاستخبارات المضادة في وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية "سي آي إيه"، بالتجسّس لصالح روسيا. يُسلِّم البعض بأنّ الحلفاء يتجسّس بعضهم على بعض؛ وفي نهاية المطاف، كان العملاء الذين خانهم إيمز روسًا يتجسسون لصالح الولايات المتحدة. ولكن

بالنسبة إلى كثيرين، بدا أنّ القضية تُبيّن أنّ نهاية الحرب الباردة لم تغيّر شيئًا، عدا وجود أمر مزعج في واقع أنّ روسيا تتجسس على الولايات المتحدة، بينما واشنطن تمدّ موسكو بالمساعدات.

طلب أعضاء في مجلس الشيوخ من كلا الحزبين تعليق المساعدات لروسيا في أثناء التحقيق في القضية، ولكنّ إدارة كلينتون رفضت [(239)]. ولم تُحسّن ردّة الفعل الروسية على الفضيحة من الوضع: حين طلبت الولايات المتحدة سحبًا طوعيًا روسيًا لموظّف رفيع المستوى في الاستخبارات من واشنطن، ردّت روسيا بالرفض. وبعدما طردته الولايات المتحدة، تسبَّب طرد [روسي] مماثل في تذكير الناس بالحرب الباردة. وصرّح بوب دول (Bob Dole) زعيم الأقلية في مجلس الشيوخ الأميركي: "لن يتواصل الدعم البرلماني والشعبي لروسيا في هذا الجو" [(240)]. فوفقًا لما كتبه ريموند غارتهوف (Raymond Garthoff): "بيّنت إمكانية حدوث أمر كهذا هشاشة علاقة الشراكة الأميركية - الروسية الجديدة" [(241)].

وحينما هاجم الناتو مواقع برية صربية، في نيسان/أبريل 1994، بالاستناد إلى قرارٍ للأمم المتحدة يخوّل استخدام القوة لحماية موظفي قوة حفظ السلام التابعة للمنظمة، غضب يلتسين. لم يبدُ أن الناتو اكتفى بتصعيد النزاع من طرف واحد، بل إنه وضع يلتسين في وضع شديد الصعوبة داخليًا. وتصرّفت روسيا بالمثل في آب/أغسطس 1995، حين زاد الناتو وتيرة قصف المواقع الصربية في البوسنة. وعبر مساعدة الاتحاد البوسني - الكرواتي لامتلاك الأراضي المحسوبة له وفق الخطة الموافق عليها من "مجموعة الاتصال"، ساهمت هذه الحملة في تمهيد الطريق لاتفاقية دايتون للسلام (Dayton Peace Group) في تشرين الثاني/نوفمبر 1995. ولكن روسيا غضبت من جديد، حيث قالت الجريدة الرسمية إنّ الصرب البوسنيين كانوا "عُرضة لتهديد فعلي بالإبادة" [(242)]، وكان عنوان **برافدا** الرئيس: "صربيا اليوم، روسيا غدًا" [(243)].

كبّلت البوسنة روسيا؛ إذ لم تشأ التضحية بعلاقتها مع الغرب لدعم صربيا، غير أنها رأت مقاربة الغرب تقويضًا أكبر لموقع روسيا في أوروبا الجديدة، وفي قواعد اللعبة عمومًا. رأى الغرب معضلة مختلفة. لم يرغب كثيرون في استخدام القوة في يوغسلافيا، بخاصة في ظل اعتراضات روسيا وعدم وجود غطاء شرعي واضح من مجلس الأمن. ولكن وعد "لن تتكرّر [الإبادة]" (never again)، المتبنّى بعد المحرقة النازية، ضغط بقوة على الضمير الغربي، فضلًا عن أن عرقلة روسيا لمساعي وقف التطهير العرقي حيّرت كثيرين وأغضبتهم.

لو كانت روسيا قد أقرّت بحدوث إبادة، ودعمت اتخاذ قرار في مجلس الأمن، كان مبدأ موافقة المجلس سيُصان من دون أن يشعر الغرب بأنه أذعن للإبادة. ليس واضحًا سبب المعارضة الصارمة الروسية لاستخدام القوة. في هذا السياق، تشير إحدى الفرضيات إلى أن السياسة دُفعت بوضع صربيا بوصفها حليفًا منذ أيام القيصر، وبمظاهر تضامن أرثوذكسي. وتشير فرضية ثانية إلى أن روسيا كانت تقاتل من أجل إعادة تكريس فهم أنها تمتلك قوة فيتو في

أوروبا بعد الشيوعية. قال تشوركن، المبعوث الروسي إلى يوغسلافيا، في عام 1993، إنّ "المسألة تتعلق بالحاجة إلى تأكيد دورنا بصفتنا دولة عظمى" [(244)].
وضمن هذا السياق، انتقد الصحافي الروسي كونستانتين إيغرت (Konstantin Eggert) ما عدّه "موقفًا منحازًا إلى الصرب لم تتّخذه موسكو إلا لمناكفة واشنطن" [(245)].
وثمة عامل آخر يتمثّل في أنّها قد تكون رغبة لرفض ممارسة التقسيم، بما أن روسيا كانت لا تزال تترنّح من تفكك الاتحاد السوفياتي، ومُهدَّدة بانقسامات أخرى.
ليس واضحًا كيف كانت العلاقات المستقبلية بين الناتو وروسيا ستصبح لو لم يكن لزامًا على الحلف الاختيار بين إبطال فيتو روسيا، والسماح باستمرار التطهير العرقي في يوغسلافيا [(246)]. وأكّد إيغرت أنّ سياسة روسيا أطالت الحرب من دون أن تثمر تأثيرًا، وأنّ خيارًا آخر كان مفتوحًا: "عام 1993 [...] نصح بعض الخبراء الوزاريين أندريه كوزيريف ودائرة الرئيس: 'ينبغي لنا تقليص سياستنا الفاعلة في يوغسلافيا تدرجيًا، إذ لا نملك حلفاء فعليين أو مصالح كبرى هناك'".
كانت عواقب النزاع كبيرة. فكما تبيّن، أضعفت يوغسلافيا مبدأ الفيتو بدلًا من تقويته، وقوّت الناتو بدلًا من إضعافه. وبيّنت شبه استحالة التعامل مع مشكلة كمشكلة البوسنة في أيِّ منظمة تملك روسيا فيها حق الفيتو. وبيّنت أيضًا أهمية الناتو الجوهرية في أمن ما بعد الحرب الباردة في أوروبا. وبات ريتشارد هولبروك (Richard Holbrooke)، المفاوض الأميركي الأساسي في يوغسلافيا، قوة رئيسة داخل إدارة كلينتون لدعم توسع الناتو [(247)]. وكان التداخل بين مناقشة توسع الناتو ونزاع البوسنة شديد الإضرار بتطلعات روسيا من أجل النظام الأمني في أوروبا بعد الحرب الباردة.

كوتشما والولايات المتحدة

أزال تصديقُ أوكرانيا على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في تشرين الثاني/نوفمبر 1994، بعد أن باتت دولة منزوعة السلاح النووي، العقبةَ الأخيرة أمام الدعم الأميركي لها، فتوجّه كوتشما نهاية تشرين الثاني/نوفمبر في زيارة إلى واشنطن. وفضلًا عن تلقّيه المديح من المسؤولين الأميركيين، عاد كوتشما بمساعدات بقيمة 900 مليون دولار، علاوة على التزامٍ من صندوق النقد الدولي بدفع 370 مليون دولار من أصل حزمة قروض تبلغ 700 مليون دولار. فقدّمت هذه المساعدة دعمًا أساسيًا للاقتصاد الأوكراني المنكوب، وقد جسّد علاقة تعاون جديدة بين واشنطن وكييف، إلى جانب مشاركة أوكرانيا في برنامج الشراكة من أجل السلام. ثمة خطوة أخرى سيكون لها انعكاسات مهمّة في عام 2014، حدثت في قمة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا المنعقدة في بودابست في كانون الأول/ديسمبر 1994، حين وقّعت الولايات المتحدةِ وبريطانيا، إلى جانب روسيا، مذكّرة بودابست (Budapest Memorandum) التي

تضمن أمن أوكرانيا وحدودها. كان ذاك الجزء الأخير من اتفاق جرى التوافق عليه مع بداية العام يطلب من أوكرانيا نزع أسلحتها. وعلى الرغم من أنه جرى الإقرار بأن الاتفاق لا يُلزم أحدًا بفعل (أو عدم فعل) أي شيء، فإنّه عُدَّ تأكيدًا مهمًا لأوكرانيا بأن روسيا لن تستخدم القوة، وبأن الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ستردّان في حال استخدام القوة.

وفي أيار/مايو 1995، كُلِّلت العلاقة الثنائية المتعمقة بين الولايات المتحدة وأوكرانيا بزيارة الرئيس كلينتون إلى كييف. وقد أكّد الرئيس الأميركي هذا الدعم بلا مواربة بقوله: "الولايات المتحدة تدعم أوكرانيا مستقلة، ديمقراطية، مستقرة، مزدهرة باتت مندمجة في أوروبا أكثر فأكثر. ندعمها لأنّ صيغة أوكرانيا هذه تهمّنا بوصفها شريكًا سياسيًا واقتصاديًا أساسيًا، علاوة على كونها قوة استقرار حقيقية في أوروبا" [(248)].

في عام 1998، حُلَّ نزاع بشأن بيع الطاقة النووية لإيران على نحوٍ بيِّن، وإنْ بدرجةٍ خفيّة، مدى تأثير الولايات المتحدة في أوكرانيا، حتى حينما تواجهت مع روسيا. كان موضع الخلاف اتفاقية روسية لمساعدة إيران في بناء محطة طاقة نووية في بوشهر. وكان للشركة الأوكرانية "توورباتوم" (Turbatom)، في خاركيف، عقدٌ فرعيٌ لبناء توربينات للمنشأة، فضغطت الولايات المتحدة على أوكرانيا لفسخ العقد. محاصرَةً بين خسارة العائدات والحنق الروسي من جهة، والمساعدة المحتملة والحنق الأميركي من الجهة المقابلة، أذعنت أوكرانيا للطلب الأميركي. في المقابل، دعمت الولايات المتحدة انضمام أوكرانيا إلى نظام تحكّم تكنولوجيا القذائف (Missile Technology Control Regime) الذي سيخوّلها المشاركة في مجال الإطلاق الفضائي العالمي. فبدت هذه الخطوة مغريةً على نحوٍ خاص لكوتشما الذي كان مديرًا لأكبر مصنع صواريخ في أوكرانيا [(249)].

أوكرانيا والناتو

تلاقى ازدهار العلاقة الأميركية مع أوكرانيا بتفاعل أوكراني أكبر مع الناتو. وحين أعلن الحلف برنامج الشراكة من أجل السلام، كانت ردات الفعل متباينة. فقلقت الدول التي كانت تأمل انضمامًا سريعًا، مثل جمهورية التشيك، وهنغاريا، وبولندا، من أنّ الشراكة ستُستخدم لإبقائها معلّقة، دائمًا ربما. ولكن لم يكن لدى أوكرانيا أدنى فرصة للانضمام إلى التحالف في المستقبل المنظور، وخشيت أن توسّعَ الناتو "سيترك أوكرانيا في منطقة رمادية بين ناتو متوسّع وروسيا" [(250)]. وبذلك، منذ عام 1994، تسبّبت الديناميّة القائمة على خوف أوكرانيا من أن تكون في الجانب الخاطئ، من خط تقسيم جديد، في دفعها إلى طلب حماية الناتو. وقد صرّح وزير الخارجية زلينكو: يجب أن أؤكّد أنّ المشكلة ليست "أوكرانيّة" بحال من الأحوال. يتّضح هذا من البحث الحثيث لبولندا، والتشيك، ودول البلطيق، ودول أوروبا الشرقية، عن ضمانات أمنية. خلّف تفكّك حلف وارسو فراغًا أمنيًا في هذا الجزء من القارة، وقد عبّرت

جميع الدول المستقلة حديثًا عن رغبة في التعاون مع، ومن ثم الانضمام إلى، الناتو والاتحاد الأوروبي الغربي بهدف ضمان أمنها القومي. غير أنّ الناتو سيعجز، لأسباب متنوعة، عن توسيع عضويته في المدى المنظور عبر اجتذاب الدول المستقلة حديثًا تحت مظلته. وبذا فإنّ مجموعة بلدان بأكملها، لا أوكرانيا وحدها، تعاني مصاعب مشتركة [(251)].

بعد أن حلّ كوتشما، الذي يُفترَض أنه ميّال إلى الروس، محل كرافتشوك في تموز/يوليو 1994، تعزّز حماس أوكرانيا لبرنامج الشراكة من أجل السلام. وقد تلاءم هذا الأمر مع سياسة كوتشما الخارجية "متعددة التوجّهات". كان تحقيق درجة عالية من الاستقلالية عن روسيا أمرًا مسلّمًا به، سواء أحبّه الزعماء الأوكرانيون أم لا. فالتعاون مع الناتو لن يساعد أوكرانيا على تقليل التأثير الروسي فحسب، بل بات التهديد بالتحالف مع الغرب يُرى أداة مفيدة لدفع روسيا إلى تخفيف ضغطها [(252)]. وبذا كانت أوكرانيا المشارك الأشدّ حماسًا في برنامج الشراكة من أجل السلام؛ إذ سعت للانضمام إلى أكبر عدد ممكن من القرارات والنشاطات المشتركة. وقد عزّزت التزامها بإشراك 400 جندي في قوات التنفيذ التي نشرها الناتو في البوسنة في كانون الأول/ديسمبر 1995.

في كانون الثاني/يناير 1995، طرح كوتشما "ميثاق الشراكة المميزة بين أوكرانيا والناتو". وأثار وزير الخارجية هناديي أودوفنكو (Hennadiy Udovenko) جدلًا حين ناقش أواسط عام 1996 احتمالية أن تصبح أوكرانيا "عضوًا مشاركًا" في الناتو (وهو تصنيف لا وجود له). وبرغم تنصّل كوتشما من تصريح أودوفنكو، التقطت موسكو الرسالة؛ إذ كتب أركاديي موشيس (Arkadiy Moshes)، بعد أن نسف إمكانية انضمام أوكرانيا إلى الناتو في المدى المنظور: "وفي الوقت ذاته، ينبغي لسياسيي كييف إدراك أن التصريح بهدف أوكرانيا في الانضمام إلى الناتو سيُفهَم بكونه انتقالًا إلى سياسة عدائية مفتوحة مع روسيا، وإقرارًا بجميع العواقب الناتجة" [(253)]. وفي آذار/مارس 1997، أوغل أودوفنكو أكثر إذ فاجأ وفود الناتو في اجتماع في بروكسل بالقول: "آمل أن الناتو سيدعم أوكرانيا في مساعيها لتحقيق هدفها الاستراتيجي في الانضمام التام إلى الهيئات الأمنية الأوروبية والأورو - أطلسيّة، بما فيها الناتو" [(254)]. وفي وقت لاحق ذلك العام، عبّر عن خشيته من أنّ توسّع الناتو سيؤدي إلى نشر أسلحة نووية في جيران أوكرانيا الغربيين، وأوصى بإنشاء منطقة منزوعة السلاح النووي في أوروبا الوسطى، بيد أن الناتو عارض الأمر بسبب الدور المحوري الذي ستؤديه "المظلة" النووية في ضمان أمن الأعضاء الجدد. وطالب الزعماء الأوكرانيون بضمانات أمنية "تشبه المادة الخامسة"، ولكن الناتو عارضها أيضًا [(255)].

وإلى جانب التقارب مع الناتو، عبر برنامج الشراكة من أجل السلام، سعت أوكرانيا أيضًا لتعزيز علاقاتها ببولندا، التي كانت في طريقها إلى عضوية الحلف. وستصبح بولندا مناصرًا مهمًا لأوكرانيا في الناتو والاتحاد الأوروبي. وفي آذار/مارس 1994، وقّعت الدولتان وثيقة "مبادئ تأسيس شراكة بولندية -

أوكرانية" تنص على الحاجة إلى منع نزعات الهيمنة أو مجالات التأثير من البروز في المنطقة، وهي إشارة واضحة إلى مخاوفهما المشتركة من روسيا [(256)].

وفي أيار/مايو، زار الرئيس البولندي ألكسندر كفاشنيفسكي (Aleksander Kwaśniewski) كييف لتوقيع "إعلان التوافق والاتحاد". لقد أدركت بولندا حق الإدراك خطر بقاء أوكرانيا معزولة بين الناتو وروسيا، وسعت لتقديم المساعدة [(257)]. ونُقل عن "دبلوماسي بولندي رفيع" في صحيفة **وول ستريت جورنال** قوله: لا نود أن نصبح جزءًا من الناتو إنْ كان الثمن تسليم أوكرانيا إلى روسيا [...] من حيث الجوهر، يقول [الأوكرانيون] إنّ الاقتراب من المنظومة الغربية سيكون نافعًا وسيقوّي استقلالهم وأمنهم أيضًا - شريطة ألا يكون توسع الناتو اتفاقًا مع روسيا ينص على الموافقة على دخول بولندا ولكن بأن يكون الحد الفاصل هو نهر بوك (Bug River)، بحيث تصبح أوكرانيا في الجانب الخاطئ [(258)].

وحالما أدرك الناتو خشية أوكرانيا من السقوط بينه وبين روسيا، وقّع الحلف "ميثاق شراكة مميزة" مع أوكرانيا في قمة مدريد في تموز/يوليو 1997 التي مُنحت فيها عضوية الحلف لبولندا، وجمهورية التشيك، وهنغاريا [(259)]. وبيّن الميثاق أن أوكرانيا باتت شريكًا مهمًا، وأن الناتو يراهن على مستقبلها وأمنها. وبدلًا من الضمانة الأمنية الصارمة التي سعت لها أوكرانيا، أحالت الوثيقة على الضمانات المتعلقة بسلامة أراضيها التي جرى التوافق عليها حين انضمت كييف إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والمُتضمَّنة في مذكّرة بودابست.

لم تعارض روسيا الميثاق رسميًا. وحينما التقى وزيرا الخارجية الروسية والأوكراني في كييف في أيار/مايو 1998، وقال بوريس تاراسيوك (Borys Tarasiuk): "ستبقى سياسة اندماجنا في الهيئات الأوروبية وشمال - الأطلسية ثابتة لا تتغير"، ردّ بريماكوف ببساطة: "هم لا يتحدثون عن انضمام أوكرانيا إلى الناتو؛ أفترض هذا" [(260)].

عمليًا، كان التغيّر الذي أنتجه برنامج الشراكة من أجل السلام أقلّ مما تُضمره أهميته الرمزية. وكتب المسؤول في الناتو جيمس غرين (James Greene) في وقت لاحق: برهنت مؤسسات أوكرانيا الرسمية في حوادث متواترة أنّها وعاء ضعيف لنقل المعرفة والخبرة المكتسبة من العمل مع الحلف. كانت الوحدات الأوكرانية تتدرّب وفق معايير برنامج الشراكة من أجل السلام، غير أنّ آليات عملها الجوهرية بقيت على حالها. تُرسل الوحدة إلى عملية، ولكنّ أفرادها يعودون إلى وحداتهم الأصلية بعد انتهاء العملية. يذهب الضبّاط للتدرّب في الخارج، ثم يكتشفون أن مراكز الأبحاث المدنيّة تُقدِّر خبراتهم الجديدة أكثر من القوات المسلحة [(261)].

كان يُنظَر إلى العلاقة بين الولايات المتحدة وأوكرانيا على أنها ساعدت في كبح الجيش عن التدخل في الثورة البرتقالية في عام 2004، غير أنّ غياب

الإصلاح العسكري الأصيل سيتبدّى على نحو رديء في عام 2014.
في شباط/فبراير 1994، جادلَ فيتالي بورتنيكوف (Vitaly Portnikov) في صحيفة **نيزافيسيمايا غازيتا** بأنّ انتقال دول أوروبا الوسطى من "غرفة انتظار" الناتو إلى المنظمة في ذاتها خطوة مفهومة. ولكن حين وُضعت أوكرانيا في غرفة الانتظار ذاتها، كان الناتو يطرح السؤال: لو كان في إمكان جمهورية التشيك وبولندا الانضمام، وربما روسيا أيضًا، "لِمَ ليس أوكرانيا؟". ولكن لو مُنحت العضوية لأوكرانيا،
فسيكون على السياسيين الغربيين الإنصات إلى كلمات عدة لاذعة وبعض اللوم من نظرائهم الروس. وبذا، وبتمحيص أكبر، فإن "تأثير غرفة الانتظار" الذي ابتكره الرئيس الأميركي بيل كلينتون أمر أخطر من الدخول المباشر إلى غرفة الضيوف. وسيكون لافتًا إدراك ردة فعل الغرب لو انضمت موسكو إلى الشراكة. ومن ثم ما الذي سينتج من الجيوسياسة الماكرة الخاصة بالإدارة الأميركية؟ وكيف سيفسرون في واشنطن سبب إبقاء براغ في غرفة الانتظار لهنيهة قصيرة وكييف لبرهة أطول بينما تنتظر موسكو في نسيم الردهة العليل؟ [(262)].
ومع أن روسيا انضمت إلى برنامج الشراكة من أجل السلام، كان واضحًا فتور حماسها مقارنةً بأوكرانيا، عدا استمرار قلقها العميق حيال توسع الناتو [(263)].
وتحسّر ألكسي بوشكوف (Alexi Pushkov) مما رآه مفارقةً في أن توسّع الناتو لا يحدث لأن روسيا تمثّل تهديدًا، بل لأنها **بعيدة كل البعد من التهديد**. وذكر دبلوماسيًا غربيًا لم يسمّه يقول إن السياسة الغربية كانت ستكون أشدّ تضييقًا لو كان جيرونوفسكي رئيسًا بدلًا من يلتسين.
إنها لحقيقةٌ مهمة أنّ موسكو وافقت على هذه الخطوات من دون إكراه فعلي كان قد فُرض على ألمانيا واليابان في حينه. وقد منحنا هذا الأمر جميع الأسباب لتوقّع أنّ الغرب سيلاقينا في منتصف الطريق. ولكن كانت تلك الحركة محدودة جدًا. فبعد شهر عسل وجيز [...] بدأت نيات الغرب تحتضر. عرفنا بادئ الأمر أن الغرب أراد تقديم أموال ولكنه لم يكن يمتلكها، لو جاز القول [...] ومن ثم اكتشفنا أن من مصلحة الولايات المتحدة تشجيع النزعات الانفصالية في المجال ما بعد السوفياتي (كان زبغنييف بريجنسكي، بكياسته المميزة، قد سمّاه دعمًا لـ "التعددية الجيوسياسية" في الاتحاد السوفياتي السابق). وأخيرًا، توصّل الغرب إلى خلاصة تمثّلت بوجوب انضمام بلدان أوروبا الشرقية إلى الناتو، كي تكون في الجانب الآمن، بدلًا من السعي لضربٍ من ضروب منظومات الأمن الأوروبي الضبابية [(264)].
وفي عام 1997، قبيل أن تدعو قمة مدريد جمهورية التشيك، وهنغاريا، وبولندا، للانضمام إلى الناتو، وقّع الحلف وروسيا "القانون التأسيسي بين الناتو وروسيا" الذي يُراد منه طمأنة روسيا بأنّ التوسّع لن يضر بمصالحها. وعُوّضت روسيا

أكثر حين دُعيت للانضمام إلى مجموعة السبعة الكبار (G - 7) التي تضم أقوى الاقتصادات. وبينما غمرت الطمأنينة البعض في روسيا فعلًا، وبرغم سعي يلتسين لاستغلال الوضع بأقصى درجاته، كان الرأي العام في روسيا سلبيًا بشدّة.

وقد عارض محلّلون غربيون التوسّع لأسباب روسيا نفسها، وتوقّع البعض المشكلات التي سيسبّبها التوسّع لأوكرانيا. وحالما بدأت سيرورة العملية، رُسم خط تقسيمٍ جديد في أوروبا، وبدأ مَنْ هم في الجانب "الخاطئ" من الخط الدفع من أجل أن يُشملوا. كانت سيرورة توسّع الناتو شرقًا ستصل إلى أوكرانيا في نهاية المطاف، غير أنّ "ضمّ أوكرانيا من دون ضمّ روسيا أيضًا يمثّل الطريق الأسرع إلى عزل روسيا لأنّ الروس على امتداد الطيف السياسي يعدّون أوكرانيا جزءًا من روسيا" [(265)]. وحاجَّ ستيفن والت (Stephen Walt) في وقت لاحق بأنّ التركيز على الشراكة من أجل السلام، التي "شملت كثيرًا من المنافع ذاتها التي يُنتجها توسّع الناتو [...] ولكنّها ضمت روسيا أيضًا"، كان سيُثمر أفضل [(266)]. وتبقى رهنًا للتخمين مسألة ماهية المشكلات الأمنية التي كانت ستنتج لو لم يتوسّع الناتو، أو إذا ما كانت هذه الاستراتيجيات البديلة ستثمر حصيلة أفضل، ولكن لا شك في أنّ توسّع الناتو أغضب روسيا ودفع الناس للتفكير أين قد ينتهي هذا التوسع، في ما يخص أوكرانيا.

أوكرانيا والاتحاد الأوروبي

انعطافة كوتشما نحو الغرب شملت الاتحاد الأوروبي الذي كان أقل إشكالية داخل أوكرانيا وأقل تهديدًا لروسيا. في صيف عام 1994، وقّع الاتحاد الأوروبي وأوكرانيا "اتفاقية الشراكة والتعاون". ما كان توقيت توقيع الاتفاقية ليصبح أهم، إذ تزامنَ مع اندفاعٍ، في أوروبا الشرقية على الأخص، للانضمام إلى الاتحاد الجمركي لرابطة الدول المستقلة. وقد أظهرَ توقيع اتفاقية الشراكة والتعاون، رمزيًا على الأقل، أن ثمة بديلًا آخر من الاندماج مع روسيا. وأوضح نائب وزير الخارجية الأوكراني، أولكساندر ماكارينكو (Olexandr Makarenko)، أن بلاده تنوي التوجّه إلى الاتحاد الأوروبي لا إلى رابطة الدول المستقلة: "حقيقةُ أنّ الاتفاق قد وُقّع على النحو الذي وُقّع فيه، وأننا كنا قادرين على فعل هذا، يجيب عن سؤال: إلى أين ينبغي لأوكرانيا التحرك في نهاية المطاف، إلى الشرق عودةً إلى الماضي، أم إلى الغرب في اتجاه المستقبل؟" [(267)].

وفي اجتماع مع فريق سياسته الخارجية، حرص كوتشما على التمييز بين **الاندماج** مع أوروبا الغربية و**التعاون** مع رابطة الدول المستقلة: إلى جانب الخيار الاستراتيجي في التمسّك بسيرورة الاندماج الأوروبي، إنّ خط أوكرانيا الحازم والمتناغم هو أقصى درجات توسيع صيغ التعاون الثنائية والجماعية وتعميقها، داخل إطار رابطة الدول المستقلة وخارجه، مع الحفاظ على مبادئ

المنفعة والاحترام المتبادل لمصالح كل دولة، والالتزام بمعايير القانون الدولي المتعارف عليها [(268)].

ومع مرور الوقت، عزّز كوتشما خطابه الأوروبي؛ ففي حديثٍ له في هلسنكي في عام 1996، وظّف محاجّة حضاريّة: أحد أهم الواجبات في أجندتنا المتعلقة بمجال السياسة الخارجية التغلّب على العزلة الزائفة لأوكرانيا عن أوروبا، العزلة التي حرمت الشعب الأوكراني لقرون من "شعور العائلة الواحدة"، على حد تعبير الشاعر، شعور ضروري اليوم لنا نحن الأوروبيين جميعنا. مهد الثقافة الأوروبية هو الحضارة المسيحية الأوروبية [(269)].

كانت تلك قراءة للتاريخ والثقافة تختلف عن قراءة روسيا التي عدّت أوكرانيا روسيّة من حيث الجوهر.

وتلا توقيع اتفاقية الشراكة والتعاون تأسيس عدد من الهيئات الأوروبية - الأوكرانية الثنائية، بما فيها مجلس التعاون الأوروبي - الأوكراني. وتبنّت كييف في عام 1998 استراتيجية رسمية بشأن الاندماج الأوروبي وأنشأت وكالة قومية لتطويره. ولكنّ اتفاقية الشراكة والتعاون كانت في حاجة إلى تصديق برلمانات الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، غير أنّه عانى مماطلات توضح الافتقار إلى الحماس في الاتحاد حيال الاندماج مع أوكرانيا. وبغية التعامل مع هذا التأجيل، توصّل الجانبان إلى "اتفاقية مرحلية" في عام 1995 لمواصلة خطوات اتفاقية الشراكة والتعاون التي لا تستلزم التصديق.

وكما كانت عليه الحال مع الناتو، خشيت أوكرانيا من أن تُترَك خارج اتحاد أوروبي موسّع؛ وكما كانت عليه الحال مع الناتو، كان مصدر القلق الأكبر بولندا. كانت بولندا شريكًا تجاريًا محوريًا فضلًا عن كونها مصدرًا لتحويلات العمال الأوكرانيين المالية. كانت العضوية البولندية في الاتحاد الأوروبي ستزيد الحواجز بين أوكرانيا وبولندا، وتوجّه اقتصاد بولندا في اتجاه الاتحاد الأوروبي، وتخفّض حرية وصول أوكرانيا إلى السوق البولندية، وتكبح تجارة "الشنطة" الحدودية التي يعتمد عليها أوكرانيون كثيرون.

وحتى مع سعي كوتشما لدعم سياسي أكبر من روسيا، وتقديم تنازلات اقتصادية محدودة، كانت أوكرانيا تحاول بناء تحالف بين الدول غير الروسية في المنطقة. وشكّل زعماء جورجيا، وأوكرانيا، وأذربيجان، ومولدوفا مجموعة (عُرفت بمجموعة غوام GUAM، قبل أن تنضم أوزبكستان إليها في عام 1999) لإيجاد ممر نقل طاقة من حوض بحر قزوين إلى أوروبا، من دون المرور بروسيا. وكذلك، كانت الدول الأربع المؤسِّسة تتشارك تجارب تخص الحركات الانفصالية المدعومة من روسيا. كانت أذربيجان وأوزبكستان مُنتجَيْ طاقة كبيرين، بيد أنهما عُرقلتا بفعل السيطرة الروسية على خطوط الأنابيب التي تنقل إنتاجهما إلى السوق. وكانت جورجيا، وأوكرانيا، ومولدوفا، دولًا مستهلكة تسعى لتنويع مواردها بعيدًا عن روسيا إلى الموردين القزوينيين الآخرين. وكانت جورجيا وأوكرانيا ممرَّيْ نقلِ أيضًا، وبذا فهما تقدّمان جزءًا محتملًا من

الحل لأذربيجان وأوزبكستان. ومع أن المنظمة كانت شكلية أكثر منها فعلية، سعت الولايات المتحدة لتنشيطها بعد عام 2001. وإذا أضفنا توقيع اتفاقيات إقامة قواعد وتحليق لدعم الحرب في أفغانستان، تزايدَ إدراك روسيا أنّ واشنطن كانت تستأصل دور موسكو في آسيا الوسطى [(270)]. وحتى مع دعم موسكو إطاحة حكومة طالبان في أفغانستان، لم تكن روسيا ترغب في الترخيص لوجود أميركي طويل الأمد في خاصرتها الجنوبية. كانت ثمة مصالح متضائلة للإبقاء على المجموعة، ولذا خفتت بعد عام 2001.

كان تعيين بوريس تاراسيوك، شديد الميل إلى الغرب - والذي كان سفيرًا سابقًا في بلدان البنلوكس (Benelux Countries) [بلجيكا، وهولندا، ولوكسمبورغ]، وفي الناتو - وزيرًا للخارجية إشارةً أخرى إلى التزام كوتشما بالتوجه الأوروبي في السياسة الخارجية الأوكرانية. صرّح تاراسيوك بأنّ "الفكرة الأوروبية صارت الفكرة القومية لأوكرانيا" [(271)]. وصدّق، في تموز/يوليو 1998، على "استراتيجية أوكرانيا للاندماج في الاتحاد الأوروبي" [(272)]. وتمثّل إعادة الرئيس كوتشما تعيين تاراسيوك، الذي شغل منصب وزير الخارجية من جديد في عهد الرئيس فيكتور يوشتشينكو بعد الثورة البرتقالية، في المنصب نفسه، معيارًا معقولًا لرؤية مدى حماسة السياسة الأوكرانية الميالة إلى الغرب آنذاك.

وتعزّزت عودة كوتشما إلى الغرب بحملة إعادة انتخابه في عام 1999. وكما فعلها يلتسين في عام 1996، ترشّح كوتشما بوصفه البديل من العودة إلى الشيوعية. وقد نصّب نفسه مرشَّحًا للاندماج الغربي، حيث قال: "ينبغي لنا أن نقترب من الغرب أكثر ونصبح أعضاء كاملين في المجتمع الأوروبي" [(273)]. أما غربي أوكرانيا، الذي كان قد صوّت بكثافة ضد كوتشما في عام 1994، فصوّت له الآن بكثافة. كانت الحملة معروفة بتغيّرات التلاعب بالاستناد إلى التكتيكات التي سمّاها أندرو ويلسون "السياسة الافتراضية" التي بدا أنها تلقى رواجًا من حينها [(274)].

وعلى أيّ حال، كان قدرٌ كبير من هذا التركيز على الاتحاد الأوروبي محض نفاق. فالاندماج الأوروبي تمحورَ حول تحوّل الحكومة والنظام القانوني بقدر ما كان متمحورًا حول الاتفاقيات الموقَّعة، وقد كان تقدّم أوكرانيا ضئيلًا جدًا تبعًا لهذا المعيار (وكذا كان حالها مع الناتو) [(275)]. وقد أخفَتْ "استراتيجية" أوكرانيا حيال الاندماج الأوروبي تضادًا عميقًا في الأهداف. ففي حين سعى كوتشما وبقية الزعماء الأوكرانيين للمنافع الهويّاتية الجيوسياسية والقومية الناتجة من "الاندماج" والمنافع الاقتصادية المُكتَسبة من الدخول إلى سوق الاتحاد الأوروبي، عارضوا العناصر المترافقة معه؛ أي حُكم القانون، والإصلاح الاقتصادي، والحدّ من الفساد، وتعزيز الديمقراطية. وقد واصلت أوكرانيا فرض إجراءات غير جمركية جديدة في وجه التجارة، في تعارضٍ مباشر مع التزام اتفاقية الشراكة والتعاون بتقليلها لا زيادتها. وبمرور الوقت، تضاءلت صدقية أوكرانيا لدى التكنوقراطيين الأوروبيين.

وكما هي حال حكومات كثيرة، تمزّقت أوكرانيا بين الرغبة في مواصلة الاندماج والضغط الداخلي الحاد لحماية الوظائف الموجودة. فقد كان الوضع مُحبِطًا لها؛ لأن القطاعات التي كانت تنافس فيها بقوة عالميًا - الزراعة والفولاذ - كانت الأكثر خضوعًا للحماية، تبعًا لقواعد مكافحة الإغراق التي تنص عليها السياسة الزراعية المشتركة للاتحاد الأوروبي، ومنظمة التجارة العالمية.
ومع أن أوكرانيا كانت تتلقى برنامج مساعدات من صندوق النقد الدولي في آب/أغسطس 1997، فإن قسط كانون الأول/ديسمبر لم يوزَّع، بسبب إخفاقها في تحقيق اشتراطات الصندوق [(276)]. ووفقًا لحجم المساعدة، كانت العلاقة أيضًا متواضعة نسبيًا. يخمّن رومان وولتشوك أن مجمل مساعدة الاتحاد الأوروبي في الفترة 1996 - 1999 بلغ 538 مليون وحدة نقد أوروبية (ECU) (أو ما يعادل 608 ملايين دولار أميركي بحسب أسعار الصرف) [(277)].
بهذا المعنى، كان ثمة توازٍ بين سياسة أوكرانيا تجاه الاندماج في الاتحاد الأوروبي وتجاه الاندماج في رابطة الدول المستقلة. وفي كلتا الحالتين، سعت القيادة الأوكرانية لتحقيق منافع اقتصادية وسياسية ضيقة، مع مواصلة معارضتها لنمطَي التغيرات السياسية المطلوبة المتباينَين: الإصلاح الداخلي (من جانب الاتحاد الأوروبي) وقبول الزعامة الروسية (من جانب روسيا). وفي حين كانت ردة فعل الاتحاد الأوروبي على أوكرانيا هي تضاؤل اهتمامه ونقل تركيزه إلى مشكلات أخرى، واصلت روسيا السعي لطرائق تدفع بها أوكرانيا إلى تغيير موقفها.
وقد فاقمت الأزمة الاقتصادية في أوكرانيا في عام 1998 من سوء الاندماج مع الاتحاد الأوروبي. ذلك أن الأزمة الاقتصادية الآسيوية التي بدأت في تايلند أواسط عام 1997 كانت قد وصلت إلى روسيا وأوكرانيا أوائل عام 1998. فهبط الناتج الاقتصادي الأوكراني مرة أخرى، حينما بدا أن الاقتصاد قد يتجاوز انكماشه ما بعد السوفياتي، وصارت قدرتها على منح مدفوعات بالقروض مهددة. أدرك كوتشما، مجازًا على الأقل، الخطر الذي ما زال اقتصاد أوكرانيا يُسبّبه لاستقلالها: أولى هذه الأولويات قوة الدولة والأمن القومي [...] آمل أن تُقيّم الأجيال المقبلة أخطاءنا وحساباتنا الخاطئة تقييمًا متفهّمًا، ومشكلاتنا غير المحلولة التي عجزنا عن التغلّب عليها. ولكنّهم لن يغفروا لنا لو هدمنا استقلالية أوكرانيا، في أثناء تخطيطنا لأساسيات الأمن القومي وسيادة الدولة [(278)].
من ناحية عملية، واصلَ السعيُ وراء الريع كبحَ الإصلاح.
وكان للأزمة عواقب أسوأ في روسيا. وبما أنها مضت في الإصلاح أسرع من أوكرانيا، كانت ستخسر أكثر. كان الناتج المحلي الإجمالي قد نما في عام 1997 للمرة الأولى منذ انهيار الاتحاد السوفياتي، وبات التضخّم تحت السيطرة أخيرًا. وكانت الرساميل الأجنبية تتدفق. ولكن النظام كان هشًا، وتسبّبت الأزمة في آسيا في سحب رأس المال من روسيا. فانهارت قيمة الروبل،

وتخلّفت الدولة عن مستحقّات السندات الداخلية، وجرى التخلي عن سياسة استقرار الاقتصاد الكلي تحت الضغط [(279)]. ووُجِّه قدر كبير من السخط الناجم عن الانهيار الاقتصادي إلى الغرب الذي كان قد دعم السياسات المالية التي عدّها كثيرون مسؤولة عن الفوضى [(280)]. وقد كتب أندريه إيلاريونوف في وقت لاحق: العاقبة الأيديولوجية الأخطر لهذه الأزمة كان التحوّل القوي في الرأي العام. تشوّهت سمعة مصطلحات "الديمقراطية"، و"الإصلاحات"، "وليبرالي"، والمفاهيم والأشخاص المرتبطون بها [...] بات الشعب الروسي في أغلبه متقبّلًا أكثر للتدخّل الحكومي المفرط في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، ولنظريات عن مؤامرة غربية على روسيا، ولفكرة وجود "طريق روسي" فريد [...] بصعوبة يمكن المرء تجنّب الخلاصة المؤلمة بأنّ المحاولات المتكررة لخلق مجتمع ديمقراطي مستقر باقتصاد سوق فعال في روسيا قد أخفق [(281)].

كوسوفو تُعمّق نزاع روسيا مع الغرب

ما كان قرار الناتو بقصف صربيا، في آذار/مارس 1999، ليأتي في وقت أسوأ، بعد بضعة أسابيع فحسب من المناسبة التي أصبحت فيها جمهوريات التشيك، وهنغاريا، وبولندا، أعضاء رسميين في الناتو. لقد تفاقم النزاع بين المتمردين الكوسوفيين والحكومة اليوغسلافية أوائل عام 1999؛ ما أثار مخاوف بشأن تطهير عرقي أكبر في المنطقة. وبعد أن رفضت يوغسلافيا خطةً لدخول قوات حفظ سلام دولية إلى المنطقة، قرر قادة الناتو أن القوة باتت ضرورية لكبح يوغسلافيا عن ارتكاب مزيد من العنف في كوسوفو. وفي حديثه في أيار/مايو 1999، أشار الرئيس الأميركي كلينتون إلى "ما لا يقل عن 100000 مفقود؛ وشبّان كثيرون سيقوا أمام أنظار عائلاتهم؛ وأكثر من 500 مدينة وقرية أحرقت". "كوسوفو اختبار حاسم، قبل سبعة أشهر فقط من نهاية القرن العشرين. أيمكننا تقوية مجتمع دولي راسخ التعاون والتسامح، متجذّر في الإنسانية المشتركة، أم ستهيمن الإبادة والوحشية المتجذرة في الكراهيات الإثنية، والعرقية، والدينية على أجندة القرن الجديد والألفية الجديدة؟" [(282)].

غضبت النخب الروسية والأوكرانية على حد سواء بفعل الهجمات. وكان الفارق أن الحنق في روسيا فاقم الغضب تجاه الناتو، بينما مزّق الحنق في أوكرانيا تصوّر وجود علاقة متنامية. قسمت المعارضةُ الأوكرانية لقصف الناتو الطيفَ السياسي هناك لأسباب عدة [(283)]. كان معظمهم يدعم مبدأ عدم استخدام القوة من دون موافقة مجلس الأمن، ومال معظمهم إلى الاتفاق على أن الناتو كان يتدخل في سيادة يوغسلافيا. وكان ثمة قلق أيضًا بشأن السابقة التي ستُهيّئ روسيا للتدخل في المنطقة. قدّمت القيادة اليسارية في البرلمان اقتراحًا يحثّ أوكرانيا على إيقاف تعاونها مع الناتو بسبب الهجمات "العدوانية" على يوغسلافيا، غير أن الاقتراح لم يحظ بأكثر من 191 صوتًا (من 226 صوتًا لازمًا لتِمرير الاقتراح) [(284)]. وجادلَ كوتشما، مِن دون أن يناصر

تصرف الناتو، بأنّ أوكرانيا استفادت من علاقتها معه، وطمأن الناتو بأنّ "الخيار الأوكراني" لا يزال على حاله.

أما في روسيا، فلم يكن الحنق موجّهًا إلى الناتو فقط، بل أيضًا إلى الحكومة الروسية (إلى تشيرنومردين على الأخص) بسبب إقناعهم سلوبودان ميلوسيفيتش بالإذعان لمطالبات الناتو كي يتوقف القصف. ونشرت صحيفة **سوفيتسكايا روسيا** (*Sovietskaya Rossiya*) مقالة طويلة لزعماء الأحزاب غينادي زيوغانوف (Gennady Zyuganov) (الحزب الشيوعي)، ونيكولاي ريزكوف (Nikolai Ryzkov) (حزب نارودوفلاستي Narodovlastie [الديمقراطي])، ونيكولاي خاريتونوف (Nikolai Kharitonov) (الحزب الزراعي)، تشدّد على أنّ "الحقائق تبيّن أنّ السيد ف. تشيرنومردين، المبعوث الخاص للرئيس الروسي من أجل تسوية في يوغسلافيا، أدى دورًا فاسدًا في إرغام يوغسلافيا على قبول إنذار الناتو". وتذمّروا لأن تدخل تشيرنومردين راوغَ تأثير وزارتَي الخارجية والدفاع المسؤولتَين عن الدفاع عن مصالح روسيا القومية. وبعد أن أظهروا يوغسلافيا بوصفها بلدًا "شقيقًا" أبدى "مقاومة بطولية"، تابعوا بالقول: تُشكّل الأحداث في يوغسلافيا المحاولة الأولى منذ الحرب العالمية الثانية لإعادة رسم الحدود الأوروبية بالقوة. كان موقف روسيا المبدئي الصارم قد منح المجتمع الدولي الأمل في الرفض الحاسم للعدوان. ولا حدّ للضرر الذي ألحقه الإنذار المفروض على يوغسلافيا بسمعة روسيا الدولية [...] هذا الاتفاق المخزي مطابق لاتفاق مدريد الذي مهّد الطريق للحرب العالمية الثانية. وسيتسبّب استرضاء المعتدي بدفعه إلى شنّ حروب غزو أخرى بلا أدنى شك. ولا ريب أنّ الهدف المقبل لعدوان الناتو سيكون روسيا [(285)].

يبيّن هذا الخطاب مدى الشعور المخيم على زعماء روس كثيرين الآن بأن الولايات المتحدة وروسيا خصمان بكل معنى الكلمة. وشدّدوا أيضًا على أنّ على مجلس الأمن أن يؤدي دورًا "حاسمًا" في تسوية النزاع وفي حفظ السلام في المنطقة. وهذا، كما خلصوا، سيحمي مصالح روسيا القومية.

وبيّنت هذه الحادثة أيضًا ما حصل حينما تعاونت روسيا والغرب. فلم تكتف موسكو بمعارضة قوية للقصف، بل اضطلعت بدور أساسي في إيقافه. فبعد أسابيع من القصف، وصمود صربيا، وتخطيط الناتو لغزو بري لم يرغب فيه أحد، أرسل يلتسين رئيسَ الوزراء تشيرنومردين إلى بلغراد لإقناع ميلوسيفيتش بقبول مطالب الناتو، مع تحذير بأنّ روسيا لن تدعمه إن لم يقبل. كانت تلك الخطوة مفتاح إنهاء النزاع العسكري.

كانت حادثة كوسوفو أحد الجسور بين تسعينيات القرن العشرين وبداية الألفية الثالثة. ومع أنّ النزاع في يوغسلافيا شيطن علاقات روسيا بالغرب منذ أوائل التسعينيات، فقد عُيّن رئيس وزراء جديد في روسيا هو فلاديمير بوتين، حين توقّف القصف في عام 1999. وفي حزيران/يونيو، حالما حُلّت الأزمة أخيرًا، التقى ستروب تالبوت ببوتين في موسكو، ونقل المخاوف الأميركية من

تحرّك قوات روسية في اتجاه كوسوفو. فطمأنه بوتين بأنّ حركة كهذه لن تحدث من دون استشارة مسبقة، وقال إنه لم يسمع أصلًا بالجنرال الذي قالت الولايات المتحدة إنه يقود القوة العسكرية المقصودة. وحالما عاد تالبوت إلى واشنطن، تأكّد تحرّك القوات الروسية في اتجاه كوسوفو [(286)]. وبذا، عُدّ أحد أول حوارات بوتين مع الولايات المتحدة، بعد أن صار رئيس وزراء، بمنزلة خداع. أما بشأن كوسوفو، فقد تسبَّب دعم الغرب اللاحق لاستقلال يوغسلافيا التام في غضب روسيا، وقد استعيدت الحادثة على لسان بوتين في عام 2014 بوصفها سابقة على سيطرة موسكو على القرم.

وقد كتب فيودور لوكيانوف، أحدث أبرز الناطقين باسم روسيا في شؤون السياسة الخارجية، مستعيدًا الأحداث في عام 2016، أنه: تبعًا لوجهة النظر الروسية، حدثت نقطة انعطاف محورية حين تدخّل الناتو في حرب كوسوفو في عام 1999. رُوِّع روس كثيرون - بمن فيهم مناصرون حازمون للإصلاح الليبرالي - من غارات الناتو على صربيا، بوصفها بلدًا أوروبيًا ذا علاقات وثيقة بروسيا [...] لم يكن توسّع الناتو وحده ما أنذر روسيا، بل تحوّله [...] بات الناتو الآن جماعة مقاتلة لم تكن كذلك خلال الحرب الباردة [(287)].

وتسبّب تجدّد الحرب في الشيشان في ابتعاد الغرب عن روسيا أكثر. فسعت موسكو لإعادة تكريس سيطرتها على الأرض بعد أن هاجمت الميليشيات المستقرة هناك داغستان، من بين أفعال تمرّد وإرهاب أخرى داخل روسيا. فأثار مستوى العنف الذي استخدمته روسيا في الحرب انتقادات حادة في الغرب، وقد رأت موسكو أنّ هذه الانتقادات عدائية.

خلاصة

تطوّرت العلاقات بين أوكرانيا، وروسيا، والغرب، تطوّرًا كبيرًا بين عامي 1994 و1999، بيد أنّ خلافات جوهرية كثيرة بقيت على حالها. ففي عام 1994، بدأت أوكرانيا خروجها من العزلة التي كانت الولايات المتحدة قد فرضتها حين كانت أوكرانيا متردّدة بشأن أسلحتها النووية. وفي نهاية المطاف، صارت أوكرانيا تشقّ لنفسها بالتدريج دورًا في المنطقة. كان ثمة مكاسب عدة في العلاقات الأوكرانية - الروسية - الأميركية - الأوروبية في تلك الفترة، كان أهمها توقيع معاهدة الصداقة. وكذلك، لم يحدث أيٌّ من الأخطار الكبرى. فتوسّع الناتو، على الرغم من معارضة روسيا القوية له، قد تحقّق ضمن سياق القانون التأسيسي بين الناتو وروسيا، وميثاق الناتو وأوكرانيا، اللذين ساهما في طمأنة الجميع.

وفي الوقت ذاته، أُزيلت مخاطر قليلة تهدّد أوكرانيا، وبقيت مشكلات داخلية كثيرة بلا حل. ومع أنّ موسكو وقّعت معاهدة تعد باحترام استقلالية أوكرانيا، فإنّ كثيرًا من أفعال روسيا وتصريحاتها جعلت الالتزام موضع شك. إذ كرّر سياسيون بارزون مطالبهم بالقِرم، وبمواصلة الضغط الاقتصادي، فضلًا عن أنّ

روسيا استمرت في افتراض أنّ دمج المنطقة تحت الهيمنة الروسية أمر لازم وحتمي في آن معًا.
وعلاوة على ذلك، تطوّرت سياسة أوكرانيا الداخلية بأنحاء سهّلت التأثير الروسي المستقبلي. فبقيت الدولة ضعيفة ومُقيَّدة بجماعات المصالح. وقد قوّضت الانقسامات المناطقية والمؤسساتية المساعي لبناء أغلبية فاعلة قوية في البرلمان. وبالنتيجة، ضخّم كوتشما السلطة التنفيذية على حساب البرلمان، بحيث بدأ سياسة في أوكرانيا تشبه النظام الرئاسي الفائق في روسيا. وتزايدت القيود التي تكبّل الحكومة الأوكرانية على يد ثلّة من الجماعات الأوليغارشية المتنافسة المنخرطة في انتهاز فرص السعي وراء الريع، حيث كانت أهمها الطاقة التي كانت شديدة الارتباط بروسيا.
تدهورت العلاقات بين روسيا والغرب، وفي حين بدا هذا مفيدًا لأوكرانيا على المدى القصير، فإنها ستقع لاحقًا في الهوّة التي كانت تتّسع. كانت منابع تصاعد التوتر بين روسيا والغرب كثيرة: يوغسلافيا، والشيشان، وتوسّع الناتو، والريفانشية في روسيا، والأزمة الاقتصادية، وسياسة الطاقة، وغيرها. وتحت هذه العوامل كلها نجد تضادًا رئيسًا بين رؤية روسيا لنفسها بوصفها قوة عظمى تقليدية ومساعي أوروبا للتحرك خارج نطاق سياسة هذه القوة.
كانت كل مشكلة تُعقّد الأخرى، وغالبًا ما يحدث التعقيد في أسوأ لحظة ممكنة. وكما أوضحنا في بداية الفصل، بدأ عام 1994 بداية إيجابية بالنسبة إلى الغرب، وروسيا، وأوكرانيا، حينما اجتمعت اتفاقية نزع الأسلحة النووية مع تقديم المساعدات لأوكرانيا والالتزامات باحترام حدودها. ولكنّ هذا التطوّر الإيجابي أتى بعد شهر فحسب من الانتخابات البرلمانية الروسية في عام 1993 التي هزّت ثقة الجميع بشأن الإصلاح الروسي والتزامه بعلاقات ودية مع أوكرانيا والغرب. ولكن حالما وُقّعت اتفاقية نزع الأسلحة النووية، أعلن كلينتون نية توسّع الناتو. وفي الشهر التالي، أثارت فضيحة ألدرتش إيمز غضب الكونغرس الأميركي، وتسبّب القصف الصربي لسوق في سراييفو في وضع روسيا والناتو على طرفي نقيض في أكبر نزاع في حقبة ما بعد الحرب الباردة الجديدة.
وحصل الأمر ذاته تقريبًا مع نهاية هذه الفترة؛ أدّى استمرار توسّع الناتو خلال خمس سنوات، وقصف الحلف لصربيا، إلى استفحال أسوأ تصوّرات روسيا بشأن معنى توسّع الناتو. وأكّد التصاعد الوحشي للحرب في الشيشان بعدها بفترة وجيزة أسوأ مخاوف الغرب بشأن روسيا.
في كتابه الذي نُشر في عام 1994، كتب ريموند غارتوف، أحد أعظم الباحثين في العلاقات الأميركية - الروسية: "يجب على روسيا إدراك مسوؤلياتها الدولية والضوابط الملائمة لسعيها لمصالحها. ويجب على الولايات المتحدة، بدورها، أن تكون أكثر تفهّمًا لسعي روسيا لمصالحها القومية" [(288)]. في الوقت الذي كتب فيه غارتوف هذه الكلمات العقلانية، بات أصعب فأصعب على كل طرف الأخذِ بنصيحتِه. فقد تداخلت معضلة الأمن والتصورات المتضادة للوضع القائم

تداخلًا مُربِكًا. ورأت روسيا في كل حركة من حركات الولايات المتحدة أو الناتو نزعة عدائية تستلزم ردًا، بينما رأت الولايات المتحدة والناتو أنّ كل حركة روسية تقويضٌ لمراهناتهما، أكانت حركةً تعقّد وضع يوغسلافيا أو تُقلق أوكرانيا، وإشارة إلى هيمنة المحافظين على الوضع.

وبحلول عام 1999، كان الرئيس يلتسين، مفرط الضياع، يسلّم السلطة إلى الشاب المتحمس البراغماتي بوتين. وكان كلينتون سيغادر السلطة في العام التالي. ووعد كوتشما، الذي أعيد انتخابه توًا، باستقرار أكبر. لقد كانت التسعينيات فترة تحولات عصية على التصور ستُستعاد في الذاكرة استعادات مختلفة في أماكن مختلفة. كانت تلك الفترة، بالنسبة إلى الغرب، فترة انتصار بين الحرب الباردة وحروب حقبة ما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001. أما بالنسبة إلى روسيا، فقد كانت حقبة كارثة حقيقية، حينما طغى على سقوط الشيوعية انهيار اقتصاد روسيا وموقعها الدولي.

(164) مؤتمر الرئيس مع الرئيس الأوكراني ليونيد كرافتشوك في كييف، 12/1/1994، يُنظر:
"The President’s News Conference with President Leonid Kravchuk of Ukraine in Kiev," *The American Presidency Project*, 12/1/1994, accessed on 13/4/2022, at: https://bit.ly/3rlOcLY

(165) مؤتمر الرئيس مع زعماء مجموعة فيسيغراد (Visegrad) في براغ، 12/1/1994، يُنظر:
"The President’s News Conference with Visegrad Leaders in Prague," *The American Presidency Project*, 21/1/1994, accessed on 13/4/2022, at: https://bit.ly/3EawMY7

(166) طُرحت هذه المحاجّة من جانب جون ميرشايمر، ينظر:
John J. Mearsheimer, "The Case for a Ukrainian Nuclear Deterrent," *Foreign Affairs*, vol. 72, no. 3 (Summer 1993), pp. 50 - 66.

(167) "The President’s News Conference with President Boris Yeltsin of Russia in Moscow," *The American Presidency Project*, 14/1/1994, accessed on 13/4/2022, at: https://bit.ly/3rjJHli

(168) Ibid.

(169) Zbigniew Brzezinski, "The Premature Partnership," *Foreign Affairs*, vol. 73 (March - April 1994), p. 76.

(170) Ibid., p. 79.

(171) Ibid., p. 80.

(172) Andrei Kozyrev, "The Lagging Partnership," *Foreign Affairs*, vol. 73 (May - June 1994), p. 60.

(173) تبعًا لتشديد مارلين لارويل، لا ينبغي لنا المبالغة في تناغم "مدارس" الفكر هذه أو تأثيرها المباشر في السياسة الخارجية. ينظر:
Marlene Laruelle, "Russia as a 'Divided Nation,' from Compatriots to Crimea," *Problems of Post - Communism*, vol. 62 (2015), p. 63.

يتوافق التصنيف المطروح هنا مع أدبيات كثيرة حول السياسة الخارجية الروسية بعد السوفياتية. من أجل تصنيفات مختلفة ولكنْ مقارِبة، ينظر:
Andrei Tsygankov, "Rediscovering National Interests after the 'End of History': Fukuyama, Russian Intellectuals, and a Post - Cold War Order," *International Politics*, vol. 39 (December 2002), pp. 423 - 446; Stephen White, "Elite Opinion and Foreign Policy in Post Communist Russia," *Perspectives on European Politics and Society*, vol. 8, no. 2 (June 2007), pp. 147 - 167.

يستخدم تد هوف نسخة ثلاثية ("ليبراليون"، "محافظون"، "وسطيّون")، ويخلص بأنّ الوسطيّين (الذين يقابلون "الدولتيين" في تصنيفي الرباعي) كانوا مهيمنين مع نهاية عام 1992. ينظر:
Ted Hopf, "Identity, Legitimacy, and the Use of Military Force: Russia's Great Power Identities and Military Intervention in Abkhazia," *Review of International Studies*, vol. 31 (2005), pp. 225 - 243.
من أجل تحليل يصل إلى عام 2016، ينظر:
Mariya Y. Omelicheva & Lidiya Zubytska, "An Unending Quest for Russia's Place in the World: The Discursive Co - evolution of the Study and Practice of International Relations in Russia," *New Perspectives*, vol. 24, no. 1 (2016), pp. 19 - 51.
(174) Michael E. Aleprete, Jr., "Minimizing Loss: Explaining Russian Policy: Choices during the Ukrainian Crisis," *Soviet and Post - Soviet Review*, vol. 44 (2017), p. 59.
(175) Brian D. Taylor, "The Code of Putinism," *PONARS Eurasia Policy Memo*, no. 399 (November 2015).
تُحيل مفردة "درزافنوست" (Derzhavnost) على حالة امتلاك - وإقرار الآخرين بامتلاك - مكانة واضحة كقوّة عظمى.
Seva Gunitsky & Andrei P. Tsygankov, "The Wilsonian Bias in the Study of Russian Foreign Policy," *Problems of Post - Communism*, vol. 65, no. 6 (2018), p. 385.
في خطاب كانون الأول/ديسمبر 1999، المُقتبَس أدناه، استخدم بوتين مفردة "غوسودارستفنيتشيستفو" (gosudarstevennichestvo) للدلالة على دولة قوية، ومفردة "درزافنوست" حين ناقش روسيا بوصفها قوة عظمى.
(176) Strategicheskaia tsel' - sozdat' protsvetaiushchuiu stranu:" Vystuplenie Prezidenta Rossii v Federal'nom Sobranii," *Rossiiskaya Gazeta*, 25/2/1994; Jim Headley, "Sarajevo, February 1994: The First Russia - NATO Crisis of the Post - Cold War Era," *Review of International Studies*, vol. 29, no. 2 (April 2003), p. 222.
(177) Henry E. Hale, "Russian Nationalism and the Logic of the Kremlin's Actions on Ukraine," *The Guardian*, 29/8/2014.
(178) Andranik Migranyan, "Russia and the Near Abroad: Setting a New Foreign Policy Course for the Russian Federation," *Nezavisimaya Gazeta*, 12/1/1994, pp. 1, 4;
مترجم في:
Current Digest of the Russian Press (March 1994), pp. 1 - 4.

(179) Vladimir Nadein, "SShA Opasayutsya Vozrozhdeniya Rossiiskogo Imperializma I Obeshchayut Pozabotit’sya ob Ukrainye," *Izvestiya*, 8/2/1994, p. 3.

(180) Stanislav Kondrashov, "Ukhod Vernogo Andreya: Pochemu i chto dal’she?," *Izvestiya*, 10/1/1996, p. 3.

(181) Vladimir Kuznechevsky & Aleksandr Krasulin, "Yevgenii Primakov Ne Ukhodit ot Ostrykh Voprosov," *Rossiiskaya Gazeta*, 16/1/1996, p. 7.

(182) Vladimir Putin, "Rossiya na Rubezhe Tysyacheletii," *Nesavisimaya Gazeta*, 30/12/1999.

(183) Andranik Migranyan, "Ukraina Nakanune Presidentskykh Vyborov: Predstoyashchie vybory v Belorussii I na Ukraine kak vyzov dlya Rossii," *Nezavisimaya Gazeta*, 22/6/1994, pp. 1, 3.

(184) Taras Kuzio, *Ukrainian Security Policy*, Washington Papers #167 (Westport, CT: Praeger, 1995), p. 37.

(185) Taras Kuzio, *Ukraine - Crimea - Russia: Triangle of Conflict* (Stuttgart: Ibidem - Verlag, 2007), pp. 40 - 57.

(186) تُمحّص هذه الظاهرة بتفصيل أكبر في:
Paul D’Anieri, "Ethnic Tensions and State Strategies: Understanding the Survival of the Ukrainian State," *Journal of Communist Studies and Transition Politics*, vol. 23, no. 1 (March 2007), pp. 4 - 29.
حين فقدت تلك النّخب الشرقية السيطرة على الحكومة الأوكرانية في عام 2004، غازل بعضهم (بمن فيهم يانوكوفيتش) النزعة الانفصالية. وقد تكرّر الأمر مجددًا في عام 2014.

(187) Leonid Kuchma, "Ukrayina Vidkryta dlya Spivrobitnytstva" (speech to the representatives of the diplomatic corps), 22/7/1994, in: Leonid Kuchma, *Kroky Stanovlennya Natsional’noyi Ekonomiky 1994 - 2004 Roky, Knyha Persha, Podolannya Kryzy Radykal’ni Ekonomichni Reformy 1994 - 1999* (Kyiv: Lybid’, 2008), p. 49.

(188) Tor Bukkvoll, "Defining a Ukrainian Foreign Policy Identity: Business and Geopolitics in the Formulation of Ukrainian Foreign Policy 1994 - 1999," in: Jennifer D. P. Moroney, Taras Kuzio & Mikhail Molchanov (eds.), *Ukrainian Foreign and Security Policy: Theoretical and Comparative Perspectives* (Westport, CT: Praeger, 2002); Rosaria Puglisi, "Clashing Agendas? Economic Interests, Elite Coalitions and Prospects for Co - operation between Russia and Ukraine," *Europe - Asia Studies*, vol. 55, no. 6 (2003), pp. 827 - 845; Hans van Zon, "Political Culture and Neo -

Patrimonialism under Leonid Kuchma," *Problems of Post - Communism*, .vol. 52, no. 5 (2005), pp. 12 - 22

(189) .Puglisi, p. 836

(190) Ibid., pp. 834 - 837; Taras Kuzio, "Neither East nor West, Ukraine's Security Policy under Kuchma," *Problems of Post - Communism*, vol. 52, .no. 5 (September - October 2005), p. 60

(191) مُقتبَس من:

.Bukkvoll, p. 13

(192) ."Kuzio, "Neither East nor West

(193) بخصوص دور أوليغارشيي أوكرانيا في تجارة الغاز، ودور تجارة الطاقة في العلاقات الأوكرانية - الروسية، ينظر:

Anders Åslund, *How Ukraine Became a Market Economy and Democracy* (Washington, DC: Peterson Institute for International Economics, 2009), ch. 4; Margarita Balmaceda, *Energy Dependency, Politics and Corruption in the Former Soviet Union* (Abingdon, Oxon: Routledge, 2009); Margarita Balmaceda, *The Politics of Energy Dependency: Ukraine, Belarus, and Lithuania between Domestic Oligarchs and Russian Pressure* (Toronto: .University of Toronto Press, 2013)

(194) .Balmaceda, *Energy Dependence, Politics and Corruption*, p. 34

(195) .Puglisi, p. 840

(196) Roman Wolczuk, *Ukraine's Foreign and Security Policy 1991 - 2000* .(London: Routledge Curzon, 2003), p. 66

يشير إلى أنّ أوكرانيا وقّعت على 558 وثيقة فقط (71 في المئة)، وألحقت تحفّظات بـ 81 منها، من بين 786 وثيقة وقّعتها رابطة الدول المستقلّة بين عامي 1992 و1997. ومن بين الـ 558 وثيقة موقَّعة، كانت 65 منها تستلزم تصديقًا برلمانيًا، لم تحظ به إلا 15 وثيقة فقط.

(197) Anatoly Zlenko, "The Foreign Policy of Ukraine: Principles of Shaping and Problems of Implementing It," *International Affairs* (Moscow) .(January 1994), pp. 12 - 18

(198) .Ibid., p. 17

(199) .Kozyrev, p. 69

(200) Nuzhdaetsya Li v Korrectirovkye Pozitsiya Zapada?," *Rossiiskaya*" .*Gazeta*, 22/9/1994, p. 1

(201) David Hearst, "Russia Directs Salvo at the West: Yeltsin's Intelligence Chief Gets Blunt about 'Double Standards'," *The Guardian*, 22/9/1994, p. .13

(202) أكّد بريماكوف أنّ روسيا لم تشارك في حفظ السلام إلا بدعوة من حكومات الدول، على النقيض من الولايات المتحدة التي تدخّلت من دون موافقة حكومات تلك الدول.

(203) John M. Goshko, "Yeltsin Claims Russian Sphere of Influence: Regional Peacekeeping Role Asserted," *The Washington Post*, 27/9/1994, p. A10.

(204) Sergei Kortunov, "Russia in Search of Allies," *International Affairs* (Moscow), vol. 42, no. 3 (1996), p. 148.

(205) Wolczuk, p. 63.

(206) Tatyana Ivzhenko, "Solana Na Ukraine i v Pribaltike," *Nezavisimaya Gazeta*, 17/4/1996, p. 1.

(207) نوقشت هذه الحادثة بالتفصيل في:

Kuzio, *Ukraine - Crimea - Russia*, pp. 129 - 140.

(208) Kuzio, *Ukrainian Security Policy*, p. 38.

(209) الاقتباسات من وكالتَي: AP, 25/2/1994; Holos Ukrainy, 1/3/1994، وكلتاهما مُقتبستان من:

Kuzio, *Ukraine - Crimea - Russia*, p. 135.

(210) Kuzio, *Ukrainian Security Policy*, p. 39.

(211) Vladimir Gavrilenko & Anatolii Polyakov, "Sobytiya i Kommentarii: Led Vokrug Kryma, Pokhozhe, Tronulsya," *Krasnaya Zvezda*, 26/5/1994, p. 3.

(212) Nikolay Semenov, "Meshkov Stremitsyak 'Nulyevomu' Variantu, Parlament Kryma Eto ne Ustraivaet," *Izvestiya*, 24/9/1994, p. 2.

(213) Yanina Sokolovskaya, "… A Kiev Daet Krymskim Vlastyam 40 Dney na Razmyshleniya," *Izvestia*, 24/9/1994, p. 2.

(214) *Reuters*, 19/2/1994; Kuzio, *Ukrainian Security Policy*, p. 38.

(215) Dmitry Kuznets, "Russian Politicians Don’t Intend to Take Sevastopol: An Official in the Russian President’s Administration Supports Leonid Kuchma’s Position," *Sevodnya*, 25/8/1994, p. 2; *Current Digest of the Russian Press*, vol. 46, no. 34 (September 1994), p. 22.

(216) مُقتبَس من:

Viktor Yadukha and Konstantin Parishkura, "'Zero Option' Remains Up in the Air: Both Sides Assert They Are Ready for Talks," *Sevodnya*, 14/9/1994, p. 1, in *Current Digest of the Russian Press*, vol. 46, no. 37 (October 1994), pp. 6 - 7.

(217) Kuzio, *Ukrainian Security Policy*, p. 38.

(218) Wolczuk, *Ukraine’s Foreign and Security Policy*, pp. 30 - 31, 37.

(219) Georgy Bovt & Natalya Kalashnikova, "Russian - Ukrainian Talks: Agreements with Ukraine Might Be Reconsidered," *Kommersant - Daily*, 20/4/1995, p. 1; *Current Digest of the Russian Press*, vol. 47, no. 16 (May 1995), p. 24.

(220) Ibid., p. 24.

(221) Stanislav Kondrashov, "Diplomaticheskoe Evangelie ot Yevgeniya v Kanun Vtorogo Votsareniya Boryisa," *Izvestia*, 9/8/1996, p. 3.

(222) Wolczuk, *Ukraine's Foreign and Security Policy*, p. 31.

(223) Kuzio, *Ukraine - Crimea - Russia*, p. 76.

(224) مُقتبَس من:

Ibid., 75 - 76.

(225) *Kommersant*, 13/10/1996, p. 3.

(226) Kuzio, *Ukraine - Crimea - Russia*, p. 110.

(227) Ibid., p. 112.

(228) James Sherr, "Russia - Ukraine Rapprochement? The Black Sea Fleet Accords," *Survival*, vol. 39, no. 3 (Autumn 1997), p. 28.

(229) الدستور الأوكراني، الفصل xv، الفقرة 14.

(230) Kuzio, *Ukraine - Crimea - Russia*, p. 33.

(231) *Vseukrainskiye Vedomosti*, 15/1/1997; Kuzio, *Ukraine - Crimea - Russia*, p. 34.

(232) Mike Bowker, "The Wars in Yugoslavia: Russia and the International Community," *Europe - Asia Studies*, vol. 50, no. 7 (1998), pp. 1245 - 1261.

(233) Evgeniy Fadeev, "Stervyatniki," *Pravda*, 11/8/1993, p. 7.

(234) Maksim Iusin, "Posle tragedii v Saraevo NATO skloniaetsia k reshitel'nym deistviiam protiv serbov: Moskva prizyvaet k sderzhannosti," *Izvestiia*, 8/2/1994, pp. 1, 3.

(235) Sergei Sidorov, "Vzryv v Sarayevo: Provokatsiya Musul'manskikh Ekstremistov," *Krasnaya Zvezda*, 10/2/1994.

في مقالة لاحقة اقتبست كلام سلوبودان ميلوسيفيتش، شدّد الكاتب ذاته على الحاجة إلى تحليل "مَنْ من الأطراف المتحاربة في البوسنة قطف منافع سياسية من الجريمة".

Sergei Sidorov, "Iz Belgrada: Serby Prizyvayut Moskvu Dovesti do Kontsa Rassledovanie Vzryva v Sarayevo," *Krasnaya Zvezda*, 16/2/1994.

(236) Vasiliy Kononenko, "V Moskvye Meidzhoru Prishlos' Opravdyvat'sya za Neterpenie Zapada v Bosniiskom Konfliktye," *Izvestiia*, 16/2/1994, p. 3.

(237) Headley, pp. 213 - 215.

(238) Ibid., p. 220; Kozyrev, "The Lagging Partnership," p. 66.

(239) Douglas Jehl, "A Question of Espionage: Clinton Cautious in Rebuking Russia," *The New York Times*, 24/2/1994, p. B8; Daniel Williams, "U.S. Calls End to Spy Incident: Administration Shifts to 'Basics' on Russia," *The Washington Post*, 1/3/1994, p. A12.

(240) "Clinton Warns Russia on Spying but Won't Freeze Aid," *St. Louis Post - Dispatch*, 24/2/1994, p. 1A.

(241) Raymond L. Garthoff, *The Great Transition: American - Soviet Relations and the End of the Cold War* (Washington, DC: Brookings Institution, 1994), p. 790.

(242) *Rossiiskaya Gazeta*, 14/9/1995; Bowker, "The Wars in Yugoslavia," p. 1254.

(243) Nikolay Krivomazov, "Segodnya - Serbiya, Zavtra - Rossiya," *Pravda*, 14/9/1995.

(244) A. Pushkov, "Golos Rossii Dolzhen Zvuchat' Na Balkanakh" [interview with Churkin], *Moskovskie Novosti*, 21/3/1993, p. 15; Headley, p. 212.

(245) Konstantin Eggert, "'Derzhavnaya' Vneshnaya Politika Stoit Slishkom Dorogo," *Izvestia*, 16/12/1995, p. 3.

(246) Ibid.

(247) James M. Goldgeier, "NATO Expansion: Anatomy of a Decision," *The Washington Quarterly*, vol. 21 (Winter 1998), p. 86; James M. Goldgeier, *Not Whether but When: The US Decision to Enlarge NATO* (Washington, DC: Brookings Institution Press, 1999).

(248) كلام كلينتون مُقتبَس من:

Vladimir Skachko, "Kiev Nadeetsya Na Poddershku Vashingtona," *Nezavisimaya Gazeta*, 12/5/1995, p. 1.

(249) Vitaly Panov, "Amerikanskii Zhuravl' Protiv Iranskoi Sinitsy," *Rossiiskaya Gazeta*, 11/3/1998, p. 7.

(250) كلام السفير الأوكراني في بلجيكا فولوديمير فاسيلنكو مُقتبَس من:

Wall Street Journal, 7 - 8/1/1994; Kuzio, Ukrainian Security Policy, p. 57.

ينقل ستيفن بايفر أنّ نائب وزير الشؤون الخارجية بوريس تاراسيوك (Borys Tarasiuk) شدّد، في زيارة إلى واشنطن في تشرين الأول/أكتوبر 1994، على الخوف من أن "تُترَك أوكرانيا منطقة محرّمة [بين جيشين متصارعين] أو منطقة قلاقل رمادية".

Steven Pifer, *The Eagle and the Trident: US - Ukraine Relations in Turbulent Times* (Washington, DC: Brookings Institution Press, 2017), p.

.92

(251) Zlenko, "The Foreign Policy of Ukraine," p. 16.

(252) Kuzio, *Ukraine - Crimea - Russia*, pp. 81 - 82.

(253) Arkadiy Moshes, "Zybkii neutralitet Ukrainy," *Moskovskiye Novosti*, no. 26, 30/6 - 7/7/1996, p. 10.

(254) Aleksandr Koretsky, "NATO Border Could Come Up to Belgorod: Kiev Wants into NATO Despite Older Brother's Wishes," *Sevodnya*, 22/3/1997, pp. 1, 4; *Current Digest of the Russian Press*, vol. 49, no. 12 (April 1997), pp. 17 - 18.

(255) Pifer, pp. 94 - 95.

(256) Mikhail Tretyakov, "So Stratigicheskim Sotrudnichestvom Pridetsya Podolzhdat," *Pravda*, 24/3/1994, p. 3.

(257) Roman Wolczuk, "Polish - Ukrainian Relations: A Strategic Partnership Conditioned by Externalities," in: David H. Dunn and Marcin Zaborowski (eds.), *Poland: A New Power in Transatlantic Security* (London: Frank Cass, 2003), p. 146.

(258) Elizabeth Pond, "Poland and Ukraine Learn to Be Friends," *Wall Street Journal*, 26/6/1996, p. 8.

(259) يمكن مطالعة نص ميثاق أوكرانيا - الناتو في الموقع الرسمي للتحالف، في: https://bit.ly/3O6hasZ؛ بخصوص حصيلة هذا الميثاق، ينظر:

James Greene, "NATO - Ukraine Distinctive Partnership Turns Twenty: Lessons to Take Forward," *NATO Review* (April 2017).

يمكن مطالعة نص ميثاق أوكرانيا - الناتو في: https://bit.ly/3w7b3xq

(260) Sergey Il'chenko, "Rossiya - NATO - Ukrayina: Kuchma Shantazhiruyet Moskvu," *Pravda - 5*, 30/5/1998.

اعتقد إلتشنكو أنّ كوتشما كان يبتزّ القيادة الروسية: إنْ لم تحصل أوكرانيا على مساعدة اقتصادية أكبر، ستنضمّ إلى الناتو وستكون هناك "دبابات من الناتو على حدود منطقة سمولينسك".

(261) Greene.

(262) Vitaly Portnikov, "Partnerstvo Radi Ukrainy: Vpustyat li Kiev v evropeiskuyu gostinuyu?," *Nezavisimaya Gazeta*, 12/2/1994, p. 1.

(263) من أجل تحليل تفصيلي لوجهة نظر روسيا حول توسع حلف الناتو، يُنظر:

J. L. Black, *Russia Faces NATO Expansion: Bearing Gifts or Bearing Arms* (Lanham, MD: Rowman & Littlefield, 2000).

(264) Alexei Pushkov, "Vneshnyaya Politika Rossii," *Nezavisimaya Gazeta*, 16/11/1995, pp. 1, 5.

(265) Robert J. Art, "Creating a Disaster: NATO’s Open Door Policy," *Political Science Quarterly*, vol. 113, no. 3 (1998), pp. 383 - 384.

يوصي روبرت آرت بتنسيق أوروبي جديد بديل من توسّع الناتو، ينظر: ص 399 وما بعدها.

(266) Stephen M. Walt, "NATO Owes Putin a Big Thank - You," *Foreign Policy*, 4/9/2014.

(267) مقتبَس من:

Roman Solchanyk, *Ukraine and Russia: The Post - Soviet Transition* (Lanham, MD: Rowman & Littlefield, 2001), p. 92.

(268) Ibid., pp. 92 - 93.

(269) Leonid Kuchma, "Ukrayina i Maibutnye Yevropy," 8/2/1996; Leonid Kuchma, *Kroky Stanovlennya Natsional’noyi Ekonomiky 1994 - 2004 Roky, Knyha Persha, Podolannya Kryzy Radykal’ni Ekonomichni Reformy 1994 - 1999* (Kyiv: Lybid’, 2008), p. 196.

(270) Lynch, *Misperceptions and Divergences*, pp. 10 - 11.

(271) Solchanyk, p. 94.

(272) Ibid., p. 93.

(273) Mikhail Melnik, "Kuchma Confident and Hopes to Win in First Round - Ukraine," *Itar - Tass Weekly News*, 29/10/1999.

(274) Andrew Wilson, *Virtual Politics: Faking Democracy in the Post - Soviet World* (New Haven, CT: Yale University Press, 2005).

(275) Paul J. Kubicek, "The European Union and Ukraine: Real Partners or Relationship of Convenience?," in: Paul J. Kubicek, (ed.), *The European Union and Democratization* (London: Routledge, 2004), pp. 150 - 173.

(276) *Ukrainian Weekly*, vol. 66, no. 52 (27 December 1998).

(277) Roman Wolczuk, *Ukraine’s Foreign and Security Policy*, p. 112.

(278) Zmishchnennya derzhavnosti ta Natsional’noyi Bezpeky - Osnova" Ekonomichnoyi Stratehiyi," 3/3/1999; Kuchma, *Kroky Stanovlennya*, p. 396.

(279) Andrey Vavilov, *The Russian Public Debt and Financial Meltdowns* (London: Palgrave Macmillan, 2010), ch. 5.

(280) ما يزال الجدل محتدمًا بشأن إذا ما كان الغرب يستحق اللوم حقًا. يلوم البعض نصائح الغرب، ويلوم آخرون حقيقة أن النصائح لم تُطبَّق بحذافيرها، بخاصة في السياسة الضريبية.

(281) Andrei Illarionov, "The Roots of the Economic Crisis," *Journal of Democracy*, vol. 10 (Spring 1999), pp. 68 - 69.

(282) Bill Clinton, "Transcript: Clinton Justifies U.S. Involvement in Kosovo," *CNN*, 13/5/1999.

(283) "Die Ukraine im Labilen Gleichgewicht; Einsicht folgt hysterischen Reaktionen auf Kosovo - Konflikt," *Neue Zuercher Zeitung*, 5/5/1999.

(284) ""Ukraine's Parliament Fails to Approve Anti - NATO Measures," *Associated Press*, 6/4/1999.

(285) G. A. Zyuganov, N. I. Ryzhkov & N. M. Kharitonov, "Usherb Neismernim Zayavlenie ob Ocherednom Predatl'stvye Interesov Mezhdunarodnoi Bezopasnosti," *Sovetskaya Rossiya*, 10/6/1999, p. 1.

(286) رويت هذه الحادثة في:
Strobe Talbott, *The Russia Hand: A Memoir of Presidential Diplomacy* (New York: Random House, 2002), p. 336.

(287) Fyodor Lukyanov, "Putin's Foreign Policy: The Quest to Restore Russia's Rightful Place," *Foreign Affairs*, vol. 95, no. 3 (May - June 2016), pp. 32 - 33.

(288) Garthoff, p. 792.

الفصل الرابع: أوتوقراطية وثورة

(1999 - 2004)

في 30 تشرين الثاني/نوفمبر 1999، بدأ ليونيد كوتشما ولايته الثانية رئيسًا لأوكرانيا. وقد وضع خطة برنامجه في خطابه في قصر أوكراايينا (Ukrayina). أوضح كوتشما أنّ استقلال بلاده مقدّس، وتابع كلامه مشدّدًا منذ البداية على أن روسيا أهم شركاء أوكرانيا، وأن كييف ستسعى لتقوية علاقتها مع حلف شمال الأطلسي "الناتو" ومع الولايات المتحدة الأميركية، وستعمل على الحصول على عضوية الاتحاد الأوروبي [(289)]. وفي كانون الأول/ديسمبر، إثر رحلة إلى الولايات المتحدة، رشّح كوتشما فيكتور يوشتشينكو رئيسًا للوزراء. نُظِر إلى اختيار يوشتشينكو على أنه كان ناتجًا من تأثير اجتماع بين كوتشما ونائب الرئيس الأميركي آل غور (Albert Gore)، فضلًا عن ضغط من صندوق النقد الدولي في خضمّ الحاجة إلى إعادة جدولة الديون [(290)]. أظهر تعيين يوشتشينكو جديّة أوكرانيا بشأن الإصلاح الاقتصادي، وصون ديمقراطيتها، وعلاقاتها مع الغرب.

كانت سياسة كوتشما الخارجية "متعددة التوجهات" شديدة البراغماتية. فلم يكن في إمكان أوكرانيا إدارة ظهرها لروسيا، ولكنّها لم تكن تثق بها، بل تتوق إلى علاقات أوثق مع أوروبا. وعمّقت إصلاحات يوشتشينكو الاقتصادية "التوجه" الأوروبي، غير أنّ إحكام قبضته على السلطة قوّض ذلك التوجه. فأشعل هذا الإحكام، الذي تجسّد بقتل الصحافي غيورغي غونغادزه، سلسلة الأحداث التي أفضت إلى الثورة البرتقالية في عام 2004. وفي نهاية عام 2000، كانت علاقة أوكرانيا مع الغرب تتدهور، مقابل تحسّن علاقاتها مع روسيا.

كانت الفترة الفاصلة بين إعادة انتخاب كوتشما رئيسًا لأوكرانيا وتنصيب فلاديمير بوتين رئيسًا موقتًا في روسيا وبين الثورة البرتقالية فترة محورية في ما يخص العلاقات بين أوكرانيا، وروسيا، والغرب. واتّسمت هذه الفترة بثلاثة تطوّرات مهمة. أولًا، برزت الصلة بين الجيوسياسة والدمقرطة؛ بفعل تأثير إحكام كوتشما على السلطة في العلاقات مع الغرب وروسيا، والتأثير المماثل لإزاحة بوتين للمعارضة في علاقات روسيا مع الغرب، وبفعل الثورة البرتقالية على الأخص. ثانيًا، قوّت الحرب الأميركية في العراق عزم روسيا على مقارعة الهيمنة الأميركية وأكّدت تركيز الولايات المتحدة على نشر الديمقراطية. ثالثًا، نبشت الثورة البرتقالية قضيتين كانتا مرتبطتين ارتباطًا ضئيلًا من قبل: محاولة أوكرانيا الاستقلال عن روسيا، وخلاف روسيا مع الغرب. لكن بعد عام 2004، لم يعد ثمة شك في وجود تنافس بين روسيا والغرب على أوكرانيا.

إحكام كوتشما قبضته على السلطة وتأثيرات السياسة الخارجية

ساعدت انتخابات 1999 كوتشما على مواصلة إحكام قبضته على السلطة. فبالاعتماد على قدرته على التحكم في الحصول على فرص السعي وراء الريع، تعاظمَ استغلاله للمقاضاة الانتقائية لمعاقبة المتحدّين المحتملين [(291)].

وقد شمل الأمر فرض ضغط أكبر على وسائل الإعلام المستقلة. في نواحٍ كثيرة، كان كوتشما يمارس سياسات تشابه سياسات بوتين في روسيا، مومئًا إلى الأوليغارشيين بأنّهم لن يستطيعوا الاحتفاظ بمكاسبهم التي كسبوها بالفساد، إلا حين يدعمونه. ولأسباب عديدة، ليس أقلها عدم تجذّر سلطته في الاستخبارات السوفياتية (KGB)، أخفق كوتشما في نهاية المطاف حيث نجح بوتين. ومن ثمّ، هبطت شعبية كوتشما السياسية، وتحوّل دعمه من غربي أوكرانيا إلى شرقيها. إلى جانب ذلك، فإنه قاسى أيضًا في السيطرة على الأوليغارشيين؛ فقد تنامت قوة المقربين منهم من الرئاسة، وتزايد تأثير أوليغارشيي دونباس الممثَّلين بحزب الأقاليم (Party of Regions).

تجسّد الضغط على وسائل الإعلام المستقلة بمقتل غونغادزه، وهو صحافي كان يعمل في "أوكرايينسكا برافدا" (*Ukrayinska Pravda*)، وهو موقع إلكتروني شبه مغمور منغمس في كشف فساد الحكومة. انزعج كوتشما من هذا الصحافي، فطلب من وزير الداخلية يوري كرافتشينكو (Yuriy Kravchenko): "اطرده، أبعده. سلّمه إلى الشيشان" [(292)]. وفي أيلول/سبتمبر 2000، اختفى غونغادزه، ثم عُثر على جثّته مقطوعة الرأس قرب كييف في تشرين الثاني/نوفمبر. أُكّد لاحقًا أن اغتياله جرى على يد فريق من ضباط وزارة الداخلية. ولم يُحسم الجدل بعد بشأن مسألة مَنْ أمر بقتله وكيف، ولكنّ اختفاءه عُدّ اعتداء على وسائل الإعلام، وكانت بقايا جثته المرعبة تحذيرًا وحشيًا للآخرين.

لقد أظهرت قضية غونغادزه أيضًا قدرة خصوم كوتشما، من النخبة، على الرد. ففي 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2000، شغّل أولكساندر موروز، زعيم الحزب الاشتراكي في أوكرانيا، ورئيس البرلمان، مقاطع صوتية يناقش كوتشما فيها رغبته في التخلص من غونغادزه. كُشف أن من سجّل الكلام كان أحد أفراد مفرزة كوتشما الأمنية، الميجور ميكولا ملنيتشينكو (Mykola Melnychenko). وانتشرت تكهّنات بشأن المسؤول عن التسجيلات، ولكن الحقيقة بقيت غامضة.

أطلقت التسجيلات حركة "أوكرانيا من دون كوتشما" التي كانت، من نواحٍ كثيرة، سلفًا للثورة البرتقالية [(293)]. وانضمّ موروز ويوليا تيموشينكو إلى الجمع بحركة "لجنة الخلاص الوطني". واندلعت سلسلة احتجاجات في الشوارع، وتنبأ موروز في شباط/فبراير أنّه في حزيران/يونيو: "سيكون لدينا دعم كافٍ إما لخلع الرئيس، أو لاستفتاء على طرح الثقة، أو أنه سيكون مرغمًا على الاستقالة ببساطة" [(294)]. ما حصل فعليًا كان انقسام المعارضة، وتأييد القوى الأمنية لكوتشما. وبقي أشهر سياسيي أوكرانيا، فيكتور يوشتشينكو، مخلصًا لكوتشما، حيث وقّعا معًا رسالة تنتقد لجنة الخلاص الوطني. واعتُقلت يوليا تيموشينكو بتهم تهريب (أُسقطت لاحقًا) عُدّت على نطاق واسع ذات أسباب سياسية. وحدّد محافظ كييف، أولكساندر أوميلتشينكو (Oleksandr Omelchenko)، مشروع بناء في الميدان، وحين اتفقت المعارضة على تنظيم مظاهرة كبيرة

في نيسان/أبريل 2001، عرقلت السلطات طرق التنقل إلى كييف، وأفشلت الاحتجاج [295].

مع ضعف شعبيّته، وجب على كوتشما البحث عن حلفاء. تسبّبت الانتخابات البرلمانية لعام 2002 في جعل حزب الأقاليم مفتاحه إلى التحالف. وعلى الرغم من تعاظم سلطة كوتشما، فإنه عجز عن تشكيل حزب مقرب من الرئاسة مثل حزب بوتين روسيا الموحّدة (United Russia)، أو تشكيل ائتلاف موثوق موالٍ للرئاسة من أحزاب أخرى (مثل بوتين الذي ضَمِن تعاون الحزب الديمقراطي الليبرالي والحزب الشيوعي). وبدلًا من هذا، اعتمد كوتشما بقوة على حزب الأقاليم. كان إقليم دونيتسك المنطقة الوحيدة التي حاز فيها حزب كوتشما "زا يدينو أوكراينو" (Za Yedinu Ukrainu) [296] أعلى الأصوات في اقتراعات التمثيل النسبي. والأمر الأهم هو أن دونباس قدّمت الكثير من النواب المختارين في المقاطعات التي تكون حصتها عضوًا واحدًا فقط، حيث كان نجاح حزب كوتشما أكبر (فاز بـ 86 مقعدًا من أصل 225). كانت الانتخابات هزيمة لكوتشما من نواحٍ كثيرة، غير أنّه تمكّن من إبقاء سيطرته على البرلمان، عبر الجمع بين الأعضاء المنتخبين في حزبه وحزب الأقاليم مع مستقلين يرغمهم أو يرشوهم للانضمام إليه. ولكن كان ثمة انتقال في السلطة من عصبة دنيبروبتروفسك التي يقودها كوتشما إلى عصبة دونيتسك التي يقودها فيكتور يانوكوفيتش الذي عيّنه كوتشما رئيسًا للوزراء.

كان صعود عصبة دونيتسك وذراعها السياسية، حزب الأقاليم، من بين أهم التطورات في ولاية كوتشما الرئاسية الثانية؛ إذ أعادت رسم توازنات القوة في أوكرانيا وقاعدة الدعم السياسية للسياسات الموالية لروسيا. كانت عصبتا كييف ودنيبروبتروفسك مهيمنتين في التسعينيات، بينما كانت دونيتسك عرضة للتنازع. كانت دونيتسك أغزر مناطق أوكرانيا سكانيًا؛ وبرز أوليغارشها الأبرز، رينات أحمدوف (Rinat Akhmetov)، بوصفه أثرى رجل في أوكرانيا، كما صاغت دونيتسك حزب الأقاليم ليكون أبرع حزب من بين الأحزاب الأخرى في البلاد من حيث تحويل المناصرة إلى أصوات اقتراعية وسلوك حزبي. فتسبّبت هذه الخلطة في جعل صعود الحزب أمرًا حتميًا. ويُسهم صعود حزب الأقاليم في تفسير اختيار فيكتور يانوكوفيتش ليصبح خليفة كوتشما في الانتخابات الرئاسية لعام 2004، بدلًا من شخص آخر أكثر حنكة، أو أكثر شعبية، أو أكثر قبولًا.

ومثّل صعود حزب الأقاليم أيضًا تحوّلًا أساسيًا في الائتلاف الداخلي الداعم لعلاقات أفضل مع روسيا. كان الحزبان الشيوعي والاشتراكي يقودان الفريق الموالي لروسيا في التسعينيات الذي كان يحظى بدعم كبير في البرلمان، ولكن ليس في السلطة التنفيذية. دعم حزب الأقاليم علاقات جيدة مع روسيا تستند إلى مصالح اقتصادية أوليغارشية، لا على الأيديولوجيا أو النوستالجيا.

وقد ساعد اعتماد كوتشما على حزب الأقاليم وأوليغارشييه القوات الموالية لروسيا في تكريس موطئ قوي في السلطة التنفيذية [(297)].
الأمر الذي لا يقل أهمية هو أن صعود حزب الأقاليم، بخاصة الانتقال من يوشتشينكو إلى أناتولي كيناخ (Anatoliy Kinakh)، ومن ثم يانوكوفيتش في منصب رئيس الوزراء، غير التوازن المناطقي كليًّا في حكومة كوتشما، مُقصيًا غربي أوكرانيا. "أربك صعود عصبة دونيتسك التوازن الدقيق بين غربي أوكرانيا وشرقيها" [(298)].
وقد توازى أوج إحكام كوتشما على السلطة ومن ثم انحساره مع مدى قدرته على السيطرة على العُصَب الأوليغارشية المتنوعة. وفي غضون ذلك، كان بوتين في روسيا أكثر نجاحًا في إبقاء الأوليغارشيين في قبضة الدولة. أسهم هذا الأمر في تفاوت جديد في العلاقات الروسية - الأوكرانية: باتت الدولة الروسية أقوى بينما بقيت أوكرانيا على ضعفها. كان في إمكان بوتين، في روسيا، مقاومة ضغط الشركات، بل تمكّن حتى من جعلها تخدم مصالحه أو مصالح الدولة. أما كوتشما فقد تدهورت قدرته على فعل مثل ذلك في أوكرانيا. فكان أن أدّى هذا إلى اتّساع مدى التأثير الروسي. فتحكّمت الحكومة الروسية في الشركات الروسية التي اشترت أو أثّرت في الشركات الأوكرانية التي استولت على الدولة الأوكرانية شيئًا فشيئًا. كان صندوق النقد الدولي يصرّ على انفتاح أوكرانيا أكثر في وجه الاستثمار الأجنبي، وعلى برنامج خصخصة يتيح أصولًا مالية أكثر [(299)]. وفي الوقت ذاته، كان لدى أوليغارشيي أوكرانيا دوافع قوية لمنع نمط الاندماج الموسّع الذي سيسمح لأوليغارشيي روسيا وشركاتها، المدعومة بسلطة الدولة الروسية، من فعل ما كانوا هم يفعلونه بالأطراف الأضعف في أوكرانيا.

تدهور العلاقات مع الغرب

أدّت مسألة الديمقراطية دورًا متناميًا في مدى قدرة أوكرانيا على اختيار اصطفافاتها السياسية. وقد قوّضت مساعي كوتشما للسيطرة على السياسة داخليًا العلاقات مع الغرب؛ ما تركه أكثر تبعية لروسيا. وفي أيلول/سبتمبر 2000، أعفى كوتشما بوريس تاراسيوك من رئاسة الوزراء، في ما بدا على نطاق واسع بأنه تحوّل يبتعد من الغرب ويقترب من روسيا [(300)]. ومن ثمّ، خرج يوشتشينكو من الحكومة في نيسان/أبريل 2001. وفي حين حظي يوشتشينكو بمديح الإصلاحيين وباحترام الخارج، كان مكروهًا من يساريي أوكرانيا بسبب إصلاحاته الاقتصادية، وكان الحزب الشيوعي - في نهاية حركة "أوكرانيا من دون كوتشما"، قد دعم تصويتًا لنزع الثقة نجح في إطاحة يوشتشينكو من منصب رئيس الوزراء، وبإزاحته خسر الغرب الزعيم الأوكراني الذي حظي بأكبر ثقة غربية؛ ما دفعه إلى صفوف المعارضة.

وعلى الرغم من هذه الخطوات، وهذه المساعي المتزايدة لتعزيز العلاقات مع روسيا، واصل كوتشما القول إن الاندماج مع الغرب كان أولوية قصوى. ففي شباط/فبراير 2002، وضع أجندة لأوكرانيا كي تحقّق شروط الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي بحلول عام 2011، وفي أيار/مايو 2002، ناقش مجلس الأمن القومي والدفاع الحاجة إلى "البدء بتنفيذ عملي لمسار الانضمام إلى الناتو" [(301)].

كانت الولايات المتحدة، والغرب عمومًا، يحاولان فرض خيار ضيق على كوتشما؛ إذ دعما مساعيه لصون استقلالية أوكرانيا عن روسيا مع رفضهما نزعاته التسلطية. بعد لقائه بكوتشما في كييف في حزيران/يونيو 2001، نقل وزير الدفاع الأميركي دونالد رامسفلد (Donald Rumsfeld) أن كوتشما طمأنه بأن أوكرانيا "ستواصل مسار ديمقراطية النموذج الغربي"، وستجري تحقيقًا شاملًا بشأن مقتل غونغادزه [(302)]. وقال رامسفلد: نُقرّ بعدم وجود كتاب ينص على كيفية انتقال أمّة من الشيوعية إلى مؤسسات سياسية واقتصادية حرة [...] ولكن ما أعرفه حق المعرفة هو أن العلاقات تستلزم رعاية وإدارة وتقوية، وهم [الأوكرانيون] يميلون بقوة إلى بدء علاقة مع الناتو، ومع الولايات المتحدة، ومع جيرانهم ومع البلدان الأخرى [(303)].

ولكن العلاقة مع الولايات المتحدة ساءت. ففي خريف عام 2002، حالما كانت واشنطن تُجهّز لمهاجمة العراق، كشفت وزارة الخارجية الأميركية أن تسجيلات ملنيتشينكو أظهرت أن كوتشما وافق على بيع منظومات كولتشوغا (Kolchuga) للدفاع الجوي للعراق. غضبت إدارة بوش التي كانت تصبّ كامل تركيزها على العراق. وقال الناطق باسم وزارة الخارجية ريتشارد باوتشر (Richard Boucher): "دفعنا التأكد من صدقية هذا التسجيل إلى إعادة تقييم سياستنا تجاه أوكرانيا، بخاصة تجاه الرئيس كوتشما. أجرينا توقيفًا مؤقتًا في الالتزامات الجديدة الخاصة بمساعدات قانون دعم الحرية التي تتلقاها الحكومة المركزية في أوكرانيا في أثناء مواصلتنا لهذه المراجعة [...] سنوقف مؤقتًا البرامج الموجّهة إلى سلطات الحكومة المركزية" [(304)].

لم تكن هذه التطورات لتحصل في وقت أسوأ بالنسبة إلى آمال كوتشما في الحصول على التزام بإمكانية انضمام أوكرانيا إلى الناتو يومًا ما. وقد سعى للتكفير عن خطئه عبر إرسال قوة عسكرية صغيرة، ولكن مهمة رمزيًّا (1650 جنديًا) لدعم التحالف الأميركي في العراق، على الرغم من الاحتجاج الداخلي. وواصل المسؤولون تكرار هدفهم في الانضمام إلى الناتو في وثائق عديدة، بل في قرارات برلمانية إلى أواسط عام 2004 [(305)]. ولكن لم تتحقّق آمال كوتشما في حصول بلاده على "خطة عمل العضوية"، بل وقّعت أوكرانيا والناتو "خطة عمل" في تشرين الثاني/نوفمبر 2002، مع حذف الكلمة الجوهرية: "العضوية" [(306)]. وقد استلزمت هذه الخطة إصلاحات واسعة من أوكرانيا من دون أدنى التزام بعضوية في المستقبل. فكانت خيبة أمل بالنسبة إلى كوتشما. أما

بالنسبة إلى أوكرانيا والناتو، فقد عُدّ الالتزام بتعميق العلاقات خطوة مهمة لمواجهة الضغط الروسي على كييف، وفي كانون الأول/ديسمبر 2003، امتدح وزراء دفاع الناتو تقدّم أوكرانيا في الإصلاح العسكري [(307)].

تحطّمت علاقات كوتشما مع الغرب أكثر مع تزايد مساعيه لإحكام قبضته على السلطة. وأخيرًا، في تموز/يوليو 2004، تخلّى فجأة عن هدف الانضمام إلى الناتو (والاتحاد الأوروبي) من الأجندة العسكرية الأوكرانية الجديدة التي كان تصديقها قد حصل في الشهر السابق. وتكهّن وزير الخارجية السابق، بوريس تاراسيوك، أن الخطوة كانت بسبب انزعاج كوتشما من انتقاد السكرتير العام للناتو ياب دي هوب شيفر (Jaap de Hoop Scheffer) له بشأن الديمقراطية والانتخابات الحرة [(308)]. فُهم هذا ضمنيًا من عنوان قرار كوتشما "بشأن تطوّر أكبر للعلاقات مع الناتو استنادًا إلى نتائج قمة أوكرانيا - الناتو في 29 حزيران/يونيو 2004" [(309)]. وأصدرت وزارة الخارجية الروسية بيانًا يدعم الأجندة المعدّلة [(310)]. وفي أيلول/سبتمبر، أذعن كوتشما بعد إعفاء وزير الدفاع يفهين مارتشوك (Yevhen Marchuk)، آخر مناصر متبقٍّ لعضوية الناتو في حكومته.

واصل كوتشما ادّعاء أنه يريد علاقات قوية مع الاتحاد الأوروبي، متذمرًا من أن ترك أوكرانيا خارج الغرب سيؤدي إلى الفوضى. واستغل زيارة من البابا يوحنا بولس الثاني (Pope John Paul II) في حزيران/يونيو 2001 لتعزيز سمعته عمومًا، ولتأكيد طموح أوكرانيا إلى تقوية العلاقات مع الاتحاد الأوروبي. "لا نود أن تكون أوكرانيا جسرًا بين روسيا والغرب - لا أستسيغ هذه الفكرة شخصيًا لأن الجسور يُداس عليها" [(311)]. وبعد أسبوع من تولّيه رئاسة مجلس رؤساء رابطة الدول المستقلة، أنشأ كوتشما "مجلس الدولة للاندماج الأوروبي والأورو - أطلسي"، وأداره بنفسه [(312)]. كانت مشكلة كوتشما أنه على الرغم من كون رغبته في علاقات أوثق مع أوروبا كانت صادقة على الأرجح، فإن رغبته في تهميش المعارضة داخليًا كانت في تضاد مع ذلك الهدف. وفي عام 2003، مرّر البرلمان "قانون أساسيات الأمن القومي في أوكرانيا"، بدعم من حزب الأقاليم ويانوكوفيتش؛ ما جعل الانضمام إلى الناتو والاتحاد الأوروبي أولوية [(313)]. ولكن لم يكن هناك مجال لإنكار حقيقة أنّ العلاقات مع الغرب كانت تنحسر بسبب تسلطية كوتشما المتزايدة.

انعطافة كوتشما في اتجاه روسيا

لمّا أبعد الغرب نفسه عن كوتشما، استدار الأخير إلى روسيا. بين عامي 2000 و2002، التقى كوتشما بوتين ثماني عشرة مرة [(314)]. وفي كانون الأول/ديسمبر 2000، ذهب إلى موسكو في ما عُدّت على نحو واسع محاولة لاكتساب دعم من روسيا مع تراجع الغرب. "نجاح كوتشما أو فشله في تأمين دعم موسكو سيحدّد إذا ما كان سيتصدى للأزمة السياسية الداخلية الحادة في البلاد" [(315)].
وفي شباط/فبراير 2001، في اجتماع مع بوتين في دنيبروبتروفسك، وافق

كوتشما على علاقات جديدة مع روسيا، بما فيها ربط شبكات السلطة بين البلدين علاوة على التعاون في الإنتاج العسكري [(316)]. وكان بوتين قبل أن يغادر موسكو صرح بشأن الاضطراب في أوكرانيا: "ما يحدث هو نضال سياسي. لا عجب بشأنه. أظن أنها سمة من سمات أي مجتمع ديمقراطي طبيعي" [(317)]. لم يشعر بوتين بقلق بشأن الأحداث التي دفعت الغرب إلى تقليل دعمه لكوتشما.

وفي حين كانت أوكرانيا تمضي في سعيها للتعاون مع روسيا من دون الاندماج معها، كان بوتين يجدّد تركيز بلاده على أوكرانيا. فمنذ تسلّم بوتين السلطة، شدّد على أولوية "الخارج القريب"، ومع تضاؤل ثقته بتكريس علاقة وثيقة مع الاتحاد الأوروبي، شدّد أكثر على دمج الفضاء بعد السوفياتي. وقد شدّد في حديثه مع السفراء الروس في عام 2004 على أهمية "دعم سيرورات الاندماج الناشئة في منظمات مختلفة عابرة للمناطق بكل الوسائل المتاحة" [(318)]. وقد سهّلت مشكلات كوتشما مع الغرب هذا التشديد.

في أيار/مايو 2001، عيّن بوتين فيكتور تشيرنومردين سفيرًا في كييف. وأخذًا في الاعتبار مكانة تشيرنومردين في روسيا، بوصفه رئيس وزراء سابقًا ومفضّلًا لدى الدرزافنكيين، عُدّ تعيينه إشارة إلى أن العلاقات مع أوكرانيا ستمثّل أولوية كبرى لبوتين. وتمأسس دفء العلاقات، حين أعلن بوتين عام 2002 "عام أوكرانيا في روسيا"، وأعلن كوتشما عام 2003 "عام روسيا في أوكرانيا". ومن ثمّ عرض بوتين تعيين كوتشما رئيسًا لمجلس رؤساء رابطة الدول المستقلة، وعلى الرغم من حقيقة أن أوكرانيا واصلت رفض العضوية الدائمة في رابطة الدول المستقلة، قَبِل كوتشما بالمنصب أوائل عام 2003 [(319)].

قال بوتين: "نود استعادة ما فُقد مع تفكك الاتحاد السوفياتي [...] يجب أن نتحرك في اتجاه الاندماج [...] فالعمل الجماعي هو الوسيلة الوحيدة للنجاة في ظروف التنافس [العالمي]" [(320)]. لتحقيق هذه الغاية، قدّمت روسيا مشروعَي اندماج متعاقبَين: المجموعة الاقتصادية الأوراسية (Eurasian Economic Community, EurAsEc)، والمجال الاقتصادي المشترك (Common Economic Space, CES) [(321)]. أُسّست المجموعة الاقتصادية الأوراسية على نموذج الاتحاد الأوروبي، وكان يُراد منها معالجة قصور رابطة الدول المستقلة. وكان يُراد منها أيضًا أن تكون منظمة عابرة للقوميات، تضم هيئات صنع قرار تماثل هيئات الاتحاد الأوروبي، بما فيها هيئة قضائية وبرلمان. وكان لسلطتها التنفيذية الدائمة، التي ستُعرف باسم لجنة الاندماج (Integration Committee)، قواعد تصويت تسمح لروسيا بسيطرة فعلية عليها. وستكون قدرة هذه المؤسسات أكبر من قدرة البلدان المفردة (بما فيها أوكرانيا) على منع الاندماج في رابطة الدول المستقلة.

وظّفت روسيا تكتيكات مألوفة لدفع أوكرانيا إلى الانضمام إلى المجموعة الاقتصادية الأوراسية. لم تكن المنظمة تضم تعاونًا في مجال الطاقة؛ ما أتاح

لروسيا مواصلة استغلال الطاقة لاجتذاب أوكرانيا أو إرغامها على الانضمام. ولكن في حين كان إقصاء الطاقة من المجموعة صونًا لتأثير روسيا، أقصى دافع أوكرانيا الرئيس للاندماج. ومع تعيين تشيرنومردين، الذي كان مديرًا لشركة "غازبروم" (Gazprom)، سفيرًا في كييف، سعت روسيا للجوء المباشر إلى مصالح قطاع الأعمال الأوكراني لدعم الاتفاق. وفي آذار/مارس 2002، أشار كوتشما إلى نيته الانضمام إلى المنظمة، ولكنه تراجع بعد رفض البرلمان، ومن ثم أعلن رفضه للعضوية الكاملة في كانون الأول/ديسمبر 2002 [(322)].
وعلى الرغم من استمرار وجود المجموعة الاقتصادية الأوراسية، فإن أوكرانيا لم تتخط عضوية "المراقب" فيها. وفي شباط/فبراير 2003، طرحت روسيا بديلًا أقلّ تشدّدًا، أي المجال الاقتصادي المشترك، كي يشمل بادئ الأمر روسيا، وأوكرانيا، وبيلاروسيا، وكازاخستان.
فاجأ كوتشما كثيرين، حين وافق على الانضمام إلى المجال الاقتصادي المشترك، مع انطلاق المنظمة رسميًا في أيلول/سبتمبر 2003 [(323)]. بدا أن قرار كوتشما مدفوع بمخاوف داخلية علاوة على حاجات دولية. فبعد فضيحة غونغادزه، وحركة "أوكرانيا من دون كوتشما"، والانتخابات البرلمانية لعام 2002، باتت مكانته الداخلية مهدّدة، فصار يعتمد أكثر فأكثر على دعم شرق أوكرانيا، حيث كان الاندماج مع روسيا يحظى بشعبية؛ ذلك أن "معظم الأوليغارشيين الذين أرادوا أوكرانيا مستقلة وعلاقات طيبة مع الغرب رأوا هذه الخطوة مناقضة لمصالحهم" [(324)]. وتناغم توقيع كوتشما على الاتفاق مع ممارسته المديدة في توقيع اتفاقيات اندماج (لا مع روسيا فحسب، بل مع الناتو والاتحاد الأوروبي أيضًا)، ولكن سعيًا وراء المنافع من دون تنفيذ الالتزامات. وبذا، كانت مشاركة أوكرانيا في المجال الاقتصادي المشترك رمزية أكثر من كونها فعلية. كان كوتشما ورئيس الوزراء يانوكوفيتش مهتمّين بأسعار الطاقة على الأخص، حيث قال نائب رئيس الوزراء نيكولاي أزاروف (Nikolai Azarov) للبرلمان الأوكراني: "لن يكون هناك مجال اقتصادي مشترك ما لم يكن هناك سعر موحد للطاقة" [(325)].
كانت قضيتا أسطول البحر الأسود وشبه جزيرة القرم قد انحسرتا بدرجة كبيرة في معظم أوقات هذه الفترة. وفي حين واصل سياسيون روس، أبرزهم محافظ موسكو، يوري لوجكوف (Yurii Luzhkov)، الحثّ على التدخل في سيباستوبل، تضاءلت مناحرات السلطة - تجاه - السلطة. كان ذلك، بقدر كبير، نتيجة لتوقيع معاهدة الصداقة واتفاقيات أسطول البحر الأسود في عام 1997. وفي تموز/يوليو 2001، حضر بوتين وكوتشما معًا استعراض أسطول سفن عسكرية في سيباستوبل، في ما سُمّي "لحظة صداقة تاريخية" [(326)]. وفي عام 2003، أعلنت روسيا عن خطط لبناء قاعدة في نوفوروسييسك (Novorosiisk)، تسبّبت بتكّهنات أنّها قد قبلت بالحاجة إلى تحريك أسطول البحر الأسود من سيباستوبل، ولكن الزعماء الروس أنكروا هذه الأقاويل [(327)]. وبعد أن اتفق

الجانبان على احترام الحدود القائمة للدولتين، كان لا بد لهما من ترسيم تلك الحدود على أرض الواقع؛ ما أدى إلى مشاحنات كثيرة [(328)].

وحالما بدا أن الأمور تتحسن مع أوكرانيا، سمّمت روسيا العلاقات بلا سبب واضح حين بدأت مشاحنة حدودية في مضيق كيرتش (Kerch Strait)، الممر المائي الذي يفصل شبه جزيرة القرم عن منطقة كراسنودار (Krasnodar) الروسية. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2003، بعد أسبوع من قمة الاتحاد الأوروبي وأوكرانيا في يالطا، بدأت موسكو بناء سد من روسيا إلى جزيرة توزلا (Tuzla) داخل المضيق. بدا أن روسيا تدعي ملكيتها للجزيرة من جانب واحد، وهي كانت جزءًا من القرم [(329)]. فقطع كوتشما رحلة إلى أميركا اللاتينية وعاد إلى أوكرانيا ليزور توزلا، قائلًا: "كلما اقترب الممر من ساحلنا، تقدّمنا أكثر في اتجاه الغرب" [(330)]. ومع أن الأزمة توقّفت إثر توقيع اتفاق لوقف البناء، والبدء بتفاوض بشأن الحدود المحيطة بمضيق كيرتش، جدّدت الأزمة مخاوف أوكرانيا من العداء الروسي، وزادت في تقويض احتمالية تنفيذ كوتشما لاتفاق المجال الاقتصادي المشترك على نحو كانت روسيا تتمناه.

الاتحاد الأوروبي، وأوكرانيا، وروسيا

بيّنت العلاقات بين الاتحاد الأوروبي، وروسيا، وأوكرانيا، في هذه الفترة ديناميات معضلة الأمن في منطقة الاندماج الاقتصادي. كان توسّع الاتحاد الأوروبي المُخطّط لعام 2004 سيضيف عشر دول أعضاء جدد، كانت أربع منها جزءًا من حلف وارسو، وثلاث أخريات جزءًا من الاتحاد السوفياتي. كانت هذه الخطوة، التي تتقدّم تدرجيًا منذ عام 1990، قد جعلت أوكرانيا، عن غير قصد ولكن حتميًّا، ذات أهمية كبرى للاتحاد الأوروبي. "بصرف النظر عن مدى تكرار مسؤولي الناتو والاتحاد الأوروبي للقول إنهم لا ينوون إعادة تقسيم أوروبا، وبصرف النظر عن عدد اتفاقيات 'الشراكة' التي يقدّمونها إلى الدول غير الأعضاء، من المحتّم أن حصول بعض البلدان على عضوية كاملة في المنظمتين وإقصاء بلدان أخرى سيُنتج حالة 'داخل' و'خارج'" [(331)]. وبالنتيجة، تداخلت خطط الاتحاد الأوروبي بشأن حدوده الشرقية مع خطط روسيا بشأن حدودها الغربية [(332)]. وفي حين كانت روسيا (ودول أخرى) مناهضة بقوّة لتوسّع الناتو أكثر من توسّع الاتحاد الأوروبي، كان للأمرين التأثير ذاته تقريبًا في المعضلات التي تسبّبا فيها لروسيا، وللدول "البينية" (in - between)، وللمنظمتين ذاتيهما. "على نحو أوسع، أكّد التوسع التاريخي للاتحاد الأوروبي، مع ضم عشر دول أعضاء جديدة في 1 أيار/مايو 2004، سياسة الاتحاد في بناء أوروبا لا يكون لروسيا أي دور مهم فيها" [(333)].

أدرك الاتحاد الأوروبي أن توسّعه خلق "حافزًا جديدًا لمساعي التقارب مع 385 مليون نسمة في البلدان ممّن سيجدون أنفسهم على الحدود البرية والبحرية الخارجية، أي روسيا، والدول المستقلة حديثًا، وجنوبي المتوسط"، وأكّد "عزمه

على تجنّب رسم خطوط تقسيم جديدة في أوروبا، وعلى نشر الاستقرار والازدهار داخل حدود الاتحاد الجديدة وخارجها" [(334)]. وكانت النتيجة إصدار سياسة الجوار الأوروبية (European Neighborhood Policy)، التي أُريد منها قطف ثمار المشروطية مع الحرص على جعل الشروط أقل تصلّبًا، للدول المستهدفة وللاتحاد الأوروبي على السواء [(335)]. ومع أن تلك المساعي كانت تشمل روسيا، فإنها أدركت بوضوح الحاجة إلى الرد، لا بسبب رغبتها في السيطرة على أوكرانيا وبيلاروسيا ودول أخرى سياسيًا فحسب، بل أيضًا بفعل حاجتها إلى تجنّب الانقطاع عنها اقتصاديًا. وقد عارضت أوكرانيا، بدورها، هذه المساعي. قلق أندريه زاغورسكي (Andrei Zagorski) في حينه من "إمكانية تحوّل الاتحاد الأوروبي، على المدى الطويل، إلى قوة تعديلية من وجهة نظر روسيا، تشبه قوة الولايات المتحدة في جورجيا وأوكرانيا" [(336)].

وبينما شعر الزعماء الروس بالقلق من إمكانية تقويض سياسة الجوار الأوروبية لأهداف روسيا في منطقة حدودها الغربية، سلّم البعض بأنّ الرد قد يكون غير مُجْدٍ. وكان ثمة شعور إضافي بأن "أرجحية تحدي الاتحاد الأوروبي للوضع القائم في 'الجوار المشترك' على حساب روسيا ضئيلة جدًا بحيث لن تؤثر في السياسة" [(337)]. وكذلك، اعتقد كثيرون في إمكانية تناغم أهداف الاتحاد الأوروبي وروسيا، إنْ جمعت موسكو بين مشروعها لدمج منطقتها مع مشروع دمج تلك المنطقة مع الاتحاد الأوروبي. سيضمن هذا الأمر عدم اندماج الدول الأخرى مع الاتحاد الأوروبي بسرعة أكبر من اندماجها مع روسيا، وسيعزّز زعامة موسكو في محيطها المباشر وفي أوروبا عمومًا [(338)]. ولكن مع انعقاد قمة الاتحاد الأوروبي وروسيا في أيار/مايو 2003، كانت موسكو قد رفضت تلك الاستراتيجية؛ إذ بما أن تكرّس سلطة بوتين داخليًا، وارتفاع أسعار الطاقة، منحا روسيا قوة دولية أكبر، شعرت بأن في إمكانها مواصلة خططها للاندماج في منطقتها بالتنافس مع الاتحاد الأوروبي بدلًا من الشراكة معه [(339)]. وقد كانت معارضة روسيا مشروع الاتحاد الأوروبي في المنطقة مدفوعة جزئيًا؛ لأنه كان منطلقًا من "الهيمنة المعيارية" (Normative Hegemony) للاتحاد [(340)]. وبذا فإن استجابتَيْ سياسة الجوار الأوروبية وروسيا لم تقتصرا على خلق معضلة أمنية اقتصادية فحسب، بل استدعتا العواقب الجيوسياسية للدمقرطة.

لقد باتت جيوسياسة الدمقرطة مرتبطة بالاتحاد الأوروبي، الذي وصل تأثيره، عبر سلسلة شراكات، خارج نطاق حدوده، بقدر ما كانت مرتبطة بحلف الناتو [(341)]. كان الاتحاد قد عرض "استراتيجية الاتحاد الأوروبي المشتركة" على روسيا في حزيران/يونيو 1999. يبدأ نص الوثيقة: "وجود روسيا مستقرة ديمقراطية مزدهرة، راسخة بقوة في أوروبا جديدة متحررة من خطوط تقسيم جديد، وجود جوهري من أجل سلام دائم في القارة. ولا يمكن حل القضايا التي تواجهها القارة بكاملها إلا بتعاون أوثق بين روسيا والاتحاد الأوروبي" [(342)]. وواصلتِ الوثيقة بتفصيل كبير تبيان أهمية الأعراف والمؤسسات الليبرالية:

"يمثّل تأسيس مؤسسات عامة فعالة وشفافة أحد مستلزمات الثقة، والالتزام الأكبر بمبادئ الديمقراطية، وتفعيل حُكم القانون [...] وإنّ نشوء مجتمع مدني في جميع المناطق مبدأ أساسي لتعزيز الديمقراطية في روسيا" [(343)]. فشعر الاتحاد الأوروبي بقلق من سلوك روسيا في الشيشان، فضلًا عن إدراكه أنها لم تنفّذ الالتزامات التي تعهّدت بها في قمة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في إسطنبول في عام 1999 في ما يخص سحب قواتها من مولدوفا وجورجيا [(344)]. ووفقًا لقول أحد المحللين آنذاك: "قوّى نجاح التوسّع ادّعاء الاتحاد الأوروبي بأنه نمّى استطاعة فريدة لنشر التحولات الداخلية في الدول التي تحقّقت بالأدوات المدنية في الاندماج الاقتصادي والإقناع الأخلاقي أكثر من حساب واقعي للقوة العسكرية" [(345)].

أكثر فأكثر، بدا أن مشروع الاتحاد الأوروبي ومشروع روسيا متضادّان. ففي أيلول/سبتمبر 2003، قبيل توقيع كوتشما على اتفاقية المجال الاقتصادي المشترك، أقرّ مفوّض الاتحاد الأوروبي غونتر فيرهوغن (Günter Verheugen) بتضادّ مشروعَي الاندماج، وقال لكوتشما إنه "في حال تأسيس اتحاد جمركي في المجال الاقتصادي المشترك، يمكن عملية الدمج الأوروبية لأوكرانيا أن تُخفَّض أو حتى تتوقف كليًّا" [(346)]. كانت إحدى الديناميات المحورية للنزاع التي ستنشأ في عام 2013 موجودة أساسًا في عام 2003. التقط جماعة باحثين روس هذه الدينامية: بعد أن أحجمت عن المشاركة في سياسة الجوار الأوروبية، وأعادت إحياء سياستها في المنطقة بعد السوفياتية، أثّرت روسيا، كما لم يؤثّر غيرها، في [الشراكة الشرقية] بحيث أخذت الصيغة التي تُسبّب أشرس انتقاداتها [...] إذ أثارت تصرفات روسيا، الهادفة إلى ضم المنطقة بعد السوفياتية، على غير إرادة الدول في تلك المنطقة في الغالب، أثارت إجراءات انتقامية من بروكسل والعكس صحيح. وبالنتيجة، كان جو التشكك المتبادل بين الاتحاد الأوروبي وروسيا يتفاقم [(347)].

وقد أشار نائب وزير الخارجية، فلاديمير تشيزوف في عام 2004 إلى أنه على الرغم من إقرار روسيا بـ "رغبة الاتحاد الأوروبي في خلق بيئة ودية حول حدودها"، فإنها لم تكن تريد أن تصبح المنطقة "خارجًا قريبًا [تابعًا للاتحاد الأوروبي] [...] محكومًا في غالبه بمعايير الاتحاد" [(348)]. وبحلول عام 2004، أدرك الاتحاد الأوروبي تدهور العلاقة على الرغم من وجود مصالح مشتركة كثيرة، بخاصة في مجال الطاقة. وقد أدرجت وثيقة اتّسمت بصراحة غير معهودة عددًا من تلك المخاوف، بما فيها "موقف روسي أكثر تصلّبًا بشأن عدد من الدول المستجيبة [للاتحاد الأوروبي] والدول المستقلة حديثًا" [(349)].

عمليًا، لم يكن لسياسة الجوار الأوروبية تأثير كبير في أوكرانيا. وتبعًا لكلام كريس باتن (Chris Patten)، المسؤول البريطاني في الاتحاد الأوروبي: "أداة أوروبا الأجدى في السلطة الناعمة هي عرض العضوية في الاتحاد الأوروبي"، ولم

تكن أوكرانيا مشمولة بهذا العرض [350]. وفقًا لوجهة النظر الأوكرانية، تمثّلت المشكلة مع سياسة الجوار الأوروبية في أنها استلزمت تغيرات داخلية بعيدة المدى غير قابلة للتفاوض من دون أدنى التزام بالعضوية. ومع أن سياسة الجوار الأوروبية صُمّمت على أساس سيرورة التوسّع، فإن ما جعلها مختلفة كليًّا هو حقيقة أن التوسع لم يكن بندًا مطروحًا [351].

تطوّر سياسة الطاقة

واصلت تبعية أوكرانيا الاقتصادية لروسيا كونها مدخلًا أساسيًا للنزاع في تلك الفترة، بيد أن العلاقة تطوّرت في منحيين جوهريين. أولًا، شيئًا فشيئًا، باتت السيطرة على تجارة الغاز في أوكرانيا محور تركيز السياسة لتصبح هدف المكائد السياسية ومصدر السلطة المتنامي في آن معًا. ثانيًا، عزّز ارتفاع أسعار الطاقة العالمية تبعية أوكرانيا وأوروبا لروسيا وأثمر نموًا في الاقتصاد الروسي، وأسهم في شرعنة حكم بوتين وفي تضخم سلطة روسيا على السواء. وبحلول عام 2005، ارتفعت ديون أوكرانيا لروسيا في مجال الغاز إلى 23.9 مليار دولار [352].

كانت هذه التطورات متشابكة؛ إذ سهّل الفساد في أوكرانيا تكتيكات روسيا في اكتساب سطوة سياسة بفعل تجارة الطاقة. وقد وثّقت مارغريتا بالماسيدا بالتفصيل كيف صارت "السيرورات الداخلية محورية في تسهيل استغلال روسيا للطاقة في غايات السياسة الخارجية، من خلال تثبيت التبعيات القديمة وتطوير تبعيات جديدة" [353].

وفي عامَي 2000 و2001، طرح يوشتشينكو ونائبته، يوليا تيموشينكو، إصلاحات في القطاع الاقتصادي حظرت المقايضة، وزادت شفافية التسعير، وخفّضت مجال السعي وراء الريع [354]. ولكن الأوليغارشيين الكبار اعترضوا، ويساعدنا هذا في تفسير التحالف الذي تطوّر بهدف طرد يوشتشينكو من منصبه في عام 2001 (كانت تيموشينكو قد طُردت في كانون الثاني/يناير). وتبعًا لتفصيل بالماسيدا، كان ثمة توجّهان متنافسان جاريان: كان رأس المال الروسي يستولي على الأصول في أوكرانيا، وكانت "العصب" الأوكرانية تسعى لسيطرة أقوى. وقد أدركت الجماعات الأوكرانية أن لأموال الشركات الروسية ولسطوتها السياسية قيمة ثمينة في معارك كل جماعة مع الجماعات الأخرى. وتمثّلت البراعة في اكتساب هذه المساعدة من دون خسارة السطوة لصالح الأوليغارشيين الروس. ولم تكن مصلحة الدولة الأوكرانية في مواجهة روسيا شاغلًا كبيرًا لأيٍّ من هذه الجماعات [355].

وبالتناغم مع تموضع كوتشما التكتيكي في اتجاه روسيا، وقّعت أوكرانيا عددًا من اتفاقيات الطاقة بين عامي 2000 و2004، بما فيها استثمارات روسية ضخمة في مصافٍ أوكرانية عديدة [356]. وفي تموز/يوليو 2000، وافق كوتشما

على أن تتولّى الدولة مسؤولية ديون الطاقة، مُقوّضًا إصلاحات يوشتشينكو/تيموشينكو، ومانحًا روسيا سطوة جديدة. وفي شباط/فبراير 2001، اتفقت الدولتان على ربط شبكاتهما الكهربائية لتسهيل إدارة التوريد. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2002، وقّعتا اتفاقية لإنشاء اتحاد لنقل الغاز كان سينتزع الأوراق الرابحة من يد أوكرانيا في علاقاتها مع روسيا في مجال الطاقة، أي سيطرتها على أنابيب نقل الغاز الروسي غربًا في اتجاه بقية أوروبا. كانت السيطرة على هذه الأنابيب هدفًا للسياسة الروسية منذ أوائل التسعينيات؛ ولذا بدا الأمر انتصارًا كبيرًا، غير أن هذا الاتفاق، مثل اتفاقات كثيرة أخرى، لم يُنفَّذ.

استقرت علاقة الطاقة؛ لأنها خدمت معظم مصالح الأطراف الفاعلة: حصد الأوليغارشيون الأوكرانيون ريوعًا هائلة. واستثمر كوتشما قدرته على تشكيل مفاتيح تلك الريوع في انتزاع دعم سياسي؛ وتجنّب المستهلكون الأوكرانيون آلام الإصلاح، واستفادت النخبة الروسية أيضًا من السعي وراء الريع. كانت الحكومة الروسية، التي تتحكّم في شركة "غازبروم"، مستعدة للتسامح بشأن التأخر في السداد؛ لأن الترتيبات قوّت سلطة روسيا على المدى البعيد من ناحيتين. مع تزايد الدَّين، تزايدت أرجحية حاجة أوكرانيا إلى تقديم تنازلات كبيرة بدلًا من الدفع. كما أن روسيا ساعدت، عبر عدم إثارة أزمة، في ضمان عدم تنفيذ إجراءات تُخفّض تبعية أوكرانيا. وفي غضون ذلك، كانت واردات الغاز إلى أوروبا متواصلة بلا انقطاع، ولذا لم يكن لديها سبب للتدخل.

الغرب، وروسيا، وأوكرانيا

أجرى الرئيس الأميركي الجديد، جورج بوش (الابن)، والرئيس الروسي الجديد، بوتين، لقاء أول اشتُهر بإيجابيته، حيث قال بوش إثره: "تأمّلتُ الرجل بإمعان. وجدته مستقيمًا وجديرًا بالثقة. أجرينا حوارًا طيبًا. كنتُ قادرًا على الشعور بروحه؛ رجل عميق الالتزام ببلاده وبجوهر مصالحها. وثمّنتُ الحوار الصريح بقوة". وتابع بوش الإشارة إلى أن الدولتين تتشاركان مشكلات متماثلة، وصرّح بأنّ "أساس نقاشي بدأ بهذا الطرح البسيط: يجب على الولايات المتحدة وروسيا تكريس علاقة جديدة بمعزل عن العقلية القديمة الخاصة بالحرب الباردة" [(357)].

وكان كلام بوتين صدى لكلام بوش: أودّ العودة الآن إلى ما قاله الرئيس أخيرًا - إنّ روسيا والولايات المتحدة ليستا عدوتين، ولا تهدّد أيٌّ منهما الأخرى، ويمكن أن تكونا حليفتين مقرّبتين. وأخذًا في الاعتبار حقيقة أن الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية [...] راكمتا كميات ضخمة من الأسلحة النووية [...] نتحمّل مسؤولية خاصة في صون السلام والأمن المشترك في العالم من أجل بناء هندسة أمنية جديدة في العالم.

وعلى الرغم من حديث بوش وبوتين المفعم بالثقة بشأن المصالح المشتركة، بقيت المشكلات معلّقة. فقد ذكر بوش الشيشان وحرية الصحافة؛ وذكر بوتين "بعض القضايا الإقليمية العويصة - الشرق الأدنى وأفغانستان والبلقان" [(358)].

وبقي توسّع الناتو نقطة حساسة. ففي ربيع 2000، أثناء المضي في حملته الانتخابية للرئاسة، فاجأ بوتين كثيرين حين رد على تساؤل ديفيد فروست (David Frost) من "بي بي سي" ما إذا أمكَنَ روسيا أن تصبح عضوًا في الناتو، بالقول: "لم لا؟" [(359)] غير أنه عبّر في المقابلة ذاتها عن معارضته لتوسّع الناتو، وشدّد في ذلك السياق مرتين على وجوب أن تكون روسيا "شريكًا متساويًا". وفي عام 2001، طرح بوتين أفكاره بشأن الناتو وروسيا: "[الحل] الأبسط تفكيك الناتو، ولكن هذا ليس مطروحًا على الأجندة. الخيار الثاني الممكن ضمّ روسيا إلى الناتو. وسيخلق هذا الخيار مجال دفاع وأمن أوحد. الخيار الثالث إنشاء منظمة مختلفة جديدة تضطلع بهذه الواجبات وتشمل روسيا الاتحادية" [(360)]. وبيّن مستشاره، سيرغي ماركوف (Sergi Markov)، المشكلة الكامنة: "الأوروبيون خائفون من روسيا بكل تأكيد [...] لو نظرت إلى الخريطة سترى لحافًا سميكًا جنونيًا على الجانب الأيسر يضمّ بلدانًا كثيرة شديدة الصغر. ويخيّم على الجانب الأيمن جزء ضخم ملون بالأحمر أو الوردي، وهم يخافون منا طبعًا" [(361)].

وبقيت مشكلة تصميم هندسة أمنية لأوروبا، في حقبة ما بعد الحرب الباردة، مشكلة معلّقة. سعت روسيا لمنظومة أمنية موحدة تؤدّي فيها دورًا رئيسًا وتملك فيتو. سيستلزم هذا تفكيك الناتو، أو تحويله، أو إلغاءه. أما الغرب، بما فيه الاتحاد الأوروبي، والناتو، وأعضاؤهما، الذين كان خوفهم من روسيا يتنامى، فقد عارض تفكيك مؤسسات الناتو أو منح روسيا فيتو فيه. وكان حلّهم الضمني توسيع الناتو، ومعالجة ثنائية للخلافات بين الناتو وروسيا. وقد كان هذا الرأي مدعومًا بتصوّر أنّه في حال صارت روسيا ديمقراطية ليبرالية وقبلت بدورها، ستتضاءل المشكلات.

تزايدت أهمية أوكرانيا في العلاقات بين روسيا والغرب. ففي عام 2002، قال بوتين ردًا على سؤال في مؤتمر صحافي مع كوتشما: أنا مقتنع تمام الاقتناع بأن أوكرانيا لن تتعفّف عن سيرورات توسع الاندماج مع الناتو والحلفاء الغربيين ككل. لأوكرانيا علاقتها مع الناتو؛ هناك مجلس أوكراني - أطلسي. وفي نهاية المطاف، سيُتّخذ القرار على يد الناتو وأوكرانيا معًا. إنها مسألة تخص هذين الشريكين.

وتابع كلامه ليؤكّد قطعيًا أنّ "روسيا لا تنوي الانضمام إلى الناتو" [(362)]. ربما كان لمساعي بوتين الدبلوماسية عواقب غير مخطّط لها؛ إذ في حين كان اعتراض روسيا على توسّع الناتو حقيقيًا وصارمًا، كان في إمكان الزعماء الغربيين اقتباس تعليقات كهذه للإشارة إلى أن توسع الناتو لم يكن مسألة ذات شاغل جوهري بالنسبة إلى روسيا [(363)].

وكان لهجمات 11 سبتمبر 2001، تأثير مباشر وبعيد المدى في العلاقات الأميركية - الروسية. باتت السياسة الخارجية الأميركية، وبالنتيجة علاقتها مع أوروبا وروسيا، محكومة أكثر فأكثر بـ "الحرب العالمية على الإرهاب" (Global War on Terror)، وبخاصة الحرب على العراق التي شُنّت في آذار/مارس 2003. رأت روسيا مشكلتها في الشيشان مسألة من مسائل محاربة التطرف الإسلامي، وأدركت وجود قضية مشتركة جديدة مع الولايات المتحدة. وفي أيار/مايو 2002، قال وزير الخارجية الأميركي، كولن باول (Colin Powell)، إنّ "روسيا تقاتل إرهابيين في الشيشان، ليس ثمة شك في هذا، ونحن نفهم هذا"، وفي تشرين الأول/أكتوبر 2002، صنّفت إدارة بوش ثلاث مجموعات شيشانية "منظمات إرهابية" وجمّدت أرصدتها في الولايات المتحدة [(364)]. وبالمثل، كانت تجربة روسيا الواسعة في أفغانستان مفيدة جدًا، بما أن الولايات المتحدة شنّت حربًا، ومن ثم حاولت بناء حكومة مستقرة هناك [(365)]. وكانت حقيقة احتفاء روسيا بالقوات الأميركية في آسيا الوسطى انقلابًا ملحوظًا بإدارة بوتين، على الرغم من أرجحية معارضة داخل حكومته. ولكن احتمالية تحسّن العلاقات لم تتحقّق بدرجة كبيرة، لأسباب عدة: **أولًا**، تعاظم اعتراض الولايات المتحدة على التطورات الداخلية في روسيا. ومع أن إدارة بوش جاءت إلى السلطة متحدّثة عن سياسة خارجية أكثر براغماتية، فإنها زادت تركيزها، بعد هجمات 11 سبتمبر، على الدمقرطة وحقوق الإنسان. همّش المحافظون الجدد البراغماتيين الواقعيين المرتبطين ببوش الأب. وقال بوش في أكاديمية وست بوينت (West Point) العسكرية في عام 2002: "انتهى القرن العشرون بنموذج متبقٍّ أوحد للتقدم البشري، يستند إلى مطالب غير قابلة للتفاوض تتعلق بالكرامة البشرية، وحكم القانون، وحدود سلطة الدولة، واحترام المرأة والملكية الخاصة وحرية الكلام والعدالة المتساوية والتسامح الديني" [(366)].

انطلاقًا من وجهة النظر هذه، باتت مساعي بوتين للتحكم في وسائل الإعلام الروسية وفي إزاحة المنافسين السياسيين تبدو إشكالية أكثر فأكثر، وعلى الرغم من بقاء التفهّم بشأن مسألة الشيشان، تواصلت معارضة واسعة لمستوى العنف الذي تمارسه الحكومة الروسية هناك. في حديثه في تشرين الثاني/نوفمبر 2003، أبدى السفير الأميركي في روسيا، ألكسندر فيرشباو (Alexander Vershbow)، قلقه من أن "هوّةً قِيَمية" (Values Gap) ستضر بالعلاقة، مشيرًا على وجه التحديد إلى الضغط الممارس على شركة "يوكوس" (Yukos) النفطية ورئيسها ميخائيل خودوركوفسكي [(367)]. وصوّر سيرغي كاراغانوف (Sergei Karaganov) القضية على هذا النحو: للطبقات السياسية في روسيا والاتحاد الأوروبي اختلاف ملحوظ في القيم الأساسية. [...] إذ تسعى النخبة الروسية [...] للانضمام إلى العالم القديم الذي كان قبل خمسين أو مئة عام. وفي غضون ذلك، تعمل أوروبا الغربية المعاصرة على [...] تطوير منظومة قيم "ما بعد

أوروبية" جديدة تختلف عن منظومتها التقليدية في نبذ تفوق الدولة - الأمّة، وفي رفض العنف [(368)].

وبينما احترم كثيرون في الغرب انضباط بوتين وبراغماتيته، وأملوا أن يبرهن على كونه شريكًا موثوقًا في الشؤون الدولية، على الرغم من إحكام قبضته على السلطة، خاف كثيرون من أنه يسعى لإعادة بناء روسيا تسلطية وإمبريالية. وفي أيلول/سبتمبر 2004، أصدر 115 مسؤولًا أوروبيًا وأميركيًا، بمن فيهم رؤساء دول وأعضاء كونغرس سابقون من كلا الحزبين، رسالة تنتقد بوتين ورد الغرب عليه بحدة. وأشارت الرسالة إلى أن "سياسة الرئيس بوتين الخارجية تُعرَّف شيئًا فشيئًا بموقف تهديدي ضد جيران روسيا وأمن الطاقة في أوروبا، وبعودة خطاب العسكرة والإمبراطورية، وبرفض الامتثال لالتزامات روسيا تبعًا للمعاهدات الدولية". "يجب على الزعماء الغربيين الإقرار أن استراتيجيتنا الحالية تجاه روسيا بدأت بالإخفاق". أما الطريق الصحيحة، بحسب زعمهم، فهي "وضع أنفسنا صراحةً إلى طرف القوى الديمقراطية" [(369)].

وكان لكثيرين من النخبة الروسية تأويلات متباينة لحُكم بوتين حتى تلك الفترة؛ إذ رأوا أنه "أعاد روسيا على قدميها"، عدا كونه حال دون تقسيم البلاد، وساعد في استقرارها بعد فوضى التسعينيات [(370)]. وبالمثل، انتقد كاراغانوف ما سماه فكرة "الديمقراطية بوصفها دواء شاملًا لجميع المشكلات الاجتماعية والاقتصادية"، وأبدى قلقه من أنّ "النظام الدولي، القائم على أولية الدول السيادية والدور المحوري للأمم المتحدة في إدارة العلاقات الدولية، بدأ يضعف" [(371)]. وعلى نحو أوسع، يفصّل أندريه تسيغانكوف كيف رفض الروس على امتداد الطيف السياسي أطروحة فرانسيس فوكوياما (Francis Fukuyama) عن "نهاية التاريخ"، والهيمنة الليبرالية المعيارية التي افترضتها [(372)]. يؤكّد تسيغانكوف أن هذا التفكير "أنكر على روسيا شرعية بحثها عن هوية ما بعد الحرب الباردة، هوية تخصّها"، ما أسهم في صعود "القوى شديدة المناهضة للغرب" في روسيا [(373)].

ثانيًا، في كانون الأول/ديسمبر 2001، مع تضاؤل التعاون الأميركي - الروسي في أفغانستان، أعلنت إدارة بوش أن الولايات المتحدة ستنسحب من معاهدة الصواريخ البالستية المضادة (Anti - Ballistic Missile Treaty) الموقَّعة في عام 1972. وفي الوقت الذي كان فيه بناء أنظمة دفاعية صاروخية بالستية هدفًا للمحافظين وللمقاولين الدفاعيين الأميركيين منذ خطاب الرئيس رونالد ريغان (Ronald Reagan) عن "حرب النجوم" (Star Wars) في عام 1983، كانت روسيا قد عارضت بثبات نشرًا لأسلحة كهذه لأسباب عدة. كانت المعاهدة نفسها تُرى بأعين روسيا على أنها "حجر الأساس للاستقرار الاستراتيجي العالمي" [(374)]، ويُرى إلغاؤها مسعى خطيرًا لاقتناص فرصة لتصرف أحادي الجانب. وما زاد تأكيد الأثر الاستراتيجي

لتوسّع الناتو هو حقيقة أن نشر النظام الصاروخي يستلزم إنشاء قواعد في الدول الأعضاء الجدد في الحلف في آسيا الوسطى.
شعر بوتين بإحباط؛ بسبب فشل مساعي إعادة التفاوض حول المعاهدة، بدلًا من انسحاب الولايات المتحدة منها. ولكنه أحجم عن نمط الخطاب الذي صار معتادًا في وقت لاحق، فقال: "في مسار تواصلنا مع الرئيس بوش، لم يعمد في أيِّ لحظة إلى خداعي أو تضليلي [...] هو يفعل دومًا ما يقوله، ولذا فهو شريك موثوق ضمن هذا السياق، لدينا اختلافات في الرأي حول بعض القضايا بكل تأكيد [...] لو تعاملنا في ما بيننا بوصفنا شركاء، يمكن إيجاد حلول" [(375)].
وكان واضحًا أن بوتين ركّز أكثر على تقوية دور روسيا في الناتو، ولم يكن يريد تقويض هذا المسعى. "لو نوينا تغيير طبيعة العلاقة بين روسيا والغرب، وبين روسيا والولايات المتحدة، ولو مشينا في الطريق التي اقترحها رئيس الوزراء البريطاني توني بلير (Tony Blair) في ما يخص تغيير العلاقة بين روسيا والناتو، لن يعود لمسألة المواجهة بكاملها أي معنى" [(376)]. وعلى المدى القصير، حاز بوتين إشادة كبيرة في الغرب بسبب هذا الرد المهادن [(377)]. ولكنّ تصوّر موسكو على المدى الطويل كان أن "هذه السياسة لم تُثمر مكاسب عملية كثيرة لروسيا، على الرغم من المديح الواسع الذي تتلقاه في الولايات المتحدة والغرب" [(378)].
ولكن الإحباط بشأن قرار الولايات المتحدة المتصل بمعاهدة الصواريخ البالستية المضادة لم يمنع إنشاء مجلس الناتو - روسيا في أيار/مايو 2002، كي يحل محل المجلس المشترك الدائم المستند إلى القانون التأسيسي الذي وقعاه في عام 1997. كان الهدف "تأمين آلية استشارة، وبناء إجماع، وتعاون، وقرار مشترك، وفعل مشترك للدول الأعضاء في الناتو ولروسيا حول طيف واسع من القضايا الأمنية في المنطقة الأورو - أطلسية" وأيضًا أن يكون المجلس "البنية والمكان الأساسي لتطوير العلاقات بين الناتو وروسيا" [(379)].
وثمة بند جديد ينحو في الاتجاه الذي تسعى له روسيا بالضبط: في بضعة موضوعات، ستجتمع الدول بوصفها جماعة واحدة من الدول ("العشرين" تبعًا للاصطلاح المعتمد)، لا ضمن صيغة الناتو - زائد - روسيا ("19+1"). وكذلك، فإن هذه الجماعة "ستعمل بمبدأ الإجماع"، حيث يكون لكل عضو فيتو، بمن فيهم روسيا. ومع أن هذه الترتيبات لا تنطبق إلا على القضايا التي تتفق الدول على معالجتها ضمن هذه الصيغة، فإنها بدت خطوة في اتجاه نمط الناتو الذي ستراه روسيا رديفًا لا تهديدًا. سيصبح أشبه بمنظمة أمن جمعي بفيتو روسي. "مثّل المجلس الجديد خطوة أولى لتحويل التعاون الروسي - الغربي التقليدي إلى شراكة بين طرفين متساويين" [(380)]. وقد أثارت العملية جدالًا في روسيا، بشأن إذا ما كان ينبغي لها السعي للانضمام إلى الناتو [(381)]. ومع أن روسيا كانت معارضة لقرار الناتو الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر 2002 بشأن قبول أعضاء جدد أكثر، بمن فيهم دول البلطيق، فإن معارضتها تلك أُسكتت.

أغفلت العلاقات المتعمّقة بين روسيا والناتو تعارضًا فعليًا؛ أريدَ من تشكيل مجلس الناتو - روسيا تهدئة القلق الروسي بشأن التوسّع عبر منحها صوتًا أكبر. ولكنّ مدى امتلاك روسيا تأثيرًا حقيقيًا في صناعة قرار الناتو سيمكّنها من كبح ذلك التوسّع. وبذا كان تأثيرها داخل الناتو محكومًا بمدى رضوخها للأمر الذي تعارضه بالمطلق. سينجح الأمر في حال تحسّن علاقات أوروبا مع روسيا، غير أنّه تعذّر في ظل تزايد اعتراضات أوروبا والولايات المتحدة على سياسات بوتين. ولكنّ السجالات الحادة بشأن العراق هي التي برّدت العلاقات بين الناتو وروسيا على المدى القصير.

ثالثًا، ثمة عامل قوّض العلاقات بين الغرب وروسيا، وهو قرار الولايات المتحدة غزو العراق. قدّمت إدارة بوش سببين رئيسين للهجوم: الدفاع عن النفس ضد هجوم مُحتمَل بأسلحة دمار شامل، وتطبيق قرارات سابقة لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة حول برنامج العراق لأسلحة الدمار الشامل. عارضت روسيا الهجوم مشدّدة على عدم وجود تهديد وشيك يبرّر الدفاع عن النفس، وعلى أنّ القرارات المقصودة (يعود بعضها إلى عامي 1991 و1992) لا تُخوّل استخدام القوة عام 2003 [(382)]. استعاد الغزو كثيرًا من حالات السخط التي حرّضها التدخل في يوغسلافيا. فقد كان لروسيا مصالح اقتصادية واسعة في العراق أرادت حمايتها، أكانت في مجال الطاقة أم في دَيْن كبير يدين به نظام صدّام حسين لقاء صفقات أسلحة. وقد سعت روسيا أيضًا إلى مواجهة المحاولات الأميركية للهيمنة العالمية.

كانت موسكو قد قاومت المداهنات الأميركية لاكتساب دعم روسيا في إصدار قرار يشرّع استخدام القوة في العراق، حيث قال بوتين: "لن نساوم كما لو كنّا في سوق شرقية، حيث نبيع موقفنا مقابل بعض المنافع الاقتصادية" [(383)]. وبعيد بدء الغزو في آذار/مارس 2003، حذّر بوتين من أن الغزو "يهدّد بزعزعة أسس الاستقرار العالمي والقانون الدولي"، وقال إن "الحل الصحيح الوحيد للمشكلة العراقية هو الإنهاء الفوري للنشاط العسكري في العراق، والبدء بتسوية سياسية في مجلس الأمن" [(384)]. فبات الحفاظ على زخم إيجابي للعلاقات مع الولايات المتحدة أصعب فأصعب. وحاجّ كاراغانوف بأن إدارة روسيا للخلاف بشأن العراق كانت "إدارة المرحلة بمهارة"، وبالنتيجة فإن "الخلاف الحقيقي بشأن العملية العسكرية في العراق نشأ بين الولايات المتحدة وشركائها التقليديين في الناتو، لا مع روسيا" [(385)].

أملت موسكو انتهاز فرصة الخلافات الغربية بشأن العراق، لمواصلة السعي لتحقيق هدفها في إدخال روسيا إلى أوروبا وتقليل الدور الأميركي. كانت ألمانيا وفرنسا معارضتين بقوة للقرار الأميركي في مهاجمة العراق، وانضمت فرنسا إلى روسيا في التهديد باستخدام الفيتو ضد قرار يشرّع الغزو. وتشارك أوروبيون كثر توجّسات روسيا بشأن المساعي الأميركية للهيمنة العالمية

واستعدادها لاستخدام القوة العسكرية. وقد ضاعت تلك الفرصة، تبعًا لقول معلّق روسي، لأن "الانتقاد الأوروبي للحرب في الشيشان سمّم العلاقة" [(386)].
تصعب المغالاة في بيان تأثير غزو العراق. لمّا كان قد حصل من دون موافقة مجلس الأمن، نُظر إليه من روسيا ومن حلفاء عديدين للولايات المتحدة في أوروبا بكونه استخدامًا غير مشروع للقوة. كان الانطباع السائد هو أن الولايات المتحدة لا تلتزم بـ "القوانين المتعارف عليها"، إلا حين تلائم مصالحها. فأضعف الغزو مبدأ عدم استخدام القوة لحل النزاعات، وفرّق التحالف الغربي بشدة. وفي حين مال من يلومون الغرب على أحداث عام 2014 إلى التركيز على تأثيرات توسّع الناتو، ربما كان لغزو العراق تأثير أكبر في تقويض النظام الذي كان الغرب يحاول بناءه في أوروبا.
كانت الفترة 1999 - أواخر عام 2004، فترة تصوّرت فيها روسيا والولايات المتحدة وجود إمكانية متجدّدة للعمل معًا، على الرغم من كثرة الصعوبات. ومع أن بوتين كان يُحكم قبضته على السلطة داخليًا ويواصل التشديد على مصالح روسيا في الخارج القريب، فإنه سعى صراحةً لإقامة علاقات إيجابية مع كلٍّ من الولايات المتحدة وأوروبا. كان الأمل متبادلًا، ولكن لم يكن واضحًا إذا ما كان في إمكان الأطراف الاتفاق على بنود رئيسة يُبنى التعاون عليها. وقد أسهمت الثورة البرتقالية إسهامًا جذريًا في إعادة صياغة تقييم بوتين للعلاقات مع الغرب. ولكن هذه الثورة ارتبطت بالسياسة الداخلية الأوكرانية قبل أي شيء آخر، على الرغم من عواقبها الدولية.

الثورة البرتقالية: تمهيد

عكست التوترات التي بدأت في الشوارع، في تشرين الثاني/نوفمبر 2004، نزاعات مؤسساتية ومناطقية وأوليغارشية مديدة في أوكرانيا [(387)]. مؤسساتيًا، كان ثمة نزاع بين رئيس الجمهورية، ورئيس الوزراء، والبرلمان يتفاقم منذ بواكير فترة الاستقلال. مناطقيًا، أخفق الزعماء الأوكرانيون في بناء أحزاب تمتد على طول شرق أوكرانيا وغربيّها، وأمعنوا في استخدام الهويات المناطقية لتحشيد الناخبين؛ ما أدى إلى إبراز الهوة المناطقية بدلًا من تجسيرها. يصح هذا على يانوكوفيتش على الأخص الذي صبغ المعارضة، بنصيحة من روسيا، بصبغة داعمين فاشيين لستيبان بانديرا (Stepan Bandera)، الشخصية الإشكالية أيام الحرب العالمية الثانية. وكان الأوليغارشيون في صراع متواصل على السلطة حاول فيه كلٌّ منهم الكسب على حساب الآخرين، وخشي كلٌّ منهم من إمكانية هيمنة أحدهم عليهم.
كان يُتوقَّع على نطاق واسع أن انتخابات عام 2004 ستكون انتخابات محورية لأوكرانيا؛ إذ إن واحدًا من أمرين سيحدث حتمًا. لقد اعتقد كثيرون بأن كوتشما (أو خليفته المُعيَّن) سيُهزَم لو كانت الانتخابات حرة ونزيهة؛ ما يؤدي إلى قلب انزلاق أوكرانيا إلى التسلطية. وكان يُتوقَّع من كوتشما ومناصريه محاولة

التلاعب بالانتخابات عبر تكتيكات تتضمن السيطرة على وسائل الإعلام، والمحسوبية، والغش. كان هذا الأمر سيفضي إلى تعزيز الأوتوقراطية وإلى أرجحية ابتعاد أوكرانيا عن الغرب واقترابها من روسيا. ولذا كانت جماعات المعارضة تتجهّز، قبل الانتخابات بفترة معقولة، للمشاركة في عملية عد متوازية للأصوات، ولتحدي الغش عبر الاحتجاج.

فضّلت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي يوشتشينكو على يانوكوفيتش، واعتقدا أنه سينتصر لو كانت الانتخابات حرة ونزيهة. وفي جميع الأحوال، لم تكن هناك مؤامرة دولية للتحريض على ثورة. كانت البيئة الدولية، باستثناء روسيا، مهمة ضمن أربعة محاور. أولًا، قدّمت "ثورة البلدوزر" في صربيا و"الثورة الوردية" في جورجيا مثالَين عن الكيفية التي يمكن أن تساعد بها الانتخابات المغشوشة في تحشيد كتلة محتجين حيوية، وهي تكتيكات كانت ذات أهمية محورية لحركة "بورا" (Pora) الطلابية [(388)]. ثانيًا، أثمر هذان المثالان جماعة من قادة الاحتجاج الملتزمين الشباب الذين كانوا مستعدين لمشاركة تكتيكاتهم وخبرتهم مع الأوكرانيين الذين كانوا قد راكموا تجربتهم الخاصة أصلًا التي تعود إلى "ثورة الغرانيت" (Revolution on the Granite) أواخر الحقبة السوفياتية [1990]. وبما أن الغش كان مُتوقَّعًا سلفًا، كان ثمة وقت كافٍ لتحضير الاحتجاجات. ثالثًا، قدّمت منظمات غربية، بمزيج تمويل حكومي وغير حكومي، تدريبًا على إجراء مسح الاقتراع، وإجراءات بديلة لإحصاء الأصوات [(389)]. وقد سُهّلت عملية التدقيق في الأصوات بما أن الانتخابات كانت ما تزال تُجرى وفقًا لإجراءات مفتوحة نسبيًا. رابعًا، حالما بدأت الاحتجاجات، فرض الزعماء الغربيون ضغطًا كبيرًا على كوتشما كيلا يقمعها، وساعدوا في إجراء المحادثات التي أدت إلى حل الأزمة.

كانت التطورات المحورية داخلية. وكان ثمة تكهّن في أوكرانيا بأن كوتشما سيترشح لولاية ثالثة. ومع أن الدستور الأوكراني حصر الرئاسة في ولايتين رئاسيتين فقط، اعتقد كثيرون أن كوتشما قد يتمكن من إجبار محكمة على إصدار قانون يقضي بعدم احتساب ولايته الرئاسية الأولى، بما أن الدستور لم يُصدّق عليه إلا بعد بدء تلك الولاية. ليس واضحًا سبب عدم لجوء كوتشما إلى هذا الخيار. لعل عدم شعبيته أقنعته باستحالة فوزه؛ ولعل عصبة دونيتسك المتعاظمة القوة أصرّت على أن دورها قد حان؛ ولعله لم يُرد تدمير صورته عن ذاته بوصفه حاكمًا ديمقراطيًا.

بدا ترشيح يانوكوفيتش لحمل مشعل كوتشما وحزب الأقاليم "خطأً كبيرًا" [(390)]. كان يانوكوفيتش مجرمًا محكومًا، ويفتقر إلى الكاريزما، وإلى شعبية كبيرة خارج دونباس. ومع ذلك، حتى بعد اكتشاف الغش في الجولة الثانية، ربح 44 في المئة من الأصوات في إعادة الجولة الثانية. ويومئ هذا الأمر إلى أن مرشحًا أكثر إقناعًا من المؤسسة كان قادرًا على الفوز بنزاهة. وفاز حزب

الأقاليم بـ "الحق" أو كان لديه السلطة - على الأقل - لاختيار مرشح المؤسسة، وقد كان يانوكوفيتش زعيم الحزب.

وكانت قدرة المعارضة على التوحّد مهمة بقدر مماثل. منذ لحظة الاستقلال في عام 1991، كانت قوى أوكرانيا "الموالية للغرب" مشهورة بنزعتها للتقاتل في ما بينها (ستعود تلك النزعة بعد الثورة البرتقالية؛ يُنظَر الفصل الخامس). وقررت يوليا تيموشينكو سحب ترشيحها دعمًا لوشتشينكو، بعد أن رأت شعبيته. شكّل يوشتشينكو وتيموشينكو فريقًا عظيمًا، حيث كانت الكاريزما التي تتمتع بها تيموشينكو ومواقفها الصدامية تُكمِّل صورة يوشتشينكو بوصفه تكنوقراطيًا كفئًا ونزيهًا. وقد احتشد طيف واسع من جماعات مصالح أخرى حول هذا الثنائي، بما فيها جماعات طلابية مثالية وجماعات أوليغارشية وصولية. وقد كانت القوى المناصرة ليوشتشينكو مدفوعة بدرجة كبيرة باعتقاد أن انتصار يانوكوفيتش يعني نهاية للديمقراطية ولتطلّعات أوكرانيا الأوروبية.

في الأسابيع والأشهر التي سبقت الانتخابات، تجهّز الجانبان لتنافس في الشوارع. لجأت المعارضة إلى تكتيكات تنظيم غير مركزي، وحصّنت الحكومة مباني أساسية. قبيل الانتخابات بأسابيع عدة، حينما نظّم زعماء المعارضة مظاهرة أمام مبنى اللجنة الانتخابية المركزية، ردّت السلطات باستخدام خراطيم المياه. وقد كانت هذه ممارسة متكررة لدى كلا الجانبين.

خطا بوتين بجرأة إلى هذا الوضع [(391)]. وأرسل فريق مستشارين برئاسة غليب بافلوفسكي (Gleb Pavlovskii) إلى كييف، وفريقًا آخر برئاسة فياتشيسلاف نيكونوف (Vyacheslav Nikonov) إلى مقر يانوكوفيتش في دونيتسك للمساعدة في إدارة حملة يانوكوفيتش الانتخابية [(392)]. استندت استراتيجية روسيا إلى افتراضين. أولهما، أنه إذا كان الخيار محصورًا بين الغرب وروسيا، فسيختار الناخبون روسيا. وثانيهما، أن التكتيكات ذاتها التي نجحت في روسيا (حملات وسائل الإعلام، إرغام موظفي الدولة، الغش الانتخابي، تزوير النتائج)، ستنجح في أوكرانيا [(393)]. وفي الأسبوع الذي سبق الجولة الأولى من الانتخابات، سافر بوتين إلى كييف، وظهر مع كوتشما، ويانوكوفيتش، والزعيم البيلاروسي ألكسندر لوكاشينكو (Alyaksandr Lukashenka)، في استعراض عسكري ضخم في خريشتشاتيك. وقد أجرى مقابلة تلفزيونية أثناء وجوده في كييف طارحًا آماله بتخفيض قيود التأشيرات بين البلدين [(394)]. احتفت وسائل الإعلام الروسية بيانوكوفيتش احتفاء كبيرًا وروّجت لقصص سلبية عن يوشتشينكو. وبعدما أبلى يوشتشينكو بلاء حسنًا مفاجئًا في الجولة الأولى (وضعت النتائج الرسمية يوشتينكو في المقدمة بنسبة 39.9 في المئة مقابل 39.3 في المئة من عدد الأصوات، غير أن تأجيل إعلان النتائج أجّج الظن أن ثمة تلاعبًا في الأرقام وأن تقدّم يوشتشينكو كان أكبر بكثير)، عاد بوتين إلى كييف في زيارة ثانية قبل الجولة الثانية من الانتخابات. وعلى النقيض، تجنّبت إدارة بوش إظهار نفسها، ولعل هذا كان،

تبعًا لما قالته **وكالة نوفوستي**، "لأن مستشاريه يدركون أن مباركته ليوشتشينكو ستدفع الناخبين إلى الجانب الآخر بقوة" [(395)].

الثورة البرتقالية: الأزمة والحصيلة

القصة العامة للثورة البرتقالية معروفة جدًا. بعد الجولة الثانية، التي أجريت في 21 تشرين الثاني/نوفمبر، أُعلن عن فوز يانوكوفيتش، غير أن مسح الاقتراع دلّ على أن يوشتشينكو هو الفائز، وكُشف تزوير الأصوات. احتل المحتجّون ميدان نيزالجنوستي. وفي النتيجة، توصلت الأطراف إلى "تسوية" تجمع بين إعادة إجراء الجولة الانتخابية الثانية وتغييرات دستورية لتخفيف سلطة رئيس الجمهورية [(396)]. أُعيدت الجولة الانتخابية الثانية يوم 26 كانون الأول/ديسمبر، وأسفرت عن فوز يوشتشينكو.

إضافة إلى المحتجّين في الشوارع، أدّى أوليغارشيو أوكرانيا دورًا كبيرًا في الثورة، ربما بدافع الخوف مما قد تعنيه ولاية رئاسية يانوكوفيتشية لهم. ثمة مثال بارز للتعاون الأوليغارشي مع الاحتجاجات، وهو أن القناة الخامسة، القناة التلفزيونية التي يملكها بيترو بوروشينكو (Petro Poroshenko)، تحدّت كوتشما، وأذاعت أخبارًا إيجابية عن الاحتجاجات [(397)]. مثال ثان وهو أنه بخلاف ما كانت عليه الحال مع احتجاجات "أوكرانيا من دون كوتشما" قبل سنوات عدة، حيث أُغلق الميدان وأُعيق الدخول إلى كييف، بقي التنقل إليها وداخلها على حاله، وفُتح الميدان أمام المحتجين. شجب محافظ كييف أوميلتشينكو ومجلس مدينة كييف، اللذان ساعدا في إطفاء الاحتجاجات في عام 2001، نتائج الانتخابات. وأخيرًا، وبالتعارض مع عام 2014، أشارت الأجهزة الأمنية بوضوح إلى أنها لن تقمع المحتجين بعنف. وقد نقل ك. ج. تشايفرز (C. J. Chivers) في صحيفة **نيويورك تايمز** أن جهاز الأمن الأوكراني (خليفة جهاز الاستخبارات السوفياتي "KGB") أشار إلى أنه سيحمي المتظاهرين إذا هاجمتهم قوات وزارة الداخلية [(398)].

كان الأوليغارشيون عازمين على صون استقلاليتهم، ومن ثمّ سيعارضون كل من تتعاظم قوته بحيث يتمكّن من السيطرة عليهم، كما فعل بوتين في روسيا. وخافوا أيضًا من التأثير الروسي المفرط. "الجماعات الأوليغارشية الأوكرانية [...] لا ترغب في الانضواء تحت سيطرة موسكو من جديد؛ إذ هي عاجزة عن التنافس المباشر مع أوليغارشيي روسيا الأقوى" [(399)]. ومن ثمّ، وفي حين كانت مصالح الأوليغارشيين تتناغم مع مصالح روسيا في مسائل كثيرة، لم يكن ثمة تناغم في هذه الحالة مع مصالح البعض على الأقل. هذا لا يعني أنهم كانوا "موالين ليوشتشينكو" أو "موالين للغرب" بكل معنى الكلمة. بل يعني ببساطة أنهم فضّلوا زعيمًا يدعم التعددية، ويعجز عن نسفها حتى لو أراد، على زعيم يمتلك الوسائل والرغبة في إنهاء تعددية أوكرانيا السياسية.

وكما كانت عليه الحال في عام 2014، حصلت نقطة التحول في البرلمان، حين تضعضع دعم كوتشما ويانوكوفيتش بعدما تكشّف مستوى الغش الانتخابي، وبعدما بدا أن يوشتشينكو سينتصر. وفي 27 تشرين الثاني/نوفمبر، بعد خمسة أيام من التصويت، عقد البرلمان تصويتًا غير مُلزِم يعلن بطلان الانتخابات. بدأ دعم يانوكوفيتش بالانهيار مع سعي النخبة للتحول إلى الجانب الفائز.

كان واضحًا أن النزاع سيضع الغرب وروسيا في طرفين مختلفين وسيعزّز التصوّرات المشتركة بشأن وجود نيات سيئة لدى كل طرف منهما. ناقش بوتين وزعماء الاتحاد الأوروبي المسألة وجهًا لوجه في قمة أوروبية - روسية جُدّد موعدها مسبقًا في 25 تشرين الثاني/نوفمبر في لاهاي. كانت القمة قد أُجّلت بعد غياب التوافق على كيفية مواصلة التعاون الأوروبي - الروسي. وبذا، فقد جاءت الأحداث في أوكرانيا في وقت كان فيه الاتحاد الأوروبي وروسيا يناضلان أساسًا من أجل إيجاد أرضية مشتركة، وكان الخلاف متركّزًا بالتحديد على الديمقراطية وعلى دور روسيا في الخارج. وقد زاد النزاع في أوكرانيا حدّة التوترات الأوروبية - الروسية القائمة، على الرغم من وجود رغبة كبيرة لدى الطرفين لتجسير هوة الخلاف.

حين أعلن الاتحاد الأوروبي رفضه للجولة الثانية من الانتخابات، رد وزير الخارجية الروسي بغضب: لا يمكن الوزارة أن ترحّب بالتصريح الأخير لرئيس مفوضية الاتحاد الأوروبي الذي يرى أن الجولة الثانية من الانتخابات في أوكرانيا مخالفة للمعايير العالمية ولإرادة الشعب الأوكراني. ومع أن البيان يعبّر عن آمال في ألا تلجأ السلطات والأطراف المعنية إلى العنف، فإن الطلب في ذاته يدل على أن بروكسل، من جهة، تتجاهل المبدأ الديمقراطي الأساسي - احترام إرادة الشعب - وتدفع، من جهة أخرى، المعارضة بوضوح إلى مخالفة القانون وإلى استخدام القوة [...] ومنذ البداية، أي أثناء الجولة الأولى أساسًا، كان الموقف الوحيد الذي يفضّله الاتحاد الأوروبي إما انتصار فيكتور يوشتشينكو، أو إعلان أن الانتخابات غير ديمقراطية، ومزوّرة، ومخالفة للمعايير العالمية. هو قد خسر، ورد الاتحاد الأوروبي متوقَّع. ولكن ما علاقة هذا الأمر بالديمقراطية والنزاهة؟ [400]

ووفقًا لويلسون، كانت قسوة هذا الرد (الذي جاء في وقت مبكر من الأزمة في 25 تشرين الثاني/نوفمبر) قد زاد من إصرار الاتحاد الأوروبي على التدخل في الأزمة، وحثَّ خافيير سولانا (Javier Solana)، المفوض الأعلى للسياسة الخارجية، على مرافقة الرئيس البولندي ألكسندر كفاشنيفسكي في السفر إلى كييف [401].

يعبّر هذا البيان عن قدر كبير من الموقف الذي سيصبح موقف روسيا المعتاد بشأن الثورة البرتقالية، والذي يقوم على أعمدة أساسية ثلاثة. أولًا، كان الغرب قد قرّر مسبقًا أن الحصيلة المقبولة الوحيدة كانت فوز يوشتشينكو. ثانيًا، كان الغرب، لا المعارضة الأوكرانية الداخلية، المسؤول عن الاحتجاجات

وعن قلب نتيجة الجولة الثانية من الانتخابات. ثالثًا، بيّنت عملية قلب النتائج أن دعم الغرب للديمقراطية ولحُكم القانون نفاق يعجّ بالمعايير المزدوجة. وبالنسبة إلى كثيرين في الغرب، انهارت صدقية روسيا بسبب إنكارها الصادح لهذا الغش الواضح.

وعلى الرغم من الخلاف، دخل الاتحاد الأوروبي وروسيا شريكين في الوساطة في النزاع، إضافة إلى جماعة تضم الرئيس البولندي كفاشنيفسكي، والرئيس الليتواني فالداس أدامكوس (Valdas Adamkus)، والمفوض الأعلى للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة سولانا، والسكرتير العام لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، يان كوبيش (Jan Kubish)؛ والمتحدث باسم مجلس الدوما الروسي، بوريس غريزلوف (Boris Gryzlov) [(402)]. كان يمكن هذه الوساطة أن تمنع التصعيد من هذا الطرف أو ذاك، غير أنها لن تفضي إلى حل في ذاتها [(403)].

جاء الحل عبر عملية مساومة داخلية كان المشاركون الأوكرانيون الأساسيون فيها يوشتشينكو، ويانوكوفيتش، والرئيس كوتشما، ورئيس البرلمان فولوديمير ليتفين (Volodymyr Lytvyn). قايضت الصفقة التي اتُّفق عليها في نهاية المطاف إعادة إجراء الجولة الثانية من الانتخابات (التي طالب بها يوشتشينكو والمتظاهرون) بتعديلات دستورية تُخفِّض من سلطة رئيس الجمهورية.

كان كوتشما وأنصاره، الذين أدركوا أرجحية خسارتهم لأي جولة إعادة انتخابية، قد أرادوا رئاسة أقل سلطة في حال عدم وقوعها تحت قبضتهم. ولطالما كان كثيرون في أوكرانيا قد حاجّوا بأن الرئاسة قوية جدًا. كان تكريس الصفقة داخل القانون والدستور يستلزم بعض المرونة. ففي حين كانت المحكمة العليا قد أمرت بإجراء إعادة للجولة الانتخابية الثانية، لم يكن لانتخابات جديدة أن تُنفَّذ من دون إجراء تغييرات في القانون الانتخابي. وقد منح هذا الأمر البرلمان وزنًا كبيرًا، وأعطى يوشتشينكو دافعًا للمساومة على السلطة الرئاسية. كان يانوكوفيتش معارضًا للصفقة، بيد أن كثيرين من حلفائه كانوا مستعدين للانحناء أمام ما بدا أمرًا حتميًا، وقبلوا بإعادة الجولة الثانية من الانتخابات مقابل إضعاف رئاسة الجمهورية. جرت إعادة الجولة الثانية في 26 كانون الأول/ديسمبر، حيث فاز يوشتشينكو بنسبة 52 مقابل 44 في المئة. هذه المرة، أعلنت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا أن الانتخابات حرة ونزيهة، بينما أعلنت منظمة مراقبة الانتخابات (Election Monitoring Organization) التابعة لرابطة الدول المستقلة أن الانتخابات مزورة.

وسط هذا النزاع، سعت جماعة من أنصار يانوكوفيتش لتنظيم حركة استقلالية في دونباس. وفي 28 تشرين الثاني/نوفمبر، عُقد "مؤتمر أوكراني شامل" في حلبة تزلج في سيفيرودونيتسك، في إقليم لوغانسك. تحت العلم الروسي، وبمشاركة من محافظ موسكو، لوجكوف، الذي سمّى المعارضة "اجتماع ساحرات"، صوّتت وفود من شرق أوكرانيا وشبه جزيرة القرم على إجراء

استفتاء بشأن الاستقلال المناطقي (فدرالية، لا انفصال) إن لم يُثبَّت يانوكوفيتش رئيسًا [404]. وصرّحت الجماعة: "في السيناريو الأسوأ بشأن الوضع السياسي في البلاد، سنكون متّحدين وحاسمين في الدفاع عن إرادة الشعب الأوكراني، بما فيه إجراء استفتاء على تغيير محتمل في الوضع الإداري والمناطقي لأوكرانيا" [405]. ناقش محافظ أوديسا رسلان بوديلان (Ruslan Bodelan) تشكيل "نوفوروسيا [روسيا جديدة]" (Novorossiya)، وهو تمهيد آخر لما سيحدث في عام 2014 [406]. لم تتطور هذه المبادرات أكثر؛ إذ كان واضحًا أنها لم تجتذب دعمًا من النخب الأخرى أو من قطاع كبير من الشعب. وفي 2 كانون الأول/ديسمبر، سافر كوتشما إلى موسكو للتشاور مع بوتين، وفي 3 كانون الأول/ديسمبر، أعلن بوتين، في إقرار بالهزيمة، دعمه لإعادة الجولة الثانية من الانتخابات.

نتائج الثورة البرتقالية

"تلك كانت 11 أيلول/سبتمبر الخاصة بنا"، يقول بافلوفسكي [407]. كانت روسيا هشّة إلى درجة عجزت عن إدراكها، وكانت قد أُهينت، وعازمة على التصرف. إن كان روس كثيرون قد افترضوا أن أوكرانيا ستعود إلى القطيع عاجلًا أم آجلًا، رفعت الثورة البرتقالية احتمالية أن أوكرانيا ستضيع إلى الأبد، وكان التدخل الغربي موضع اللوم بشأن هذا الضياع [408]. بمعنى ما، سيتمحور ما تبقّى من هذا الكتاب حول عواقب الثورة البرتقالية. اتفقت الصحافة الروسية على أن الأحداث كانت كارثة. قالت صحيفة **برافدا** إن "روسيا لم تعد قوة عالمية"، مُلقية باللوم على الولايات المتحدة ومُبدية قلقها من خروج روسيا من أسواق الغاز في الغرب. وتنبأت صحيفة **كوميرسانت** (*Kommersant*) بأن "فيروس الثورة البرتقالية سينتشر الآن في روسيا"، وبأنه "لن يستغرق طويلًا في تفكيك التوتاليتارية الروسية الجديدة" [409].
لم تكن الثورة البرتقالية نقطة تحوّل بالضبط، إذ كانت الأطراف الفاعلة قد مضت أساسًا في مسار تشكك ونزاع متعاظمين. ولكنّ الثورة ألقت ضوءًا ساطعًا على هذا التشكّك والعدائية المتبادلة. فقد أفضت إلى تغييرات داخلية في كل من روسيا وأوكرانيا قوّضت العلاقة بينهما وعلاقات روسيا مع الغرب. كانت جميع الأطراف تسعى لوسائل لتسوية أهدافها ومصالحها المتعارضة في ظل الصعوبات التي كانت تخيّم على العلاقات من عام 1999 إلى أواخر عام 2004. ولم تعد الحال هكذا بعد الثورة البرتقالية.
كان غضب روسيا موجَّهًا بالدرجة الأولى إلى الولايات المتحدة والناتو، لا إلى الاتحاد الأوروبي؛ إذ قال بوتين في حديثه للمراسلين في موسكو في 10 كانون الأول/ديسمبر: إن أرادت أوكرانيا الدخول إلى الاتحاد الأوروبي ولاقت ترحيبًا هناك، فليس لنا إلا أن نكون سعيدين. قضية توسع الاتحاد الأوروبي بحيث يضم أوكرانيا لا تشغلنا. لدينا علاقة خاصة مع أوكرانيا، واقتصادانا شديدا الارتباط،

ودرجة عالية من التعاون الاقتصادي. لذا سيكون لإدخال هذا الجزء من الاقتصاد في البنية الأوروبية أثر إيجابي في روسيا أيضًا، كما آمل [(410)].

أما في أوكرانيا فقد كان التغير في المسار دراماتيكيًا، وإن تبيّن في نهاية المطاف أنه كان أقل دراماتيكية ممّا بدا عليه. ليس مرجحًا أن يانوكوفيتش كان سيسلّم أوكرانيا إلى روسيا ببساطة (إذ لم يفعل هذا حين صار رئيسًا عام 2010). في واقع الحال، كان انتخابه سيقود، على الأرجح، إلى ترسيخ سياسة الأتقرطة (Autocratization) التي كانت تسم أواخر حقبة كوتشما. وليس أكيدًا ما إذا كان سيتمكّن من تعزيز سلطة هيمنة (خلق منظومة "هرم أوحد" Single - pyramid، تبعًا لمصطلح [هنري] هيل). ولكن انتخابه كان سيصبّ في مصلحة روسيا على الأرجح في مطلق الأحوال، ولذا سعت روسيا بقوة لترويج انتخابه. وبالمثل، ومع أن يوشتشينكو بدا في حينه كأنه سيحوّل وجهة البلاد إلى الغرب تحويلًا حاسمًا، فإن هذا التحوّل كان في الأسلوب أكثر منه في الجوهر. وفي بدايات كانون الأول/ديسمبر، في أوج الأزمة، شدّد يوشتشينكو: "لن نختار طرفًا واحدًا فقط: أوروبا أو روسيا" [(411)].

كان الأمر الأخطر بالنسبة إلى روسيا اندماج الدمقرطة والجيوسياسة الذي جسّدته الثورة البرتقالية. بدا أن هذه الثورة تُرسّخ منهجية ما سمّاها مارك بيسنجر (Mark Beissinger) "ثورات معيارية" (Modular Revolutions). وقد استخدم هذا التكتيك لإحداث انقلاب جيوسياسي هائل في روسيا، وبدا أنه موجَّه إلى جيران آخرين لها. إذ طُبّق بادئ الأمر في جورجيا، وتلتها قيرغزستان، بل كان هناك أمل لدى الغرب بشأن انتخابات 2006 في بيلاروسيا. كان أكثر ما يدعو للقلق فكرة أن احتجاجات كهذه قد تهدّد نظام بوتين نفسه. وقد صرّح ممثل بوتين في الاتحاد الأوروبي، سيرغي ياسترزيمبكسي (Sergei Yasterzhembsky)، في أوج الأزمة: لسوء الحظ، ينتاب المرء عمومًا انطباع أن قوى بعينها في الغرب خلصت إلى إمكانية اختبار المجال بعد السوفياتي للقوة عبر استخدام تقنيات ما تسمّى أناركية الشارع وديمقراطية الشارع، سمّها ما شئت. وقد اختُبرت هذه الطرائق في بولندا في حينه، أعني حقبة حركة "تضامن"؛ واختُبرت أخيرًا في بلغراد [(412)].

غيّرت الثورة البرتقالية التفكير الروسي في ثلاث نواحٍ. أولًا، صوّرت روسيا الثورات الملونة بوصفها تكتيكًا بديلًا من الحرب، وخلصت إلى أن على روسيا إدراك ما سمّاه بافلوفسكي "التقنيات الثورية الجديدة في حقبة العولمة" [(413)]. وكانت النتيجة ما سيُسمّى لاحقًا "مبدأ غيراسيموف" (Gerasimov Doctrine) في الحرب الهجينة [(414)]. وبالمثل، كتب المحلّلون الروس عن مفهوم "القوة الناعمة" (Soft Power) الخاص بجوزف ناي (Joseph Nye)، الذي كانوا يرونه أداة إكراه أو خراب، لا قوة استمالة [(415)]. يقول بافلوفسكي: "ما كانت هذه المصيبة لتحصل لو كان لدينا سلطة استشارة شركائنا الأوكرانيين بشأن الثورة المضادة الوقائية، لا بشأن

الانتخابات فقط" [416]. وقد أدت هذه المساعي إلى التكتيكات التي طَبّقت في عام 2014.

ثانيًا، سعت القيادة الروسية للحيلولة دون اندلاع ثورة كهذه في روسيا من خلال تبني مجموعة إجراءات تضمنت تشكيل جماعة "ناشي" (Nashi) الشبابية، وفرض قيود على المنظمات الأجنبية غير الحكومية. وقد وسّع قمع الديمقراطية الإضافي هذا الهوة المعيارية القائمة بين روسيا والغرب. ثالثًا، بدأت روسيا الرد على انتشار الديمقراطية العالمي. تزايد التركيز على مبدأ "عدم التدخل" على الرغم من مطالب روسيا بدور في "الخارج القريب". فضلًا عن ذلك، هاجم الزعماء والمنظّرون الروس صراحةً الفكرة القائلة إن قيمًا مثل الديمقراطية صالحة في كل مكان. ولم يكتفوا باستعادة ناي بشأن "القوة الناعمة"، إذ استدعوا صامويل هنتنغتون (Samuel Huntington) وفكرته عن "التعددية الحضارية" (Civilizational Popularism) أيضًا. وقد أسسوا، إلى جانب الصين ودول آسيا الوسطى، منظمة شانغهاي للتعاون (Shanghai Cooperation Organization) بوصفها متراسًا ضد نشر الديمقراطية في المنطقة. وبالمجمل، كان الرد على الترويج للديمقراطية هو الترويج للأوتوقراطية.

كانت الثورة البرتقالية قد أعادت صياغة المواقف الغربية تجاه روسيا، علاوة على دفعها روسيا كي تكون أقل ثقة وأكثر سخطًا تجاه الغرب. وقد كان الرأي الطاغي، في وسائل الإعلام ولدى صنّاع السياسة على السواء، أن السلوك الروسي في أوكرانيا كان ساخرًا وعدوانيًا في آن معًا. كانت الاحتجاجات السلمية في كييف وصمود يوشتشينكو بعد تسميمه قد فرضا احترامًا، بينما اعتُبر التزوير الانتخابي الواضح ودعم بوتين له إشارات إلى نيات سيئة. انتفض معلّقون غربيون قلائل على ما رأوه معايير مزدوجة بيد أنهم كانوا أقلية واضحة [417].

وقد كانت الثورة البرتقالية ذات تأثير سلبي خاص في علاقات روسيا والاتحاد الأوروبي؛ إذ عزّزت الحادثة الرأي القائل إن بوتين كان جزءًا من المشكلة، وإن روسيا كانت تستخدم تكتيكات لاشرعية في أوكرانيا، وإن أهداف روسيا لا تتوافق مع أهداف الاتحاد الأوروبي. كان تحوّل سياسة الاتحاد هائلًا. "كان الاتحاد الأوروبي متذبذبًا ومترددًا؛ إذ على الرغم من أن الدول الأعضاء الجديدة في الاتحاد فضّلت نشر الديمقراطية في أوكرانيا، كانت الدول الأعضاء الأقدم تنطلق من موقف: روسيا أولًا. ولكن مع تزايد انتهاكات الممارسة الديمقراطية، اتّحد الاتحاد الأوروبي حول موقف مناصر للديمقراطية" [418]. في كانون الثاني/يناير 2005، صوّت البرلمان الأوروبي بأغلبية ساحقة من أجل منح أوكرانيا "وجهة نظر أوروبية واضحة يمكن أن تفضي إلى عضوية في الاتحاد الأوروبي" [419]. وقد أدى هذا في نهاية المطاف إلى مسوّدة اتفاقية الشراكة التي أشعلت الأزمة في عام 2013.

خلاصة

في حين كانت الثورة البرتقالية مدفوعة في الغالب بعوامل داخلية في أوكرانيا، كانت النتائج الدولية هائلة. ولعل أهمها أن هذه الثورة قوّت الروابط بين العلاقة الأوكرانية - الروسية والعلاقة الروسية - الغربية، حيث صعّبت حل المسألتين. فقبل الثورة البرتقالية، افترضت روسيا والغرب أن مصالحهما الضمنية متناغمة، وأن في إمكانهما العمل على حل أيِّ مشكلة. أما بعد الثورة فقد بات كل منهما يرى الآخر خصمًا شيئًا فشيئًا، ويريان أوكرانيا مجال خلاف حاد. وبالمثل، بدا واضحًا أن روسيا وأوكرانيا ستواصلان خلافهما حول استقلالية أوكرانيا على الرغم من معاهدة الصداقة الموقعة في عام 1997. وبما أن الزعماء في أوكرانيا وروسيا رأوا أن قوة الاحتجاج ستنسف خطط روسيا، باتت الدمقرطة متلازمة مع الجيوسياسة.

ومع نهاية الثورة البرتقالية في كانون الثاني/يناير 2005، بدا أن أوكرانيا قد اتخذت انعطافة حاسمة نحو الغرب. وقد كتب أدريان كاراتنيكي (Adrian Karatnycky) في حينه أن الثورة "جسّدت علامة جديدة كبرى في تاريخ أوروبا الشرقية بعد الشيوعي، انعطافًا زلزاليًا نحو الغرب في جيوسياسة المنطقة"[(420)]. ولكن داخل أوكرانيا كانت "الثورة" تتمحور حول الاستمرار أكثر من التغيير. فالأوليغارشيون الذين دعموها كانوا يحاولون الدفاع عن الوضع السياسي القائم في أوكرانيا، لا إطاحته. وبالمثل، فإن النخبة الذين كانوا وسطاء التسوية التي أنهت الأزمة كانوا معنيين بلَيّ المنظومة لا بكسرها. وقد كان كثيرون ممن تسلّموا السلطة أقل انشغالًا باجتثاث الفساد مقارنة بالحصول على غنيمتهم من المنافع. استمرت أوكرانيا في تبعيتها الاقتصادية لروسيا، ما قيّد خياراتها، واستمرت في انقسامها المناطقي ما ضيّق احتمال حصول انقلابة كبيرة في السياسة الخارجية. وعلى الرغم من مطالبات الاتحاد الأوروبي بالتدخل أكثر، فإنه حافظ على مبادئه وانتظر ظهور شركاء محتملين للاتفاق معهم.

أصبح نزاع أوكرانيا مع روسيا ونزاع الغرب مع روسيا شديدي الارتباط. وتعود حقيقة أن معضلة الأمن قد تكثّفت من دون إحداث تغيير في قدرات أوكرانيا العسكرية (أو قدرات أي طرف آخر) إلى الدور الذي باتت الدمقرطة تؤدّيه في جيوسياسة المنطقة. وكلما تزايد تصوير أوكرانيا على كونها مرغمة على الاختيار بين روسيا والغرب، تزايدت حدّة انقساماتها المناطقية، وتزايد تحوّل العلاقة الغربية - الروسية إلى لعبة صفرية. وبالنسبة إلى الغرب، وإلى الأوكرانيين الميالين إليه، كان ثمة وضع قائم جديد، وستُرى المساعي الهادفة إلى تقويضه تهديدات. أما بالنسبة إلى روسيا، وإلى الأوكرانيين الميالين إليها، فقد اضطرب الوضع القائم اضطرابًا مجحفًا، ولا بد من استعادته. وقد تعاظم خوف الطرفين من فقدِان شيء جوهري. وبدلًا من رفع شعور الحاجة الماسة

إلى تخفيف التوترات، أقنعت الثورة البرتقالية كل طرف من الطرفين بصواب مواقفه وبنيات الطرف المقابل السيئة.

(289) Yanina Sokolovskaya, "Leonid Kuchma Delivers 'Coronation Speech' Intended to Please Everyone," *Izvestia*, 1/12/1999, p. 3, in: *The Current Digest of the Russian Press*, vol. 51, no. 48 (December 1999), p. 22.

(290) Gennady Sysoyev, "Premier Turns Ukraine to West," *Kommersant*, 12/12/1999, p. 3, in: *Russian Press Digest*, 23/12/1999; Hans Van Zon, "Political Culture and Neo - Patrimonialism under Leonid Kuchma," *Problems of Post - Communism*, vol. 52, no. 5 (2005), pp. 12 - 22.

(291) Keith Darden, "The Integrity of Corrupt States: Graft as an Informal State Institution," *Politics and Society*, vol. 36, no. 1 (March 2008), pp. 35 - 60.

(292) نجد ترجمة هذا الحديث ومقاطع تجريمية أخرى تخص غونغادزه في:
"Transcript: What Do Melnychenko's Tapes Say about Gongadze Case," *Radio Free Europe/Radio Liberty*, 3/3/2005, accessed on 25/4/2022, at: https://bit.ly/385MB6q

(293) يُقارَن الاحتجاجان في:
Paul D'Anieri, "Explaining the Success and Failure of Post - Communist Revolutions," *Communist and Post - Communist Studies*, vol. 39, no. 3 (2006), pp. 331 - 350.

(294) *Agence France Presse*, 27/2/2001.

(295) D'Anieri, p. 343.

(296) "زا يدينو أوكراينو" تعني: "من أجل أوكرانيا موحدة"، تيمّنًا باسم حزب "روسيا الموحدة" الموالي للحكومة. كان كثيرون في أوكرانيا يلقّبون الحزب "زا يدي" (za yedy)، التي تعني بالروسية "من أجل الأكل"، في إحالة على المكافآت التي يُفترَض أنها تجتذب المقترعين للحزب.

(297) أنا ممتن لسيرهي كوديليا (Serhiy Kudelia) من أجل هذه النقطة.

(298) Van Zon, p. 15.

(299) Rosaria Publisi, "Clashing Agendas? Economic Interests, Elite Coalitions and Prospects for Co - operation between Russia and Ukraine," *Europe - Asia Studies*, vol. 55, no. 6 (2003), p. 837.

(300) James Sherr, "The Dismissal of Borys Tarasiuk," *Occasional Brief 79*, Conflict Studies Research Centre, 6/10/2000.
اتّهم كوتشما تاراسيوك بـ "إساءة التقدير بشأن تنفيذ الاندماج الأوروبي"، (مقتبس من ص 2).

(301) Olexiy Haran & Rostyslav Pavlenko, "The Paradoxes of Kuchma's Russian Policy," *PONARS Policy Memo 291* (September 2003), p. 1.

(302) Jim Mannion, "Rumsfeld Meets Kuchma, Cites Promises on Democracy, Dead Journalist," *Agence France Presse*, 5/6/2001.

(303) Ibid.

(304) "Transcript of Press Briefing on Ukraine, Iraq and Kolchuga Radar,"" *US State Department*, 25/9/2002.

(305) نجد أمثلة عدة في:

Marten Malek, "The 'Western Vector' of the Foreign and Security Policy of Ukraine," *Journal of Slavic Military Studies*, vol. 22, no. 4 (2009), p. 520.

(306) James Greene, "NATO - Ukraine Distinctive Partnership Turns Twenty: Lessons to Take Forward," *NATO Review*, 7/4/2017.

(307) Bertil Nygren, *The Rebuilding of Greater Russia: Putin's Foreign Policy Toward the CIS* (Abingdon, Oxon: Routledge, 2008), p. 55.

(308) Anna Melnichuk, "Ukrainian Official: NATO, EU Give no Timetable for Ukraine's Accession, Prompting Changes in Defense Doctrine," *Associated Press*, 27/7/2004.

(309) "Leonid Kuchma Amends Ukraine's Military Doctrine on Accession to NATO, EU," *RIA Novosti*, 26/7/2004.

(310) Melnichuk.

(311) "Roundup: Ukraine's Kuchma Sends Firm Offer of 'Partnership' with Europe," *Deutsche Presse - Agentur*, 28/6/2001.

(312) Haran & Pavlenko, p. 4.

(313) Olexiy Haran & Maria Zolkina, "Ukraine's Long Road to European Integration," *PONARS Eurasia Policy Memo*, no. 311 (February 2014), p. 2.

(314) Rosaria Puglisi, "Clashing Agendas? Economic Interests, Elite Coalitions and Prospects for Co - operation between Russia and Ukraine," *Europe - Asia Studies*, vol. 55, no. 6 (2003), p. 840.

(315) *Vremya Novostei*, cited in: *Russian Press Digest*, 22/12/2000.

(316) Ariel Cohen, "Analysis: Ukraine Scandals," *UPI*, 23/2/2001.

(317) Craig Nelson, "Kuchma's Guest Fails to Notice the Stench," *Sydney Morning Herald*, 17/2/2001, p. 18.

(318) مقتبس من:

Andrei Zagorski, "Russia and the Shared Neighborhood," in: Dov Lynch (ed.), *What Russia Sees*, Chaillot Paper, no. 74 (Paris: Institute for Security Studies, 2005) p. 68.

(319) Haran & Pavlenko, p. 4.

(320) Fred Weir, "Putin Woos Ukraine with a Russian Common Market," *Christian Science Monitor*, 18/11/2004, p. 7.

(321) يرد تفصيل هذين المشروعين في الكتاب التالي، حيث تُستقى هذه المناقشة منه:
Rilke Dragneva - Lewers & Kataryna Wolczuk, *Ukraine between the EU and Russia: The Integration Challenge* (London: Palgrave MacMillan, 2015), pp. 20 - 23.
(322) Haran & Pavlenko, p. 4.
(323) Dragneva - Lewers & Wolczuk, p. 22; Van Zon, p. 13.
ينقل أنه، بالتناغم مع سيطرة مؤسسة الرئاسة على السلطة، تُوصِّل إلى قرار توقيع الاتفاق بسرية من دون مشاركة مجلس الوزراء، حيث أُرغم يانوكوفيتش على التوقيع في وقت لاحق.
(324) Van Zon, p. 15.
(325) مقتبس من:
Dragneva - Lewers & Wolczuk, *Ukraine between the EU and Russia*, p. 23.
(326) "Putin and Kuchma Review Black Sea Fleet together in Sevastopol," *Deutsche Presse - Agentur*, 29/7/2001.
(327) *RIA Novosti*, 12/8/2003.
(328) بخصوص ترسيم الحدود، ينظر:
Taras Kuzio, *Ukraine - Crimea - Russia* (Stuttgart: Ibidem - Verlag, 2007), pp. 85 - 93.
(329) بعد عام 2014، صارت الجزيرة جزءًا من مسار الجسر الذي بنته روسيا لإنشاء ممر بري بين روسيا والقرم.
(330) مقتبس من: *Izvestiya*.
Valerie Mason, "Ukrainian President Denounces Russian 'Imperialism' in Kerch Strait Row," *IHS Global Insight*, 28/10/1993.
(331) Margot Light, John Löwenhardt & Stephen White, "Russia and the Dual Expansion of Europe," *Policy Paper*, ESRC "One Europe or Several?," no. 02/00 (2000).
(332) هذا لا يعني أن توسّع الاتحاد الأوروبي كان خطأ. على العكس، حتى مع "التردّي" الذي حصل أخيرًا في عدد من الدول التي انضمت إلى الاتحاد الأوروبي في عام 2004، كانت العملية، وفق غالبية الآراء، قد دعمت قضايا الديمقراطية، والأمن، والازدهار، في أوروبا الوسطى.
(333) Andrei P. Tsygankov, "Putin and Foreign Policy," in: Dale R. Herspring (ed.), *Putin's Russia: Past Imperfect, Future Uncertain* (Lanham, MD: Rowman & Littlefield, 2007), p. 202.
(334) Commission of the European Communities, *Wider Europe - Neighbourhood: A New Framework for Relations with our Eastern and*

Southern Neighbours, COM (2003) 104 Final, Brussels, 11/3/2003, pp. 3 - 4.

(335) Gwendolyn Sasse, "The European Neighbourhood Policy: Conditionality Revisited for the EU’s Eastern Neighbours," *Europe - Asia Studies*, vol. 60, no. 2 (March 2008), pp. 295 - 316.

(336) Zagorski, p. 77.

(337) Ibid., p. 75.

(338) L. Karabeshkin, "Vostochnoye izmerenie politiki ES i Rossia," in: Filip Kazin & Vladimir Kuznetzov (eds.), *Vostochnoye Izmerenie Evropeiskogo Soyuza i Rossia. Mezhdunarodnaya Konferentsia. Sbornik Dokladov. Veliky Novgorod, November 14, 2003* (St. Petersburg: BITS, 2004), pp. 34 - 45; Igor Gretskiy, Evgeny Treshchenkov & Konstantin Golubev, "Russia’s Perceptions and Misperceptions of the EU Eastern Partnership," *Communist and Post - Communist Studies*, vol. 47 (2014), p. 376.

(339) Gretskiy, Treshchenkov & Golubev, p. 376.

(340) Hiski Haukkala, "Russian Reactions to the European Neighborhood Policy," *Problems of Post - Communism*, vol. 55, no. 5 (September - October 2008), pp. 40 - 48.

(341) تبعًا لإشارة هاوكالا، يُنظر: Ibid., p. 41، كان لهذه السيرورة جذور في شروط كوبنهاغن لعام 1993 بما يخص الأعضاء الجدد المحتملين.

(342) Common Strategy of the European Union of 4 June 1999 on Russia (1999/414/CFSP), p. 1.

(343) Ibid., p. 2.

(344) Dov Lynch, "Misperceptions and Divergences," in: Lynch (ed.), p. 16.

علاوة على استمرارها في دعم المناطق الانفصالية في أبخازيا وأورستيا الجنوبية، اتهمت روسيا جورجيا بإيواء المقاتلين الشيشان، وفجّرت في عام 2002 منطقة بانكيسي غورغي، متذرّعة بحاجتها إلى مهاجمة المتمردين الشيشان هناك.

(345) Roland Dannreuther, "Developing the Alternative to Enlargement: The European Neighborhood Policy," *European Foreign Affairs Review*, vol. 11 (2006), pp. 183.

(346) Gretskiy, Treshchenkov & Golubev, p. 377.

(347) Ibid., p. 376.

(348) كلام تشيزوف مقتبس من:

Dmitry Danilov, "Russia and European Security," in: Lynch (ed.), p. 89.

(349) Commission of the European Communities, *Communication from the Commission to the Council and to the European Parliament, on Relations with Russia*, COM (2004) 106 Final, Brussels, 10/2/2004, accessed on 25/4/20222, at: https://bit.ly/382rQIG

(350) Chris Patten, *Cousins and Strangers: America, Britain, and Europe in a New Century* (New York: Henry Holt, 2006), p. 158.

(351) Judith Kelley, "New Wine in Old Wineskins: Promoting Political Reforms through the New European Neighbourhood Policy," *Journal of Common Market Studies*, vol. 44, no. 1 (2006), pp. 29 - 55.

(352) Margareta M. Balmaceda, *Energy Dependency, Politics and Corruption in the Former Soviet Union: Russia's Power, Oligarchs' Profits and Ukraine's Missing Energy Policy, 1995 - 2006* (Abingdon, Oxon: Routledge, 2009), p. 33.

(353) Ibid., pp. 1 - 2.

(354) Ibid., pp. 54 - 55.

(355) Ibid., pp. 60 - 61.

(356) Ibid., pp. 29 - 32.

(357) كلا الاقتباسين من المؤتمر الصحافي الذي عقده الرئيسان جورج بوش وفلاديمير بوتين:

"Press Conference by President Bush and Russian Federation President Putin, Brdo Castle, Brdo Pri Kranju, Slovenia, 16/6/2001," *The White House*, 16/6/2001, accessed on 25/4/2022, at: https://bit.ly/3rAfrT1

(358) Ibid.

(359) "BBC Breakfast with Frost Interview: Vladimir Putin," 5/3/2000.

وفي المقابلة ذاتها، قال بوتين: "يصعب عليّ تصوّر الناتو عدوًّا".

(360) Peter Baker, "Putin Offers West Reassurances and Ideas on NATO," *The Washington Post*, 18/7/2001.

(361) "Press Conference with Political Studies Institute Director Sergei Markov," *Official Kremlin International News Broadcast*, 26/6/2001.

(362) "Press Statement and Answers to Questions at a Joint News Conference with Ukrainian President Leonid Kuchma," 17/5/2002, President of Russia, accessed on 9/8/2022, at: https://bit.ly/3bFOGYJ

قال بوتين لاحقًا إنه طرح فكرة عضوية روسية في الناتو في لقائه الأخير مع الرئيس بيل كلينتون. ووفقًا لبوتين، "رد كلينتون: 'لا اعتراض لدي'. ولكن أعضاء الوفد الأميركي كلهم انفعلوا جدًا". ينظر:

"Putin Says He Discussed Russia's Possible NATO Membership with Bill Clinton," *Radio Free Europe Radio Liberty*, 3/6/2017.

ويبدو أن كلينتون لم ينف ادّعاء بوتين.

(363) خمّن جيمس غولغيير ومايكل ماكفول أنّ "بوتين لطالما أدرك أن التوعّد بشأن أمر يعجز عن إيقافه (كما كان يلتسين يفعل) لن يؤدي إلا إلى جعل روسيا تبدو أضعف".

James M. Goldgeier & Michael McFaul, *Power and Purpose: U.S. Policy toward Russia after the Cold War* (Washington, DC: Brookings Institution Press, 2003), p. 323.

(364) Ibid., pp. 316 - 317.

(365) John O'Loughlin, Gearóid Ó Tuathail & Vladimir Kolossov, "A 'Risky Westward Turn'? Putin's 9 - 11 Script and Ordinary Russians," *Europe - Asia Studies*, vol. 56, no. 1 (January 2004), pp. 3 - 34.

(366) "President Bush Delivers Graduation Speech at West Point," *The White House*, 1/6/2002, accessed on 25/4/2022, at: https://bit.ly/3EHL8zc

(367) "Nov. 5: U.S. Ambassador to Moscow at World Affairs Council of Philadelphia," *Press Release*, US State Department, 10/11/2003.

(368) Sergei Karaganov, "Russia and the International Order," in: Lynch (ed.), p. 33;

يواصل كاراغانوف كلامه (ص 40) للإشارة إلى أن "هذا الاختلاف أكبر مع أوروبا [...] وأصغر نوعًا ما مع الولايات المتحدة".

(369) نجد نص الرسالة في:

"The Truth on Russia," The Washington Post, 2/10/2004, p. A20, accessed on 25/4/2022, at: https://wapo.st/3vGi0o7

كان من بين الموقعين الرئيس التشيكي السابق، فاتسلاف هافل، ووزيرة الخارجية السابقة، مادلين أولبرايت (Madeleine Albright)، والسناتور، جون ماكين (John McCain)، علاوة على رئيسَي الوزراء الإيطاليَّين السابقَين، جوليانو أماتو (Giuliano Amato) وماسيمو داليما (Massimo D'Alema)، ورئيس الوزراء السويدي السابق، كارل بيلت (Carl Bildt)، ورئيس حزب الخُضر الألماني، راينهارت بوتيكوفر (Reinhard Bütikofer).

(370) Alexei Pushkov, "Putin at the Helm," in: Lynch (ed.), p. 46.

مقالة بوشكوف ممثّلة للتفكير الروسي الوسطي في حينه، وهي تطرح تغيرات بوتين بوضوح.

(371) Karaganov, p. 24.

يُلاحَظ أن الزعماء الروس غالبًا ما يتحدثون عن أهمية الأمم المتحدة في إدارة النظام الدولي، بينما يجد معظم المراقبين حول العالم أن دور الأمم المتحدة في إدارة الشؤون الدولية أقرب إلى أمل منه إلى واقع.

(372) Andrei Tsygankov, "Rediscovering National Interests after the 'End of History': Fukuyama, Russian Intellectuals, and a Post - Cold War Order," *International Politics*, vol. 39 (December 2002), pp. 423 - 446.

(373) Ibid., p. 325.

(374) Pushkov, p. 56.

(375) Megan Twohey, "Putin Says Russia Was Ready to Alter ABM," *Moscow Times*, 18/12/2001.

(376) Ibid.

(377) Jim Heintz, "Two Years after Putin's Rise, Russia has Veered to Unexpected Western - oriented Course," *Associated Press*, 30/12/2001.

(378) Pushkov, p. 56.

(379) "NATO - Russia Relations: A New Quality. Declaration by Heads of State and Government of NATO Member States and the Russian Federation," Rome, 28/5/2002.

(380) Danilov, p. 80.

(381) Ibid., p. 81.

(382) كانت شرعية حجج إدارة بوش بشأن شنّ الحرب على العراق قد نوقشت في نطاق أوسع بكثير من روسيا فقط. من أجل نقاش لوجهات النظر المختلفة، ينظر:

Brian C. Schmidt & Michael C. Williams, "The Bush Doctrine and the Iraq War: Neoconservatives Versus Realists," *Security Studies*, vol. 17, no. 2 (2008), pp. 191 - 220.

(383) Goldgeier & McFaul, p. 327.

(384) Carolynne Wheeler, "Weight of War Strains U.S. - Russia Relations: Putin and Bush Exchange Accusations on Iraq, Antitank Missiles and Spy Planes," *Toronto Globe and Mail*, 29/3/2003, p. A8.

(385) Karaganov, p. 31.

(386) Pushkov, p. 57.

(387) يشدّد سيرهي كوديليا على الجذور المديدة للثورة البرتقالية؛ إذ يؤرّخ بداية الأزمة بعامي 2000 - 2001. ينظر:

Serhiy Kudelia, "Revolutionary Bargain: The Unmaking of Ukraine's Autocracy through Pacting," *Journal of Communist Studies and Transition Politics*, vol. 23, no. 1 (2007), pp. 77 - 100.

(388) بشأن حركة بورا، ينظر:

Oleksandr Sushko & Olena Prystayko, "Pora - 'It's Time' for Democracy in Ukraine," in: Anders Åslund & Michael McFaul (eds.), *Revolution in*

Orange: The Origins of Ukraine’s Democratic Breakthrough (Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace, 2006), pp. 85 - 102.

(389) من أجل توصيف تفصيلي لكمّ التمويل، ينظر:

Andrew Wilson, *Ukraine’s Orange Revolution* (New Haven, CT: Yale, 2005), pp. 184 - 186.

يشير ويلسون إلى أن الدعم الأميركي للدمقرطة في أوكرانيا تضاءل فعليًا في عام 2003، بسبب السخط الناجم عن قضية صواريخ كولتشوغا.

(390) Van Zon, p. 21; Taras Kuzio, "From Kuchma to Yushchenko: Ukraine’s 2004 Presidential Elections and the Orange Revolution," *Problems of Post - Communism*, vol. 52, no. 2 (March - April 2005), pp. 33 - 35.

(391) تدخّل روسيا في الحملة موجود بالتفصيل في:

Nikolai Petrov & Andrei Ryabov, "Russia’s Role in the Orange Revolution," in: Åslund & McFaul (eds.), pp. 145 - 164.

(392) Ibid., p. 153.

(393) Ibid., pp. 148 - 149.

(394) من أجل توصيف معاصر للحدث، ينظر:

Nick Paton Walsh, "Putin’s Kiev Visit 'Timed to Influence Ukraine: Poll': President’s Remarks Helpful to Pro - Moscow Candidate, but Aides Deny any Attempt to Help Ally," *The Guardian*, 27/10/2004, p. 14.

(395) "Putin’s Intense Interest in Elections," *RIA Novosti*, 17/11/2004.

(396) عن الثورة البرتقالية بوصفها مثالًا عن "التسويات"، ينظر:

Kudelia, pp. 77 - 100.

(397) فضلًا عن بوروشينكو، يشير ويلسون: Wilson, p. xi إلى أن دافيد زفانيا (David Zhvaniia) ويفهين تشيرفونينكو (Yevhen Chervonenko) رجلا أعمال داعمان كبيران ليوشتشينكو.

(398) C. J. Chivers, "How Top Spies in Ukraine Changed the Nation’s Path," *The New York Times*, 17/1/2005.

وينظر أيضًا: Wilson, pp. 137 - 138، الذي يشير إلى بعض الشكوك في مدى تعاون جهاز الأمن الأوكراني مع المتظاهرين.

(399) Haran & Pavlenko, p. 2.

(400) "The European Union’s Actual Appeals to Revise the Results of the Presidential Elections in Ukraine are Somewhat Embarrassing,' the Russian Foreign Ministry has thus Commented on Dutch Foreign Minister Bernard Bot’s statement," *RIA Novosti*, 23/11/2004.

(401) Wilson, p. 138.

يشير ويلسون إلى أن حضور كفاشنيفسكي وسولانا في كييف منح الاحتجاجات صدقية، واشترى بعض الوقت حين أجّل أيَّ تحركات من جانب السلطات.

(402) يقدم كوديليا نقاشًا تفصيليًا للمفاوضات:

.Kudelia, pp. 94 - 97

(403) Anders Åslund & Michael McFaul, "Introduction: Perspectives on the .Orange Revolution," in: Åslund & McFaul (eds.), p. 3

(404) C. J. Chivers & Steven Lee Myers, "Premier’s Camp Signals a Threat .to Ukraine Unity," *The New York Times*, 29/11/2004, p. 1

(405) Pro - Russia Ukraine Regions Threaten Split after Disputed Vote,"" .*Agence France Presse*, 28/11/2004

(406) Ukrainian President Should Have Acted Differently, Says Kuchma" .Spokesman," *BBC Summary of World Broadcasts*, 24/12/2004

(407) مقتبس من:

Ben Judah, *Fragile Empire: How Russia Fell in and Out of Love with* .*Vladimir Putin* (New Haven, CT: Yale University Press, 2013), p. 85

(408) Tor Bukkvoll, "Why Putin Went to War: Ideology, Interests, and Decision - making in the Russian Use of Force in Crimea and the Donbas," .*Contemporary Politics*, vol. 22, no. 3 (2016), pp. 268

(409) الصحيفتان مقتبستان من:

.Steven Eke, "Russians Rush to Rethink Ukraine," *BBC*, 27/12/2004

(410) Putin Says Russia Has No Objection to Ukraine’s Joining European" .Union," *Associated Press*, 10/12/2004

لعل بوتين ظن أن احتمالية دخول أوكرانيا في الاتحاد الأوروبي كانت ضئيلة بحيث لا تستدعي معارضة.

(411) Anna Melnichuk, "Ukraine President Asks Opposition to Stop Blockades; Scheduled Meeting of Rivals not Held," *Associated Press*, .28/11/2004

(412) TV Interview with Presidential Special Representative for European" Union Sergei Yastrzhembsky Zerkalo RTR Saturday Program with Nikolai Svanidze, 20:20," *Official Kremlin International News Broadcast*, .29/11/2004

(413) مقتبس من:

.Wilson, p. 175

(414) Valerii Gerasimov, "Tsennost’ Nauki v Predvidennii," *Boenno* - .*Promyshlennyi Kur’er*, no. 8, 27/2/2013 - 5/3/2013, pp. 1 - 2

شدّد مارك غاليوتي، الذي سكّ مصطلح "مبدأ غيراسيموف" على أن مقالة غيراسيموف لا تعبّر عن "مبدأ" بكل معنى الكلمة، بل عن الفهم السائد في روسيا بشأن ما حصل في الثورات الملونة والربيع العربي. ينظر:

Mark Galeotti, "The Mythical 'Gerasimov Doctrine' and the Language of Threat," *Critical Studies on Security*, vol. 7, no. 2 (2018), pp. 1 - 5.

كتب غيراسيموف: "تؤكّد تجربة النزاعات العسكرية - بما فيها ما سمّي الثورات الملونة في شمال أفريقيا والشرق الأوسط - إمكانية انقلاب حالة ازدهار كليّ في غضون أشهر أو حتى أيام إلى ساحة صراع مسلّح مستفحل، وإلى ضحية تدخل أجنبي، وإلى الغرق في أعماق الفوضى، والكارثة الإنسانية والحرب الأهلية".

(415) Alexander Sergunin & Leonid Karabeshkin, "Understanding Russia's Soft Power Strategy," *Politics*, vol. 35, no. 3 - 4 (2015), pp. 347 - 363.

(416) مقتبس من:

Wilson, p. 175.

(417) ينظر مثلًا:

Stephen F. Cohen, "The Media's New Cold War," *The Nation*, 31/1/2005.

(418) Åslund & McFaul, "Introduction," pp. 6 - 7.

(419) Adrian Karatnycky, "Ukraine's Orange Revolution," *Foreign Affairs*, vol. 84, no. 2 (March - April 2005), p. 50.

(420) Ibid., p. 35.

الفصل الخامس: إصلاح ونكوص (2004 - 2010)

مقدمة

في 27 كانون الأول/ديسمبر 2004، قال فيكتور يوشتشينكو في خطاب فوزه: "إننا أحرار. الحقبة القديمة انتهت. نحن بلد جديد الآن" [(421)]. وقد وافقه الجميع تقريبًا، في أوكرانيا، وفي الغرب، وفي روسيا. بدا أنّ الثورة البرتقالية قد غيّرت كل شيء. وسرعان ما تبيّن أنّ قدرًا كبيرًا لم يتغير، داخل أوكرانيا على الأخص. وكذلك، مع مرور الوقت، بدا أنّ الزمن يتحرك عكسيًا؛ إذ عُيّن فيكتور يانوكوفيتش، الذي بدا أنه قد مات سياسيًا، رئيسًا للوزراء من جديد في عام 2006. فبعدما أخفق في سرقة رئاسة الجمهورية في عام 2004، فاز بها بنزاهة في عام 2010. أما يوشتشينكو، بطل عام 2004، فقد بات يُرى فاشلًا في عام 2010. كان هذا الانقلاب عصيًّا على التخيّل.

ولم تسر الأمور على نحو أفضل دوليًا. فبعد الثورة البرتقالية، التزم الاتحاد الأوروبي أكثر بالتقارب مع أوكرانيا؛ إذ أظهرت سياسة الجوار الأوروبية، ومن ثم اتفاقية الشراكة المطروحة، احتمالية كبيرة لانضمام أوكرانيا إلى الاتحاد الأوروبي. وانخرط الاتحاد أيضًا في مساعدة أوكرانيا في حل نزاع الطاقة بينها وبين روسيا؛ لأن النزاع كان ذا تأثير مباشر في السوق في الاتحاد. ولكنّ هذه المبادرات أُحبطت شيئًا فشيئًا بفعل الفوضى الداخلية في أوكرانيا، عدا أنّ روسيا رأتها تهديدًا لها.

وغرقت العلاقة بين الغرب وروسيا، حيث كانت علاقة أوكرانيا مع كل منهما متخبّطة، من أزمة إلى أخرى، على الرغم من المساعي المتكررة لإنقاذها. أضرّت الثورة البرتقالية بالعلاقة بين الاتحاد الأوروبي وروسيا، بيد أنّ الزعماء الأوروبيين سعوا لإعادة بنائها من جديد. وتمثّل الحضيض الجديد الذي وصلت إليه علاقة الغرب مع روسيا في الخطاب المرير الذي ألقاه فلاديمير بوتين أمام مؤتمر الأمن في ميونخ في عام 2007، حيث عبّر عن سخطه بشأن كيفية تعامل الولايات المتحدة الأميركية مع بلاده: "نجد دولة، مثل الولايات المتحدة أولًا وآخرًا بكل تأكيد، تخترق حدودها القومية كما يحلو لها. يتبدّى هذا في السياسات الاقتصادية والسياسية والثقافية والتعليمية التي تفرضها على بقية الأمم. من يستسيغ هذا؟ من يسعد بهذا؟" [(422)].

شهد عام 2008 حدثين رئيسين: قمة حلف شمال الأطلسي "الناتو" في بوخارست، وغزو روسيا لجورجيا. في قمة بوخارست، أحجم الناتو عن منح خطة عمل الشراكة لأوكرانيا وجورجيا، ولكن مع الإشارة إلى إمكانية انضمامهما في وقت لاحق. تبعًا لوجهات النظر المختلفة، كان قرار الإحجام عن منح خطة عمل العضوية إما إذعانًا لمخاوف روسيا، أو حركة عدائية باتت موسكو مرغمة على الرد بشأنها. وبالمثل، نجد سجالًا محتدمًا بشأن ما إذا كانت أفعال جورجيا تبرّر الغزو الروسي لها. بذلت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي مساعي ملموسة للتغاضي عن تصرفات روسيا، على الرغم من

انزعاجهما منها. وقد اتُّهمت إدارة باراك أوباما بالاسترضاء والسذاجة، حينما سعت لسياسة "إعادة الضبط"؛ إذ لم تثمر الاستراتيجيا نتائج كبيرة.
باتت جميع الثيمات المبيّنة في الفصل الأول واضحة تمام الوضوح بين عامي 2005 و2010. تجسّدت معضلة الأمن في أوروبا الوسطى في قمة بوخارست: فقد سعت أوكرانيا وجورجيا، الخائفتان من روسيا، لتحالف رسمي مع الناتو؛ وكان الحلف قلقًا بشأن هاتين الدولتين، غير أنه كان قلقًا أيضًا بشأن ردود أفعال موسكو، ولذا حاول "اللعب على الحبلين" - الانصياع لمعارضات روسيا، وطمأنة أوكرانيا وجورجيا - ولكن حتى هذه الخطوة لم تكن كافية لتخفيف مخاوف روسيا من خسارة باهظة.
وتفاقمت معضلة الأمن بفعل الرؤيتين المتضادتين بشأن الوضع القائم. فبالنسبة إلى روسيا، كان إدراكها بأن أوكرانيا قد ضاعت بعد عام 2004 قد أجّج سخطها وعزمها على معالجة المشكلة. وبالنسبة إلى حكومة يوشتشينكو ومناصريها، كانت الثورة البرتقالية قد نجحت أخيرًا في وضع أوكرانيا في مكانها الملائم، في الطريق إلى الغرب.
وواصلت الخلافات المعيارية زيادة تباعد الغرب وروسيا. فقد أفضى تعيين دمتري مدفيديف رئيسًا للجمهورية في روسيا في عام 2008 في بثّ أمل، في روسيا وفي الغرب، بلبرلة سياسية وبدفء في العلاقات، غير أنّ التقدم كان ضئيلًا. فعلى المستوى الدولي، بات واضحًا أنّ موسكو تطرح أيديولوجيا متعارضة مع ليبرالية الغرب الشاملة، مُشدّدة بدلًا من ذلك على "تعددية حضارية"، حيث أنشأت مؤسسات تروّج لتلك الأجندة.
وسرعان ما هيمنت الصلة بين الجيوسياسة والدمقرطة على هذه العلاقة. كان هذا أمرًا محوريًا في ذهن روسيا وفي ذهن الغرب بعد الثورة البرتقالية. وقد ساهمت الحركات الاحتجاجية المجهضة في أوزبكستان وبيلاروسيا في ترسيخ المسألة. ففي حين كان الاتحاد الأوروبي يؤمن بحرية أوكرانيا في تحديد عضويتها في المنظمات الدولية، كانت روسيا ترى ترويج الاتحاد للديمقراطية في أوكرانيا خطوة جيوسياسية عدائية.
لهذه الأسباب مجتمعةً، ومع انتخاب يانوكوفيتش رئيسًا في عام 2010، تصاعدت التوترات داخل أوكرانيا وحولها على نحوٍ دراماتيكي. فقد ترسّخت الانقسامات المناطقية داخل البلاد، بسبب تكتيكات يانوكوفيتش في الحملات الانتخابية بدرجة كبيرة. وأعاد انهيار "الائتلاف البرتقالي" فتح الباب أمام يانوكوفيتش والتدخل الروسي، وأحبط فرصة الاندماج مع أوروبا التي كانت الثورة البرتقالية قد أطلقتها. وقد مهّدت هذه التطورات الطريق لاعتداء يانوكوفيتش، بعد عام 2010، على الدستور والقوانين والتعددية الأوليغارشية في أوكرانيا؛ فتفاقم التخبّط الداخلي. وعلى المستوى الدولي، تعاظم تقبّل فكرة الخصومة بين روسيا والغرب، وفكرة وجود أوكرانيا في قلب هذا التنافس. وحتى حينما سعى الزعماء الأوروبيون بقوة لإيجاد أرضية مشتركة

مع روسيا، كانت سياساتهم المتعلقة بتوسيع الاندماج الديمقراطي تهدد سيطرة موسكو على كييف بالضرورة.

انهيار الائتلاف البرتقالي وبعث فيكتور يانوكوفيتش

بدأ تحالف القوى التي هيمنت في الثورة البرتقالية بالتفكك بعد وصوله إلى السلطة مباشرة تقريبًا. في قلب التحالف كان يوشتشينكو، زعيم كتلة "ناشا أوكراايينا" (Nasha Ukraina) (أي أوكرانيانا)، الذي صار رئيسًا للجمهورية؛ ويوليا تيموشينكو، زعيمة حزب باتكيفشتشينا (Batkivshchyna) (أي الأرض الأب)، التي صارت رئيسة للوزراء. كان الاثنان قد عملا معًا في إدارة كوتشما، حيث كان يوشتشينكو رئيسًا للوزراء، وتيموشينكو نائبة لرئيس الوزراء، غير أنهما صارا في طرفين متعارضين حين انضمت تيموشينكو إلى المعارضة وقادت حركة "أوكرانيا من دون كوتشما"، بينما وقف يوشتشينكو بصلابة إلى جانب كوتشما. ولم يشكّلا ائتلافًا إلا في عام 2004، وقد أدركا أنهما لو ترشّحا كلاهما للرئاسة، سيكون في إمكان كوتشما ويانوكوفيتش تطبيق تكتيك فرّق تسد لهزيمتهما. وكان هناك شخصان مهمّان في الائتلاف أيضًا: أولكساندر موروز، زعيم الحزب الاشتراكي، الذي وسّع الجاذبية المناطقية والأيديولوجية للجماعة المناهضة لكوتشما، وتحكّم في كتلة كبيرة من الأصوات في البرلمان. وقدّم صناعي الشوكولا البارز، بيترو بوروشينكو، دعمًا ماليًا للثورة البرتقالية، فضلًا عن أنّ قناته التلفزيونية الخامسة كانت إحدى الشبكات التلفزيونية القليلة الداعمة للثورة.

ولكنّ تنافسهم بات أكبر من ذي قبل إثر الفوز بالانتخابات، وذلك لعوامل ثلاثة. أولًا، تفاقم التوتر الكامن في منظومة أوكرانيا، حيث يتشارك رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء السيطرة على السلطة التنفيذية، بسبب التسوية الدستورية التي اتُّفق عليها في عام 2004. تبعًا للقواعد الجديدة، كان رئيس الجمهورية يعيّن بعض الوزراء، ويعيّن رئيس الوزراء البعض الآخر. وكمثال عن الحقبة الجديدة، اتّهمت تيموشينكو حليف فيكتور يوشتينكو المقرّب بوروشينكو، الذي كان يرأس مجلس الأمن والدفاع القومي، بالتعدّي على سلطاتها، على الأخص حينما سافر إلى موسكو كي يحاول التوصل إلى صفقة بشأن توريدات الغاز وأسعاره مع روسيا [423].

ثانيًا، ترتبط بهذه الامتيازات المؤسساتية السيطرة على توزيع الأصول الاقتصادية. كان إقصاء جماعة كوتشما بعد عشر سنوات في السلطة سيفضي إلى إعادة توزيع للأصول الاقتصادية، وقد أراد الجميع حصة منها. وقد سعى أناس كثيرون حول يوشتشينكو وتيموشينكو للمنافع المالية التي تتيحها مناصبهم الجديدة. وتبعًا لآراء كثيرة، لم تنخفض نسبة الرشوة، بل لعلها

ارتفعت. وفي أيلول/سبتمبر 2005، قدّم كبير موظفي يوشتشينكو، أولكساندر زينتشينكو (Oleksandr Zinchenko)، استقالته قائلًا: "الفساد الآن أسوأ حتى مما كان عليه"، قاصدًا بوروشينكو تحديدًا [(424)].

ثالثًا، تدهورت العلاقة الشخصية بين يوشتشينكو وتيموشينكو بسرعة. فقد بدا أنّ يوشتشينكو ينمّي كراهية حادة لحليفته السابقة، إلى حد أنه اختار السماح ليانوكوفيتش بالعودة رئيسًا للوزراء في عام 2006 بدلًا من إبقائها هي، ومن ثم بدأ حملة انتخابية ضدها في عام 2010. ويفسّر عجز يوشتشينكو عن كبح الفساد المحيط به، وعجزه عن التوافق مع تيموشينكو، كيفية ضياع الفرص التي اكتُسبت في عام 2004؛ ما هيّأ الساحة من أجل النزاع المقبل.

في غضون ذلك، كان يانوكوفيتش يعمل على تأهيل نفسه. فاستعان بالمستشار السياسي الأميركي، بول مانافورت (Paul Manafort)، الذي قدّم له نصائح بشأن الاستراتيجية المرتبطة بأوكرانيا، علاوة على إطلاقه حملة مُحنَّكة لتلميع صورة يانوكوفيتش دوليًا. وقد قام جزء من هذه الاستراتيجية على تشديد دعم يانوكوفيتش للاندماج الأوروبي.

ومع وصول يوشتشينكو وتيموشينكو (وفريقيهما) إلى ما يشبه حربًا غير معلنة، تسبّبت اتهامات الفساد التي أطلقها زينتشينكو في حثّ يوشتشينكو على طرد تيموشينكو من منصبها في رئاسة الوزراء في أيلول/سبتمبر 2005، بعد أقل من تسعة أشهر في المنصب. وانتقل التنافس، من ثمّ، إلى الانتخابات البرلمانية في آذار/مارس 2006. كانت القوى المناصرة للإصلاح التي اتحدت في عام 2004 قد تحولت إلى أحزاب منفصلة في عام 2006، تتنافس في ما بينها على أصوات الوسط، بدلًا من التنافس مع حزب الأقاليم في الشرق. ويبيّن الجدول (5 - 1) النتائج الأساسية لهذه الانتخابات.

الجدول (5 - 1): نتائج الانتخابات البرلمانية (2006)

الحزب	نسبة الأصوات	عدد المقاعد (من أصل 450 مقعدًا)
حزب الأقاليم	32.1	186
باتكيفشتشينا	22.3	129
ناشا أوكرايينا	14.0	81
الحزب الاشتراكي	5.7	33
الحزب الشيوعي	3.7	21

أحزاب أخرى لم تحقّق نسبة 3 %	24.6	0

أظهرت هذه الانتخابات، التي أُجريت ضمن نظام نسبي كامل، ونسبة حدٍّ تبلغ 3 في المئة، مرونة حزب الأقاليم. ولمّا كان هذا الحزب قد دعم حزب كوتشما "من أجل أوكرانيا موحدة" في عام 2002، دخل الحزب الانتخابات بنفسه الآن، وحلّ الأول، بنسبة 32 في المئة من الأصوات، بحيث ربح 186 من أصل 450 مقعدًا. وقد جسّد الحزب الشيوعي خسارة كبيرة بفعل هيمنة حزب الأقاليم، إذ هبطت نسبة أصواته إلى 3.7، أي ليس أكثر من الحد الأدنى لدخول البرلمان. وتلقّى حزب يوشتشينكو، ناشا أوكرايينا، انتقادًا قويًا حين هبط إلى المركز الثالث بعد حزب تيموشينكو، باتكيفشتشينا، بعد أن كان قد نال ثلاثة أضعاف نسبة أصوات التمثيل النسبي (وخمسة أضعاف عدد المقاعد) في عام 2002.

ومع أنّ الائتلاف البرتقالي (باتكيفشتشينا، وناشا أوكرايينا، والاشتراكي) قد نال مقاعد كافية لتشكيل أغلبية (243 مقعدًا)، كانت مشكلته أنّ كلًا من بوروشينكو وموروز أراد أن يصبح رئيسًا للبرلمان. وحينما اتّضح أنّ ثمة اتفاقًا وشيكًا يصبح بوروشينكو بموجبه رئيسًا للبرلمان، انقلب موروز وعقد اتفاقًا مع عدوه السابق حزب الأقاليم (إضافة إلى الحزب الشيوعي) [(425)]. وفي مقابل الدعم الذي سيناله موروز ليصبح رئيسًا للبرلمان، دعم موروز والحزب الاشتراكي يانوكوفيتش ليصبح رئيسًا للوزراء. ووقّع يوشتشينكو وزعماء جميع الأحزاب البرلمانية (باستثناء باتكيفشتشينا، حزب تيموشينكو) "إعلان الوحدة الوطنية"، وهو أشبه باتفاق ائتلافي كبير يدعو إلى برنامج مُتّفق عليه، وعيّن يوشتشينكو بموجبه يانوكوفيتش رئيسًا للوزراء. وقد كان أحد أكثر البنود إثارة للسجال البند المتعلق بالناتو؛ حيث اتفقت الأحزاب على "حل قضية الانضمام إلى الناتو تبعًا لنتيجة استفتاء يُجرى بعد أن تحقّق أوكرانيا جميع الإجراءات المطلوبة" [(426)]. بقي الائتلاف البرتقالي في السلطة، ويانوكوفيتش خارج منصب رئيس الوزراء، قرابة سبعة عشر شهرًا.

الجدول (5 - 2): نتائج الانتخابات البرلمانية (2007)

الحزب	**نسبة الأصوات**	عدد المقاعد (من أصل 450 مقعدًا)
حزب الأقاليم	34.4	175
باتكيفشتشينا	30.7	156

ناشا أوكرايينا/دفاع الشعب الذاتي	14.2	72
الحزب الشيوعي	5.4	27
كتلة فولوديمير ليتفين	4.0	20
أحزاب أخرى لم تحقّق نسبة 3 %	11.2	0

لم تدم "الوحدة الوطنية" طويلًا؛ فقد اندلعت أزمة أكبر في عام 2007، بعد شهور من النزاع بين الأغلبية البرلمانية إضافة إلى رئيس الوزراء والحكومة وبين الأقلية البرلمانية إضافة إلى رئيس الجمهورية. وحالما سيطرت المعارضة على البرلمان، بدأ النواب ينشقّون عن الأحزاب الموالية ليوشتشينكو لصالح الأغلبية البرلمانية. وقد كان هذا الأمر متوافقًا مع نموذج يهرب فيه النواب إلى الأغلبية، مقابل مبالغ جانبية كبيرة في الغالب [(427)]. ووفقًا للتشريعات التي تلت عام 2004، بات النوّاب ملزَمين بالبقاء في الأحزاب التي انتُخبوا على لوائحها. وقد صدر هذا الإجراء، الذي عُرف بـ "الانتداب الإلزامي"، بهدف الحيلولة دون هذا الانشقاق. وساجل زعماء حزبَي باتكيفشتشينا وناشا أوكرايينا بأنه تبعًا لهذا القانون يجب على النوّاب الذين يتركون أحزابهم التخلّي عن مقاعدهم البرلمانية، بحيث ستكون الأغلبية البرلمانية في وضعية انتهاك للقانون في حال عدم طرد هؤلاء النواب.

وبدأ يوشتشينكو التصرّف، حينما وصل عدد مقاعد الائتلاف الذي يتزعّمه حزب الأقاليم إلى قرابة 300؛ وهو ما قد يسمح له بتغيير الدستور. ففي 2 نيسان/ أبريل، أعلن يوشتشينكو حلّ البرلمان وإجراء انتخابات برلمانية جديدة. فأشعلت هذه الخطوة أزمة دستورية؛ ذلك أنّ الحكومة، التي يتحكم فيها يانوكوفيتش، رفضت جمع أموال من أجل انتخابات جديدة، ورفضت المعارضة دستورية قرارات يوشتشينكو، فأقدم من ثمّ على إعفاء ثلاثة من قضاة المحكمة الدستورية. وحينما أرجأت المحكمة إصدار حكم، توصّل الجانبان إلى تسوية تضمنت إجراء انتخابات جديدة. فكان هذا مثالًا آخر تعلو فيه تسوية النّخب على الإجراءات الدستورية الصارمة.

وفي حين بقي وضع حزبي الأقاليم وناشا أوكرايينا على حاله تقريبًا، تحسّن وضع حزب باتكيفشتشينا تحسّنًا مهمًّا على حساب الحزب الاشتراكي والأحزاب الصغيرة بدرجة كبيرة (ينظر الجدول 5 - 2). وفشل حزب موروز الاشتراكي في عبور عتبة النسبة المطلوبة؛ إذ عاقبه الناخبون على التحالف مع حزب الأقاليم. وكانت تيموشينكو وحزبها باتكيفشتشينا الفائز الأكبر، حيث نال قرابة 8 في المئة من الأصوات وسبعة وعشرين مقعدًا. وبالنتيجة، بات باتكيفشتشينا وناشا أوكرايينا قادرين على تشكيل ائتلاف، وباتت تيموشينكو قادرة على استعادة منصب رئيس الوزراء. ولكن حتى في ذلك الوقت، واصل يوشتشينكو التلاعب بـ "الائتلاف الكبير" مع حزب الأقاليم. وتأسس طيف لهذا

الائتلاف في مجلس الأمن والدفاع القومي، حيث كان قد عُيّن فيه قيادات عدة من حزب الأقاليم [(428)].

لم يدم الائتلاف الجديد أبعد من أيلول/سبتمبر 2008: واجهت أوكرانيا أزمة سياسية أخرى حين مرّر البرلمان، بعد انضمام باتكيفشتشينا إلى حزب الأقاليم والشيوعيين، حزمة قوانين تخلخل توازن القوى بين رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء لصالح رئيس الوزراء. ردّ حزب يوشتشينكو بالانسحاب من الائتلاف. بدا أنّ انتخابات برلمانية أخرى ستُجرى؛ إذ كان في إمكان يوشتشينكو الدعوة إلى إجراء انتخابات جديدة في حال عدم التوافق على ائتلاف جديد، ولكن تشكّل تحالف جديد في كانون الأول/ديسمبر، حينما انضمت كتلة فولوديمير ليتفين إلى حزبي باتكيفشتشينا وناشا أوكراﭙينا. بقيت تيموشينكو رئيسة للوزراء، وأصبح ليتفين رئيسًا للبرلمان بدلًا من أرسينيي ياتسينيوك (Arseniy Yatsenyuk)، زعيم حزب ناشا أوكراﭙينا.

كانت علاقات أوكرانيا مع روسيا مرتبطة بقوة بهذه الأزمة الثالثة. سافر يوشتشينكو إلى تبليسي لدعم جورجيا، فانتقدته تيموشينكو لانحيازه إلى أحد الطرفين. فاتّهم أندريه كيسلينسكي (Andriy Kyslinskyi)، مستشارُ يوشتشينكو، تيموشينكو بأنها تسعى لدعم روسيا في الانتخابات الرئاسية، وأشار إلى "علامات خيانة عظمى وفساد سياسي". بدا أنّ روسيا، في تطلّعها إلى الانتخابات الرئاسية لعام 2010، ترى تيموشينكو بديلًا جيدًا من يوشتشينكو، ورأت تيموشينكو أنّ الدعم الروسي ذو قيمة. فسافرت إلى موسكو في أيلول/سبتمبر 2008، وعقدت لقاءات دافئة حظيت بتغطية واسعة مع مدفيديف الذي كان قد حلّ محل بوتين رئيسًا للجمهورية، بينما صار بوتين رئيسًا للوزراء [(429)].

تكمن أهمية هذا النزاع الداخلي لفهم هذه الفترة في سببين. أولًا، إنه يبيّن أنّ الثورة البرتقالية لم تحقّق هزيمة حاسمة ليانوكوفيتش وحزب الأقاليم، بخلاف ما ورد في معظم السرديات الغربية في حينه. والحال أنّهم أحكموا قبضتهم على الناخبين في شرق أوكرانيا، وكان لهم الكتلة البرلمانية الأكبر في البرلمان دومًا، وقد مهّد هذا الأمر الطريق للانتخابات الرئاسية لعام 2010. ثانيًا، في الفترة التي كان فيها الغرب ميّالًا بقوة إلى اندماج متزايد مع أوكرانيا، كانت البلاد غارقة في فوضى. ويساعد هذا الأمر، من بين أمور عديدة أخرى، في تفسير عدم حماس أعضاء كثر في الناتو لخطة عمل العضوية في عام 2008.

السياسة الخارجية أيام يوشتشينكو

كان يوشتشينكو يُرى في الغرب بوصفه بطل الثورة البرتقالية، وقد سافر في أسابيعه الأولى في المنصب سفرات كثيرة، واستقبل بإيجابية كبيرة. ولكنه واجه المشكلة نفسها التي كان واجهها كوتشما، تحديدًا أنّ الاندماج مع الغرب

لا يقتصر على النيات الطيبة، بل يستلزم تنفيذ إصلاح داخلي واسع النطاق. وقد حالت الفوضى والمشكلات الداخلية في حُكم يوشتشينكو دون حدوث إصلاح كهذا.

لم يكن واضحًا أيضًا مدى سعي يوشتشينكو الجدي لتحقيق هذا الهدف. إنْ كان كوتشما قد رأى دوره بوصفه وسيط تسويات بين عصبات مختلفة، فإن يوشتشينكو ابتعد عن النزاع؛ ما أدى إلى تعاظم دور العُصب. ومع تحرّك أوكرانيا الواضح نحو الديمقراطية البرلمانية، كرّس الأوليغارشيون أموالًا ومساعي كثيرة لبناء أحزاب سياسية، وقد كانوا في وضع قوي يمكّنهم من مقاومة الإصلاح. وبحلول نهاية ولاية يوشتشينكو، قال رئيس المفوضية الأوروبية، خوسيه مانويل باروسو (Jose Manuel Barrosso): "سأتحدث بصراحة معك سيادة الرئيس. يبدو لنا أغلب الأحيان أنّ الالتزامات بإجراء إصلاحات لا تُنفَّذ إلا جزئيًا، ولا تترافق الكلمات مع أفعال دومًا. الإصلاحات هي الوسيلة الوحيدة لتكريس الاستقرار، ولبناء علاقات وثيقة مع الاتحاد الأوروبي" [(430)].

ولم تكن روسيا أيضًا سعيدة بشأن سياسات يوشتشينكو، الذي أصرّ، من بين أمور عديدة، على أن تسحب موسكو عناصر استخبارات جهاز الأمن الاتحادي من قواتها الموجودة في سيباستوبل، وأوضح عدم وجود نية لديه لتمديد عقد إيجار روسيا للقاعدة هناك [(431)]. وفي آب/أغسطس 2009، أرسل الرئيس الروسي مدفيديف رسالة إلى يوشتشينكو يلخّص فيها اعتراضات موسكو على السياسة الأوكرانية، بما فيها دعم جورجيا في حرب عام 2008، وسجالات الغاز عامَي 2006 و2009، والتدخّل في أسطول البحر الأسود الروسي، ووضع اللغة الروسية في أوكرانيا، وتكريم المتعاونين مع النازيين. شكّلت هذه الرسالة أجندة علاقات روسيا مع رئيس أوكرانيا المقبل، ونُظر إليها عمومًا على أنها إشارة إلى الشعب الأوكراني بوجوب إحداث تغيير في التوجه كي تتحسّن العلاقات مع روسيا [(432)]. ومع أنّ مدفيديف كان يُرى على نطاق واسع ليبراليًا نسبيًا بين الزعماء الروس، تبنّت الرسالة كثيرًا من سياسات المحافظين الروس؛ إذ تذمّرت، مثلًا، من أنّ "العلاقات الروسية - الأوكرانية تُختبَر تبعًا لمراجعة إدارتكم لإطار عملنا التاريخي العام، وتمجيد المتعاونين مع النازيين، وتصعيد دور القوميين الراديكاليين، ومحاولات الضغط على المجتمع الدولي لدعم التأويلات القومية بشأن مجاعة عامَي 1932 - 1933 في الاتحاد الروسي بكونها 'إبادة للشعب الأوكراني'". وبالإشارة إلى الأوكرانيين الداعمين للانضمام إلى الناتو، قال مدفيديف: "تُلمح 'المحاجّة' التي يستخدمونها بوجود 'تهديد روسي' لأمن أوكرانيا، وهو كما تعلمون حق العلم أنه غير موجود ولا يمكن أن يكون موجودًا"، وكرّر الرأي القائل إنّ "الروس والأوكرانيين طوال قرون كانوا وما يزالون إخوة، لا محض جيران، يتّسمون بأفضل المشاعر؛ إذ يتشاركون التاريخ، والثقافة، والدين؛ ويوحّدهم تعاون اقتصادي وثيق، وصلات قربى وعلاقات إنسانية قوية". وتجدر الإشارة إلى أنّ مدفيديف طرح هذه التأكيدات

لا بكونها آمالًا أو تطلّعات بل بوصفها حقائق. "أود إبلاغكم أننا قررنا تأجيل تعيين سفيرنا الجديد، وذلك بسبب السياسات الحكومية الأوكرانية المناهضة لروسيا. وسيتحدّد الموعد الدقيق [لتعيينه] في وقت لاحق حين يكون هناك تقدم أصيل في العلاقات الروسية - الأوكرانية". واختُتمت الرسالة بإشارة إلى الانتخابات المقبلة: "تأمل روسيا أن تكون القيادة السياسية الجديدة في أوكرانيا جاهزة لبناء علاقة بين بلدينا تُحقّق تحقيقًا فعليًا تطلّعات شعبينا الأصيلة، بحيث يصبّ هذا الأمر في مصلحة تقوية الأمن الأوروبي" [(433)].

ومع أنّ يوشتشينكو عُدّ على نطاق واسع مرشّحًا ميالًا إلى الغرب (وقد كان كذلك فعلًا مقارنةً بيانوكوفيتش)، فإنه كان براغماتيًا أيضًا، وسعى لبناء علاقة بنّاءة مع روسيا. وفي الوقت ذاته، سعت روسيا، التي كانت محاولتها للمساعدة في انتخاب يانوكوفيتش قد أخفقت، إلى إعادة بناء تدرجية لمكانتها داخل أوكرانيا. وبما أنّ حزب الأقاليم كان يسيطر على دونباس وعلى كتلة كبيرة في البرلمان، وبفعل وجود مصالح لأوليغارشيين أوكرانيين عديدين تتداخل مع المصالح الروسية، لم تكن مكانة روسيا داخل أوكرانيا ضئيلة بحال من الأحوال.

رد روسيا على الثورة البرتقالية

إثر الثورة البرتقالية مباشرة، أوائل عام 2005، واجه بوتين احتجاجات في الشوارع. كان السبب المباشر إصلاح التعويضات المالية الاجتماعية، حيث أُلغيت الخدمات المعيشية أيام الحقبة السوفياتية مثل مجانية وسائل النقل العامة والسلع المدعومة، وحلّ محلها مبالغ مالية عدّها كثيرون غير كافية. ومع أنّ الاحتجاجات لم تكن تهدف إلى إطاحة بوتين، فإنها انتقدته مباشرة [(434)]. واستجاب بوتين برفع التعويضات المالية بنسبة كبيرة. بدت الاحتجاجات للبعض بمنزلة نبوءة، حيث كتبت صحيفة **كوميرسانت** أنّ "فيروس الثورة البرتقالية سينتشر الآن إلى روسيا [...] لن يستغرق تفكك التوتاليتارية الروسية الجديدة طويلًا" [(435)]. وقد تسبّبت "ثورة التوليب" (Tulip Revolution) التي أطاحت عسكر أكاييف (Askar Akayev)، رئيس قيرغزستان، في عام 2005، في إبراز هذا التهديد، كما فعلت الاحتجاجات في مدينة أنديجان، بأوزبكستان، التي قُمعت بعنف في أيار/مايو 2005.

لقد تبنّت الحكومة الروسية مجموعة استراتيجيات تهدف إلى ضمان عدم حدوث ثورة مماثلة في روسيا أو في دول أخرى في المنطقة [(436)]. ففي شباط/ فبراير 2005، انتقد وزير الدفاع سيرغي إيفانوف (Sergei Ivanov) "تصدير الثورات إلى دول رابطة الدول المستقلة، بصرف النظر عن لونها - وردية أو زرقاء أو ما شئتم"، مواصلًا تأكيد الأفكار الروسية بأن هذه الاحتجاجات تصديرات وليست أصيلة [(437)]. وساجل في العام التالي بأن على الجيش "أن يستعد لإمكانية حدوث انقلابات في بعض الدول بعدِ السوفياتية وإضرابات حدودية قد

تنجم عن هذه الانقلابات". [(438)] وبالمثل، أشار نائب كبير مساعدي الإدارة الرئاسية، فلاديسلاف سوركوف (Vladislav Surkov)، في معرض تعداده الأخطار التي تتهدد السيادة الروسية، إلى "انهماك ناعم في استخدام العبارة الحديثة: 'التكنولوجيا البرتقالية' في حالة مناعة قومية ضعيفة أمام التأثير الخارجي". "نعرف كيف يحصل هذا: تقويض القيم، إعلان عدم فاعلية الدولة، إثارة النزاعات الداخلية [...] ما دامت قد نجحت في أربعة بلدان، لمَ لا نفعل الأمر ذاته في بلد خامس". [(439)]
ناصرَ سوركوف "تشكيل طبقة مجتمعية ذات توجه قومي"، وقد كان تشكيل جماعة "ناشي" (لنا) الشبابية إحدى وسائل تحقيق هذا الهدف. ففي أيار/مايو 2005، حشدت جماعة ناشي 50000 شخص في مظاهرة تدعم بوتين في موسكو، وقد كان غليب بافلوفسكي صريحًا بشأن دور جماعة ناشي، حين قال في أحد تجمعاتها في وقت لاحق من ذلك العام: "الثورة انقلاب. لقد حاولوا [الأميركيون] فعلها من قبل، وسيحاولون فعلها هنا قريبًا، ربما مع موعد انتخابات مجلس دوما موسكو هذا الخريف. مهمتكم الدفاع عن النظام الدستوري إذا حصل، وحين يحصل، الانقلاب". [(440)] "إن كانت هناك محاولة لإطاحة بوتين، ينبغي لجماعة ناشي النزول إلى الشوارع ومنع حدوث انقلاب". [(441)] كان يُراد من تأسيس جماعة ناشي مواجهة دور الجماعات الشبابية الأخرى مثل حركة بورا (Pora) في الثورة البرتقالية، وأوتبور (Otpor) في صربيا.
ثمة تكتيك مرتبط بما سبق بهدف الحيلولة دون حدوث بلبلة سياسية، تمثَّل في تقويض المنظمات غير الحكومية التي كانت متورطة في إشعال تلك البلبلة. وقد صدر قانون في عام 2006 حظر قانونيًا تسجيل أيِّ جماعة تكون "أهدافها وغاياتها [...] خلق تهديد للسيادة، وللاستقلالية السياسية، وسلامة الأراضي، والوحدة الوطنية، والسمة الفريدة، والمصالح القومية، التي تخص روسيا الاتحادية"، كما منع المنظمات غير الحكومية الأجنبية من تحويل أموال إلى فروعها الروسية. [(442)] وقد أعطى البندُ الأول الحكومةَ صلاحيةَ إغلاق مقار المنظمات غير الحكومية التي تراها الحكومة معارضة، في حين قيّد البند الثاني الأساس المالي لمنظمات كثيرة.
ورفضت الحكومة الروسية أيضًا الممارسة الغربية المتمثلة في تأمين مراقبين انتخابيين للتأكد من نزاهة الاقتراع في الديمقراطيات الجديدة. ومع أنّ اكتشاف الغش في انتخابات أوكرانيا في عام 2004 كان من عمل جهات أوكرانية داخلية في المقام الأول، تلاءم دور المراقبين الخارجيين في إعلان بطلان الجولة الثانية، ونزاهة إعادة الانتخابات، مع السردية الروسية بشأن التدخل الغربي. وقال سيرغي لافروف: "مراقبة الانتخابات ليست ممارسة تفتقر إلى المنطق فحسب، بل هي أيضًا أداة للتلاعب السياسي وعامل يهدّد الاستقرار". [(443)] وفي الانتخابات البرلمانية الروسية في عام 2007، قيّدت الحكومة بقوة عدد المراقبين التابعين لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا

وصلاحيتهم؛ وبالنتيجة رفض مكتب المنظمة الخاص بالمؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان المشاركة في المراقبة الانتخابية.

وكان التكتيك الرابع من أجل الحد من انتشار الديمقراطية العابر للقوميات يتمثّل في مواجهتها بترويج الأوتوقراطية العابر للقوميات. سعت روسيا إلى هذا الأمر ثنائيًا عبر دعم زعماء عديدين في المنطقة ضد المعارضة الديمقراطية، وجماعيًا عبر تشكيل منظمة شانغهاي للتعاون مع الصين وعدد من دول آسيا الوسطى. وقد تعاظم تركيز المنظمة، التي كانت تتمحور أساسًا حول أمن الحدود، على الحيلولة دون الاضطراب السياسي الداخلي، وترويج نموذج احترام أنظمة الحكم المختلفة [(444)].

لم يكن لهذه الأحداث، على المدى القصير، تأثير مباشر في علاقات روسيا مع الغرب أو مع أوكرانيا، غير أنّ لها نتائج مهمة في المستقبل. فقد بيّنت مدى هشاشة الزعماء الروس حيال ثورة كهذه، ومدى وضوح إلقائهم شمّاعة أحداث أوكرانيا على التلاعب الخارجي. وكان هذا يعني قدرة روسيا على تحريض احتجاجات ومظاهرات مضادة بالسهولة ذاتها. وفاقمت قوانين المنظمات غير الحكومية من الخوف من الغرب، بوصفه وسيلة تعزيز الحكم الأوتوقراطي في روسيا. وقد ساهم هذا الأمر بالنتيجة في الرأي القائل إنّ موقف روسيا الشائك بشأن عدد من القضايا كان موجَّهًا إلى الاستهلاك المحلي، ولا ينبغي أن يُرى بالضرورة ممثّلًا فعليًا لمواقف روسيا في السياسة الخارجية.

أوكرانيا والاتحاد الأوروبي

كانت عضوية الاتحاد الأوروبي هدف أوكرانيا المعلن في ظل حكم كوتشما، وقد أدرك كثيرون إمكانية إحداث تقدم كبير حين تغيّر القيادة. في كانون الثاني/يناير 2005، شدّد يوشتشينكو، في حديثه لمجلس أوروبا في ستراسبورغ، على هدف العضوية، ووعد بأن حكومته "سيُعاد تشكيلها بهدف إضافة بُعد ومضمون حقيقيين، لا محض بلاغيين، لسيرورة الاندماج مع الاتحاد الأوروبي" [(445)]. وقد استحدث منصبًا جديدًا، نائب رئيس الوزراء للاندماج الأوروبي، وعيّن حليفه المقرّب، أوليه ريباتشوك (Oleh Rybachuk)، في هذا المنصب. ولكن على الرغم من قول خافيير سولانا، مفوض السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي، إنّ إدارة يوشتشينكو "تفتح احتمالات جديدة" وإن "علينا إيجاد الأفعال الصحيحة لدعم هذا الخيار"، اعترض الاتحاد حين أبدى بعض الأعضاء تردّدهم [(446)].

كانت خطة عمل الاتحاد الأوروبي/أوكرانيا لعام 2005 تنص على أنّ "الاتحاد الأوروبي وأوكرانيا عازمان على تعزيز علاقاتهما وعلى دعم الاستقرار، والأمن، والازدهار. وتستند المقاربة على قيم مشتركة، وعلى ملكية وتمايز

ثنائي. وستُسهم خطة العمل في زيادة النهوض بشراكتنا الاستراتيجية" [(447)].
ولكنّ خطة العمل خلت من أي ذكر للشراكة. ومن بين العقبات المحتملة أنّ سياسة الاتحاد لم تُحدّد إذا ما كانت أوكرانيا "دولة أوروبية"، على الرغم من تصريحها بأن العضوية مفتوحة أمام كل دولة أوروبية [(448)].
وبذا علق الاتحاد الأوروبي وأوكرانيا في حلقة مفرغة مألوفة من جديد: قالت أوكرانيا إنها عاجزة عن تقديم التضحيات المطلوبة لإصلاح بعيد المدى إن لم تتلقّ وعدًا بالعضوية بالمقابل، وكان الاتحاد عاجزًا عن تقديم التزام بالعضوية لبلد يحتاج إلى إصلاح كبير. وإضافة إلى هذه الديناميكية، كان لكلا الجانبين قيود داخلية بشأن العلاقة: كانت ثمة مصالح قوية في أوكرانيا لا تحبّذ إصلاحًا بأسلوب الاتحاد، ولم يكن واضحًا إذا ما كان الناخبون سيدعمون الخطوات المطلوبة حتى لو كان المكسب عضوية أوروبية. أما بالنسبة إلى الاتحاد، أسهم "إرهاق التوسّع"، ومساحة أوكرانيا الشاسعة، ومخاوف روسيا، في زيادة التردد لدى بعض الدول. وقد توقّع فريق يوشتشينكو أنه سيحقّق نجاحًا أكبر من كوتشما، ولذا طلب في عام 2005 من الاتحاد البدء بمفاوضات حول اتفاقية شراكة و"منظور بشأن العضوية" [(449)]. ولكن الاتحاد كان منقسمًا؛ إذ في حين سعى الأعضاء الجدد في أوروبا الوسطى، بقيادة بولندا، للتحرك السريع بشأن أوكرانيا (كما فعلوا مع الناتو)، كان الأعضاء الآخرون أكثر حذرًا، إذ عبّروا عن كل من المقاربات التقليدية المتزايدة الخاصة بالاتحاد، والمخاوف المذكورة أعلاه. وبينما عجز الاتحاد ككل عن الاتفاق على تغير في السياسة، نجح البيروقراطيون، وبذا انطلقت "خطة عمل" في شباط/فبراير 2005 تحت سياسة الجوار الأوروبية، تتصوّر إمكانية تحقّق اتفاقية "مُحسَّنة" جديدة، حالَ الانتهاء من "خطة العمل" [(450)].
كان التقدّم شديد البطء بسبب الفوضى الأوكرانية الداخلية من جهة، وبسبب تركيز أوكرانيا على انضمام كامل إلى منظمة التجارة العالمية، من جهة أخرى. وبعد سنوات عدة من التفاوض، انضمت أوكرانيا أخيرًا إلى منظمة التجارة العالمية في كانون الثاني/يناير 2008. وعلاوة على تزويد أوكرانيا بإمكانية دخول أكبر إلى الأسواق العالمية، والمساهمة بانفتاح أكبر في الأسواق الأوكرانية، كان الانضمام مهمًا؛ لأن كييف سبقت موسكو في الانضمام. كانت روسيا قد عارضت انضمام أوكرانيا قبلها؛ إذ باتت كييف، من حيث المبدأ على الأقل، في موقع يمكّنها من رفض عضوية موسكو. ومع أنّ هذا الأمر كان بعيد الاحتمال، فإنه قدّم لأوكرانيا قدرًا من النفوذ، عدا أنّ رمزية أسبقيتها في العضوية كانت بارزة. وقد أطلق يوشتينكو وعدًا بـ "الدعم الكامل" لانضمام روسيا [(451)].
أضعفت عودة يانوكوفيتش إلى رئاسة الوزراء في عام 2006 تركيز الحكومة على الاندماج مع الاتحاد الأوروبي. وقد دعم، في حديثه قبيل زيارة إلى بروكسل في أيلول/سبتمبر 2006، توازنًا أكبر في العلاقات مع أوروبا وروسيا،

منتقدًا ما سمّاه "الأوروورومانتيكية" (Euroromanticism)، وقال إنّ "علينا ألا نسمح باستمرار التفاوتات التي حصلت في العام ونصف العام الماضيين" [(452)]. وقال إنه على الرغم من دعمه للاندماج مع الاتحاد الأوروبي، "أننا أقرب إلى الأوروبراغماتية" (Europragmatism) [(453)].

تبنّى المجلس الأوروبي في أوائل عام 2007 "توجهات تفاوضية من أجل اتفاقية مُحسّنة جديدة بين الاتحاد الأوروبي وأوكرانيا". نصت الوثيقة أنّ "الاتحاد الأوروبي يهدف من خلال هذه الاتفاقية [التي لم يجرِ التفاوض بشأنها بعد] إلى بناء علاقة وثيقة تدرجيًا مع أوكرانيا تهدف إلى اندماج اقتصادي تدرجي وإلى تعميق التعاون السياسي"، وأيضًا أنّ "توقيع اتفاقية مُحسّنة جديدة لا يؤثّر مسبقًا على تطورات مستقبلية ممكنة في العلاقات الأوروبية - الأوكرانية" [(454)].

ولكن لم تكن على الأجندة اتفاقية شراكة، ولا العضوية بطبيعة الحال.

ولم يبدأ الاندماج الأوكراني - الأوروبي بالتسارع إلى حين أطلق الاتحاد الأوروبي "الشراكة الشرقية" (Eastern Partnership) في عام 2009. كانت بولندا صاحبة اقتراح الشراكة الشرقية بدعم من السويد.

كانت الشراكة الشرقية ستقدّم تقوية كبيرة لسياسة الاتحاد الأوروبي تجاه شركائه الشرقيين، عبر السعي لخلق الظروف اللازمة للشراكة السياسية واندماج اقتصادي أكبر بين الاتحاد وشركائه الشرقيين، عبر تطوير بُعد شرقي خاص لسياسة الجوار الأوروبي. ولتحقيق هذا الهدف، تسعى الشراكة الأوروبية لدعم الإصلاحات السياسية والسوسيو - اقتصادية، بغية تسريع التقارب مع الاتحاد الأوروبي [(455)].

تشدّد الوثيقة على أنّ "القيم المشتركة، بما فيها الديمقراطية، وحُكم القانون، واحترام حقوق الإنسان، ستكون في جوهر هذه الشراكة، فضلًا عن مبادئ اقتصاد السوق، والتنمية المستدامة، والحُكم الرشيد" [(456)]. وبالنسبة إلى أوكرانيا على الأخص، تصوّرت السياسة أنّ "التعاون ضمن الشراكة الشرقية ينبغي أن يقدّم أساس اتفاقيات تعاون جديدة بين الاتحاد الأوروبي والشركاء الذين حقّقوا تقدّمًا كبيرًا" [(457)]. وفي الوقت ذاته، لم تكن أوكرانيا متشجّعة للانضمام إلى التصنيف ذاته الذي يضم الدول القوقازية التي بدا واضحًا أنها لن تكون مرشّحة للشراكة الأوروبية في المستقبل المنظور.

وفي حينه، كان ثمة تكهّن بأن الأهداف كانت جيوسياسية ومعيارية في آن معًا. قال المجلس الأوروبي آنذاك إنّ "نشر الاستقرار، والحكم الرشيد، والتنمية الاقتصادية، في الجوار الشرقي، ذو أهمية استراتيجية للاتحاد الأوروبي" [(458)].

وعلاوة على ذلك، فإن ضمّ بيلاروسيا، التي لم تكن قد قدّمت الكثير لكسب علاقة وثيقة مع الاتحاد في ظل حكم ألكسندر لوكاشينكو، قد أدى إلى التكهّن القائل إنّ الاتحاد كان يسعى إلى تقديم بديل طويل الأمد لروسيا بشأن بيلاروسيا [(459)]. وقد تسبّب قرار بيلاروسيا بالانضمام إلى الشراكة الشرقية في جدال مع روسيا، وبدا أنّ موسكو كانت خائفة من انضمام بيلاروسيا أكثر من

خوفها من انضمام أوكرانيا؛ لأن اندماجها الاقتصادي مع بيلاروسيا وهيمنتها السياسية عليها كانا أكبر بكثير.
أدركت روسيا أنّ الشراكة الشرقية ستضر بمصالحها على الأرجح، وظنّت أنّ الشراكة ربما انطلقت لهذا الهدف بالذات. قال الرئيس مدفيديف إنّ "أيّ شراكة أفضل من النزاع، غير أننا محتارون لأن بعض الدول تحاول استخدام المنظومة كي تصبح شراكة ضد روسيا" [(460)]. وكتب أندريه زاغورسكي أنّ "الطموح المُحسَّن الخاص بالشراكة الشرقية لتقديم تعاون مع الاتحاد الأوروبي للجيران الشرقيين بدلًا من شراكة مُحسَّنة وإطار عمل تعاون، يُرى بكونه هادفًا، ومُفضيًا في نهاية المطاف إلى انفصال متزايد عن روسيا الاتحادية" [(461)]. وقد قيّمت جماعة من الباحثين الروس الوضع على نحو مماثل: "على الرغم من وجود تمييز ضئيل في خطاب النخب الروسية السياسي في ما يخص سياسة الجوار الأوروبية كما يبيّن الرأي العام في واقع الحال، نجد أنّ الجيران الذين أظهروا تحالفًا صريحًا مع الاتحاد الأوروبي - أوكرانيا، وجورجيا، ومولدوفا - سرعان ما صُنّفوا عدائيين وغير ودودين تجاه روسيا" [(462)]. كان اندماج أعمق بين الاتحاد الأوروبي و"الجيران" متوقعًا لخلق حدود جديدة أمام التجارة بين الجيران وروسيا، وأشار البعض إلى أنّ تبنّي تشريعات الاتحاد (acquis communautaire) أرغم الأعضاء الذين انضموا في عام 2004 على إلغاء الاتفاقيات القائمة مع روسيا؛ ما أضرّ بقطاعات عدة في الاقتصاد الروسي [(463)]. ولكن كان ثمة عقبة أساسية أمام الاندماج الاقتصادي الأعمق الذي أرادته روسيا بينها وبين الاتحاد الأوروبي: لم يكن لدى الاتحاد نية لتبنّي المعايير الحقوقية والاقتصادية الأوروبية.
قال زاغورسكي إنّ روسيا خشيت من أنّ العناصر التجارية للاتفاق ستؤثر في تطلّعاتها التجارية مع الدول المعنية. كان قلقًا على الأخص من أنّ دمج قطاع الطاقة الأوكراني مع الاتحاد الأوروبي سيعقّد مساعي زيادة حرية التنقل بين تلك الدول وروسيا. وكان العزاء، تبعًا لزاغورسكي، أنّ تلك العواقب المحتملة قريبة الاحتمال، ولم يبد من المرجح تحقّق تطلعات هذه الخطة [(464)]. وكان مدفيديف نفسه قد قال: "لا أرى أدنى معجزة في الشراكة الشرقية، كما أني - بكل صراحة - لا أرى فائدة لها على الإطلاق، وقد أكّد هذه الرؤية جميع المشاركين في هذا المشروع ممن تسنّى لي التحدث إليهم. ولا أرى أنّ أيًّا من بنودها يواجه روسيا مباشرة" [(465)]. وكانت حقيقة حضور زعيمة دولة كبيرة واحدة في الاتحاد الأوروبي - أنجيلا ميركل (Angela Merkel) مستشارة ألمانيا - في إطلاق الشراكة عام 2009 قد نُظر إليها بوصفها إشارة إلى أنّ تلك السياسة لم تكن تحظى بتركيز الاتحاد [(466)]. وفي الوقت ذاته، فتحت روسيا احتمالية أنها ستشارك في بعض مشاريع الشراكة على الأقل [(467)].
ولم تكن موسكو مكتوفة اليدين: "في حين كانت أوروبا راضية بدرجة كبيرة بالجلوس والاعتماد على 'جاذبية' نموذجها، كانت روسيا تعمل بهدوء على ترويج

جاذبيتها هي أيضًا لدى الجيران، وكانت قد تعلّمت قوة الحوافز على الأخص. وبينما كان الاتحاد الأوروبي يُحبط حكومات جيرانه ببيروقراطيته، قدّمت روسيا منافع مباشرة مثل السفر بلا تأشيرة والطاقة الرخيصة" [(468)]. وعلاوة على ذلك، تمكّنت روسيا من الإبقاء على حضور عسكري في كل دولة من الدول المشاركة في تلك "الشراكة" [(469)].

سياسة الطاقة

تطورت علاقات الطاقة، التي كانت وسيلة مديدة للتأثير الروسي في أوكرانيا، على نحوٍ دراماتيكي، حينما انهارت الهدنة الهشة التي كانت قائمة قبل الثورة البرتقالية. فبعدما بدا واضحًا أنّ أوكرانيا قد أدارت ظهرها لروسيا، لم تعد موسكو مستعدة لتخفيض أسعار الغاز أو لاحتمال عدم دفع المستحقات [(470)]. أرادت روسيا، بسبب خشيتها من إمكانية عدوى "الثورات الملونة"، إرسال إشارة إلى الآخرين بأن ثمن تجاهل موسكو سيكون باهظًا. وفضلًا عن ذلك، ومع ارتفاع الأسعار العالمية، زادت تكلفة الإعانات المقدّمة إلى الزبائن المفضلين؛ لذا عملت روسيا على رفع جميع أسعارها لتوازي المستويات الأوروبية في عام 2011 [(471)]. وبالنتيجة، ساعد التغير في السياسة الروسية على دفع الاتحاد الأوروبي أكثر إلى العلاقات الروسية - الأوكرانية؛ بما أنّ "حروب الغاز" الروسية - الأوكرانية في عامَي 2006 و2009 أفضت إلى انقطاعات في شحنات الغاز إلى الاتحاد. وقد حثّت هذه النقطة الاتحاد على التدخل مباشرة؛ الأمر الذي لم يفعله من قبل أبدًا.

ومع تدفّق قطاع الطاقة، سعت روسيا - على السواء - لخفض أو إنهاء التخفيضات ولضمان أنّ إعادة التنظيم هذه ستخدم مصالحها [(472)]. وبُعيد وصول يوشتشينكو إلى السلطة، في كانون الثاني/يناير 2005، اشتكت روسيا من أنّ أوكرانيا امتنعت مرة أخرى عن دفع مستحقاتها عن إمدادات الغاز، ومن أنها كانت تحوّل الغاز من الأنابيب الموجّهة إلى أوروبا الغربية. وأُعلن بعدئذ أنّ روسيا ستطلب من أوكرانيا الدفع بأسعار السوق، أو 230 دولارًا لكل ألف متر مكعب [(473)]. وقد وافق يوشتشينكو على دفع السعر المتزايد غير أنه أصرّ على التدرّج في رفع الأسعار، كما أنه رفع سعر نقل الغاز الروسي إلى أوروبا وحوّله من نظام المقايضة إلى نظام الدفع نقدًا. وكما كانت عليه الحال من قبل، سعت روسيا للسيطرة على خطوط الأنابيب بوصفها وسيلة للدفع لقاء إمداد الغاز لأوكرانيا. وفي غضون ذلك، سعت تيموشينكو إلى إنهاء استخدام شركة "روس - أوكر - إنيرجو" (RosUkrEnergo) الوسيطة، وبدأ جهاز أوكرانيا الأمني الذي كان يترأسه أولكساندر تورتشينكو (Oleksandr Turchynov) حليف تيموشينكو بالتحقيق بشأن الشركة. "وبحلول تموز/يوليو 2005، أعيد فتح جميع عناصر شراكة الغاز الروسية - الأوكرانية، التي كان معظمها قد سُوّي في العام السابق، من دون بشائر كثيرة بحل المسألة" [(474)]. تبادل الجانبان الاتهامات

طوال عام 2005 إلى أن أقدمت روسيا، في 1 كانون الثاني/يناير 2006، على تخفيض شحنات الغاز إلى أوكرانيا، بحيث لم تقدّم إلا الكمية التي كان قد اتُّفق عليها بهدف البيع إلى أوروبا الغربية.

كانت النتيجة المباشرة تخفيضًا في إمدادات أوروبا. ومع أنّ أوكرانيا كانت قادرة على مواصلة شحن الغاز غربًا مع حرمان زبائنها، فإنها خفّضت الإمداد المحلي والشحن الدولي على السواء. وفي 2 كانون الثاني/يناير، انخفض إمداد هنغاريا بنسبة 40 في المئة، وإمداد فرنسا والنمسا وسلوفاكيا بنسبة 30 في المئة، وإيطاليا بنسبة 24 في المئة [(475)]. كان الأثر الأكبر في سلوفاكيا التي كانت تستورد الغاز كله من روسيا، لتجد أن إمدادها انخفض بنسبة 30 في المئة. كان التصور في حينه أن سبب التخفيض تقويض حكومة أوكرانيا الجديدة، وبذا وُجه اللوم إلى روسيا بوصفها المسؤولة عن الأزمة [(476)]. وفي هذا السياق، صرّحت الصحيفة الفرنسية **لوموند** بأن "روسيا قد ضغطت زر الطاقة"، وبأن "الحرب الأولى في القرن الحادي والعشرين قد أُعلنت"، وقد عبّر قطاع كبير من الصحافة الأوروبية عن المضمون ذاته [(477)]. وكان كل من سولانا، ووزير الاقتصاد الألماني، ميكائيل غلوس (Michael Glos)، قد حثّا روسيا على مواصلة الإمداد إلى أوكرانيا، بدلًا من أن يركّزا على دور أوكرانيا في المسألة [(478)]. وفي 4 كانون الثاني/يناير، أعلنت الشركتان الأوكرانية والروسية المعنيتان، "نافتوهاز أوكرايني" و"غازبروم"، صفقة جديدة، فبدأ إمداد الغاز بالتدفق من جديد. ونص الاتفاق المعقد الجديد على رفع أسعار الغاز الروسي وتكلفة الترانزيت عبر أوكرانيا على السواء، وإنْ لم يصل إلى مستوى أسعار السوق. وإثر انقطاع آخر في الإمداد في الشهر نفسه (قيل إنه بسبب الطقس القارس في روسيا) نظّمت هنغاريا لقاء لدول أوروبية غربية عديدة لمناقشة كيفية تخفيض الاعتماد على الغاز الروسي [(479)].

واضح أن هذا لم يكن مراد روسيا، فمع أن لها نفوذًا هائلًا على أوكرانيا وأوروبا، فإن التبعية متبادلة: كانت غازبروم تمثّل 12 - 13 في المئة من عائدات الحكومة الروسية و8 في المئة من الناتج المحلي الروسي [(480)]، وكان هذا العائد كله تقريبًا يأتي من التكلفة التي تدفعها أوروبا لا من الاتحاد السوفياتي السابق. ولذا، ولأسباب اقتصادية وسياسية في آن معًا، لم ترغب روسيا في إقصاء زبائنها في أوروبا الغربية أو بدفعهم إلى السعي لإمدادات بديلة؛ ما يعني تخفيض قوتها التفاوضية وعائداتها على السواء.

كانت نتيجة هذه الحادثة عزمًا جديدًا لدى الاتحاد الأوروبي على إيجاد طرائق لإحكام استقرار إمدادات الغاز. وكما بيّن راوي عبد العال، كان ثمة نمطا توتر داخل الاتحاد الأوروبي بشأن السياسة تجاه إمدادات الغاز من روسيا. في الجوهر، كان التوتر بين الأهداف المحددة لشركات الطاقة الكبرى، بما فيها "إي أون" (E.ON) الألمانية، وشركة كهرباء فرنسا (EDF)، "وإيني" (Eni) الإيطالية التي

ركّزت على شراء الغاز بأرخص سعر ممكن، وبين أهداف الدول التي كانت مستعدة، جزئيًا على الأقل، لدفع تكلفة أكبر من أجل خفض التبعية لروسيا [(481)]. وارتبط هذا الخلاف بالاختلاف الأكبر المتصل بالسياسة الروسية بين أعضاء الاتحاد الأوروبي الأكبر والأقدم الموجودة في الغرب، وبين الأعضاء الجدد الأقرب إلى روسيا التي كانت تسعى لوحدة أكبر في مواجهة ما عدّوه تهديدًا كبيرًا. تداخلت المصالح التجارية والمصالح الجيوسياسية، وتبعًا لتعبير عبد العال "تحمّلت حفنة شركات فرنسية وألمانية وإيطالية المسؤولية بدرجة من الدرجات بشأن تشكيل استراتيجية طاقة - وبشأن السياسة الروسية بالنتيجة - من أجل أوروبا كلها من حيث الجوهر" [(482)].

زادت أزمة عام 2006 إرادة الدول من أجل إحكام قبضة أكبر على السياسة. فكانت إحدى الوسائل التوغّل أكثر في العلاقات الروسية - الأوكرانية للحيلولة دون نشوب أزمات مماثلة. وكانت الوسيلة الثانية تنويع الإمدادات. أما الوسيلة الثالثة، فكانت تنويع طرق الترانزيت لإخراج أوكرانيا من المعادلة. خدم هذا الهدف الثالث مصلحة روسيا أيضًا، إذ سيُتيح لها قطع الإمدادات من أوكرانيا من دون حرمان أوروبا من الطاقة؛ ما يخفّف قدرًا كبيرًا من نفوذ كييف. كانت وسيلة تحقيق هذا الهدف مشروع خط أنابيب "نورد ستريم" (Nord Stream) [الخط الشمالي]. نجح هذا الخط بدرجة كبيرة؛ لأنه لاءم مصالح شركات الطاقة الكبرى في أوروبا، تلك الشركات التي كانت لها علاقات وثيقة بشركة غازبروم وسابقتها في الحقبة السوفياتية [(483)].

ولكن نورد ستريم كان أيضًا مثالًا مبكرًا على قدرة روسيا على اكتساب نفوذ بين السياسيين الغربيين البارزين. كان المستشار الألماني، غرهارد شرويدر (Gerhard Schroeder) (1998 - 2005)، مناصرًا قويًا لمشروع نورد ستريم. وقّع، قبل أسبوعين من انتهاء ولايته، اتفاقية مع روسيا لبناء خطوط الأنابيب التي كانت ستتملّص من أيّ دولة ترانزيت بين روسيا وألمانيا، بما أنها تمتد تحت بحر البلطيق. نُظر إلى الاتفاقية بوصفها تقويضًا لأدوار أوكرانيا وبولندا والبلطيق التي اعترضت كلها على المشروع. وإثر مغادرته منصبه، تقلّد شرويدر منصبًا مربحًا في اتحاد نورد ستريم، وأصبح في عام 2017 مدير شركة روسنفت (Ros- Neft) النفطية المملوكة للحكومة الروسية التي كانت مشمولة بالعقوبات الأميركية [(484)].

وكان ثمة سجال في الغرب بين من رأوا غازبروم شركة "طبيعية" تسعى للربح وتصر على وجوب دفع المستحقات التي صودف أنها تابعة للحكومة الروسية، وبين من رأوها سلاحًا من أسلحة الحكومة الروسية تنفّذ أهداف السياسة الخارجية الحكومية. ضمن سياق آخر، كان سجالًا بين منطق الشركات التجاري الذي يرى أن إخراج أوكرانيا من المعادلة مُربح للغاية، وبين منطق الدول السياسي الذي يرى أن التخلي عن كييف خطوة شديدة الإضرار

باستقلاليتها. وفي نيسان/أبريل 2006، سمى وزير الدفاع البولندي، رادوسلاف سيكورسكي (Radoslaw Sikorski)، المشروع "خط أنابيب مولوتوف - ريبنتروب" (Molotov - Rippentrop) [في إشارة إلى الميثاق النازي - الستاليني الذي اقتسمت فيه ألمانيا والاتحاد السوفياتي النفوذ في أوروبا] [485]. أما مشروع ساوث ستريم (South Stream) [الخط الجنوبي]، وهو مشروع مُناظر للأول، فيهدف إلى مراوغة أوكرانيا عبر خطوط أنابيب تحت البحر الأسود تعبر البلقان إلى إيطاليا، فقد سار ببطء أكبر، وجرى التخلي عنه أخيرًا بعد تبنّي العقوبات الاقتصادية في عام 2014. وفي نهاية المطاف، سعى الاتحاد الأوروبي لاستراتيجية مختلطة. فعلى المدى القصير، وبعد الإقرار بأن روسيا مصدر طاقة مهم، تبنّت دول منفردة في الاتحاد استراتيجيات تؤمّن من خلالها إمداداتها، بينما سعى الاتحاد ككل إلى استخدام الدبلوماسية لرعاية هدنة بين روسيا وأوكرانيا تؤمّن الإمدادات الأوروبية من دون وضع كييف في قبضة موسكو. وعلى المدى الطويل، جرت تحركات تهدف - في آن معًا - إلى تنويع الإمدادات من روسيا، وإلى إيجاد طرق ترانزيت حول أوكرانيا، كما حدث في مشروع نورد ستريم. وتمثّلت المشكلة الجوهرية بالنسبة إلى كييف، وإلى الاستراتيجية الأوروبية، بأن أرخص مصدر للغاز كان روسيا، وأن الطريقة المثلى للحصول على الغاز هي التخلي عن أوكرانيا بوصفها دولة ترانزيت.

وفي عام 2007، أصدرت أوكرانيا قانونًا يحظر بيع نظام نقل الغاز الخاص بأوكرانيا الذي حاولت روسيا مرارًا التحكم فيه مقابل أسعار الغاز المخفّضة التي منحتها لأوكرانيا [486]. ولكن أوكرانيا واصلت معاناتها بشأن تسديد مستحقات الغاز الذي حصلت عليه، وتأخرت مرات عدة عن تاريخ الدفع. وفي عام 2008، نص اتفاق جديد بين رئيسة الوزراء تيموشينكو والرئيس بوتين على رفع الأسعار مرة أخرى (وإنْ بقيت أقل من السعر الذي تدفعه دول أوروبا الغربية)، وحدّدت التسعير إلى عام 2010 [487].

نشبت أزمة غاز جديدة في عام 2009، وقد كانت أقسى وذات عواقب أكبر من سابقتها. نشبت الأزمة، من جهة، لأن ارتفاع أسعار الطاقة زاد من محفّزات الجميع للسيطرة على التجارة، ومن جهة أخرى لأن الاضطراب السياسي الداخلي في أوكرانيا قوّض إمكانية التوصّل إلى اتفاقية مستدامة بين الأوليغارشيين والسياسيين المتنافسين. وكما كانت عليه الحال سابقًا، كان السبب المباشر لانقطاع الغاز إخفاق أوكرانيا في دفع مستحقات الغاز الذي حصلت عليه. وفي 1 كانون الثاني/يناير، خفّضت روسيا مرة أخرى إمداد الغاز إلى خط الأنابيب الأوكرانية إلى مستوى الإمدادات التي يُفترَض أن تُشحن إلى الغرب. ومرة أخرى، انخفض إمداد الغاز إلى المستهلكين في الاتحاد الأوروبي، فتبادلت موسكو وكييف الاتهامات من جديد. وفي 7 كانون الثاني/يناير، مضت روسيا أبعد لتوقف إمداد أوكرانيا بالغاز كليًّا.

حُلّ النزاع أخيرًا مع نهاية كانون الثاني/يناير، بعد أن وقّعت تيموشينكو اتفاقًا مع الزعماء الروس تدفع أوكرانيا بموجبه مستحقات الغاز تبعًا للأسعار الأوروبية. من ضمن محاسن هذا الاتفاق، بالنسبة إلى أوكرانيا، أنها تخلّت عن الشركات الوسيطة مثل "روس - أوكر - إنيرجو" التي كانت أدوات لنهب الأموال من ميزانية الدولة [(488)]. كان يُراد من تضييق الفارق بين الأسعار الأوكرانية والأسعار الأوروبية تخفيض مستوى الفساد. وجّه خصما تيموشينكو (يوشتشينكو ويانوكوفيتش) انتقادًا شديدًا إلى الاتفاق، واستغل يانوكوفيتش الاتفاق لاحقًا ذريعة لاعتقال تيموشينكو بتهمة إساءة استخدام السلطة (ولكنه لم يُلغِ الاتفاق). وقد تضمّن الاتفاق ثلاثة اشتراطات عُدّت مجحفة لأوكرانيا، وهي: نظام تسعير سيرغمها على دفع تكلفة أكبر من بقية الدول، و"بند خذ أو ادفع" استلزم منها الدفع إلى مستويات بعينها (مستويات أكبر من حاجتها) سواء استهلكت الغاز أم لا، وحظر على إعادة تصدير الغاز إلى بلدان أخرى. سقطت هذه الاشتراطات الثلاثة كلها في نهاية المطاف بقرار من محكمة دولية في عام 2017 [(489)].

وفي وقت لاحق من عام 2019، توصّلت أوكرانيا والاتحاد الأوروبي إلى اتفاق لتحديث نظام أوكرانيا لترانزيت الغاز. أقرّ الاتفاق بـ "أهمية توسّع وتحديث أكبر لنظام أوكرانيا لترانزيت الغاز، بوصفه ركنًا جوهريًا من البنية التحتية الأوروبية المشتركة الخاصة بالطاقة، وبحقيقة أن كييف شريك استراتيجي لقطاع الغاز في الاتحاد" [(490)]. لم تكن روسيا مشمولة في الاتفاق، وعُدّت هذه الخطوة في روسيا تقويضًا للتعاون الروسي - الأوكراني [(491)]. وتبعًا لوجهة نظر الاتحاد، كانت هذه الخطوة ضرورية لتحقيق أمن أقوى لإمداد أوروبا، غير أن روسيا عدّتها ضارة بشركة غازبروم [(492)] وبنفوذ موسكو في أوكرانيا. ومع أن أوكرانيا نجت من أزمة جديدة، فإنها حرقت رأس مال سياسيًا في الاتحاد الأوروبي. فقد قال فريدريك راينفيلت (Frederick Reinfeldt) رئيس وزراء السويد، ورئيس الاتحاد الأوروبي أواخر عام 2009، إن "الصبر قد نفد" في نزاع الغاز الأخير هذا [(493)].

الغرب، وروسيا، وأوكرانيا

في ظل حكم كوتشما أواسط عام 2004، سقط الهدف المديد المتمثل في الانضمام إلى الناتو. أعاد يوشتشينكو طرح عضوية الناتو في نيسان/أبريل 2005، وسعى للحصول على "خطة عمل العضوية" من الحلف. وفي الأشهر والسنوات اللاحقة، كُرّس اهتمام كبير، خطابيًا ومؤسساتيًا، لتحضير أوكرانيا من أجل احتمال الحصول على عضوية. وتبعًا لمشروع "الكتاب الأبيض" (White Book) لوزارة الدفاع الأوكرانية في عام 2007، كرّست القوات المسلحة الأوكرانية أولوية رفع مستوى التحديث ليصل إلى "معايير القوات المسلحة في أوروبا والناتو" [(494)].

لم يكن يوشتينكو سبّاقًا فحسب، مقارنة بمعظم أعضاء الناتو، في سعيه لخطة عمل عضوية الناتو، بل كان سبّاقًا أيضًا مقارنة بالرأي العام الأوكراني. فقد كان دعم عضوية الناتو يحظى بأقلية دومًا في استطلاعات الرأي العام، حتى بعد جملة العلاقات العامة الداعمة للعضوية التي انطلقت في عام 2008 [(495)]. ولعل رئيس الوزراء يانوكوفيتش كان أقرب إلى الحقيقة من يوشتشينكو، حين قال في زيارة إلى بروكسل في عام 2006، إن "الشعب الأوكراني ليس مستعدًا للتفكير في احتمال الحصول على عضوية" في الناتو [(496)]. ولكن لم يكن لدى يوشتشينكو أدنى شك حيال الناتو؛ إذ قال لاحقًا، حتى بعد رفض خطة عمل العضوية، إن "على أوكرانيا المضي قدمًا نحو حلف الناتو. [...] إنها وسيلة بلدنا الوحيدة لحماية أمننا وسيادتنا القومية. [...] أود تذكير جميع القوى السياسية في بلادنا الذين يصيحون بشأن إمكانية حيادية أوكرانيا أن الحيادية يمكن أن تترافق مع ثمن باهظ للغاية" [(497)]. وأصرّ حزب الأقاليم على عدم انضمام أوكرانيا إلى الناتو، إلا بعد استفتاء بشأن المسألة، ووافق يوشتشينكو على هذا، حين وقّع اتفاق الائتلاف الذي أعاد يانوكوفيتش رئيسًا للوزراء في عام 2006 [(498)]. كان الاستفتاء جزءًا من عدّة تيموشينكو في عام 2008، وكان يستلزم إقرار قانون من البرلمان في ذلك العام [(499)]. وفي حين اعتقد يوشتشينكو، وبقية داعمي عضوية الناتو، أن في إمكانهم تحقيق الدعم اللازم مع مرور الوقت، أظهرت نتائج الاستطلاع أن أمامهم مسافة طويلة لتحقيق هذا الهدف، وأن المعارضين للعضوية لم يصرّوا على وجوب إجراء الاستفتاء لو لم يكونوا واثقين من عدم نجاحه. وضمن هذا السياق، لم يكن تردّد أعضاء الحلف إلا عقبة واحدة فقط من العقبات في وجه العضوية؛ إذ كان عجز كييف عن تحقيق الإصلاحات المطلوبة عقبة ثانية، وكانت المعارضة السياسية داخل أوكرانيا عقبة ثالثة.

قمة بوخارست

في كانون الثاني/يناير 2008، أرسل يوشتشينكو، بالاشتراك مع رئيسة الوزراء تيموشينكو ورئيس البرلمان أرسينيي ياتسينيوك، رسالة إلى السكرتير العام للناتو، ياب دي هوب شيفر، يطلبون فيها رسميًا منح أوكرانيا خطة عمل العضوية في قمة ستُعقَد في بوخارست في نيسان/أبريل. وبخلاف حالات أخرى بدا فيها أن الغرب أو روسيا يدفعان أوكرانيا إلى اتخاذ قرار لم تكن راغبة في اتخاذه، كانت أوكرانيا في هذه الحالة هي التي دفعت أعضاء الناتو لاتخاذ قرار لم يكونوا راغبين في اتخاذه: كان كثير منهم غير مستعدين للتفكير الجدي بشأن عضوية أوكرانيا، غير أنهم أرادوا في الوقت ذاته دعم يوشتشينكو، والإشارة إلى دعم الناتو لاستقلالية أوكرانيا وجورجيا. كان رد الفعل المباشر من وزير الدفاع الأميركي، روبرت غيتس، متمثّلًا في القول إن عضوية أوكرانيا في الحلف ليست على الأجندة، بيد أن ثمة خلافًا داخل إدارة

جورج بوش الابن؛ إذ كان نائب الرئيس، ديك تشيني، داعمًا قويًا لأوكرانيا. وبحلول آذار/مارس، باتت الولايات المتحدة تدعم خطة عمل العضوية لأوكرانيا وجورجيا. وقبيل انعقاد القمة، قال بوش: "يجب أن تبقى عضوية الناتو مفتوحة لجميع ديمقراطيات أوروبا الساعية للحصول عليها، والمستعدة لتشارك مسؤوليات هذه العضوية" [(500)]. وعلى غير العادة، حُلّت المسألة فعليًا في القمة؛ لأن الأعضاء أبدوا رفضهم للاتفاق مسبقًا [(501)].

كان موقف روسيا واضحًا في تقرير "مفهوم السياسة الخارجية" الذي صدر في كانون الثاني/يناير: "تحتفظ روسيا بموقفها الرافض لتوسّع الناتو، ورفضها على الأخص لحصول أوكرانيا وجورجيا على العضوية في الحلف، فضلًا عن وضع بنية الناتو التحتية العسكرية على مقربة من الحدود الروسية ككل؛ إذ ينتهك هذا الأمر مبدأ الأمن المتساوي ويفضي إلى خطوط تقسيم جديدة في أوروبا" [(502)]. ولاقى بوتين اهتمامًا مماثلًا في الصحافة الغربية ذلك الشهر، حينما قال في مؤتمر صحافي مع يوشتشينكو: "من الرهيب القول والمرعب التفكير بأن في إمكان روسيا توجيه أنظمتها الصاروخية إلى أوكرانيا ردًا على نشر أنظمة مماثلة على الأرض الأوكرانية. تخيلوا هذا للحظة. هذا ما يقلقنا". وتجدر الإشارة إلى أن القراءة المعمّقة تعني أن بوتين بدا كأنه يهدد أوكرانيا، لا من أجل انضمامها إلى الناتو فحسب، بل أيضًا إذا نشر الحلف صواريخه فيها. وفي التصريح ذاته، قال بوتين إن روسيا "ليس لها حق التدخل" في سياسة أوكرانيا الخارجية، وإنه "لو أرادت أوكرانيا تقييد سيادتها، فهذا عائد إليها" [(503)]. وإلى جانب تصريحات مضبوطة كهذه، كانت إشارات وزير الخارجية لافروف: "روسيا ستفعل كل ما في وسعها للحيلولة دون انضمام أوكرانيا وجورجيا إلى الناتو" [(504)]. وبالمثل، صرّح مستشار بوتين، سيرغي ماركوف، بأن "انضمام أوكرانيا إلى الناتو سيُرى لدى روس كثيرين بكونه احتلالًا لجزء من أرضهم. الأوكرانيون روس في جميع الأحوال" [(505)]. سمحت تصريحات الزعماء الروس المتعارضة آنذاك للزعماء الغربيين بسماع الرسالة التي يفضّلون سماعها، وسمحت للمحللين لاحقًا للادعاء إما أن روسيا قد صرّحت بوضوح بأنها تعدّ عضوية أوكرانيا خطرًا مميتًا، أو أنها لم تُبدِ أدنى إشارة إلى هذا.

من جانبه، حاول يوشتشينكو طمأنة روسيا بالقول: "هل يمكن أن يتصوّر المرء وجود قاعدة للناتو في سيباستوبل؟ لا بالطبع، ولن تكون [...] لن نتخذ أيَّ خطوات تمثّل تهديدًا لروسيا" [(506)]. وبعد التخبّطات بشأن الالتزامات المتّخذة خلال نقاشات توحيد ألمانيا في عام 1990، لم يعد في الإمكان طمأنة الزعماء الروس.

في اليوم ذاته، حذّر وزير الخارجية لافروف الغرب، في جنيف، من الاعتراف باستقلال كوسوفو بقوله: "بصراحة، كثير من البلدان الغربية لا تدرك المزالق والأخطار والتهديدات المترافقة مع الاعتراف الأحادي باستقلال كوسوفو. إنهم

لا يدركون أن النتيجة الحتمية ستكون ردات فعل متلاحقة في بقاع كثيرة في العالم، بما فيها أوروبا وأماكن أخرى" [(507)]. كانت تلك مسألة مزعجة لروسيا منذ عام 1990، واستُغلت لاحقًا لتبرير دعم الانفصال في جورجيا وضم أوكرانيا. أما في عام 2008، كانت الحالة مختلفة حيث شعرت روسيا بتجاهل مصالحها، ووسيلة مختلفة تواصل فيها الحروب اليوغسلافية الإضرار بعلاقات الغرب مع روسيا.

ليس واضحًا مدى جهد الولايات المتحدة في الدفع من أجل إنجاز خطة عمل العضوية، غير أن فرنسا وألمانيا عارضتا الخطوة بقوة، وواصلتا العمل إلى أن أقنعتا المملكة المتحدة بدعمهما أيضًا. كان النقاش محتدمًا؛ إذ اتهم المندوب البولندي ألمانيا بأنها "قلقة بشأن روسيا أكثر من قلقها بشأن حلفائها" [(508)]. رُفضت خطة عمل العضوية، بيد أن الدولتين الراغبتين في العضوية حظيتا بتشجيع في الإعلان الصادر نهاية القمة: "يرحّب الناتو بتطلّعات أوكرانيا وجورجيا الأورو - أطلسية للحصول على العضوية في الناتو. اتفقنا اليوم أن هذين البلدين سيصبحان عضوين في الناتو" [(509)]. وقالت ميركل، التي كانت قد رفضت خطة عمل العضوية: "إن مصيرهما ومهمتهما أن تكونا عضوين في الناتو"، ولكن "ثمة معايير لا بد من تحقيقها، وإننا في حاجة إلى مرحلة أخرى من الالتزام الفعلي" [(510)]. وقال نائب وزير الخارجية الألماني، غرنوت إرلر (Gernot Erler): "لدينا ما يكفي من التوتر أساسًا مع روسيا بشأن الصواريخ الدفاعية، مثلًا" [(511)].

وفي حين عكس الموقف المتّخذ في بوخارست الحاجة إلى تسوية داخل الحلف، وتسوية أخرى بين مصالح أوكرانيا وجورجيا وبين مصالح روسيا، سمى صامويل شاراب (Samuel Charap) وتيموثي كولتن (Timothy Colton) القمة: "الأسوأ على الإطلاق: مع أن إعلان القمة لم يمنح أمنًا أكبر لأوكرانيا وجورجيا، فإنه عزّز رؤية موسكو بأن الغرب عازم على ضمهما بأي ثمن" [(512)]. وقد بدا ألكسندر تورشين (Aleksandr Torshin)، النائب الأول لرئيس المجلس الاتحادي الروسي، راضيًا بالنتيجة: "اتخذ الناتو قرارًا عقلانيًا في عدم منح خطة عمل العضوية لأوكرانيا وجورجيا، وقد تأثر هذا القرار بموقف روسيا الراسخ والمدروس" [(513)]. وبالمثل، رأى البعض في الغرب أن القرار "انقلاب دبلوماسي كبير لصالح روسيا" وبوتين، وانتقد البعض الناتو لأنه سمح لروسيا بامتلاك تأثير هائل، ولأنه بدا متجاهلًا لمبدئه القائل إن أيّ ديمقراطية أوروبية صالحة للعضوية [(514)]. ولكن كان آخرون أكثر سلبية؛ إذ قال وزير الخارجية لافروف: "سنفعل كل ما في وسعنا للحيلولة دون انضمام أوكرانيا وجورجيا إلى الناتو، ولمنع أي تفاقم جدي حتمي لعلاقاتنا مع كل من الحلف وجيراننا" [(515)].

وقال بوتين، في بوخارست في لقاء روسي مع الناتو، في اليوم الذي سبق ختام قمة الناتو: "سيُنظَر إلى ظهور كتلة عسكرية قوية على حدودنا بكونه

تهديدًا مباشرًا للأمن الروسي" [516]. ونُقل عن بوتين أنه قال للرئيس بوش في القمة: "تدرك يا جورج أن أوكرانيا ليست دولة! ما هي أوكرانيا؟ جزء من أرضها يعود إلى أوروبا الشرقية، وجزء آخر منها، جزء كبير، منحناه نحن" [517]! وفي حزيران/يونيو، أصدر مجلس الدوما اقتراحًا يحثّ بوتين على الانسحاب من معاهدة الصداقة الموقّعة في عام 1997، إذا مُنحت أوكرانيا خطة عمل العضوية؛ ما أكّد تكهّن الكثيرين: قبول روسيا بسلامة أراضي أوكرانيا كان مشروطًا. وحثّت صحيفة **روسييسكايا غازيتا** على إبداء رد: يجب على روسيا تقديم مساعدة شاملة لجميع السياسيين الأوكرانيين والقوى الاجتماعية المعارضة للناتو، ولا ينبغي ادّخار أي موارد، بما فيها الموارد المالية [...] حان الوقت للتوقف عن الخوف من الصياح بشأن 'التدخل في شؤون أوكرانيا الداخلية' [...] يجب أن يُوجّه تحذيرٌ صريح إلى القوميين في كييف بأن روسيا لا تمتلك أدنى دافع والتزام لدعم سلامة أراضي أوكرانيا في حال ترشّحها للعضوية في الناتو [518].

حظي إعلان بوخارست، على الرغم من عدّه خطوة إلى الوراء بشأن خطة عمل عضوية مباشرة، باستعادة كبيرة لاحقة على يد من حاجّوا بأن السياسة الغربية كانت سبب الحرب في أوكرانيا. ومن المستحيل تأكيد صحة هذا الموقف. وتشير حقيقة أن الخطوة التي أريد منها تنازل لروسيا، وتحوّلت إلى خطوة شديدة العدائية لها، إلى مدى تعارض الأهداف ومدى درجة الحدة التي وصلت إليها معضلة الأمن. حين قال زبغنييف بريجسنكي إن نتيجة القمة كانت "انتصارًا استراتيجيًا ولكن هزيمة تكتيكية" لأوكرانيا، على الأرجح أنها عُدّت في روسيا انتصارًا تكتيكيًا وهزيمة استراتيجية. ولعل الروس انتابهم شعور مماثل حيال تصريح الرئيس الجورجي ميخائيل ساكاشفيلي بأن القمة "انقلاب جيوسياسي" [519]. وفي عام 2011، عبّر سيرغي كاراغانوف عن الموقف الروسي بصراحة، قائلًا: "توسع الناتو في أوكرانيا أمر ستنظر إليه روسيا بوصفه خطوة غير مقبولة على الإطلاق، لأنه سيتحوّل إلى تهديد جوهري. بحسب التعبيرات السياسية، تهديد كهذا يعني الحرب" [520].

روسيا تغزو جورجيا

تمثّل الحرب في جورجيا نقطة تحول مهمة في السياسة الروسية. ومع أنها لم تكن المرة الأولى التي تتدخل فيها روسيا في جورجيا أو في دول الاتحاد السوفياتي السابق، فإن التدخلات السابقة ترافقت مع ادعاءات بأن القوات الروسية تدخلت لحفظ السلام. في غزو عام 2008، عبرت الدبابات الروسية الحدود إلى داخل جورجيا، وقصفت الطائرات الروسية مدنًا جورجية. مهّدت روسيا أرضية النزاع حين أصدرت جوازات سفر للمقيمين في المناطق الانفصالية في جورجيا، وفي الأسابيع التي سبقت الحرب كانت ثمة سلسلة استفزازات عنيفة على يد الأنظمة الانفصالية في أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية

حظيت بدعم روسي. في حينه، نُظر إلى الغزو بكونه نتيجة لرغبة في إسقاط الرئيس الجورجي ساكاشفيلي، ولتبيان قوة روسيا (وعجز الغرب في هذه المنطقة)، ولتوضيح اعتراضات موسكو على توسع الناتو. وعُدّ أيضًا "عينًا بعين" ردًا على دعم الغرب لاستقلال كوسوفو. قال أحد أعضاء مجلس الدوما: "من الواضح اليوم الأطراف المتنازعة. إنها الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة وإسرائيل التي شاركت في تدريب الجيش الجورجي، وأوكرانيا التي مدّته بالأسلحة. إننا نواجه وضعًا يمثّل عدوانًا للناتو علينا" [(521)]. ومع أن جورجيا تلقّت اللوم الأكبر على إشعال النزاع العسكري، فإن من الواضح أن رد روسيا يُراد منه ما هو أكثر من إيقاف النزاع أو استعادة الوضع القائم. ففي آذار/مارس 2008، أصدر مجلس الدوما الروسي قانونًا يحثّ الحكومة فيه على التفكير في الاعتراف باستقلال أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية، فاعترضت جورجيا على "الضم الماكر لدولة سيادية" [(522)]. ولعل هذه الخطوة دفعت الحكومة الجورجية إلى الاعتقاد بأن الوقت قد حان لاتخاذ خطوات قاسية للدفاع عن الوضع القائم، غير أنّ اللجوء إلى القوة العسكرية في مواجهة أراض تحظى بدعم روسي كان مُحتّمًا أن ينتهي نهاية سيئة.

كان الضرر الذي لحق علاقات روسيا مع الغرب كبيرًا ومحدودًا في آن معًا. فمن جهة، على الرغم من الرأي السائد القائل إنّ ساكاشفيلي ملوم جزئيًا بسبب طبيعة رده على الاستفزازات بحيث منح روسيا ذريعة للغزو، زادت الحرب من إدراك أنّ روسيا كانت تسعى سعيًا حثيثًا لقلب نظام ما بعد الحرب الباردة، وأنها مستعدة الآن لاستخدام القوة لتحقيق هذه الغاية. أما على مستوى السياقات الملموسة، فلم يحدث رد كبير. فكما كانت عليه الحال في قمة بوخارست، لم تشأ القوى الأوروبية التقليدية، بما فيها فرنسا وألمانيا وإيطاليا، إقصاء روسيا لصالح جار أصغر. وتجاهلوا رغبة الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي بعد الشيوعية في الرد بحزم أكبر. كان ثمة إقرار بعدم وجود خيارات متاحة لتحدي روسيا عسكريًا في القوقاز، ولم تكن ثمة رغبة كبيرة لفرض عقوبات. وعلى الرغم من الغضب الذي أحدثه الغزو، كانت ثمة مصالح مشتركة مهمة أراد معظم الزعماء مواصلة تحقيقها. وواصلت روسيا تسهيل الترانزيت إلى أفغانستان، وساهمت بحصة في مهمة حفظ سلام أوروبية في تشاد في عام 2009 [(523)].

إعادة الضبط والحمل الزائد

في حزيران/يونيو 2008، أطلق الرئيس الروسي الجديد مدفيديف، في خطابه في برلين، مبادرة مهمة لتحسين علاقات روسيا والغرب. اعتقد كثيرون أن طرح "معاهدة أمن أوروبية" جديدة تخلق وتدشّن هندسة أمنية جديدة في أوروبا كانت غائبة منذ نهاية الحرب الباردة [(524)]. في صيغة بـ "أربع عشرة نقطة" تُذكّر بطروحات وودرو ويلسون (Woodrow Wilson) بعد الحرب العالمية الأولى، سعى

مدفيديف لتخطّي التقسيم الحاصل في أوروبا إلى دول أعضاء في الناتو ودول غير أعضاء. وبعد إقراره بأن عضوية روسيا في الناتو لم تعد خيارًا حقيقيًا، باتت موسكو اليوم تسعى لترتيب يتخطى الناتو بوصفه أهم منظمة للأمن الأوروبي.
كان بدهيًا للروس ولكثيرين في الغرب على السواء وجوب أن تكون روسيا جزءًا من أيّ منظمة تُعدّ الأهم في إدارة الأمن الأوروبي. وكان يُراد من الطرح خلق هندسة جديدة للأمن الأوروبي تضم روسيا، وهو أمر لم يتحقّق منذ عام 1989.
كان "تكامل الأمن" (Indivisibility of Security) مبدأ ضمنيًا في طرح مدفيديف. وتضمّنت مسوّدة المعاهدة التزامات كبيرة وضبابية، مثل: "يجب أن تكون أيّ معايير أمنية متخذة من أحد أطراف المعاهدة منفردًا أو بالاشتراك مع أطراف أخرى، بما فيها إطار عمل أيّ منظمة دولية، أو ائتلاف أو تحالف عسكري، بالتوافق مع المصالح الأمنية الخاصة بجميع الأطراف الأخرى" (المادة 1)، و"لا ينبغي لأحد أطراف المعاهدة أن يضطلع، أو يشارك، أو يدعم أيّ أفعال أو نشاطات تضر بأمن أي طرف/أطراف المعاهدة" (المادة 2، الفقرة 1) [525]. وفي ما يخص مسائل النزاع المسلح، دمجت مسوّدة المعاهدة خلاصة المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة، والمادة 5 من ميثاق الناتو. وكانت النقطة المحورية وجوب "أن يرى كل طرف أي هجوم مسلح على أي طرف آخر بمنزلة هجوم مسلح على نفسه" (المادة 7، الفقرة 2). كان هذا البند سيعني فعليًا إدراج روسيا في التزامات المادة 5 من ميثاق الناتو، ومنحها مجالًا للتدخل خارج أراضيها.
لم يحظ طرح مدفيديف بقبول كبير؛ لأسباب ثلاثة: أولًا، عُدّ مفتقرًا إلى جوهر حقيقي. فقد بدت لغة المعاهدة جيدة عمومًا، غير أنّ من الصعب تصوّر إمكانية تطبيقها عمليًا لحل الخلافات التي تواجهها المنطقة، فضلًا عن نزاع مثل يوغسلافيا. وكما هي الحال مع الطروحات الأمنية الجماعية الأخرى، بدا مرجحًا أنّ المعاهدة لن تعمل إلا حين لا تكون لازمة. ففي إحالته على عصبة الأمم ومعاهدة كيلوغ - بريان (Kellogg - Briand Pact)، اللتين يرى كثيرون أنهما قد أخفقتا إخفاقًا ذريعًا في حفظ السلام، قال مدفيديف: "في عالم اليوم، حيث لا أحد يريد حربًا في أوروبا، وحيث بتنا جميعنا أكثر حكمة بفضل دروس القرن العشرين، سيكون لهذا الاتفاق أمل أكبر في النجاح" [526]. ثانيًا، عُدّ الطرح تكتيكًا لإضعاف الناتو. فمع أنّ من المفهوم أنّ روسيا أرادت إضعاف دور منظمة لا مكان لها فيها، فإن زعماء الناتو تشبّثوا باعتقادهم بأن الحلف، على جميع مثالبه، أفضل أداة متوافرة لإدارة تحديات الأمن في حقبة ما بعد الحرب الباردة في أوروبا. ثالثًا، بُعيد طرح مدفيديف للمعاهدة، شنّت روسيا حربها على جورجيا. فعزّزت هذه الخطوة الشعور لدى كثيرين بأن روسيا كانت مشكلة الأمن الأوروبي الأساسية، وبأن تقييد صدقية موسكو كان الوسيلة المثلى لإحكام الأمن. بدا أنّ إخفاق طرح مدفيديف في اكتساب دعم كبير كأنه أنهى مساعي روسيا في تشكيل "قطب" أوروبي - روسي في السياق العالمي

بمعزل عن الولايات المتحدة. وعلى الرغم من كامل سخط أوروبا الغربية من سلوك واشنطن، لم ترغب معظم تلك الدول في أن تحل روسيا محل الولايات المتحدة في أوروبا.

وحتى بعد اندلاع الحرب الجورجية، سعى الغرب أيضًا لإيجاد وسائل لتخفيف التوتر، وكانت هذه الرغبة الدافع لإطلاق سياسة "إعادة الضبط" في إدارة أوباما الجديدة في عام 2009. جفل أوباما إما من الحرب في جورجيا أو من إعلان روسيا في اليوم الذي أعقب انتخابه بأنها ستنشر صواريخ من طراز إسكندر في كالينينغراد، الجيب الروسي المتموضع في بحر البلطيق بين ليتوانيا وبولندا. وبهدف الحيلولة دون انحراف موسكو، أخذت الولايات المتحدة روسيا في اعتبارها لمراجعة السياسة الأميركية في اتجاه أقل حزمًا، وأقل تدخلًا، وأكثر براغماتية. وللمرة الأولى في حقبة ما بعد الحرب الباردة، بدت الولايات المتحدة مستعدة لتخفيف دعمها للدمقرطة وتبنّي واقعية جديدة.

في الحادثة الرمزية الأكبر (وإن لم تكن ذات أهمية كبرى) من أحداث حقبة ما بعد الحرب الباردة، قدّمت وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون (Hillary Clinton) لنظيرها الروسي لافروف "زر إعادة ضبط" أحمر كبير في لقاء في جنيف في آذار/ مارس 2009. بكل أسف، استخدم الزر الذي جهّزه الجانب الأميركي، من أجل الصورة التذكارية، الكلمة الروسية بيريغروزكا (peregruzka) أي "الحمل الزائد" (Overload) بدلًا من بيريزاغروزكا (perezagruzka) أي "إعادة الضبط أو إعادة التشغيل" (Reset or Reboot)[527]. كانت الرغبة في "إعادة الضبط" رغبة حقيقية، وقد نفّذت إدارة أوباما تحركات كبيرة من أجل تحقيق الأمر. سعى فريق أوباما إلى طلب مساعدة روسيا في عدد من المسائل، مثل الحفاظ على طريق إمداد "الممر الشمالي" المتجه إلى أفغانستان، واحتواء برنامج إيران النووي. وحينما قطع تمويل تطوير أنظمة الدفاع الصاروخي في أوروبا، التي كانت موجَّهة إلى إيران ولكنْ عدّتها روسيا مصدر تهديد، انصاع أوباما لأمنية روسية مهمة في مجال الأمن، وقد تعرّض بسبب هذه الخطوة لانتقادات كبرى داخليًا. فهذه الخطوة تمثّل حالة من الحالات التي يواجه فيها أحد الزعماء تكلفة داخلية كبرى لمحاولته تخفيف التوترات في هذه العلاقة[528].

في الوقت ذاته، احتفظ الجانبان بوجهات نظر متباينة في مسائل مهمة. لم تتغير اشتراطات السياسة الأميركية، وبقي الرأي مهيمنًا بأن روسيا غزت بلدًا صغيرًا جارًا. وقد تسبّب الشعور في أنّ لروسيا الآن رئيسًا صوريًا - إذ كان الجميع يدركون أنّ القرارات المهمة لا تزال في يد بوتين - في تقويض الاحترام لكل من بوتين ومدفيديف. من جانبه، أعاد مدفيديف تأكيد الحق الروسي في التدخل في الجوار القريب. فقد شدّد في حديثه مع التلفزيون الروسي، نهاية آب/أغسطس 2008، على خمسة مبادئ للسياسة الخارجية الروسية: أولًا، "أولوية مبادئ القانون الدولي".

ثانيًا، "يجب أن يكون العالم متعدد الأقطاب".

ثالثًا، "تطوير علاقات ودّية مع أوروبا، والولايات المتحدة، وبلدان أخرى، قدر الإمكان".

رابعًا، "حماية حيوات مواطنينا وكرامتهم أينما كانوا أولوية لا جدال فيها".

خامسًا، "ثمة مناطق تمتلك روسيا فيها مصالح خاصة" [(529)].

كانت هذه المبادئ هي ذاتها تقريبًا التي رسمت مسار السياسة الخارجية الروسية منذ عام 1992، وكان المبدآن الرابع والخامس على الأخص سيؤديان على الأرجح إلى خشية جيران روسيا وإلى الرؤية الأكبر بأنها تسعى للتدخل خارج حدودها.

الطريق إلى انتخابات أوكرانيا الرئاسية عام 2010

بمرور عام 2009، زاد تركيز أوكرانيا على الانتخابات الرئاسية المُقرَّر إجراؤها على جولتين في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير 2010 [(530)]. وعلاوة على جميع المشكلات الأخرى التي واجهت أوكرانيا في سنوات حكم يوشتشينكو، تلقّت البلاد ضربة كبرى بفعل الأزمة المالية العالمية التي بدأت في عام 2007. ففي عام 2009، انخفض الناتج المحلي الإجمالي في أوكرانيا بنسبة 15 في المئة؛ الأمر الذي كان يكفي بمفرده على الأرجح لنسف حظوظ إعادة انتخاب زعيم حالي. كانت شعبية الرئيس يوشتشينكو قد انحدرت. وكان تحالفه التكتيكي مع يانوكوفيتش قد نبذ عددًا كبيرًا من مناصريه السابقين، وتسبّب استمرار الفساد في البلاد في إقصاء كثيرين آخرين. في استطلاعات رأي أُجريت في عام 2009، استمر تجمّد نسبة دعم يوشتشينكو عند أقل من 10 في المئة.

كان أكبرَ المتنافسين وجهان مألوفان، تيموشينكو ويانوكوفيتش. كان كلاهما قد شغل منصب رئيس الوزراء في السنوات الأخيرة، وقد كان لهما موقفان متضادان بشأن الثورة البرتقالية. غير أنّ الانهيار الاقتصادي منح يانوكوفيتش فرصة سياسية أكبر؛ إذ بما أنه خسر منصب رئاسة الوزراء في عام 2007، كان يحق له الترشح بوصفه مرشّحًا من خارج السلطة لا يتحمل مسؤولية عن المشكلات الاقتصادية الحالية. بينما نُظر إلى تيموشينكو، رئيسة الوزراء الحالية، بوصفها صاحبة المسؤولية الأكبر.

تفاقم التحدي الذي تواجهه تيموشينكو بفعل سياسات صندوق النقد الدولي التي واصلت (كما كانت لسنوات طويلة) تدفع حكومة أوكرانيا إلى تخفيض الدعم الحكومي للغاز. اعترضت تيموشينكو بسبب إدراكها أنّ هذه الخطوة ستلقى رفضًا شعبيًا كبيرًا، ولذا تسبّب هذا الأمر - جزئيًا على الأقل - في توقّف

الدفعة التي تبلغ 3.8 مليارات دولار من القرض الذي جرى التفاوض بشأنه مع صندوق النقد الدولي في العام السابق. وحينما وقّع يوشتشينكو قانونًا، بدعم من حزب الأقاليم، يرفع فيه رواتب الموظفين الحكوميين ومعاشاتهم التقاعدية، انسحب صندوق النقد الدولي من الاتفاق كليًا [(531)]. كان ثمة تضاد أساسي بين ما عدّته النخبة الأوكرانية ضروريًا للفوز في الانتخابات وما كان ضروريًا للحفاظ على دعم المؤسسات المالية التي يقودها الغرب. وفي غضون ذلك، كان يانوكوفيتش قد أعاد تشكيل صورته بمساعدة المستشار الأميركي بول مانافورت، بوصفه الزعيم القوي الذي تنتظره أوكرانيا.

لاحظ مراقبون أنّ الحملة خلت من أي مرشّح قوي داعم للاندماج الأوروبي. كان ياتسينيوك أحد آخر من تخلّى عن سياسة الاندماج هذه لصالح فكرة ضبابية تكون فيها أوكرانيا خارج الكتل التجارية. بدا أنّ مصطلح "الأوروورومانتيكية" الذي وجّهه يانوكوفيتش إلى يوشتشينكو في عام 2006 لا يزال حاضرًا، وأن إخفاق يوشتشينكو ورؤساء الوزراء العديدين في تنفيذ أي إصلاح حقيقي يعني أنّ الحديث عن الاندماج الأوروبي لم يعد يحظى بأصوات كثيرة بعد عام 2004 [(532)].

في الجولة الأولى من الانتخابات حلَّ يانوكوفيتش أولًا بنسبة 35.3 في المئة، تلته تيموشينكو ثانية بنسبة 25.1 في المئة من الأصوات. وكان المرشحون الآخرون متأخرين بنسبة كبيرة (لم يحظ يوشتشينكو بأكثر من 5.5 في المئة). وبينما نُظر إلى يانوكوفيتش بكونه المرشح صاحب الحظوظ الأكبر في الترشح إلى الجولة الثانية، كان ثمة توقّع بأن تيموشينكو ستحظى بأصوات الذين اقترعوا للمرشحين الخاسرين. وقد انقلبت تحالفات عام 2004 رأسًا على عقب في الجولة الثانية لانتخابات عام 2010. فقد دعم يوشتشينكو عدوه القديم يانوكوفيتش في مواجهة حليفته السابقة تيموشينكو. فكانت النتائج النهائية متقاربة؛ إذ فاز يانوكوفيتش بنسبة 49.0 في المئة، وحظيت تيموشينكو بنسبة 45.5 في المئة.

على الرغم من انتشار المخاوف من تكرار الغش الانتخابي الذي حصل في عام 2004، عُدّت انتخابات عام 2010 "حرة ونزيهة" على نطاق واسع. وقد جاء في التقرير النهائي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن الانتخابات: "حقّقت الانتخابات الرئاسية معظم التزامات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومعظم المعايير الدولية للانتخابات الديمقراطية، وقد عزّزت التقدم الذي تحقّق منذ عام 2004. كانت العملية شفافة وقدّمت للناخبين خيارًا حقيقيًا بين المرشحين الذين يمثلون رؤى سياسية متنوعة. ولكن اتهامات غير مدعومة بأدلة بشأن غش انتخابي واسع أثّرت سلبيًا في الجو الانتخابي وثقة الناخبين بالعملية" [(533)].

وكما كانت عليه الحال في الانتخابات السابقة، كان الاقتراع ذا استقطاب مناطقي؛ حيث نال يانوكوفِيتش أكثر من 80 في المئة من الأصوات في قسم

كبير من شرقي وجنوبي أوكرانيا وشبه جزيرة القرم، بينما نالت تيموشينكو أكثر من 80 في المئة من الأصوات في معظم مناطق الغرب. وعلى طول أرجاء أقاليم أوكرانيا، كان النموذج الانتخابي لعام 2010 مشابهًا بقوة لنموذج عام 2004 [(534)]. وقد فازت تيموشينكو أيضًا بالأغلبية في معظم مناطق وسط أوكرانيا، غير أنّ هامش يانوكوفيتش الهائل في الشرق المكتظ بالسكان كان حاسمًا. وكان عدد الناخبين القليل ذا أهمية مماثلة: فاز يانوكوفيتش في انتخابات عام 2010 بـ 12.5 مليون صوت، وهو أقل بـ 360000 صوت مما حقّقه حينما حلّ ثانيًا في انتخابات عام 2004. وحصلت تيموشينكو على 11.6 مليون صوت فقط، أي أقل بـ 3.5 ملايين صوت مما كان يوشتشينكو قد حققه في عام 2004. وكانت قدرة حزب الأقاليم على الحراك في الشرق جوهرية.

وكان أحد آخر مراسيم يوشتشينكو الرئاسية منح لقب "بطل أوكرانيا" لستيبان بانديرا، زعيم منظمة القوميين الأوكرانيين، والذي حظي بشهرة واسعة في حقبة الحرب العالمية الثانية. لم تكن ثمة خطوة أكثر حسمًا من هذه الخطوة. فقد كان بانديرا، بين القوميين الأوكرانيين، رمزًا للأوكرانيين الذين قاتلوا بشراسة لنيل استقلال أوكرانيا ضد قوة الاتحاد السوفياتي الطاغية. ولكن تعاونه مع النازيين، ومشاركته في قتل اليهود والبولنديين جعله، في نظر كثيرين، مجرد فاشي وقاتل. فبالنسبة إلى كثيرين، بدا من غير المفهوم امتداحه، عدا جعله "بطل أوكرانيا" [(535)]. إنّ تأريخ بانديرا وجيش التمرد الأوكراني إحدى أكثر القضايا المريرة جدلية في أوكرانيا؛ إذ تسهم أيضًا في تغذية الفكرة المنتشرة في روسيا والغرب بأن أكثر الملتزمين باستقلال أوكرانيا فاشيون أو متسامحون تجاه الفاشيين. كان قرار يوشتشينكو هدية من السماء لأولئك، أمثال يانوكوفيتش والحكومة الروسية، ممن أرادوا توصيف السياسيين الميالين إلى الغرب بكونهم متطرفين.

خلاصة

بعد خمس سنوات من الخزي بفعل الغش الانتخابي الواضح، وخسارة إعادة الانتخابات في عام 2004، فاز يانوكوفيتش بالرئاسة فوزًا حرًا ونزيهًا عام 2010. للمفارقة، حقّق يانوكوفيتش ديمقراطيًا ما عجز عن تحقيقه بالغش. بين عامَي 2004 و2010، باتت أوكرانيا ديمقراطية راسخة أكثر فأكثر، كما بيّنت الانتخابات، ولذا باتت بسبب هذا - جزئيًا - أكثر اندماجًا مع أوروبا. اعتقد كثيرون في أوكرانيا والغرب أنّ يانوكوفيتش تقبّل الانتقال الديمقراطي في أوكرانيا، وسيحكم الآن بوصفه زعيمًا ديمقراطيًا "طبيعيًا". وكان ثمة أمل أنه سيتمكّن، على عكس عجز الائتلاف البرتقالي، من اتخاذ الخطوات الملموسة اللازمة لدفع عملية الاندماج قدمًا، علاوة على تخفيف الانقسامات المناطقية في أوكرانيا [(536)].

شهدت السنوات الخمس الفاصلة بين هذين العامين تطورات كبيرة صاغت الانتقال من أزمة عام 2004 إلى أزمة عام 2014. أولًا كان تحقيق التقدم متفاوتًا داخل أوكرانيا. فمن جهة، قُلبت التسلطية التي شهدها حكم كوتشما، وازدهرت التعددية والتنافس السياسي. ومن جهة أخرى، لم تسهم هذه الديمقراطية المتزايدة إسهامًا كبيرًا في تخفيف الفساد الذي أزعج أوكرانيين كثيرين أو في تحقيق إصلاح اقتصادي. على العكس، بدا أنّ كثيرين يعتقدون أنّ انقسام الحركة البرتقالية قوّض فرص الإصلاح، وأن ثمة حاجة ماسة إلى قيادة أقوى، أو أكثر اتحادًا على الأقل. ولم تثمر الآمال التي هيمنت على كثيرين في عام 2004 بأن أوكرانيا تتحرك سريعًا في اتجاه الغرب، وكانت لانهيار هذه الفرصة عواقب كبرى. فبعد عام 2010، كانت أوكرانيا جاهزة لإعادة خوض كثير من المعارك التي أفضت إلى الثورة البرتقالية.
ثانيًا، واصل موقع أوكرانيا المتوسط بين روسيا والغرب خلق توترات داخل أوكرانيا، وبين أوكرانيا وروسيا، وبين أوكرانيا والغرب. لم تنجح الثورة البرتقالية في دفع أوكرانيا نحو الغرب، ولكنها رفعت من مستوى الاعتقاد في الغرب بأن هذا كان موقعها الطبيعي، كما يبيّنه الالتزام الضبابي بعضوية الناتو المستقبلية. ولكن روسيا لم تتخلّ عن مطالباتها بأوكرانيا، بل عبّرت بحزم أكبر عن معارضتها لتوجّه كييف الغربي. ومع أنّ غزو جورجيا كان يُراد منه تبيان جدية روسيا، فإن الرد في الغرب لم يكن زيادة احترام موسكو، بل إعادة التأكيد لكثيرين الحاجة إلى الوقوف في وجهها. وصل الغرب وروسيا إلى أعلى مستوى تضاد بشأن مكوّنات الوضع القائم، وبالنتيجة بشأن ماهية التغيرات المشروعة وماهية إشارات العدوان. ثمة تغير كبير في تلك الفترة تجسّد في أنّ سياسة الجوار الأوروبية الخاصة بالاتحاد الأوروبي بدأت في التغاضي عن عضوية الناتو بوصفها الطريق الرئيس لإدخال أوكرانيا في المؤسسات الغربية.
وأخيرًا، واصلت مسألة الديمقراطية تحدي تصوّرات الوضع القائم أكثر من قبل. فكانت حركة "تبادل المناصب" الروسية، التي بات بوتين بموجبها رئيسًا للوزراء ومدفيديف رئيسًا، تلاعبًا واضحًا يتناقض بحدّة مع الانتخابات الرئاسية التنافسية في أوكرانيا. وفي كل من أوكرانيا وجورجيا، كانت الحكومات التي وصلت إلى السلطة عبر الاحتجاجات الشعبية تسعى في الوقت ذاته للانضمام إلى الغرب سياسيًا، وهو تلازم نظرت إليه روسيا بوصفه نذير شؤم. كان نشر الأوتوقراطية جزءًا واضحًا من استراتيجية روسيا للحفاظ على مجال نفوذها المُعلَن.
بحلول عام 2010، بات تضاد روسيا والغرب أعلى مما كان عليه عشية الحرب الباردة. وقد ساهمت الثورة البرتقالية، والحرب في جورجيا، والأوتوقراطية في روسيا، والخلاف بشأن كوسوفو، في تباعد الجانبين أكثر فأكثر. وفضلًا عن ذلك، لم يعد ثمة شك الآن في أنّ أوكرانيا ساحة معركة بين روسيا والغرب.

وقد أظهر إخفاق تسوية الناتو التي أعلنها في قمة بوخارست مدى صعوبة تجنّب نشوب ذلك النزاع. ولعل ثمة خبرًا طيبًا واحدًا محتملًا هنا. تسبّب انتخاب يانوكوفيتش في طمأنة روسيا أكثر بشأن أوكرانيا، ودفع كثيرين في الغرب إلى الاعتقاد بأن أوكرانيا ستنال قيادة ذات براغماتية وقوة متعاظمة. ولكن يانوكوفيتش سيصبح قوة جديدة من قوى الفوضى والنزاع.

(421) Adrian Karatnycky, "Ukraine’s Orange Revolution," *Foreign Affairs*, vol. 84, no. 2 (March - April 2005), p. 47.

(422) Vladimir Putin, "Speech and the Following Discussion at the Munich Conference on Security Policy," President of Russia, 10/2/2007, accessed on 23/5/2022, at: https://bit.ly/3G9eNSB

(423) Roman Kupchinsky, "Ukraine: Corruption Allegations Abound," *Radio Free Europe/Radio Liberty*, 8/9/2005.

يبدو أن تيموشينكو ويوروشينكو تنافسا على النفوذ داخل الائتلاف البرتقالي منذ البداية. وقد بيّن أندرو ويلسون أنهما كانا على طرفي نقيض حتى قبل تنصيب يوشتشينكو. ينظر:

Andrew Wilson, *Ukraine’s Orange Revolution* (New Haven, CT: Yale University Press, 2006), pp. 159 - 161.

(424) "Ukraine Leader’s Team 'Corrupt,'" *BBC News*, 5/9/2005.

(425) يشير ويلسون إلى أن تيموشينكو أيضًا كانت تسعى لعقد اتفاق مع حزب الأقاليم، يُنظر:

Wilson, p. 171.

(426) "Universal Natsional’noyi Yednosti: Tekst, pidpycanyi na kruglomu stoli," *Ukrayins’ka Pravda*, 3/8/2006, accessed on 23/5/2022, at: https://bit.ly/3wEFnjD

(427) نقلت لي مصادر داخلية مطلعة في كييف، في عام 2007، أن ثمن الانتقال بين الأحزاب كان 300000 دولار.

(428) Taras Kuzio, "The Tymoshenko Government’s Domestic and Foreign Policies: The First 100 Days," Institute for European, Russian and Eurasian Studies, George Washington University, 17/4/2008, p. 2.

(429) Christian Lowe, "Russia Finds Unlikely Ally in Ukraine’s Tymoshenko," *Reuters*, 5/10/2008.

من أجل نقاش أكثر تفصيلًا لردات فعل الزعماء والأحزاب الأوكرانية على الحرب الجورجية، ينظر:

Dominique Arel, "Ukraine since the War in Georgia," *Survival*, vol. 50, no. 6 (2008), pp. 15 - 25.

(430) مقتبس من:

Taras Kuzio, "Viktor Yushchenko’s Foreign Policy Agenda," *Eurasia Daily Monitor*, vol. 6, no. 230, 16/12/2009.

(431) Elizabeth A. Wood, "Introduction," in: Elizabeth A. Wood et al., *Roots of Russia’s War in Ukraine* (Washington, DC: Woodrow Wilson Center Press, 2016), pp. 11 - 12.

(432) Eugene B. Rumer & David J. Kramer, "Medvedev’s Message," *The New York Times*, 20/8/2009.

يتساءل رومر وكريمر: "هل كانت روسيا تحضّر لفعل حازم - استعادة شبه جزيرة القرم بأغلبيتها الروسية الإثنية على سبيل المثال؟".

(433) نُشرت رسالة مدفيديف بالإنكليزية في:

Taras Kuzio, *Ukraine: Democratization, Corruption and the New Russian Imperialism* (Santa Barbara, CA: Praeger, 2015), pp. 438 - 439.

الأصل الروسي موجود في:

"Poslaniye Presidentu Ukrainy Viktoru Yushchenko," *Kremlin*, 11/8/2009.

(434) Claire Bigg, "Protests across Russia Force Putin to Double Increase in Pension Payments," *The Guardian*, 19/1/2005.

(435) Steven Eke, "Russians Rush to Rethink Ukraine," *BBC News*, 27/12/2004.

(436) Thomas Ambrosio, "Insulating Russia from a Colour Revolution: How the Kremlin Resists Regional Democratic Trends," *Democratization*, vol. 14, no. 2 (April 2007), pp. 232 - 252; Vitali Silitski, "Contagion Deterred: Preemptive Authoritarianism in the Former Soviet Union (the Case of Belarus)," in: Valerie J. Bunce, Michael McFaul & Kathryn Stoner - Weiss (eds.), *Democracy and Authoritarianism in the Post - Communist World* (New York: Cambridge University Press, 2010), pp. 274 - 299; Jeanne L. Wilson, "The Legacy of the Color Revolutions for Russian Politics and Foreign Policy," *Problems of Post - Communism*, vol. 57, no. 2 (March - April 2010), pp. 21 - 36.

(437) "The World in the 21st Century: Addressing New Threats and Challenges," Council on Foreign Relations, 13/1/2005, accessed on 23/5/2022, at: https://on.cfr.org/3yThDcR

(438) Sergei Ivanov, "Russia Must Be Strong," *Defense and Security*, 13/1/2006.

(439) "Putin’s Aide on Main Threats to Russia’s Sovereignty," *BBC Monitoring Former Soviet Union*, 4/3/2006.

(440) Julia Evans, "How Putin Youth is Indoctrinated to Foil Revolution," *The Times*, 18/7/2005.

(441) "Counter - Revolution and Fun at Pro - Putin Youth Summer Camp,"" *Agence France Presse*, 19/7/2005.

(442) "Factsheet: Russia’s NGO Laws," Freedom House, accessed on 23/5/2022, at: https://bit.ly/3sRW6gO

خُفِّفت قوانين عام 2006 في ولاية مدفيديف الرئاسية في عام 2009، ومن ثم طُبِّقت نسخة أكثر صرامة في ولاية بوتين في عام 2012.

(443) مقتبس من:

C. J. Chivers, "Russia Proposes Steps to Weaken Election Watchdogs," *The New York Times*, 25/10/2007, p. A14.

(444) نجد مناقشة لدور منظمة شانغهاي للتعاون في مواجهة انتشار الديمقراطية وفي تزويد المنظمات الدولية بسردية بعينها بشأن الحكم الداخلي في:

Paul D’Anieri, "Autocratic Diffusion and the Pluralization of Democracy," in: Bruce Jentleson & Louis Pauly (eds.), *Power in a Complex Global System* (London: Routledge, 2014), pp. 80 - 96.

(445) *BBC*, 25/1/2005.

(446) Ibid.

(447) "EU/Ukraine Action Plan," 2005, EU Neighbours Library, accessed on 9/8/2022, at: https://bit.ly/3wcHU3L

(448) "EU: Updated 'Action Plan' for Ukraine Wards off Talk of Membership," *Radio Free Europe/Radio Liberty (RFE/RL)*, 24/1/2005.

(449) Rilka Dragneva - Lewers & Kataryna Wolczuk, *Ukraine between the EU and Russia: The Integration Challenge* (Basingstoke, Hampshire: Palgrave MacMillan, 2015), p. 41.

(450) Ibid., p. 42.

(451) "Ukraine to Give Full Support to Russia’s Accession to WTO," Yushchenko Says," *Ukraine Business Weekly*, 11/2/2008.

(452) "Ukraine’s PM Speaks Against 'Euro - romanticism' Ahead of Visit to Brussels," *BBC Monitoring Kiev Unit*, 13/9/2006.

(453) "PM: Ukraine to Stay on European Course," *Interfax Russia & CIS General Newswire*, 6/9/2006.

(454) Council of the European Union, "Press Release 5463/07, 2776th Council Meeting, General Affairs and External Relations, External Relations, Brussels," 22/1/2007.

(455) Council of the European Union, "Declaration by the European Council on the Eastern Partnership," *Annex 2, Press Release 5463/07*, 2776th Council Meeting, General Affairs and External Relations, External Relations, Brussels, 22/1/2009, p. 19.

(456) Ibid.

(457) Ibid., p. 20.

(458) Council of the European Union, "Presidency Conclusions - Brussels, 19/20 March 2009," 7880/1/09, 29/4/2009, p. 11.

(459) Andrew Rettman, "Values to Form Core of EU 'Eastern Partnership'," *Euobserver*, 18/3/2009, accessed on 23/5/2022, at: https://bit.ly/38KowCz

(460) Sergey Tumanov, Alexander Gasparishvili & Ekaterina Romanova, "Russia - EU Relations, or How the Russians Really View the EU," *Journal of Communist Studies and Transition Politics*, vol. 27, no. 1 (March 2011), p. 131.

(461) Andrei Zagorski, "Eastern Partnership from the Russian Perspective," *International Politics and Society*, vol. 3 (Spring - Summer 2011), p. 41.

(462) Tumanov, Gasparishvili & Romanova.

(463) Ibid.

(464) Zagorski, pp. 41 - 44.

(465) "Kremlin Website Transcript of Medvedev Interview with Belarusian Media," *BBC Monitoring Former Soviet Union*, 27/11/2009.

(466) Nico Popescu & Andrew Wilson, *The Limits of Enlargement - Lite: European and Russian Power in the Troubled Neighborhood* (London: European Council on Foreign Relations, 2009), p. 2.

(467) "Russia Could Join EU Eastern Partnership: Lavrov," *Agence France - Presse*, 25/11/2009.

(468) Popescu & Wilson, p. 3.

(469) Ibid., p. 4.

(470) تبعًا لإشارة روبرت أورتونغ وإندرا أوفرلاند (Robert Orttung & Indra Overland)، كانت الفترة التي أعقبت الثورة البرتقالية مثالًا نادرًا على تداخل المصالح الروسية الاقتصادية والاستراتيجية، ينظر:

"A Limited Toolbox: Explaining the Constraints on Russia’s Foreign Energy Policy," *Journal of Eurasian Studies*, vol. 2 (2011), pp. 75, 82.

(471) Ibid., pp. 78 - 79; Rawi Abdelal, "The Profits of Power: Commerce and Realpolitik in Eurasia," *Review of International Political Economy*, vol. 20, no. 3 (2013), p. 433.

(472) Simon Pirani, "Ukraine’s Gas Sector," Oxford Institute for Energy Studies (June 2007), p. 23.

(473) من المستحيل أن نعرف بالضبط مقدار شحنات الغاز المخفّضة التي كانت ترسلها روسيا إلى أوكرانيا؛ لأن تلك الصفقات كانت مخفية ضمن صفقات مقايضة أكبر تتضمن نقل وتخزين الغاز المتّجه غربًا اللذين كانت أوكرانيا تتكفل بهما. ومن الواضح أنّ غياب شفافية التسعير كان امتيازًا لا علة لأنه سهّل السعي نحو الريع، ينظر:

Ibid., p. 24.

(474) Jonathan Stern, "The Russian - Ukrainian Gas Crisis of January 2006," Oxford Institute for Energy Studies (January 2006), p. 6, accessed on 23/5/2022, at: https://bit.ly/3a5LmF6

(475) Abdelal, p. 432.

(476) Orttung & Overland, p. 83.

حتى لو لم تكن روسيا المسؤولة عن إمداد أوكرانيا، كان يجب على كييف أن تكون قادرة على نقل الغاز الروسي عبر خطوط الأنابيب إلى المستهلكين في أوروبا. ولم تكن حجج أوكرانيا مقنعة بأن لها الحق التعاقدي في اقتطاع نسبة من الغاز.

(477) **لوموند** وصحف أوروبية أخرى مُقتبَسة من:

"Press Shivers from Gas Woes," *BBC News*, 3/1/2006; Abdelal, p. 432.

(478) Andrew E. Kramer, "Russia Restores Most of Gas Cut to Ukraine Line," *The New York Times*, 3/1/2006, p. A1.

جرى تسعير عقود غازبروم مع زبائنها في غرب أوكرانيا بالتناسب مع الإمداد إلى حدود أوكرانيا مع الاتحاد الأوروبي؛ ما أرغم روسيا على إيصاله إلى هناك. وقد أدّى هذا الأمر إلى منح أوكرانيا قدرًا كبيرًا من القوة.

(479) Neil Buckley, "Europe Seeks to Cut Reliance on Russia Gas Supply," *Financial Times*, 20/1/2006, p. 10.

(480) Abdelal, p. 434.

(481) Ibid.

(482) Ibid., p. 422.

(483) Ibid., p. 437.

(484) Rick Loack, "He Used to Rule Germany: Now, He Oversees Russian Energy Companies and Lashes Out at the U.S.," *The Washington Post*, 12/8/2017.

بخصوص شرويدر ونورد ستريم (ونورد ستريم 2)، ينظر:

Judy Dempsey, "The (German) Politics of Nord Stream 2," Carnegie Europe, 3/11/2016; Andrey Gurkov & Markian Ostaptschuk, "Nord Stream: A Commercial Project with a Political Vision," *Deutsche Welle*, 7/7/2011.

(485) مقتبس من:

Abdelal, p. 44.

(486) Dominic Fean, "A Return to Multi - Vectoral Balancing? Viktor Yanukovych’s Government and Ukrainian Foreign Policy," *Politique étrangère*, vol. 2 (Summer 2010), p. 5.

(487) Abdelal, "The Profit of Power," p. 434.

(488) Fean, p. 4.

(489) Anders Åslund, "Ukraine Beats Russia in Epic Gas Battle," Atlantic Council, 1/6/2017.

(490) "Joint Declaration Signed on Modernization of Ukrainian Gas,"" *Russia & CIS Business & Investment Weekly*, 27/3/2009.

(491) Tumanov, Gasparishvili & Romanova, p. 126.

(492) Ibid.

(493) Volodymyr Yermolenko, "Mutual Distrust Blurs EU - Summit," *Euobserver*, 7/12/2009.

(494) Marten Malek, "The 'Western Vector' of the Foreign and Security Policy of Ukraine," *Journal of Slavic Military Studies*, vol. 22, no. 4 (2009), p. 528.

(495) Ibid., p. 520.

(496) مقتبس من:

Ibid., pp. 530 - 531.

(497) Ibid., p. 521.

(498) Ibid., p. 533.

(499) Ibid., pp. 534 - 535.

(500) Paul Ames, "Bush Support Unlikely to Win NATO Membership Track for Georgia, Ukraine," *Associated Press*, 3/4/2008.

(501) Samuel Charap & Timothy Colton, *Everyone Loses: The Ukraine Crisis and the Ruinous Contest for Post - Soviet Eurasia* (London: Routledge, 2017), p. 88.

(502) "The Foreign Policy Concept of the Russian Federation," President of Russia, 12/1/2008, accessed on 23/5/2022, at: https://bit.ly/38H8r0B

(503) Vladimir Socor, "Putin Warns Ukraine Against Seeking NATO Membership," *Eurasia Daily Monitor*, vol. 5, no. 29, 14/2/2008.

(504) مقتبس من:

Mark Kramer, "Russian Policy Toward the Commonwealth of Independent States: Recent Trends and Future Prospects," *Problems of Post - Communism*, vol. 55, no. 6 (2008), p. 9.

(505) Malek, p. 536.

(506) مقتبس من: Socor.

(507) Rosalind Ryan, "Join Nato and We’ll Target Missiles at Kiev, Putin Warns Ukraine," *The Guardian*, 12/2/2008, accessed on 23/5/2022, at: https://bit.ly/39KbUvk

(508) Charap & Colton, p. 88.

(509) "Bucharest Summit Declaration," *NATO Press Release*, 3/4/2008, p. 49.

(510) Paul Ames, "Under Pressure from Russia, NATO Delays Membership Offers to Ukraine, Georgia," *Associated Press*, 4/4/2008.

(511) Paul Ames, "NATO Summit Set to Reject Bush Drive for Early Membership for Ukraine, Georgia, Macedonia," *Associated Press*, 3/4/2008.

(512) Charap & Colton, p. 88.

(513) مقتبس من:

Malek, p. 532.

(514) Andrew Blomfield, "Not Yet, NATO Tells Ukraine, Georgia; Denial of Membership Seen as Major Diplomatic Coup for Russia, Putin," *Ottawa Citizen*, 4/4/2008, p. A8.

(515) "Russia FM: Moscow Will Do All It Can to Prevent NATO Membership for Ukraine, Georgia," *Associated Press*, 8/4/2008.

(516) Adrian Blomfield & James Kirkup, "Stay Away, Vladimir Putin Tells NATO," *The Telegraph*, 5/4/2008.

(517) مقتبس من:

Malek, p. 539 .

(518) مقتبس من:

Ibid., p. 540.

(519) Ames, "Under Pressure from Russia."

(520) Sergei Karaganov, "An Iron Fist to Keep NATO at Bay," *Russia in Global Affairs*, 4/3/2011.

ووصل كاراغانوف إلى حد القول إنّ توسع الناتو في أوكرانيا وجورجيا لم يُؤجَّل إلا بفضل "القبضة الحديدية"، أي غزو روسيا لجورجيا.

(521) "A Scripted War," *The Economist*, 14/8/2008.

(522) "Russia FM: Moscow Will Do All it Can to Prevent NATO Membership for Ukraine, Georgia," *Associated Press*, 8/4/2008.

(523) Tumanov, Gasparishvili & Romanova, p. 128.

(524) يُناقَش الطرح في:

Nikita Lomagin, "Medvedev's 'Fourteen Points': Russia's Proposal for a New European Security Architecture," in: Roger E. Kanet (ed.), *Russian Foreign Policy in the 21st Century* (Basingstoke: Palgrave Macmillan, 2011), pp. 181 - 203; Richard Weitz, "The Rise and Fall of Medvedev's European Security Treaty," German Marshall Fund of the United States on Wider Europe (May 2012).

(525) "The Draft of the European Security Treaty," President of Russia, 29/11/2009, accessed on 23/5/2022, at: https://bit.ly/3yTeYji

(526) "Speech at Meeting with German Political, Parliamentary and Civic Leaders," President of Russia, 5/6/2008, accessed on 23/5/2022, at: https://bit.ly/3lAPdN6

(527) Mikhail Zygar, "The Russian Reset That Never Was," *Foreign Policy*, 9/12/2016, accessed on 23/5/2022, at: https://bit.ly/3PCiXXr

(528) رأى السيناتور جون ماكين القرار "خاطئًا بدرجة كبيرة"، بينما قال جون بولتون، المندوب الأميركي السابق في الأمم المتحدة، إن "روسيا وإيران الفائزان الكبيران". ينظر:

"Obama Scraps Bush - era Europe Missile Shield," *NBC News*, 17/9/2009.

(529) "Interview Given by Dmitry Medvedev to Television Channels Channel One, Rossia, NTV," President of Russia, 31/8/2008, accessed on 23/5/2022, at: https://bit.ly/3sSE3qR

(530) Nathaniel Copsey & Natalia Shapovalova, "The Ukrainian Presidential Election of 2010," *Representation*, vol. 46, no. 2 (2010), pp. 211 - 225.

(531) Fean, p. 7.

(532) Elena Gnedina, "EU Running on Empty in Ukraine," *Euobserver*, 16/11/2009; Volodymyr Yermolenko, "Mutual Distrust Blurs EU - Ukraine Summit," *Euobserver*, 7/12/2009.

(533) OSCE Office for Democratic Institutions and Human Rights, *Ukraine: Presidential Election 17 January and 7 February 2010: OSCE/ODIHR Election Observation Mission Final Report* (Warsaw: 28/4/2010).

(534) Timothy J. Colton, "An Aligning Election and the Ukrainian Political Community," *East European Politics and* Societies, vol. 25, no. 1 (February 2011), p. 12.

(535) إرث بانديرا شديد الأهمية إلى حد استحالة توصيفه على نحو لا يُرى من أي طرف من الأطراف بوصفه تشويهًا خطرًا. من أجل محاولة جريئة لتقديم تقييم متوازن لبانديرا وإرثه على يد باحث أجرى أبحاثًا معمّقة للعنف الهائل الذي شهدته أوكرانيا في تلك الحقبة، يُنظر:

Timothy Snyder, "A Fascist Hero in Democratic Kiev," *The New York Review of Books*, 24/2/2010.

يختتم سنايدر كلامه: "ألقى يوشتشينكو بظلال معتمة على إرثه السياسي حين كرّم بانديرا قبيل تركه لمنصبه".

(536) من أجل تقييم متفائل، ينظر:

.Samuel Charap, "Seeing Orange," *Foreign Policy*, 8/1/2010

ومن أجل نقاش تفصيلي لمن أبدى آراء تفاؤلية تجاه يانوكوفيتش، بمن فيهم وزارة الخارجية الأميركية، ينظر:

Taras Kuzio, "Viktor Yanukovych Two Years on: Why Many Got Him .Wrong," *Eurasia Daily Monitor*, vol. 9, no. 39, 24/2/2012

الفصل السادس: فيكتور يانوكوفيتش ومسار المجابهة (2010 - 2013)

في 25 شباط/فبراير 2010، نُصِّب فيكتور يانوكوفيتش رئيسًا رابعًا لأوكرانيا. وقد شدد في خطابه أمام البرلمان على الاعتدال وعلى التوازن على الصعيدين المحلي والدولي. وأكّد لخصومه المحليين أهمية العمل مع المعارضة البرلمانية. "يقول الكتاب المقدس [(متّى، الفصل 5: 25)]: 'كن مراضيًا لخصمك سريعًا ما دمت معه في الطريق [...]' وقد أكّدت الحياة هذه الحقيقة البسيطة والواضحة: لا يحب الناس مخاطبتهم بالقبضات؛ إذ يميلون أكثر إلى الثقة بمن يمدون أكفّهم في بادرة سلام" (537).

وعلى صعيد السياسة الخارجية، أعاد خطابه التأكيد على سياسة ليونيد كوتشما الخارجية "المتعددة التوجهات"، بعد انتهاء سياسة فيكتور يوشتشينكو الموالية للغرب: بصفتي رئيسًا، لديّ فهم واضح لنوع السياسة الخارجية الذي يتوافق اليوم مع المصالح الوطنية لأوكرانيا. بما أنها جسر بين الشرق والغرب، وجزء لا يتجزأ من أوروبا والاتحاد السوفياتي السابق في آن معًا، ستختار أوكرانيا نوع السياسة الخارجية الذي يتيح لدولتنا الحصول على أقصى قدر من تطوير علاقات منفعة متساوية ومتبادلة مع روسيا الاتحادية، والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأميركية وبلدان أخرى ذات تأثير في الوضع العالمي.

عمل هذان التصريحان على نوعين مختلفين من التفكير التفاؤلي: الأول، الأمل في أن يانوكوفيتش 2010، الذي طرح نفسه مرشحًا براغماتيًا معتدلًا ذا توجه إصلاحي، سيحل محل يانوكوفيتش 2004، الذي حاول الاستيلاء على السلطة بانتخابات مزورة. والثاني، أمل يانوكوفيتش نفسه في التمكن من عبور الطريقين المتضادين في السياسة الخارجية في آن معًا: الاندماج بدرجة ما مع كل من الاتحاد الأوروبي وروسيا، مع تحريض كل منهما على الآخر. تبيَّن أن كلا الأملين زائفان، لتكون النتيجة في عام 2013 مواجهات في الشوارع حول مسألتين متشابكتين: أتكون أوكرانيا ديمقراطية، أم يقصي يانوكوفيتش المعارضة؟ ثم أتنضم أوكرانيا إلى روسيا أم إلى الغرب؟

يانوكوفيتش يعزز سلطته

مع أن يانوكوفيتش تحدّث في خطابه الرئاسي عن احترام المعارضة، فإنه شدّد أيضًا على الحاجة إلى أغلبية برلمانية فاعلة، وسعى لتشكيل تلك الأغلبية. ولكنّه حقّق هذا الأمر بوسائل لاشرعية، ثم استغل هذه الأغلبية لإحكام قبضة أكبر على السلطة، في خطوة عدّها كثيرون مقوِّضة لتعددية البلاد القائمة وتطلعاتها الديمقراطية. كان يانوكوفيتش قد انتُخب بأغلبية ضئيلة، وبقيت البلاد منقسمة. وقد تسبّبت حملة إحكام القبضة السلطوية هذه وإقصاء المنافسة السياسية، أكثر من أي قوة داخلية أو دولية أخرى، في تهيئة المسرح لأحداث يورو ميدان، لأنها خلقت بالنتيجة المعضلة ذاتها التي كانت موجودة في عام 2004 بالنسبة إلى معارضي يانوكوفيتش أو داعمي

الديمقراطية في أوكرانيا: هل كان ثمة أي وسيلة لاستعادة التعددية بغير الاحتجاجات في الشوارع؟

اعتمد منهج يانوكوفيتش المتعدد التوجهات في إحكام قبضته على السلطة على التكتيكات التي كان كوتشما قد استخدمها سابقًا. فمن أجل السيطرة على المؤسسات الرسمية، مثل البرلمان، اعتمد يانوكوفيتش بقوة على وسائل غير رسمية، مثل رشوة المندوبين. وعمد من ثم إلى استغلال سلطة البرلمان من أجل تغيير القوانين التي كانت تقيّده، وإلى ضمان عدم رد البرلمان على الخطوات غير الدستورية المتّبعة، في آن معًا. كانت قدرته على التحكم في المحكمة الدستورية خطوة جوهرية في هذه العملية. فقد توازى إحكام القبضة على السلطة السياسية مع مسعى لتركيز السلطة الاقتصادية؛ وقد كانت هذه الخطوة غاية في حدّ ذاتها، علاوة على كونها وسيلة لمراكمة سلطة سياسية أكبر [(538)].

وقد ساهمت ثلاث خطوات أساسية في تعزيز سلطة يانوكوفيتش تعزيزًا حاسمًا. كانت الأولى تشكيل أغلبية برلمانية تأتمر بأمره. وكما بيّن هنري هيل، نجد محفّزًا لدى الأطراف الفاعلة، في الأنظمة "الحمائية" (Patronal Systems)، حتى لدى أفراد المعارضة، إلى "التماشي" مع من يكون في السلطة كائنًا من كان، بهدف اقتسام الغنائم المتأتية من تلك الحماية، وتجنّب مواجهة عقاب بفعل خطوات قانونية انتقائية [(539)]. وبذلك بات يانوكوفيتش بُعيد تنصيبه قادرًا على استمالة أعضاء عدة من أحزاب المعارضة ودفعهم إلى تبديل ولاءاتهم؛ ما ساعده على تشكيل أغلبية. غير أن القانون ينص على أن أعضاء البرلمان يُنتخَبون بوصفهم أعضاء في أحزاب، ولذا عليهم خسارة مقاعدهم إذا تركوا أحزابهم [(540)]. كان أولئك المفوّضون قد انتهكوا القانون، حين بقوا في مقاعدهم بعد تبديل عضويتهم في الأحزاب، ولكن الأغلبية البرلمانية تجاهلت احتجاجات المعارضة. وحكمت المحكمة الدستورية بقانونية هذه الخطوة، مُبيّنة أنها باتت في قبضة يانوكوفيتش.

وبما أن البرلمان صار في قبضته، فقد أصبح يانوكوفيتش قادرًا الآن على اختيار مرشّحه المفضل نيكولاي أزاروف رئيسًا للوزراء. كان أزاروف مسؤولًا عن مراقبة الضرائب في إبان حكم كوتشما، وقد أعانه في استغلال الضرائب لمعاقبة خصومه. تمكّن يانوكوفيتش من تحقيق ما لم يتمكّن سابقوه من تحقيقه: تشكيل حكومة موحدة يكون فيها البرلمان ورئيس الوزراء ورئيس الجمهورية موحدين بقوة سياسية واحدة. فنظريًا، كان هذا الأمر سيساعد في تجنّب الانقسامات التي غالبًا ما كانت تشل السياسة الأوكرانية. أما عمليًا، فاستغل يانوكوفيتش توحد السلطة هذا لبلوغ سلطة أكبر.

كانت الخطوة اللاحقة هي مراجعة الدستور، وقد نجح يانوكوفيتش في تحقيقها لا من خلال سيرورة التعديل، بل بدفع المحكمة الدستورية إلى إبطال

التعديلات التي كانت قد أقرّت بوصفها جزءًا من الميثاق الذي أنهى الثورة البرتقالية. هدفت تلك التعديلات إلى الحدّ من سلطة رئاسة الجمهورية التي كان كوتشما يسيء استخدامها، حين منح البرلمان سلطة تعيين رئيس الوزراء، ومنح رئيس الوزراء سلطة على وزارات سيادية ذات أهمية كبرى في تطبيق القانون، مثل وزارة الداخلية؛ وبذا فهي كانت محورية في تطبيق انتقائي للقانون لغايات سياسية واقتصادية. كان حزب الأقاليم قد دعم هذه التعديلات في عام 2004، بهدف ضمان تقييد سلطة يانوكوفيتش في حال تمكّن من الفوز في جولة إعادة الانتخابات. وفي عام 2010، أقدم الحزب على خطوات معاكسة حين بات يانوكوفيتش في السلطة؛ ما أدى إلى خسارة عنصر توازن مهم. وبسبب افتقاره إلى الأصوات الثلاثمئة البرلمانية اللازمة لتعديل الدستور، دفع يانوكوفيتش المحكمة الدستورية إلى الحكم بعدم دستورية تعديلات عام 2004، لأسباب إجرائية. ولا يُعرَف كيف تمكّن يانوكوفيتش من دفع المحكمة الدستورية إلى إصدار قرارها (إذ لم تكن قد اعترضت على الإجراءات سابقًا)، غير أن الافتراض السائد يشير إلى وجود رشاوى.

منح هذا التغييرُ يانوكوفيتش سيطرةً مطلقة في تعيينات السلطة التنفيذية؛ ما كان له آثار مباشرة وغير مباشرة. تمثّل الأثر المباشر في أن في إمكان يانوكوفيتش الآن تعيين الموالين له المقربين في مناصب مهمة في جميع الوزارات، بما فيها الوزارات المختصة بتطبيق القانون على الأخص. إبان الثورة البرتقالية، لم تستخدم القوى الأمنية الأوكرانية، بما فيها الجيش ووزارة الداخلية، القوة ضد المتظاهرين، وكان يانوكوفيتش عازمًا على ضمان ولاء القوى الأمنية له في أي مواجهة مستقبلية [(541)]. وعلى الصعيد غير المباشر، عنى الأمر أن جميع من في أوكرانيا باتوا على علم بإمكانية خضوعهم لمؤسسات تطبيق القانون بتأثيرات سياسية. وعنى الأمر أيضًا، بالنسبة إلى جميع الراغبين في التعامل مع أي مظهر من مظاهر الحكومة، أن عليهم التعامل مع يانوكوفيتش أيضًا [(542)]. ونتيجةً لهذه التغيرات، ومع نهاية عام 2010، بات ليانوكوفيتش ترتيب دستوري رئاسي هائل يماثل ذلك القائم في روسيا، وباتت له آلية حماية مضبوطة بقوة تستند إلى حزب الأقاليم يمكنها مكافأة الأصدقاء، ومعاقبة الأعداء، وتجميع الأموال. وكذا أتاحت إعادة طرح دستور عام 1996 ليانوكوفيتش تعيين حكام الأقاليم، وقد استغل هذه السلطة لإقصاء زعماء في جميع أرجاء البلاد، وتنصيب موالين من حزب الأقاليم محلّهم [(543)].

وبعد أن ضبط يانوكوفيتش السلطة السياسية، عمل أيضًا على تعزيز السيطرة على الموارد الاقتصادية، ولعل هذا الأمر كان مهمًا بالقدر ذاته في تعزيز المعارضة اللاحقة له. وبعدما غدت أجهزة إنفاذ القانون تحت سيطرة يانوكوفيتش، تمكن من إحكام هذا النوع من الضغط على الشركات الأوكرانية،

كما فعل فلاديمير بوتين في روسيا. وفي حين كان اتفاق بوتين الضمني ينص على: "ابتعد عن السياسة ولك أن تحتفظ بأموالك"، كان يانوكوفيتش أكثر جشعًا؛ إذ تعاظمت مراكمته للأصول الاقتصادية في أيدي مجموعة من الحلفاء المقربين المعروفين باسم "العائلة" [(544)]. فقد أصبح ابن يانوكوفيتش، أولكساندر، وهو طبيب أسنان، رئيس مجلس إدارة شركة قابضة سرعان ما غدت أسرع الشركات نموًا في أوكرانيا [(545)].

كان لهذا النموذج أهمية واضحة ليانوكوفيتش في إثراء عائلته وبناء دائرة شديدة الولاء من حوله. ولكن مع تركز الثروة، ضاقت دائرة داعمي يانوكوفيتش، ونمت دائرة معارضيه، خفية على الأقل. ومن خلال تقليص جماعة الذين أثراهم السعي وراء الريع، عزز يانوكوفيتش ولاء دائرته الداخلية، لكنه تسبّب في إقصاء كثيرين وغضبهم؛ ما أدى إلى جعل القدرة على التضييق على رجال الأعمال أولوية عليا للنظام [(546)]. وبحسب أنديرس أوسلوند (Anders Aslund)، كان لدى يانوكوفيتش بادئ الأمر تسع جماعات اقتصادية مختلفة ممثلة في حكومته، ولكن بحلول عام 2013 تقلّص العدد إلى اثنتين [(547)]. وضمن هذا السياق، حتى لو كانت تكتيكاته مشابهة لتكتيكات كوتشما، فإن أهدافه كانت أكثر عدوانية. وفي نهاية المطاف، تحوّل أوليغارشيون عديدون في أوكرانيا من التعامل مع يانوكوفيتش بوصفه حليفًا إلى عدّه تهديدًا. ومن الأمثلة الجيدة على ذلك بيترو بوروشينكو، الذي عُيّن وزيرًا للتجارة والتنمية الاقتصادية في شباط/فبراير 2012. وفي اليوم نفسه، داهمت شرطة الضرائب شركته، في تحذير واضح له [(548)]. ثم ترشح بوروشينكو لمقعد في البرلمان، وترك الحكومة، ودعم لاحقًا احتجاجات يورو ميدان.

عند تشكيل حكومته، حوّل يانوكوفيتش تركيزه إلى شخصيات مرتبطة بصناعة الطاقة، وأبرزها تعيين يوري بويكو (Yuriy Boyko) وزيرًا للطاقة والوقود. كان بويكو قد أدار إحدى شركات الغاز الوسيطة التي جرى إلغاؤها، وكان مرتبطًا بدميترو فيرتاش (Dmytro Firtash)، وهو مالك رئيس لشركة "روس - أوكر - إنيرجو". وأصبح سيرهي ليوفوتشكين (Serhiy Lyovochkin)، وهو أحد مساعدي فيرتاش، كبير مساعدي الإدارة الرئاسية [(549)]. كان لرينات أحمدوف أيضًا أعوان في حكومة يانوكوفيتش، وأبرزهم نائب رئيس الوزراء بوريس كوليسنيكوف (Boris Kolesnikov). وعُيّن أندريه كليوييف (Andriy Klyuev) مسؤولًا عن صناعة الطاقة النووية. وقد بدا أن الهدف من تعيين دميترو تاباتشنيك (Dmytro Tabachnyk) وزيرًا للعلوم والتعليم هو تنفير الأوكرانيين ذوي الميول القومية؛ إذ شكك تاباتشنيك في استقلال أوكرانيا وأيد تعزيز وضع اللغة الروسية.

وكانت إحدى وسائل يانوكوفيتش الأساسية لتعزيز السلطة محاكمة منافسته الأبرز، يوليا تيموشينكو. فقد كانت قد حاربته في أثناء الثورة البرتقالية وفي أثناء ولاية يوشتشينكو الرئاسية (ينظر الفصل الخامس)، وكادت أن تهزمه في

الانتخابات الرئاسية لعام 2010. ومن الواضح أنها كانت تنوي مواصلة تحديه. وكانت إحدى الطرائق التي طبق فيها يانوكوفيتش سيطرته على البرلمان تمرير قوانين تضعف سلطة المحكمة العليا في مراجعة الطعون في ما يخص قرارات المحاكم الأدنى، وتغيير تعيين القضاة بحيث يكون له سيطرة غير مباشرة عليها [(550)]. وقد أسهمت سيطرته على مؤسسات تطبيق القانون أيضًا في تسهيل اضطهاد خصومه. وفي حين فشل كوتشما في محاكمة تيموشينكو سياسيًا قبل عقد من الزمن، نجح يانوكوفيتش بسرعة. إذ أدينت تيموشينكو وشريكها المقرب يوري لوتسينكو (Yuriy Lutsenko) بتهمة إساءة استخدام السلطة في ما يخص صفقة الغاز مع روسيا في عام 2009 (التي لم يتنصّل منها يانوكوفيتش بل واصل التزامه بها). وقد نال القضاة المُوكَّلون في القضية ترقيات ومكافآت مالية [(551)].

الانتخابات البرلمانية 2012

كانت الانتخابات البرلمانية في عام 2012 اختبارًا مهمًا بشأن استخدام سلطوية يانوكوفيتش الجديدة. هل يكون قادرًا على تهميش أحزاب المعارضة أو استمالتها، كما فعل بوتين في روسيا؟ واضح أن الإجابة كانت لا. جاءت نتائج الانتخابات مختلطة بالنسبة إلى يانوكوفيتش: ففي حين فاز حزب الأقاليم وحلفاؤه بأغلبية المقاعد، حقّقت الأحزاب المعارضة له نتائج جيدة.

في الفترة التي سبقت انتخابات عام 2012، تغيّر قانون الانتخابات مرة أخرى، بحيث عاد إلى الصيغة التي كان يجري فيها انتخاب نصف المقاعد عن طريق التمثيل النسبي (القوائم الحزبية) والنصف الآخر في الدوائر ذات المقاعد المنفردة. كانت دوائر المقاعد المنفردة خاضعة إلى حد بعيد لـ "الموارد الإدارية"، ففي ظل وجود مرشحين متعددين يقتسمون الأصوات، يمكن أن تمثّل أغلبية ضئيلة فارقًا حاسمًا في كل دائرة من الدوائر. وهذا يعني أن القدرة على إكراه موظفي مصنع واحد أو مستشفى أو مدرسة واحدة يمكن أن تقلب المنطقة. كانت قوة المحسوبية للحكومة والموارد الاقتصادية التي راكمها يانوكوفيتش قد منحته ميزة كبيرة، كما كانت عليه الحال مع القوات الموالية لكوتشما في عام 2002. ولكن في التصويت على التمثيل النسبي، عجز يانوكوفيتش عن شق طريقه في المساحات الشاسعة من أوكرانيا التي كانت إما معارضة تمامًا له أو غير داعمة على الأقل.

ظهرت أحزاب معارضة جديدة للتنافس في الانتخابات. كان أبرزها الائتلاف الديمقراطي الأوكراني من أجل الإصلاح، الذي كان اختصاره "أودار" (UDAR) يماثل نطق الكلمة الأوكرانية "لكمة" تماثلًا ملائمًا، بما أن الكتلة كانت بقيادة بطل العالم السابق في الملاكمة فيتالي كليتشكو (Vitaliy Klitschko). تحالف هذا الحزب مع حزب تيموشينكو باتكفيشتشينا (الذي كان هو نفسه متحالفًا مع

أحزاب عديدة أخرى)، إلى جانب الحزب القومي سفوبودا، في جبهة مناهضة ليانوكوفيتش.

كانت انتخابات عام 2012 تراجعًا عن الانتخابات الرئاسية الحرة والنزيهة لعام 2010. فقد تذمر الناس داخل أوكرانيا وخارجها من مجموعة كبيرة من التدابير المتخذة لتحريف الأصوات. وأعلنت أحزاب المعارضة (باتكفيشتشينا، وأودار، وسفوبودا)، داخل أوكرانيا، أنها لا تعترف بالنتائج، وقالت إنها ستعمل من أجل عزل يانوكوفيتش (وواضح أنها لا تمتلك أصواتًا كافية لتنفيذ الأمر).

ولخص تقرير منظمة الأمن والتعاون في أوروبا عن الانتخابات ما يلي: في حين كان أمام الناخبين خيار بين أحزاب متمايزة وكان يوم الانتخابات هادئًا وسلميًا بعامة، شكّلت بعض جوانب فترة ما قبل الانتخابات خطوة إلى الوراء مقارنة بالانتخابات الوطنية الأخيرة. اتسمت هذه الانتخابات بعدم وجود تكافؤ في الفرص تحديدًا، ويعود ذلك أساسًا إلى إساءة استخدام الموارد الإدارية، والافتقار إلى الشفافية في الحملات الانتخابية والانتخابات الحزبية، وعدم وجود تغطية إعلامية متوازنة. في حين قُيّمت عمليات الاقتراع والفرز في يوم الانتخابات على نحوٍ إيجابي عمومًا، كان تقييم جدولة النتائج سلبيًا في قرابة نصف الدوائر الانتخابية التي نُظر إليها. وبعد يوم الانتخابات، بدا أن نزاهة النتائج في بعض الدوائر قد تضررت بفعل حالات التلاعب بالنتائج وغيرها من المخالفات، التي لم تعالجها لجنة الانتخابات المركزية أو المحاكم [(552)].

ومع أن حزب الأقاليم تمكّن من تشكيل ائتلاف أغلبية في البرلمان، فإن الانتخابات عُدّت نكسة. فعلى الرغم من سيطرته على الرئاسة، وتغيير قانون الانتخابات، وتطبيق "موارد إدارية" كبيرة، لم يزد الحزب عدد مقاعده إلا 10 مقاعد فقط، بحيث أصبحت 185 مقعدًا، وهو معدّل أقل بكثير من الأغلبية المطلقة. وانخفض عدد أصوات الحزب في التمثيل النسبي من الاقتراع انخفاضًا كبيرًا مقارنة بعام 2007؛ ما يشير إلى حدود شعبيته. واستمر أداء حزب باتكفيشتشينا بزعامة تيموشينكو على وتيرة جيدة، على الرغم من سجنها (أو ربما بسببه) (الجدول 6 - 1).

الجدول (6 - 1): نتائج الانتخابات البرلمانية (2012)

الحزب	نسبة التصويت في التمثيل النسبي	مقاعد التمثيل النسبي	مقاعد التمثيل الفردي	مجمل المقاعد
حزب الأقاليم	30.0	72	113	185
باتكفيشتشينا	25.6	62	32	101
أودار	14.0	34	6	40

الحزب الشيوعي	13.2	32	0	32
سفوبودا	10.5	25	12	37
أحزاب أخرى	6.7 (مجتمعة)	0	7	7
مستقلون	لا يوجد	0	43	43

اجتذب أداء الحزب القومي سفوبودا، الذي فاز بنسبة 10.5 في المئة من أصوات التمثيل النسبي، قدرًا كبيرًا من الاهتمام. ويبدو أن نمو الحزب يظهر التأثير الاستقطابي الذي كان يانوكوفيتش يحدثه، ولكن كثيرين تكهنوا بأن الحزب استفاد من الدعم السري من الأوليغارشية الموالية ليانوكوفيتش التي تسعى لتقسيم المعارضة وتشويهها متهمة إياها بالتطرف. وقد اتخذ الحزب خطوات لتعديل صورته وأبرم اتفاقًا مع باتكفيشتشينا من أجل عدم التنافس بينهما في دوائر التصويت في التمثيل الفردي. وقد دفع الأداء المتواضع لحزب الأقاليم يانوكوفيتش إلى إعادة تنظيم حكومته، بطريقة زادت من تضييق دائرة المصالح الممثلة وتعزيز دور "العائلة". وفي عام 2013، استحوذت شركات أولكساندر يانوكوفيتش على 70 في المئة من جميع عقود شركة السكك الحديدية الحكومية، والتي بلغ مجموعها 875 مليون دولار، وحرمت الأوليغارشية الأخرى من "حصتها" من هذه الغنائم [(553)]. كان الناس قد بدؤوا طور التفكير الفعلي في الانتخابات الرئاسية لعام 2015، ويبدو أن الإشارات - سواء في الحكومة أو في كيفية إجراء انتخابات عام 2012 - تظهر أن يانوكوفيتش لم يكن يخطط للتنافس بنزاهة. وقد تعزز هذا الانطباع بسبب حقيقة أن شعبيته آخذة في الانخفاض، وأظهرت استطلاعات الرأي الأولية خسارته الانتخابات في مواجهة مباشرة مع كليتشكو [(554)]. خلق هذا الأمر إحساسًا بإغلاق الباب أمام الديمقراطية في أوكرانيا؛ وهو ما وفّر السياق لعام 2013.

محور جديد لروسيا

في ظل ما كان يعيشه يانوكوفيتش من مشكلات داخلية، كان عليه أن يتجه إلى الشؤون الخارجية لزيادة شعبيته. في البداية، بدا الأمر كأن الاستراتيجية كانت تركز كليًّا على روسيا. فبعد تعزيز السيطرة على البرلمان أوائل عام 2010، تحرك يانوكوفيتش بسرعة لمنح روسيا بعض التنازلات التي كانت تسعى لها.

وكان مجال أسعار الطاقة أوضح طريقة يمكن فيها للسياسة الخارجية أن تعالج المشكلات الداخلية. في الوقت الذي كان فيه الركود العالمي يخفض أسعار الغاز، كانت أوكرانيا عالقة في الصفقة التي تفاوضت عليها تيموشينكو في عام 2009. وفي غياب بعض الصفقات الجديدة، كانت فواتير الغاز في

أوكرانيا سترتفع ارتفاعًا كبيرًا (من 170 دولارًا لكل ألف متر مكعب في عام 2007، دفعت أوكرانيا 305 دولارات في الربع الأول من عام 2010 وصارت تدفع 330 دولارًا في الربع الثاني) [555]. في نيسان/أبريل 2010، التقى رئيس الوزراء الأوكراني أزاروف ورئيس الوزراء الروسي بوتين في موسكو للتفاوض بشأن سلسلة من القضايا؛ ما أسفر عن اتفاق وقعه الرئيسان يانوكوفيتش ودمتري مدفيديف في خاركيف في 21 نيسان/أبريل. قايضت اتفاقية خاركيف، كما باتت تُعرف، انخفاض أسعار الغاز مقابل تنازلات في أسطول البحر الأسود وشبه جزيرة القرم [556].

انعكس كليًّا تفضيل روسيا الواضح للانتقال إلى أسعار السوق في الغاز ودفع شركة غازبروم إلى التركيز على الربح بدلًا من الجغرافيا السياسية، أو لعل هدفًا أبسط طغى عليه. واستُخدمت إعانات الغاز مرة أخرى لحث أوكرانيا على الاقتراب من روسيا. وبطبيعة الحال، فإن الإعانات المتزايدة ستحظى بشعبية لدى المستهلكين الأوكرانيين، كما أنها ستوفر فرصة كبيرة لسعي النخب الأوكرانية وراء الريع.

تمكّن يانوكوفيتش من التفاوض على تخفيض بنسبة 30 في المئة على الغاز الروسي خلال عام 2019. يمثل هذا الأمر أخبارًا جيدة وسيئة في آن معًا. وأشارت التقديرات إلى أن أوكرانيا ستوفر 4 مليارات دولار سنويًا [557]، لكنها ستظل تدفع أكثر من دول أوروبا الغربية [558]. وفضلًا عن هذا، ما تزال هناك شروط صعبة مثل "خذ أو ادفع". في المقابل، حدّثت الاتفاقية الجديدة معاهدة الصداقة لعام 1997، حيث مددت عقد إيجار روسيا لقاعدة سيباستوبل البحرية عشرين عامًا أخرى، حتى عام 2042 [559].

بالنسبة إلى روسيا، كان تمديد عقد إيجار سيباستوبل مهمًا من الناحيتين الرمزية والموضوعية. فمن الناحية الرمزية، حافظت على وجود روسي في شبه جزيرة القرم، وحصلت على اعتراف أوكرانيا بأن هذا الترتيب كان من المفترض أن يكون ترتيبًا طويل المدى، وليس مؤقتًا. أما من الناحية الموضوعية، فبدلًا من البدء في نقل العمليات بعيدًا من سيباستوبل تحسبًا لانتهاء عقد الإيجار الحالي، بات في وسع روسيا الآن تعميق بصمتها هناك. وفي أعقاب الاتفاق، شرعت موسكو في برنامج رئيس لتحديث القاعدة ونشر أسلحة أحدث [560].

أما بالنسبة إلى يانوكوفيتش، فقد حظي الاتفاق بدعم الحكومة الروسية، التي كانت تبدي فتورًا بشأن انتخابه، وقدم بعض الراحة بشأن واحدة من أصعب القضايا في السياسة الأوكرانية، أي ارتفاع تكلفة الغاز. وقد تحدث عن ذلك قائلًا إن علاقات أوكرانيا مع روسيا تحولت من "المواجهة والخطاب المعادي لروسيا" إلى "المساواة وحسن الجوار". "احتفى العالم المتحضر بأسره بنتائج محادثاتي مع الرئيس مدفيديف. في واشنطن وبروكسل وجميع العواصم الأوروبية، يرون محادثاتي تلك نجاحًا لا يمكن إنكاره لأوكرانيا" [561]. وكانت هذه

الخطوة إيجابية بالنسبة إلى قاعدته الانتخابية في شرق أوكرانيا، التي كانت تؤيد علاقات أوثق مع روسيا.

وعلى النقيض من معاهدة عام 1997، سرعان ما جرى التصديق على هذه المعاهدة من كلا البرلمانين، غير أن التصديق كان صاخبًا في أوكرانيا. كانت المعارضة للاتفاقية شديدة، لكن يانوكوفيتش حصل على الأصوات اللازمة، لذلك لجأ أنصار المعارضة إلى إلقاء البيض والقنابل الدخانية لتعطيل الإجراءات. لقد أثار النقاد عددًا كبيرًا من المشكلات الإجرائية المرتبطة بعملية التصديق [562]. فبالنسبة إلى الملتزمين باستقلال أوكرانيا، بدا أن اتفاقية خاركيف قد حرّضت أسوأ المخاوف بشأن يانوكوفيتش. وعنونت صحيفة **أوكرانيسكا برافدا** الإلكترونية المعارضة: "باع البرلمان أوكرانيا" [563]. ورأت صحيفة **ذا غارديان** أن: "الاتفاق هو الإشارة الملموسة الأكبر حتى الآن إلى أن أوكرانيا عادت تحت سيطرة روسيا في أعقاب فوز يانوكوفيتش في الانتخابات الرئاسية في شباط/فبراير. يبدو أن هذا يمثّل المسمار الأخير في نعش الثورة البرتقالية لعام 2004" [564]. وفي أيار/مايو، صرح يانوكوفيتش، مدعومًا من الرئيس الروسي مدفيديف، بأن أوكرانيا ستعود إلى وضع عدم الانحياز المذكور في إعلان سيادتها لعام 1990، وهي خطوة عُدّت تأكيدًا على أن أوكرانيا لن تنضم إلى حلف الناتو [565].

ومع ذلك، قاوم يانوكوفيتش، كما فعل أسلافه، الجهود الروسية لتعزيز الاندماج العابر للقوميات والسيطرة على بنية الغاز التحتية. وقد دعم ائتلاف الأوليغارشية الموالي له في حزب الأقاليم علاقات أوثق مع روسيا واتفاقية شراكة الاتحاد الأوروبي على حد سواء. وأصر فريق يانوكوفيتش على أن الاتفاق مع روسيا لن يعوق التقدم في الاندماج في الاتحاد الأوروبي، وقال متحدث باسم وزارة الخارجية: "نود التحرك نحو الغرب. لكن أفضل طريقة للقيام بذلك هي الحصول على الغاز من الشرق" [566]. غير أن هناك خطوات أخرى، مثل محاولة تفكيك مكتب الاندماج الأوروبي الأطلسي والاندماج الأوروبي في مجلس الوزراء، شككت في هذا الادعاء.

وكما تبيّن بالتدريج في مفاوضات الاندماج الاقتصادي مع الاتحاد الأوروبي والاتحاد الجمركي لرابطة الدول المستقلة، كان يانوكوفيتش يقوم بلعبة توازن ساخرة، وربما مستحيلة، في محاولة للحصول على غاز رخيص من دون الانضمام إلى كتلة تقودها روسيا، أو تقويض الاندماج مع الاتحاد الأوروبي. والواقع أن اتفاقية خاركيف لم تؤد فعليًا إلى إنتاج غاز أرخص لأوكرانيا، وعلى الأرجح أن يانوكوفيتش شعر بالخداع. فبعد أيام قليلة من توقيع الاتفاقية، قدم مدفيديف اقتراحًا آخر بأن تسيطر روسيا على كثير من أنظمة إنتاج الغاز والنقل في أوكرانيا [567]. في عام 2011، قال يانوكوفيتش: "لا يمكننا مواصلة الاتفاقية"؛ لأنها جعلت أوكرانيا تدفع 200 دولار لكل ألف متر مكعب أكثر من

ألمانيا. وأكد أن السعر يجب أن يكون كالسعر الألماني مطروحًا منه رسوم العبور من روسيا إلى ألمانيا، والتي قدرها بـ 70 دولارًا لكل ألف متر مكعب. واشتكى من تكتيكات روسيا التفاوضية، قائلًا إن "الشروط تملى كما لو كانت تُملى على عدو" [(568)].

ربطت اتفاقية خاركيف، عن قصد أم عن غير قصد، يانوكوفيتش شخصيًا بأولوية روسيا المتمثلة في الاحتفاظ بقاعدتها البحرية في سيباستوبل. وعلى الأرجح أن إطاحة يانوكوفيتش في عام 2014 بدت كأنها تهدد هذا الهدف تحديدًا.

قانون اللغات لعام 2012

كانت الخطوة المنفردة التي اتخذها يانوكوفيتش، والتي سعت لها روسيا منذ فترة طويلة، هي مراجعة قانون اللغة الأوكراني من أجل السماح للأقاليم بمنح اللغة الروسية وضع اللغة الأوكرانية. وقد نوقشت مسألة إذا ما كان ينبغي أن تكون اللغة الأوكرانية لغة الدولة الوحيدة في أوكرانيا، أو إذا ما كان ينبغي أن يكون للغة الروسية (وربما لغات الأقليات الأخرى) هذا الوضع أيضًا، وقد جرى النقاش إبان الاستقلال ومرة أخرى حينما اعتُمد دستور عام 1996 [(569)]. من الناحية العملية، لم يكن لهذه السياسة أثر يذكر؛ إذ هيمنت وسائل الإعلام الناطقة باللغة الروسية على جزء كبير من أوكرانيا، واستُخدمت الروسية على نطاق واسع، بخاصة خارج غرب أوكرانيا، وكان التعليم متاحًا باللغة الروسية في معظم أنحاء البلاد.

أما بين السياسيين، فقد كانت القضية سهلة النقاش؛ إذ تعلم السياسيون الناطقون بالروسية مثل كوتشما وتيموشينكو التحدث باللغة الأوكرانية بصفة مقبولة في المحافل السياسية، وإنْ كانوا يستخدمون الروسية سرًا.

ولكن من الناحية الرمزية، كانت القضية ذات أهمية بالغة، إذ نُظر إليها على أنها تحدد هوية الدولة الأوكرانية، أكانت أوكرانيا دولة **أوكرانية**، كما أكد قوميون عديدون، أم أنها أيضًا دولة **روسية**، كما أكد البعض في أوكرانيا والحكومة الروسية؟ بالنسبة إلى روسيا، كان التأكيد على رَوْسَنة أوكرانيا جزءًا من وجهة النظر الأوسع نطاقًا القائلة إن البلدين ليسا منفصلين. وفي حين نظر كثيرون إلى محتوى مشروع القانون على أنه ليس ضارًا تمامًا، "استخدم حزب الأقاليم هذا الأمر أداة لتعبئة الناخبين الموالين لروسيا؛ ما أدى إلى حرف الانتباه بعيدًا عن القضايا الاجتماعية والاقتصادية إلى نوع من الحرب الثقافية مع غرب أوكرانيا. كان القوميون مبتهجين تقريبًا - كانت تلك قضاياهم، وكانوا يبحثون عن لغتهم الأم" [(570)]. كان هذا الاستقطاب جزءًا من استراتيجية يانوكوفيتش، وقد ساهم إسهامًا مباشرًا في سقوطه.

كانت تلك إحدى القضايا الرمزية التي استخدمها يانوكوفيتش لتحفيز "قاعدته"، وكان قد وعد في حملة عام 2010 بتغيير القانون. ومع أنه أهمل هذا الوعد بادئ الأمر، فإن شعبيته، وشعبية حزب الأقاليم، كانتا تتراجعان قبل الانتخابات البرلمانية لعام 2012، وبذا كان تمرير قانون اللغة وسيلة لتحفيز ناخبيه [(571)]. وكذلك فقد عالج هذا الأمر أيضًا إحدى الشكاوى التي أثارها مدفيديف في رسالته إلى القيادة الأوكرانية في عام 2009 [(572)].

وفي حين حصل يانوكوفيتش وحزب الأقاليم على الأصوات اللازمة لتمرير هذا الإجراء، عارضه نواب المعارضة بشدة. لقد أحاطوا برئيس البرلمان عندما طُرح مشروع القانون من أجل الحيلولة دون تمريره؛ ما أفضى إلى معركة بالأيدي حجزت لأوكرانيا حصة في نشرات الأخبار في جميع أنحاء العالم. وبعد الإقرار الأوّلي لهذا الإجراء، اندلعت أعمال شغب محدودة خارج البرلمان. وبالنسبة إلى من أيدوا الوضع القائم، مثّل التدبير الجديد انقلابًا كبيرًا لا بد من التراجع عنه. ووصفت تيموشينكو، وهي في السجن، الإجراء بأنه "جريمة ضد أوكرانيا والأمة وتاريخها وشعبها" [(573)]. وعُدّت محاولة إلغاء هذا القانون بعد سقوط يانوكوفيتش في عام 2014 خطوة قومية عدوانية ساعدت في تبرير تدخل روسيا. وقد مُرّر قانون لغة جديد في عام 2017، تسبّب في مزيد من الغضب. وتعدّ هذه القضية مثالًا حيًا على الكيفية التي يمكن أن تدفع بها الرؤى المتضادة بشأن الوضع الراهن كلا الجانبين إلى رؤية الآخر بوصفه معتديًا.

روسيا والولايات المتحدة وأوروبا

أدت الأحداث بين عامَي 2010 و2013 إلى تقويض الثقة بين روسيا والغرب؛ ما أدى إلى تهيئة الظروف للانهيار الكامل في عام 2014. بحلول عام 2010، كان لدى روسيا والغرب قائمة طويلة من الخلافات، وقضايا قليلة يتوافقان عليها. بعد عام 2010، دفعهما الربيع العربي وعواقبه إلى مزيد من التباعد، في حين أن الدعم الغربي المستمر للتحول الديمقراطي زاد من تهديد بوتين. لقد اجتمع هذان العاملان معًا فجعلا الثورات الديمقراطية تبدو أخطر من أي وقت مضى في موسكو.

في حزيران/يونيو 2010، وبين اجتماع بين مدفيديف وباراك أوباما في واشنطن وآخر في أوتاوا، اعتقلت الولايات المتحدة عشرة عملاء "نائمين" روس كانوا يتظاهرون بأنهم أميركيون لسنوات. أثارت القصة تغطية إخبارية واسعة النطاق في الولايات المتحدة (ومسلسلًا تلفزيونيًا شهيرًا). قايضت الولايات المتحدة الجواسيس بأربعة روس اعتقلوا بتهمة التجسس، ولم تكن هناك عمليات طرد دبلوماسي أو تداعيات أخرى في ذلك الوقت [(574)]. ولم يكن لهذه الحادثة الأثر السلبي الذي كان لقضية أميس (Ames) في عام 1993؛ لأن العلاقة كانت قد تدهورت إلى حد بعيد مع مرور الوقت.

دفع الربيع العربي الجانبين إلى مزيد من التباعد. كانت الحكومات الغربية داعمة بقوة لموجة الثورات التي بدأت في تونس في كانون الأول/ديسمبر 2010. وبحلول عام 2012، أُطيحت الأنظمة الاستبدادية في ليبيا ومصر واليمن. وكانت سورية تنزلق إلى حرب أهلية، وشهدت دول عدة أخرى احتجاجات مستمرة في الشوارع. وقد زادت هذه الأحداث من مخاوف روسيا من التحول الديمقراطي عن طريق الثورة، ووضعت الحرب الأهلية في سورية الجانبين مرة أخرى على طرفي نقيض في نزاع جمع بين الدمقرطة والجيوسياسة.

وفي ما يتعلق بليبيا، اتفقت روسيا والغرب بداية على الحاجة إلى حماية السكان المدنيين من هجمات الجيش الليبي. في 26 شباط/فبراير 2011، وافق مجلس الأمن بالإجماع على القرار رقم 1970 القاضي بتجميد أصول معمر القذافي وإحالته إلى المحكمة الجنائية الدولية. وعندما هددت قوات القذافي باجتياح المعارضة في بنغازي، أصدر مجلس الأمن، مع امتناع روسيا عن التصويت هذه المرة، قرارًا جديدًا بإنشاء منطقة "حظر طيران" فوق ليبيا، حيث سُمح للأعضاء باستخدام "جميع التدابير اللازمة" لحماية المدنيين. وقد سمح هذا القرار للناتو ببدء حملة قصف، كانت روسيا قد وافقت عليها في البداية. وبحسب ما ورد، ألغى مدفيديف توصية وزارة الخارجية باستخدام الفيتو ضد القرار، على أمل إثبات أوراق اعتماده بوصفه مؤيدًا للديمقراطية [575]. وصرّح بوتين بعد فترة وجيزة منتقدًا: "ليس التدخل المسلح أكثر ما يقلقني؛ فالنزاعات المسلحة ليست أمرًا جديدًا ومن المرجح أن تستمر لفترة طويلة، بكل أسف. شاغلي الأساسي الخفة التي تُتّخذ بها قرارات استخدام القوة في المسائل الدولية هذه الأيام" [576].

ومع ذلك، ومع تواصل النزاع، شهدت حملة القصف التي شنها الناتو "زحزحة في المهمة" من حماية المدنيين إلى دعم حملة المتمردين لإزاحة القذافي من السلطة. وكانت النتيجة إعدام القذافي سريعًا في تشرين الأول/أكتوبر 2011. وقد أثار هذا الأمر غضب روسيا وبوتين، ولعله قوّض مكانة مدفيديف. لم تكن روسيا معارضة فحسب لحملات إطاحة الزعماء هذه، بل أحس الزعماء الروس بالخداع بسبب ما بدا لهم كأنه "عملية بيع زائفة". وكذلك، فقد عانت روسيا خسائر اقتصادية بسبب سقوط القذافي، بما في ذلك صفقة سكك حديد بقيمة 3 مليارات دولار، وصفقات طاقة بقيمة 3.5 مليارات دولار، و4 مليارات دولار من مبيعات الأسلحة [577]. وما حدث لاحقًا من انزلاق ليبيا إلى حرب أهلية وصعود تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" هناك عزّز وجهة النظر الروسية بأن الولايات المتحدة والغرب كانا يزرعان الفوضى في السعي لتحقيق مكاسب جيوسياسية. في حديثه في كانون الأول/ديسمبر 2011، بعد إعلانه أنه سيعود إلى الرئاسة في عام 2012، كان بوتين لاذعًا بشأن مصير القذافي ودور الولايات المتحدة فيه: "من فعل هذا؟ المسيّرات، بما في ذلك المسيّرات الأميركية. هاجموا موكبه. ومن ثم - والاستعانة بالقوات الخاصة،

التي لم يكن يُفترَض أن تكون هناك - جلبوا معارضة ومقاتلين مزعومين، وقتلوه بلا محكمة أو تحقيق". "يبدو لي أحيانًا أن الولايات المتحدة لا تحتاج إلى حلفاء، إنها في حاجة إلى تابعين. لقد سئم الناس من إملاءات بلد واحد" [(578)].
وبحلول أواخر عام 2011، بدا أن الخطر الذي تشكله احتجاجات الشوارع على بوتين والحكومة الروسية آخذ في الازدياد. واعتبُرت الانتخابات البرلمانية التي أجريت في 4 كانون الأول/ديسمبر مزورة على نطاق واسع، ولكن بدلًا من العمل بهدوء، تظاهر الآلاف في شوارع موسكو في 10 كانون الأول/ديسمبر، ومرة أخرى بعد أسبوعين. ووجه زعيم الحركة، ألكسي نافالني، تهديدًا مبطنًا: "أرى ما يكفي من الناس هنا للاستيلاء على الكرملين و[مقر الحكومة] في الوقت الحالي، لكننا شعب مسالم ولم نفعل ذلك بعد" [(579)].
ألقى بوتين باللوم بشأن الاحتجاجات على الولايات المتحدة مباشرة، قائلًا إن قادة المعارضة "سمعوا الإشارة وبدعم من وزارة الخارجية الأميركية بدؤوا العمل النشط. نحن جميعًا بالغون هنا. وندرك كلنا أن المنظّمين يتصرفون وفقًا لسيناريو معروف جيدًا ومن أجل مصالحهم السياسية الخاصة بالمرتزقة" [(580)]. ليس واضحًا إذا ما كان بوتين يعتقد بالفعل أن الولايات المتحدة كانت مسؤولة عن الاحتجاجات، لكن الاتهام كان له أهميته محليًا، ويبدو أن التشجيع العلني للاحتجاجات من جانب الولايات المتحدة قد أثار غضبه.

وفي حال لم يكن خطر تلك السابقة قد بدا واضحًا لبوتين، عمد السيناتور الأميركي جون ماكين (John McCain) إلى توضيح الأمر صراحة، في حديث مع **بي بي سي** في خريف 2011 بعد سقوط القذافي: "أعتقد أن الدكتاتوريين في جميع أنحاء العالم، بمن في ذلك روسيا [...] ربما حتى السيد بوتين [...] يعانون زيادة في التوتر". ومن ثم، بعد احتجاجات كانون الأول/ديسمبر في موسكو، غرّد في تويتر: "عزيزي فلاد، الربيع العربي قادم إلى حيّ قريب منك" [(581)].

وتضاعف غضب الحكومة الروسية، حينما عُيّن مايكل ماكفول سفيرًا للولايات المتحدة في موسكو في كانون الثاني/يناير 2012. واشتكى نائب مجلس الدوما أندريه إيسابيف (Andrei Isayev) من أن "ماكفول، المتخصص في 'الثورات البرتقالية'، عُيّن سفيرًا للولايات المتحدة في روسيا" [(582)].

وأثارت اجتماعات ماكفول مع جماعات المعارضة وحضوره المتكرر على وسائل التواصل الاجتماعي غضب الحكومة الروسية، التي انتقدت ماكفول مرارًا، بل ضيّقت عليه أيضًا [(583)]. كانت هذه حالة أخرى من حالات تصادم الرؤى. كان يُنظَر إلى ماكفول في الولايات المتحدة على أنه "مهندس رئيس لجهود الإدارة لإصلاح العلاقات مع روسيا بعد سنوات من التوتر"، وكان يُنظَر إلى تعيينه - الذي خالف التقاليد لأنه لم يكن دبلوماسيًا محترفًا - بأنه علامة على جدية أوباما بشأن إعادة بناء العلاقة مع روسيا [(584)]. وقد اتفق بعض الروس مع هذا الرأي. صرّح ألكسندر كونوفالوف (Aleksander Konovalov)، من المعهد

الروسي للدراسات والتحليل الاستراتيجي، بأن "ماكفول شاب قريب جدًا من أوباما ومؤيد مخلص لسياسته. علاوة على ذلك، هو متخصص في القضايا الروسية. وبما أن ماكفول من الحاشية الرئاسية، فإن تعيينه سيُظهر أن واشنطن تولي السياسة الروسية اهتمامًا جادًا" [585]. لكن الرأي الأكثر انتشارًا في روسيا كان أن الولايات المتحدة أرسلت مروّج "الثورات الملونة" لمواصلة تجارته بزيّ سفير [586]. وبحلول عام 2013، وصلت العلاقات بين واشنطن وموسكو إلى أدنى مستوى لها منذ الحرب الباردة.

الاندماج: الاتحاد الأوروبي وروسيا يتنافسان على أوكرانيا

طوال الحقبة ما بعد السوفياتية، كان ثمة اختلال جوهري في التوازن بين علاقات أوكرانيا مع روسيا وما كانت عليه علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي. سعت أوكرانيا للتجارة مع كليهما وعدم اختيار أي منهما، وفي حين كانت روسيا تريد ما يفوق استعداد أوكرانيا لتقديمه بكثير، لم يقدّم الاتحاد الأوروبي إلا قدرًا ضئيلًا مما أرادت أوكرانيا. بدأ هذا يتغير بعد عام 2010، وبحلول عام 2013 بدا الأمر كما لو أن الاتحاد الأوروبي، وإنْ مع بعض التحفظات، يسعى بنشاط أكبر لتعزيز الاندماج مع أوكرانيا. وقد كانت مباحثات أوكرانيا مع الاتحاد الأوروبي ومع روسيا تسيران بالتزامن وتتفاعلان في ما بينهما [587].

ومنذ عام 1991، سعت أوكرانيا لضبط ارتباطها مع روسيا على نحو يزيد من المنفعة الاقتصادية إلى أقصى حد، مع تجنب أي نوع من الاندماج الرسمي الذي يحد من سيادتها. سعت روسيا مرارًا إلى تحويل إدارة الاعتماد المتبادل إلى هيئات عابرة للقوميات يمكنها السيطرة عليها، ابتداء من تسعينيات القرن الماضي مع رابطة الدول المستقلة. وبعد عام 2010، وفي حين سعى يانوكوفيتش وأوكرانيا لإعادة تأسيس السياسة الخارجية "متعددة التوجهات"، كانت روسيا تسعى مرة أخرى لتحقيق تكامل أعمق، وتوفير سياسة العصا والجزرة لتحقيق ذلك. وعلى الأرجح أن استمرار روسيا في تشددها مدفوع بالتشدد الأكبر الذي تبديه في سياستها الخارجية، وبالفرصة التي بدا أن يانوكوفيتش يقدمها، وبالتصور الذي يشير إلى أن مناقشات يانوكوفيتش مع الاتحاد الأوروبي ستهدد بسحب أوكرانيا من مدار روسيا بصفة دائمة. ومع أن يانوكوفيتش أعاد التوازن إلى سياسة أوكرانيا تجاه روسيا، فإنه لم يتخل عن "التوجه" الغربي. حينما كان رئيسًا للوزراء في عهد يوشتشينكو، أيّد يانوكوفيتش تطوير اتفاق الشراكة، وكذا كان موقف حزب الأقاليم. وكان يُنظر إلى الأوليغارشيين الأبرز في الحزب، بمن فيهم رينات أحمدوف وسيرهي ليوفوتشكين، على أنهم يدعمون الحزب بسبب مصالحهم التجارية؛ ولذا عيّن

يانوكوفيتش شريكه المقرب، وزير الأمن القومي والدفاع أندريه كليوييف، مسؤولًا عن التفاوض على الاتفاق.

لم ير الاتحاد الأوروبي نفسه، في سعيه لبناء علاقات أوثق مع جيرانه الشرقيين، بأنه يمارس الجيوسياسة أو "الجيو - اقتصاد". بل رأى في المشاركة في المؤسسات الأوروبية منفعة جليّة تتوق بلدان أخرى إلى الانضمام إليها. ولهذا، لم يتخذ نهجًا "واقعيًا" في المفاوضات (وقد انُتقد لاحقًا بسبب ذلك)، ومن ثمّ لم يأخذ على محمل الجد فكرة أن روسيا كانت مهددة بسبب اندماج الاتحاد الأوروبي مع أوكرانيا [(588)]. وسواء كان الأمر مقصودًا أو حتى مفهومًا، فإن ما نتج كان نسخة اقتصادية من معضلة الأمن: فالإجراءات التي اتخذها الاتحاد الأوروبي وروسيا بكونها دفاعية وحميدة أقنعت كلًا منهما بأن ثمة تهديدًا يجب التصدّي له.

في عام 2010، شكّلت روسيا، إلى جانب بيلاروسيا وكازاخستان، الاتحاد الجمركي الأوراسي، بهدف تطوير اتحاد جمركي شامل بحلول عام 2015 [(589)]. ومع أن الاتحاد خطا خطواته ببطء، فإنه أصبح أولوية لبوتين بعد عودته رئيسًا في عام 2012. وفي نيسان/أبريل 2013، صرح بوتين بأنه "في حال انضمام أوكرانيا، فإن المكاسب الاقتصادية لأوكرانيا ستكون [...] وفقًا لتقديراتنا 9 - 10 مليارات دولار سنويًا" [(590)].

كان التغيير الحاسم في موقف روسيا في عامي 2010 و2011 هو أنها تبني منظمة تميّز تمييزًا واضحًا بين أن تكون داخل المنظمة أو خارجها، بالتزامن مع إنشاء اتحاد جمركي مماثل لما أسسه الاتحاد الأوروبي. وبذا فإن سياسة أوكرانيا المتمثلة في انتقاء واختيار مكونات الاتفاق التي يجب الالتزام بها لم تعد مقبولة بعد الآن. في عام 2011، قال سيرغي غلازييف (Sergei Glazyev)، رئيس لجنة الاتحاد الجمركي: "الخيار الوحيد هو مشاركة أوكرانيا الكاملة في جميع أعمال الاتحاد الجمركي. جميع الأشكال الأخرى لا معنى لها، وقد أبلغنا كييف بذلك". وتابع قائلًا إن ممارسة أوكرانيا المتمثلة في تكييف الاتفاق وفقًا للحدود التي يفرضها الدستور الأوكراني لن تكون مقبولة بعد الآن [(591)]. وبحلول عام 2012، كان يانوكوفيتش لا يزال يقاوم دعوة روسية للانضمام إلى الاتحاد الجمركي، وقال إنه سيكون من "الضروري تغيير الدستور الذي يمنعنا اليوم من إنشاء منظمات عابرة للقوميات" [(592)].

يتشارك أعضاء الاتحاد الجمركي منطقة تجارة حرة داخلية وحواجز مشتركة (تعرفة جمركية وإجراءات أخرى) مع دول خارجية. وينبغي التوافق على قواعد منطقة التجارة الحرة الداخلية وإجراءات السياسة الخارجية المشتركة. وفي حالة الاتحاد الأوروبي والاتحاد الجمركي الأوراسي، تُفوّض إدارة مسائل عديدة إلى هيئة صنع القرار عابرة للقوميات. وبسبب حجم روسيا وقوتها (كان ناتجها المحلي الإجمالي في عام 2010 أربعة أضعاف ونصف ضعف الناتج المحلي

-

الإجمالي لبيلاروسيا وكازاخستان وأوكرانيا مجتمعة) [593]، فإنها ستهيمن على عملية صنع القرار في الاتحاد الجمركي الأوراسي؛ وبذا فإن قرار الانضمام إلى الاتحاد سيكون في واقع الأمر قرارًا بتحويل جزء كبير من السياسة التجارية إلى روسيا. في المقابل، على النقيض من حالة روسيا، لا تمتلك ألمانيا - وهي أكبر عضو في الاتحاد - إلا أقل من خُمس عدد الأصوات في المسائل التي لا تستلزم إجماعًا. قدمت روسيا ثلاث حجج رئيسة حول سبب انضمام أوكرانيا إلى الاتحاد الجمركي. كان الهدف الأساسي أن أوكرانيا ستستفيد من تحسين سهولة الوصول إلى الأسواق في روسيا والأعضاء الآخرين. والثاني، على الرغم من عدم إدراج الطاقة في الاتحاد الجمركي، فستتفاوض روسيا على صفقة أفضل بشأن الغاز. والثالث أن أوكرانيا ستكون في وضع غير مؤاتٍ في الاتحاد الأوروبي. والواقع أن النماذج الاقتصادية القياسية المطبقة على الصفقتين المقترحتين أظهرت أن اتفاقية التبادل الحر الشامل والمعمق في الاتحاد الأوروبي (DCFTA) ستضيف على المدى الطويل 11.8 في المئة إلى الناتج المحلي الإجمالي لأوكرانيا، في حين أن الاتحاد الجمركي الأوراسي سيخفّضه بنسبة 3.7 في المئة [594]. وفي شيء من التناقض، جادل بوتين بأن "الانضمام إلى الاتحاد الأوراسي سيساعد البلدان أيضًا على الاندماج في أوروبا في وقت أقرب وفي وضع أقوى" [595].

وكذلك هددت روسيا بالانتقام إذا انضمت أوكرانيا إلى اتفاقية التجارة الحرة لأميركا الشمالية مع الاتحاد الأوروبي؛ ما من شأنه أن يقلل من وصول روسيا إلى السوق الأوكرانية. وبيّن بوتين، متحدثًا في مؤتمر فالداي في عام 2013، سبب تركيزه على المشروع: "الاتحاد الأوراسي مشروع للحفاظ على هوية الأمم في الفضاء الأوراسي التاريخي في قرن جديد وفي عالم جديد. يشكّل الاندماج الأوراسي فرصة للمجال ما بعد السوفياتي بأكمله كي يصبح مركزًا مستقلًا للتنمية العالمية، بدلًا من البقاء على مشارف أوروبا وآسيا" [596]. ومن شأن دمج أوكرانيا أن يخدم تصوّر روسيا لهويتها الوطنية ومصالحها الاقتصادية والسياسية على حد سواء. وفي حين يعترف ريتشارد ساكوا بـ "دوافع الهيمنة" وراء الخطة، فإنه يؤكد أن روسيا رأت في الاتحاد الأوراسي المحتمل ركيزة ثانية، إلى جانب الاتحاد الأوروبي، الذي سيبنى عليه "الوطن الأوروبي المشترك" الذي تصوره غورباتشوف. وهو يرى في الاتحاد الأوراسي جزءًا من سياسة أوسع نطاقًا تتمثل في إيجاد بديل مما اعتبرته روسيا هيمنة المؤسسات التي تقودها الولايات المتحدة والغرب [597]. وفي هذا السياق، كتب أنديرس أوسلوند أن "الطريقة الوحيدة لفهم سياسة الكرملين التجارية هي النظر إليها على أنها سياسة ممزوجة بالتفكير الاقتصادي السوفياتي القديم" [598].

نشر بوتين محاجّة متمايزة كليًا: وحدة الروس والأوكرانيين. في تموز/يوليو 2013، سافر إلى كييف للاحتفال بالذكرى السنوية الـ 1025 لتبني المسيحية في

كييفان روس (Kievan Rus). بعد مشاركته في الطقوس الدينية التي أقامها البطريرك الروسي كيريل (Kirill)، عقد جلسة قصيرة مع يانوكوفيتش ثم حضر مؤتمرًا نظمه الأوليغارشي الموالي لروسيا فيكتور ميدفيدتشوك (Viktor Medvedchuk)، بعنوان "القيم السلافية الأرثوذكسية: أساس الاختيار الحضاري في أوكرانيا". كان الهدف، على ما يبدو، القول إن القيم الأرثوذكسية التقليدية كانت متفوقة على الأفكار الليبرالية الجديدة التي ترسخت في أوروبا. وقال بوتين: "أنتم هنا لمناقشة مغزى خيار أوكرانيا الحضاري. هذا ليس خيار أوكرانيا الحضاري فحسب [...] كانت معمودية بلاد الروس حدثًا عظيمًا ساهم في التطور الروحي والثقافي لروسيا وأوكرانيا للقرون المقبلة. يجب أن نتذكر هذه الأخوّة ونحافظ على تقاليد أجدادنا [...] واسمحوا لي أن أقول مرة أخرى إننا سنحترم أي خيار يتخذه شركاؤنا وأصدقاؤنا وأشقاؤنا الأوكرانيون. والسؤال الوحيد هو كيف نتفق على العمل معًا في ظل ظروف متساوية وشفافة وواضحة كليًا" [(599)].

وفي الوقت ذاته، فكّرت روسيا في إنشاء منطقة تجارة حرة مع أعضاء رابطة الدول المستقلة الذين لم ينضموا إلى الاتحاد الجمركي، وهو ما سيكون أمرًا مشابهًا حينما تنضم أوكرانيا إلى منطقة تجارة حرة مع الاتحاد الأوروبي مع عدم انضمامها كليًّا إلى اتحادها الاقتصادي. وفي حين فضلت أوكرانيا هذا الترتيب، تخلت روسيا عن الفكرة، وعلى ما يبدو لأنها لن تمنع أوكرانيا من التوقيع على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي. وبدلًا من ذلك، أصرت روسيا على انضمام أوكرانيا إلى الاتحاد الجمركي. وقد سلطت هذه السياسة الضوء على الخلاف الأساسي بين روسيا وأوكرانيا، حتى مع النهج الأكثر تصالحية الذي يتبناه يانوكوفيتش. سعت روسيا للتوصل إلى اتفاق مع أوكرانيا من شأنه أن يمنعها من توقيع اتفاقية الشراكة أو الانضمام إلى اتفاقية التجارة الحرة لأميركا الشمالية مع الاتحاد الأوروبي. كانت أوكرانيا على استعداد للاندماج مع روسيا بشرط عدم استبعاد الاندماج مع الاتحاد الأوروبي. في تلك المرحلة، كانت روسيا وأوكرانيا في طريق مسدود، وضغطت سلسلة القيود التجارية التي فرضتها روسيا عام 2011 على أوكرانيا للانضمام إلى الاتحاد الجمركي. ومع ذلك، نُزع فتيل الأزمة حين رفض الاتحاد الأوروبي التوقيع على اتفاقية الشراكة في ظل اعتقال تيموشينكو. ومع وضع الاتفاقية على الرف في الوقت الحالي، رضخت روسيا، ووقعت اتفاقية منطقة التجارة الحرة لرابطة الدول المستقلة في تشرين الأول/أكتوبر 2011. وتضمّن الاتفاق حكمًا يسمح للأعضاء برفع التعرفة الجمركية إلى مستوياتها السابقة إذا انضم عضو آخر إلى منظمةٍ تنقل التجارة إلى مكان آخر. ومع أن أوكرانيا نجحت في توقيع اتفاق مع روسيا لا يستبعد توقيع اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، فإن الاتفاق منح روسيا آلية لفرض عقوبات على أوكرانيا في حال توقيعها لتلك الشراكة [(600)].

ومع أن الاتحاد الأوروبي واصل امتناعه عن توقيع الاتفاق مع استمرار سجن تيموشينكو، فإنه واصل التفاوض بشأنه، وجرى التوصل إلى اتفاق مبدئي مهم بعد أيام فقط من توقيع اتفاقية التجارة الحرة لرابطة الدول المستقلة. وفي حزيران/يونيو 2012، عين البرلمان الأوروبي رئيسه، بات كوكس (Pat Cox)، والرئيس البولندي السابق، ألكسندر كفاشنيفسكي (Alexander Kwasniewski)، في "بعثة خاصة" إلى أوكرانيا، مكلفة بحل قضية تيموشينكو وإعادة اتفاقية الشراكة إلى مسارها الصحيح. وتنقلوا في رحلات مكوكية بين بروكسل وكييف خلال الأشهر الثمانية عشر التالية [(601)]. وداخل الاتحاد الأوروبي، احتدم نقاش بين الزعماء إذا ما كان يتعين على الاتحاد عزل حكومة يانوكوفيتش أو التعامل معها. دعا كفاشنيفسكي إلى المشاركة، بحجة أن عزل أوكرانيا سيخلق بيلاروسيا أخرى، وقد انتصر هذا الموقف [(602)].

وحينما عقد الاتحاد الأوروبي وأوكرانيا قمة في شباط/فبراير 2013، كانت قد أُجّلت من كانون الأول/ديسمبر السابق، حدد رئيس الاتحاد الأوروبي، هيرمان فان رومبوي (Herman Van Rompuy)، موعدًا نهائيًا في أيار/مايو لاتخاذ "إجراءات حازمة وعملية ملموسة" بشأن العدالة الجنائية، والتي اعتبُرت شرطًا للإفراج عن تيموشينكو. وأكد من جديد رغبة الاتحاد الأوروبي في التوقيع على الاتفاق الأوراسي، لكنه أشار إلى أن هذا "ينطوي على التزام بالقيم المشتركة"، وهو أمر كان عرضة للتشكيك من البعض، بما فيهم ألمانيا [(603)]. ورد يانوكوفيتش ردًا إيجابيًا بالقول: "ينص القانون الأوكراني على أن الاندماج مع الاتحاد الأوروبي أهم اتجاه يجب على أوكرانيا التحرك نحوه وهذا ليس قابلًا للتغير اليوم" [(604)].

ويبدو أن استراتيجية يانوكوفيتش، التي تلخصت في محاولة كسب المنافع الاقتصادية والسياسية المترتبة على الاندماج بين الاتحاد الأوروبي ورابطة الدول المستقلة في آن معًا، كانت ناجحة، ولكن فسحة الراحة كانت قصيرة. فمع مواصلة الاتحاد الأوروبي التفاوض على اتفاقية الشراكة، وتصوّر روسيا لاتفاقية التجارة الحرة لرابطة الدول المستقلة بكونها خطوة حثيثة نحو تكامل أعمق، استمر الضغط على يانوكوفيتش لاختيار أحد الطريقين. كان فريق يانوكوفيتش نفسه منقسمًا؛ فقد رأى البعض أن أوكرانيا ومستقبلها سيكونان أفضل في أوروبا، بينما فضّل آخرون روسيا [(605)]. وفي 31 أيار/مايو 2013، وقّع رئيس الوزراء الأوكراني أزاروف مذكرة تفاهم بشأن الحصول على صفة "مراقب" في اللجنة الاقتصادية الأوراسية، وهي الهيئة التنفيذية للاتحاد الجمركي الأوراسي (على غرار مفوضية الاتحاد الأوروبي). وهذا من شأنه أن يخلق مقعدًا أوكرانيًا في اللجنة مع إمكانية تقديم مقترحات ولكن من دون حق التصويت. وفي حين رأت روسيا أن تلك الخطوة هي الخطوة المنطقية نحو العضوية الكاملة، أكد الرئيس يانوكوفيتش لرئيس المفوضية الأوروبية خوسيه مانويل باروسو أن "هذا النموذج الجديد للتعاون بين أوكرانيا والاتحاد الاقتصادي الأوراسي لا يتعارض مع عضوية أوكرانيا في منظمة التجارة

العالمية والمسار الاستراتيجي نحو الاندماج الأوروبي على طول طريق استكمال اتفاقية الشراكة وإنشاء منطقة تجارة حرة عميقة وشاملة مع الاتحاد الأوروبي [(606)]. وأعاد رئيس الوزراء الروسي مدفيديف التأكيد على أن أوكرانيا لا تحصل على كامل مكاسب الاتحاد الجمركي من دون عضوية كاملة. "سنتعامل معهم بوصفهم بلدًا خارجيًا" [(607)]. وبعدما جرى توقيع الاتفاق بشأن وضع المراقب في نهاية أيار/مايو، حذر مدفيديف من أن "هذه هي الخطوة الأولى، وهي خطوة مهمة، وخطوة ضرورية، ونحن سعداء جدًا بها، ولكنها قد تكون الخطوة الأخيرة، إن لم تجر خطوات أخرى". وتابع القول معربًا عن قلقه إزاء تعامل أوكرانيا مع الاتحاد الأوروبي: لكننا نتفهم أنه إذا كان شركاؤنا يريدون المشاركة حقًا في شراكة الاندماج الجديدة تلك - الاتحاد الاقتصادي الأوراسي - ينبغي لهم اتخاذ سلسلة طويلة من القرارات الشديدة التعقيد، والتي قد لا تحظى بشعبية في بعض الأحيان. وعلاوة على ذلك، على جميع القرارات، لا قراراتهم وحدها بكل تأكيد، ألا تتعهّد **بالتزامات تستبعد المشاركة في الاتحاد وفي المجال الاقتصادي الأوراسي**. يجب أن يكون هذا واضحًا وضوح الشمس للجميع [(608)].

وقد قرر الاتحاد الأوروبي، من خلال شراكته الشرقية، النظر في توقيع اتفاق شراكة مع أوكرانيا يتضمن اتفاقية التبادل الحر الشامل والمعمق. والواقع أن انتخاب يانوكوفيتش لم يقوض هذه العملية في البداية، ولكن إحكام قبضته على السلطة، وسجنه لتيموشينكو على الأخص، أصبحا مصدر قلق كبير للاتحاد الأوروبي. ومع أن الاتحاد الأوروبي لم يطالب أبدًا بالإفراج عن تيموشينكو، مكتفيًا بالإشارة إلى مسألة "العدالة الانتقائية"، بدا واضحًا أن حل وضعها كان شرطًا أساسيًا لتوقيع اتفاق نهائي [(609)]. وواصل الجانبان التفاوض، وكان التقدم مطردًا بشأن مجموعة قضايا، وذلك جزئيًا بسبب سيطرة يانوكوفيتش على الحكومة والبرلمان. وقد تولى المفاوضات أكثر مستشاري يانوكوفيتش ثقة، بمن فيهم أندريه كليوييف. واكتملت المفاوضات بشأن اتفاق الشراكة في تشرين الأول/أكتوبر 2011 ووقّع مشروع بالأحرف الأولى في آذار/مارس 2012؛ ووُقّع بالأحرف الأولى على مسودة اتفاقية التبادل الحر الشامل والمعمق في تموز/يوليو 2012. وبلغ عدد الوثائق مجتمعة 1200 صفحة [(610)]. غير أن الاتحاد الأوروبي أرجأ التوقيع الفعلي على الاتفاقيات إلى حين إحراز تقدم بشأن سيادة القانون، وهو ما أصبح يرمز إليه مصير تيموشينكو. لقد أظهر قادة الاتحاد الأوروبي استياءهم من خلال مقاطعة نهائيات بطولة أمم أوروبا لكرة القدم 2012، مما حول كابوس العلاقات العامة في أوكرانيا إلى إحراج [(611)]. في عام 2012، تسببت مخالفات الانتخابات البرلمانية في جعل الاتحاد الأوروبي أشد حذرًا في إتمام الصفقة.

ومن جانبه، بدا يانوكوفيتش غير معنيّ بالمضي قدمًا بسرعة؛ ما غذى الفكرة القائلة إنه كان يعيد توجيه البلاد نحو روسيا. فعلى الأخص، قُلّصت أو أُلغيت التشريعات في السلطة التنفيذية المسؤولة عن جعل تشريعات أوكرانيا متوافقة مع تشريعات الاتحاد الأوروبي [(612)]. وفي حين كان لدى بعض الأوليغارشيين، بمن فيهم رينات أحمدوف حليف يانوكوفيتش، الكثير ليكسبوه من الوصول إلى السوق الأوروبية، كان لديهم أيضًا الكثير ليخسروه من القوانين التي قوضت سيطرتهم على الاقتصاد الأوكراني. وكما هي الحال مع زعماء آخرين قبله، كان يانوكوفيتش مهتمًا برمزية الاندماج أكثر من اهتمامه بالجوهر، وأزيح الجوهر عندما تصادم مع مصالحه أو مصالح الأوليغارشية القوية. كانت هذه مشكلة قديمة بالنسبة إلى الاتحاد الأوروبي، لكنها أصبحت أكثر إلحاحًا حين غدا الاتحاد أكثر اهتمامًا بالاندماج مع أوكرانيا. وكان من الصعب على زعماء أوكرانيا أن يعزوا الفشل في الاندماج مع الاتحاد إلى عدم اهتمامه.

في كانون الأول/ديسمبر 2012، نشر مجلس الاتحاد الأوروبي "خلاصات" بشأن أوكرانيا أوضحت عدم رضاه عن عدم إحراز تقدم في أوكرانيا، وعن التراجع في بعض القضايا. "يلاحظ المجلس مع القلق أن إجراء الانتخابات البرلمانية في 28 تشرين الأول/أكتوبر [...] مثّل تدهورًا في مجالات عدة". وتابعت الوثيقة انتقاد "الإدانات ذات الدوافع السياسية لأعضاء الحكومة السابقة بعد محاكمات لم تحترم المعايير الدولية"، وشددت على ضرورة التنفيذ الفعال لقانون الأحكام الجنائية الجديد وغيره من الإصلاحات القضائية. "كان سنّ هذه التشريعات على نحو هادئ ومستدام سيشكّل تحديًا هائلًا، حتى على يد الحكومة الأكثر حماسة وتوجهًا نحو الإصلاح" [(613)]. لم تكن حكومة يانوكوفيتش متحمسة إلى هذا الحد. وقدّم الاتحاد الأوروبي عرضًا مغريًا، وهو "الالتزام بالهدف المشترك المتمثل في السفر بلا تأشيرة في الوقت المناسب" [(614)].

كما أشارت وثيقة "الخلاصات" نفسها إلى الاستعدادات المستمرة للتوقيع على اتفاقية الشراكة في قمة فيلنيوس المقرر عقدها في تشرين الثاني/نوفمبر 2013. وفي حين أن تحديد موعد مؤقت كان ضروريًا من منظور بيروقراطي، ربما كان القصد منه أيضًا توفير بعض الإلحاح ليانوكوفيتش لحل المسائل المعلقة. ومع ذلك، كان التأثير هو إشعال فتيل أزمة تتطور ببطء، من خلال الإيحاء بوجود موعد نهائي لأوكرانيا للاختيار بين روسيا والاتحاد الأوروبي. وكان النهج الذي اتبعته قمة فيلنيوس مشروطًا بقوة بزيادة كثافة المفاوضات والتهديدات على مدى الأشهر الأحد عشر المقبلة. في تلك الفترة التي سبقت الأزمة - التي لم يتوقعها أحد حينذاك - زادت روسيا من الضغط على أوكرانيا للانضمام إلى الاتحاد الاقتصادي الأوراسي والتخلي عن اتفاقية الشراكة، وسعى الاتحاد الأوروبي لمواجهة ضغوط روسيا. وفي هذا السياق، كافح يانوكوفيتش من أجل التوصل إلى طريق للمضي قدمًا لا ينطوي على رفض

روسيا أو الاتحاد الأوروبي، وأيّ رفض لأحدهما قد يكون كارثيًا بالنسبة إليه سياسيًا. إذا رفض روسيا، ستعاقبه موسكو. وإذا رفض الاتحاد الأوروبي، سيعاقبه الناخبون الأوكرانيون.

وظل الإصرار على إطلاق سراح تيموشينكو يشكل عقبة أمام التوقيع على اتفاقية الشراكة. فقد أحس يانوكوفيتش بعجزه عن إطلاق سراح تيموشينكو، لسببين على الأقل. أولًا، لأنه كان قلقًا بشأنها بصفتها منافسًا سياسيًا. فهي ستهدّد حُكمه سواء كانت خصمًا في انتخابات عام 2015 أو شخصًا قادرًا على حشد آلاف الناس إلى الشوارع. إذ لم يكن يخشى أن تقود "ثورة ملونة" موالية للغرب فحسب، بل أيضًا أن تتآمر مع بوتين، وقد توترت العلاقة بينه وبين يانوكوفيتش [615]. وبالأهمية ذاتها، فإن استعداده لسجنها ضد رغبات الاتحاد الأوروبي بعث رسالة قوية إلى النخب الأخرى. وفي هذا الصدد، كان إكراه الاتحاد الأوروبي يضر أكثر مما ينفع: فكلما ارتفع الثمن الذي دفعه يانوكوفيتش لإبقائها خلف القضبان، تبدّت إشارة أقوى إلى النخب الأخرى حول مدى نيته في معاقبة أولئك الذين هددوه [616].

في نيسان/أبريل 2013، سعى يانوكوفيتش إلى تقديم تنازل بشأن مخاوف الاتحاد الأوروبي من دون إطلاق سراح تيموشينكو، وذلك من خلال العفو عن يوري لوتسينكو، حليف تيموشينكو، والعديد من السجناء السياسيين الآخرين. فشلت الحيلة، لأن الاتحاد الأوروبي كان يركز كليًّا تقريبًا على تيموشينكو. حينما أعلن فيتالي كليتشكو أنه يعتزم الترشح للرئاسة، دفع يانوكوفيتش عبر البرلمان بقانون يحظر على أي شخص عاش في بلد أجنبي ودفع الضرائب فيه أن يترشح، مستبعدًا كليتشكو نهائيًا. ويبدو أن الفاعلين الخارجيين اتفقوا مع يانوكوفيتش على أن تيموشينكو، وليس أيًا من الشخصيات الأقل شأنًا، كانت المنافس المحتمل ليانوكوفيتش، وأن الحفاظ على المنافسة السياسية كان يعتمد اعتمادًا كبيرًا على مصيرها. وأصر الاتحاد الأوروبي على إطلاق سراحها للسبب ذاته الذي كان يمنع يانوكوفيتش من فعل ذلك. ومع ذلك، كان أغلب الأوكرانيين في حيرة من أمرهم لأن الاتحاد الأوروبي يركز كثيرًا على تيموشينكو، التي كان يراها كثيرون مجرد أوليغارشية أخرى.

وبحلول منتصف عام 2013، أصبح كل من الاتحاد الأوروبي ويانوكوفيتش مقيدين بالشبكة التي نسجاها. ومع اقتراب قمة فيلنيوس والتوقيع المخطط له على اتفاقية الشراكة، انخرط الاثنان في "لعبة الدجاج"؛ فلم يشأ أي منهما التراجع، لكنهما لم يرغبا في خوض صدام. والواقع أن يانوكوفيتش، الذي كان يدرك أن الاندماج الأعمق مع الاتحاد الأوروبي يحظى بشعبية، صار يعمل باستمرار على رفع توقعات الأوكرانيين بشأن ما يمكن تحقيقه. وما دام الاتحاد الأوروبي يقاوم، لم يكن لزامًا على يانوكوفيتش أن يفي بالتزاماته. وفي هذا الصدد، كان رفض الاتحاد الأوروبي المضي قدمًا أثناء وجود تيموشينكو في السجن سببًا في حل مشكِلة يانوكوفيتش. لن تُغضب اتفاقية الشراكة روسيا

فحسب، بل من المرجح أن تلتهم فرص السعي وراء الريع التي كان يستغلها هو وحلفاؤه. والحال أن الإنذار النهائي الذي وجهه الاتحاد الأوروبي بشأن تيموشينكو سمح ليانوكوفيتش بإلقاء اللوم على الاتحاد في هذا المأزق، وتمكّن في الوقت ذاته من تجنب المشكلات مع روسيا وبعض الأوليغارشيين.

وقد كان الاتحاد الأوروبي محاصرًا بالتزامه بالإفراج عن تيموشينكو، لأن اتفاق الشراكة لن يتقدم ما دام هذا الشرط المسبق قائمًا. كان الاتحاد، في السنوات السابقة، سيتصلب بشأن هذا الأمر، من دون إبداء حاجة حقيقية إلى أوكرانيا. ولكن التصور القائل إن يانوكوفيتش كان يحوّل دولة تعددية إلى تسلطية، ويأخذ دولة أوروبية محتملة إلى فلك روسيا، جذب اهتمام الاتحاد الأوروبي بشأن إنجاز الصفقة. بدأ البعض يزعم أن الاتحاد ماضٍ في التوقيع على اتفاقية الشراكة بصرف النظر عن إطلاق سراح تيموشينكو، لأن فرص الديمقراطية والإصلاح في أوكرانيا كانت أعلى كثيرًا لدى شريك للاتحاد منها لبلد خارجه تمامًا.

بحث الجانبان عن حل وسط، وفي حزيران/يونيو طُرح اقتراح يسمح فيه لتيموشينكو بالسفر إلى ألمانيا لتلقي العلاج لمشكلات في ظهرها. على المدى القصير، كان من شأن هذا أن يخرجها من السجن، ولكن بما أن ألمانيا لن تحد من حركتها، فإن احتمال عودتها إلى تحدي يانوكوفيتش لا يزال قائمًا. في تشرين الأول/أكتوبر، بينما كان وزير الخارجية الألماني غويدو فيسترفيله (Guido Westerwelle) يستعد للسفر إلى كييف، قال نائب رئيس الوزراء الأوكراني أولكساندر فيلكول (Olexandr Vilkul) إنه "مطمئن بشأن التوصل إلى حل ما". لكن ذلك لم يحدث، وبدا رئيس الوزراء أزاروف غاضبًا حقًا من موقف الاتحاد الأوروبي، حيث قال لصحيفة لندنية في تشرين الأول/ أكتوبر 2013 إنه "إذا ذهبت كل جهودنا للإصلاح سدى بسبب شخص واحد، فهذا يعني غياب المسؤولية السياسية الكاملة" [(617)].

في آب/أغسطس 2013، بدأت روسيا في إبطاء حركة البضائع عبر الحدود الأوكرانية - الروسية، ما عُدّ تحذيرًا لأوكرانيا بعدم التوقيع على اتفاقية الشراكة. ويبدو أن هذه الخطوة تهدف إلى تبيان ما يمكن أن يحدث لأوكرانيا إذا وقعت على اتفاقية الشراكة. وقال غلازييف مستشار بوتين: "مستعدون لتشديد الإجراءات الجمركية إذا اتخذت أوكرانيا خطوة انتحارية لتوقيع اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي" [(618)]. وأشار إلى أن الشركات الأوكرانية لم تُبدِ فاعلية كافية في المناقشات المتعلقة باتفاقية الشراكة، ويبدو أنها تمنت أن يدفعها تباطؤ الحدود إلى معارضتها. في تشرين الأول/أكتوبر، كان التصريح أوضح؛ إذ قال إنه إذا أدى الانضمام إلى اتفاقية الشراكة إلى زيادة الصادرات الأوكرانية إلى روسيا، فإن موسكو سترفع التعرفة الجمركية. "سنفرض تعرفة استيراد مع أوكرانيا تماثل الحد الذي تلغي فيه أوكرانيا تعرفة الاستيراد مع أوروبا" [(619)]. ومع أن الضغط سرعانِ ما خُفف، فإن رئيس مفوضية الاتحاد

الأوروبي رد بالقول: "لا يمكننا قبول أي محاولة للحد من الخيارات السيادية لهذه البلدان. ولا يمكننا أن ندير ظهرنا لهم" [(620)].

في أوكرانيا، تعاظم تأثير التدابير الروسية القاسية، من خلال تعزيز الفكرة القائلة إن الاندماج مع روسيا يعني الوقوع في قبضتها [(621)]. وفي أيلول/سبتمبر، اشتكى يانوكوفيتش من أن "الأمل في إقامة علاقة قائمة على الشراكة والثقة مع الجارة الشمالية لأوكرانيا أمر غير مجد" [(622)]. وفي وقت لاحق من ذلك الشهر، وافقت الحكومة الأوكرانية على مشروع قانون اتفاقية الشراكة، ولم يبق معلقًا إلا قضية تيموشينكو. ومن عجيب المفارقات هنا أن يانوكوفيتش ربما كان لديه الآن حافز أقوى لعدم إطلاق سراح تيموشينكو: إن فعل ذلك، فستمضي اتفاقية الشراكة قدمًا، وستنتقم روسيا. كان يانوكوفيتش مقيدًا اقتصاديًا وسياسيًا. وقد واصل غياب الإصلاح عرقلة الاقتصاد، وأدى جشع "العائلة" إلى تقويض مصالح الحكومة. وكانت هناك مخاوف من أن أوكرانيا ستتخلف عن سداد ديونها إن لم تحصل على قرض دولي جديد. وبحلول آب/أغسطس 2013، انخفضت احتياطيات أوكرانيا من النقد الأجنبي إلى الحد الذي يمكّنها من تغطية أقل من ثلاثة أشهر من الواردات [(623)]. كان يانوكوفيتش يحاول التفاوض على اتفاقية قرض جديدة مع صندوق النقد الدولي، ولكن شروطها تتطلب إصلاحات لم يكن راغبًا في قبولها. ومع اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية المقرر إجراؤها في شباط/فبراير 2015، أي بعد أقل من عامين، كان من الضروري أن يتجنب خفض الإنفاق الاجتماعي (وهو الشرط الذي يطلبه صندوق النقد الدولي)، فضلًا عن التخلف عن سداد مدفوعات القروض وانهيار الاقتصاد (وهو ما قد يحدث من دون حزمة مساعدات من صندوق النقد الدولي). وعلى هذا، فإن المسألة الطويلة الأجل المتعلقة بالاندماج الاقتصادي لأوكرانيا مع أوروبا في مواجهة روسيا قد أزيحت جانبًا؛ بسبب الحاجة القصيرة الأجل إلى الحصول على مساعدات اقتصادية في الوقت المناسب للفوز بإعادة الانتخاب في عام 2015. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2013، شرح غلازييف سبب اعتقاده أن الواقع الاقتصادي جعل الانضمام إلى الاتحاد الجمركي ضروريًا، وحيث لا عائق إلا "السياسة": إذا دخلت أوكرانيا الاتحاد الجمركي معنا، ستنال تحسنًا في معدلات التبادل التجاري يزيد على 10 مليارات دولار [...] وهذا هو المطلوب لموازنة التعاملات المالية الأوكرانية. لدى أوكرانيا نقص في توازن دفوعاتها، نقص مزمن وكبير [...] إذا لم تسارع أوكرانيا إلى موازنة نظامها المالي الآن، فلن يكون التخلف عن السداد بعيدًا. يمكن أن يحدث ذلك في غضون شهرين إلى ثلاثة أشهر؛ ربما في نصف عام. وهي تعتمد اعتمادًا حاسمًا على الميزان التجاري وعلى معدلات التبادل التجاري [(624)].

وفي مقابلة أجريت معه في تشرين الثاني/نوفمبر، كرر غلازييف الحجة الاقتصادية نفسها بمزيد من التفصيل، ثم تحوّل إلى دحض الفكرة القائلة إن

أوكرانيا تسعى لاتخاذ "خيار حضاري" لصالح أوروبا. جادل غلازييف بأن: عدم وجود أحد في التاريخ الروسي والأوكراني يجادل بشأن الحقيقة الأولية المتمثلة في أن روسيا المعاصرة هي، في الواقع، استمرار كييفان روس. حصل الاختيار الحضاري منذ أكثر من ألف عام [...] وبفضل هذا الاختيار، أصبح بلدنا قوة عظمى وأصبح أكبر وأقوى بلد في العالم [...] إذا حلّلنا هذا الأمر بجدية، فلا بد من أن نفهم أن التمييز الرئيس بين الخيار الحضاري الأوروبي وخيارنا يعني الخروج عن القيم المسيحية، وإزالة المسيحية من أوروبا، والاحتفال بعلامات سدوم الصريحة، والاحتفال بالرذيلة [...] ليس هذا اختيار الله، بل اختيار الشيطان؛ أي إنهم يدفعون أوكرانيا، لو استعرنا اللغة الروحانية، إلى مملكة نقيض المسيح [...] كل ما يقال لنا اليوم من شركات تكامل اليورو الأوكرانية ليس إلا كذبة تامة [(625)].

يصعب تقدير مدى حقيقة تقييم الروس للتهديدات الاقتصادية والجيوسياسية والحضارية واللاهوتية مقارنة بتهديدات الشراكة.

كان خطر التخلف عن السداد حقيقيًا بالنسبة إلى أوكرانيا. وقد سعى يانوكوفيتش للحصول على مساعدات اقتصادية من كل من الاتحاد الأوروبي وروسيا، وقد عرضت روسيا ما هو أكبر بكثير. بالنسبة إلى روسيا، قد يسهم دعم يانوكوفيتش في ضرب عصفورين بحجر واحد: دفع أوكرانيا إلى اختيار روسيا بدلًا من الاتحاد الأوروبي، وتوطيد سياسي في أوكرانيا يمكن روسيا أن تتعامل معه. سعى يانوكوفيتش للحصول على حزمة مساعدات مالية من الاتحاد الأوروبي، ظاهريًا للمساعدة في تعويض تكاليف الانضمام إلى اتفاقية الشراكة، ولكن لم يُنظَر بجدية إلى مبلغ 160 مليار دولار الذي سعى له (يبدو أن الرقم جاء من مصادر روسية)؛ إذ بدا للاتحاد الأوروبي كأنه طلبٌ للحصول على رشوة ضخمة. بدورهم، أعرب القادة الأوكرانيون عن غضبهم، حيث قال رئيس الوزراء أزاروف محيلًا على عمليات إنقاذ اليونان وغيرها: "الاتحاد الأوروبي [...] أنفق 400 مليار يورو لإنقاذ تلك البلدان من التخلف عن السداد [...] وقيل لنا إن 160 مليار دولار ثروة باهظة بالنسبة إلى أوكرانيا، أكبر دولة في أوروبا من حيث المساحة وواحدة من أكبر الدول من حيث عدد السكان" [(626)].

وكان البعض، حتى في معسكر يانوكوفيتش، يعتقدون أن الحل الأفضل يتلخص في التوصل إلى اتفاق جديد مع صندوق النقد الدولي. وقال سيرهي تيهيبكو (Serhi Tyhypko)، النائب عن حزب الأقاليم والمحافظ السابق للبنك الوطني الأوكراني: "ثمة حاجة ماسة إلى صندوق النقد الدولي حتى الآن. متأكد من أن لدينا احتياطياتنا الخاصة، لكني أعتقد أن الوضع سيكون عصيبًا جدًا من دون صندوق النقد الدولي" [(627)]. أكد غلازييف، مستشار بوتين المسؤول عن الاندماج، مرارًا في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر، أن التخلف عن السداد، الذي قد يتسبب في إطاحة يانوكوفيتش، لا يمكن منعه إلا من خلال

رفض اتفاقية الشراكة: "أقول مرة أخرى إن اتفاقية الشراكة ستؤدي إلى التخلف عن السداد في أوكرانيا لأن روسيا ستتوقف عن [تقديم] القروض. اليوم يعتمد ميزان المدفوعات في أوكرانيا على القروض والاستثمارات الروسية [...] التخلف عن السداد أمر لا مفر منه وهذا يمكن أن يؤدي إلى تغيير السلطة" [(628)]. وكان هذا، أكثر من أي شيء آخر، ما يخشاه يانوكوفيتش، وكانت روسيا تهدد بأنها ستسعى جاهدة لضمان ذلك، إذا وقّع يانوكوفيتش على اتفاقية الشراكة. فقد قال رئيس الوزراء أزاروف، متحدثًا في كانون الأول/ديسمبر، بعد قرار الانسحاب من اتفاقية الشراكة، ولكن قبل اندلاع أسوأ الاحتجاجات، إن الحاجة إلى قرض بقيمة 10 مليارات دولار كان ضروريًا في قرار رفض اتفاقية الشراكة، حيث كان الاتحاد الأوروبي يعرض 610 ملايين يورو فقط [(629)].

وفي حديثه في مؤتمر عقد في يالطا في أيلول/سبتمبر، هدد غلازييف علنًا بعواقب وخيمة إذا وقعت أوكرانيا على اتفاقية الشراكة، بقوله "لا نريد استخدام أي نوع من الابتزاز. ولكن من الناحية القانونية، عند توقيع هذه الاتفاقية بشأن الاندماج مع الاتحاد الأوروبي، ستنتهك الحكومة الأوكرانية معاهدة الشراكة الاستراتيجية والصداقة مع روسيا". وقال إن هذا يعني أن روسيا لن تضمن بعد الآن قيام دولة أوكرانيا وقد تتدخل إذا طلبت الأقاليم الموالية لروسيا المساعدة منها. وتابع: "من سيدفع ثمن تخلف أوكرانيا عن السداد الذي سيصبح حتميًا؟ هل ستتحمل أوروبا المسؤولية عن ذلك؟" [(630)]. قول إن تخلف أوكرانيا عن السداد سيكون حتميًا يعني القول إن روسيا ستتأكد من حدوث ذلك. "سيؤدي توقيع هذه الاتفاقية إلى اضطرابات سياسية واجتماعية. سينخفض مستوى المعيشة انخفاضًا كبيرًا [...] ستكون هناك فوضى". ردّ الحضور، الذي ضم دبلوماسيين ونخبًا من جميع أنحاء العالم، بالتهكم، ورفض القادة الأوروبيون الحاضرون تلك التكتيكات رفضًا قاطعًا. ردت الرئيسة الليتوانية، داليا غريباوسكايتي (Dalia Grybauskaite)، قائلة إن "أوكرانيا أكبر من أن تسمح للآخرين بتقرير مصيرها. إنه قرار أوكرانيا أن تكون مع الاتحاد الأوروبي أم لا"، ورفض وزير الخارجية البولندي، رادوسلاف سيكورسكي، "أسلوب روسيا في القرن التاسع عشر في التصرف تجاه الجيران". حتى إن فيكتور بينشوك، أحد الأوليغارشيين الأكثر تأييدًا لروسيا في أوكرانيا، وصف تكتيكات روسيا بأنها "غبية كليًا" [(631)]. ربما كانت هذه أوضح إشارة لروسيا بأنها ستتجاوز "قواعد اللعبة" القائمة لمنع أوكرانيا من الانضمام إلى أوروبا، لكن التهديد اعتبر غير مقبول، ورُفض بدلًا من أخذه على محمل الجد. ومع مرور الخريف، بدا الأمر على نحو متزايد كما لو أن يانوكوفيتش كان يدرك ببساطة من سيقدم أكبر حزمة مساعدات. ثمة تفسير مختلف قليلًا هو أن يانوكوفيتش لم يكن ينوي أبدًا إطلاق سراح تيموشينكو من السجن، ولكنه استخدم هذه الاحتمالية للحفاظ على استمرار مناقشة الاتحاد الأوروبي وزيادة

حجم الحزمة التي سيحصل عليها في نهاية المطاف من روسيا. ومع ذلك، فإن الصدمة التي أعرب عنها أقرب زملائه حول التخلي عن مشروع اتفاقية الشراكة تشير إلى أنه كان يخطط للتوقيع على الاتفاقية ثم غيّر رأيه. وفي مناقشات رويت لاحقًا في مقابلات أجرتها الصحافية الأوكرانية، سونيا كوشكينا، قال مقربون عديدون من يانوكوفيتش إن تفسيره لهذا التحول ركز على العوامل الاقتصادية [(632)].

وعلى الرغم من سخرية يانوكوفيتش، فإنه كان يواجه معضلة حقيقية. كان سوء إدارته للاقتصاد يعني أنه في حاجة إلى الحصول على حزمة مساعدات من جهة ما، وكانت روسيا وحدها على استعداد لتقديم خطة إنقاذ كبيرة من دون الحاجة إلى إصلاحات واسعة النطاق. ومع ذلك، بعدما رفع التوقعات بشأن توقيع اتفاق مع الاتحاد الأوروبي، بات التخلي عنه أمرًا خطيرًا من الناحية السياسية. وكما كان يانوكوفيتش يدرك حق الإدراك، فإن العضوية في الاتحاد الجمركي لم تكن تحظى بشعبية بين الأوكرانيين. فقد أظهر استطلاع للرأي أجراه مركز رازومكوف (Razumkov Center) في أيار/مايو 2013 أن نسبة التأييد للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي (الذي لم يكن مطروحًا على الطاولة) بلغت 42 في المئة، ونسبة الانضمام إلى الاتحاد الاقتصادي الأوراسي 31 في المئة. وقال مستشارو يانوكوفيتش له إن فرصه في إعادة انتخابه في عام 2015 تعتمد على إتمام اتفاقية الشراكة [(633)]، لكن روسيا أوضحت أنه إذا وقّع، فإنها ستتخذ خطوات لتقويض فرص إعادة انتخابه.

وكان لعدم التوافق بين الاندماج مع الاتحاد الأوروبي والاندماج مع روسيا مظاهر عدة. الأهم من هذا كله أنه كان من المستحيل لأوكرانيا عمليًا أن تكون عضوًا في كل من اتفاقية التبادل الحر الشامل والمعمق مع الاتحاد الأوروبي وفي اتفاقية التجارة الحرة مع الاتحاد الاقتصادي الأوراسي. وكما أوضح ستيفان فول: صحيح أن عضوية الاتحاد الجمركي لا تتوافق مع اتفاقية التبادل الحر الشامل والمعمق التي تفاوضنا عليها مع أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا وأرمينيا. لكن هذا لا يعود إلى اختلافات أيديولوجية؛ ولا يعود إلى صدام بين تكتلات اقتصادية، أو إلى لعبة صفرية. السبب هو المستحيلات القانونية: فعلى سبيل المثال، لا يمكنك في الوقت ذاته خفض تعرفتك الجمركية وفقًا لاتفاق التبادل الحر، وزيادتها نتيجة لعضوية الاتحاد الجمركي [(634)].

ولا يمكن أن يبرم الاتحاد الأوروبي، وفقًا لقواعده، اتفاقًا تجاريًا تفضيليًا مع بلدان ليست عضوًا في منظمة التجارة العالمية؛ ما يعني استبعاد كازاخستان وبيلاروسيا. وعلاوة على ذلك، لم تكن هناك أدنى إشارة إلى أن روسيا تريد منح شركات الاتحاد الأوروبي حرية وصول أكبر إلى سوقها، أو تبنّي قواعد الاتحاد الأوروبي الأخرى.

ومع اقتراب تشرين الثاني/نوفمبر وقمة فيلنيوس، تسارعت وتيرة المفاوضات أكثر فأكثر. وتنقل كفاشنيفسكي وكوكس ذهابًا وإيابًا بين بروكسل وكييف في محاولة للتوسط في اتفاق. كانوا في حاجة إلى حل مسألة تيموشينكو بحلول 13 تشرين الثاني/نوفمبر، حتى تتمكن المفوضية الأوروبية، التي ستجتمع في 18 تشرين الثاني/نوفمبر، من الموافقة رسميًا على اتفاقية الشراكة في الوقت المناسب لقمة فيلنيوس، المقرر عقدها في 28 و29 تشرين الثاني/ نوفمبر. وفي محادثات جرت خلال الأسبوع الأول من تشرين الثاني/نوفمبر، قال يانوكوفيتش إنه سيدعم تشريعًا يسمح لتيموشينكو بمغادرة أوكرانيا لتلقي العلاج الطبي في ألمانيا. ويبدو أن المأزق قد حُلّ وأن يانوكوفيتش، على الرغم من كل سياساته الموالية لروسيا، قرر ضم أوكرانيا إلى اتفاق الشراكة.
ولكن بعد أن أخبر يانوكوفيتش فريق الاتحاد الأوروبي بموافقته على الاتفاق، يبدو أنه أدرك لاحقًا أن القيادة البرلمانية لحزب الأقاليم، التي كان يسيطر عليها، ترفض الاتفاق. وقال أولكساندر يفريموف (Oleksandr Yefremov)، زعيم المجموعة البرلمانية لحزب الأقاليم، لكوكس وكفاشنيفسكي، إنه لا يسيطر على أصوات أعضائه، وأعرب عن سخطه لأنه لم يُستشر [(635)]. وحينما وصل التشريع إلى البرلمان في 13 تشرين الثاني/نوفمبر، أُرجئ التصويت إلى الأسبوع التالي، لما صوّت نواب حزب الأقاليم ضد ستة مشاريع مختلفة قدمتها أحزاب المعارضة ولم يمرّروا أيًا منها [(636)]. في غضون هذا الوقت، كانت الحكومة قد أعلنت أنها ستوقف العمل في اتفاقية الشراكة. ولم يتضح ما إذا كان يانوكوفيتش لا يزال يأمل توقيع الاتفاق من دون إطلاق سراح تيموشينكو، أو ما إذا كان قد قرر عدم التوقيع عليه في نهاية المطاف، وذلك من أجل الحصول على دعم مالي من روسيا [(637)]. بين القرار الواضح الذي اتخذه يانوكوفيتش بالإفراج عن تيموشينكو وتراجعه، يبدو أن المناقشات بين يانوكوفيتش وبوتين كانت مستمرة ومكثفة. واجتمعا سرًا خلال الأسبوع الثالث في تشرين الثاني/نوفمبر، ثم اجتمع رئيسا وزرائهما في الأسبوع التالي. كانت الاجتماعات "سرية" (غير معلنة ولكن أُعلن عنها في الصحافة لاحقًا)، لذلك لا نعرف بالضبط ما دار فيها، لكن أحد مساعدي الرئيسة الليتوانية غريباوسكايتي قال إن يانوكوفيتش أبلغها، قبل إعلانه رفضه اتفاقية الشراكة، بأن موسكو مارست ضغوطًا هائلة عليه، على ما يبدو أنها على المنوال الذي هدد به غلازييف مرارًا وتكرارًا [(638)]. في قمة فيلنيوس، قال يانوكوفيتش لغريباوسكايتي وأنجيلا ميركل: "أريدكما أن تستمعا إليّ. منذ ثلاث سنوات ونصف وأنا وحدي. كنت أواجه روسيا القوية جدًا في لعبة غير متكافئة بدرجة هائلة" [(639)]. في 19 تشرين الثاني/نوفمبر، قال رئيس الوزراء الروسي مدفيديف إنه أبلغ أوكرانيا بأن الاتحاد الجمركي قد يضع حواجز أمام التجارة معها، إذا وقعت على اتفاقية الشراكة. وأشار إلى "الملحق 6" من اتفاقية

التجارة الحرة لرابطة الدول المستقلة لعام 2011، الذي ينص على أنه يمكن اتخاذ مثل هذه التدابير، إذا انضم أحد الأعضاء إلى كتلة تجارية أخرى [(640)].

وجد يانوكوفيتش نفسه بين المطرقة والسندان، ويعود هذا بقدر كبير إلى تصرفاته في حدّ ذاتها. كان قد وعد مرارًا بالاندماج في الاتحاد الأوروبي، لذا كان المحتجون على تعليق المفاوضات يدعمون سياسة يانوكوفيتش السابقة في واقع الأمر، مع أنهم لم يدعموه شخصيًا [(641)]. كان من شأن توقيع اتفاقية الشراكة أن يسمح له بالترشح لإعادة انتخابه في عام 2015 بعد أن أوفى بوعده بتعزيز الاندماج مع الاتحاد الأوروبي [(642)]. ولكن إذا فعل ذلك، كانت موسكو سترد بشدة؛ ما سيتسبب في ضرر حقيقي لأوكرانيا، ويقوض فرص إعادة انتخابه. ومن شأن عدم التوقيع عليه أن ينفّر من تأكدوا في أوكرانيا بأن البلاد تسير على طريق الاندماج الأوروبي. وكذا فإنه سيحرم يانوكوفيتش من أفضل ورقة مساومة له في مواجهة روسيا.

كانت روسيا قادرة على جعل مشكلات يانوكوفيتش المباشرة أسوأ بكثير، أو جعلها أفضل (من خلال توفير المال لتجنب التخلف عن السداد). ويبدو أن الاتحاد الأوروبي لا يقدم سوى مكاسب المدى الطويل، مع تكاليف قد تكون قاتلة على المدى القصير، وما من سبيل واضح للخروج من المشكلة الافتراضية. "إن نهب يانوكوفيتش الوقح للدولة وهجومه على الديمقراطية كان يعني أنه ناور بنفسه في زاوية يكمن فيها حل مشكلاته في الكرملين. ولم تتردد القيادة الروسية في استغلال تبعيته من أجل السعي لتحقيق أهدافها الإقليمية" [(643)]. بمجرد أن انسحب يانوكوفيتش من اتفاق الاتحاد الأوروبي، غدا أكثر أهمية بالنسبة إلى روسيا. وبتوقيعه على اتفاقية خاركيف وعدم توقيعه على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، كان يانوكوفيتش مسؤولًا شخصيًا عن تحقيق هدفين من الأهداف الرئيسة لروسيا في أوكرانيا. وحتى حينما أصبح أكثر اعتمادًا على روسيا، باتت هي بدورها أكثر اعتمادًا على بقائه في السلطة.

تتعلق إحدى الحقائق المضادة، المثيرة للاهتمام، بما كان ليحدث لو أن الاتحاد الأوروبي عرض حزمة المساعدات التي كان يانوكوفيتش في أمسّ الحاجة إليها، والتي قدمتها روسيا. وينبغي الاعتراف بأنها حقيقة مضادة ضئيلة الاحتمال: فهذا ببساطة ليس نوع المساعدات التي يمنحها الاتحاد الأوروبي للأعضاء الناشئين. وفي هذا الصدد، كان الاتحاد لا يزال بعيدًا عن لعبة الجيوسياسة.

في 21 تشرين الثاني/نوفمبر، أعلنت الحكومة الأوكرانية أنها ستوقف الاستعدادات لتوقيع اتفاقية الشراكة في قمة فيلنيوس من أجل "ضمان الأمن القومي لأوكرانيا"، في إشارة واضحة إلى التهديدات الروسية. ورد الاتحاد الأوروبي بخيبة أمل وغضب على حد سواء، وألقى باللوم مباشرة على الإكراه الروسي. وقال ألكسندر كفاشنيفسكي، الرئيس البولندي السابق الذي عمل

مبعوثًا لمحاولة التوصل إلى تسوية: "مهمتنا انتهت". وغرّد كارل بيلت (Carl Bildt)، وزير خارجية السويد على تويتر: "الحكومة الأوكرانية تركع فجأة للكرملين. من الواضح أن سياسة الضغط الوحشي تعمل" [(644)]. وقال ستيفان فول، مفوض الاتحاد الأوروبي لشؤون التوسع، الذي استثمر وقتًا طويلًا في اتفاقية الشراكة، إن "من الصعب التغاضي في منطق قرار اليوم عن تأثير التدابير الاقتصادية والتجارية غير المبررة التي اتخذتها روسيا" [(645)]. ورد بوتين بتوجيه تهمة ابتزاز مضاد: "لقد سمعنا تهديدات من شركائنا الأوروبيين تجاه أوكرانيا، بما في ذلك الترويج لتنظيم احتجاجات جماهيرية. هذا ضغط وهذا ابتزاز" [(646)]. في كييف، ذكرت قناة **دويتشه فيله** "في الميدان، خرج بضعة آلاف من الناس للاحتجاج ضد يانوكوفيتش والدعوة إلى 'انتصار الثورة'. وفي الوقت نفسه، في كل مكان حولهم، يواصل ملايين الناس في كييف أعمالهم اليومية" [(647)]. ولكن سرعان ما سيتغير هذا الوضع.

يانوكوفيتش والاستبداد والثورة

كان من المفاجئ للكثيرين أن يتمكّن يانوكوفيتش من الفوز بطريقة عادلة في عام 2010، بعد أن سعى لسرقة الانتخابات في عام 2004. وكان من المدهش بالقدر ذاته أنه شرع، بعد فوزه في تلك الانتخابات، بالحكم على نحو أفضى مباشرة إلى احتجاجات الشوارع التي تذكرنا باحتجاجات عام 2004، ولكن مع عواقب أسوأ بالنسبة إليه. وبما أنه فعل ذلك، حتى حينما توقع محللون محترمون عديدون أنه سيحكم على نحوٍ أكثر اعتدالًا، فإن هذا يقول الكثير عن يانوكوفيتش وعن أوكرانيا. بحلول منتصف عام 2010، كان من الواضح تمامًا أن يانوكوفيتش لم يصبح في الواقع زعيمًا ديمقراطيًا "طبيعيًا". وقال إنه عازم على القضاء على أي مصادر رئيسة للمنافسة. وقد اتبع هذا النموذج الذي ساد في الاتجاه شرقًا أكثر، في روسيا وآسيا الوسطى، حيث يتسامح القادة المهيمنون مع المعارضة ما دام حكمهم بعيدًا من التهديد. في النموذج الروسي، كان دور المعارضة السماح للحكومة بالادعاء بأنها ديمقراطية، وليس تحديها في واقع الأمر. ولم يكن ما تعلمه يانوكوفيتش من عام 2004 أن هذا النموذج غير مناسب، بل إدراكه أنه حُرم ظلمًا من مكانه، وأن الأمر يتطلب المزيد من التصميم للنجاح في المرة المقبلة. وقد ركز هذا التصميم على مجالين: الخدمات الأمنية والاقتصاد. وركز يانوكوفيتش على المستويات العليا من قوات الأمن ووضعها في أيدي موالين له. وكان الهدف أنه في حالة حدوث بعض الاحتجاجات في المستقبل، يمكنه الاعتماد عليهم لقمع المتظاهرين بدلًا من الوقوف جانبًا كما فعلوا (على ما يبدو ضد إلحاحه) في عام 2004. وكذا، فقد سعى لتشكيل مجموعة واحدة مهيمنة في الاقتصاد، كما فعل في السياسة، من خلال تركيز الأصول الاقتصادية في قبضة مجموعة

صغيرة من الشركاء المخلصين للغاية المعروفين باسم "العائلة". باختصار، كان النموذج هو إحكام القبضة على السلطة.
كان كوتشما قد قال قولته الشهيرة: "أوكرانيا ليست روسيا"، وقد أثبت عهد يانوكوفيتش ذلك أيضًا. فقد كان لأوكرانيا ما لا يقل عن ثلاث خصائص بارزة لا تحول فحسب دون تركّز السلطة في قبضة واحدة، بل أيضًا تعد برد فعل عنيف ضد أولئك الذين حاولوا القيام بذلك. كان أولها تنوعها الإقليمي. بما أن التنوع الإقليمي في أوكرانيا يمثّل عبئًا في نواحٍ عديدة، فإنه يصعّب بناء قوة سياسية واحدة على مستوى البلاد. كان هذا صحيحًا بالنسبة إلى يوشتشينكو كما هي الحال بالنسبة إلى يانوكوفيتش. ففي الفترة 2010 - 2013، أظهر التنوع الإقليمي في أوكرانيا نفسه سواء في التوتر حول إذا ما كان ينبغي الانضمام إلى اتفاقية الشراكة، التي أرادها الكثيرون في وسط أوكرانيا وغربها، أو إلى الجماعة الاقتصادية الأوراسية، التي أرادها الكثيرون في شرق أوكرانيا وجنوبها. وكان كلا هذين الخيارين خطيرًا؛ ما يؤكد الأساس المجتمعي لنهج كوتشما متعدد التوجهات. والثاني هو الأساس المعياري القوي للديمقراطية في أوكرانيا. لقد ثبت أن عدد الأشخاص المستعدين للاحتجاج ضد تركّز السلطة كان كبيرًا، وتبيّن أن الشعور الذي تَشارَكه كثيرون بعد فشل الثورة البرتقالية، بأن الأوكرانيين أصبحوا متشائمين ولن ينضموا إلى احتجاجات الشوارع مرة أخرى، كان خاطئًا.
ثالثًا، وربما الأهم، كانت تعددية الجماعات الأوليغارشية في أوكرانيا تعزز نفسها، بالطريقة التي غالبًا ما يعزَّز بها توازن القوى نفسه في السياسة الدولية. فالأوليغارشيون ليسوا ديمقراطيين، وكانوا حريصين على الدخول في أعمال تجارية فاسدة مع حكومة يانوكوفيتش. ولكن الأوليغارشيين في أوكرانيا مالوا إلى حماية يانوكوفيتش من أجل الدفاع عن مصالحهم الذاتية؛ ما يعني منع أي شخص من أن يصبح قويًا بالقدر الكافي لتجريدهم من ممتلكاتهم، كما كان بوتين قد جرد الأوليغارشيين مثل ميخائيل خودوركوفسكي في روسيا. وكلما تزايدت قوة يانوكوفيتش، تعاظمَ تهديد سلطته لسلطة الأوليغارشيين، وتعاظمَ سعيهم لقص أجنحته. فضلًا عن ذلك، هدد جشعه مصالحهم تهديدًا مباشرًا. وكما حدث في عام 2004، وحّد الخوف من يانوكوفيتش مصالح الناشطين المؤيدين للديمقراطية في أوكرانيا مع مصالح الأوليغارشية. وسعت كلتا المجموعتين، لدوافعهما الخاصة، لتجنّب تحوّل أوكرانيا إلى نظام تسلطي على غرار روسيا. كان هذا التحالف العرضي بين متظاهري الشوارع المثاليين المؤيدين للديمقراطية مع الأوليغارشيين الساخرين والأقوياء تحالفًا راسخًا عامَي 2013 و2014 كما كان عام 2004.
بحلول الوقت الذي بدأت فيه الأزمة حول رفض اتفاقية الشراكة في تشرين الثاني/نوفمبر 2013، كانت أسباب الثورة البرتقالية قد أعيد إنتاجها في أوكرانيا. وكان حكم يانوكوفيتش يتمتع بشعبية في أجزاء من البلاد لكنه يواجه

معارضة قوية في أماكن أخرى. وقد زادت سلطته وفساده وخداعه للقانون من الشعور بأنه كان يشكل تهديدًا للديمقراطية. وعلى وجه الخصوص، كان ثمة رأي سائد على نطاق واسع مفاده أنه إذا لم يتغير شيء ما، فمن غير المرجح أن تُجري أوكرانيا انتخابات حرة ونزيهة أخرى في عام 2015. وعلى نحو مماثل، كان الأوليغارشيون قد باتوا بالفعل في موقف يجعلهم أفضل حالًا من دون يانوكوفيتش. ومع ذلك، وبلا حدث يؤجج الاحتجاجات، كان من الصعب جدًا على القوى المتباينة المعارضة ليانوكوفيتش أن تنسّق حراكها. ولو كان رد يانوكوفيتش مختلفًا، لكانت الاحتجاجات ستنتهي على الأرجح ببقائه في السلطة. وكانت هذه هي الحال مع احتجاجات "أوكرانيا من دون كوتشما" في عام 2001. أما عن السبب الذي أدت فيه احتجاجات عام 2013 إلى الإطاحة الثانية للحكومة، فهو الأمر الذي سنتناوله في الفصل السابع.

خلاصة

شهدت رئاسة فيكتور يانوكوفيتش حدة التناقضات الداخلية في أوكرانيا، فضلًا عن تلك التي وقعت بين أوكرانيا وروسيا وبين روسيا والغرب. وكان لنهج يانوكوفيتش في التعامل مع الزعامة علاقة ارتباط كبيرة، حيث كان مصممًا على إطاحة التعددية السائدة في السياسة الأوكرانية وإحلال هيمنة مجموعة نخبوية واحدة ("عائلته" وحزب الأقاليم) محلها. والحال أن المساعي التي بذلها يانوكوفيتش لتوطيد سلطته محليًا كان لها عواقب دولية حتمية، لأن الديمقراطية غدت مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالجيوسياسة في المنطقة. وواقع الأمر أن الفساد والإنفاق اللذين كانا ضروريين لشعبية يانوكوفيتش أرغماه على تأمين الدعم الخارجي؛ ما دفعه إلى التوجه نحو روسيا. وإذا كان تعطيل يانوكوفيتش للوضع القائم في أوكرانيا متعمدًا، فإن الوضع الدولي القائم، وعملية التوازن في أوكرانيا، اهتزا لأسباب غير مقصودة. فقد أدى توسع الاتحاد الأوروبي إلى الحدود بين أوكرانيا وبولندا إلى خلق حواجز جديدة بين أوكرانيا وأقرب شريك غربي لها. واعترف الاتحاد الأوروبي بعزلة أوكرانيا المحتملة، وكان اتفاق الشراكة المزمع التوصل إليه بمنزلة استجابة. بيد أن هذا الاتفاق كان يتطلب اتخاذ خطوات داخلية تتناقض كليًا مع أجندة يانوكوفيتش المحلية، كما يتجسد الأمر في مأزق يوليا تيموشينكو. "كان الاتحاد الأوروبي يطلب من يانوكوفيتش تفكيك نظام سلطته فعليًا" [(648)].

فضلًا عن ذلك، عدّت روسيا اتفاق الشراكة تهديدًا كبيرًا. ويمكن أن يعزى هذا إلى كل من معضلة الأمن وإلى إصرار روسيا على الاحتفاظ بأوكرانيا داخل نطاق تأثير روسي. كانت معضلة الأمن في هذه الحالة ذات طبيعة اقتصادية في المقام الأول، لكنها كانت حقيقية: ففي حين لم تكن اتفاقية الشراكة موجهة إلى روسيا، فإن اتفاقية التبادل الحر الشامل والمعمق كانت من شأنها أن تؤثّر سلبيًا، ولو بدرجة جزئية، في وصول روسيا إلى السوق الأوكرانية.

ولكن يبدو أن روسيا كانت أشد اهتمامًا بالاعتقاد بأن اتفاقية الشراكة ستؤدي إلى خروج أوكرانيا من المجال الروسي خروجًا دائمًا. كانت روسيا ترى في خسارة أوكرانيا تهديدًا أساسيًا لمصالحها، بالقدر ذاته من التهديد الذي تشكّله اتفاقية الشراكة سواء أكان الغرب وأوكرانيا يقصدان ذلك أو لا. وردت روسيا بمجموعة تهديدات متصاعدة لكل من أوكرانيا ويانوكوفيتش شخصيًا لتجنب هذه الخسارة المتصوَّرة. أحد الأسئلة المهمة في التفسير هو ما إذا كانت محاولة التعاون مع الاتحاد الأوروبي وروسيا في آن معًا قد غدت مستحيلة بطبيعتها أو ما إذا كان يانوكوفيتش قد أدّاها بمهارة أكبر، ربما من خلال التوقيع على اتفاقية الشراكة ثم التوصل إلى اتفاق آخر مع روسيا.

كانت علاقات روسيا مع الغرب متوترة في غضون هذا. ففي عام 2012، حل فلاديمير بوتين محل مدفيديف رئيسًا؛ ما رسّخ السلطوية في روسيا، وصعّد خطاب موسكو. كان بوتين ينظر إلى إطاحة معمر القذافي على أنها تهديد للنظام الدولي الذي يفضله، وتهديد له شخصيًا. ومما لا شك فيه أن تدهور العلاقات بين روسيا والغرب عزّز تصميم موسكو على عدم تكبد خسارة استراتيجية في أوكرانيا. أثّرت هذه الأوضاع في السياسة التي قادت إلى قمة فيلنيوس وكذلك بعد أن انزلقت أوكرانيا إلى أزمة. لم تجعل هذه البيئة أحداث عام 2014 أكثر احتمالًا فحسب، بل كانت تعني أيضًا أنها ستؤدي إلى ما وصفه كثيرون بأنه حرب باردة جديدة.

(537) President Viktor Yanukovych's Feb. 25 Inaugural Speech in" Parliament," *Kyiv Post*, 25/2/2010.

(538) من أجل مسألة إحكام يانوكوفيتش قبضته على السلطة، يُنظَر:
Serhiy Kudelia, "The House That Yanukovych Built," *Journal of Democracy*, vol. 25, no. 3 (July 2014), pp. 19 - 34.

(539) Henry E. Hale, *Patronal Politics: Eurasian Regime Dynamics in Comparative Perspective* (New York: Cambridge University Press, 2014).

(540) كان هذا "التفويض الإلزامي" مثار نقد كبير حين جرى تبنّيه، غير أن غايته كانت الحيلولة دون تصيّد الأعضاء الذي كان يحدث إبان فترتَي حكم كوتشما ويانوكوفيتش.

(541) Taras Kuzio, "Russianization of Ukrainian National Security Policy under Viktor Yanukovych," *Journal of Slavic Military Studies*, vol. 25, no. 4 (2012), pp. 558 - 581.

(542) قيل لي، في مقابلات مع مسؤولين أوكرانيين سابقين، إن إتاوات العقود الحكومية باتت شاملة تقريبًا؛ إذ تشمل "كل قلم رصاص"، بحسب تعبير أحدهم.

(543) Kudelia, p. 22.

(544) يُنظَر مثلًا:
Anders Åslund, *Ukraine: What Went Wrong and How to Fix It* (Washington, DC: Peterson Institute for International Economics, 2015), p. 91.
سمّى أوسلوند نظام يانوكوفيتش: "النهب المطلق".

(545) Kudelia, p. 22.

(546) Ibid.

(547) Anders Åslund, "Ukraine Crisis: Yanukovych and the Tycoons," *BBC News*, 13/12/2013.

(548) "The Chocolate King Rises," *Spiegel*, 22/5/2014.
انتهازية بوروشينكو ملحوظة حتى داخل أوكرانيا: ففي عام 1998، انضم إلى الحزب الاجتماعي الديمقراطي الموالي لكوتشما. ومن ثم أسّس حزبه الخاص، حزب التضامن الأوروبي. وقد دعم الثورة البرتقالية وتسلّم منصبًا في حكومة يوشتشينكو، ثم غادرها للترشح للبرلمان، ليدعم أخيرًا الثورة التي أطاحت يانوكوفيتش.

(549) Dominic Fean, "A Return to Multi - Vectoral Balancing? Viktor Yanukovych's Government and Ukrainian Foreign Policy," *Politique étrangère*, no. 2 (Summer 2010), p. 12.

(550) Kudelia, p. 23.

(551) Ibid.

(552) OSCE Office for Democratic Institutions and Human Rights, *Ukraine Parliamentary Elections 28 October 2012 OSCE/ODIHR Election Observation Mission Final Report* (Warsaw, 3/1/2013), p. 1.

(553) Kudelia, pp. 25 - 26.

(554) Ibid., p. 26.

(555) Fean, p. 5; "Russia, Ukraine Voice Optimism at New Gas Deal," *Kyiv Post*, 20/4/2010.

(556) Rawi Abdelal, "The Profits of Power: Commerce and Realpolitik in Eurasia," *Review of International Political Economy*, vol. 20, no. 3 (2013), p. 434.

(557) Sergey Tumanov, Alexander Gasparishvili & Ekaterina Romanova, "Russia - EU Relations, or How the Russians, Really View the EU," *Journal of Communist Studies and Transition Politics*, vol. 27, no. 1 (March 2011), p. 126.

(558) Robert Orttung & Indra Overland, "A Limited Toolbox: Explaining the Constraints on Russia's Foreign Energy Policy," *Journal of Eurasian Studies*, no. 2 (2011), p. 81.

(559) وشدّدت الاتفاقية أيضًا على أن الإيجار سيُمدّد تلقائيًا خمس سنوات إن اعترض أيّ من الطرفين. وسارعت روسيا إلى فسخ الاتفاقية إثر ضمّها للقرم عام 2014.

(560) Taras Kuzio, *The Crimea: Europe's Next Flashpoint?* (Washington, DC: Jamestown Foundation, 2010), p. 15.

(561) مقتبَس من:

Ibid., p. 14.

كان تاراس كوزيو واحدًا من قلة ممّن تنبّؤوا بحركة روسية لضم القرم. فقد أشار إلى أن محافظ موسكو يوري لوجكوف واصل التأكيد على أن سيباستوبل مدينة روسية، حتى بعد توقيع اتفاقية خاركيف.

(562) Ibid., pp. 19 - 20.

(563) "Rada Zdala Ukrainu," *Ukrains'ka Pravda*, 27/4/2010.

(564) Luke Harding, "Ukraine Extends Lease for Russia's Black Sea Fleet," *The Guardian*, 21/4/2010.

(565) Vladimir Socor, "Non - Bloc Status Covers Ukraine's Shift to Russian - Vector Orientation," *Eurasia Daily Monitor*, 21/5/2010.

(566) مقتبَس من: Harding.

(567) Rilka Dragneva - Lewers & Kataryna Wolczuk, *Ukraine between the EU and Russia: The Integration Challenge* (Houndmills, Basingstoke: Palgrave MacMillan, 2015), p. 64.

(568) "Usloviya vypisany kak budto dlya vraga," *Kommersant*, 9/6/2011.

(569) الأدبيات حول سياسات اللغة في أوكرانيا كثيرة جدًا. ثمة مجموعة مقالات شديدة التنوع هي:

Michael S. Flier & Andrea Graziosi (eds.), *The Battle for Ukrainian: A Comparative Perspective* (Cambridge, MA: Harvard University Press/Harvard Ukrainian Research Institute, 2017).

(570) Volodymyr Ishchenko, "Ukraine's Fractures," *New Left Review*, vol. 87 (May - June 2014), p. 27.

(571) Steven Pifer & Hannah Thoburn, "What Ukraine's New Language Law Means for National Unity," Brookings Institution, 21/8/2012, accessed on 18/7/2022, at: https://brook.gs/3zfyyq2

(572) كان مدفيديف قد تشكّى من "القمع المتواصل للغة الروسية في الحياة العامة، وفي العلم، والتربية، والثقافة، ووسائل الإعلام، والتعاملات القضائية"؛ نُشر نص رسالة مدفيديف بالإنكليزية في:

Taras Kuzio, *Ukraine: Democratization, Corruption and the New Russian Imperialism* (Santa Barbara, CA: Praeger, 2015), pp. 438 - 439.

النسخة الروسية الأصلية موجودة في:

"Poslaniye Presidentu Ukrainy Viktoru Yushchenko".

(573) Howard Amos, "Ukraine Language Bill Prompts Clashes between Police and Protesters," *The Guardian*, 5/6/2012.

(574) حرّضت القضية سخطًا أكبر في عام 2018، حينما تعرّض سيرغي سكريبال، أحد الجواسيس الغربيين الذي كان في صفقة التبادل مع جواسيس روس، للتسمم بعقار نوفيتشوك في إنكلترا.

(575) Mikhail Zygar, "The Russian Reset That Never Was," *Foreign Policy*, 9/12/2016.

(576) مقتبَس من:

Ibid..

يشير ميخائيل زيغار إلى أن ملاحظات بوتين دفعت مدفيديف إلى الرد عليها مباشرة وعلنًا، مركّزًا خصوصًا على استخدام بوتين عبارة "حملة صليبية". "من غير المقبول على الإطلاق استخدام تعبيرات تومئ على نحوٍ قاطع إلى الطريق إلى صدام حضارات. عبارة 'حملة صليبية' مثلًا. يجب علينا جميعنا تذكّر أن لغة كهذه يمكن أن تزيد الطين بلة".

(577) Lincoln Pigman & Kyle Orton, "Inside Putin’s Libyan Power Play," *Foreign Policy*, 14/9/2017.
وكما يفصّل بغمن وأورتيون، اضطرت روسيا في نهاية المطاف إلى دعم "الجيش الوطني الليبي" وزعيمه خليفة حفتر، الذين كانوا يحاولون إطاحة الحكومة الليبية التي اعترفت بها الأمم المتحدة.
(578) Andrew Osborn, "Vladimir Putin Lashes Out at America for Killing Gaddafi and Backing Protests," *The Telegraph*, 15/12/2011.
(579) "Moscow Protest: Thousands Rally Against Vladimir Putin," *BBC News*, 25/12/2011.
(580) Miriam Elder, "Vladimir Putin Accuses Hillary Clinton of Encouraging Russian Protests," *The Guardian*, 8/12/2011.
(581) "McCain Warns Putin of 'Arab Spring'," *Moscow News*, 6/12/2011.
(582) Fred Weir, "Moscow Ambassador McFaul’s 'Reset' with Kremlin Stumbles," *Christian Science Monitor*, 4/4/2012.
(583) من أجل استعادة تفصيلية لمضايقات روسيا لماكفول، يُنظَر:
Michael McFaul, "Putin Hazed Me: How I Was Stalked, Harassed and Surveilled by Kremlin Stooges," *Politico*, 19/5/2018.
(584) Joby Warrick, "Obama to Pick Non - Diplomat as Next Ambassador to Russia," *The Washington Post*, 30/5/2011, p. A4.
(585) "McFaul’s Appointment May Boost Trust between U.S., Russia - Expert," *RIA Novosti*, 29/5/2011.
(586) يستذكر ماكفول عمله سفيرًا في:
Michael McFaul, *From Cold War to Hot Peace: An American Ambassador in Putin’s Russia* (New York: Houghton Mifflin Harcourt, 2018).
(587) من أجل توصيف مفصّل للمفاوضات الأوكرانية - الأوروبية والأوكرانية - الروسية حول الاندماج في تلك الفترة، والذي أشرت إليه في تطوير هذا التسلسل الزمني، يُنظَر:
Dragneva - Lewers & Wolczuk.
(588) Cornelius Adebahr, "Reconciling European Values and Western Interests in Ukraine," *European Leadership Network*, 4/7/2014.
(589) عارضت بيلاروسيا وكازاخستان هذه الخطة أيضًا لأنها أرغمتهما على تبنّي التزامات روسيا بوصفها عضوًا في منظمة التجارة العالمية من دون تلقّي مكاسب العضوية. من أجل الاطلاع على تداخل الأسباب الاقتصادية والسياسية لسعي روسيا إلى كتلة تجارة إقليمية، يُنظر:
Chris Miller, *Putinomics: Power and Money in Resurgent Russia* (Chapel Hill: University of North Carolina Press, 2018), pp. 140 - 144.

(590) Putin sulit Ukrainye $10 mlrd ot Vstupleniya v TC," *LB.ua*," 25/4/2013.

ومع أنه أشار إلى أنهم "يحترمون خيار شركائنا"، فإنه أشار إلى أن الأعضاء الثلاثة الآخرين سيعانون اقتصاديًا في حال عدم انضمام أوكرانيا.

(591) Dragneva - Lewers & Wolczuk, p. 67.

(592) Usloviya Vypisany kak budto dlya vraga," *Kommersant*, 9/6/2011".

(593) Ibid.

(594) Veronika Movchan & Ricardo Giucci, "Quantitative Assessment of Ukraine's Regional Integration Options: DCFTA with European Union vs. Customs Union with Russia, Belarus and Kazakhstan," *Policy Paper PP/05/2011*, German Advisory Group, Institute for Economic Research and Policy Consulting (November 2011), p. 11.

تتمثّل أسباب الانخفاض في حالة الاتحاد الجمركي في ارتفاع التعرفة الجمركية في أوكرانيا وانحدار التجارة، بينما ستؤدي اتفاقية التبادل الحر الشامل والمعمق إلى ازدهار التجارة مع الاتحاد الأوروبي.

(595) Dragneva - Lewers & Wolczuk, p. 69.

(596) مُقتبس من:

Ibid., p. 80.

(597) Richard Sakwa, "How the Eurasian Elites Envisage the Role of the EEU in Global Perspective," *European Politics and Society*, vol. 17 (2016), pp. 4 - 22.

(598) Anders Åslund, "Ukraine's Choice: European Association Agreement or Eurasian Union?," Peterson Institute for International Economics Policy Brief (September 2013), p. 6.

(599) Vladimir Putin, "Orthodox - Slavic Values: The Foundation of Ukraine's Civilisational Choice Conference," President of Russia, 27/7/2013, accessed on 19/7/2022, at: https://bit.ly/3owEjJP

يُنظر أيضًا:

David R. Marples, *Ukraine in Conflict: An Analytical Chronicle* (Bristol: E - International Relations, 2017), pp. 9 - 11.

(600) Dragneva - Lewers & Wolczuk, p. 76.

(601) نجد توصيفًا لمهمة كوكس - كفاشنيفسكي بتفصيل كبير في:

Maciej Olchawa, *Mission Ukraine: The 2012 - 2013 Diplomatic Effort to Secure Ties with Europe* (Jefferson, NC: McFarland & Co., 2017).

وكُشف لاحقًا أن كفاشنيفسكي عُيّن على يد المركز الأوروبي لأوكرانيا حديثة الذي أسّسه أنصار يانوكوفيتش بنصيحة من مستشاره الأميركي بول

مانافورت للترويج لاندماج أوكرانيا في الاتحاد الأوروبي، والترويج لسمعة يانوكوفيتش في الغرب. ينظر:
Shawn Donnan, Neil Buckley & James Polity, "Manafort Charges Entangle Former European Leaders," *Financial Times*, 25/2/2018.

(602) Olchawa, p. 50.

(603) *Agence France Presse*, 25/2/2013.

(604) *Euobserver*, 25/2/2013.

(605) Olchawa, p. 44.

(606) Yanukovych's Press Service,
مقبتس في:
"Yanukovych Zaveril Glavu Evrokomissii v priverzhennosti evrointegratsii," *LB.ua*, 1/6/2013.

(607) "Medvedev: Ukraina budyet 'nyukhat' 'vozdukh' v TC," *LB.ua*, 21/3/2013.

(608) "Medvedev: Ukraina sdelal shag k integratsii v TC," *LB.ua*, 31/5/2013.
(التشديد من المؤلف)

(609) قالت داليا غريباوسكايتي، رئيسة ليتوانيا التي كانت تترأس الاتحاد الأوروبي آنذاك، متحدثةً في يالطا، في أيلول/سبتمبر 2013: "طلب الاتحاد الأوروبي بشأن حالة تيموشينكو لا يزال قيد الدرس، ولا أرى إمكانية لتوقيع الاتفاق من دون التوصل إلى حل بشأنها".
Daniel McLaughlin, "EU Warns Ukraine that Key Deals Depend on Tymoshenko's Release from Prison," *The Irish Times*, 21/9/2013.

(610) Åslund, "Ukraine's Choice," p. 1.

(611) Svitlana Dorosh, "Ukraine Fights Euro 2012 Boycott," *BBC*, 9/5/2012.

(612) Dragneva - Lewers & Wolczuk, p. 56.

(613) Ibid., p. 60.

(614) Council of the European Union, "Council Conclusions on Ukraine," *3209th Foreign Affairs Council Meeting, Brussels*, 10/12/2012.

(615) Mikhail Zygar, *All the Kremlin's Men: Inside the Court of Vladimir Putin* (New York: Public Affairs, 2016), p. 259.

(616) Serhiy Kudelia, "When External Leverage Fails: The Case of Yulia Tymoshenko's Trial," *Problems of Post - Communism*, vol. 60, no.1 (January - February 2013), pp. 29 - 42.

(617) Matthew Day, "Ukraine Warns EU that Tymoshenko's Fate Should Not Block Historic Trade Deal," *The Telegraph*, 10/10/2013.

(618) Filipp Sterkin, Maksim Tovkailo & Maksim Glikin, "Prichina tomozhennoi voiny s Ukrainoi - bol’shaya politika," *Vedomosti*, 19/8/2013; Åslund, "Ukraine’s Choice," p. 1.

(619) Sergei Glazyev, "Ukraina vo vlasti samoobmana," *Izborskii Klub*, 3/10/2013, accessed on 18/7/2022, at: https://izborsk - club.ru/1901

(620) DanMcLaughlin, "Russia Riled as EU Woos Ex - Soviet States," *Irish Times*, 17/9/2013.

(621) Dragneva - Lewers & Wolczuk, p. 80.

(622) مقتبس من:

Ibid., p. 81.

(623) Åslund, "Ukraine’s Choice," p. 7.

(624) Sergei Glazyev, "Ukraina vo vlasti samoobmana," *Izborskii Klub website*, 3/10/2013.

(625) Sergei Glazyev, "Iskusstvenno Sozdannoe Navzhdenie," *Izborskii Klub website*, 7/11/2013.

(626) Dragneva - Lewers & Wolczuk, p. 86.

(627) New IMF Program to Remove Ukraine Default Issue from Agenda," Say Experts," *Ukraine General Newswire*, 24/9/2013.

(628) Ukraine Can Face Default in 2014 after Signing AA with EU -" Presidential Adviser," *ITAR - TASS*, 4/10/2013.

(629) Ukraine Needs $10 bln to Avoid Default - Deputy PM," *Interfax*" *Ukraine General Newswire*, 7/12/2013.

(630) "Ukraine and EU Ridicule Russian Threats," *Euobserver*, 23/9/2013.

وكما أوضح غلازييف في مناسبة أخرى، فإن ادعاءه بأن توقيع اتفاقية الشراكة الأوروبية سينتهك معاهدة الصداقة لعام 1997 يستند إلى التأكيد المرتبط بانتهاك المادة 13 التي تحث البلدين على تجنّب "أي أفعال من شأنها إحداث أضرار اقتصادية للبلد الآخر". يُنظَر:

Ukraine’s Signing EU Deal Violates Friendship Accord with Russia -" Putin’s Aide," *BBC Monitoring*, 6/9/2013.

(631) "Ukraine and EU Ridicule Russian Threats".

(632) Sonya Koshkina, *Maidan: Nerasskazannaya istoriya* (Kyiv: Brait Star, 2015), pp. 51 - 54.

(633) Åslund, "Ukraine’s Choice," p. 10; Marples, *Ukraine in Conflict*, p. 19.

(634) Stefan Fule: We Have Seen Enormous Pressure Being Brought to" Bear upon Some of Our Partners," *ARMINFO*, 12/9/1993.

(635) من أجل الاطلاع على المحادثات بين كوكس وكفاشنيفسكي وبين يانوكوفيتش ورئيس البرلمان فولوديمير ريباك وزعيم حزب الأقاليم أولكساندر يفريموف، ينظر:
Mustafa Nayem, "Partiya Rehioniv hotuye zryv Samitu u Vil’nyusi," *Ukrayinska Pravda*, 8/11/2013; Olchawa, pp. 65 - 66.

(636) "Ukraine Suspends Preparations for EU Trade Agreement," *BBC News*, 21/11/2013.

(637) Nayem.

(638) Ian Traynor, "Russia 'Blackmailed' Ukraine to Ditch EU Pact," *The Guardian*, 22/11/2013.

(639) يمكن مشاهدة ملاحظات يانوكوفيتش بالفيديو في: https://bit.ly/3znGkyd وهي مترجمة في:
Zygar, *All the Kremlin’s Men*, p. 260.

(640) "Medvedev Reminds Ukraine that Customs Union May Take Protective Measures if Ukraine - EU Association Agreement Is Signed," *Ukrainian News Agency*, 20/11/2013.

(641) Ishchenko, pp. 7 - 33.

(642) Andrew Wilson, *Ukraine Crisis: What It Means for the West* (New Haven, CT: Yale University Press, 2014), p. 63.

(643) Dragneva - Lewers & Wolczuk, p. 98.

(644) "EU Trade Deal Deadlocked over Tymoshenko Release," *France 24*, 24/11/2013.

(645) "Ukraine Suspends Preparations for EU Trade Agreement."

(646) Traynor.

(647) "'Putin’s Presents' Split Opinion in Kyiv," *Deutsche Welle World*, 18/12/2013

(648) Wilson, p. 63.

الفصل السابع: من الثورة إلى الحرب

(2015 - 2013)

مساء يوم 21 تشرين الثاني/نوفمبر 2013، في أعقاب الإعلان عن تعليق أوكرانيا للمناقشات حول اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، تجمّع بضعة آلاف من المتظاهرين في ميدان نيزالجنوستي (ساحة الاستقلال)، موقع الاحتجاجات الرئيس منذ عام 1990. وانتشرت دعوات عبر وسائل التواصل الاجتماعي لتنظيم احتجاج أكبر في يوم الأحد التالي الموافق 24 تشرين الثاني/نوفمبر. وخرج ما يقدّر بنحو مئة ألف شخص للاحتجاج. وعندما سعت مجموعة صغيرة من المتظاهرين لاختراق طوق الشرطة المحيط بالمقارّ الحكومية، أطلقت الشرطة الغاز المسيل للدموع واعتقلت العديد منهم [(649)].

هدأ الوضع بضعة أيام، وأصرّ رئيس الوزراء الأوكراني، نيكولاي أزاروف، على أن المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي ستستمر. لكن قمة فيلنيوس انتهت في 29 تشرين الثاني/نوفمبر من دون إحراز أيّ تقدم. ذلك المساء، خرج حوالي عشرة آلاف متظاهر في كييف، وعاد معظمهم إلى منازلهم، لكنّ عددًا قليلًا منهم بقي في مكانه طوال الليل. وفي الساعة الرابعة من صباح اليوم التالي، هجمت قوات النخبة التابعة لوزارة الداخلية "البيركوت" (Berkut) [وهي قوات مكافحة الشغب أيضًا] باستخدام الهراوات والقنابل الصوتية، واعتقلت العديد من المتظاهرين. تسبّب هذا الهجوم بالتصعيد الذي حوّل احتجاجًا على قضية بعينها إلى نزاع حول مستقبل نظام فيكتور يانوكوفيتش، ما دفعه في نهاية المطاف إلى مغادرة البلاد بعد ثلاثة أشهر، ووفّر الفرصة والعذر لاستيلاء روسيا على شبه جزيرة القرم والتدخل في شرق أوكرانيا.

لو لم تكن أوكرانيا قد دنت من توقيع الاتفاق، فمن غير المرجح أن يكون فشلها قد أثار رد فعل كهذا، ولكنْ بدا أن المسألة التي طال أمدها والمتمثلة في إطلاق سراح يوليا تيموشينكو قد حُلّت، وأن الاتفاق كان من المقرر توقيعه، لذلك اعتُبرت الخطوة اللاحقة للتراجع عنها خسارة، وكما أكدنا، فإن الناس يتفاعلون بقوة مع الخسائر المتصورة. فضلًا عن ذلك، كان ثمة شعور بأن سلوك يانوكوفيتش، على الرغم من سوئه، كان معتدلًا من ناحية التفاوض على الشراكة، وغدا الآن غير مقيّد بعد موت الاتفاق [(650)]. فاقمت عمليات القمع القاسية، التي وقعت في 30 تشرين الثاني/نوفمبر، من الشعور بأن أوكرانيا تمرّ بتحول لا رجعة فيه نحو الاستبداد مبتعدةً من أوروبا. ومع ذلك، كانت الاحتجاجات في البداية صغيرة جدًا.

كيف أدت الاحتجاجات على اتفاقية الشراكة إلى إطاحة حكومة منتخبة ثم إلى الحرب؟ هناك إجابتان عموميتان عن هذا السؤال. أولاهما أن السياق الذي امتد على مدى الأعوام الاثنين والعشرين الماضية، وعلى الأخص منذ تنصيب يانوكوفيتش، تسبّب في قلب السياسة الأوكرانية، والعلاقات الأوكرانية - الروسية، وعلاقات روسيا مع الغرب، إلى ألعاب صفرية، مع تضييق المجال أمام التوصل إلى تسوية مقبولة من الطرفين. صرّح رئيس الوزراء البولندي، دونالد توسك (Donald Tusk)، في ذروة الأزمة بأن "التطورات في أوكرانيا ستقرر

تاريخ ومستقبل الإقليم بأكمله". [651] والثانية أن تعامل يانوكوفيتش مع النزاع، مزيج من القمع الذي أغضب المتظاهرين والتنازل الذي عزّز مواقفهم، ما كان ليُهيّئ الظروف أكثر مما فعل، حيث تواصلت الاحتجاجات وتصاعدت مطالب المحتجين. سعى يانوكوفيتش لتعلّم الدروس المستفادة من عام 2004، ولكن انتهى به الأمر إلى إنتاج دليل حول كيفية تحويل الاحتجاجات الصغيرة إلى كارثة.

خلقت إطاحة يانوكوفيتش تهديدات وفرصًا لروسيا في آن معًا: كان التهديد مُوجَّهًا إلى التزام روسيا الراسخ بالسيطرة على أوكرانيا، وهدفها المتمثل في منع حلف الناتو من التوسع شرقًا، ومناعة بوتين ضد الاحتجاجات في روسيا. لكنه خلق في الوقت ذاته فرصة لضرب أربعة عصافير بحجر واحد؛ فقد سهّل الاستيلاء على شبه جزيرة القرم والتدخل في دونباس واستعادة الأراضي التي كانت روسيا تريدها دائمًا، وبيّن أن روسيا يمكن أن تتحدى الغرب وتُفلت من العقاب، وعزّز شعبية بوتين المحلية، وعرقل الحكومة الأوكرانية الجديدة.

يسرد هذا الفصل هاتين العمليتين ويحاول تفسيرهما - من الاحتجاجات إلى "الثورة"، ومن التدخل إلى التجميد الجزئي للنزاع - مع قرار بوتين الاستيلاء على شبه جزيرة القرم بوصفه حدثًا محوريًا. فعلى الرغم من جميع مشكلات العقود السابقة، فإنه لم يكن أحد تقريبًا ليتوقّع، في عام 2013، أن يحدث شيء من هذا القبيل. وفي حين أن من المغري إدراك حتمية النتيجة إذا استعدنا الأحداث في ذاكرتنا، فإن من الواضح أن الأمر لم يكن على هذا النحو.

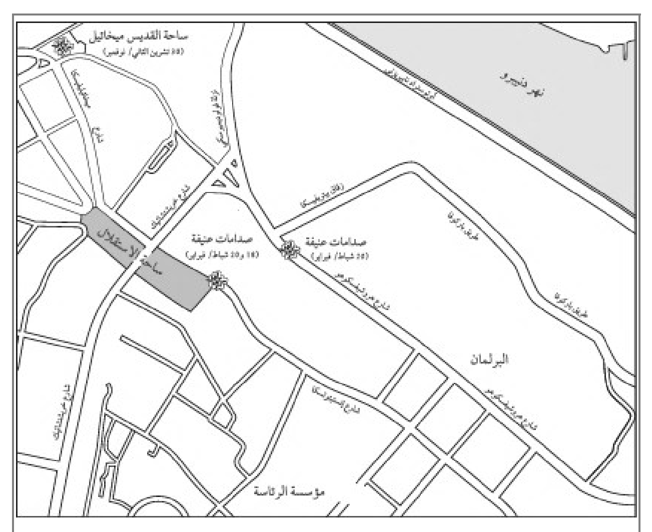
نشوء الاحتجاجات: تشرين الثاني/نوفمبر - كانون الأول/ديسمبر 2013

حين هاجمت قوات البيركوت المتظاهرين في الميدان في الصباح الباكر من يوم 30 تشرين الثاني/نوفمبر، تراجع عشرات المتظاهرين إلى دير القديس ميخائيل (St. Michael's Monastery). [652] وبحلول مساء اليوم ذاته، كان هناك ما يقدّر بنحو عشرة آلاف متظاهر في ساحة القديس ميخائيل وعدد ضخم سيوافونهم. بدأ المتظاهرون في تنظيم وحدات "دفاع ذاتي" كان من المقرر أن تؤدي دورًا متناميًا في الأحداث اللاحقة. كان عنف الشرطة في هذا اليوم دافعًا حاسمًا في تحفيز حركة الاحتجاج. وقد لاقت حركة مناهضة لوحشية الشرطة واستبدادها دعمًا أوسع بكثير من الحركة المناهضة لتعليق مفاوضات الشراكة. يتذكر الباحث فولوديمير إيشتشينكو (Volodymyr Ishchenko): "كنت متشككًا جدًا بادئ الأمر، بخاصة حين كان الأمر متركزًا في 'يورو ميدان' فقط - كنت في أقصى درجات تقبّلي للاتحاد الأوروبي [...] ولكن بعد ذلك، عندما وقعت محاولة القمع

في الصباح الباكر من يوم 30 تشرين الثاني/نوفمبر، تغيّر طابع الاحتجاجات، وغدت الآن حركة ضد وحشية الشرطة وضد الحكومة" [(653)].

أدى تقلّب مواقف أركان السلطة بين القمع والتقبّل إلى إثارة غضب المتظاهرين وزيادة أعدادهم من دون ردعهم أو منع الوصول إلى مواقع الاحتجاج الرئيسة. وانتقد وزير الداخلية، فيتالي زاخارتشينكو (Vitaly Zakharchenko)، قوات البيركوت، قائلًا إنهم أساؤوا استخدام سلطتهم، لكنه قال بعد ذلك: "في حال انطلاق دعوات لاضطرابات جماعية، سنردّ عليها بقوة" [(654)]. وبعد تطهير الميدان، وإجبار المتظاهرين على الانتقال إلى ساحة القديس ميخائيل (ينظر الخريطة 7 - 1)، سمحت لهم السلطات بعد ذلك بإعادة احتلاله. وفي وقت لاحق، باتت عملية دخول الميدان بيد المتظاهرين لا الحكومة، التي اكتفت بالتركيز على حماية المقار الحكومية القريبة. وظلت الكهرباء متوافرة في الميدان، واستمر دخول الإمدادات وخروج القمامة، وتشغيل شبكات الهاتف الخلوي، وكذا استمر عمل مترو كييف، بما في ذلك محطتان داخل إقليم الاحتجاج. وقد ساعد مزيج القمع والتقبّل على تنامي الاحتجاجات.

الخريطة (7 - 1): وسط كييف، تشرين الثاني/نوفمبر 2013 - شباط/فبراير 2014



لم يقتصر الانقسام على المجموعات في الميدان، بل كان أيضًا بين الميدان عمومًا والأحزاب السياسية المعارضة؛ باتكيفشتشينا وأودار وسفوبودا. وعدّ متظاهرون كثيرون أحزاب المعارضة جزءًا من النظام الفاسد الذي أرادوا إسقاطه. ومع أن القوميين المتطرفين كانوا أقلية صغيرة جدًا في المظاهرات الكبيرة، فإن وجودهم المتواصل، واستعدادهم لمواجهة عنف قوات الأمن

ولممارسة العمل المباشر بأنفسهم، مَنَحاهم نسبة تمثيل غير متوافقة مع عددهم. كان في إمكان المتظاهرين والأحزاب الرئيسة أن تشجب الجماعات القومية المتطرفة أو ترفض التعاون معها، لكنها عجزت عن استبعادها من الميدان أو السيطرة عليها. وتمثّل أحد الانتصارات المهمة للقوميين في أن الشعار القومي التقليدي "المجد للأبطال! (هيرويام سلافا!)، الذي كان له جذور في منظمة القوميين الأوكرانيين وجيش المتمردين الأوكرانيين المثير للجدل في حقبة الحرب العالمية الثانية، تبنّاه التيار الرئيس لحركة الاحتجاج، حيث بات ردًا روتينيًا على شعار 'سلافا أوكراييني!' (المجد لأوكرانيا!) الأكثر تقليدية والأقل إثارة للجدل" [(655)]. ومما لا شك فيه أن هذا الأمر غذّى التصور القائل إن القوميين المتطرفين هيمنوا على الميدان.

تباينت أهداف المحتجين وتطورت مع مرور الوقت، كما يتضح من التسميات المتضادة للانتفاضة حتى بعد مضيّ زمن طويل عليها؛ فقد سمّاها البعض "يورو ميدان"، مشدّدين على اتفاقية شراكة الاتحاد الأوروبي، في حين سمّاها آخرون "ثورة الكرامة"، مشدّدين على رفض الفساد وقمع يانوكوفيتش للمتظاهرين. وحتى منتصف كانون الثاني/يناير 2014، لم يكن معظم المحتجين يسعون لإطاحة يانوكوفيتش، بل لتوقيع الشراكة، والاحتجاج على الفساد، وإعادة تأكيد الديمقراطية في أوكرانيا، وضمان نزاهة الانتخابات الرئاسية لعام 2015. وكان أحد الأهداف الملموسة التي اتفق عليها الكثيرون إعادة العمل بدستور عام 2004، الذي كان يانوكوفيتش قد عدّله بوسائل غير قانونية [(656)].

يانوكوفيتش يتطلع إلى روسيا

بعد أن تجنّب يانوكوفيتش الاتحاد الأوروبي، لم يكن أمامه خيار سوى قبول ما عرضته روسيا وإعلان النصر. وقد سافر في 17 كانون الأول/ديسمبر 2013 إلى موسكو ونال مكافأته على التخلي عن اتفاقية الشراكة؛ إذ اتفق مع بوتين على خصم بنسبة 50 في المئة تقريبًا على الغاز الروسي وقرض بقيمة 15 مليار دولار يسمح لأوكرانيا بتجنّب التخلف عن السداد من دون الاتفاق مع صندوق النقد الدولي والإصلاحات التي يتطلبها. كان هذا بالغ الأهمية، لأن الاضطرابات الجارية في كييف حرّضت مخاوف من انخفاض قيمة الهريفنيا [العملة الأوكرانية] التي من شأنها أن تؤدي إلى تفاقم مشكلة المدفوعات في أوكرانيا [(657)]. وقد صرّح رئيس الوزراء أزاروف بأن "الرئيس توصل إلى اتفاق بشأن شروط استثنائية لصالح الاقتصاد الأوكراني، يسمح لنا بتنفيذ خطط واسعة النطاق للتحديث الاقتصادي" [(658)]. وإدراكًا من بوتين لمدى حساسية الاتحاد الجمركي في أوكرانيا حينذاك، طمأن خصومه بأن مسألة الاتحاد لم تُناقَش في اجتماعه مع يانوكوفيتش [(659)]. ومع ذلك، لا بد من أن العمل على ذلك قد استمر، لأن مجلس الوزراء الأوكراني اعتمد في كانون الثاني/يناير "برنامجًا للتعاون مع أعضاء الاتحاد الجمركي حتى عام 2020" [(660)].

من منتصف كانون الأول/ديسمبر 2013 حتى منتصف كانون الثاني/يناير 2014، انحسر النزاع، ويرجع ذلك جزئيًا إلى العطلات. ويبدو أن لعبة انتظار ستضع صبر يانوكوفيتش في مواجهة قدرة المحتجين على التحمّل، إذ كانوا يخيّمون في الهواء الطلق في الشتاء الأوكراني. وبحلول منتصف كانون الثاني/يناير، بقي مئات المتظاهرين، بدلًا من الآلاف، معتصمين في الميدان. وفي هذه المرحلة، كان الرأي العام يقول إن "الاحتجاجات بدت غير مهدّدة لقبضة يانوكوفيتش على السلطة" [(661)].

ولكنّ الحكومة اتخذت خطوة أثارت غضبًا واسعًا وأعادت تنشيط الاحتجاجات. وفي 16 كانون الثاني/يناير، دفعت الأغلبية المؤيدة ليانوكوفيتش في البرلمان بسلسلة من القوانين التي تحظر تكتيكات احتجاجية محددة وتحدّ من أنشطة المنظمات غير الحكومية الأجنبية. جرى التصويت على القوانين برفع الأيدي، في مخالفة لقواعد البرلمان، واحتُسبت أصوات النواب المتغيبين، ما دفع البعض إلى وصف القانون بأنه "انقلاب" [(662)]. وقال وزير الداخلية زاخارتشينكو، مرددًا اللغة التي استخدمها في بداية الأزمة، إن "كل جريمة ستقابَل من جانبنا بردّ صارم في إطار التشريع الحالي" [(663)]. وسرعان ما باتت القوانين تُعرَف باسم "قوانين الدكتاتورية". وقد بدا أن الديمقراطية الأوكرانية على المحك.

وفي 19 كانون الثاني/يناير، واجه آلاف المتظاهرين الغاضبين من "قوانين الدكتاتورية" قوات الأمن التي تحمي المقار الحكومية [(664)]، وأدى العنف الذي أعقب ذلك إلى زيادة وتيرة الاحتجاجات. ونتيجة لـ "قوانين الدكتاتورية" والعنف الذي وقع في هذا اليوم، بدأ الرأي العام بين المحتجين يترسّخ حول مجموعة مطالب جديدة، شملت الإفراج عن المتظاهرين المعتقلين والعفو عنهم، وإلغاء قوانين 16 كانون الثاني/يناير، والعودة إلى نسخة عام 2004 من الدستور. والآن بدأ كثيرون يطالبون باستقالة يانوكوفيتش. وفي الأسبوع التالي، التقى يانوكوفيتش زعيم حزب باتكيفشتشينا، أرسيني ياتسينيوك، وعرض عليه تعيينَه رئيسًا للوزراء، وفيتالي كليتشكو نائبًا لرئيس الوزراء للشؤون الإنسانية، وكذلك إعادة النظر في "قوانين الدكتاتورية". شدّد ياتسينيوك على استعداده للتفاوض، لكنه أضاف أن توقيع اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي مطلب أساسي. لم يُتوصَّل إلى اتفاق في هذا الوقت، وكما اتضح لاحقًا ليس واضحًا ما إذا كان لدى ياتسينيوك أيّ تفويض للتفاوض نيابة عن المتظاهرين. أدخل يانوكوفيتش أحزاب المعارضة في مأزق. وكان التوصل إلى اتفاق ضروريًا لإنهاء الأزمة، غير أن التفاوض للانضمام إلى حكومة يانوكوفيتش سيقوّض صدقيتهم.

في 28 كانون الثاني/يناير، أعفى يانوكوفيتش رئيس الوزراء أزاروف من منصبه، وألغى هو والبرلمان مجموعة من "قوانين الدكتاتورية". وفي حين احتُفي بهذه التنازلات في الميدان، فإنها لم تفعل شيئًا يُذكر لنزع فتيل

الاحتجاجات [665]؛ إذ كان المتظاهرون يسعون لإلغاء جميع "قوانين الدكتاتورية"، وكذلك العودة إلى دستور عام 2004، والتوقيع على الشراكة. ومع أن المحتجين رفعوا من حدة رفضهم للتوصل إلى تسوية مع يانوكوفيتش، فإنهم كانوا يفتقرون إلى أيّ وسيلة لممارسة ضغط أكبر عليه باستثناء اللجوء إلى العنف، وهو خيار ما زال معظمهم يرفضونه. وفي أواخر كانون الثاني/يناير وأوائل شباط/فبراير، بدا أن ثمة اتجاهين متضادين. فمن ناحية، بدا أن المفاوضات بين نظام يانوكوفيتش وزعماء المعارضة تحرز تقدمًا. ومن ناحية أخرى، غدا احتمال وقوع العنف آخذًا في الازدياد. وربما كان التهديد بالعنف سببًا في دفع يانوكوفيتش إلى السعي للتوصل إلى حل وسط، ولكنه قوّى المحتجين الأكثر تطرفًا [666]. وفي 21 و22 كانون الثاني/يناير، قتلت الشرطة ثلاثة متظاهرين [667]. اجتذبت مظاهرة في 2 شباط/فبراير قرابة خمسين ألف شخص إلى الميدان، مقارنةً بمئات الآلاف الذين شاركوا في كانون الأول/ديسمبر، ولعل هذا ما رفع من آمال يانوكوفيتش بالتزامن مع تكثيف تأثير الفئة الأكثر تطرفًا بين المتظاهرين.

ناصرت الحكومة الروسية إنهاء الاحتجاجات بالقوة. وقال مستشار بوتين لشؤون القضايا الأوكرانية، سيرغي غلازييف (Sergei Glazyev)، في مقابلة إنه "في حال واجهت السلطات محاولة انقلاب، ليس أمامها خيار [سوى استخدام القوة]. وإلا ستغرق البلاد في الفوضى". واتهم غلازييف الولايات المتحدة بتسليح المتظاهرين الأوكرانيين وتدريبهم في السفارة الأميركية في كييف، وقال إن روسيا ملزمة، بموجب مذكرة بودابست لعام 1994، بالتدخل لمنع مثل هذا التهديد لسيادة أوكرانيا [668]. وذكرت وكالة **رويترز** أن روسيا ستوقف قرضًا بقيمة ملياري دولار إلى حين إخلاء ساحة الاحتجاج [669].

في أوائل شباط/فبراير، واصل زعيم حزب باتكيفشتشينا، أرسينيي ياتسينيوك، التفاوض مع يانوكوفيتش، قائلًا إنه سيوافق على أن يصبح رئيسًا للوزراء، مع بقاء يانوكوفيتش رئيسًا، إذا أعيد العمل بدستور عام 2004، وإذا عُيّنت حكومة معارضة مع ضمانات بأنها لن تتعرض للإقصاء. "لدينا خطة قصيرة الأجل وأخرى طويلة الأجل. تترقّب الخطة الطويلة الأجل إعداد مشروع دستور جديد واعتماده بحلول أيلول/سبتمبر. ويتمثل توقعنا قصير الأجل في تحقّق العودة إلى دستور عام 2004 بوصفه مرحلة مؤقتة إلى حين اعتماد دستور جديد" [670].

في هذه المرحلة، كان الإصلاح الدستوري وتغيير المسار، لا إطاحة يانوكوفيتش، لا يزالان الهدفين الرئيسين للمعارضة الأساسية، ولكن المطالبة باستقالة يانوكوفيتش أخذت في الازدياد. وكذا أُحرز تقدّم بشأن مطالبة المحتجين بالإفراج عن المتظاهرين المعتقلين. وفي 14 - 16 شباط/فبراير، جرى التوصل إلى حل وسط أفرجت فيه الحكومة عن 234 سجينًا اعتُقلوا منذ كانون الأول/ديسمبر، وأخلى المتظاهرون مقرّ البلدية ومقارَّ أخرى، واقتُحمت بعض المتاريس المحيطة بالميدان.

لكن في 18 شباط/فبراير، انهار التقدم نحو تسوية سلمية، وسار ما يقدّر بنحو عشرين ألف متظاهر إلى مقر البرلمان للضغط من أجل استعادة دستور عام 2004، وواجهتهم قوات الأمن باستخدام الذخيرة الحية والرصاص المطاطي والغاز المسيل للدموع والقنابل الصوتية. وكان بعض المتظاهرين قد حمل السلاح أيضًا. وفي الساعة الرابعة مساء، أعلنت وزارة الداخلية ووحدة التحقيق الخاصة أنه "إن لم تنته الاضطرابات بحلول الساعة السادسة مساء، سنكون ملزمين باستعادة النظام بكل الوسائل المنصوص عليها قانونيًا" [(671)]. وتسبّب هجوم الشرطة بإعادة المتظاهرين إلى الميدان، حيث كانت المتاريس قائمة. وبحلول نهاية اليوم، قُتل ما لا يقل عن ثمانية عشر شخصًا، من بينهم أفراد عدة من قوات الأمن. وتسببت أعمال العنف التي وقعت في 18 شباط/فبراير في تصلّب موقف كلا الجانبين، حتى في ظل سعي قادة الحكومة والمعارضة المحموم لتجنب المزيد من إراقة الدماء.

وبعد هذا العنف في كييف، تصاعد استخدام القوة أيضًا في مدن أخرى كانت تحتضن مظاهرات. وفي مدن عدة غربية أوكرانية، احتل الناس مقارَّ إدارية إقليمية وهاجموا مراكز الشرطة واستولوا على أسلحة. كانت أوكرانيا تقترب من وضعٍ يستخدم فيه كل من المحتجين والقوات الحكومية أسلحة جديدة. وبقدر مماثل من الأهمية، فإن الاستيلاء على مراكز الشرطة المحلية والمقارّ الإدارية في جميع أنحاء أوكرانيا دشّن تكتيكًا سرعان ما انقلب على الحركة المناهضة ليانوكوفيتش بُعيد سقوطه.

وفي مساء يوم 19 شباط/فبراير، تفاوض وزراء خارجية فرنسا (لوران فابيوس) (Laurent Fabius) وألمانيا (فرانك فالتر شتاينماير) (Frank - Walter Steinmeier) وبولندا (رادوسلاف سيكورسكي) (Radoslaw Sikorski) مع يانوكوفيتش عدة ساعات، في محاولة للتوصل إلى حل وسط من شأنه تجنّب المزيد من العنف. لكن يانوكوفيتش لم يكن ليقبل حتى بمطالبات إجراء انتخابات مبكرة، وهو أمر كان المحتجون يرونه تسوية محضًا مقارنةً بمطالبتهم بالتنحي الفوري. وفي حين كانت الانتخابات المقررة، بحلول ذلك الوقت، على مسافة عام واحد فحسب، خشيت المعارضة أن يستغل يانوكوفيتش أيّ فترة هدنة من أجل مزيد من القمع وتزوير الانتخابات.

في وقت مبكر من يوم 20 شباط/فبراير، هاجم المتظاهرون قافلة للشرطة في الطرف الجنوبي الشرقي من الميدان، وأعلن وزير الداخلية زاخارتشينكو أنه وقّع قرارًا يُجيز لقوات الأمن استخدام الذخيرة الحية ضد المتظاهرين [(672)]. وبعد أن اخترق المتظاهرون تجمّعًا للشرطة، أطلقت الشرطة النار، من الميدان ومن مواقع القناصة على السواء. وبحلول نهاية اليوم، قُتل قرابة سبعين متظاهرًا آخر وجرح أكثر من مئة شخص، وقُتل العديد من قوات الأمن الأخرى [(673)]. وأفادت الأمم المتحدة، في وقت لاحق، مقتل ما مجموعه 108

متظاهرين و13 فردًا من قوات الأمن في كييف في الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر إلى شباط/فبراير [(674)].

ثمة تكهنات عديدة بشأن مطلقي النار في 20 شباط/فبراير. وكانت ثمة مزاعم بأن "طرفًا ثالثًا" كان يطلق النار على كلا الجانبين، في محاولة لتأجيج النزاع، من سطح فندق "أوكراينا"، المطل على شارع إنستيتوتسكا والميدان. أشار البعض إلى الجورجيين، وآخرون إلى الأوكرانيين، وآخرون إلى الروس. ولكن الفوضى التي سادت في ذلك اليوم، والجهود الحثيثة التي بُذلت في سبيل التضليل في إثر ذلك اليوم، جعلا تمحيص هذه النظريات مستحيلًا. أما المساعي الأكثر تطورًا لمعالجة هذه القضية التي بُذلت في جامعة كارنيجي ميلون (Carnegie Mellon)، فقد أفادت على نحو قاطع أن بعض المتظاهرين على الأقل في شارع إنستيتوتسكا قُتلوا على أيدي قوات بيركوت على أرض الميدان [(675)].

في نظر كثيرين في أوكرانيا، دمّر عنف يوم 20 شباط/فبراير شرعية الحكومة، وزاد من عزم الناس على دفع يانوكوفيتش إلى الاستقالة. وكان التأثير مماثلًا في الغرب الذي سعى في السابق للتوسط في تسويات تُبقيه في منصبه. والأمر الأهم أن أنصار يانوكوفيتش شرعوا يعيدون حساباتهم أو يتخلون عنه ببساطة حين تبدّت خسارته للسلطة؛ فبدءًا من عمدة كييف، فولوديمير ماكاينكو (Volodymyr Makayenko)، بدأ زعماء حزب الأقاليم يعلنون انشقاقهم عن الحزب. ومن المرجح أنهم أصيبوا بالرعب من العنف، ولعلهم كانوا عازمين أيضًا على الاحتفاظ بمناصبهم بمجرد انقلاب السلطة، وتعاظم رسوخ موقفهم بسبب خشيتهم من أن يواجههم المتظاهرون من دون حماية قوات الأمن.

في ليلة 20 - 21 شباط/فبراير، توصّل يانوكوفيتش متأخرًا إلى اتفاق مع قادة أحزاب المعارضة الرئيسة الثلاثة. وقد توسط في الاتفاق وزراء خارجية فرنسا وألمانيا وبولندا، إلى جانب روسيا، التي أرسلت مفوّض حقوق الإنسان، فلاديمير لوكين (Vladimir Lukin)، بناء على طلب يانوكوفيتش على ما يبدو. وتضمّن الاتفاق العودة إلى دستور عام 2004، وتشكيل "حكومة وحدة وطنية" تضمّ أعضاء من المعارضة، وإجراء انتخابات مبكرة، في مقابل مغادرة المحتجين للشوارع والمقار المحتلة. وأُقيم احتفال وقّع فيه قادة أحزاب المعارضة ويانوكوفيتش، إلى جانب وزراء الخارجية الغربيين الثلاثة، الاتفاق وتصافحوا. ومع أن بوتين انتقد الغرب في وقت لاحق بسبب تخليه عن الاتفاق، فإن روسيا قررت عدم التوقيع عليه.

ربما كانت البنود التي جرى التفاوض عليها ستحظى بدعم المحتجين قبل بضعة أيام (عندما رفضها يانوكوفيتش)، ولكن بعد أعمال العنف التي وقعت في 20 شباط/فبراير، غدت استقالة يانوكوفيتش الآن مطلبًا غير قابل للتفاوض بالنسبة إلى كثيرين. وفي اجتماع مع المجلس التنسيقي للميدان، حثّ وزير الخارجية البولندي، رادوسلاف سيكورسكي، قادة الاحتجاج على قبول الاتفاق.

وأضاف: "إذا لم تدعموا هذا الاتفاق ستواجهون الأحكام العرفية والجيش. ستكونون جميعا أمواتًا" [(676)]. وافقت المجموعة على مضض على دعم الاتفاق بأغلبية (34 - 2) [(677)].

وحينما ظهر فيتالي كليتشكو على المسرح في الميدان للإعلان عن الاتفاق في المساء التالي، 21 شباط/فبراير، عارضته الحشود صراحة. واعتلى فولوديمير باراسيوك (Volodymyr Parasiuk) - وهو زعيم في السادسة والعشرين يقود إحدى جماعات "الدفاع عن النفس" التي انخرطت في المعركة الدامية في اليوم السابق - المنصة للتنديد بالاتفاق وإصدار إنذار نهائي: إذا لم يستقل يانوكوفيتش بحلول الساعة العاشرة من صباح اليوم التالي، سيبدأ المحتجون في الاستيلاء على المقار الحكومية بالقوة [(678)]. قوبل هذا التصريح بموافقة الحشد. وهكذا وبّخ المتظاهرون في الميدان قادة أحزاب المعارضة، ورفضوا الاتفاق الذي كان كثيرون يأملون في أن يكون حلًا للأزمة، وصعّدوا موقفهم. لم يُخف عنف 20 شباط/فبراير المتظاهرين، بل أغضبهم ورسّخ إرادتهم في إنهاء الأمر. ومع انسحاب قوات الأمن، وسّع المتظاهرون الأراضي الخاضعة لسيطرتهم وعززوا حواجزهم.

حينما اجتمع البرلمان الأوكراني بعد ظهر يوم 21 شباط/فبراير، غاب نواب عديدون من حزب الأقاليم والحزب الشيوعي عن الجلسة، تاركين البرلمان في قبضة المعارضة والمنشقين الجدد. وأقر البرلمان تشريعًا بشأن العودة إلى دستور عام 2004، وألغى تجريم الأفعال التي سُجنت يوليا تيموشينكو بموجبها، وأصدر عفوًا عن معتقلي الاحتجاجات. وكذلك أعفى البرلمان وزير الداخلية زاخارتشينكو من منصبه، ومنع القوات المسلحة من مهاجمة المتظاهرين. ومع أن يانوكوفيتش وافق على بعض هذه التشريعات، فإن البرلمان كان قد انقلب عليه انقلابًا تامًا، حيث أعلن أعضاء حزب الأقاليم أنهم سيتركون الحزب. وأفيد أن نوابًا عديدين غادروا كييف، إلى جانب زعماء آخرين في حزب الأقاليم. وكان يانوكوفيتش نفسه قد غادر المدينة بعد توقيع الاتفاق مع زعماء المعارضة.

وبعد أن شهدت قوات الأمن تآكل الدعم السياسي ليانوكوفيتش، تخلّت عن مواقعها بأعداد كبيرة، وطُرد آلاف عدة منهم خارج الميدان على يد المتظاهرين، في حين اكتفى كثيرون غيرهم بالمغادرة بكل بساطة. ووصف وزير الخارجية البولندي سيكورسكي، الذي حذر المحتجين من حملة قمع عنيفة، هذا التطور بأنه "مذهل" [(679)]. كانت حكومة يانوكوفيتش تنهار مخلّفةً فراغًا. وغادر يانوكوفيتش كييف لحضور اجتماع كان مقررًا في وقت سابق على ما يبدو، ما عزز التصور بأنه قد هُزم. وفي وقت متأخر من تلك الليلة، غادر يانوكوفيتش كييف إلى خاركيف، وبقي مجهول المكان بعض الوقت.

في اليوم التالي، 22 شباط/فبراير، استقال رئيس البرلمان فولوديمير ريباك، بداعي المرض، وأعلن البرلمان أن يانوكوفيتش تخلّى عن منصبه [(680)]. وعلى

هذه الأسس، انتخب الحزب أولكساندر تورتشينوف (Oleksandr Turchynov) من حزب باتكيفشتشينا رئيسًا بالوكالة، وحدد موعدًا لإجراء انتخابات رئاسية في 25 أيار/مايو. وعلى الرغم من إطاحة يانوكوفيتش فعليًا، فإن خلعه جرى من دون المرور بعملية العزل المنصوص عليها دستوريًا، والتي تستلزم خطوات عدة، بما في ذلك موافقة ثلاثة أرباع إجمالي أعضاء البرلمان. وتسبّبت هذه الطرق المختصرة في أن يرى كثيرون الخلع إشكاليًا، بل حتى غير شرعي، وشكّلت أساسًا للاتهام الذي وجهه بوتين وبعض النقاد الغربيين، بأن أحداث 21 - 22 شباط/فبراير تمثّل "انقلابًا" [(681)].

وفي خاركيف، في 22 شباط/فبراير، سجّل يانوكوفيتش خطابًا يدين إجراءات خلعه وأعلن رفضه الاستقالة [(682)]. ويبدو أنه حاول السفر جوًا من هناك إلى روسيا، لكن قوبل طلبه بالرفض. وبدلًا من ذلك، سافر بالسيارة إلى دونيتسك ومنها إلى شبه جزيرة القرم، حيث أخذته القوات الروسية إلى روسيا في مساء اليوم نفسه [(683)]. وكما اتضح لاحقًا، كان يانوكوفيتش قد بدأ الاستعدادات لمغادرة كييف في 19 شباط/فبراير، **قبل** أسوأ أيام العنف، وقبل توقيع الاتفاق مع زعماء المعارضة الذي كان من شأنه أن يُبقيه في السلطة على الأقل حتى انتخابات جديدة، **وقبل** إعلان الإنذار النهائي في الميدان [(684)]. وأدت الطريقة التي انتهت بها الاحتجاجات دورًا مهمًا في تشكيل الحكومة المؤقتة. وشغل حزب باتكيفشتشينا، الذي تتزعمه تيموشينكو، المناصب الأبرز في الحكومة الجديدة، بما في ذلك منصب رئيس الوزراء، ولكن الجماعات اليمينية المتطرفة التي كان لها دور محوري في إجبار يانوكوفيتش على التنحي عن السلطة، نجحت في مطالبتها بمناصب عدة في الحكومة الجديدة. وأشار النقّاد الروس والغربيون على حد سواء إلى أن استعداد الأحزاب الرئيسة للتحالف مع الجماعات اليمينية المتطرفة دليل على الطبيعة غير الشرعية للحكومة الجديدة، وعلى التهديد الذي يتعرض له الروس في أوكرانيا.

ومن بين التشريعات التي أقرها برلمان ما بعد يانوكوفيتش إلغاء قانون اللغة لعام 2012. ولتجنّب الجدل، رفض الرئيس المؤقت أولكساندر تورتشينوف التوقيع على القانون الجديد، تاركًا قانون عام 2012 ساري المفعول، ولكن لم يُعلَن عن الأمر على نطاق واسع. وبدلًا من ذلك، أُشير إلى هذه المحاولة بأنها علامة على نية الدفع بأجندة قومية عدوانية. انتشر هذا الرأي على نطاق واسع على وسائل الإعلام الروسية، وكان متناغمًا مع السردية القائلة إن المتطرفين اليمينيين استولوا على أوكرانيا. ومع أن التخلي عن القانون لم يكن بعيد الاحتمال من حيث الجوهر، وكان مهمًا جدًا من الناحية الرمزية بالنسبة إلى كثير من داعمي الاحتجاجات، فإنه كان خطأً تكتيكيًا، غذّى الرواية التي تروّج لها روسيا ويانوكوفيتش (الذي بات الآن في روسيا) [(685)].

رد الفعل في روسيا والغرب

اتخذت روسيا والغرب مواقف متضادة كليًا بشأن الأزمة في أوكرانيا. وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي لاقيا صعوبة في تنسيق مساعيهما، فإن نهجيهما كانا متوافقين إلى حد بعيد. كانت الولايات المتحدة ومعظم أعضاء الاتحاد الأوروبي أكثر تعاطفًا مع المحتجين من يانوكوفيتش، ورفضوا كلهم رفضًا قاطعًا استخدام العنف من كلا الجانبين. وسعى كلاهما للتوسط في تسوية توقف العنف وتقدّم مقايضة من أجل إنهاء الاحتجاجات المطالِبة بتقديم تنازلات من يانوكوفيتش. كان اختلاف النهج في أن بعض السياسيين الأميركيين دعموا إطاحة يانوكوفيتش بدرجة أوضح، وكانوا أقل ميلًا إلى القلق بشأن موقف روسيا.

منذ الأيام الأولى للمظاهرات في كانون الأول/ديسمبر، دعم القادة الغربيون الاحتجاجات. تحدثت رئيسة البرلمان الليتواني، لوريتا غراوزينيئيني (Loreta Graužinienė)، والبرلماني البولندي مارسين سفيسيسكي (Marcin Święcicki)، إلى الحشد يومي 26 و27 تشرين الثاني/نوفمبر، واستقبل بعض سفراء الاتحاد الأوروبي المتظاهرين الذين تجمّعوا في ساحة القديس ميخائيل في 30 تشرين الثاني/نوفمبر. وعلى الرغم من صمت باراك أوباما إلى أن بدأت عملية شبه جزيرة القرم في نهاية شباط/فبراير، فإن إدارته دعمت المتظاهرين صراحة. وفي 10 كانون الأول/ديسمبر، تحدّث وزير الخارجية الأميركي، جون كيري، عن "اشمئزاز الحكومة الأميركية من قرار السلطات الأوكرانية بمواجهة الاحتجاج السلمي [...] عن طريق شرطة مكافحة الشغب والجرافات والهراوات، بدلًا من احترام الحقوق الديمقراطية والكرامة الإنسانية". "الولايات المتحدة تقف إلى جانب شعب أوكرانيا. إنهم يستحقون الأفضل" [(686)]. وفي اليوم التالي، ظهرت فيكتوريا نولاند (Victoria Nuland)، مساعدة وزير الخارجية للشؤون الأوروبية والأوراسية، في الميدان واجتمعت مع المتظاهرين، وهي زيارة مثّلت علامة ذات رمزية كبيرة على الدعم الأميركي. وقد تعزز ذلك حينما زار اثنان من أعضاء مجلس الشيوخ الأميركي، الجمهوري جون ماكين والديمقراطي كريس ميرفي، المتظاهرين في الميدان في عطلة نهاية الأسبوع التالية.

وقال ماكين للمتظاهرين: "نحن هنا لدعم قضيتكم العادلة، حق أوكرانيا السيادي في تقرير مصيرها بحرية واستقلالية. والمصير الذي تسعون إليه يكمن في أوروبا" [(687)].

وعلى الرغم من إحباط الاتحاد الأوروبي الواضح من الحكومة الأوكرانية، فإنه واصل محاولة استكمال التفاوض بشأن اتفاقية الشراكة، ولم يستسلم إلا منتصف كانون الأول/ديسمبر. ونقلت صحيفة **ذا غارديان** عن "دبلوماسي كبير في الاتحاد الأوروبي" قوله: "لا أعتقد أن يانوكوفيتش سيوقّع الاتفاقات. إنه ابتزاز في حقيقة الأمر. إنه يقول إنه لن يوقّع إلا إذا حصل على مبلغ هائل من المال. إنه يحاول المناورة بين [الاتحاد الأوروبي وروسيا]، للحصول على أموال

أو تنازلات. إنه يحاول تجنّب الإصلاحات، لكن اتفاقيات الاتحاد الأوروبي تتمحور حول الإصلاحات" [(688)].

وكذلك دعم معظم قادة الاتحاد الأوروبي أهداف المحتجين، وخاصة حقهم في الاحتجاج. وقال وزير الخارجية البريطاني، وليام هيغ، إن "من الملهم أن نرى هؤلاء الناس يدافعون عن رؤيتهم لمستقبل أوكرانيا: دولة حرة وذات سيادة وديمقراطية، ذات علاقات أوثق مع الاتحاد الأوروبي وعلاقة إيجابية من الاحترام المتبادل مع روسيا. هذه رؤية أتبناها". وفي حين قال إنه يعترف بـ "مصالح روسيا القوية والمشروعة في علاقات مستقرة مع جيرانها"، أضاف أن "روسيا لا يمكنها أن تُملي عليهم شروطًا [...] هذه ليست لعبة صفرية: ليس الخيار إما روسيا أو الاتحاد الأوروبي، بل إنه يرتبط بأوكرانيا التي تبحث عن موقعها الحقيقي والمستقر في سياسة أوروبا" [(689)].

حينما كان يانوكوفيتش، في كانون الثاني/يناير 2014، يسعى للتوصل إلى تسوية تُعيد قادة أحزاب المعارضة إلى البرلمان، سعت الولايات المتحدة جاهدةً لجعل زعماء المعارضة يوافقون على التسوية، وكانت تحاول اجتذاب آخرين، بمن في ذلك الأمم المتحدة، لتشجيع ذلك. وكانت الولايات المتحدة تأمل في أن يصبح أرسينيي ياتسينيوك، وليس فيتالي كليتشكو، رئيسًا جديدًا للوزراء، ويعود ذلك على ما يبدو إلى الخبرة الاقتصادية الأكبر التي يتمتع بها ياتسينيوك. وأرادت أيضًا إبقاء زعيم سفوبودا اليميني المتطرف، أوليه تياهنيبوك (Oleh Tyahnybok)، خارج الحكومة [(690)]. كان هذا، إلى حد بعيد، الاتفاق نفسه الذي سعى وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي للتفاوض عليه مع يانوكوفيتش بعد أعمال العنف التي وقعت في 18 شباط/فبراير. وعلى الرغم من تذمّرات نولاند من الاتحاد الأوروبي، فإن مواقف الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة كانت متوافقة جدًا. وفي وقت لاحق، تكاتف القادة الغربيون مرة أخرى في إلقاء اللوم على يانوكوفيتش، وليس المتظاهرين، بشأن أعمال العنف التي وقعت في الفترة 18 - 20 شباط/فبراير. وفي أعقاب أعمال عنف 18 شباط/فبراير، ألقت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل، والرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند (François Hollande)، باللوم في أعمال العنف على يانوكوفيتش لعدم رغبته في دعم التوصل إلى تسوية [(691)]. وأعلن الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة حظرًا على التأشيرات، وتجميد الأصول المالية للمسؤولين الحكوميين في "سلسلة القيادة بأكملها" المسؤولة عن حملة 18 شباط/فبراير [(692)].

اتخذت روسيا نهجًا مختلفًا تمامًا، حيث قال المتحدث باسم بوتين: "من وجهة نظر الرئيس، تقع كامل المسؤولية عما يحدث في أوكرانيا على عاتق المتطرفين" [(693)]. وقال إن الاحتجاجات غير قانونية وإن المتظاهرين فاشيون، وحذّر من مخاطر زعزعة استقرار أوكرانيا، وألقى اللوم على الغرب بشأن الاحتجاجات. واستخدمت روسيا علاقتها الوثيقة مع يانوكوفيتش لتقديم

المشورة، واستغلت نفوذها الاقتصادي، الذي زاد منذ انهيار المحادثات حول الشراكة، للضغط على الحكومة الأوكرانية. ثمة بعض الأدلة على أن الحكومة الروسية ضغطت على حكومة يانوكوفيتش لقمع الاحتجاجات بالقوة، ولكن من غير الواضح مدى قوة هذا الضغط أو تأثيره. وبوجه أعم، كان موقف روسيا يتلخص في أن انتخاب يانوكوفيتش والبرلمان الأوكراني انتخاب شرعي، وفي وجوب منع قدرة المحتجين على إطاحة حكومة منتخبة أو قلب سياساتها. وبطبيعة الحال، كانت روسيا مرنة إلى حد ما في الأوقات التي تشدد فيها على سيادة القانون في أوكرانيا وفي الأوقات التي تتجاهل الأمر. ومع ذلك، يجدر بنا أن نؤكد أنه حتى رحيل يانوكوفيتش في 22 شباط/فبراير، كان الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة متفقين مع روسيا على ضرورة اتباع الدستور. ولهذا السبب، دعمت الحكومات الغربية ضمّ المعارضة إلى الحكومة ومراجعة الدستور، وليس خلع يانوكوفيتش من الرئاسة.

تسبّب رحيل يانوكوفيتش بتباعد أكبر بين روسيا والغرب. وفي حين اتهمت روسيا، التي لم توقّع على اتفاق 20 شباط/فبراير، الغرب بالخيانة لعدم إنفاذه، فإن الحكومات الغربية، التي وقّعت على الاتفاق، رأت رحيل يانوكوفيتش عن البلاد أمرًا واقعًا أفرغ اتفاق 20 شباط/فبراير من أهميته. وقال رئيس الوزراء مدفيديف: "إذا كنت ترى أن الأشخاص الذين يحملون الكلاشينكوف ويرتدون أقنعة سوداء ويجوبون كييف هم الحكومة، فسيكون صعبًا علينا العمل مع تلك الحكومة. بعض شركائنا الأجانب والغربيين يعتقدون خلاف ذلك، معتبرين أنهم سلطات شرعية. لا أعرف أيّ دستور، أيّ قوانين كانوا يقرؤونها، لكن يبدو لي أنه انحراف [...] أمر يرونه شرعيًا مع أنه في جوهره نتيجة لتمرد" [(694)].

في المقابل، أصدرت حكومة الولايات المتحدة بيانًا يدعم "العمل البنّاء" للبرلمان، ويدعو إلى "التشكيل الفوري لحكومة وحدة وطنية تكنوقراطية واسعة الطيف [(695)].

روسيا تستولي على شبه جزيرة القرم

في 20 شباط/فبراير، وهو أسوأ أيام العنف في كييف، تحدّث رئيس برلمان شبه جزيرة القرم، فلاديمير كونستانتينوف (Vladimir Konstantinov)، الذي كان في موسكو، عن إمكانية انفصال شبه جزيرة القرم [(696)]. وبحسب معلومات الوسام الذي منحته الحكومة الروسية لاحقًا للمشاركين في الاستيلاء على شبه جزيرة القرم، كانت العملية قد بدأت في اليوم نفسه. وكان هذا قبل يومين من فرار يانوكوفيتش. ويؤكد دانييل تريزمان، استنادًا إلى مقابلات مع قادة في موسكو، أن القوات الروسية في نوفوروسيسك وروسيا وسيباستوبل وُضعت في حالة تأهب في 18 شباط/فبراير، وأُعطيت أوامر ببدء عمليات "حفظ السلام" في 20 شباط/فبراير [(697)].

وفي مدن مختلفة في شبه جزيرة القرم، نُظّمت مظاهرات مؤيدة ومعارضة لاحتجاجات الميدان. وبعد رحيل يانوكوفيتش في 22 شباط/فبراير، دعا بعض المحتجين إلى الانفصال. وفي 26 شباط/فبراير، تواجهت مجموعات متظاهرين موالين لروسيا وأخرى موالية لاحتجاجات الميدان في سيباستوبل. وأعلن كونستانتينوف في ذلك اليوم أن شبه جزيرة القرم ستبقى جزءًا من أوكرانيا، وأن التصريحات التي تشير إلى عكس ذلك كانت "استفزازًا" [(698)].

في الساعات الأولى من يوم 27 شباط/فبراير، استولى ستون رجلًا مدججًا بالسلاح على مقرَّي برلمان شبه جزيرة القرم ومجلس الوزراء، ورفعوا الأعلام الروسية. ثم عُقد اجتماع لبعض أعضاء البرلمان، وزُعم أنهم صوتوا لإطاحة رئيس وزراء القرم، أناتولي موغيليف (Anatoly Mogilev)، وتنصيب سيرغي أكسيونوف (Sergei Aksyonov) الموالي لروسيا. ليس معروفًا ما إذا كان هناك نصاب قانوني حاضر وكيف سار التصويت، لأن المسلحين حدّوا من الوصول إلى المقر وصادروا هواتف النواب المحمولة، ولم يُسمح لموغيليف نفسه بالدخول، وأفاد نائب واحد على الأقل أن تصويته سُجّل مع أنه لم يكن في سيمفيروبل [(699)]. ارتبط أكسيونوف، المعروف أيضًا باسم "العفريت"، بجماعة للجريمة المنظمة [(700)]، وتزعّم حزب الوحدة الروسي في شبه جزيرة القرم، الذي لم يفز قط بأكثر من نسبة ضئيلة في الانتخابات. كما أعلن هذا الاجتماع عن إجراء استفتاء في 25 أيار/مايو حول توسيع الحكم الذاتي لشبه جزيرة القرم.

وفي صباح اليوم نفسه، استولت وحدات من قوات البيركوت، التي حلّها البرلمان الأوكراني في 25 شباط/فبراير، على معابر استراتيجية في برزخ بيريكوب الذي يربط شبه جزيرة القرم بباقي أوكرانيا. ليس واضحًا مَن الذي أمر بهذه التحركات أو نسّقها، والتي شملت معدّات ثقيلة مثل ناقلات الجنود المسلحة. أصبحت عملية الاستيلاء على شبه جزيرة القرم أوضح في 28 شباط/فبراير، حينما استولى جنود يرتدون زيًا عسكريًا غير مميز، عُرفوا لاحقًا باسم "الرجال الخضر الصغار"، على مطاري سيمفيروبل وسيباستوبل. وفي حين كانت هوية هؤلاء الجنود غامضة، لم يكن هناك شك في هوية سفينة البحرية الروسية التي حاصرت الميناء في بالاكلافا، موطن خفر السواحل الأوكراني.

في 1 آذار/مارس، اتضحت فكرة تنصيب أكسيونوف رئيسًا للوزراء حينما طلب التدخل الروسي: "أدعو رئيس روسيا الاتحادية، فلاديمير بوتين، إلى تقديم المساعدة في ضمان السلام والهدوء داخل الإقليم" [(701)]. وقد وفّر هذا الأمر الذريعة اللازمة لروسيا للتدخل على نحو صريح، واستشهد بوتين لاحقًا بهذا الطلب لتبرير التدخل الروسي. وفي اليوم نفسه، طلب بوتين رسميًا من مجلس الاتحاد الإذن بـ "استخدام القوات المسلحة التابعة لروسيا الاتحادية في أراضي أوكرانيا إلى حين استتباب الوضع الاجتماعي والسياسي في ذلك البلد"

، الأمر الذي وافق عليه مجلس الاتحاد بالإجماع بعد ساعات.[702] وحدد هذا الإجراء "أراضي أوكرانيا"، وليس فقط شبه جزيرة القرم، وهي صياغة تنطوي على تهديد بأن روسيا ستغزو أجزاء أخرى من أوكرانيا إذا قاومت الأخيرة الاستيلاء على شبه جزيرة القرم. وخلال الأيام القليلة التالية، تواصل تسارع استيلاء القوات الروسية على شبه جزيرة القرم بسرعة[703]، وبدت العملية شديدة التنظيم وانهارت الدفاعات الأوكرانية. ثمة عاملان جعلا الدفاع العسكري مستحيلًا؛ أولهما أن سرعة العملية ومباغتتها فاجأتا القوات الأوكرانية، فحتى إن الجنود الميالين إلى القتال وجدوا أنفسهم في مواجهة قوات متفوقة. والثاني أن معظم الجنود لم يكونوا يميلون إلى القتال. استسلمت وحدات عسكرية أوكرانية عدة في شبه جزيرة القرم أو بدّلت ولاءاتها جماعيًا. كانت الوحدات في شبه جزيرة القرم مزودة أساسًا بجنود من شبه الجزيرة نفسها، وعمل ضباط كثيرون في القوات المسلحة السوفياتية ولديهم تحفظاتهم حيال استقلال أوكرانيا منذ البداية.

أدت الفوضى الحكومية في كييف إلى تحسين ظروف الاستيلاء على شبه جزيرة القرم. وكان تغيير الحكومة سببًا في تعزيز الادعاء، الخادع قانونيًا، والفعال سياسيًا، أن عدم دستورية رحيل يانوكوفيتش في كييف يبرر بطريقة أو بأخرى غزو الأراضي الأوكرانية وضمّها. وعلى القدر نفسه من الأهمية، كانت الحكومة الأوكرانية في حالة فوضى، ومن ثمّ غير قادرة على الاستجابة بفاعلية. وفي حين عُيّن تورتشينوف رئيسًا بالوكالة في 22 شباط/فبراير، كانت الطبقة العليا الحكومية بأكملها من الموالين ليانوكوفيتش، وقد هربوا أو أُطيحوا أو استقالوا أو دعموا روسيا. وفي 1 آذار/مارس، عُيّن القائم بأعمال الرئيس تورتشينوف، دينيس بيريزوفسكي، قائدًا للبحرية الأوكرانية. وفي اليوم التالي، تعهّد بيريزوفسكي بولائه لشبه جزيرة القرم، وبعد بضعة أسابيع أصبح نائبًا لقائد أسطول البحر الأسود الروسي[704].

وفي 4 آذار/مارس، عقد بوتين مؤتمرًا صحافيًا ذكر فيه أن القوات في أوكرانيا ليست روسية، بل كانت قوات محلية من شبه جزيرة القرم[705]. وقال أيضًا إن روسيا تحتفظ بالحق في استخدام "جميع الوسائل" لمعالجة "الفوضى" عند جارتها. وفي 6 آذار/مارس، صوّت برلمان شبه جزيرة القرم لصالح السعي للانضمام إلى روسيا الاتحادية وحدّد موعد الاستفتاء في 16 من الشهر نفسه.

كان العالم المذهول يراقب ويتذمر، ولكنه عاجز عن فعل الكثير. وأعلن ممثلون عن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي عجزهم عن دخول شبه جزيرة القرم لإنجاز مهمات هناك. وقالت مجموعة السبع الصناعية إنها لن تعترف بنتائج الاستفتاء، وحثت روسيا على بذل كل ما في وسعها لوقفه. وبدلًا من ذلك، بدأت روسيا سلسلة جديدة من التدريبات العسكرية التي لم يُعلن عنها سابقًا في تخوم الحدود الأوكرانية بالقرب من خاركيف. وأشار صانعو السياسة الأوكرانيون في وقتٍ لاحق إلى

أن أحد أسباب عدم مقاومتهم للضمّ هو أنهم كانوا يخشون غزوًا أوسع نطاقًا لم يكونوا في وضع يمكّنهم من صده [(706)].

أُجري الاستفتاء في 16 آذار/مارس. وعُرض على الناخبين خياران، لم يكن أيٌّ منهما الحفاظ على الوضع القائم: 1. هل تؤيد إعادة توحيد شبه جزيرة القرم مع روسيا بوصفها جزءًا من روسيا الاتحادية؟

2. هل تؤيد استعادة دستور عام 1992 ووضع شبه جزيرة القرم جزءًا من أوكرانيا؟ [(707)].

وفي ظل غياب مراقبين دوليين ووجود عدد قليل من الصحافيين لتوثيق ظروف الاستفتاء، فإن نسبة المشاركة والتصويت التي أُعلن عنها رسميًا فقط، والتي بلغت 83 في المئة، ونسبة 95.5 في المئة التي صوتت لصالح الضم من قبل روسيا، كانتا زائفتين على نحو شبه مؤكد. كتب يفغيني بوبروف (Yevgeny Bobrov) من مجلس الرئيس الروسي المعني بتطوير المجتمع المدني وحقوق الإنسان أن الأرقام كانت على الأرجح أقل بكثير: "في رأي جميع المتخصصين والمواطنين تقريبًا ممن جرت مقابلتهم: صوتت الأغلبية الساحقة من سكان سيباستوبل في الاستفتاء للانضمام إلى روسيا (بنسبة إقبال 50 - 80 في المئة)، وفي شبه جزيرة القرم [خارج سيباستوبل]، وفقًا لبيانات مختلفة صوّت 50 - 60 في المئة من الناخبين للانضمام إلى روسيا، مع نسبة مشاركة إجمالية قدرها 30 - 50 في المئة [(708)].

وبالنظر إلى الرأي السائد بأن معظم سكان شبه جزيرة القرم يؤيدون الضم إلى روسيا، ليس واضحًا لماذا لم ترعَ روسيا استفتاء أكثر تنظيمًا تسمح فيه للمراقبين الدوليين والصحافيين بمراقبته. أشارت استطلاعات الرأي اللاحقة التي أجرتها المنظمات الدولية إلى أن معظم سكان شبه جزيرة القرم قالوا إنهم يتفقون مع نتيجة الاستفتاء. ومع ذلك، فإن استطلاعات الرأي التي أجراها معهد كييف الدولي لعلم الاجتماع، قبل فترة وجيزة من سقوط يانوكوفيتش والاستيلاء على شبه جزيرة القرم، جعلت التأييد للانضمام إلى روسيا أقل بكثير: 41 في المئة في شبه جزيرة القرم، و33 في المئة في دونيتسك، و24 في المئة في إقليمي لوغانسك وأوديسا، و13 في المئة في جميع أنحاء البلاد [(709)]. وأحد تفسيرات ذلك أن الناس باتوا مترددين في معارضة الأمر بعد أن حدث الضم، والأمر الآخر هو أن إطاحة يانوكوفيتش زادت من دعم سكان شبه جزيرة القرم للضم إلى روسيا.

في 17 آذار/مارس، طلب برلمان شبه جزيرة القرم ضمّها إلى روسيا الاتحادية، وفي اليوم التالي وُقّعت معاهدة الانضمام التي منحت شبه جزيرة القرم وسيباستوبل إلى روسيا الاتحادية بوصفهما جزأين متميزين. وفي 21 آذار/مارس، أصدرت الجمعية الاتحادية المعاهدة ووقّعها بوتين لتصبح قانونًا؛ فضُمّت شبه جزيرة القرم. عمومًا، استغرقت العملية ما يزيد قليلًا على ثلاثة

أسابيع منذ ظهور "الرجال الخضر الصغار" في مطار سيمفيروبل، وأقل بقليل من أربعة أسابيع من مغادرة يانوكوفيتش كييف.
يؤدي التنظيم والسرعة والكفاءة التي أجريت بها العملية إلى استنتاج مفاده أن العملية قد خُطِّط لها مسبقًا. بيد أن هذه الملاحظة تترك أسئلة عدة بلا إجابة. أولًا، متى اتُّخذ قرار الاستيلاء على الأراضي فعلًا؟ هل كانت الخطط التي نُفّذت في شباط/فبراير وآذار/مارس 2014 مجرد خطط طوارئ، كما تفعل جيوش عدة لمواجهة الاحتمالات المحتملة العديدة، أم أن قرار الاستيلاء على شبه جزيرة القرم قد اتُّخذ قبل ذلك بكثير، مع تحديد التوقيت حين لاحت فرصة جيدة فحسب؟
يشير تريزمان إلى أنه على الرغم من أن الجزء العسكري من العملية كان مهيَّأً جيدًا وسار بسلاسة كبيرة، فإن الترتيبات السياسية، بما فيها تحديد المسؤول في شبه جزيرة القرم وما إذا كانت القرم ستسعى إلى الحكم الذاتي أو للانضمام إلى روسيا، بدت فوضوية ومرتجلة. ويستنتج من ذلك أن الغزو كان مدفوعًا في المقام الأول بهدف الحفاظ على السيطرة على القاعدة البحرية في سيباستوبل [(710)]. في كييف، يعزو كثيرون هذا المزيج من الارتجال العسكري والسياسي إلى افتراض روسي بأن الاحتجاجات ضد يانوكوفيتش لن تحدث حتى الانتخابات الرئاسية لعام 2015؛ ولذا كانت روسيا مستعدة جزئيًا فحسب. يتوافق هذا المنظور مع الإجراءات اللاحقة الأكثر ارتجالًا في شرق أوكرانيا. ويشير تاريخ منح الأوسمة للمشاركين في الضم إلى أن العملية بدأت في 20 شباط/فبراير، وحينئذ كان يانوكوفيتش لا يزال في السلطة في كييف. واتساقًا مع ذلك، قال بوتين في وقت لاحق في فيلم وثائقي عن الضم إن القرار اتخذته دائرة ضيقة من المستشارين في الأيام الختامية لدورة الألعاب الأولمبية في سوتشي (التي انتهت في 23 شباط/فبراير). وإذا أخذنا تاريخ 20 شباط/فبراير على محمل الجد، يجب أن ننظر في استنتاجين مختلفين مذهلين. أحد الاحتمالات هو أن بوتين كان يعلم بالفعل، في 20 شباط/فبراير، أن يانوكوفيتش سوف يُطرَد من أوكرانيا. ويتوافق هذا الاحتمال مع الفيديو الي استُخرج من مقر إقامة يانوكوفيتش وأظهر مساعديه وهم يحزمون الأمتعة في ذلك الوقت، ولكن لعل هذا كان إجراءً احترازيًا محضًا. وهناك احتمال آخر يتلخص في أن قرار الاستيلاء على شبه جزيرة القرم جاء قبل سقوط يانوكوفيتش، ومن ثمّ لم يكن ناجمًا عنه.
ومع ذلك، يجب النظر أيضًا في بديل ثالث وهو أن التاريخ على الأوسمة قد وضع هناك لسبب آخر لا علاقة له بموعد اتخاذ قرار ضم شبه جزيرة القرم. ولكن ما هو واضح هو أن القول إن ضم شبه جزيرة القرم كان مجرد رد فعل عفوي على إطاحة يانوكوفيتش فكرة متناقضة جدًا مع توقيت العملية والسلاسة المذهلة التي جرت بها. في الحد الأدنى، لا بد من أن روسيا هيّأت خططًا للاستيلاء العسكري على شبه جزيرة القرم مسبقًا.

الغرب يرد بشأن شبه جزيرة القرم

انتقد القادة الغربيون المذهولون الغزو الروسي بالإجماع. في 1 آذار/مارس، تحدّث أوباما مباشرة مع بوتين. ووفقًا لبيان البيت الأبيض حول المكالمة: "تحدث الرئيس أوباما 90 دقيقة بعد ظهر اليوم مع الرئيس الروسي بوتين حول الوضع في أوكرانيا. وأعرب الرئيس أوباما عن قلقه العميق إزاء انتهاك روسيا الواضح للسيادة الأوكرانية وسلامتها الإقليمية، وهو انتهاك للقانون الدولي، بما في ذلك التزامات روسيا بموجب ميثاق الأمم المتحدة، واتفاق القواعد العسكرية لعام 1997 مع أوكرانيا، وهو لا يتسق مع مذكرة بودابست لعام 1994 ووثيقة هلسنكي الختامية. تدين الولايات المتحدة التدخل العسكري الروسي في الأراضي الأوكرانية" [(711)].

أصدرت روسيا نسختها الخاصة من مكالمة أوباما - بوتين: "لفت فلاديمير بوتين انتباهه إلى الأعمال الاستفزازية والإجرامية من جانب القوميين المتطرفين الذين تدعمهم السلطات الحالية في كييف. وتحدّث الرئيس الروسي عن تهديد حقيقي لحياة وسلامة المواطنين الروس والعديد من أفراد الجالية الموجودين حاليًا في أوكرانيا، وشدد على أنه في حالة حدوث أيّ انتشار آخر للعنف في شرق أوكرانيا وشبه جزيرة القرم، تحتفظ روسيا بالحق في حماية مصالحها والسكان الناطقين بالروسية في تلك المناطق" [(712)].

كان هذا التهديد فعالًا، إذ في حين أعربت الحكومات الغربية عن غضبها، حثّت أوكرانيا أيضًا على عدم القيام بأيّ شيء قد يوفر ذريعة لغزو أكبر، كما حدث مع جورجيا في عام 2008. وأشاد وزير الخارجية الأميركي كيري بالرئيس الأوكراني المؤقت تورتشينوف لأنه "أظهر أقصى درجات ضبط النفس" [(713)]، على الرغم من أن أوكرانيا لم تكن في وضع يمكنها من فعل الكثير. وحين اتصل القائم بأعمال رئيس الوزراء، أرسينيي ياتسينيوك، بالقادة الروس في 4 آذار/مارس، كان في موقف محرج ليس فقط للاحتجاج على التدخل في شبه جزيرة القرم، ولكن أيضًا للسؤال عما إذا كانت روسيا لا تزال تنوي تقديم القرض البالغ 15 مليار دولار الذي وعدت به يانوكوفيتش، والذي لا تزال أوكرانيا في حاجة إليه. وفي الوقت نفسه، رفض بوتين شرعية الحكومة المؤقتة [(714)]. ركّز الغرب مساعيه على إقناع روسيا بتغيير مواقفها، وكانت الخطوة الأولى الإعلان عن تعليق الاستعدادات لقمة الثماني المخطط لها في سوتشي في حزيران/يونيو. وسرعان ما تركزت المناقشة على العقوبات الاقتصادية. وفي 17 آذار/مارس، أي بعد يوم من استفتاء شبه جزيرة القرم على الانضمام إلى روسيا، أعلن الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة فرض عقوبات على واحد وعشرين روسيًا وأوكرانيًا من الدبلوماسيين الذين يُعتقد أنهم شاركوا في "أعمال تهدد وحدة أراضي أوكرانيا" [(715)]. وشملت القائمة رئيس وزراء شبه جزيرة القِرم الجديد، أكسيونوف، ورئيس البرلمان فيها،

فلاديمير كونستانتينوف، فضلًا عن مستشار بوتين لشؤون أوكرانيا سيرغي غلازييف. أدرك معظم المراقبين أن العقوبات لن تجبر روسيا على التخلي عن شبه جزيرة القرم، لكن الكثيرين حاجّوا بأنها ذات قيمة في جميع الأحوال بوصفها وسيلة لإظهار الوحدة والعزم وإثبات وجود تكلفة لأيّ عدوان في المستقبل [(716)].

رد الناتو

في 2 آذار/مارس، وبينما كان الاستيلاء على شبه جزيرة القرم يتكشف، اجتمع مجلس الناتو في بروكسل للنظر في الرد. وقال الأمين العام، أندرس فوغ راسموسن (Anders Fogh Rasmussen)، إن "ما تفعله روسيا الآن في أوكرانيا ينتهك مبادئ ميثاق الأمم المتحدة. إنه يهدد السلام والأمن في أوروبا. يجب على روسيا إيقاف أنشطتها العسكرية وتهديداتها" [(717)]. وفي 5 آذار/مارس، اجتمع مجلس الناتو وروسيا، وبعد ذلك أعلن راسموسن تعليق مهمة الناتو - روسيا المشتركة المخطط لها، وتعليق جميع اجتماعات المسؤولين بين الناتو وروسيا، واستعراض "النطاق الكامل للتعاون بين الناتو وروسيا". "وفي الوقت نفسه، نريد أن نُبقي الباب مفتوحًا أمام الحوار السياسي، لذلك نحن مستعدون للحفاظ على اجتماعات السفراء في مجلس الناتو - روسيا، كما فعلنا اليوم" [(718)].

وعلى مدى الأشهر القليلة التالية، وافق الناتو على عمليات نشر عدة جديدة للقوات تهدف إلى معالجة التهديد الذي كشفه الغزو الروسي لشبه جزيرة القرم. كان من المسلّم به منذ فترة طويلة أن الناتو عاجز عن صد غزو الأعضاء الجدد المتاخمين لروسيا، ولكن كان الغزو يُرى على أنه أمر غير مرجح، وكان الاستعداد له سينفّر روسيا. غيّرت شبه جزيرة القرم هذه الحسابات، ودفعت معضلة الأمن إلى أقصى درجاتها. والواقع أن الناتو وأعضاءه لا يخشون الغزو فحسب، بل يخشون أيضًا من احتمال أن يؤدي هذا الضعف إلى تنازلات أكثر لصالح روسيا. لذلك، في قمة ويلز في عام 2014، وافق الناتو على مجموعة من التدابير، ما بين "تطمين" و"تكيّف"؛ لطمأنة الحلفاء، وإعطاء الحلف فرصة أفضل لدعم هذه التطمينات. شملت هذه التدابير زيادة تناوب القوات عبر إستونيا ولاتفيا وليتوانيا وبولندا، وزيادة الدوريات الجوية في المناطق الحدودية، وزيادة "قوة الاستجابة" إلى أربعين ألف جندي، وإنشاء "قوة ذات جاهزية عالية جدًا" جديدة من خمسة آلاف جندي يمكن نشرها في غضون أيام قليلة [(719)]. وهكذا، كان أحد آثار النزاع الجانبية في أوكرانيا زيادة كبيرة في نشاط الناتو بالقرب من الحدود الروسية، وهو أمر لطالما وُوجه بمعارضة روسيا، ولطالما تحاشى الناتو فعله.

التدخل في شرق أوكرانيا

سرعان ما أعقب نجاح روسيا في شبه جزيرة القرم عمليةٌ أكثر بطئًا في شرق أوكرانيا. لا يزال من غير الواضح مدى ما إذا كانت الاحتجاجات في الشرق قد اندلعت بسبب السخط المحلي في كييف، ومدى تنظيمها ودعمها من روسيا، كما أن توصيف النزاع بكونه "حربًا أهلية" أو "غزوًا" لا يزال يقسّم العلماء والمحللين في استقطابين يمكن التنبؤ بهما. ومن الواضح أن ثمة عناصر تخص كلًا من الانفصالية المحلية والدعم الروسي، ومن المرجح أن المزيج اختلف باختلاف الأماكن. ولكن الانقسام الذي يدور الجدل حوله انقسام خاطئ في جزء منه على الأقل [(720)]؛ إذ إن نزاعات عنيفة كثيرة تضمّ عناصر من الحروب الدولية والأهلية على حد سواء. في أوكرانيا، لم يكن التمييز بين ما هو "داخلي" وما هو "مدعوم من روسيا" تمييزًا واضحًا على الإطلاق، لأن روسيا دعمت وشجعت باستمرار الساعين إلى علاقات أوثق مع روسيا في أوكرانيا. فكان من الطبيعي للمؤيدين أكثر لاستقلالية المناطق الشرقية، وعلاقات أوثق مع روسيا، أن يتطلعوا بطبيعة الحال إلى روسيا للحصول على الدعم، وكانت روسيا حريصة على توفيره.

ومع مرور الوقت، غدا من الصعب إنكار تورّط روسيا المباشر، إذ أدت دورًا متناميًا في دعم القوات المناهضة لكييف. وفي الأماكن التي شهدت دعمًا داخليًا ضئيلًا للنزعة الانفصالية، لم تكن المساعدة الروسية قادرة على توليد حركة مستدامة. ولكن حينما كان الدعم الداخلي أكبر بكثير، تمكّنت روسيا من توفير التنظيم والاستخبارات والتشجيع والمال والأسلحة لتمكين المجموعات الصغيرة نسبيًا لفرض تحدّيات جدية على الحكومة الأوكرانية. وحينما أعادت الدولة الأوكرانية تنظيم صفوفها وهدّدت بهزيمة القوات الانفصالية في آب/أغسطس 2014، كان تدخل روسيا بوحدات الجيش النظامي حاسمًا في هزيمة القوات الأوكرانية والحفاظ على الحكومتين الانفصاليتين في إقليمي دونيتسك ولوغانسك.

في 1 آذار/مارس، في ظل تقدّم عملية القرم، احتل الناشطون الموالون لروسيا مقارّ الإدارة الإقليمية في مناطق شرقية وجنوبية أوكرانية عدة، لكن سرعان ما استعادت القوات الموالية للحكومة السيطرة. وفي 7 نيسان/أبريل، أعلنت القوات التي احتلت مقارّ إدارة الدولة في دونيتسك وخاركيف إنشاء "جمهورية دونيتسك الشعبية" و"جمهورية خاركوف [(721)] الشعبية". (يبدو أن أول إعلان عن "جمهورية لوغانسك الشعبية" صدر على لسان حشد من الانفصاليين خارج مقر إدارة ولاية لوغانسك في 27 نيسان/أبريل). حاولت الحكومة الأوكرانية الرد بموقف متشدد، حيث حدد وزير الداخلية الجديد، أرسين أفاكوف (Arsen Avakov)، موعدًا نهائيًا للانفصاليين في 11 نيسان/أبريل لإخلاء المقارّ الحكومية. مرّ الموعد النهائي من دون وقوع حوادث، إذ لم يكن هناك أحد يمكن أن تدعوه الحكومة الأوكرانية لطرد المحتلين. جرى تسليم مقر الإدارة الإقليمية في خاركيف بسرعة. وفي المقابل، في 12 نيسان/أبريل، استولى

مسلحون على مقارّ حكومية حول دونيتسك، في سلسلة من الهجمات المنسقة. واستقال قائد الشرطة في دونيتسك، كوستيانتين بوجيداييف (Kostyantyn Pozhydayev)، نزولًا عند طلب المحتجين [(722)].

وفي 13 نيسان/أبريل، أعلنت الحكومة الأوكرانية "عملية مكافحة الإرهاب" في الجزء الشرقي من البلاد. اعتُمد هذا المصطلح لتأطير الإجراء على أنه استهداف محدد لـ "إرهابيين"، لا لسكان أو أراضي شرق أوكرانيا. واعترف القائم بأعمال الرئيس تورتشينوف بحساسية الوضع؛ فقد سعت الحكومة إلى قلب وضع الانفصال من دون تنفير عموم السكان، الذين افتُرض أن معظمهم لا يدعمون الانفصاليين وإن كانوا سينفرون من التدخل العسكري الثقيل. "دونباس في خطر هائل. فعلاوة على القوات الخاصة الروسية والإرهابيين، يوجد في دونباس أيضًا مئات الأشخاص الذين خدعتهم الدعاية الروسية. ولكن إلى جانبهم ثمة مئات آلاف الأوكرانيين الأبرياء تمامًا. ولهذا السبب يجب تنفيذ عملية مكافحة الإرهاب بمسؤولية" [(723)]. وفي الوقت نفسه، أصدرت الأمم المتحدة تقريرًا جاء فيه أنه "على الرغم من وقوع بعض الهجمات ضد الجماعة الإثنية الروسية، فإنها لم تكن منهجية ولا واسعة الانتشار"، مشيرًا إلى "تقارير مضللة" و"قصص مبالغ فيها إلى حد بعيد عن مضايقة المتطرفين القوميين الأوكرانيين للمتحدرين من الإثنية الروسية" [(724)].

لم تكن الحكومة الأوكرانية مستعدة لمواجهة هذا التحدي في الشرق لثلاثة أسباب. أولًا، فُرّغت المستويات العليا من أجهزة أمن الدولة ولم يُعَد بناؤها بعد. ثانيًا، كانت قوات الأمن ذات المستوى الأدنى في الإقليم غير متعاطفة مع الحكومة الجديدة في كييف، ومن المرجّح أنها كانت مرتبكة بسبب سلسلة القيادة المتغيرة بسرعة، وكذلك فقد أيّد كثيرون الانفصاليين أو أفسحوا لهم الطريق. ثالثًا، دعمت بعض النخب الأوكرانية الشرقية الجهود الانفصالية، ما زاد من شرعية الانفصاليين، ورفع مستوى القوة اللازمة لاستعادة المقارّ التي استُولي عليها. ولو كانت حكومة كييف قد استخدمت العنف ضد المحتلين، لكانت على الأرجح ستصعّد من وتيرة النزاع، تمامًا كما حدث حينما استخدم يانوكوفيتش القوة ضد المحتجين في كييف. وأخيرًا، فإن القوات المسلحة الأوكرانية عاجزة تمامًا عن معالجة الوضع. ففي الوقت الذي بدأ فيه النزاع، لم يكن لدى الجيش الأوكراني وحدات متمركزة شرق نهر دنيبرو يمكن نشرها لمحاربة الانفصاليين قبل أن يترسخ وجودهم [(725)].

العدوان الدبلوماسي الروسي

بالتوازي مع الأحداث على الأرض، أطلقت الحكومة الروسية حملة دبلوماسية وعلاقات عامة ضخمة لدعم تدخّلها في أوكرانيا. وكانت المواضيع الرئيسة رباعية: أولًا، حملة تضليل تهدف إلى إنكار دور القوات الروسية في شبه جزيرة القرم وشرق أوكرانيا. ثانيًا، محاولة نزع الشرعية عن النظام الجديد

في كييف من خلال التشكيك في الطريقة التي وصل بها إلى السلطة، والمبالغة مرارًا في دور ما سمّته "الفاشيين" في حركة الميدان والحكومة الجديدة؛ كان هذا جزءًا من حملة أوسع في روسيا لربط الحرب في أوكرانيا بالحرب العالمية الثانية [726]. ثالثًا، باتت الحجج القائلة إن شبه جزيرة القرم وشرق أوكرانيا روسيّان "حقًا"، وهي ما جادل القوميون الروس بشأنها سنوات، تُنشَر الآن على نطاق واسع في الصحافة التي تسيطر عليها الحكومة ومن جانب القادة الروس. رابعًا، استُخدمت سلسلة من التّهم بالنفاق الغربي لوضع الغرب في موقف دفاعي ولمواجهة الانتهاك الواضح للقانون الدولي. وكانت الحجة القائلة إن استيلاء روسيا على أوكرانيا لا يختلف عن دعم الغرب لاستقلال كوسوفو محوريًا في هذه الاستراتيجيا.

كل هذه الحجج عبّر عنها بوتين في لقاء تلفزيوني ماراثوني في 18 نيسان/أبريل [727]؛ إذ وصف الأحداث في كييف بأنها "انقلاب غير دستوري، واستيلاء مسلح على السلطة". ومن ثم، اتّهم الحكومة الجديدة بالرغبة في "إسقاط بعض حقوق الأقليات العرقية، بما في ذلك حقوق الأقلية الروسية". وبالمثل، حينما سُئل عن عملية صنع القرار بشأن شبه جزيرة القرم، بدأ بالقول إن "السكان الناطقين بالروسية كانوا مهددين" وإن "هذا ما جعل سكان القرم، الأشخاص الذين يعيشون هناك، يفكرون في مستقبلهم ويطلبون المساعدة من روسيا. هذا ما وجّه قرارنا". وأصر على أنه "لا توجد وحدات روسية في شرق أوكرانيا، لا توجد خدمات خاصة ولا مستشارون تكتيكيون. كل هذا يُنفَّذ على يد السكان المحليين". وفي ما يتعلق بشبه جزيرة القرم، قال: "بالتأكيد، سيباستوبل مدينة ذات مجد بحري روسي، وهذا ما يعرفه كل مواطن روسي. سنسترشد بهذا الفهم". وشدد على أن سكان شبه جزيرة القرم كانوا في الأساس من الروس، وأن نتائج الاستفتاء هناك "لم تعطنا أيّ خيار آخر". وأصرّ على أن توتر العلاقات مع الولايات المتحدة لم يكن خطأً روسيًا، بل خطأ "المعايير المزدوجة" الأميركية.

"نرى وضعًا ينبغي فيه التصرف بالطريقة التي تصرفت بها الولايات المتحدة في يوغسلافيا والعراق وأفغانستان وليبيا، لكن من غير المناسب لروسيا الدفاع عن مصالحها. لقد أعطيتكم مثال كوسوفو، وهو مثال واضح وجليّ تمامًا للشخص العادي غير المشارك في السياسة. كل شيء مقلوب رأسًا على عقب. هذا الموقف خالٍ من أيّ منطق، أيّ منطق على الإطلاق".

كان الاستثناء الوحيد لهذا الخط العام اعتراف بوتين بأن "الرجال الخضر الصغار" في شبه جزيرة القرم كانوا في الواقع جنودًا روسًا.

في خطاب ألقاه في آذار/مارس، حدد بوتين بتفصيل منهجي مبرراته للاستيلاء على شبه جزيرة القرم، معيدًا طرح كثير من النقاط ذاتها [728]. وأشار إلى الروابط التاريخية، والمعارك العسكرية الروسية، والتركيب العرقي واللغوي للسكان. ورأى أن نقل شبه جزيرة القرم و"أجزاء كبيرة من جنوب روسيا

التاريخي" إلى أوكرانيا قرارات غير شرعية غدت أكثر رسوخًا حين "أصبح المستحيل حقيقة واقعة بكل أسف، حين انهار الاتحاد السوفياتي". "وحينما انتهى المطاف بشبه جزيرة القرم باعتبارها جزءًا من بلد مختلف، أدركت روسيا أنها لم تكن ضحية لسرقة فحسب، بل جرى نهبها". ثم انتقل إلى مهاجمة الاحتجاجات وإطاحة يانوكوفيتش، واصفًا الحكومة الجديدة بأنها "الورثة الأيديولوجيون لبانديرا، شريك هتلر خلال الحرب العالمية الثانية". وتلذّذ في اقتباس بيان أدلت به الولايات المتحدة بشأن كوسوفو في عام 2009: "إعلانات الاستقلال قد تنتهك، وغالبًا ما تنتهك التشريعات المحلية. ومع ذلك، فإن هذا لا يعني انتهاكًا للقانون الدولي. نهاية الاقتباس. لقد كتبوا هذا، ونشروه في جميع أنحاء العالم، ووافق الجميع والآن هم غاضبون. علامَ؟". ومن ثمّ، قارن ضم شبه جزيرة القرم إلى روسيا باستقلال الولايات المتحدة عن بريطانيا، وبانضمام ألمانيا إلى الاتحاد الأوروبي. لم يكن أيٌّ من هذه الحجج ليتناقض مع حقيقة أن ضم شبه جزيرة القرم كان انتهاكًا صارخًا للقانون الدولي، ولكن لم يكن هذا موضعًا للنقاش. كانت مجموعة الحجج هذه مؤثرة جدًا، وقد تداخلت مع الحجج التي قدّمتها بعض النخب الغربية، ممن كان كثيرون منهم قد انتقدوا توسّع الناتو، والحرب الأميركية في العراق، وقصف يوغسلافيا. وقد ألقى محللون عديدون باللوم بشأن النزاع على الغرب بعبارات مشابهة لتلك التي استخدمها بوتين.

محاولات حل النزاع

في نيسان/أبريل، انطلقت الجهود الدولية لحل الأزمة في شرق أوكرانيا حين اجتمع دبلوماسيون من أوكرانيا وروسيا والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة في جنيف. وأصدرت الأطراف الأربعة "بيانًا مشتركًا" يحدد خطوات عدة يتعيّن اتخاذها لخفض تصعيد النزاع، بما في ذلك: • "يجب على جميع الأطراف الامتناع عن أيّ عنف أو تخويف أو أعمال استفزازية".

- "يجب نزع سلاح جميع الجماعات المسلحة غير المشروعة، ويجب إعادة جميع المقارّ التي استُولي عليها بصورة غير قانونية إلى أصحابها الشرعيين، ويجب إخلاء جميع الشوارع والساحات وغيرها من الأماكن العامة المحتلة على نحو غير قانوني في المدن والبلدات الأوكرانية".
- "سيُمنح العفو للمتظاهرين ولمن غادروا المقارّ وغيرها من الأماكن العامة ولمن سلّموا الأسلحة، باستثناء أولئك الذين تثبت إدانتهم بارتكاب جرائم يُعاقَب عليها بالإعدام".
- "ستكون العملية الدستورية المعلنة شاملة وشفافة وخاضعة للمساءلة. وستشمل الإطلاق الفوري لحوار وطني شامل".
- "جرى الاتفاق على وجوب أن تضطلع بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بدور قيادي في مساعدة السلطات الأوكرانية

والمجتمعات المحلية على التنفيذ الفوري لتدابير خفض التصعيد هذه حيثما تشتد الحاجة إليها، ابتداء من الأيام المقبلة. وتلتزم الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا بدعم هذه المهمة، بما في ذلك من خلال توفير مراقبين" [(729)].

بالنسبة إلى روسيا، حقق اتفاق جنيف ثلاثة أهداف مهمة: أولًا، وفقًا لرؤية روسيا، فإنها قد ألزمت الحكومة الأوكرانية بالامتناع عن استخدام القوة ضد الانفصاليين. ثانيًا، تدخّلت في العملية الدستورية في أوكرانيا، حيث دعمت روسيا اللامركزية دعمًا قويًا. ثالثًا، تعاملت مع الأزمة على أنها نزاع أوكراني داخلي؛ لا تتحمل روسيا نفسها أي التزامات [(730)]. وثمة مكسب إضافي في أنها لم تُشر إلى شبه جزيرة القرم. ونالت أوكرانيا بعض المزايا أيضًا؛ فقد مثّل توقيع الاتفاق اعترافًا روسيًا بحكم الأمر الواقع بالحكومة الأوكرانية الجديدة، وتمكنت أوكرانيا من إظهار جديتها في حل مشكلة النزاع سلميًا.

وسرعان ما تحركت القيادة المؤقتة في أوكرانيا لإطلاق وعد "بإصلاح دستوري شامل من شأنه أن يضمن سلطات الأقاليم" [(731)]، وبدأت وقفًا لإطلاق النار لإتاحة الوقت لاتفاق جنيف لكي يصبح ساري المفعول. ومع ذلك، سرعان ما رفض القادة الانفصاليون، الذين لم يشاركوا في عملية جنيف، الاتفاق. وقال الزعيم الانفصالي، دينيس بوشلين، إن نص اتفاق جنيف على إخلاء المقارّ المحتلة ينطبق أيضًا على المقارّ الحكومية في كييف التي تعمل فيها الحكومة الجديدة. "يجب عليهم تحرير المقارّ الإدارية المصادرة [في كييف] ونزع سلاح التشكيلات المسلحة غير القانونية والحرس الوطني والقطاع اليميني وإطلاق سراح السجناء السياسيين". وقد بيّنت هذه القضية مدى وضوح موقف روسيا: ربما بدا أنها تؤدي دورًا بنّاءً في المفاوضات، إلا أن القوى التي دعمتها في أوكرانيا رفضت ما وافقت عليه.

وفي 21 نيسان/أبريل، اتهم وزير الخارجية الروسي لافروف أوكرانيا بانتهاك اتفاق جنيف: "لم يقتصر الأمر على عدم تنفيذ اتفاق جنيف، بل اتُّخذت خطوات، على الأخص من جانب من استولوا على السلطة في كييف، خطوات تنتهك على نحو صارخ الاتفاقات التي جرى التوصل إليها في جنيف" [(732)]. وبدت مواقف الأطراف المختلفة غير قابلة للتسوية، وبما أن حلفاء روسيا يكسبون المعركة على الأرض على نحو متزايد، لم يكن لديهم حافز يُذكر لتقديم أيّ تنازلات. وفي الوقت نفسه، كانت الحكومة الأوكرانية تكافح من أجل الحصول على ردّ من أجهزتها الأمنية.

أوكرانيا تُجري انتخابات

في خضمّ هذه الحرب المحتدمة، أجرت أوكرانيا انتخابات رئاسية في أيار/مايو [2014]، ثم انتخابات برلمانية في تشرين الأول/أكتوبر، لتحلّا محل الرئيس المؤقت المعيّن في شباط/فبراير، والبرلمان الذي انتُخب في عهد

يانوكوفيتش في عام 2012. لم يكن التصويت ممكنًا في شبه جزيرة القرم، وفي حين حاولت الحكومة إجراء انتخابات في أكبر قدر ممكن من دونباس، كان التصويت مستحيلًا في بعض المناطق، وانخفض الإقبال بشدة على نطاق أوسع في الشرق [(733)]. كانت الانتخابات الرئاسية حاسمة: حُسم انتخاب بيترو بوروشينكو، قطب صناعة الشوكولاتة الذي دعم يوشتشينكو في عام 2004، ثم صار وزيرًا في عهد يانوكوفيتش، ومن ثم مؤيدًا مبكرًا للاحتجاجات المناهضة للأخير، حيث فاز بوروشينكو بنسبة 54.7 في المئة من الأصوات في الجولة الأولى، وهي المرة الأولى منذ عام 1991 التي تُحسم فيها الانتخابات الرئاسية بلا جولة إعادة. وقد سُهّل فوز بوروشينكو بفعل قرار معارض شعبي آخر، فيتالي كليتشكو، بالترشح لمنصب عمدة كييف بدلًا من الرئاسة.

دعا بوروشينكو إلى انتخابات برلمانية مبكرة في تشرين الأول/أكتوبر في محاولة لتعزيز دعمه السياسي. وقد فازت كتلة بوروشينكو بأكبر عدد من المقاعد، حيث حققت انتصارات عدة في دوائر التصويت الفردي تعويضًا لهزيمة بفارق ضئيل في اقتراع التمثيل النسبي. تقاربت نتيجة "الجبهة الشعبية" بزعامة رئيس الوزراء أرسينيي ياتسينيوك مع نتيجة كتلة بوروشينكو، إذ لم يزد الفارق على 22 في المئة من أصوات التمثيل النسبي، لكنها حصلت على عدد مقاعد أقل بكثير. وقد أدت هذه النتائج إلى تحوّل كبير في البرلمان الأوكراني؛ فقد رحل حزب الأقاليم، الذي كان يهيمن على البرلمان السابق وكان فاعلًا أساسيًا منذ عام 2002، إذ لم يحصل بديله المرتجل، كتلة المعارضة، إلا على 29 مقعدًا فقط، مقارنة بـ 185 مقعدًا لحزب الأقاليم في عام 2012. وتعززت سلطة بوروشينكو، على الرغم من أن مقاعد كتلته البالغ عددها 132 مقعدًا أرغمته على تشكيل ائتلاف للحصول على الأغلبية (الجدول 7 - 1). وضم الائتلاف اللاحق كتلة بوروشينكو، وجبهة نارودني، وساموبوميتش، وباتكيفشتشينا، والحزب الراديكالي، فضلًا عن بعض المستقلين.

الجدول (7 - 1): نتائج الانتخابات البرلمانية (2014)

الحزب	نسبة تصويت دوائر التمثيل النسبي	مقاعد التمثيل النسبي	مقاعد الانتخاب الفردي	إجمالي عدد المقاعد
كتلة بوروشينكو	21.8	63	69	132
جبهة نارودني	22.1	64	18	82
ساموبوميتش	11.0	32	1	33
كتلة المعارضة	9.4	27	2	29

الحزب الراديكالي	7.4	22	0	22
باتكيفشتشينا	5.7	17	2	19
آخرون	22.52	0	لا يوجد	0
مستقلون	لا يوجد	0	96	96

وفي حين أن التحالف لم يكن تحت سيطرة بوروشينكو بالكامل، فإن الأغلبية الجديدة مثلت انتصار القوى الموالية للغرب التي كانت روسيا تخشاها. وقد تضمّن اتفاق الائتلاف الاندماج في الاتحاد الأوروبي، وإلغاء وضع "عدم الانحياز" والحصول على العضوية في الناتو [(734)].

تفاقم الصراع

خلال نيسان/أبريل وأيار/مايو 2014، خاض الانفصاليون المدعومون من روسيا معارك ضد الحكومة الأوكرانية، التي كانت مدعومة من جماعات شبه عسكرية، في البلدات والمدن في جميع أنحاء شرق أوكرانيا. ووسّعت القوات الانفصالية تدريجيًا نطاق السيطرة إلى مناطق متاخمة في محاولة لتوسيع مناطق سيطرتها. ولكنّ المعارضة المحلية في مدن عدة تمكنت من مقارعتهم على السلطة. وفي ماريوبل، على ساحل البحر الأسود، استولى الانفصاليون على السلطة، لكنهم هُزموا بعد ذلك على يد القوات الأوكرانية المدعومة من القوات شبه العسكرية. وفي خاركيف، غادر الأشخاص الذين استولوا على مقر إدارة الدولة في غضون أيام، وفي حين استمرت المظاهرات المؤيدة والمعارضة للحكومة في كييف وللنزعة الانفصالية خلال صيف وخريف عام 2014، لم تخضع خاركيف أبدًا لسيطرة القوات الانفصالية، وبدا واضحًا أن دعم النزعة الانفصالية قد تضاءل، وتزايد دعم الحكومة الجديدة، سواء بين النخب أو بين الشعب.

بُذلت بعض الجهود لتوسيع نطاق الحركات الانفصالية إلى ما وراء شبه جزيرة القرم ودونباس. وطوال ربيع عام 2014، استخدم بوتين مصطلح "نوفوروسيا"، الذي عنى في القرن التاسع عشر مساحة واسعة من الأراضي التي صارت تشمل قسمًا كبيرًا من شرق أوكرانيا وجنوبها في عام 2014، بما في ذلك ميناء أوديسا الكبير على البحر الأسود الذي استُولي عليه مثل شبه جزيرة القرم في ثمانينيات القرن الثامن عشر، وضمّ عددًا كبيرًا من السكان الناطقين بالروسية [(735)].

وفي 2 أيار/مايو، اشتبك متظاهرون مؤيدون ومعارضون لاحتجاجات الميدان في أوديسا اشتباكًا عنيفًا. وتراجع المتظاهرون المناهضون للميدان، الذين كانوا أقل عددًا، إلى مقر النقابات العمالية الذي اشتعل واحترق، ما تسبّب بمقتل اثنين وأربعين ناشطًا مناهضًا للميدان. وقُتل أربعة ناشطين آخرين

مناهضين للميدان، فضلًا عن ناشطَين آخرَين من المؤيدين للميدان، في اشتباكات مرتبطة [(736)]. ومن المثير للدهشة أن هذا الحدث، وهو أحد أكثر الأحداث عنفًا حتى الآن في الأزمة، لم يؤدِّ إلى مزيد من التصعيد في أوديسا. وبدلًا من ذلك، تمكّن القادة المحليون من تخفيف حدة النزاع، وعاد الاستقرار.
في 11 أيار/مايو، أجرى زعيما جمهورية دونيتسك الشعبية وجمهورية لوغانسك الشعبية استفتاء على الحكم الذاتي للمناطق التي يسيطران عليها، وكانت نتائجه زائفة بدرجة شبه مؤكدة. وفي اليوم التالي، أعلن الانفصاليون استقلال جمهورية دونيتسك الشعبية، وعيَّنَ المجلس في الجمهورية ألكسندر بوروداي (Alexander Borodai)، وهو مواطن روسي، رئيسًا للوزراء، ونصَّب إيغور جيركين (Igor Girkin) (المعروف أيضًا باسم "ستريلكوف")، وهو عسكري روسي سابق وضابط في جهاز الأمن الفدرالي (FSB) (خليفة استخبارات "كي جي بي")، نفسه "قائدًا أعلى" لجمهورية دونيتسك الشعبية، وتعهّد بتدمير أيّ قوات أوكرانية متبقية في الإقليم، وطلب الدعم العسكري من روسيا. كان كل من بوروداي وجيركين قد شاركا في الحركة الانفصالية في مولدوفا في التسعينيات، وشاركا على نحو مباشر في ضم شبه جزيرة القرم؛ جيركين قائدًا للقوات، وبوروداي مستشارًا لسيرغي أكسيونوف. وفي حين زعمت الحكومة الروسية أن هؤلاء الأفراد كانوا يتصرفون بمفردهم، فإن حقيقة أن قادة الحركة جاؤوا من روسيا قوضت الحجة القائلة إن هذه كانت انتفاضة أوكرانية داخلية، وحلّ ألكسندر زاخارتشينكو محل بوروداي في آب/أغسطس 2014.
دشّن إعلان استقلال جمهورية دونيتسك الشعبية مرحلة أكثر عسكرة من النزاع، حيث انتقل التركيز من احتلال مقارّ محددة إلى تأمين كامل أراضي دونيتسك ولوغانسك. وأدى ذلك إلى سلسلة هجمات شنّتها القوات الانفصالية على منشآت الدولة الأوكرانية، بما في ذلك معركة عنيفة للسيطرة على مطار دونيتسك الدولي في أواخر أيار/مايو.
ومع تصاعد القتال وتعافي الحكومة الأوكرانية من الفوضى القديمة، ازداد عدد العمليات وانتشار الأسلحة. وفي الوقت نفسه، تعاظم التدخل الروسي وأصبح إخفاؤه صعبًا. وازداد تسلّح الانفصاليين بالأسلحة الثقيلة، بما في ذلك الدبابات، التي جاءت من روسيا وفي بعض الحالات كانت موجودة في شبه جزيرة القرم. وفي أوائل حزيران/يونيو، استُخدمت طائرات هجومية أوكرانية في الهجوم على مقارّ إدارة الدولة المحتلة في شرق أوكرانيا. وكان لاستخدام الطائرات المقاتلة، التي لا تملكها القوات الانفصالية، القدرة على ترجيح كفة الميزان العسكري لصالح الحكومة الأوكرانية.
تصاعدت الحرب الجوية بعدما أُسقطت طائرة نقل للقوات الأوكرانية عند اقترابها من لوغانسك، ما أسفر عن مقتل تسعة وأربعين شخصًا. وفي أواخر حزيران/يونيو، أعلنت أوكرانيا وقفًا لإطلاق النار تزامنًا مع خطة السلام التي قدّمها بوروشينكو. واستمر وقف النار حتى 1 تموز/يوليو، حين استأنفت

الحكومة هجماتها على المواقع الانفصالية حول كراماتورسك وسلوفيانسك في إقليم دونيتسك. بدأ هذا الهجوم سلسلة من انتصارات القوات الأوكرانية التي هددت وضع القوات الانفصالية في دونيتسك بأسره. وفي الأسابيع التالية، سقطت مواقع أخرى في أيدي القوات الحكومية. وحينما سقطت قذائف داخل روسيا في 14 تموز/يوليو، ألقت روسيا باللوم على أوكرانيا وقالت إن الحادث قد يدفع روسيا إلى نشر طائرات ضد أوكرانيا، في حين وصفت أوكرانيا الحادث بأنه استفزاز.

رد الغرب على الحرب في شرق أوكرانيا

في الوقت الذي تسبّب فيه ضم شبه جزيرة القرم والدعم الروسي للانفصاليين في شرق أوكرانيا بترويع وإقلاق الناس في جميع أنحاء العالم الغربي، كان ثمة مجموعة واسعة من الآراء بشأن كيفية الرد. ورأى كثيرون في تصرفات روسيا إهانةً أخلاقية وعملًا عدوانيًا يجب أن يُقابَل بردّ حازم. يميل الناس في هذه المدرسة الفكرية إلى التفكير في أحداث عام 2014 في سياق عام 1938، مع الدرس المتمثل في وجوب مواجهة الدكتاتوريين العدوانيين عاجلًا وليس آجلًا. ومع ذلك، كان كثيرون آخرون يميلون إلى التوصل إلى تسوية جديدة مع روسيا. بالنسبة إلى المقتنعين بأن مطالبة روسيا بشبه جزيرة القرم لها بعض الوجاهة، وأن روسيا كانت قوة اقتصادية مهمة وقوة عظمى لا يمكن تجاهل مطالبها البتّة، بدا من غير المرجح أن يحقق تصعيد النزاع الكثير.

وفي حين فضّلت بولندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الرد الحازم، كانت ألمانيا أكثر انقسامًا؛ فقد نفد صبر المستشارة أنجيلا ميركل، التي كانت صديقة لبوتين فترةً طويلة، ولكنّ نخبًا ألمانية أخرى لم تكن راغبة في التخلي عن العلاقات التجارية المفيدة وخاصة في مجال الطاقة، من أجل أوكرانيا. وفي تموز/يوليو، سعى تحليل مطول في مجلة **دير شبيغل** إلى تفسير سبب تصميم ألمانيا على الحفاظ على "علاقة خاصة" مع روسيا. وأشار إلى أن ما كُشف بشأن تجسس وكالة الأمن القومي الأميركية مؤخرًا على هاتف ميركل المحمول قد أدى إلى توتر الرأي العام بشأن الولايات المتحدة، ما غذّى نزعة معاداة الولايات المتحدة التي كانت قد تفاقمت بالفعل في ظل إدارة جورج بوش الابن [737]. وكان من المتوقع أن يكون للعقوبات المفروضة على روسيا تأثيرات مختلفة على نحو كبير في الدول المختلفة، تبعًا لمدى علاقاتها التجارية بروسيا. وفي أيار/مايو، حذّر تقرير مسرّب من المفوضية الأوروبية من أن العقوبات قد تزيل نقطة مئوية كاملة من نمو الناتج المحلي الإجمالي الألماني لعام 2014 [738].

في الولايات المتحدة، كان الرأي أقل انقسامًا. ففي حين ألقى مثقفون عديدون باللوم على الغرب بشأن النزاع، ودعوا إلى تسوية جديدة مع روسيا، فضّلت الغالبية العظمى من السياسيين من الحزبين الرئيسين الضغط من أجل فرض عقوبات قاسية. وعلى الرغم من هذه الاختلافات، اتفق الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة مرارًا على تعزيز نظام الجزاءات ردًا على الأحداث التي وقعت في شرق أوكرانيا. وفي 26 حزيران/يونيو، وقّعت المفوضية الأوروبية اتفاقية الشراكة مع أوكرانيا التي كانت قد أشعلت فتيل الأزمة الأولية في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي. وفي أوائل تموز/يوليو، تبنّى الاتحاد الأوروبي سلسلة عقوبات أخرى، ومنعت الولايات المتحدة شركات طاقة وبنوكًا لروسيا من الوصول إلى الأسواق المالية الأميركية. وفي نهاية المطاف، حرمت أغلب قطاعات الطاقة والنفط والأسلحة الروسية من الوصول إلى أسواق رأس المال الغربية. وتجاوزت هذه العقوبات الأفراد الذين استهدفتهم جولة العقوبات إلى استهداف القطاعات الرئيسة والقادة الذين كانوا على صلة بالتدخل في أوكرانيا.

ردّت روسيا على العقوبات بالمجابهة. وردًّا على تمديد إدارة أوباما للعقوبات في تموز/يوليو، قال رئيس الوزراء مدفيديف إن "العقوبات شر"، وحذّر من أنها ستزيد الأمور سوءًا. وغرّد نائب رئيس الوزراء، دمتري روغوزين (Dmitry Rogozin)، قائلًا إن "العقوبات التي تفرضها واشنطن على شركات قطاع الدفاع الروسية الكبرى غير قانونية، وتُظهر أن الولايات المتحدة منخرطة في منافسة غير عادلة في سوق الأسلحة. على أيّ حال، لا يمكن أن يُخفي الأميركيون وتيرة التسليح المستمرة للقوات المسلحة الروسية أو تحطيم إمكانات التصدير لقطاعنا الدفاعي". وقال بوتين نفسه "إن للانقلابات عمومًا تأثيرًا ارتداديًا، وبلا شك، في هذه الحالة، فإنها ستدفع بالعلاقات الروسية - الأميركية إلى طريق مسدود وستتسبّب بإلحاق أضرار جسيمة بها" [(739)]. وقد ناقش محللون مدى الضرر الذي ألحقته العقوبات ببوتين وشخصيات أخرى، وما إذا كانت ستأتي بنتائج عكسية [(740)]. وقد ساهمت العقوبات التي فرضتها روسيا ردًا على العقوبات الغربية في حماية المنتجين الروس من المنافسة الأجنبية، على حساب ارتفاع الأسعار للمستهلكين الروس.

الطائرة الماليزية (MH17): الصراع يغيّر مساره

في 17 تموز/يوليو 2014، أسقط صاروخ أرض - جو روسي من طراز بوك طائرة الخطوط الجوية الماليزية رقم 17 (MH17) التي كانت في طريقها من أمستردام إلى كوالالمبور [(741)]. يكاد يكون مؤكدًا أن إسقاط الطائرة كان حادثًا، وربما كانَ حالة تعرّف خاطئة، حيثِ ظُنّ خطأً أن الطائرة المدنية طائرة

عسكرية أوكرانية، على الرغم من أنها كانت تحلق على ارتفاع يزيد على ثلاثين ألف قدم.
من خلال إثارة غضب واسع النطاق وتقويض مساعي الداعين إلى المصالحة، غيّر إسقاط الطائرة بدرجة كبيرة مسار الخلاف الأوسع نطاقًا بين روسيا والغرب. في الغرب، لم يكن الناس غاضبين من أجل قتل هذا العدد الكبير من الأبرياء فحسب، ولكن أيضًا من سخرية روسيا في إنكار المسؤولية ومن عرقلة المتمردين للتحقيق. ونتيجة لذلك، دعا عدد أكبر من الناس إلى فرض عقوبات على روسيا، وعارضها قلة. وبعد أسبوع من الكارثة، أُعلن عن مجموعة جديدة أخرى من العقوبات.
تواصل تصاعد القتال طوال فصل الصيف. وخلال النصف الثاني من تموز/ يوليو، ومع احتدام المعركة الدبلوماسية حول المسؤولية عن المأساة، أحرزت القوات الأوكرانية تقدّمًا في تقليص الأراضي التي يسيطر عليها المتمردون. كان الجيش الأوكراني قد أعاد تجميع صفوفه، وفي حين كان لا يزال متشرذمًا على نحو كبير، عُزّز بمجموعات شبه عسكرية تشكّلت جزئيًا من مجموعات الدفاع عن النفس التي نظّمت الأمن في الميدان. وفي حين كانت هذه الجماعات شبه العسكرية شديدة العزم وأظهرت في بعض الحالات شجاعة غير عادية، فإنها لم تحظَ بتسليح أو تدريب جيدين، وكانت القيادة والسيطرة ضعيفتين. ومع ذلك، كان الانفصاليون أيضًا مسلحين ومدربين على نحو سيئ نسبيًا، وبدأ المد في التحول.
في 20 آب/أغسطس 2014، استولت الحكومة الأوكرانية والقوات شبه العسكرية على إيلوفايسك، بين مدينة دونيتسك والحدود الروسية، باعتبار ذلك جزءًا من محاولة لفصل القوات الانفصالية في دونيتسك ولوغانسك وتعطيل خطوط الإمداد. اعتقدت الحكومة الأوكرانية أنها على وشك تحقيق نصر حاسم، ويبدو أن الحكومة الروسية وافقتها الرأي. وقد تعزّز الهجوم المضاد للمتمردين بدخول قوات الجيش الروسي النظامي التي عبرت الحدود القريبة إلى وسط المدينة. حاصرت القوات الروسية، الجيدة التجهيز والحسنة التدريب والمتمتعة بقيادة وسيطرة واستخبارات متفوقة، مجموعة كبيرة من القوات الأوكرانية. وقد صدّت القوات الروسية محاولة لإراحة القوات الأوكرانية، ومن ثم اندحرت القوات الأوكرانية، ووقع كثيرون منهم في الأسر [(742)].
أجبر النصر الروسي حول إيلوفايسك روسيا على اتخاذ قرار. ومع وجود وحدات الجيش الروسي النظامي الآن في أوكرانيا (على الرغم من أن روسيا واصلت إنكار الأمر)، فإن روسيا يمكنها أن تتقدم أكثر داخل أوكرانيا، مع مجموعة متنوعة من الأهداف الاستراتيجية الممكنة. ولا يتمثل الهدف المتطرف في استهداف جنوب أوكرانيا على طول الطريق، في إقامة صلة برية مع شبه جزيرة القرم فحسب، بل أيضًا للاستيلاء على ساحل البحر

الأسود الأوكراني بأكمله (أوكرانيا غير الساحلية)، والاستيلاء على أوديسا، وهي مدينة أخرى مرغوب فيها، وإقامة اتصال مع الجمهورية الروسية الوكيلة في ترانسنيستريا. وكان الهدف الأكثر تواضعًا الدفع عبر ماريوبل، التي شهدت بالفعل استيلاء مؤقتًا من جانب القوات الانفصالية، لإقامة صلة برية مع شبه جزيرة القرم. كان الجانب السلبي لمثل هذه الاستراتيجيا هو أنها كانت ستحوّل حربًا محلية بالوكالة إلى حرب عامة بين روسيا وأوكرانيا، وتدمّر فكرة أن روسيا لم تكن متورطة.

جدير بالذكر ضبط النفس الذي أبدته روسيا في هذه المرحلة، لأنها تظهر بعض القيود على شهية بوتين أو قبوله بالمخاطرة. وبقدر ما كان خطاب بوتين حول إعادة تأسيس "نوفوروسيا" جدّيًا، فإن أحداث ربيع وصيف عام 2014 ربما تكون قد حرمته من فكرة مدى سهولة تحقيق هذا الهدف. في معظم شرق وجنوب أوكرانيا، فشلت الحركات الموالية لروسيا في اللحاق بالركب، ما قوّض الاعتقاد السائد على نطاق واسع أن جميع الأوكرانيين الناطقين بالروسية يتماهون مع روسيا ويريدون الانضمام إليها. كانت شبه جزيرة القرم ودونيتسك ولوغانسك استثناءً، وليس القاعدة، وحتى في تلك الأماكن، اعتمدت الانفصالية على نحو حاسم على الدعم العسكري الروسي. وبحلول أيلول/ سبتمبر، بات واضحًا أنه في معظم مناطق أوكرانيا، عجزت مجموعات صغيرة من الناشطين الموالين لروسيا والمدعومين من حكومتها من إشعال حركة أوسع. وإذا كانت روسيا تريد إنشاء "نوفوروسيا"، فستحتاج إلى غزو أوسع، ولم تكن على استعداد للقيام بذلك حينذاك.

من جنيف إلى نورماندي إلى مينسك

يبدو أن إسقاط الطائرة الماليزية رقم 17، إلى جانب تصعيد القتال ومشاركة قوات الجيش الروسي حول إيلوفايسك، زاد من رغبة جميع الأطراف في كبح جماح النزاع. وبالنسبة إلى أوكرانيا، بيّنت هزيمة قواتها أن روسيا يمكن أن تُحبط أيّ محاولة لكسب الحرب على الأرض. وفي حين كان في إمكان القوات الأوكرانية أن تواجه انفصاليي دونباس، فإنها عجزت عن هزيمة الجيش الروسي. وبالنسبة إلى روسيا، غدا النصر السهل في شبه جزيرة القرم أكثر خطورة في دونباس، حيث كان لا بد من التخلي عن خرافة عدم التدخل الروسي من أجل مساعدة الانفصاليين على النجاح. وعلاوة على ذلك، أدى إسقاط الطائرة إلى تحفيز التماسك الغربي ضد روسيا. وبالنسبة إلى الغرب، كان احتمال نشوب حرب أوسع، سواء بين روسيا وأوكرانيا، أو ربما ضد نقاط ضعف الناتو في دول البلطيق، تسبب بحالة خوف كبرى. وأصبح لدى الجميع الآن سبب للرغبة في رؤية تخفيف للنزاع.

والحال أن مساعيَ مختلفة للسلام قد بُذلت بالفعل، وقد أُحبطت بفعل المشكلات ذاتها. ولم تكن أهداف مختلف الأطراف متضادة فحسب، بل إن

فهمها الأطراف المشاركة في الحرب، ومن ثم الأطراف التي ينبغي أن تشارك في التفاوض، كان متضادًا بالقدر ذاته. وفي 6 حزيران/يونيو، في حين كان القادة مجتمعين في نورماندي للاحتفال بالذكرى السبعين لإنزال يوم النصر، اجتمع قادة من أوكرانيا وروسيا وألمانيا وفرنسا لمناقشة الأزمة. دشّن هذا الاجتماع ما بات يُعرَف باسم "صيغة نورماندي"، التي كانت ستصبح المنتدى الدولي الرئيس لمعالجة النزاع. وكان التحول من عملية جنيف إلى عملية نورماندي تحولًا بارزًا، إذ لم تشمل العملية الجديدة الولايات المتحدة. وصارت العملية أوروبية، ولكن يبدو أنها حوّلت الثقل لصالح روسيا، وعززت الهدف الروسي المتمثل في فصل قوى الاتحاد الأوروبي عن الولايات المتحدة.

في 20 حزيران/يونيو، قدم بيترو بوروشينكو خطة سلام تحتوي على خمس عشرة نقطة. وقدّم بوتين دعمًا عامًا للخطة، لكنه أصّر على إدخال الانفصاليين طرفًا في المفاوضات. واصلت هذه الخطة تقسيم النهج الروسي والأوكراني. ففي حين أنكرت أوكرانيا شرعية الانفصاليين واعتقدت أن روسيا هي التي يجب أن تتفاوض لأنها كانت تدعمهم، تمسكت روسيا بفكرة أن الانفصاليين كانوا قوة مستقلة وأن روسيا ليست طرفًا في النزاع.

وبحلول نهاية آب/أغسطس، وبعد أن خففت روسيا الضغط على حلفائها في دونباس وأرسلت إشارة قوية مفادها أنها لن تسمح لأوكرانيا بتحقيق نصر عسكري، كانت على استعداد لتحقيق الاستقرار في مكاسبها. وعلى النقيض من ذلك، كانت أوكرانيا تترنح، وسعت لبذل كل ما في وسعها لمنع الكارثة العسكرية من التوسع. كانت الحكومات الغربية خائفة مرة أخرى من احتمال اندلاع حرب أوسع. وشكلت هذه الكوكبة من المصالح الأساس لاتفاقية مينسك التي جرى التوصل إليها في أيلول/سبتمبر 2014.

وُقّع على "البروتوكول المتعلق بنتائج مشاورات مجموعة الاتصال الثلاثية"، الذي عُرف بداية باسم "بروتوكول مينسك" وبعد ذلك باسم "مينسك - 1"، في 8 أيلول/سبتمبر 2014. واحتُفظ بقدر كبير من صيغة نورماندي، باستثناء أن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا حلت محل الممثلين الألماني والفرنسي إلى جانب روسيا وأوكرانيا (وبهذا أُطلق على المجموعة اسم "مجموعة الاتصال الثلاثية").

حقق الاتفاق هدفه المباشر، وهو تعزيز الحد من العنف. ولكن كما هي الحال مع بيان جنيف، أُخفيت الخلافات العميقة بلُغة غامضة، وفسّر الجانبان الاتفاق تفسيرين شديدي الاختلاف. وتضمّن الاتفاق اثنتي عشرة نقطة، كان من بينها "الوقف الثنائي الفوري لاستخدام الأسلحة". وتناولت النقطة الثالثة لامركزية السلطة في أوكرانيا، مشيرة إلى "مناطق معينة من إقليمي دونيتسك ولوغانسك". ودعت النقطة التاسعة إلى "إجراء انتخابات محلية مبكرة وفقًا للقانون الأوكراني في ما يتعلق بالوضع المؤقت للحكم الذاتِي المحلي في

مناطق معينة من إقليمي دونيتسك ولوغانسك". في حين أشارت النقطة العاشرة إلى "إزالة التشكيلات العسكرية غير القانونية، والمعدات العسكرية، فضلًا عن المقاتلين والمرتزقة من أراضي أوكرانيا. وجدير بالذكر أن موقّعي الاتفاقية لم يقتصروا على ممثلي روسيا وأوكرانيا، بل كان منهم ممثلان لجمهورية دونيتسك الشعبية (ألكسندر زاخارتشينكو)، وجمهورية لوغانسك الشعبية (إيغور بلوتنيتسكي).
وقد حقق هذا الأمر هدفًا روسيًا آخر، وهو إرغام أوكرانيا على الاعتراف بقادة الجمهوريتين الانفصاليتين على طاولة المفاوضات. قدّمت هذه الصيغة، التي ظلت نقطة مرجعية لمناقشات القرار في الأشهر والسنوات المقبلة، شيئًا للجميع، لكنها أعادت طرح التناقضات العميقة في مواقف الجانبين بدلًا من حلها. ومن الواضح أن توقيت الانتخابات "المبكرة" كان غامضًا، لكن السؤال الأكبر هو ما إذا كانت ستحدث قبل أو بعد خطوات أخرى، مثل "المراقبة الدائمة للحدود الأوكرانية - الروسية [...] من جانب منظمة الأمن والتعاون في أوروبا" (النقطة الرابعة). وفي السنوات التالية، أصرّت أوكرانيا على أن تنفّذ روسيا النقطة العاشرة ("إزالة التشكيلات العسكرية غير القانونية")، غير أن روسيا واصلت إنكار وجود هذه التشكيلات، وأصرت على تطبيق لامركزية السلطة، التي عارضها قسم كبير من الأوكرانيين بحزم، ورأى آخرون وجوب أن تكون خطوة أخيرة، لا خطوة أولى.

معركة ديبالتسيف و"مينسك - 2"

كان توقيع اتفاق مينسك نتيجةً، وليس سببًا للتباطؤ في تخفيف القتال الذي سعى له الجانبان بعد معركة إيلوفايسك. ومع ذلك، بحلول كانون الثاني/يناير 2015، أدت الاعتبارات الاستراتيجية إلى تصعيد جديد. كان مكان تجدد القتال على نطاق واسع هذه المرة مدينة ديبالتسيف، إلى الشمال الشرقي من مدينة دونيتسك. وكانت المنطقة تتألف من منطقة بارزة تسيطر عليها الحكومة، وتحيط بها إلى حد بعيد منطقة غير شرعية يسيطر عليها الانفصاليون، فضلًا عن مطار دونيتسك الدولي ذي الأهمية الرمزية. وكان للمكان أهميته من حيث إمكانية أن يكون مفترق طرق وسككًا حديدًا، ومن ثمّ أهميته لخطوط الاتصالات من كلا الجانبين. وفي 22 كانون الثاني/يناير، جدّد الانفصاليون هجومًا واسع النطاق للاستيلاء على المناطق البارزة. تواصلت المعركة أسابيع عدة، حيث دمّرت الهجمات المدفعية والصاروخية المدينة، وكافح المدنيون للهروب من القتال. وبحلول 10 شباط/فبراير، كان الانفصاليون قد أوقفوا القوات الحكومية تقريبًا من خلال الاستيلاء على طريق الخروج الرئيس من المنطقة. لقد كانوا مصممين على تعظيم مدى مكاسبهم قبل أن يؤدي اتفاق مينسك - 2 إلى استقرار خطوط السيطرة الجديدة. وواصل الانفصاليون هجومهم حتى بعد التوصل إلى اتفاق جديد لوقف إطلاق

النار في 12 شباط/فبراير. وأخيرًا، في 18 شباط/فبراير، بدأت القوات الأوكرانية الانسحاب من موقعها المؤقت في المدينة. وكما حدث في إيلوفايسك في الصيف السابق، كانت النتيجة كارثية للقوات الأوكرانية، التي تعرض كثير من أفرادها للقتل أو الأسر، على الرغم من تنفيذ وقف إطلاق النار.

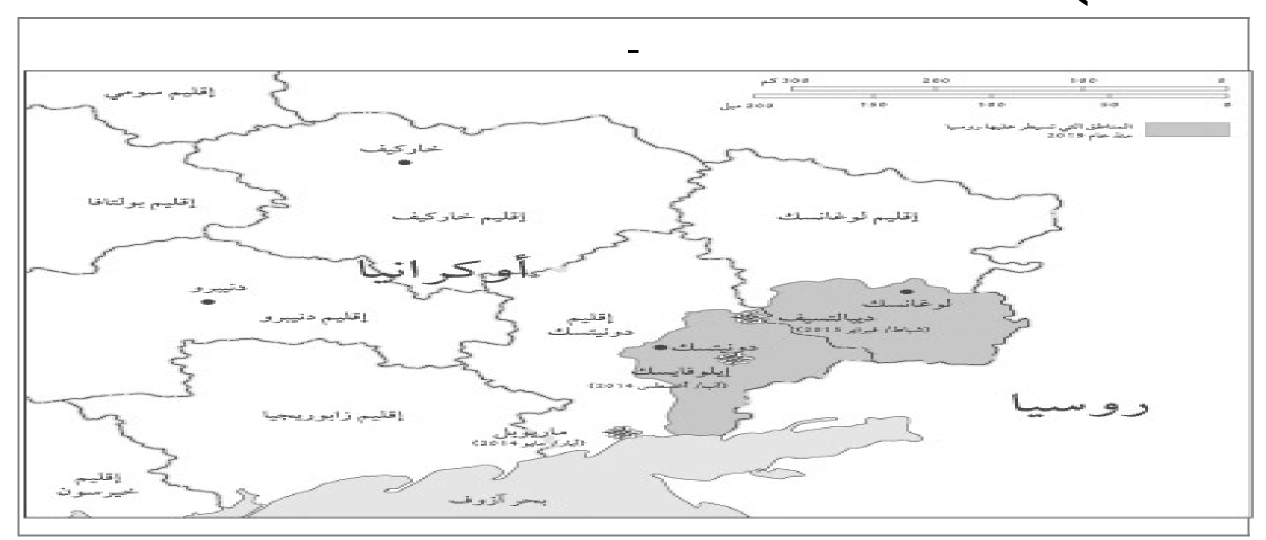
أظهر الالتفاف حول ديبالتسيف أن بروتوكول مينسك لعام 2014 بات خرابًا الآن. وعلى الرغم من هذا الإخفاق، وضع الطرفان العملية ذاتها موضع التنفيذ في شباط/فبراير 2015. وفي 7 شباط/فبراير، وضعت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل، وفرانسوا هولاند، خطة جديدة بعد التشاور مع بوروشينكو وبوتين. كانت الحكومة الأميركية تناقش شحن الأسلحة إلى الحكومة الأوكرانية، وقد خشي هولاند وميركل من أن يؤدي هذا إلى تصعيد النزاع. وكما كانت عليه الحال من قبل، كان لدى أوكرانيا حافز للقيام بأيّ شيء من شأنه أن يحدّ من هزيمة قواتها، في حين كانت روسيا على استعداد لرؤية مكاسبها الأخيرة معترَفًا بها في اتفاق. ومن خلال تجنّب أصعب القضايا، مثل ترسيم حدود السيطرة على ديبالتسيف، حيث كانت خطوط السيطرة غير واضحة أثناء صياغة الاتفاق، عززت العملية الحافز لكلا الجانبين على تكثيف القتال، لا تخفيفه، مع اقتراب موعد وقف إطلاق النار.

كانت الاتفاقية التي جرى التوصل إليها تُسمى تقنيًا "حزمة التدابير لتنفيذ اتفاقيات مينسك"، ولكنها تُعرَف عمومًا باسم "مينسك - 2". حددت الخطة ما كان يأمل واضعوها في أن تكون مجموعة من الخطوات التي تروم حل النزاع. وشملت البنود الرئيسة من بين النقاط الثلاث عشرة للخطة انسحاب "التشكيلات المسلحة الأجنبية"، وإجراء انتخابات محلية، و"اللامركزية" في أوكرانيا، وإعادة فرض سيطرة أوكرانيا على حدودها. كانت هناك مشكلات عدة؛ كانت روسيا تواصل إنكار وجود "تشكيلات مسلحة أجنبية" تابعة لها في أوكرانيا، لذا فإن تنفيذ هذا الإجراء الحاسم سيكون صعبًا بالقدر نفسه. وإذا أُجريت انتخابات محلية قبل إعادة الإقليم إلى سيطرة أوكرانيا وفي غياب رقابة دولية قوية، فإن أوكرانيا ستعتبرها مزوّرة. التزمت أوكرانيا بـ "اللامركزية"، لكن لم يكن معناها واضحًا بدقة. فالمزيد من الحكم الذاتي على مستوى الإقليم، وهو ما يبدو معنى هذا البند، يتطلب تعديل الدستور، فضلًا عن أن معارضة خطوة كهذه في أوكرانيا كانت قوية.

وكما هي الحال مع "مينسك - 1"، خدمت اتفاقية "مينسك - 2" الاحتياجات الفورية لمختلف الأطراف، ولكنها وضعت خريطة طريق للمستقبل لا يمكن اتباعها في الواقع. وقد عُدّ اقتراح زيادة الحكم الذاتي الإقليمي بمنزلة "حبة سامة" لأوكرانيا، وهذا من شأنه أن يجعل أوكرانيا مسؤولة عن إعادة بناء المناطق المدمرة، في حين يمنح الأقاليم (ومن ثمّ روسيا) حق النقض (الفيتو) على الإصلاح المستقبلي لأوكرانيا وتوجهها الدولي. ولم يكن لدى روسيا

والانفصاليين مصلحة تذكر في انسحاب القوات الروسية أو في إعادة فرض سيطرة أوكرانيا على الحدود. وتوقّع كل جانب أن الالتزامات التي يفضّلها غير قابلة للتفاوض، في حين يسعى إلى تجنّب الالتزامات التي يراها غير مقبولة. وكانت النتيجة اتفاقًا عصيًا على التنفيذ، ولكنه عصي على التخلي أيضًا. والخبر السار هو أن اللغط انحسر مرة أخرى، أما الخبر السيئ فهو أنه لا يوجد طريق لإنهاء العنف تمامًا. ومنذ مينسك - 2، استمرت الهجمات في دونباس، وفي حين استقرت خطوط السيطرة الإقليمية (ينظر الخريطة 7 - 2)، أعقب ذلك تدفق مستمر من الضحايا. وبحلول عام 2018، تجاوز إجمالي الخسائر البشرية عشرة آلاف شخص، وكان التهديد بإعادة التصعيد إلى نزاع شامل ثابتًا.

الخريطة (7 - 2): خطوط السيطرة، إقليما دونيتسك ولوغانسك (تموز/يوليو 2019)



خلاصة

مع أن الخلاف حول وضع أوكرانيا كان يتزايد طوال سنوات، داخل أوكرانيا، وبين روسيا وأوكرانيا، وبين روسيا والغرب، فإن قلة من الناس توقعت، حتى في خريف 2013، أن أوكرانيا ستشهد "ثورة" حول هذه المسألة في أوائل عام 2014. وبالمثل، حتى مع وصول الاحتجاجات في كييف إلى ذروتها في شباط/ فبراير 2014، فإن قلة أيضًا توقعت ضم روسيا لشبه جزيرة القرم وتدخّلها في شرق أوكرانيا لدعم الحركات الانفصالية. وحقيقة، إن هذه الأحداث الصادمة جدًا تشير إلى أن النزاع لم يكن محتّمًا حتى اللحظة التي اندلع فيها.

داخل أوكرانيا وعلى الصعيد الدولي، وصلت الأمور التي تفاقمت طوال سنوات إلى ذروتها. واحتمال فوز أحد الجانبين في المعركة فوزًا دائمًا دفع من كانوا في الجانب الآخر من النزاع إلى رفع مجازفاتهم. فداخل أوكرانيا، كانت المساعي التي بذلها فيكتور يانوكوفيتش لتعزيز سلطته لتصبح سلطة مطلقة، قد دفعت المحتجين إلى محاولة حمله على تغيير مساره، ثم محاولة إقصائه من السلطة. بين أوكرانيا وروسيا والغرب، بدت احتمالية أن إطاحة يانوكوفيتش ستؤدي إعادة توجيه أوكرانيا على نحو دائم نحو الغرب كان سببًا في إقناع بوتين بأنه لم يعد لديه الكثير ليخسره، بل ربما ثمة الكثير ليكسبه، في الاستيلاء على الأراضي التي طالما طالبت روسيا بملكيتها.

كان مصدر التصعيد داخل أوكرانيا بعد عام 2010 مساعي يانوكوفيتش لإحكام قبضته على السلطة وتقديم نموذج حكم أكثر استبدادًا. انتُخب يانوكوفيتش بنزاهة في عام 2010، ولكنه سعى إلى ضمان عدم مواجهته انتخابات نزيهة في عام 2015، وكان قد أنجز في واقع الحال خطوات كثيرة للقضاء على المنافسة السياسية في البلاد والسيطرة على حصة متزايدة من الأصول الاقتصادية. كان من المحتم أن يؤدي إفراط يانوكوفيتش إلى توليد ثلاثة أنواع مختلفة من الاستياء: الأول من داعمي الديمقراطية ضد استبداده، والثاني من داعمي الخط المؤيد لأوروبا ضد الخط المؤيد لروسيا الذي بدا كأنه ينبع على نحو طبيعي من الاستبداد، والثالث من النخب الاقتصادية التي كانت ثرواتها مهددة بسبب جشع يانوكوفيتش. وكان قرار عدم التوقيع على "الشراكة" سببًا في إثارة الاحتجاجات، ولكن ردّ يانوكوفيتش على الاحتجاجات هو وحده الذي دفع الموقف نحو ثورة محتملة. كان القمع والعنف كافيين لإغضاب المحتجين وتوسيع نطاق دعمهم، ولكن ليس للحيلولة دون تنامي الاحتجاجات. وتسبب هذا في تصاعد الأمور إلى أن بدأ حلفاء يانوكوفيتش في التخلي عنه، ما اضطره إلى الهرب.

وكان هناك خلاف ثانٍ بين أوكرانيا وروسيا. ففي حين سعى يانوكوفيتش إلى طلب مساعدة روسياً في تكريس هيمنته الداخلية، فإنه لم يكن يرغب في أن يصبح تابعًا لروسيا. وبدلًا من ذلك، سعى لتحقيق مكاسب سياسية واقتصادية داخلية تتأتى من الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ومكاسب أخرى، بما في ذلك طاقة أقل تكلفة، تتأتى من علاقة إيجابية مع روسيا. كانت هذه الأهداف متعارضة لأسباب تقنية وسياسية على حد سواء. من الناحية الفنية، كانت منطقة التجارة الحرة العميقة والشاملة (DCFTA) التي جرى بحثها مع الاتحاد الأوروبي غير متوافقة مع الاتحاد الجمركي الذي تصورته روسيا. ومن الناحية السياسية، لم يكن بوتين على استعداد للموافقة على إقامة علاقة أوثق بين أوكرانيا والاتحاد الأوروبي. وكما أوضح في خريف 2013، فإن بوتين سوف يسعى لخلق أزمة اقتصادية لأوكرانيا، وأزمة سياسية ليانوكوفيتش، إذا مضت اتفاقية الشراكة قدمًا.

ورأى بوتين أن الشراكة تهدد بخسارته الدائمة لأوكرانيا، التي كانت روسيا تعتبرها منذ عام 1991 خسارة زائفة ومؤقتة. وقد أجبر هذا الأمر يانوكوفيتش على اتخاذ الخطوات التي أطلقت الاحتجاجات. وهذا يعني أيضًا أن روسيا رفضت قبول نتائج الاحتجاجات، ونشرت القوة العسكرية ضد أوكرانيا بدلًا من قبول هزيمة سياسية.
أما الخلاف الثالث بين الغرب وروسيا فيتمثل في أن الاتحاد الأوروبي وروسيا أساءا فهم مدى جدية الآخر تجاه أوكرانيا؛ فقد قلل الاتحاد الأوروبي من شأن مدى تصميم بوتين على إبقاء أوكرانيا في فلك روسيا، في حين قلل بوتين من شأن مدى تصميم الاتحاد الأوروبي على الدفاع عن المبدأ القائل إنه لا يمكن أن تمتلك أيّ دولة خارجية حق الفيتو ضد علاقات الاتحاد الأوروبي مع دولة ثالثة. إن مبدأ الاتحاد الأوروبي القائل بعدم إمكانية استخدام أيّ أحد، حتى روسيا، حق الفيتو ضد علاقات دولة أخرى مع الاتحاد الأوروبي يتعارض تعارضًا مباشرًا مع إصرار روسيا على أن لديها حق فيتو في الشؤون الأمنية الأوروبية بوصفها قوة عظمى، وأن لديها مجالًا من النفوذ في جوارها المباشر. وفي حين أن الاتحاد الأوروبي لم يرَ أن علاقته الموسعة مع أوكرانيا موجهة ضد روسيا، فإنه بات أقل استعدادًا بمرور الوقت للتضحية بعلاقته بأوكرانيا لاسترضاء روسيا.
كانت هذه النزاعات الثلاثة متمايزة في ما بينها من الناحية النظرية، ولكن بحلول خريف 2013 أصبحت متشابكة إلى حد بعيد. كان النظام الداخلي في أوكرانيا مرتبطًا ارتباطًا وثيقًا بكيفية تعامله مع روسيا؛ إذ إن أوكرانيا أكثر ديمقراطية ستكون أيضًا أقل تأييدًا لروسيا. وأصبح كلا السؤالين مرتبطين بالتوتر المتزايد بين الغرب وروسيا. قبل عام 2013 بوقت طويل، أشار بعض المراقبين إلى حرب باردة جديدة. وسواء كان هذا الخطاب مبررًا أم لا، فإن التوتر بين روسيا المتعاظمة الاستبداد وأوروبا الغربية المبنية على معايير الاتحاد الأوروبي قد تنامى على نحو كبير، وكان يُنظر إلى أوكرانيا باعتبارها أرضًا من المرجح أن تستقر قريبًا في هذا المعسكر أو ذاك. كان الوضع القائم في أوكرانيا مقلقلًا على نحو متزايد، وسعت كل من روسيا والاتحاد الأوروبي إلى تأكيد أن أوكرانيا انتهى بها المطاف إلى جانب كل واحد منهما وفقًا للخط الذي كان يقسّم أوروبا على نحو متزايد.
وكما أوضحنا بالتفصيل في هذا الفصل، كانت فترة "يورو ميدان" أو "ثورة الكرامة"، من أواخر تشرين الثاني/نوفمبر 2013 حتى 22 شباط/فبراير 2014، للقرارات الصغيرة فيها آثار كبيرة وغير متوقعة في كثير من الأحيان. وأدى قرار أوّلي بضرب المتظاهرين في 30 تشرين الثاني/نوفمبر إلى تصعيد كبير في حركة الاحتجاج. وأدى إقرار "قوانين الدكتاتورية" في منتصف كانون الثاني/يناير إلى إحياء حركة احتجاج آخذة في الانحسار. وأدت الاشتباكات بين المحتجين وقوات الأمن يومي 18 و20 شباط/فبراير إلى انقسام الموالين

ليانوكوفيتش. وكان من المتوقع لقرار المحتجين برفض اتفاق جرى التفاوض عليه بين دبلوماسيين أوروبيين وروس أن يدفع يانوكوفيتش إلى قمع شديد، ولكن بدلًا من ذلك، انهار النظام في غضون ساعات.

وفي حين كان من المستحيل التنبؤ بمسار الاحتجاجات، بدا تأثير النتائج واضحًا: كانت أوكرانيا على وشك التحول نحو أوروبا. وردَّ بوتين بغزو شبه جزيرة القرم وضمّها وبإثارة تمرد في شرق أوكرانيا. ويبدو أن البديل بالنسبة إلى بوتين كان قبول خسارة أوكرانيا. ومن الواضح أنه كان خيارًا متاحًا، إذ إن روسيا تعهدت بالتزامات في معاهدات في هذا الصدد. ولكن بوتين اختار اغتنام الفرصة الفريدة التي قدّمت نفسها للاستيلاء على شبه جزيرة القرم والمراهنة للحصول على جزء أكبر بكثير من أوكرانيا. ولا نعرف ما إذا كان يأمل من خلال دعم الانفصاليين في شرق أوكرانيا تكرار سيناريو شبه جزيرة القرم، أو كان ينوي خلق حالة عدم الاستقرار المستمرة التي نتجت من ذلك.

(649) "Huge Rally over EU Agreement Delay," *BBC*, 24/11/2013.

(650) Andrew Wilson, *Ukraine Crisis: What it Means for the West* (New Haven, CT: Yale University Press, 2014), p. 68.

(651) Steven Lee Myers, "Violence in Ukraine Creates Deepening Clash between East and West," *The New York Times*, 19/2/2014.

(652) تتوفر كتب عدة تعالج "ثورة الكرامة" أو "يورو ميدان". من أجل كرونولوجيا تفصيلية مستندة إلى مقابلات مع كثير من الفاعلين الأساسيين وإلى لائحة مفيدة من الشخصيات الرسمية المحورية، ينظر:

Sonya Koshkina, *Maidan: Nerasskazannaya Istoriya* (Kyiv: Bright Star Publishing, 2015);

وينظر أيضًا:

Marci Shore, *The Ukrainian Night: An Intimate History of Revolution* (New Haven, CT: Yale University Press, 2018); David Marples & Frederick V. Mills (eds.), *Ukraine's Euromaidan: Analyses of a Civil Revolution* (Stuttgart: Ibidem Press, 2015); David R. Marples, *Ukraine in Conflict: An Analytical Chronicle* (Bristol: E - International Relations, 2017).

(653) Volodymyr Ischenko, "Ukraine's Fractures," *New Left Review*, vol. 87 (May - June 2014), p. 12.

(654) Marie - Louise Gumuchian & Victoria Butenko, "Ukraine Protests Grow as President Responds," *CNN*, 3/12/2013.

(655) يقدّم إيشتشينكو إحدى أدق المناقشات لدور القوميين في الميدان. ينظر أيضًا:

Volodymyr Ishchenko, "Far Right Participation in the Ukrainian Maidan Protests: An Attempt of Systematic Estimation," *European Politics and Society*, vol. 17, no. 4 (2016), pp. 453 - 472.

(656) Olga Onuch, "Who were the Protesters?," *Journal of Democracy*, vol. 25, no. 3 (July 2014), pp. 44 - 51.

(657) "Protests in Ukraine Deepen Economic Crisis," *Agence France Presse*, 8/12/2013.

(658) Shaun Walker, "Vladimir Putin Offers Ukraine Financial Incentives to Stick with Russia," *The Guardian*, 18/12/2013.

(659) Ibid.

(660) "Kabmin prinyal programmu sotrudnichestva s Tamozhennym soyuzom," *LB.ua*, 15/1/2014.

(661) "Ukrainian President Approves Strict Anti - protest Laws," *The Guardian*, 17/1/2014.

(662) Ukraine’s President Signs Anti - protest Bill into Law," *BBC*," 17/1/2014.

(663) Zakharchenko obitsyaye zhorstko reahuvaty na kozhnoho, khto ne" khoche 'myru I spokoyu'," *Ukrayinska Pravda*, 18/1/2014.

(664) Ishchenko, p. 18.

(665) Ukraine Crisis: Parliament Abolishes Anti - protest Law," *BBC*," 28/1/2014.

(666) Serhiy Kudelia, "When Numbers are not Enough: The Strategic Use of Violence in Ukraine’s 2014 Revolution," *Comparative Politics*, vol. 50, no. 4 (July 2018), pp. 501 - 521.

(667) Oksana Grytsenko & Shaun Walker, "Kiev Becomes a Battle Zone as Ukraine Protests Turn Fatal," *The Guardian*, 22/1/2014.

(668) Ukraine Crisis: Putin Adviser Accuses US of Meddling," *BBC*," 6/2/2014.

(669) Pavel Polityuk & Marcin Goettig, "Ukraine Police Charge Protesters after Nation’s Bloodiest Day," *Reuters*, 18/2/2014.

(670) Yatseniuk Ready to Head Cabinet of Ministers, but only if it" Consists of Opposition," *Interfax - Ukraine*, 6/2/2014.

(671) Polityuk & Goettig.

(672) Ukrainian Police Authorized to Use Live Ammo as Battle Rages,"" *RIA Novosti*, 20/2/2014.

(673) Ian Traynor, "Ukraine’s Bloodiest Day: Dozens Dead as Kiev Protesters Regain Territory from Police," *The Guardian*, 21/2/2014.

(674) Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights, *Accountability for Killings in Ukraine from January 2014 to May 2016* (New York: July 2016).

(675) Mattathias Schwartz, "Who Killed the Kiev Protesters? A 3 - D Model Holds the Clues," *The New York Times*, 30/5/2018.

(676) Roland Oliphant and Shannon Strange, "Ukraine Protest Leaders Warned: 'Sign Deal or you will all Die'," *The Telegraph*, 21/2/2013.

(677) Wilson, p. 93.

(678) Ibid.

(679) Poland’s Crucial Role as Yanukovych’s Rule Crumbled," *BBC*," 25/2/2014.

(680) عُنون التشريع، الموجود على موقع مجلس الرادا (البرلمان) الإلكتروني: "بشأن خلع رئيس أوكرانيا من ممارسة سلطاته الدستورية وإجراء انتخابات استثنائية لمنصب رئيس جمهورية أوكرانيا"، ينظر:

The Verkhovna Rada of Ukraine, *On the Self - Removal of the President of Ukraine from the Exercise of the Constitutional Powers and the Holding of Extraordinary Elections of the President of Ukraine* (Kyiv: 22/2/2014), accessed on 26/7/2022, at: https://bit.ly/3b3n2EI

(681) Daisy Sindelar, "Was Yanukovych's Ouster Constitutional?," *Radio Free Europe/Radio Liberty*, 23/2/2014.

(682) Shaun Walker, "Ukraine's Former PM Rallies Protesters after Yanukovych Flees Kiev," *The Guardian*, 23/2/2014.

(683) "Tropamy Yanukovycha. Poslednye dny eks - presydenta v Ukraine glazamy ego okhrannykov. Rekonstruktsyya," *Strana.ua*, 18/1/2018.

(684) Ishchenko, p. 21.

(685) مُرّر قانون لغة جديد شديد الإشكالية في عام 2019.

(686) "Top U.S. Official Visits Protesters in Kiev as Obama Admin. Ups Pressure on Ukraine President Yanukovich," *CBS News*, 11/12/2013.

(687) "John McCain Tells Ukraine Protesters: 'We Are Here to Support Your Just Cause'," *The Guardian*, 15/12/2013.

(688) Ian Traynor, "Ukraine Integration Pact on Hold as Brussels Vents Frustration," *The Guardian*, 15/12/2013.

(689) "Ukraine Protests Backed by William Hague," *The Guardian*, 16/12/2013.

(690) التُقطت تفاصيل الموقف الأميركي (من جانب روسيا حتمًا) في مكالمة على الهاتف الجوال بين فيكتوريا نولاند والسفير الأميركي في أوكرانيا جفري بيات. وقد تُجوهل الدعم الأميركي لتسوية تُبقي يانوكوفيتش في السلطة تجاهلًا كبيرًا بسبب نقد نولاند المدجّج بالشتائم ضد الاتحاد الأوروبي، والتشاحن الذي اندلع بفعل موقفها الغاضب. ينظر:

"Ukraine Crisis: Transcript of Leaked Nuland - Pyatt Call," *BBC*, 7/2/2014.

(691) Myers.

(692) Ibid.

(693) Ibid.

(694) Ian Traynor, "Russia Denounces Ukraine 'Terrorists' and West over Yanukovich Ousting," *The Guardian*, 24/2/2014.

(695) William Booth, "Ukraine's Parliament Votes to Oust President; Former Prime Minister is Freed from Prison," *The Washington Post*, 22/2/2014.

(696) "Spiker VR ARK vvazshaye, shcho Krym mozhe vidokremytysya vid Ukrayiny," *Ukrayinska Pravda*, 20/2/2014.

(697) Daniel Treisman, *The New Autocracy: Information, Politics, and Policy in Putin’s Russia* (Washington, DC: Brookings Institution, 2018), pp. 287 - 288.

(698) Laura Smith - Spark, Phil Black & Frederik Pleitgen, "Russia Flexes Military Muscle as Tensions Rise in Ukraine’s Crimea Region," *CNN*, 26/2/2014.

(699) Alissa de Carbonnel, "How the Separatists Delivered Crimea to Moscow," *Reuters*, 12/3/2014.

(700) Paul Rexton Kan, *Drug Trafficking and International Security* (Lanham, MD: Rowman & Littlefield, 2016), pp. 125 - 126.

(701) "Ukraine Crisis: Crimea Leader Appeals to Putin for Help," *BBC*, 1/3/2014.

(702) "Putin: Russian Citizens, Troops Threatened in Ukraine, Need Armed Forces’ Protection," *RT*, 1/3/2014.

(703) تُناقش الجوانب العسكرية لغزو القرم بالتفصيل في:

Roger N. McDermott, *Brothers Disunited: Russia’s Use of Military Power in Ukraine* (Leavenworth, KS: Foreign Military Studies Office, 2015); Michael Kofman et al., *Lessons from Russia’s Operations in Crimea and Eastern Ukraine* (Santa Monica, CA: RAND Corporation, 2017).

(704) "New Head of Ukraine’s Navy Defects in Crimea," *BBC*, 2/3/2014.

(705) ما فعله بوتين، في آن معًا، هو أنه أنكر وجود قوات روسية في شبه جزيرة القرم، وفسّر تبرير إعادة انتشارها. كان الموقفان متضادين، غير أن مقاربته بدت كأنها تحاول تغطية جميع الاعتراضات المحتملة.

(706) عُبّر عن هذا الموقف في مقابلات عدة مع زعماء أوكرانيين في كييف في أيار/مايو 2018.

(707) Noah Sneider, "2 Choices in Crimea Referendum, but neither is 'No'," *The New York Times*, 14/3/2014.

جرى تبنّي دستور عام 1992 من برلمان شبه جزيرة القرم، ولكنه رُفِض من جانب كييف؛ إذ إن تطبيقه سيجعل شبه جزيرة القرم جزءًا مستقلًا عن أوكرانيا، ما يرجّح تسهيل تحركها نحو الانفصال.

(708) Yevgeny Bobrov, "Problemy Zhitelei Kryma," *Blogi Chlenov Sovieta, Sovyet pri Prezidente Rossiiskoi Federatsii po razvitiyu grazhdanskogo obshchestva I pravam cheloveka*, 24/4/2014, accessed on 17/8/2022, at: https://bit.ly/3CcaMgs

(709) "How Relations between Ukraine and Russia should Look Like? Public Opinion Polls’ Results," Kyiv International Institute of Sociology, 3/3/2014.

(710) Treisman, ch. 11.

(711) Steve Wilson, Peter Foster & Katie Grant, "Ukraine as it Happened," *The Telegraph*, 2/3/2014.

(712) Ibid.

(713) Ibid.

(714) "Ukraine Makes First Contacts with Russia to Avert War," *Agence France Presse*, 4/3/2014.

(715) European Council, "Foreign Affairs Council," 17/3/2014.

(716) Daniel W. Drezner, "Bringing the Pain, Can Sanctions Hurt Putin Enough to Make Him Give Up Crimea," *Foreign Policy*, 7/3/2014.

(717) *CNN*, 2/3/2014.

(718) "Remarks by the NATO Secretary General, Anders Fogh Rasmussen, at the Press Conference Held Following the Meeting of the NATO - Russia Council at NATO HQ, Brussels," *States News Service*, 5/3/2014.

(719) Louisa Brooke - Holland, "NATO's Military Response to Russia: November 2016 Update," *Briefing Paper*, no. 07276, House of Commons (November 2016).

(720) ينظر مثلًا:

David A. Lake, "International Relations Theory and Internal Conflict: Insights from the Interstices," *International Studies Review*, vol. 5, no. 4 (2003), pp. 81 - 89.

(721) مفردة "خاركوف" المحال عليها هنا تعني منطقة/مدينة خاركيف الأوكرانية. كان الانفصاليون يستخدمون الاسم الروسي.

(722) Mark Rachkevych, "Armed Pro - Russian Extremists Launch Coordinated Attacks in Donetsk Oblast, Seize Regional Policy Headquarters, Set Up Checkpoints (UPDATE)," *Kyiv Post*, 12/4/2014.

(723) Roland Oliphant, "Ukraine Launches 'Anti - Terrorist Operation' in the East: Ukrainian Forces Set up Checkpoints as Acting President Announces Operation to Root out 'Separatists' in Pro - Russian East," *The Telegraph*, 15/4/2014.

(724) Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights, *Report on the Human Rights Situation in Ukraine* (New York: 15/4/2014), pp. 4, 21.

(725) مقابلات مع ليونيد بولياكوف وفيكتور هفوزد، كييف، أيار/مايو 2018. كان بولياكوف نائب وزير الدفاع في الحكومة الانتقالية (آذار/مارس - أيار/مايو 2015)، وكان هفوزد مسؤولًا سابقًا في الاستخبارات العسكرية، حيث عمل رئيسًا لجهاز الاستخبارات الخارجية في الحكومة الانتقالية. كان عدم جاهزية

القوات المسلحة الأوكرانية - التي كان عديدها مع بداية الحقبة ما بعد السوفياتية سبعين ألف جندي وترسانة هائلة - جانبًا لم يحظ باهتمام كاف في جوانب هذه القصة.

(726) Jade McGlynn, "Historical Framing of the Ukraine Crisis through the Great Patriotic War: Performativity, Cultural Consciousness and Shared Remembering," *Memory Studies*, vol. 16, no. 6 (2018), pp. 1 - 23; Elizabeth A. Wood, "Performing Memory: Vladimir Putin and the Celebration of WWII in Russia," *The Soviet and Post - Soviet Review*, vol. 38, no. 2 .(2011), pp. 172 - 200

(727) اقتباسات هذا المقطع من:

Kremlin Text of Russian Leader Vladimir Putin’s Phone - in," *BBC*" .*Monitoring Former Soviet Union*, 18/4/2014

(728) Address by President of the Russian Federation," *Kremlin Website*," .18/3/2014

(729) Joint Geneva Statement on Ukraine from April 17: The Full Text,"" .*The Washington Post*, 17/4/2014

(730) Agata Wierzbowska - Miazga & Wojciech Konończuk, "The Geneva .(Dis)agreement on Ukraine," *Ośrodek Studiów Wschodnich*, 24/4/2014

(731) Sergei L. Loiko & Carol J. Williams, "Pro - Russia Gunmen Defy Geneva Pact in Ukraine; Separatists Refuse to Disarm and Say the Accord Means the Interim Government and Army must Retreat," *Los Angeles* .*Times*, 19/4/2014, p. A3

(732) Ukraine Crisis: Russia Accuses Kiev of Violating Geneva Accord;" Russian Foreign Minister Accuses the Ukrainian Authorities of Breaking Last Week’s Geneva Accord on Resolving the Crisis," *The Telegraph*, .21/4/2014

(733) من أجل صعوبة إجراء الانتخابات، ونتائجها، ينظر:

Erik S. Herron, Michael E. Thunberg & Nazar Boyko, "Crisis Management and Adaptation in Wartime Elections: Ukraine’s 2014 Snap Parliamentary and Presidential Elections," *Electoral Studies*, vol. 40 (December 2015), pp. .419 - 429

(734) Tadeusz A. Olszański, "The Ukrainian Coalition Agreement," .*Ośrodek Studiów Wschodnich*, 14/11/2014

(735) John O’Loughlin, Gerard Toal & Vladimir Kolosov, "The Rise and Fall of 'Novorossiya': Examining Support for a Separatist Geopolitical Imaginary in Southeast Ukraine," *Post - Soviet Affairs*, vol. 33, no. 2 .(2017), pp. 124 - 144

(736) Henry E. Hale, Oxana Shevel & Olga Onuch, "Believing Facts in the Fog of War: Identity, Media and Hot Cognition in Ukraine’s 2014 Odesa Tragedy," *Geopolitics*, vol. 23, no. 4 (2018), p. 852.

(737) Markus Feldenkirchen, Christiane Hoffmann & René Pfister, "Will it be America or Russia?," *Der Spiegel*, 10/7/2014.

(738) Justin Huggler & Bruno Waterfield, "Ukraine Crisis: Russia Sanctions Would Hurt Germany’s Growth; Europe’s Biggest Economy Could Be Severely Affected by Future Sanctions against Russia," *The Telegraph*, 9/5/2014.

(739) *CNN*, 17/7/2014.

(740) يُناقَش تأثير العقوبات في:

Mikhail Alexseev & Henry Hale, "Crimea Come What May: Do Economic Sanctions Backfire Politically," Unpublished Paper (2018).

(741) بطبيعة الحال، ثمة جدل واسع بشأن عواقب عدم إثبات مسؤولية روسيا عن الحادثة، غير أن جميع المصادر الموثوقة التي محّصت المسألة بعمق توصّلت إلى هذه الخلاصة. وحدها الحكومة الروسية، التي قدّمت مجموعة نظريات، أكّدت أن أوكرانيا هي المسؤولة. في أيار/مايو 2018، صرّح "فريق تحقيق مشترك" دولي بأن لديهم "دلائل قانونية ومقنعة يمكن أن تصمد في قاعة المحكمة" بأن منظومة صواريخ بوك التي أسقطت الطائرة أُطلقت من لواء الصواريخ المضادة للطائرات المتمركز في كورسك. ينظر:

Shaun Walker, "MH17 Downed by Russian Military Missile System, Say Investigators," *The Guardian*, 24/5/2018;

ويمكن إيجاد تصريح فريق التحقيق المشترك في أيار/مايو 2018، إضافة إلى عرض مصوّر، شوهد في 17/8/2022، في: https://bit.ly/3QtC1al;

بشأن الآراء المتضادة حيال مسؤولية إسقاط الطائرة، ينظر:

Gerard Toal & John O’Loughlin, "'Why Did MH17 Crash?' Blame Attribution, Television News and Public Opinion in Southeastern Ukraine, Crimea and the De Facto States of Abkhazia, South Ossetia and Transnistria," *Geopolitics*, vol. 23, no. 4 (2018), pp. 882 - 916.

(742) نجد توصيفًا للمعركة في:

Tim Judah, "Ukraine: A Catastrophic Defeat," *The New York Review of Books*, 5/9/2014.

الفصل الثامن: خاتمة: أوكرانيا، وروسيا، والغرب من الحرب الباردة إلى الحرب الباردة

في أثناء استقبال رئيس الوزراء الأوكراني بالنيابة، أرسينيي ياتسينيوك، في بروكسل في آذار/مارس 2014 في حين أن ضمّ شبه جزيرة القرم كان جاريًا، قال الأمين العام لحلف الناتو، أندرس فوغ راسموسن: "من الواضح أننا نواجه أخطر تهديد للأمن الأوروبي منذ نهاية الحرب الباردة"، "وهذا لا يتعلق بأوكرانيا فحسب. لهذه الأزمة آثار خطرة في أمن واستقرار المنطقة الأوروبية الأطلسية برمتها [...] وسيادتكم واستقلالكم وسلامتكم الإقليمية عوامل رئيسة للاستقرار والأمن في المنطقة" [(743)]. قلة خالفت الرأي القائل إن الأزمة في أوكرانيا كانت أخطر تهديد للأمن الأوسع نطاقًا منذ سنوات عدة. كيف غدت أوكرانيا محور ما سماه الكثيرون حربًا باردة جديدة؟ [(744)].

تناول هذا الكتاب منابع النزاع. ففي حين أن التغيير في السلطة في كييف، في شباط/فبراير 2014، كان الشرارة المباشرة التي دفعت روسيا إلى غزو شبه جزيرة القرم ودعم الانفصالية في شرق أوكرانيا، فإن هذا الحدث لم يكن ليحدث، أو كان له التأثير الذي أحدثه، لولا مجموعة أعمق من النزاعات التي ظهرت مع نهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفياتي، وازداد الأمر سوءًا تدريجيًا خلال فترة ما بعد الاتحاد السوفياتي بأكملها. وتفسير اندلاع النزاع العنيف في عام 2014 من دون النظر إلى منابعه على المدى الطويل يعني إخراج أحداث 2012 - 2013 من سياقها، ومن ثم إساءة تفسيرها؛ إذ إن الأحداث التي شكّلت علاقات روسيا مع أوكرانيا، وعلاقات الغرب مع روسيا، والمنافسة بين الديمقراطية والاستبداد في روسيا وأوكرانيا، بدأت كلها في تسعينيات القرن العشرين. وإذا أردنا فهم سبب عجز مختلف الأطراف الفاعلة عن التوصل إلى "سلالم خروج" في مسار النزاع، يجب ألا ننظر إلى الأحداث التي تعود إلى عام 1991 فحسب، بل أيضًا إلى ديناميات التفاعلات الدولية التي قيدت جميع الأطراف الفاعلة.

خلافات منذ البداية

لقد أنهت أحداث الفترة 1989 - 1991 الحرب الباردة، التي اتسمت بالخلاف العميق وبمجموعة متزايدة الرسوخ من "قواعد الطريق" التي تهدف إلى منع الحوادث، إن لم يكن إلى حل جميع الخلافات. وبعد عام 1989، تميزت أوروبا الجديدة بتعاظم رؤى التناغم، ولكن من دون أدنى قواعد طريق متفق عليها حديثًا. وكما أوضحنا في الفصل الثاني، حتى قبل سقوط جدار برلين، كان لدى الزعماء السوفيات والغربيين أفكار شديدة التباين حول شكل عالم ما بعد الحرب الباردة الذي كانوا يحاولون خلقه. تصوّر الغرب "أوروبا كاملة وحرة"، تتّسم بالديمقراطية الليبرالية، والأسواق الحرة، والقانون الدولي. في حين تصور ميخائيل غورباتشوف "أوروبا بوصفها وطنًا مشتركًا"، حيث سيواصل اتحاد سوفياتي أكثر إصلاحًا وحيوية، اضطلع بدور القوة العظمى على مستوى العالم وفي القارة الأوروبية. كان الحدث البارز في هذه العلاقة المبكرة هو

الاستجابة بشأن غزو العراق الكويت في عام 1990. سعت الولايات المتحدة للحصول على موافقة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لاستعادة وحدة أراضي الكويت، وصوّتت روسيا لصالح هذا القرار. وحينما تولى بوريس يلتسين السيطرة على روسيا، التي كانت بعيدة من الجمهوريات السوفياتية الأربع عشرة الأخرى، أيّد علاقة ودية مع الغرب، إلا أنه جزم أن روسيا ستواصل السيطرة على منطقة ما بعد الاتحاد السوفياتي وممارسة حق الفيتو على شؤون الأمن الأوروبي والعالمي.

كتب فيودور لوكيانوف في عام 2016 أن "الزعماء الروس اتفقوا جميعًا على شيء واحد: 'النظام العالمي الجديد' الذي ظهر بعد عام 1991 لم يكن شبيهًا بالنظام الذي تصوره ميخائيل غورباتشوف وغيره من الزعماء السوفيات ذوي العقلية الإصلاحية"[(745)]. وفي واقع الحال، من المرجح أن تكون الرؤى المختلفة لأوروبا ما بعد الحرب الباردة قد ولّدت بعض التوتر، غير أن استياء روسيا من خسارة أوكرانيا خلق مشكلة تفاقمت بمرور الوقت، وقد ساهم إصرارها على بقاء أوكرانيا مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بها في دفع محاولة الانقلاب في آب/أغسطس 1991. صحيح أن المحاولة فشلت، إلا أن الفشل لم يكن لأن النخب الروسية دعمت إنهاء الاتحاد السوفياتي، بل لأنها دعمت إنهاء الحكم الشيوعي السوفياتي. وظلت نية موسكو قائمة بشأن مواصلة نوع ما من السيطرة على أوكرانيا.

كان معارضو سيادة أوكرانيا (بخاصة سيطرتها على شبه جزيرة القرم) وإصلاحات السوق السريعة يُسمَّون "المتشدّدين"، وكانوا يشكّلون جزءًا كبيرًا من النخبة والشعب الروسيَّين. فإن روسيا عجزت عن الحيلولة دون استقلال أوكرانيا وعارضت استخدام القوة لمنع ذلك الاستقلال، بيد أن أغلبية الروس تصوّروا بقاء شكل من أشكال "مركز السلطة" في موسكو، وأن أوكرانيا ستعود طوعًا أو كرهًا مع مرور الوقت. وبدا من المعقول، بالنسبة إلى الآخرين، افتراض أن روسيا ستقبل استقلال أوكرانيا في نهاية المطاف، ولكن القضية غدت موضوعًا مفضلًا لدى القوميين والشيوعيين في روسيا، وسرعان ما وجدوا قضية مشتركة يتوافقون عليها بغية السعي إلى إعادة تأكيد السيطرة على أوكرانيا.

كان الحدث الرئيس الذي عُقد في هذه الفترة المبكرة هو الاجتماع الذي جرى في بيلافيجا في كانون الأول/ديسمبر 1991، الذي ورد وصفه في الفصل الثاني، وقد جرى فيه حل الاتحاد السوفياتي رسميًا وتشكيل رابطة الدول المستقلة. لم يرغب يلتسين في الانضمام إلى جوقة إنهاء الاتحاد السوفياتي، ولكنه اضطر إلى ذلك من أجل إطاحة غورباتشوف وجعل الحكومة **الروسية** تتولى وظائف الحكومة **السوفياتية** في موسكو. ظنّ يلتسين أن رابطة الدول المستقلة ستُبقي أوكرانيا مرتبطة بروسيا في المسائل الدفاعية والاقتصادية، وستبقى إذًا ذات سيادة جزئية. وقبل سفره إلى بيلافيجا مباشرة، قال "علينا ألا

نفشل في التوصل إلى وجهة نظر تمنع دولنا السلافية الثلاث من الانقسام، بصرف النظر عما يحدث" [746].

وهكذا، اختلفت روسيا وأوكرانيا اختلافًا جوهريًا، في كانون الأول/ديسمبر 1991، حول الاتجاه الذي ستسلكه العلاقة في المستقبل. رأت روسيا في رابطة الدول المستقلة مؤسسة تعمل على توحيد دول ما بعد الاتحاد السوفياتي تحت القيادة الروسية، والتي ستُعزَّز في المستقبل لتحقيق هذه الغاية في حين رأت أوكرانيا في ذلك "جسرًا لنا فوق الفوضى"، في طريقها إلى أوكرانيا المستقلة تمامًا التي تتحرك نحو أوروبا [747]. ومع بعض الاختلافات، هذا هو الخلاف الذي أُعيدت صياغته ليصبح عضويةَ أوكرانيا في الجماعة الاقتصادية الأوراسية، ما أدى إلى إثارة الجدل حول اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في عام 2013.

نشأ خلاف ثالث في بداية الحقبة داخل أوكرانيا المستقلة بشأن علاقتها بروسيا. كانت القضية التي أشعلت شرارة المظاهرات في عام 2013 مدرجة بالفعل في جدول الأعمال: إلى أي مدى ينبغي ربط الاقتصاد الأوكراني ربطًا وثيقًا باقتصاد روسيا؟ رأى البعض أن تورط روسيا الاقتصادي في أوكرانيا يشكّل خطرًا بطبيعته على الأخيرة وسعى لتقليصه. في حين سعى آخرون لإعادة توجيه التجارة إلى أوروبا الغربية، رغبةً منهم في الارتباط بالبلدان الغنية والمثيرة للإعجاب بدلًا من البلدان التي كانت في خضمّ الانهيار الاقتصادي. ومع ذلك، رأى آخرون، وخاصة في شرق أوكرانيا وجنوبها، أن العلاقات الاقتصادية الوثيقة بين أوكرانيا وروسيا ضرورية وجوهرية، وأن المساعي الرامية إلى الابتعاد من روسيا مدمرة للذات. واصلت هذه المسألة تقسيم السياسة الأوكرانية، ما أدى إلى انتخاباتها الرئاسية وكذلك ثورتيها. ولم يدُر الجدل حول ما إذا كان ينبغي لأوكرانيا أن تستقل، أو أن تتاجر مع أوروبا، أو أن تكون ديمقراطية؛ إذ كان ثمة إجماع بشأن جميع هذه المسائل في أوكرانيا. والسؤال المطروح كان عن كيفية التعامل مع روسيا والسعي لتحقيق كل هذه الأهداف. ونظرًا إلى أهداف روسيا والجدال الداخلي في أوكرانيا، كان إغراء روسيا بالتدخل في السياسة الأوكرانية عصيًا على المقاومة.

منذ نشوئها في عام 1991، تقوضت الديمقراطية في روسيا بسبب المعارضة الأيديولوجية لها والصراع المؤسسي بين الرئيس يلتسين ومجلس الدوما الروسي؛ فقد ادّعى كلاهما الشرعية الديمقراطية، ولكن في حين سعى يلتسين إلى التحول الاقتصادي السريع، سعى مجلس الدوما إلى إبطاء ذلك، وفي حين أعطى يلتسين الأولوية لعلاقات ودية مع الغرب، سعى مجلس الدوما إلى تأكيد القوة الروسية. اندمجت المعركة حول الإصلاح في المعركة حول السلطات المؤسسية. وفي خريف 1993، بعد عامين فحسب من الانقلاب، وقبل سبع سنوات من تولّي فلاديمير بوتين الرئاسة، أصيبت الديمقراطية الروسية بجروح بالغة حين عمدت القوات المسلحة الموالية

ليلتسين إلى حل البرلمان بالقوة. ثم كتب يلتسين دستورًا منح موقع الرئاسة الصلاحيات الواسعة التي تمتع بها بوتين في وقت لاحق.
كانت أوكرانيا سببًا غير مباشر لهذا النزاع؛ لأن إحدى الحجج الرئيسة للفصيل المناهض ليلتسين في البرلمان كانت أن يلتسين قد تنازل عن أوكرانيا ولم يبذل جهدًا كبيرًا لاستعادتها. وشهد هذا الفصيل، الذي كان في طور تكوّنه، نموًا كبيرًا حينما تصدّر الحزب الديمقراطي الليبرالي الروسي بزعامة فلاديمير جيرينوفسكي، نتائج الانتخابات الجديدة التي أجريت في كانون الأول/ديسمبر 1993. كان المزيج القوي من القومية والنوستالجيا السوفياتية، الذي احتفى بضم شبه جزيرة القرم في عام 2014، موجودًا فعليًا في التحالف "الأحمر - البني" (الشيوعي - الفاشي) في عام 1993.
كان ثمة نجاح بارز واحد في بواكير العلاقات بين أوكرانيا وروسيا والولايات المتحدة تمثّل في نزع السلاح النووي في أوكرانيا؛ إذ كان تسليم الأخيرة أسلحتها النووية أولوية قصوى للولايات المتحدة وروسيا، اللتين دفعتاها إلى الموافقة عليه في الاتفاق الثلاثي في عام 1994. وقد غدا هذا الأمر مصدر ندم بالغ لأوكرانيا، إذ تبيَّن أن الضمانات الأمنية التي أُعطيت لها حينذاك كانت جوفاء. ولكن على المدى القصير، مهّد الاتفاق الطريق لعلاقة أوثق مع الغرب، بما في ذلك حلف الناتو. وقد ساهمت مشاركة أوكرانيا المتحمسة في الشراكة من أجل السلام في منح الأوكرانيين شعورًا أكبر بالأمان حيال روسيا، ولكنها، في الوقت ذاته، أغضبتها، وقد كانت تلك الحادثة الأولى ضمن سلسلة حوادث تسببت بها علاقات أوكرانيا مع الناتو في خشية روسيا من اقتراب أكبر للناتو، وفي إضعاف هدف روسيا المتمثل في استعادة أوكرانيا.

الأحداث التي دقّت الأسافين

في الوقت الذي كان فيه عالم ما بعد الحرب الباردة يتماسك في عام 1994، بدأت مشكلات تبرز تدريجيًا. في إمكاننا أن نقسم هذه الفئات، من أجل التحليل، إلى ثلاث: تلك الواقعة بين أوكرانيا وروسيا، وتلك التي بين روسيا والغرب في أوروبا، وتلك الموجودة في أماكن أخرى من العالم والتي زادت من انعدام الثقة.
كانت مجموعة القضايا بين أوكرانيا وروسيا تواصل الظهور مرارًا وتكرارًا. طالبت روسيا بشبه جزيرة القرم، وخاصة سيباستوبل، ما زاد من مخاوف أوكرانيا ودفعها إلى طلب الدعم من الغرب. وأصرت روسيا على انضمام أوكرانيا إلى كتلة اقتصادية تقودها روسيا، وهو ما رفضه حتى زعيما أوكرانيا الأكثر تأييدًا لروسيا، ليونيد كوتشما وفيكتور يانوكوفيتش. وكان إصرار أوكرانيا على التوجّه غربًا سببًا في إثارة غضب روسيا، فضلًا عن عجزها عن دفع ثمن الطاقة الروسية التي تستهلكها.

بين روسيا والغرب، ظهرت قائمة خلافات أطول. برزت مسألة كيفية التعامل مع انهيار يوغسلافيا في البوسنة في عامي 1994 و1995، وكوسوفو في عام 1999، والاعتراف باستقلال كوسوفو في عام 2007. وأدى الإصلاح الاقتصادي في روسيا إلى انقسام الجانبين في التسعينيات، إذ أقنعت الأزمة المالية الروسية في عام 1998 كثيرين في روسيا بأن النموذج الغربي كان يقوّض روسيا. كان الغرب قلقًا، منذ البداية، بشأن سيرورة الديمقراطية في روسيا، وتزايد هذا القلق بدرجة كبيرة بعد وصول بوتين إلى السلطة في عام 2000. وأثار استئناف الحرب في الشيشان، وسحق وسائل الإعلام المستقلة، والمحاكمات الانتقائية للمعارضين السياسيين، انتقاداتٍ في أوروبا، لكن تلك الخطوات عززت سلطة بوتين الشخصية وكذلك الدولة الروسية. وكان توسع الناتو، بدءًا من القرارات الأولى في عام 1994 حتى قمة بوخارست في عام 2008، مصدرًا دائمًا للتوتر. وقد عزز غزو روسيا جورجيا في عام 2008 التصور السائد في الغرب بأن روسيا تهديد أمني فاعل. وتعاظمت خلافات روسيا والغرب حول أوكرانيا.

أدت الأحداث التي تتجاوز مسائل الأمن الأوروبي والعلاقات الأوكرانية - الروسية إلى تفاقم العلاقات. وتسبّبت نهاية الحرب الباردة بتلاشي المنافسة العالمية بين الولايات المتحدة وروسيا، ولكن ظهرت مشكلات جديدة. كان الدعم الروسي لبرنامج إيران النووي خلافًا مبكرًا جرى حلّه. كان الخلاف الأكبر حول الغزو الأميركي للعراق في عام 2003، إذ ربما جرى التقليل من تأثيره في السياسة الخارجية الروسية. وقد أدى نشر الولايات المتحدة للصواريخ الدفاعية البالستية، وإلغاء معاهدة الصواريخ البالستية المضادة لعام 1972، إلى إشعال غضب روسيا بسبب الطبيعة الأحادية للقرارات، ولأنها فككت اتفاقيات الحقبة السوفياتية التي أدت دورًا في ادعاء روسيا أنها ما زالت قوة تماثل ما كان عليه الاتحاد السوفياتي. وقد زاد الربيع العربي، الذي انطلق في عام 2011، من خوف بوتين من أن الغرب يعزز احتجاجات لإطاحة حكومات لم تنضم إلى الهيمنة الأميركية، وأن روسيا قد تكون التالية.

من المؤكد أن ثمة تطورات أخرى بيّنت المساعي التي بذلتها الأطراف جميعها لتحسين العلاقات، ولكن ما يثير الدهشة هو كيف كانت هذه المساعي تُكبَح أو تُتجاهَل بسبب تطورات أكثر سلبية. كانت المساعدات الغربية لروسيا حقيقية، لكنها كانت أصغر بكثير مما كان متوقعًا، وقد ولّدت قدرًا مماثلًا من الاستياء والامتنان على السواء. ربما ساهمت موافقة أوكرانيا على تسليم أسلحتها النووية في تجنّب خلاف أعمق مع روسيا والولايات المتحدة، ولكن حتى في ذلك الوقت تسبّبت نقاط الضعف في الضمانات الأمنية التي تلقتها أوكرانيا باستياء كثيرين، في حين كانت الولايات المتحدة وروسيا غاضبتين من أن أوكرانيا بدأت تساوم بشأن الأسلحة. وبالمثل، لم ينجم عن معاهدة الصداقة لعام 1997 سوى تطورات ضئيلة في مسار الصداقة، على الأخص بسبب

معارضة عدد من النخب الروسية. ولم يكن لتوقيع المعاهدة، المدفوع إلى حد بعيد بنية الناتو توقيع اتفاق مع أوكرانيا، تأثير يذكر في العلاقات الأوكرانية - الروسية.

وبالمثل، لم يكن ثمة أثر يُذكَر للفرصة التي أتاحها تغيير الزعماء في روسيا والولايات المتحدة في عامي 2000 و2001. اشتُهر جورج بوش الابن بقوله إنه لمح روحًا لبوتين، غير أن هذا الحماس لم يؤدّ إلى تغيير موقفه بشأن منظومة الصواريخ الدفاعية البالستية. وحتى هجمات 11 أيلول/سبتمبر 2001، التي كان لها تأثير بالغ الأهمية في السياسة الأميركية والسياسة الخارجية، لم يكن لها تأثير يذكر في علاقات الولايات المتحدة بروسيا. قيل الكثير عن أن بوتين كان أول زعيم يقدّم تعازيه لبوش، وعن تعاون الدولتين ضد طالبان في أفغانستان، لكن العلاقة لم تتغير تغيرًا كبيرًا. هاجمت الولايات المتحدة العراق في ظل وجود اعتراضات شديدة من روسيا وعدد من حلفاء الولايات المتحدة، وهاجمت روسيا جورجيا بسبب اعتراضات من الولايات المتحدة وكل أوروبا.

كانت سياسة "إعادة الضبط" التي انتهجها باراك أوباما، بدءًا من عام 2009، مؤشرًا دالًا على التوجه الأوسع بعدما فشلت المساعي المخلصة لتحسين العلاقات. وفي عهد أوباما، وضعت الولايات المتحدة غزو جورجيا وراءها، والتزمت بسياسة خارجية أقل أحادية، وكانت أكثر ترددًا في استخدام القوة. ويبدو أن استبدال بوتين بدمتري مدفيديف رئيسًا لروسيا فتح بابًا أمام علاقة جديدة. لكن لم يكن لهذا التغيير تأثير يُذكر في العلاقات بين الولايات المتحدة وروسيا. فحتى قرار تأجيل خطة عمل عضوية أوكرانيا في الناتو تسبّب بانزعاج روسيا عن طريق الخطأ. وكان لذلك نتيجة أخرى غير مقصودة تتمثل في دفع الاتحاد الأوروبي إلى زيادة جهوده للاندماج اقتصاديًا مع أوكرانيا، ما أدى إلى مشروع اتفاقية الشراكة التي أثارت المواجهة في عام 2013.

الأحداث والتفسيرات

في ضوء الميل، الذي يبدو كبيرًا، إلى السلام الذي خلقته نهاية الحرب الباردة والاعتراف بالمشكلات في السنوات التالية، لم تتمكن أوكرانيا وروسيا والغرب من معالجة تلك القضايا التي اختلفوا حولها. لماذا تفاقمت الخلافات الصغيرة، في حين لم يكن للتنازلات الهائلة، مثل سياسة أوباما "إعادة الضبط"، تأثير يُذكر؟ أحد الأسباب التي شددنا عليها في هذا الكتاب هو أن الخلافات الأساسية كانت عميقة وجوهرية. والسبب الثاني هو أن ثلاثة قيود بنيوية كامنة - معضلة الأمن، والدمقرطة، والسياسة الداخلية - عرقلت المساعي المبذولة لإدارة تلك النزاعات.

أولًا، معضلة الأمن. الدول القلقة بشأن أمنها تفعل، بطبيعة الحال، أشياء تجعل جيرانها أقل أمنًا. وطوال الفترة المعنية، اتخذت روسيا وأوكرانيا والغرب إجراءات جعلت الآخرين يشعرون بأنهم أقل أمانًا، حتى حينما حاولوا طمأنة

الآخرين بشأن نياتهم، وكان أبرز مثال على ذلك توسّع الناتو. يصعب علينا معرفة مدى تجنّب النزاع الذي أحرزه توسّع الناتو من خلال إقصاء المعضلات الأمنية بين الأعضاء الجدد في أوروبا الشرقية، ولكن من الواضح أنه جعل روسيا تشعر بأنها أقل أمنًا. وحتى لو لم تكن روسيا تخشى غزوًا جديًا من الناتو، فإن التوسّع أدى بأوروبا إلى تشكيل منظمة لا صوت لروسيا فيها. ومن الأمثلة الأخرى على ذلك ادعاءات روسيا التي لم تتوقف أبدًا بشأن أوكرانيا؛ إذ رأت روسيا أن امتلاكها صوتًا في شؤون أوكرانيا أمر جوهري، لكن تأكيد هذه المصالح بدا تهديدًا حتميًا لأوكرانيا وللدول الواقعة في الغرب، مثل بولندا. وردّت أوكرانيا والناتو من خلال التقارب أكثر فأكثر، ما زاد من شعور روسيا بانعدام الأمن.
أظهرت جميع الأطراف الفاعلة قدرًا من الوعي بمعضلة الأمن، وبذلت بعض الجهد للحد من التهديد الذي تمثّله تصرفاتها. وذهبت أوكرانيا إلى أبعد الحدود، حيث سلّمت أسلحتها النووية في مقابل التزامات أمنية من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وروسيا. وحرص الناتو، في توسعه، على إنشاء "مجلس الناتو - روسيا" وتجنّب إنشاء قواعد جديدة للناتو على أراضي الأعضاء الجدد. تحمّلت روسيا سلسلة من الانتكاسات في التسعينيات مع ردود محسوبة. وعلى المدى القصير، تمكنت هذه الإجراءات من إدارة معضلة الأمن، لكنها لم تغير الدينامية الأساسية.
تفاقمت معضلة الأمن الثانية بسبب التغيرات غير المتوقعة في الوضع القائم التي قدّمت تصورّات متباينة للوضع القائم. في هذا النزاع، تغيّر الوضع القائم مرارًا من خلال أحداث لم تكن متوقعة. في البداية، أدى انهيار الاتحاد السوفياتي إلى هدم النظام السابق، ولم تتفق الأطراف الفاعلة المختلفة على ماهية الوضع القائم الجديد أو ما ينبغي أن يكون عليه. فقد انتاب روسيا شعور خسارة كبيرة في عالم ما بعد الاتحاد السوفياتي، في حين رأت أوكرانيا والغرب خسارة محتملة في رغبة روسيا في تعويض خسائرها. وبالمثل، هددت الاحتجاجات التي اندلعت في كييف في خريف 2013، ورحيل الرئيس يانوكوفيتش في شباط/فبراير 2014، بإعادة تنظيم السلطة السياسية في أوكرانيا وتوجيهها نحو الغرب. ورأت روسيا في ذلك خسارة، وفرصة لتعويض خسارتها شبه جزيرة القرم، التي كانت تطالب بها طوال سنوات. عمومًا، ظنّت أوكرانيا وروسيا ودول الغرب أنها كانت تدافع عن الوضع القائم، في حين كانت دول أخرى تحاول قلبه. وتسبّبت هذه التصورات المتعارضة للوضع القائم بمفاقمة معضلة الأمن.
ثانيًا، كانت الدمقرطة سببًا قويًا في تعطيل أوروبا في مرحلة ما بعد الحرب الباردة. وإذا افترضنا وجود وضع قائم جديد بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، فإن عواقب الدمقرطة قوّضته مرارًا؛ ففي سعي دول ما بعد الشيوعية لبناء الديمقراطية وتوطيدها، سعت أيضًا للحصول على عضويةٍ فِي المؤسسات

الغربية لتعزيز ديمقراطيتها، والدفاع عن هويتها بوصفها دولًا "أوروبية"، وتوفير الأمن. وكانت مخاوفها الأمنية نابعة من عقود من الاحتلال، ومن احتمال وقوع حوادث على الحدود، ومن الكارثة التي كانت تتكشف في يوغسلافيا. أما الغرب فنظر إلى انتشار الديمقراطية على أنه تعزيز للأمن في أوروبا، وكانت العضوية في الناتو والاتحاد الأوروبي أداة مهمة لتعزيز ذلك. وقد ساهم هذا في جعل كثيرين في الغرب يقلّلون من شأن اعتراضات روسيا على توسع الناتو شرقًا. وفضلًا عن ذلك، فإن أحداثًا، مثل انتصار جيرينوفسكي في الانتخابات البرلمانية في عام 1993، عززت الحجة القائلة إن التحوط ضد الانتقام الروسي كان حكيمًا.
رأت روسيا في توسع الناتو شرقا تهديدًا، وانتهاكًا للتفاهم الذي اتُّفق عليه بعد توحيد ألمانيا بأن الناتو لن يتحرك شرقًا. وفي حين أن عضوية أوكرانيا في الناتو لم تُناقَش بجدية إلا بعد الثورة البرتقالية، فإن روسيا ضاعفت معارضتها.
ومع ذلك، وكما هي الحال مع جيرانها في الغرب، كانت أوكرانيا تطمع في فرصة الاعتراف بها عضوًا في أوروبا، وعلى الرغم من أن يانوكوفيتش عارض عضوية الناتو، فإنه سعى لإبرام اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي. وكما هي الحال مع دول أخرى، رأت أوكرانيا في التعاون مع الناتو إحدى الطرق لحماية نفسها من التشدد الروسي. وفي نهاية المطاف، لم تعارض روسيا عضوية أوكرانيا في الناتو فحسب، بل أيضًا عارضت مشاركة أوكرانيا في اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، لأنها كانت ستجعل الانضمام إلى كتلة اقتصادية تقودها روسيا أمرًا مستحيلًا.
مع توطّد الديمقراطية في أوروبا الوسطى، تعزَّز استبداد بوتين في روسيا. وبات حتميًا وجود خط في أوروبا يفصل الجزأين غير الديمقراطي والديمقراطي، وسيكون لهذا الخط دلالاته في السياسة الدولية. وبالمثل، حالما بدأت المؤسسات الغربية في الانتقال من الغرب إلى الشرق، كان السؤال الذي لا مفر منه هو أين ستنتهي الخطوط الفاصلة؟ وماذا يعني ذلك بالنسبة إلى الموجودين خارج الخط؟ وفي حين سعى كثيرون في أوكرانيا إلى إقامة علاقات اقتصادية وثيقة مع روسيا، فإن عددًا قليلًا جدًا منهم أراد أن يكون على الجانب الروسي في الانقسام الجديد في أوروبا. ومع ذلك، تعاظم إصرار روسيا على وجوب أن تبقى أوكرانيا معها.
ثالثًا، لم تكن الديمقراطية مهمة للجيوسياسة فحسب، بل أيضًا لصنع السياسة الخارجية. وفي جميع البلدان المعنية، منعت السياسة الداخلية الزعماء مرارًا من اتباع سياسات كان من شأنها أن تخفف من حدة معضلة الأمن. وفي حين كان متوقعًا في الصورة الكبيرة أن تزيد الديمقراطية من الأمن الدولي، فإن الرأي العام كبح الزعماء عن اتخاذ خطوات تقاربية.
في أوكرانيا، حدّت الانقسامات الإقليمية (إلى جانب الاقتصاد) من خيارات السياسة الخارجية بدرجةٍ كبيرة من خلال تعزيز المعارضة الثابتة للخِيار

الحاسم في اتجاه روسيا أو الغرب. وحتى عندما صارت تعددية المحاور أقل قابلية للتطبيق على الصعيد الدولي، فإنها غدت أكثر براغماتية محليًا. وعلاوة على ذلك، جرى التقليل من شأن ضعف الدعم الشعبي للإصلاح الاقتصادي في أوكرانيا. ومنذ الاستقلال فصاعدًا، ساعدت معارضة إصلاحات السوق، وخاصة في قطاع الطاقة، في ديمومة ضعف أوكرانيا أمام ضغط روسيا واختراقها للنخبة الأوكرانية. وفي حين أدرك الزعماء الروس أن الدولة القوية كانت عنصرًا أساسيًا في القوة الوطنية، وسارعوا جاهدين إلى إعادة توطيد سلطة الدولة في عهد بوتين، فإن الانقسامات الأوكرانية عزّزت ضعف الدولة في مواجهة المجتمع واختراقها من جانب الأوليغارشية، حتى حينما أصبحت أقل ديمقراطية.

في الولايات المتحدة، منعت الاعتبارات الانتخابية الرئيسين جورج بوش الأب وبيل كلينتون من المساهمة في تمويلٍ لتسهيل الإصلاح الاقتصادي الروسي في التسعينيات. ومن المستحيل أن نعرف ما إذا كان في إمكان تلك المساعدات الاقتصادية أن تساعد حقًا، أو مدى الإصلاح الاقتصادي المطلوب لإنجاح الأمر، أو ما إذا كان نجاح الإصلاح الاقتصادي سيصون الديمقراطية، أو ما إذا كانت روسيا الديمقراطية ستتصرف على نحو مختلف كليًا. ولكن حينئذ، رأى زعماء الولايات المتحدة مجموعة الأسباب هذه موجودة، ولكنهم أدركوا أن الضغط من أجل الحصول على مساعدة سيزيد من خطر خسارة انتخاباتهم المقبلة. وفي المقابل، كان هناك دعم من الحزبين [الديمقراطي والجمهوري] لفكرة أن توسع الناتو شرقًا مفيد للأمن في أوروبا، وللولايات المتحدة، وللأعضاء الجدد.

في روسيا، كانت السياسة الداخلية أكثر أهمية. منذ بداية رئاسته، وجد يلتسين نفسه تحت هجوم من الانتقاميين الشيوعيين والقوميين. وكان أحد انتقاداتهم الرئيسة أنه كان يخسر المعارك مع الغرب، وأنه فشل في استعادة أوكرانيا. ومن خلال إقامة علاقة ودية مع الولايات المتحدة وتوقيع معاهدة الصداقة مع أوكرانيا في عام 1997، كان يلتسين يقفز فوق اعتراضات قسم كبير من الشعب الروسي. وقد أشار أندريه كوزيريف إلى هذه النقطة في عام 1994: "يجب أن تكون السياسة الخارجية الروسية مستقلة وحازمة حتمًا. وإذا فشل الديمقراطيون الروس في تحقيق ذلك، فستجرفهم موجة من القومية العدوانية، التي تستغل الآن الحاجة إلى تأكيد الذات على المستوى الوطني والدولة. مقدَّر لروسيا أن تكون قوة عظمى" [(748)]. تأكيد كوزيريف على أن بقاء الديمقراطية في روسيا يستلزم سياسة خارجية حازمة قلب مفهوم "السلام الديمقراطي" رأسًا على عقب. واكتسب بوتين حرية أكبر؛ فهمّش وسائل الإعلام والأوليغارشية، وفاز بالسيطرة على مجلس الدوما، وبنى شعبية عالية. لكنه فعل ذلك جزئيًا من خلال اتخاذ موقف أكثر تشددًا تجاه الغرب، وإعادة تأكيد مكانة روسيا بوصفها قوة عظمى، ثم استعادة شبه جزيرة القرم.

هذه الديناميات الثلاث - معضلة الأمن التي تفاقمت بسبب الوضع القائم الغامض، ودمج الدمقرطة والجيوسياسة، وقيود السياسة الداخلية - ضرورية لفهم النزاع لسببين. أولًا، تفسير السبب في أن البلدان على اختلافها أخفقت في تجسير خلافاتها، على الرغم من التحسن الهائل في العلاقات القائمة بعد الحرب الباردة. بعبارة أخرى، إذا كان حل معضلة الأمن ممكنًا أحيانًا، فإن هذه العوامل تفسّر لنا سبب تحقّق هذه النتيجة في هذه الحالة. ثانيًا، من خلال تبيان أن الزعماء في مختلف البلدان غالبًا ما وجدوا أنفسهم مقيدين، سواء من خلال أفعال الآخرين أو على أيدي ناخبيهم، سيتضح فارق مهم بين تفسير النزاع وإلقاء اللوم. كثيرًا ما وجد الزعماء الأفراد أنفسهم في مواجهة قوى لا يستطيعون السيطرة عليها، وبمجموعة محدودة من الخيارات الواقعية. وتؤدي القوى غير الشخصية، مثل معضلة الأمن والدمقرطة والرأي العام، دورًا أيضًا. ونظرًا إلى الخلاف العميق حول الشكل الذي ينبغي أن تبدو عليه أوروبا في مرحلة ما بعد الحرب الباردة والقواعد التي ينبغي أن تحكمها، فإن هذه العوامل الثلاثة صعّبت عملية التوصل إلى تسوية.

هل كانت الحرب حتمية؟

بالنظر إلى الخلاف الكامن والديناميات التي قوضت المساعي المبذولة لإدارته، هل كانت الحرب حتمية؟ من الواضح أنها لم تكن كذلك. إحدى طرق إدراك هذا الأمر هي من خلال استعادة الحرب الباردة نفسها، التي كانت أثقل حضورًا، ومع ذلك أُديرت طوال أكثر من أربعة عقود إلى حين تلاشي النزاع الكامن. وبالمثل، كان ممكنًا أن تصبح إدارة الخلافات حول أوكرانيا في مرحلة ما بعد الحرب الباردة أكثر قابلية للنجاح.

ثمة طريقة مختلفة لمعرفة أن النزاع لم يكن حتميًا، أي من خلال تأمّل القرارات التي أدت إليه. من الواضح، إلى حد ما، أن روسيا كانت قادرة على اختيار الرد على الأحداث في كييف في الفترة 2013 - 2014 من دون الاستيلاء على شبه جزيرة القرم أو التدخل في الاضطرابات في شرق أوكرانيا، وكان هذا يعني ابتلاع هزيمة مؤلمة، ولكن كما أظهرت أعقاب الثورة البرتقالية، كان في إمكان روسيا الامتناع عن الحرب والحفاظ على مكانتها في أوكرانيا.

وبالعودة إلى الوراء أكثر، لو قَبِلَ يانوكوفيتش اتفاقًا لا يمسّ رئاسته، بل يعيد الأحكام الدستورية التي ألغاها، ربما كان في إمكانه البقاء في السلطة. ولو ضغطت عليه روسيا لقبول هذه التسوية، بدلًا من تقديم المشورة له لقمع المحتجين، ربما وافق على هذا الإجراء. وبالمثل، لو نجح الزعماء الدوليون في إقناع المحتجين بقبول تسوية مماثلة بعد أعمال العنف التي وقعت في 20 شباط/فبراير 2014، لما هرب يانوكوفيتش. هناك بعض الأدلة، بطبيعة الحال، على أن التحرك للاستيلاء على شبه جزيرة القرم كان قد بدأ بالفعل في هذه المرحلة، ولكن النقطة الأهم هي أنه لو توصل المتظاهرون إلى اتفاق أبقى

يانوكوفيتش في السلطة، ربما نجح في كسر سلسلة الأحداث التي أدت إلى الحرب. ولو بقي يانوكوفيتش في السلطة، ربما كان سينجح في تعزيز استبداده، ولكن ربما أمكنَ تجنّب الحرب.
يشير هذا الاحتمال إلى صعوبة تصوّر إمكانية إدارة النزاع على نحو أفضل. فجميع السياسات التي كان لها أن تُحدث فرقًا كبيرًا استلزمت تنازلًا من هذا الطرف أو ذاك عن بعض مكاسبه؛ إذ كان في إمكان روسيا أن تقبل خسارة أوكرانيا، أو أن تتخلى أوكرانيا عن أحلامها في الاستقلال الحقيقي، أو أن يرفض الناتو مناشدات الأعضاء الجدد المحتملين. ليس صعبًا تخيّل سبب سعي الزعماء إلى تجنّب هذه التضحيات الصعبة، وافتراضهم أن الآخرين سيتكيّفون.
يشير هذا النقاش حول كيفية تجنّب الحرب أيضًا إلى سبب عدم إمكانية حل مسألة اللوم من خلال النظر إلى حقائق ما حدث. سيتعين على أحد الأطراف التخلي عن مكسب لتقليل فرص الحرب. وسيبقى موضع جدل من كان ينبغي أن يقدّم التنازلات اللازمة، والمسؤول عن تقديمها. في نواحٍ كثيرة، تتلخص مشكلة اللوم في كيفية تصور المرء لادّعاءات روسيا بشأن أوكرانيا. وبقدر ما يكون الادعاء غير مشروع، ستكون روسيا الملومة. وبقدر ما يكون مشروعًا، في إمكان المرء أن يلوم أوكرانيا على عدم إذعانها لها، والغرب على دعمه لأوكرانيا. وبالمثل، يبقى موضع جدل ما إذا كان ينبغي للغرب أن يعترف بمطالبة روسيا بامتيازات القوة العظمى، أو أن يرضخ للتفوق العسكري المحلي لروسيا، أو ما إذا كان ينبغي لروسيا أن ترضخ لمزاعم الغرب بشأن المعايير الديمقراطية.
هذه أسئلة نموذجية تعتمد إجاباتها على المزيد من الافتراضات حول حقوق القوى العظمى، وحرمة السيادة والقانون الدولي، وحدود السياسة الواقعية، وما إلى ذلك. ستحدد الطريقة التي يجيب بها المرء عن هذه الأسئلة الادعاء الذي يظن المرء أنه أكثر صحة، ومن ثمّ الطرف الذي كان ينبغي أن يتراجع، والطرف المتّهم بعد التراجع، وإذًا إلقاء اللوم عليه في مسألة النزاع. وحتى في شباط/فبراير 2014، كان يمكن تجنّب العنف طالما امتنع كل جانب عن الانزلاق إلى العنف. وسواء كان ينبغي إلقاء اللوم في هذا الانتقال إلى العنف على المحتجين في كييف، أو يانوكوفيتش، أو روسيا، فإن ذلك يتوقف أيضًا على الافتراضات الموجودة. وبناءً عليه، بدلًا من أن يعمل التاريخ أو التحليل على تحديد الطرف الملوم، صارت كيفية إلقاء المرء للّوم هي التي تصوغ كتابة الأحداث أو قراءتها.

دوافع روسيا

بما أن روسيا شنّت عملًا عسكريًا، لا بد لنا من التركيز على قرارها في القيام بذلك. ومع ذلك، فإننا نعرف أقل بكثير مما نود، ونسبة الإشارات - الضوضاء

(Signal - to - noise) متقاربة جدًا. الجمع بين سرية الحكومة الروسية وحملتها الإعلامية (المضللة) يعني أن لدينا كمية كبيرة من المواد حول أسباب روسيا لخوض الحرب، لكننا لا نعرف الحجج التي تعكس تفكير الزعماء الروس، وأيّها موجَّهة إلى الاستهلاك الشعبي.
مع هذه المحاذير، تُبيّن المواد المقدمة في الفصول السابقة أن روسيا كانت ساخطة منذ عام 1991 فصاعدًا، سواء في ما يتعلق بعلاقتها بأوكرانيا، أو بدورها في أوروبا. وتوقعت أن تقبل أوكرانيا بمرور الوقت دورًا صغيرًا في كتلة تقودها روسيا، لكن هذا لم يحدث. وبالمثل، اعتقدت روسيا أن قوتها وتاريخها أكسباها صوتًا رئيسًا وحق فيتو في الشؤون الأمنية الأوروبية، ولكن الغرب رفض هذا الرأي، وبدلًا من ذلك روّج لرؤيةٍ لأوروبا تحكمها الديمقراطية، وحماية حقوق الإنسان، والمساواة في السيادة بين الدول. وفي ما يخص يوغسلافيا، وجدت روسيا أن تركيز الغرب على حقوق الإنسان يتعارض مع دعمها لحليفتها. وبشأن أوكرانيا، وجدت روسيا أن دعم الغرب لحقوق الدول الأصغر يتعارض مع مطالبها بشأن أوكرانيا. وعلى نطاق أوسع، دفعت الحرب الأميركية في العراق البعض في روسيا وأماكن أخرى إلى الاعتقاد أن الولايات المتحدة استدعت هذه المعايير بمكر، أو تجاهلتها وفقًا لما تمليه عليها مصالحها.
هدد اتفاق الشراكة المقترح بين الاتحاد الأوروبي وأوكرانيا بإنهاء فرصة جرّ أوكرانيا إلى فلك روسيا على نحو دائم. ولإحباط ذلك، مارست روسيا ضغوطًا هائلة على يانوكوفيتش لعدم التوقيع على الاتفاق؛ فقد طبقت سياسة "الجزرة"، مثل حزمة قروض ضخمة، وسعر جديد للطاقة من شأنه أن يمهّد الطريق لإعادة انتخاب يانوكوفيتش، وسياسة "العصا"، بما في ذلك التهديد بأنها ستُحدث فوضى في الاقتصاد الأوكراني من شأنها أن تقضي على يانوكوفيتش. وقد نجحت هذه التكتيكات، وألغى يانوكوفيتش توقيع الاتفاق. ولم تهدد احتجاجات الشوارع التي أعقبت ذلك بالتراجع عن هذا النصر فحسب، بل مثلت أيضًا تجديدًا لظاهرة هددت بوتين والقيادة الروسية التي رأت أنها مدبَّرة من الخارج، بدلًا من أن تكون مدفوعة من داخل أوكرانيا.
وفي حين كان يانوكوفيتش يستعد للاستيلاء على أوكرانيا، كان بوتين يضع خطة شبه جزيرة القرم موضع التنفيذ. ما زلنا لا نعرف الكثير عن توقيت تطوير هذه الخطة، وإن كان يبدو أنه يسبق الأزمة في كييف. ولا نعرف أيضًا ما إذا كان هناك تصميم موجود مسبقًا بشأن الاستيلاء على شبه جزيرة القرم، أو ما إذا كانت الأحداث في كييف قد وفّرت فرصة كانت جيدة جدًا بحيث لا يمكن تفويتها. كل ما نعرفه فعليًا هو أن بوتين أحسّ في هذه المرحلة بأن منافع ضمّ شبه جزيرة القرم تفوق المساوئ.
ومن المرجح أن يكون هذا القرار مدعومًا بحقيقة أن الاستيلاء على شبه جزيرة القرم يخدم أهدافًا متعددة؛ فقد استعاد بوتين أرضًا كانت روسيا تطالب

بها دائمًا، وأمّن القاعدة في سيباستوبل، وأظهر مدى تكلفة إطاحة الزعماء من خلال مظاهرات الشوارع، وبيّن أن روسيا قادرة على تحدي الغرب، وعزز شعبيته على نحو كبير. يروم عالِم السياسة تحديد سبب واحد، ولكن بالنسبة إلى السياسي، فإن السياسة التي تروّج لأهداف متعددة هي الأكثر جاذبية.
يبدو أن التدخل الروسي في شرق أوكرانيا كان غير مُحضَّر بقوة عمومًا، وهذا يؤدي إلى استنتاج مفاده أن قرار إطلاقه استند جزئيًا إلى حقيقة أن الفرصة قد سنحت. وأضاف التدخل في شرق أوكرانيا منفعة لم يحقّقها ضم شبه جزيرة القرم؛ إذ فرض ضغوطًا هائلة على الاقتصاد والحكومة الأوكرانيَّين، وأطلق يد روسيا في زيادة حدة القتال أو تخفيفها على هواها.

آفاق السلام

يُرغمنا تحليل الأسباب الكامنة المعروضة هنا على التشاؤم حيال فرص حل مسألة أوكرانيا وروسيا، أو النزاع الأوسع بين روسيا والغرب في أيّ وقت قريب. وكما لاحظنا، بات النزاعان نزاعًا واحدًا، وصعّب كلٌّ منهما من حل الآخر. ومع ذلك، فإن المشكلة الأعمق هي أن جميع الأسباب الكامنة وراء النزاع التي نوقشت في هذا الكتاب لا تزال موجودة، والآن تفاقمت بسبب حدوث النزاع في ذاته، ما عزّز التصورات المتبادلة للعدوانية وسوء النية.
الخلاف الذي تعيشه أوكرانيا وروسيا اليوم لم يتغير تغيرًا جذريًا عن الخلافات التي كانت بين الجانبين في كانون الأول/ديسمبر 1991. ولكن في حين كان هناك التزام بالعمل على القضايا في عام 1991 ودرجة عالية جدًا من الترابط الاقتصادي، فإن البلدين اليوم في حالة حرب، فضلًا عن أن الاعتماد المتبادل قد انخفض. فعلى سبيل المثال، لم تكن أوكرانيا في عام 1991 تسعى بجدّية للانضمام إلى الناتو، ولكن الآن أصبح هذا الهدف قائمًا على نطاق واسع (وإن كان بعيدًا عن الإجماع) بين النخبة في البلاد. وكما كانت الحال آنذاك، تنظر أوكرانيا إلى الترابط الاقتصادي باعتباره خطرًا على استقلالها، لا بوصفه علاقة متبادلة المصلحة. وكما كانت الحال آنذاك، فإن لروسيا طموحات طويلة الأجل بشأن أوكرانيا تتعارض مع رغبة الأخيرة في السيادة الكاملة.
وبالمثل، منذ بداية فترة ما بعد الحرب الباردة، كان لروسيا والغرب تصورات متباينة تمامًا حول الشكل الذي ينبغي أن تبدو عليه أوروبا في مرحلة ما بعد الحرب الباردة. استمر هذا الخلاف الأساسي حتى عام 2014، وأصبح أسوأ بكثير منذ ذلك الحين. لا يُنظَر إلى روسيا الآن على أنها خطر على جيرانها فحسب، بل على أنها تهدد الديمقراطيات الغربية وتخرّبها أيضًا، كما كان يُخشى في خمسينيات القرن العشرين؛ ذلك أن روسيا مقتنعة أكثر من أيّ وقت مضى بأن الغرب يسعى لعزلها دوليًا وتقويض حكومتها محليًا. وتجسد هذه العلاقة الآن كلًا من نزاع قيم ونزاع مصالح في آن معًا، ما يصعّب حله، لأن

التسليم من حيث المبدأ يستلزم أيضًا التسليم للتقسيم الإقليمي المفترض لأوروبا بين الغرب وروسيا.

أصبحت معضلة الأمن والنسخ المتعارضة من الوضع القائم أسوأ، وليس أفضل، منذ اندلاع الحرب. ينخرط الغرب وروسيا الآن في سلسلة من التحركات، كل منها له ما يبرره باعتباره رد فعل على شيء قام به الآخر. على سبيل المثال، كانت التدريبات العسكرية الروسية في عام 2018 تُرى على نطاق واسع بوصفها ممارسة لغزو دول البلطيق. وقد أدى تكثّف معضلة الأمن إلى زيادة فرص نشوب حرب عَرَضية على نحو كبير، وهو الخوف الذي كان قد تلاشى إلى حد بعيد في التسعينيات. علاوة على ما هو موجود مسبقًا، هناك الآن قضية شبه جزيرة القرم، التي تخلق مأزقًا خاصًا بها. ليس متصوَّرًا أن تعيد روسيا القرم، ولكن حتى لو أراد المجتمع الدولي تجاوز هذه القضية، فإن إيجاد طريقة لإضفاء الشرعية على ملكية روسيا لها سيكون صعبًا.

بات هدف روسيا المتمثل في جعل أوكرانيا تنضم إلى كتلة تقودها روسيا بعيد الاحتمال أكثر من أيّ وقت. وفي حين يفضل أوكرانيون كثيرون إقامة علاقات جيدة مع كل من أوروبا وروسيا، فإن أحداث عام 2014 صعّبت الأمر، وتُظهر استطلاعات الرأي أن معظمهم سيختارون الاتحاد الأوروبي إذا أُجبروا على الاختيار [(749)]. لقد أغضبت الحرب الرأي العام الأوكراني تجاه روسيا، فضلًا عن أن كثيرين من سكان الفترة التي سبقت عام 2014 ممن كانوا الأكثر تأييدًا لروسيا كانوا يقيمون في شبه جزيرة القرم أو دونباس المحتلة، ولا يستطيعون التصويت الآن، ما صعَّب من وصول حكومة موالية لروسيا إلى السلطة في كييف [(750)]؛ لذا صار التوتر بين الديمقراطية الأوكرانية وطموحات روسيا هناك أكبر من أيّ وقت مضى.

وأخيرًا، تُواصل السياسة الداخلية تقييد خيارات الزعماء بشأن تقديم تنازلات. وتُظهر بيانات استطلاعات الرأي أن المواطنين الأوكرانيين ملتزمون باستعادة الأراضي المفقودة في شرق أوكرانيا، وأن التوصل إلى ضرب من ضروب التسوية التي تتنازل عن الأراضي يُرى على أنه سام جدًا في كييف إلى درجة أن الناس لا يودون التحدث عن ذلك، حتى مع اعترافهم بأنه قد يكون من الأفضل لأوكرانيا تسليم الأراضي والمضي قُدمًا من هناك. وفي الولايات المتحدة، قوبلت تصريحات الرئيس دونالد ترامب التي تشير إلى رغبته في إبرام صفقة مع بوتين بمشروع قانون من الحزبين يمنعه من رفع العقوبات من دون موافقة الكونغرس. فالكونغرس المنقسم بشدة بشأن كل قضية تقريبًا بات فريقًا متوافقًا على دعم العقوبات ضد روسيا.

وفي ما يخص السياسة الداخلية، ثمة تغيير جارٍ متواصل في أوروبا، حيث بات الحماس بشأن مواجهة روسيا وسنّ عقوبات أقل بكثير مما كان عليه من قبل. وتسبّبت سلسلة التطورات في عامي 2017 و2018 بأرجحية أن يكون لدى الحكومات حرية أكبر في إبرام صفقة مع روسيا بشروط قد ترحّب بها روسيا.

وفي ألمانيا، وافقت أنجيلا ميركل على خط أنابيب نوردستريم - 2، وأثارت نقاط الضعف في ائتلافها احتمال وصول الحزب الاشتراكي الديمقراطي، الذي دعم الانفراج مع روسيا، إلى السلطة. وفي عام 2017، أيّد كريستيان ليندنر (Christian Lindner)، زعيم الحزب، الرؤية القائلة إن سيطرة روسيا على شبه جزيرة القرم "ترتيب مشروط دائم" [(751)]. وبالمثل، فإن ضعف حزب المحافظين في بريطانيا فتح الباب أمام احتمال وصول حزب العمال إلى السلطة، وأن يصبح جيريمي كوربن (Jeremy Corbin) رئيسًا للوزراء، والذي كتب أن "محاولة [الناتو] تطويق روسيا تمثّل أحد التهديدات الكبرى في عصرنا" [(752)]. وفي إيطاليا، أتت الانتخابات، في عام 2018، إلى السلطة بقيادة مؤيدة لبوتين تأييدًا صريحًا. وأيّد وزير الداخلية، ماتيو سالفيني (Matteo Salvini)، الذي ترأس أحد الحزبين في الائتلاف الحاكم في إيطاليا، ضمّ شبه جزيرة القرم، وقال إن ثورة 2014 كانت "ثورة زائفة تمولها قوى أجنبية" [(753)]. وبقدر ما تواصل أوروبا هذا التوجه، وتتولى هي، وليس الولايات المتحدة، قيادة الأجندة، ستتزايد إمكانية التوصل إلى تسوية، ومن المرجح أن تقبل جزءًا كبيرًا على الأقل من الموقف الروسي بشأن النزاع.

وبما أن الرأي العام في روسيا يؤدي دورًا مختلفًا عما يؤديه في الديمقراطيات، فإنه يخلق حوافز لبوتين لمقاومة التسوية بشأن أوكرانيا. وحتى بالنظر إلى القيود المفروضة على استطلاعات الرأي في روسيا، يبدو أن ضمّ شبه جزيرة القرم يحظى بشعبية كبيرة في روسيا، وقد ساعد بوتين على تعزيز شعبيته على الرغم من التحديات الأخرى، مثل التباطؤ الاقتصادي وخطة لا تحظى بشعبية كبيرة لرفع سنّ التقاعد. أكبر خطر يواجه بوتين بسبب النزاع في أوكرانيا هو أن تتزايد المعارضة الشعبية الروسية لإرسال الجنود إلى دونباس، وهذا لن يكون مرجحًا إلا إذا تصاعدت حدة القتال، ما يؤدي إلى سقوط أعداد كبيرة من الضحايا الروس. وقد يدفعه هذا الأمر إلى محاولة احتواء النزاع، ولكنه لا يوفر حافزًا لإنهائه. باختصار، في روسيا والولايات المتحدة وأوكرانيا، تواصل السياسة الداخلية تقييد الزعماء عن الخطوات التي يمكنها إنهاء النزاع.

غايات النزاع المحتملة

إذا كان الخلاف الأساسي والديناميات التي تصعّب التوصل إلى تسوية لا تزال قائمة، فما المسارات الممكنة لإنهاء الحرب؟ وما السياسات التي قد تؤدي إلى ذلك؟ وكما هي الحال في أيّ حرب، يمكن أن تأتي النهاية من خلال فوز أحد الطرفين في المعركة، أو استسلام طرفٍ ما لأن التكلفة مرتفعة جدًا، أو من خلال بعض التسويات. ومن الناحية العملية، غالبًا ما يكون الخط الفاصل بين "النصر" والتسوية غير واضح. فمن يشعر بأن قدرًا كبيرًا جرى التنازل عنه للتوصل إلى تلك التسوية سيرى الأمر "إستسلامًا"، في حين أن من يشعر بقلق

من الخسارة قد يسميه انتصارًا. وكما أكدنا، فإن هذا التصور يعتمد على نحو كبير على تصور المرء بشأن الوضع القائم البديل.
ليس النزاع في أوكرانيا عصيًا على الحل، لأن أسبابه لا تزال سارية فحسب؛ فعلى الرغم من تواصل ارتفاع عدد القتلى والتكلفة الاقتصادية، فإن روسيا وأوكرانيا قادرتان على مواصلة مستوى نزاع ما بعد مينسك بلا توقف، وقد تساعد هذه الحقيقة على إطالة أمد الحرب. بعبارة أخرى، تبدو تكلفة استمرار الحرب منخفضة نسبيًا مقارنة بتكاليف تقديم التنازلات اللازمة لإنهائها.
ويعتمد استمرار صحة هذا الأمر اعتمادًا كبيرًا على طموحات روسيا التي يصعب تخمينها؛ فإن كان هدفها الاستيلاء على شبه جزيرة القرم وأجزاء من شرق أوكرانيا، وإضعاف أوكرانيا، وإرسال رسالة إلى الغرب، فإنها في موقف تُحسد عليه يتمثّل، بكل بساطة، في أن تجميد النزاع يعني تحقّق أهدافها. ومنذ بدايات عام 2015 وحتى حادثة مضيق كيرتش في تشرين الثاني/نوفمبر 2018، لم تركّز روسيا على تغيير الحقائق على الأرض، بل على حمل الغرب على قبولها. ويبدو أن التركيز الأساسي ينصبّ على إضعاف عزم الغرب على الإبقاء على العقوبات، ويبدو أنه ينجح. ولكن تواصل استخدام القوة للسيطرة على مضيق كيرتش وبحر آزوف أثار شكوكًا في ما إذا كانت استراتيجية روسيا الاكتفاء بقبول الوضع القائم الجديد حقًا [وليس محاولة تغييره].
لا يزال جانبان من جوانب الاستراتيجيا الروسية غير واضحين. أولًا، هل تسعى روسيا لتحقيق مزيد من المكاسب الإقليمية في أوكرانيا؟ كانت ثمة إشارات في عام 2014 إلى أنها تأمل في الاستيلاء على مزيد من أراضي "نوفوروسيا"، وهي رقعة أراضٍ كبيرة تمتد من جنوب أوكرانيا إلى ترانسنيستريا. وركزت التكهنات اللاحقة على مدينة ماريوبل، وإمكانية الاستيلاء على ممر بري إلى شبه جزيرة القرم لاستكمال الجسر الذي بُني على عجل. وبقدر ما يكون لروسيا تطلعات إقليمية أكبر في أوكرانيا، فهل تخطط للعب لعبة طويلة في انتظار فرصة أخرى للظهور، أم أن لديها خطة أكثر فاعلية للاستيلاء على أراضٍ أكثر؟ في عام 2018، بدت الإجراءات في بحر آزوف كأنها برنامج روسي للسيطرة الكاملة على هذا المسطح المائي، وهي إشارة إلى أن التوسع الجغرافي الروسي لم يكتمل بالضرورة.
ثانيًا، ما الذي تخطط له روسيا أو تأمل القيام به في نهاية المطاف بالأراضي التي يسيطر عليها وكلاؤها في شرق أوكرانيا؟ وفي حين أن من المغري افتراض أن روسيا سترغب، عاجلًا أم آجلًا، في حل وضعهم - من خلال ضمهم أو دعم استقلالهم أو تسهيل إعادة إدماجهم في أوكرانيا - فإن تجربة ترانسنيستريا تشير إلى أن الوضع "الرمادي" قد يصبح دائمًا بهذا القدر أو ذاك. وكما هي الحال مع ترانسنيستريا في مولدوفا، فإن الوضع الغامض لجمهوريتي دونيتسك ولوغانسك يسهّل نفوذ روسيا على أوكرانيا ويتجنّب التكاليف السياسية والاقتصادية لضمّ الأراضي إلى روسيا أو دعم سيادتها.

ولأن الوضع الحالي يناسب روسيا على نحو جيد، ستكون قادرة على مقاومة أيّ حل لا تراه أفضل من الحل القائم، مثل الحل الذي يعيد الأراضي إلى أوكرانيا مع إبقاء التأثير الروسي.
الغرب في موقف أصعب، حيث يسعى الآن إلى حمل روسيا على تغيير الوضع الإقليمي الراهن القائم، غير أنه لا يمتلك امتيازات كثيرة تؤهله لذلك. ولهذا، تركزت نقاشات عدة في الغرب على تأجيل حل للنزاع إلى أن يرحل بوتين من المشهد في موسكو. ولأن تصرفات روسيا في أوكرانيا ترتبط ارتباطًا وثيقًا ببوتين، ولأن الأخير قوي جدًا داخل روسيا، يفترض المرء أن قدرًا ضئيلًا من التغيير سيحدث قبل رحيله. وسيتزايد تركّز التكهنات على من قد يخلفه ومتى. وكما كانت الحال في عهد القياصرة والسوفيات، يبدو أن خلافة القيادة الروسية أصبحت مرة أخرى مسألة بيولوجية.
ومع ذلك، فإن الاعتقاد أن وفاة بوتين ستحل المشكلة يعتمد على الأرجح على التفكير التفاؤلي. فمنطقيًا، لا يعني افتراض أن التغيير لا يمكن أن يأتي إلى أن يرحل بوتين بأن التغيير سيأتي حين يرحل. قدّم هذا الكتاب قدرًا كبيرًا من الأدلة التي تُظهر أن مواقف بوتين تجاه أوكرانيا عمومًا، وشبه جزيرة القرم خصوصًا، كانت مشتركة على نطاق واسع في روسيا منذ انهيار الاتحاد السوفياتي. لذلك، سواء كان هناك تنافس على خلافة بوتين بتسلطية، أو بانتخابات ديمقراطية لاختيار زعيم جديد، سيواجه المرشحون ضغوطًا قوية لإظهار أنهم قادرون على الحفاظ على مكاسب روسيا في أوكرانيا أو توسيعها. ويصعب أن نرى كيف أن إعادة شبه جزيرة القرم، أو إعادة دونباس بشروط كييف، لن يكون ضارًا بأيّ خليفة محتمل لبوتين [754]. باختصار، مع أن الديمقراطية في روسيا ستكون أمرًا جيدًا جدًا، فإنها من غير المرجّح أن تنجح في حل النزاع في أوكرانيا، بل لعلها تزيده سوءًا. ومع ذلك، يبدو أن الاستراتيجية الغربية تعتمد اعتمادًا كبيرًا على حل كهذا تحديدًا.

تسوية؟

اقتُرحت تسويات عديدة من جانب أكاديميين ومحللين ومسؤولين. ولا بد من وجود احتمالية تحقق "صفقة كبرى"، ينال فيها كل طرف من الأطراف بعضًا من أهدافه، لا جميع الأهداف. الأمر الأهم أن مقاربة "الصفقة الكبرى" تفترض أن صفقة ستجعل جميع الأطراف راضية عن الوضع القائم؛ ما يزيل السبب الكامن وراء النزاع الذي استمر منذ نهاية الحرب الباردة. ومن شأن ذلك أن يتجاهل إعادة رسم الحدود لصالح روسيا، مع التزامات الأخيرة بإنهاء التخبط الحالي واحترام الحدود الجديدة. وسيتعين حل ثلاث قضايا رئيسة (وعدد أكبر من القضايا الثانوية). أولًا، أين ستُرسَم الخطوط؟ وستبدأ أيّ مراجعة إقليمية بقبول أوكرانيا والغرب السيادة الروسية على شبه جزيرة القرم. ولكن ما الذي يمكن فعله بخصوص شرق أوكرانيا؟ يبدو أن روسيا غير راغِبة في

السماح لأوكرانيا بالسيادة الكاملة على دونباس. وفي حين ترفض أوكرانيا السماح للإقليم بالعودة بشروط روسية (مثل تلك الواردة في اتفاقيات مينسك)، قد تكون روسيا على استعداد للتخلي عن هذه الأراضي في مقابل الاعتراف بسيطرتها على شبه جزيرة القرم.

البديل الذي دعا إليه قليلون في أوكرانيا هو أن تصبح دونباس المحتلة جزءًا من روسيا. ومن المفارقات أن ثمة أسبابًا وجيهة تدفع الأوكرانيين الموالين للغرب إلى عدم الرغبة في إعادة دمج المناطق في أوكرانيا، وأسبابًا وجيهة تدفع روسيا والأوكرانيين الموالين لروسيا إلى رغبتهم في إبقائها داخل أوكرانيا. من دون سكان شبه جزيرة القرم ودونباس المحتلة، سيكون الناخبون الأوكرانيون أقل انقسامًا، وأكثر تأييدًا لأوروبا، مما كانوا عليه من قبل. ويمكن أن يحل ضم روسيا لتلك الأراضي وشبه جزيرة القرم بعض المشكلات العملية لأوكرانيا سياسيًا. ولكن من غير المتصوَّر أن يقبل أيّ زعيم أوكراني بمثل هذا الحل، فضلًا عن الدعوة إليه. وجوهريًا، سيُخفّف من مدى التدخل السياسي الروسي في أوكرانيا في المستقبل [(755)].

ثانيًا، إذا اتفقت أوكرانيا والغرب على إضفاء الشرعية على ضم شبه جزيرة القرم (وربما أجزاء من شرق أوكرانيا)، فماذا سيحدث بعد ذلك لأوكرانيا؟ ثمة مجموعة احتمالات؛ قد يرغب البعض في أن تصبح أوكرانيا، في مقابل تلك التنازلات، مستقلةً تمامًا وحرةً في الانضمام إلى المؤسسات الغربية. وسيكون لدى آخرين توافق على استبعاد الانضمام إلى الناتو، ولكن مع الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. ويريد البعض الآخر أن تكون أوكرانيا حدًا فاصلًا محايدًا، لا تنضم إلى المنظمات التي تقودها روسيا أو إلى المنظمات الغربية [(756)]. لسوء الحظ، تسبّبت الحرب بجعل الحياد أقل - وليس أكثر - جاذبية في أوكرانيا، وخاصة أن حيادًا من نوع حياد النمسا خلال الحرب الباردة يعتمد تحديدًا على نوع اتفاقات عدم التدخل الواردة في مذكرة بودابست الفاشلة بشأن أوكرانيا. وتثير هذه الاحتمالات مشكلات من حيث التطبيق العملي والمبدأ على حد سواء.

لا يزال هناك خلاف جوهري حول مبادئ العلاقات الدولية الأوروبية. يشدد الاتحاد الأوروبي على المبدأ القائل إن "الأطراف الثالثة" (روسيا في هذه الحالة) لا ينبغي أن تكون قادرة على استخدام حق الفيتو ضد خيارات الدول الأخرى. ومن وجهة النظر هذه، يمكن أن يختار الناتو أو الاتحاد الأوروبي عدم دعوة عضو جديد، ولكن لا يمكن أن تستخدم دولة ثالثة (روسيا) حق الفيتو ضده، ولا يمكن استبعاد عضوية بلد معين استبعادًا كاملًا. وسيؤدي التوصل إلى اتفاق بين روسيا والناتو أو روسيا والاتحاد الأوروبي إلى انتهاك هذا المبدأ، إذا توافق الطرفان على أن أوكرانيا عاجزة عن تحديد ما تريده حقًا. ولكن روسيا أكدت على الوضع العكسي بالمطلق: فباعتبارها "قوة عظمى" يجب الاعتراف

بحق الفيتو الذي تتمتع به على الترتيبات الأمنية خارج حدودها، وخاصة في أوكرانيا. وعلى الرغم من هذا الخلاف، فإنه يبدو من الممكن أن يتفق الناتو وروسيا وأوكرانيا معًا على عدم إمكانية عضوية أوكرانيا في الناتو، أو على تأجيلها فترةً من الزمن. وإذا وافقت أوكرانيا على هذا الحكم، قد لا يبدو الأمر انتهاكًا كبيرًا للمبدأ.

المشكلة الأكبر هي جعل أوكرانيا "محايدة" اقتصاديًا. على الرغم من أن التجارة الحرة تتعرض للهجوم في جميع أنحاء العالم، فإنها لا تزال مفيدة جدًا. فعلى نحو أكثر تحديدًا، لا يريد المرء التداول في وضع غير مواتٍ لمنافسيه. وهذا تحديدًا الموقف الذي ستكون عليه أوكرانيا إذا بقيت خارج الاتحاد الأوروبي والاتحاد الجمركي الأوراسي. وفي حين تسعى بريطانيا للخروج من الاتحاد الأوروبي، فإن تكلفة وجودها خارجه يمكن أن تكون باهظة جدًا، وأوكرانيا في وضع أضعف بكثير من بريطانيا. ولهذا السبب كان من المفترض أنه إذا لم تنضم أوكرانيا إلى اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، فسيتعين عليها الانضمام إلى الاتحاد الجمركي الأوراسي.

لذا، إذا كان يمكن تصور موافقة أوكرانيا على التخلي عن عضوية الناتو، فإنها لا تستطيع الموافقة على التخلي عن العلاقات الاقتصادية العميقة مع الاتحاد الأوروبي. والسؤال المطروح هنا هو: هل ستكون روسيا راضية عن مثل هذا الترتيب؟ وهذا يعني في الأساس أنه في مقابل التوصل إلى اتفاق على أن أوكرانيا لن تنضم إلى الناتو، ينبغي لروسيا التخلي عن مطالبتها بوجود مجال تأثير لها في أوكرانيا. ثمة تسوية أكثر ملاءمة لروسيا، أوصى بها البعض في الغرب، تتمثل في أن يرضخ الغرب ببساطة لمطلب روسيا بشأن مجال تأثير لها في أوكرانيا. معنى هذا ليس واضحًا بدقة، ولكن من المفترض أن يجبر أوكرانيا على الانضمام إلى كتلة تجارية تقودها روسيا، ويمنحها حق الفيتو ضد السياسة الخارجية لأوكرانيا.

ومع ذلك، يشير السؤال الكبير إلى العقبة الثالثة أمام أيّ تسوية: هل ستكون روسيا، بعد أيّ من هذه التنازلات، راضية بالفعل عن الوضع القائم الجديد، أم ستواصل ممارسة الضغط من أجل المزيد؟ على سبيل المثال، إذا وافقت روسيا على احترام سيادة أوكرانيا في مقابل قدر أكبر من الحكم الذاتي للمناطق الشرقية من أوكرانيا، فهل ستفعل ذلك حقًا؟ فحقيقة أن روسيا تعهّدت بضمان أمن أوكرانيا وحدودها في مقابل تسليم الأخيرة لأسلحتها النووية ثم تصرفت كما فعلت في عام 2014، قد تجعل المرء متشككًا.

وحتى لو تبنّى الغرب الحل الأكثر "واقعية" المتمثل في مجرد قبول مجال روسي من السيطرة على أوكرانيا، فهل هناك أيّ سبب للاعتقاد بأن هذا سيحل المشكلة بدلًا من جعلها أقرب إلى بولندا وألمانيا؟ ما الاحتياطات التي يتعين على بولندا وألمانيا اتخاذها إذا سيطرت روسيا على أوكرانيا، وما دوامة انعدام الأمن الجديدة التي قد تشتعل في هذا الصدد؟

تشير هذه المشكلة إلى المشكلة الأعمق مع تلك المحاجّات التي تدّعي أنها تستند إلى الواقعية وتلقي باللوم في النزاع على الغرب وتدعو إلى السيطرة الروسية على أوكرانيا [757]. إنهم واقعيون في حجتهم القائلة إن الغرب لا يُبدي اهتمامًا خاصًا بشأن ما يحدث لأوكرانيا، وفي شكوكهم في أن منظمات مثل الاتحاد الأوروبي أو طروحات مثل الديمقراطية يمكن أن تجلب الأمن إلى أوروبا. لكنهم بالتأكيد غير واقعيين، بل لعلهم حالمون، في حجتهم القائلة إن روسيا، حين تُمنَح الأراضي التي تطالب بها، سترضى فورًا وستتوقف عن محاولة توسيع نطاقها أو تقويض دور الولايات المتحدة في العالم. يعتمد هذا الاعتقاد على افتراضين. أولًا، أن تكون النسخة الأكثر تفاؤلًا من الواقعية ("الواقعية الدفاعية") صحيحة. ترى هذه النسخة من الواقعية إمكانية إدارة معضلة الأمن طالما أن الدول راضية عن الوضع القائم. وثانيًا، أن تكون روسيا راضية عن الوضع القائم. ولطالما حاجّت النظرية الواقعية التقليدية ("الهجومية") بأنه نظرًا إلى حتمية معضلة الأمن، يجب على الدول أن تسعى لتوسيع سلطتها بصرف النظر عما يفعله الآخرون. ومن وجهة النظر هذه، لا بد للغرب من أن يصطدم بروسيا، والسؤال الوحيد هو: أين يحدث ذلك؟

وإذا أزحنا النقاشات حول النظرية الواقعية جانبًا، سيكون السؤال الحاسم لأيّ سياسة "صفقة كبرى" هو ما إذا كانت ستُحل المشكلات الأساسية المشار إليها في هذا الكتاب حقًا: هل ستكون روسيا راضية عن الوضع القائم؟ وهل سيتوقف الغرب عن ترويج نشر الديمقراطية؟ وهل سيُتَّفق على مجموعة من "قواعد الطريق"؟ ثمة بعض الأسباب للتفاؤل: قد بدت روسيا حائرة في التعامل مع أوكرانيا عمومًا، ومع شبه جزيرة القرم خصوصًا. ولعلها ستكتفي بشبه جزيرة القرم وجزء من دونباس. وقد يقرر الغرب ببساطة انتظار التغيير في روسيا والدول الاستبدادية الأخرى في المنطقة، بدلًا من محاولة الترويج لهذا التغيير. وقد يعالج نشوء مجال روسي بحكم الأمر الواقع قواعد الطريق من خلال الاعتراف بأن روسيا سوف تهيمن على جزء واحد من أوروبا، بقواعدها، في حين تسود مجموعة مختلفة من القواعد في الجزء الغربي من أوروبا، وضعها الاتحاد الأوروبي والناتو.

ستعتمد أيّ "صفقة كبرى" اعتمادًا جوهريًا على ما يمكن أن تقبله روسيا في أوكرانيا وما لا تقبله. لم يركّز قدر كبير من الخطاب الروسي على شبه جزيرة القرم فحسب، بل على الدور التاريخي لكييف نفسها في تشكيل روسيا الحديثة. وسيُخفق الترتيب الذي تحتفظ فيه أوكرانيا بدرجة عالية من الاستقلال في مقابل التنازل عن الأراضي إذا لم تتخلَّ روسيا عن تطلعاتها بشأن أوكرانيا التي أعربت عنها دومًا تقريبًا منذ عام 1991.

وينطبق الأمر نفسه على السياسة الغربية؛ إذ إن أيّ قبول متبادل للوضع الراهن يعني قبول النظام في موسكو باعتباره شرعيًا. ولن يتطلب الأمر تأييد النظام بالضرورة، ولكنه يتطلب من الغرب الامتناع عن دعم إطاحته، التي

تشكل حاليًا نقطة ارتكاز استراتيجية الغرب. وبناءً عليه، فإن اتخاذ قرار بإبرام "صفقة كبرى" يعني ضمنيًا التخلي عن التركيز على نشر الديمقراطية الذي كانت محوريًا في نهج الغرب منذ عام 1989. وبما أن الدمقرطة تميل إلى قلب الوضع الدولي القائم رأسًا على عقب، ستتعارض تلك الدمقرطة مع أيّ صفقة تفترض تجميد التحالفات في الوقت المناسب. وقد أدركت روسيا ذلك حينما سعت إلى التحالف المقدس في القرن التاسع عشر، ويبدو أنه لا يزال صحيحًا.

النزاع الجديد في أوروبا

أين يترك هذا أوكرانيا؟ خوض حرب لا يمكنها الفوز بها ولا يمكنها إنهاؤها. أوكرانيا عاجزة عن استعادة شبه جزيرة القرم أو دونباس المحتلة، وعاجزة أيضًا عن التخلي عنهما. الاحتمال هو أنها ستتعامل مع هذا النزاع سنوات طويلة؛ فقد عزّز الهجوم الروسي وضع أوكرانيا بوصفها محورًا للنزاع بين روسيا والغرب، وبذا ارتفعت فرصة التعاون مع الغرب ارتفاعًا دراماتيكيًا من جديد بعد عام 2015.

كان دخول اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي حيز النفاذ في عام 2017 تجسيدًا لتلك الفرصة. وكما هي الحال دائمًا، كان السؤال المطروح ما إذا كان في وسع أوكرانيا أن تغتنم هذه الفرصة، وكما هي الحال دائمًا، يبدو أن الإجابة هي لا. ويبدو أن روسيا تراهن على أن أوكرانيا غير قادرة على الإصلاح، بخاصة في ظل التدخل الروسي، وأن الغرب سيفقد اهتمامه بالوضع قبل أن تفعل روسيا ذلك. قد يكون هذا صحيحًا. ولا يزال عجز أوكرانيا عن الإصلاح، وليس السياسة الروسية، الذي يشكّل التهديد الأكبر لأمنها القومي. أين يترك هذا روسيا؟ فمن ناحية، قد يُنظر إلى روسيا بأنها المنتصرة؛ إذ أثبتت أن رغباتها، وليس فقط القواعد الغربية، ستشكّل ما يحدث في أوروبا الشرقية. ولكن من نواحٍ أخرى، روسيا اليوم في الموقع الذي لا تتمنى أن تكون فيه: معزولة سياسيًا عن باقي أوروبا، ومرفوضة رفضًا حاسمًا من أوكرانيا. وكما كانت الحال في أحيانٍ كثيرة، فإن جهود روسيا لتعزيز أمنها جعلتها أقل أمنًا. اكتسبت روسيا مجالَ تأثيرٍ غربيًا، وإنْ كانٍ صغيرًا لا يشمل إلا بيلاروسيا وشبه جزيرة القرم وجزءًا من دونباس. فضلًا عن ذلك، فإن الحفاظ على هذا المجال مكلف. قد تكون روسيا قادرة على إبقاء أوكرانيا خارج المؤسسات الأوروبية، ولكن هذا أقصى ما يمكنها القيام به الآن.

أين يترك هذا روسيا والغرب في معركةٍ يستمر فيها دمج الجيوسياسة والدمقرطة؟ طرح الخطاب الروسي "التعددية الحضارية" في مقابل الديمقراطية، حيث تغيير المفردات يُعمّي عن حقيقة أن الخلاف يكاد يكون هو ذاته الذي كان عليه في عام 1989، حينما روّج بوش لـ "رابطة أمم حرة"، وغورباتشوف لـ "وطن أوروبي مشترك".

هذه المعركة عالمية وأوروبية على حد سواء. فعلى الصعيد العالمي، السؤال المطروح هو ما إذا كان العالم سيكون أحادي القطب أم متعدد الأقطاب. لدى روسيا حلفاء عديدون، أهمهم الصين. ولكن مع استمرار تآكل هيمنة الولايات المتحدة، فإن من المرجح أن تستمر جاذبية النموذج الغربي على الرغم من محنته الحالية. التأثير الصيني كبير، غير أنه يكاد يكون عمليًا بالمطلق تقريبًا؛ أي معتمدًا على الحوافز المادية الملموسة بدلًا من أيّ قيم مشتركة. أظهرت روسيا قدرتها على الأذى وتكوين صداقات بين الأنظمة المنبوذة، ولكن سيبقى رهنًا بالمستقبل رؤيةُ ما إذا كان ممكنًا أن تكون هذه الأنظمة مساهمة فاعلة في نوع القوة العظمى الذي تتوق إليه.
وعلى المستوى الأوروبي، فإن السؤال المطروح هو أين سيُرسَم الخط الفاصل بين منطقة الاستبداد التي تهيمن عليها روسيا، ومنطقة الديمقراطيات التي يقودها الاتحاد الأوروبي. هنا، لدى روسيا عدد قليل من الحلفاء. سيكون الحفاظ على مجال تأثيرها الصغير مكلفًا، وسيكون توسيعه أكثر تكلفة. ومع أن روسيا حققت بعض النجاح في زرع الانقسامات داخل الديمقراطيات الأوروبية، فإن هذه الممارسة تُبعدها من الاحترام المؤسساتي الذي تطالب به.
هل ثمة رؤية للنظام الأوروبي تتسق مع المعايير الغربية وتطلعات روسيا إلى أن تكون قوة عظمى؟ هذا هو السؤال الأساسي المتصل بالأمن الأوروبي الذي لم يُحَلّ منذ عام 1989. وكما حدث في ذلك العام، يبدو أن الإجابة بعد عام 2014 هي "لا"، فالأمن في أوروبا الغربية مبنيّ على ضبط النفس القائم على القوة العظمى بطريقة فشل الكثيرون في تقديرها. ولكي تنضمّ روسيا إلى أوروبا، يتعين عليها أن تبني نموذجها على ألمانيا التي حدّت عمدًا من قوتها العسكرية بعد الحرب العالمية الثانية، ومرة أخرى بعد عام 1989، وحدّدت قوتها الاقتصادية داخل مؤسسات الاتحاد الأوروبي، لا على نموذج الولايات المتحدة (الذي يُرى لأسباب جغرافية وتاريخية على أنه أقل تهديدًا). وفي حين أدركت ألمانيا أن قوتها وتاريخها يسبّبان الخوف لدى الآخرين، ما يؤجج معضلة الأمن ويقوض مصالحها، تصرّ روسيا على الاحتفاظ بدورها التاريخي وتستمتع بالخوف الذي تثيره. يمكن أن يتوقع المرء أن المقاربات المختلفة تأتي من قراءات هذين المجتمعين للحرب العالمية الثانية. تقبّلت ألمانيا المهزومة أن قوتها كانت تهدد جيرانها بطبيعتها، في حين قرر الاتحاد السوفياتي المنتصر أنه اكتسب الحق في حكم جيرانه.
وفي ظل عدم وجود اتفاق بشأن بنية النظام الأوروبي، لا يبقى إلا التنافس. وفيه، تظل الديمقراطية محورية بالنسبة إلى قيم الغرب واستراتيجيته. الآن، كما كانت الحال في الحرب الباردة، تتلخص استراتيجية الغرب في انتظار وصول نظام أكثر ودًا إلى السلطة في روسيا، وعلى الأخص انتظار مطالبة الشعب الروسي بحكومة ديمقراطية. ومع ذلك، وكما أظهر ربع القرن

الماضي، إذا كان تبنّي الديمقراطية يعني التخلي عن هوية القوة العظمى في روسيا، فإن كثيرًا من الروس سيعارضونها.
إذا كانت استراتيجية الغرب قائمة على انتظار وصول الديمقراطية إلى موسكو، فإن استراتيجية روسيا تستند إلى مساعدة الأوتوقراطيات والأفكار المناهضة للاتحاد الأوروبي/الناتو على الوصول إلى السلطة في العواصم الغربية. ومنذ عام 2015، يبدو أن روسيا تكسب معارك في الغرب أكثر مما يكسبه الغرب في موسكو. وإذا كان لروسيا أن تحقق شكل أوروبا الذي تسعى إليه، لا بد لهذه السياسة الجديدة من أن تنجح، لأن الاستيلاء على شبه جزيرة القرم ودونباس لم يحقق هذا الهدف.

كلمة أخيرة

شدد هذا الكتاب على النزاعات العميقة والجوهرية التي تقوم عليها الحرب بين أوكرانيا وروسيا. أنهت نهاية الحرب الباردة الخلاف الأيديولوجي الشديد بين الديمقراطية الليبرالية والشيوعية، وأنهت أيضًا التقسيم الإقليمي الحاد في أوروبا. ذهب انهيار الاتحاد السوفياتي أبعد حيث تسبّب باستقلال أربع عشرة دولة جديدة وخلق انفتاحًا ديمقراطيًا في موسكو. ولكن بعد استقلال أوكرانيا وتحدي وضع روسيا بوصفها قوة عظمى، خلّف انهيار الاتحاد السوفياتي سخطًا شديدًا لدى روسيا على الوضع القائم. وبحلول عام 2014، ظلت رغبة الأخيرة في السيطرة على أوكرانيا قائمة، ولكن تراجع أيّ شعور بالحاجة إلى اتباع قواعد أوروبا. والواقع أن إطاحة يانوكوفيتش أثارت غضب روسيا وهددت مصالحها، ولكنها وفّرت أيضًا فرصة لأخذ ما كانت تطالب به في أوكرانيا منذ زمن طويل، أو أخذ بعضه على الأقل.
الاستنتاج الشامل لهذا الكتاب هو أن أسباب النزاع كانت عميقة ولا تزال مستمرة. لذلك، فإن حلها سيكون صعبًا. عندما انتقد رادوسلاف سيكورسكي "نهج روسيا في القرن التاسع عشر" تجاه الأمن في عام 2013، كان يشير إلى نقطة مهمة [(758)]؛ تسعى روسيا إلى نظام قائم على هيمنة القوى العظمى التي كانت مقبولة على نطاق واسع في الحقبة التي سبقت الحرب العالمية الأولى. في حين يرفض الغرب هذه الفكرة، ويصرّ بدلًا من ذلك على نظام قائم على مزيج من الديمقراطية والمؤسسات الدولية. نشأ هذا الخلاف منذ اللحظة التي كان فيها غورباتشوف يخفف من سيطرة الاتحاد السوفياتي على أوروبا الوسطى في عام 1989. ويمكن النظر إلى استعراض روسيا للقوة في عام 2014 على أنه تصميم على رفض نتائج مجموعة من القواعد التي لم تكن تؤيدها. وسوف يستلزم إنهاء هذا النزاع مجموعة جديدة من الترتيبات الأمنية في أوروبا، بل من المرجح أن إنهاء النزاع سيساعد في تشكيل هذه الترتيبات. وإلى أن تقبل روسيا رؤية الغرب لأوروبا أو يقبل الغرب رؤية روسيا، سيتواصل النزاع، حيث أوكرانيا عالقة في المنتصف.

وبالعودة إلى الاقتباس الذي تصدَّر الكتاب: "غير أنّ هدفنا أن تُغذَّى الذّئاب وأن تبقى الخراف آمنة". نريد أن تكون روسيا راضية، وأن تبقى أوكرانيا مستقلة وكاملة. وليس واضحًا ما إذا كان ممكنًا تحقيق كلا الهدفين.

(743) "Joint Press Point with NATO Secretary General Anders Fogh Rasmussen and the Prime Minister of Ukraine, Arsenii Yatseniuk," *NATO Website*, 6/3/2014.

(744) مقارنة الحقبة الراهنة بالحرب الباردة مقارنة إشكالية. من أجل محاجّة تفصيلية بأن هذا التوصيف ملائم، ينظر:

Robert Legvold, *Return to Cold War* (Cambridge: Polity, 2016).

(745) Fyodor Lukyanov, "Putin's Foreign Policy: The Quest to Restore Russia's Rightful Place," *Foreign Affairs*, vol. 95, no. 3 (May - June 2016), p. 32.

(746) "Yeltsin's Arrival Statement in Minsk," *Radio Moscow*, 7/12/1991; FBIS, *Soviet Union*, 9/12/1991, p. 50;

كما هو مقتبس في:

Raymond L. Garthoff, *The Great Transition: American - Soviet Relations and the End of the Cold War* (Washington, DC: Brookings Institution, 1994), p. 483.

(747) Dmytro Pavlychko, Chair of the Verkhovna Rada's Foreign Affairs Committee.

وقد اقتبس في:

Fred Hiatt, "Russia, Ukraine See Commonwealth Differently," *The Washington Post*, 13/12/1991, p. A1.

(748) Andrei Kozyrev, "The Lagging Partnership," *Foreign Affairs*, vol. 73, no. 2 (May - June 1994), p. 60.

(749) في استطلاع رأي أُجري في آذار/مارس 2008، فضّل 52 في المئة الاتحاد الأوروبي في مقابل 18 في المئة فضّلوا الاتحاد الجمركي مع روسيا وبيلاروسيا وكازاخستان. وكان هذا نموذجًا مطردًا منذ عام 2014. ينظر:

International Republican Institute, "Public Opinion Survey of Residents of Ukraine March 15 - 31, 2018," International Republican Institute, p. 48, accessed on 26/7/2022, at: https://bit.ly/3vjSx4j

(750) Paul D'Anieri, "Gerrymandering Ukraine? Electoral Consequences of Occupation," *East European Politics and Societies*, vol. 33, no. 1 (February 2019), pp. 89 - 108.

(751) Marco Siddi, "German Foreign Policy towards Russia in the Aftermath of the Ukraine Crisis: A New Ostpolitik?," *Europe - Asia Studies*, vol. 68, no. 4 (June 2016), pp. 665 - 677; Tuomas Forsberg, "From Ospolitik to 'Frostpolitik'? Merkel, Putin and German Foreign Policy

Toward Russia," *International Affairs*, vol. 92, no. 1 (January 2016), pp. 21 - 42.

(752) Kiran Stacey, "Spotlight Falls on Corbyn's Foreign Policies," *Financial Times*, 19/8/2015.

(753) Lally Weymouth, "Italy Has Done a Lot - Maybe Too Much," Interview with Matteo Salvini," *The Washington Post*, 19/7/2018.

(754) في عام 2014، أكّد ألكسي نافالني، أحد أقوى الأصوات المنتقدة لبوتين في روسيا، أنه على الرغم من عدم شرعية ضم شبه جزيرة القرم، فإن "القرم الآن جزء من روسيا الاتحادية ولن يكون جزءًا من أوكرانيا في المستقبل المنظور أبدًا". مُقتبَس في:

Robert Mackey, "Navalny's Comments on Crimea Ignite Russian Twittersphere," *The New York Times*, 16/10/2014.

(755) يُناقَش هذا الرأي في: D'Anieri.

(756) ينظر مثلًا:

Sergei Kudelia, "Posle Rozmezhivannia: Kak dostich' rossiiskoukrainskogo soglasiia?," *Rossiya v Globalnoi Politike* (April 2018);

تُناقَش مشكلات الحياد في:

Mariana Budjeryn, "The Reality and Myth of Ukrainian Neutrality," *World Affairs Journal* [n. d.].

أعلن "إعلان سيادة الدولة" في أوكرانيا في تموز/يوليو 1990 هدف "الحياد الدائم"، ولكن كان هذا حين تصوَّر الزعماء الأوكرانيون (ولا يزال التصور قائمًا لدى معظم الزعماء الشيوعيين) "السيادة" داخل اتحاد سوفياتي أقل اتحادًا، لا بمعنى استقلالية تامة.

(757) تُحلِّل هذه المشكلات بتفصيل أكبر في:

Paul D'Anieri, "Magical Realism: Assumptions, Evidence and Prescriptions in the Ukraine Conflict," *Eurasian Geography and Economics*, vol. 60, no. 1 (2019), pp. 97 - 117.

(758) Andrew Rettman, "Ukraine and EU Ridicule Russian Threats," *Euobserver*, 23/9/2013.



Abdelal, Rawi. "The Profits of Power: Commerce and Realpolitik in Eurasia." *Review of International Political Economy*. vol. 20, no. 3 (2013).

Aleprete, Jr., Michael E. "Minimizing Loss: Explaining Russian Policy: Choices during the Ukrainian Crisis." *Soviet and Post - Soviet Review*. vol. 44 (2017).

Alexseev, Mikhail & Henry Hale. "Crimea Come What May: Do Economic Sanctions Backfire Politically." Unpublished Paper (2018).

Ambrosio, Thomas. "Insulating Russia from a Colour Revolution: How the Kremlin Resists Regional Democratic Trends." *Democratization*. vol. 14, no. 2 (April 2007).

Arel, Dominique. "Ukraine since the War in Georgia." *Survival*. vol. 50, no. 6 (2008).

Art, Robert J. "Creating a Disaster: NATO's Open Door Policy." *Political Science Quarterly*. vol. 113, no. 3 (1998).

Åslund, Anders & Michael McFaul (eds.). *Revolution in Orange: The Origins of Ukraine's Democratic Breakthrough*. Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace, 2006.

Åslund, Anders. *How Ukraine Became a Market Economy and Democracy*. Washington, DC: Peterson Institute for International Economics, 2009.

_______. "Ukraine's Choice: European Association Agreement or Eurasian Union?". Peterson Institute for International Economics Policy Brief (September 2013).

_______. *Ukraine: What Went Wrong and How to Fix It*. Washington, DC: Peterson Institute for International Economics, 2015.

Balmaceda, Margareta M. *Energy Dependency, Politics and Corruption in the Former Soviet Union: Russia's Power, Oligarchs' Profits and Ukraine's Missing Energy Policy, 1995 - 2006*. Abingdon, Oxon: Routledge, 2009.

________. *The Politics of Energy Dependency: Ukraine, Belarus, and Lithuania between Domestic Oligarchs and Russian Pressure*. Toronto: University of Toronto Press, 2013.

________. *Politics of Energy Dependency: Ukraine, Belarus, and Lithuania between Domestic Oligarchs and Russian Pressure*. Toronto: University of Toronto Press, 2015.

Barany, Zoltan. "Superpresidentialism and the Military: The Russian Variant." *Presidential Studies Quarterly*. vol. 38, no. 1 (March 2008).

Beschloss, Michael R. & Strobe Talbott. *At the Highest Levels: The Inside Story of the End of the Cold War*. New York: Little Brown & Company, 1994.

Birch, Sarah. *Elections and Democratization in Ukraine*. New York: St. Martin's, 2000.

Black, J. L. *Russia Faces NATO Expansion: Bearing Gifts or Bearing Arms*. Lanham, MD: Rowman & Littlefield, 2000.

Bowker, Mike. "The Wars in Yugoslavia: Russia and the International Community." *Europe - Asia Studies*. vol. 50, no. 7 (1998).

Brooke - Holland, Louisa. "NATO's Military Response to Russia: November 2016 Update." *Briefing Paper*. no. 07276, House of Commons (November 2016).

Brzezinski, Zbigniew. "The Premature Partnership." *Foreign Affairs*. vol. 73 (March - April 1994).

Budjeryn, Mariana. "The Power of the NPT: International Norms and Ukraine's Nuclear Disarmament." *The Non - Proliferation Review*. vol. 22, no. 2 (2015).

________. "The Reality and Myth of Ukrainian Neutrality." *World Affairs Journal*. [n. d.].

Bukkvoll, Tor. "Why Putin Went to War: Ideology, Interests, and Decision - making in the Russian Use of Force in Crimea and the Donbas." *Contemporary Politics*. vol. 22, no. 3 (2016).

Bunce, Valerie J., Michael McFaul & Kathryn Stoner - Weiss (eds.). *Democracy and Authoritarianism in the Post - Communist World*. New York: Cambridge University Press, 2010.

Charap, Samuel & Timothy Colton. *Everyone Loses: The Ukraine Crisis and the Ruinous Contest for Post - Soviet Eurasia*. London: Routledge, 2017.

Clover, Charles. *Black Wind, White Snow: The Rise of Russia's New Nationalism*. New Haven, CT: Yale University Press, 2016.

Colton, Timothy J. "Superpresidentialism and Russia's Backward State." *Post - Soviet Affairs*. vol. 11, no. 2 (1995).

________. "An Aligning Election and the Ukrainian Political Community." *East European Politics and* Societies. vol. 25, no. 1 (February 2011).

Commission of the European Communities. *Wider Europe - Neighbourhood: A New Framework for Relations with our Eastern and Southern Neighbours*. COM (2003) 104 Final. Brussels. 11/3/2003.

_______. *Communication from the Commission to the Council and to the European Parliament, on Relations with Russia*. COM (2004) 106 Final. Brussels. 10/2/2004. at: https://bit.ly/382rQIG

Copsey, Nathaniel & Natalia Shapovalova. "The Ukrainian Presidential Election of 2010." *Representation*. vol. 46, no. 2 (2010).

Council of the European Union. "Declaration by the European Council on the Eastern Partnership." *Annex 2, Press Release* .*5463/07*. 2776th Council Meeting, General Affairs and External Relations, External Relations. Brussels. 22/1/2009

.Council Conclusions on Ukraine." *3209th Foreign Affairs Council Meeting, Brussels*. 10/12/2012" ._________

D'Anieri, Paul. *Economic Interdependence in Russian Ukrainian Relations*. Albany: State University of New York Press, .1999

Explaining the Success and Failure of Post - Communist Revolutions." *Communist and Post - Communist Studies*." .________ .vol. 39, no. 3 (2006)

Ethnic Tensions and State Strategies: Understanding the Survival of the Ukrainian State." *Journal of Communist*" .________ .*Studies and Transition Politics*. vol. 23, no. 1 (March 2007)

.Ukraine, Russia, and the West: The Battle Over Blame." *The Russian Review*. vol. 75, no. 3 (July 2016)" .________

Gerrymandering Ukraine? Electoral Consequences of Occupation." *East European Politics and Societies*. vol. 33," .________ .no. 1 (February 2019)

Magical Realism: Assumptions, Evidence and Prescriptions in the Ukraine Conflict." *Eurasian Geography and*" .________ .*Economics*. vol. 60, no. 1 (2019)

Dannreuther, Roland. "Developing the Alternative to Enlargement: The European Neighborhood Policy." *European Foreign* .*Affairs Review*. vol. 11 (2006)

Darden, Keith. "The Integrity of Corrupt States: Graft as an Informal State Institution." *Politics and Society*. vol. 36, no. 1 .(March 2008)

.Deegan - Krause, Kevin. "Slovakia's Second Transition." *Journal of Democracy*. vol. 14, no. 2 (2003)

Dragneva - Lewers, Rilka & Kataryna Wolczuk. *Ukraine between the EU and Russia: The Integration Challenge*. Basingstoke, .Hampshire: Palgrave MacMillan, 2015

.Drohobycky, Maria (ed.). *Crimea: Dynamics, Challenges, and Prospects*. Lanham, MD: Rowman & Littlefield, 1995

.Dunn, David H. & Marcin Zaborowski (eds.). *Poland: A New Power in Transatlantic Security*. London: Frank Cass, 2003

Fean, Dominic. "A Return to Multi - Vectoral Balancing? Viktor Yanukovych's Government and Ukrainian Foreign Policy." .*Politique étrangère*. no. 2 (Summer 2010)

.Fish, M. Steven. *Democracy Derailed in Russia*. New York: Cambridge University Press, 2005

Flier, Michael S. & Andrea Graziosi (eds.). *The Battle for Ukrainian: A Comparative Perspective*. Cambridge, MA: Harvard .University Press/Harvard Ukrainian Research Institute, 2017

Forsberg, Tuomas. "From Ospolitik to 'Frostpolitik'? Merkel, Putin and German Foreign Policy Toward Russia." *International* .*Affairs*. vol. 92, no. 1 (January 2016)

Gaidar, Yegor. *Collapse of an Empire: Lessons for Modern Russia*. Antonina W. Bouis (trans.). Washington, DC: Brookings .Institution, 2007

Galeotti, Mark. "The Mythical 'Gerasimov Doctrine' and the Language of Threat." *Critical Studies on Security*. vol. 7, no. 2 .(2018)

Garthoff, Raymond L. *The Great Transition: American - Soviet Relations and the End of the Cold War*. Washington, DC: .Brookings Institution, 1994

Goldgeier, James M. & Michael McFaul. *Power and Purpose: U.S. Policy toward Russia after the Cold War*. Washington, DC: .Brookings Institution Press, 2003

.Goldgeier, James M. "NATO Expansion: Anatomy of a Decision." *The Washington Quarterly*. vol. 21 (Winter 1998)

Goldgeier, James M. *Not Whether but When: The US Decision to Enlarge NATO*. Washington, DC: Brookings Institution .Press, 1999

Goodby, James E. & Benoit Morel (eds.). *The Limited Partnership: Building a Russian - US Security Community*. New York: .Oxford University Press, 1993

Greene, James. "NATO - Ukraine Distinctive Partnership Turns Twenty: Lessons to Take Forward." *NATO Review* (April .2017)

Gretskiy, Igor, Evgeny Treshchenkov & Konstantin Golubev. "Russia's Perceptions and Misperceptions of the EU Eastern .Partnership." *Communist and Post - Communist Studies*. vol. 47 (2014)

Gunitsky, Seva & Andrei P. Tsygankov. "The Wilsonian Bias in the Study of Russian Foreign Policy." *Problems of Post* - .*Communism*. vol. 65, no. 6 (2018)

Hale, Henry E. *Patronal Politics: Eurasian Regime Dynamics in Comparative Perspective*. New York: Cambridge University .Press, 2014

Hale, Henry E., Oxana Shevel & Olga Onuch. "Believing Facts in the Fog of War: Identity, Media and Hot Cognition in .Ukraine's 2014 Odesa Tragedy." *Geopolitics*. vol. 23, no. 4 (2018)

Hanson, Stephen E. "The Uncertain Future of Russia's Weak State Authoritarianism." *East European Politics and Societies*. .vol. 21, no. 1 (2007)

Haran, Olexiy & Maria Zolkina. "Ukraine's Long Road to European Integration." *PONARS Eurasia Policy Memo.* no. 311 .(February 2014)

Haran, Olexiy & Rostyslav Pavlenko. "The Paradoxes of Kuchma's Russian Policy." *PONARS Policy Memo 291* (September .2003)

Haukkala, Hiski. "Russian Reactions to the European Neighborhood Policy." *Problems of Post - Communism*. vol. 55, no. 5 .(September/October 2008)

Havyrlyshyn, Oleh. *The Political Economy of Independent Ukraine: Slow Starts, False Starts, and a Last Chance?*. London: .Palgrave MacMillan, 2017

Headley, Jim. "Sarajevo, February 1994: The First Russia - NATO Crisis of the Post - Cold War Era." *Review of International .Studies*. vol. 29, no. 2 (April 2003)

Herron, Erik S., Michael E. Thunberg & Nazar Boyko. "Crisis Management and Adaptation in Wartime Elections: Ukraine's .2014 Snap Parliamentary and Presidential Elections." *Electoral Studies*. vol. 40 (December 2015)

.Herspring, Dale R. (ed.). *Putin's Russia: Past Imperfect, Future Uncertain*. Lanham, MD: Rowman & Littlefield, 2007

Hill, Fiona & Pamela Jewett. "'Back in the USSR': Russia's Intervention in the Internal Affairs of the Former Soviet Republics and the Implications for United States Policy toward Russia." Strengthening Democratic Institutions Project. John F. Kennedy .School of Government. Harvard University (January 1994)

Hill, William H. *Russia, the Near Abroad, and the West: Lessons from the Moldova - Transnistria Conflict*. Baltimore, MD: .Johns Hopkins University Press, 2012

.*No Place for Russia: European Security Institutions since 1989*. New York: Columbia University Press, 2018 ._________

Hopf, Ted. "Identity, Legitimacy, and the Use of Military Force: Russia's Great Power Identities and Military Intervention in .Abkhazia." *Review of International Studies*. vol. 31 (2005)

.Huskey, Eugene. *Presidential Power in Russia*. Armonk, NY: Sharpe, 1999

.Illarionov, Andrei. "The Roots of the Economic Crisis." *Journal of Democracy*. vol. 10 (Spring 1999)

International Republican Institute. "Public Opinion Survey of Residents of Ukraine March 15 - 31, 2018." International Republican Institute. at: https://bit.ly/3vjSx4j

.Ishchenko, Volodymyr. "Ukraine's Fractures." *New Left Review*. vol. 87 (May - June 2014)

Far Right Participation in the Ukrainian Maidan Protests: An Attempt of Systematic Estimation." *European*" .________ .*Politics and Society*. vol. 17, no. 4 (2016)

.Jentleson, Bruce & Louis Pauly (eds.). *Power in a Complex Global System*. London: Routledge, 2014

.Jervis, Robert. "Cooperation under the Security Dilemma." *World Politics*. vol. 30, no. 2 (January 1978)

Judah, Ben. *Fragile Empire: How Russia Fell in and Out of Love with Vladimir Putin*. New Haven, CT: Yale University Press, .2013

Kahneman, Daniel S. & Amos Tversky. "Prospect Theory: An Analysis of Decision under Risk." *Econometrica*. vol. 47, no. 2 .(March 1979)

Kalb, Bernard. *The Nixon Memo: Political Respectability, Russia, and the Press*. Chicago, IL: University of Chicago Press, .1994

.Kan, Paul Rexton. *Drug Trafficking and International Security*. Lanham, MD: Rowman & Littlefield, 2016

.Kanet, Roger E. (ed.). *Russian Foreign Policy in the 21st Century*. Basingstoke: Palgrave Macmillan, 2011

.Karatnycky, Adrian. "Ukraine's Orange Revolution." *Foreign Affairs*. vol. 84, no. 2 (March - April 2005)

Kazin, Filip & Vladimir Kuznetzov (eds.). *Vostochnoye izmerenie Evropeiskogo Soyuza I Rossia. Mezhdunarodnaya .konferentsia. Sbornik dokladov. Veliky Novgorod, November 14, 2003*. St. Petersburg: BITS, 2004

Kelley, Judith. "New Wine in Old Wineskins: Promoting Political Reforms through the New European Neighbourhood Policy." .*Journal of Common Market Studies*. vol. 44, no. 1 (2006)

Kis, Teofil & Irena Makaryk (eds.). *Toward a New Ukraine II: Meeting the New Century*. Ottawa: University of Ottawa Press, .1999

Kissinger, Henry A. *A World Restored: Metternich, Castlereagh and the Problems of Peace, 1812 - 22*. Boston: Houghton .Mifflin, 1957

Kofman, Michael et al. *Lessons from Russia's Operations in Crimea and Eastern Ukraine*. Santa Monica, CA: RAND .Corporation, 2017

.Kortunov, Sergei. "Russia in Search of Allies." *International Affairs* (Moscow). vol. 42, no. 3 (1996)

.Koshkina, Sonya. *Maidan: Nerasskazannaya Istoriya*. Kyiv: Bright Star Publishing, 2015

.Kostenko, Yuriy. *Istoria Yadernoho Rozzbroyennya Ukrainy*. Kyiv: Vydavnytstvo "Yaroslaviv Val," 2015

.Kozyrev, Andrei. "The Lagging Partnership." *Foreign Affairs*. vol. 73, no. 2 (May - June 1994)

Kramer, Mark. "Russian Policy Toward the Commonwealth of Independent States: Recent Trends and Future Prospects." .*Problems of Post - Communism*. vol. 55, no. 6 (2008)

.The Myth of a No - NATO - Enlargement Pledge to Russia." *The Washington Quarterly* (April 2009)" .________

Why Did Russia Give Away Crimea Sixty Years Ago." *Cold War International History Project e - Dossier*, no. 47." ._______ Wilson Center. 19/3/2014. at: https://bit.ly/3rjazSu

.Kubicek, Paul J. (ed.). *The European Union and Democratization*. London: Routledge, 2004

Kuchma, Leonid. *Kroky Stanovlennya Natsional'noyi Ekonomiky 1994 - 2004 Roky, Knyha Persha, Podolannya Kryzy .Radykal'ni Ekonomichni Reformy 1994 - 1999*. Kyiv: Lybid', 2008

Kudelia, Sergei. "Posle Rozmezhivannia: Kak dostich’ rossiiskoukrainskogo soglasiia?." *Rossiya v Globalnoi Politike* (April .2018)

Kudelia, Serhiy. "Revolutionary Bargain: The Unmaking of Ukraine’s Autocracy through Pacting." *Journal of Communist .Studies and Transition Politics*. vol. 23, no. 1 (2007)

When External Leverage Fails: The Case of Yulia Tymoshenko’s Trial." *Problems of Post - Communism*. vol. 60," .________ .no.1 (January - February 2013)

.The House That Yanukovych Built." *Journal of Democracy*. vol. 25, no. 3 (July 2014)" .________

When Numbers are not Enough: The Strategic Use of Violence in Ukraine’s 2014 Revolution." *Comparative*" .________ .*Politics*. vol. 50, no. 4 (July 2018)

.Kuzio, Taras. *Ukrainian Security Policy*. Washington Papers #167. Westport, CT: Praeger, 1995

.Transition in Post - Communist States: Triple or Quadruple." *Politics*. vol. 21, no. 3 (2001)" .________

From Kuchma to Yushchenko: Ukraine’s 2004 Presidential Elections and the Orange Revolution." *Problems of Post*" .________ .- *Communism*. vol. 52, no. 2 (March - April 2005)

Neither East nor West, Ukraine’s Security Policy under Kuchma." *Problems of Post - Communism*. vol. 52, no. 5" .________ .(September - October 2005)

.*Ukraine - Crimea - Russia: Triangle of Conflict*. Stuttgart: Ibidem - Verlag, 2007 .________

The Tymoshenko Government’s Domestic and Foreign Policies: The First 100 Days." Institute for European." .________ .Russian and Eurasian Studies. George Washington University. 17/4/2008

.Viktor Yushchenko’s Foreign Policy Agenda." *Eurasia Daily Monitor*. vol. 6, no. 230, 16/12/2009" .________

.*The Crimea: Europe’s Next Flashpoint?* Washington, DC: Jamestown Foundation, 2010 .________

Russianization of Ukrainian National Security Policy under Viktor Yanukovych." *Journal of Slavic Military*" .________ .*Studies*. vol. 25, no. 4 (2012)

.Viktor Yanukovych Two Years on: Why Many Got Him Wrong." *Eurasia Daily Monitor*. vol. 9, no. 39, 24/2/2012" .________

.*Ukraine: Democratization, Corruption and the New Russian Imperialism*. Santa Barbara, CA: Praeger, 2015 .________

Putin’s War against Ukraine: Revolution, Nationalism, and Crime. Toronto: Chair of Ukrainian Studies, University .________ .of Toronto, 2017

Lake, David A. "International Relations Theory and Internal Conflict: Insights from the Interstices." *International Studies .Review*. vol. 5, no. 4 (2003)

Larivé, Maxime Henri André & Roger E. Kanet. "The Return to Europe and the Rise of EU - Russian Ideological Differences." .*Whitehead Journal of Diplomacy and International Relations*. vol. 14, no. 1 (Winter - Spring 2013)

Laruelle, Marlene. "Alexie Navalny and Challenges in Reconciling 'Nationalism' and 'Liberalism'." *Post - Soviet Affairs*. vol. .30, no. 4 (2014)

.Russia as a 'Divided Nation,' from Compatriots to Crimea." *Problems of Post - Communism*. vol. 62 (2015)" .________

Legvold, Robert (ed.). *Russian Foreign Policy in the Twenty - First Century and the Shadow of the Past*. New York: Columbia .University Press, 2007

.Legvold, Robert. *Return to Cold War*. Cambridge: Polity, 2016

Levy, Jack S. "Prospect Theory and International Relations: Theoretical Approaches and Analytical Problems." *Political .Psychology*. vol. 13, no. 2 (1992)

Light, Margot, John Löwenhardt & Stephen White. "Russia and the Dual Expansion of Europe." *Policy Paper*. ESRC "One .Europe or Several?". no. 02/00 (2000)

Lukyanov, Fyodor. "Putin’s Foreign Policy: The Quest to Restore Russia’s Rightful Place." *Foreign Affairs*. vol. 95, no. 3 .(May - June 2016)

.Lynch, Dov (ed.). *What Russia Sees*. Chaillot Paper no. 74. Pretoria: Institute for Security Studies, 2005

.Magosci, Paul R. *This Blessed Land: Crimea and the Crimean Tatars*. Toronto: University of Toronto Press, 2014

Malek, Marten. "The 'Western Vector' of the Foreign and Security Policy of Ukraine." *Journal of Slavic Military Studies*. vol. .22, no. 4 (2009)

Marples, David & Frederick V. Mills (eds.). *Ukraine’s Euromaidan: Analyses of a Civil Revolution*. Stuttgart: Ibidem Press, .2015

.Marples, David R. *Ukraine in Conflict: An Analytical Chronicle*. Bristol: E - International Relations, 2017

Marten, Kimberly. "Reconsidering NATO Expansion: A Counterfactual Analysis of Russia and the West in the 1990s." .*European Journal of International Security*. vol. 3, no. 2 (November 2017)

.Mason, Valerie. "Ukrainian President Denounces Russian 'Imperialism' in Kerch Strait Row." *IHS Global Insight*. 28/10/1993

McDermott, Roger N. *Brothers Disunited: Russia’s Use of Military Power in Ukraine*. Leavenworth, KS: Foreign Military .Studies Office, 2015

McFaul, Michael. *From Cold War to Hot Peace: An American Ambassador in Putin’s Russia*. New York: Houghton Mifflin .Harcourt, 2018

McGlynn, Jade. "Historical Framing of the Ukraine Crisis through the Great Patriotic War: Performativity, Cultural .Consciousness and Shared Remembering." *Memory Studies*. vol. 16, no. 6 (2018)

Mearsheimer, John J. "Back to the Future: Instability in Europe after the Cold War." *International Security*. vol. 15, no. 1 .(Summer 1990)

.The Case for a Ukrainian Nuclear Deterrent." *Foreign Affairs*. vol. 72, no. 3 (Summer 1993)" .________

Why the Ukraine Crisis is the West's Fault: The Liberal Delusions That Provoked Putin." *Foreign Affairs*. vol. 93," .________ .no. 5 (September - October 2014)

.Mercer, Jonathan. "Prospect Theory and Political Science." *Annual Review of Political Science*. vol. 8 (2005)

.Miller, Chris. *Putinomics: Power and Money in Resurgent Russia*. Chapel Hill: University of North Carolina Press, 2018

Moroney, Jennifer D. P., Taras Kuzio & Mikhail Molchanov (eds.). *Ukrainian Foreign and Security Policy: Theoretical and .Comparative Perspectives*. Westport, CT: Praeger, 2002

Morrison, John. "Pereyaslav and After: The Russian - Ukrainian Relationship." *International Affairs*. vol. 69, no. 4 (October .1993)

.Motyl, Alexander. *Dilemmas of Independence: Ukraine after Totalitarianism*. New York: Council on Foreign Relations, 1993

Movchan, Veronika & Ricardo Giucci. "Quantitative Assessment of Ukraine's Regional Integration Options: DCFTA with European Union vs. Customs Union with Russia, Belarus and Kazakhstan." *Policy Paper PP/05/2011*. German Advisory .Group, Institute for Economic Research and Policy Consulting (November 2011)

Nahaylo, Bohdan. "The Shaping of Ukrainian Attitudes towards Nuclear Arms." *RFE/RL Research Report*. vol. 2, no. 8 .(February 1993)

.*The Ukrainian Resurgence*. London: Hurst, 1999 .________

Newnham, R. "Oil, Carrots, and Sticks: Russia's Energy Resources as a Foreign Policy Tool." *Journal of Eurasian Studies*. .vol. 2, no. 2 (2011)

.Nygren, Bertil. *The Rebuilding of Greater Russia: Putin's Foreign Policy toward the CIS*. Abingdon, Oxon: Routledge, 2008

O'Loughlin, John, Gearóid Ó Tuathail & Vladimir Kolossov. "A 'Risky Westward Turn'? Putin's 9 - 11 Script and Ordinary .Russians." *Europe - Asia Studies*. vol. 56, no. 1 (January 2004)

The Rise and Fall of 'Novorossiya': Examining Support for a Separatist Geopolitical Imaginary in Southeast" .________ .Ukraine." *Post - Soviet Affairs*. vol. 33, no. 2 (2017)

Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights. *Report on the Human Rights Situation in Ukraine*. New .York: 15/4/2014

.*Accountability for Killings in Ukraine from January 2014 to May 2016* (New York: July 2016) .________

Olchawa, Maciej. *Mission Ukraine: The 2012 - 2013 Diplomatic Effort to Secure Ties with Europe*. Jefferson, NC: McFarland .& Co., 2017

Omelicheva, Mariya Y. & Lidiya Zubytska. "An Unending Quest for Russia's Place in the World: The Discursive Co - .evolution of the Study and Practice of International Relations in Russia." *New Perspectives*. vol. 24, no. 1 (2016)

.Onuch, Olga. "Who were the Protesters?." *Journal of Democracy*. vol. 25, no. 3 (July 2014)

Orttung, Robert & Indra Overland. "A Limited Toolbox: Explaining the Constraints on Russia's Foreign Energy Policy." .*Journal of Eurasian Studies*. no. 2 (2011)

OSCE Office for Democratic Institutions and Human Rights. *Ukraine: Presidential Election 17 January and 7 February 2010: .OSCE/ODIHR Election Observation Mission Final Report*. Warsaw: 28/4/2010

Ukraine Parliamentary Elections 28 October 2012 OSCE/ODIHR Election Observation Mission Final Report. .________ .Warsaw: 3/1/2013

.Owen IV, John M. "Transnational Liberalism and U.S. Primacy." *International Security*. vol. 26, no. 3 (Winter 2001 - 2002)

.Patten, Chris. *Cousins and Strangers: America, Britain, and Europe in a New Century*. New York: Henry Holt, 2006

Pifer, Steven & Hannah Thoburn. "What Ukraine's New Language Law Means for National Unity." Brookings Institution. 21/8/2012. at: https://brook.gs/3zfyyq2

.Did NATO Promise Not to Enlarge? Gorbachev Says 'No'." *Brookings Institution*. November 2014" .________

The Eagle and the Trident: U.S. - Ukraine Relations in Turbulent Times. Washington, DC: Brookings Institution .________ .Press, 2017

Pifer, Steven. *The Trilateral Process: The United States, Ukraine, Russia and Nuclear Weapons*. Washington, DC: Brookings .Institution, 2011

.Pirani, Simon. "Ukraine's Gas Sector." Oxford Institute for Energy Studies (June 2007)

Plokhy, Serhii. "The City of Glory: Sevastopol in Russian Historical Mythology." *Journal of Contemporary History*. vol. 35, .no. 3 (July 2000)

.*The Last Empire: The Final Days of the Soviet Union*. New York: Basic Books, 2014 ._______

Popescu, Nico & Andrew Wilson. *The Limits of Enlargement - Lite: European and Russian Power in the Troubled .Neighborhood*. London: European Council on Foreign Relations, 2009

Potichnyj, Peter J. et al., (eds.). *Ukraine and Russian in Their Historical Encounter.* Edmonton: Canadian Institute of .Ukrainian Studies, 1982

Publisi, Rosaria. "Clashing Agendas? Economic Interests, Elite Coalitions and Prospects for Co - operation between Russia .and Ukraine." *Europe - Asia Studies*. vol. 55, no. 6 (2003)

Putin, Vladimir et al. *First Person: An Astonishingly Frank Self - Portrait by Russia's President Vladimir Putin*. Catherine A. Fitzpatrick (trans.). New York: PublicAffairs, 2000.

Quester, George (ed.). *The Nuclear Challenge in Russia and the New States of Eurasia*. Armonk, NY: M. E. Sharpe, 1995.

Roche, David. "The CIS Renewal Plan." Memorandum of Information from the Global Strategy Division. Morgan Stanley. 27/1/1992

Roeder, Philip G. "People and States after 1989: The Political Costs of Incomplete National Revolutions." *Slavic Review*. vol. 58, no. 4 (Winter 1999).

Rose, Gideon. "Neoclassical Realism and Theories of Foreign Policy." *World Politics*. vol. 51 (October 1998).

Rutland, Peter. "Geopolitics and the Roots of Putin's Foreign Policy." *Russian History*. vol. 43, no. 3 - 4 (2016).

Sakwa, Richard. "How the Eurasian Elite Envisages the Role of the EEU in Global Perspective." *East European Politics and Society*. vol. 17, no. 1 (2016).

_______. *Frontline Ukraine: Crisis in the Borderland*. London: I. B. Tauris, 2016.

Sasse, Gwendolyn. "The European Neighbourhood Policy: Conditionality Revisited for the EU's Eastern Neighbours." *Europe - Asia Studies*. vol. 60, no. 2 (March 2008).

________. *The Crimea Question: Identity, Transition, and Conflict*. Cambridge, MA: Harvard University Press, 2014.

Schmidt, Brian C. & Michael C. Williams. "The Bush Doctrine and the Iraq War: Neoconservatives Versus Realists." *Security Studies*. vol. 17, no. 2 (2008).

Sergunin, Alexander & Leonid Karabeshkin. "Understanding Russia's Soft Power Strategy." *Politics*. vol. 35, no. 3 - 4 (2015).

Sherr, James. "Russia - Ukraine Rapprochement? The Black Sea Fleet Accords." *Survival*. vol. 39, no. 3 (Autumn 1997).

_______. "The Dismissal of Borys Tarasiuk." *Occasional Brief 79*. Conflict Studies Research Centre. 6/10/2000.

Shore, Marci. *The Ukrainian Night: An Intimate History of Revolution*. New Haven, CT: Yale University Press, 2018.

Siddi, Marco. "German Foreign Policy towards Russia in the Aftermath of the Ukraine Crisis: A New Ostpolitik?." *Europe - Asia Studies*. vol. 68, no. 4 (June 2016).

Sil, Rudra & Peter J. Katzenstein. "Analytic Eclecticism in the Study of World Politics: Reconfiguring Problems and Mechanisms across Research Traditions." *Perspectives on Politics*. vol. 8, no. 2 (2010).

Socor, Vladimir. "Putin Warns Ukraine Against Seeking NATO Membership." *Eurasia Daily Monitor*. vol. 5, no. 29.

Solchanyk, Roman. "Russia, Ukraine, and the Imperial Legacy." *Post - Soviet Affairs*. vol. 9, no. 4 (October - December 1993).

________. *Ukraine and Russia: The Post - Soviet Transition*. Lanham, MD: Rowman & Littlefield, 2001.

Solomon, Jr., Peter H. "Vladimir Putin's Quest for a Strong State." *International Journal on World Peace*. vol. 22, no. 2 (June 2005).

Sperling, Valerie (ed.). *Building the Russian State*. Boulder, CO: Westview Press, 2000.

Stern, Jonathan. "The Russian - Ukrainian Gas Crisis of January 2006." Oxford Institute for Energy Studies (January 2006). at: https://bit.ly/3a5LmF6

Stoner, Kathryn & Michael McFaul. "Who Lost Russia (This Time)? Vladimir Putin." *The Washington Quarterly*. vol. 38, no. 2 (2015).

Stulberg, A. N. *Well - Oiled Diplomacy: Strategic Manipulation and Russia's Energy Statecraft in Eurasia*. Albany: State University of New York Press, 2007.

Sullivan, Paige Bryan. *U.S. - Russia Relations: From Idealism to Realism*. Washington, DC: Center for Strategic and International Studies, 2002.

Talbott, Strobe. *The Russia Hand: A Memoir of Presidential Diplomacy*. New York: Random House 2002.

Taylor, Brian D. "The Code of Putinism." *PONARS Eurasia Policy Memo*. no. 399 (November 2015).

Toal, Gerard & John O'Loughlin. "'Why Did MH17 Crash?' Blame Attribution, Television News and Public Opinion in Southeastern Ukraine, Crimea and the De Facto States of Abkhazia, South Ossetia and Transnistria." *Geopolitics*. vol. 23, no. 4 (2018).

Toal, Gerard. *Near Abroad: Putin, the West, and the Contest over Ukraine and the Caucasus*. Oxford: Oxford University Press, 2017.

Treisman, Daniel. *The New Autocracy: Information, Politics, and Policy in Putin's Russia*. Washington, DC: Brookings Institution, 2018.

Tsygankov, Andrei P. "Rediscovering National Interests after the 'End of History': Fukuyama, Russian Intellectuals, and a Post - Cold War Order." *International Politics*. vol. 39 (December 2002).

_________. *The Strong State in Russia: Development and Crisis*. New York: Oxford University Press, 2014.

________. "Vladimir Putin's Last Stand: The Sources of Russia's Ukraine Policy." *Post - Soviet Affairs*. vol. 31, no. 4 (2015).

Tumanov, Sergey, Alexander Gasparishvili & Ekaterina Romanova. "Russia - EU Relations, or How the Russians, Really View the EU." *Journal of Communist Studies and Transition Politics*. vol. 27, no. 1 (March 2011).

Vavilov, Andrey. *The Russian Public Debt and Financial Meltdowns*. London: Palgrave Macmillan, 2010.

The Verkhovna Rada of Ukraine. *On the Self - Removal of the President of Ukraine from the Exercise of the Constitutional Powers and the Holding of Extraordinary Elections of the President of Ukraine*. Kyiv: 22/2/2014. at: https://bit.ly/3b3n2EI

Way, Lucan. *Pluralism by Default: Weak Autocrats and the Rise of Competitive Politics*. Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 2015.

Weitz, Richard. "The Rise and Fall of Medvedev's European Security Treaty." German Marshall Fund of the United States on .Wider Europe (May 2012)

White, Stephen. "Elite Opinion and Foreign Policy in Post Communist Russia." *Perspectives on European Politics and .Society*. vol. 8, no. 2 (June 2007)

.Wilson, Andrew. *Virtual Politics: Faking Democracy in the Post - Soviet World*. New Haven, CT: Yale University Press, 2005

.*Ukraine's Orange Revolution*. New Haven, CT: Yale University Press, 2006 ._______

.*Ukraine Crisis: What It Means for the West*. New Haven, CT: Yale University Press, 2014 .______

Wilson, Jeanne L. "The Legacy of the Color Revolutions for Russian Politics and Foreign Policy." *Problems of Post - .Communism*. vol. 57, no. 2 (March - April 2010)

Wohlforth, William C. & Vladislav Zubok. "An Abiding Antagonism: Realism, Idealism and the Mirage of Western - Russian .Partnership after the Cold War." *International Politics*. vol. 54, no. 4 (2017)

.Wolczuk, Roman. *Ukraine's Foreign and Security Policy 1991 - 2000*. London: Routledge Curzon, 2003

Wood, Elizabeth A. "Performing Memory: Vladimir Putin and the Celebration of WWII in Russia." *The Soviet and Post - .Soviet Review*. vol. 38, no. 2 (2011)

.Wood, Elizabeth A. et al. *Roots of Russia's War in Ukraine*. Washington, DC: Woodrow Wilson Center Press, 2016

Zagorski, Andrei. "Eastern Partnership from the Russian Perspective." *International Politics and Society*. vol. 3 (Spring - .Summer 2010)

Zlenko, Anatoly. "The Foreign Policy of Ukraine: Principles of Shaping and Problems of Implementing It." *International .Affairs* (Moscow) (January 1994)

Zon, Hans Van. "Political Culture and Neo - Patrimonialism under Leonid Kuchma." *Problems of Post - Communism*. vol. 52, .no. 5 (2005)

.Zygar, Mikhail. *All the Kremlin's Men: Inside the Court of Vladimir Putin*. New York: Public Affairs, 2016